

فَيْضُ الْفَتْحِ

عَلَى حَوَاشِي شَيْخِ نَيْلِ خَيْصِ الْفَتْحِ

هو تقرير قد أحرز قصب السبق في مضمار التحقيق، وحوى من براعة الباحث احاسن التدقيق. على مواد المطول شرح تلخيص المفتاح. في علم البلاغة الذي هو للتصديق قطب دائرة الفلاح. تكفل ببيان المواضع التي لم يتعرض لها العلامة عبد الحكيم. وتحرير ما في الحواشي عليه من صحيح وسقيم. لحضرة صاحب الفضيلة عمدة المحققين. وعلامة الزمان على اليقين. الأستاذ الاكبر. شيخ مشايخ الجامع الازهر.

عَبْدُ الْحَمْدِ الشَّيْبِيُّ

المصري حفظه الله

طبع هذا التقرير مع الشرح والحاشية المذكورين بإذن من حضرة المؤلف
بمطبعة مدرسة المنفور لها والدة المرحوم عباس باشا الاول على نفقة المدرسة

تنبيه — قد حصل البدء في الطبع بشرح المطول ثم بحاشية العلامة عبد الحكيم مفصلة عنه بخط انفي
ثم بالتقرير كذلك ولا تفرد التقرير بالكلام على الخطبة اقتضى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء الكلام عليها

﴿ الطبعة الاولى — حقوق اعادة الطبع محفوظة لادارة أوقاف الخلية ﴾

١٩٠٨ — ١٣٢٦

الجزء الرابع

مُطَبَّعَةٌ مَدِينَةِ الدِّينِ عِبْدُ الْأَوَّلِ

(بالطريقة الشرقية بشارع خيرت بالقاهرة)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الفن الثاني علم البيان ﴾

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءاً ، من علم البلاغة ، ومحتاجاً اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فإنه من التوابع ، (وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد ، بطرق مختلفة في وضوح

(قوله الفن الثاني علم البيان) قد مر تحقيق التعريف اللامي وبيان المراد من المبتدأ والخبر وبيان صحة الحل بما لا مزيد عليه (قوله من علم البلاغة) أي من علم له . مزيد اختصاص بالبلاغة كما مر في المقدمة (قوله ومحتاجاً اليه الخ) لأن الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهومها وهو لا ينسب لغير العرب العرباء إلا بهذا العلم قل الشارح رحمه الله تعالى في آخر المقدمة أنه لم يبق لنا ما يرجع اليه البلاغة إلا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليجتز عن التعقيد المعنوي فست الحاجة الى علم يجتز به عن الخطأ وعلم يجتز به عن التعقيد المعنوي ليتيم أمر البلاغة فوضعوا لذلك على المعاني والبيان وسموها علم البلاغة فما قبل أنه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا يتم بلاغة الكلام بدون أعمال علم البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته إلا الى علم المعاني إذ لا حاجة الى البيان للدلالة المطابقة كما ستعرف فليس بشيء . لأن المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى أعماله ولا شك أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن بدون علم البيان (قوله وهو علم) لا يخفى أن المراد من علم البيان في قوله الفن الثاني علم البيان القواعد فإذا أريد بقوله علم يعرف به الماكاة أو ادراك القواعد لا بد من القول بالاستخدام في ضمير هو (قوله بطرق مختلفة) فإن لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن إيراد عبارات مختلفة

(قول الشارح) لكونه جزءاً من علم البلاغة أي من مدلول هذا اللفظ المتقدم في قول المصنف فلما كان علم البلاغة الخ والمراد بالبلاغة فيه بلاغة المتكلم

(قول المحشى) له مزيد اختصاص الخ والا فعمل البلاغة يشمل اثني عشر علماً

(قول المحشى) لأن الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ الخ أي يجب وجوده لوجود المأخوذ في مفهومها إذ المأخوذ فيه الخلو عن التعقيد المعنوي الذي هو جزء مفهوم فصاحة الكلام المأخوذة في مفهوم البلاغة وقد تقدم في

الشارح أن معنى كون تمييز النصيح من غيره مرجعاً للبلاغة أنه يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها (قول المحشى) لأن المقصود احتياج بلاغة الكلام الخ بمعنى أنه لو لم يعرف البيان لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى

الحال غير خال عن التعقيد وهذا الاحتمال موجود وإن اتفق الأداء بدلالات مطابقة

الدلالة عليه) ، أراد بالعلم الملكية التي يقتدر بها على ادراكات جزئية أو نفس الاصول والقواعد المعلومة على ماحققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد ، أي ادراكها أو الاعتقاد بها على ما توهموا ،

في الوضوح (قوله أراد بالعلم الخ) العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ، ووسيلة اليه في البقاء ، وهو الملكية كذلك والشارح رحمه الله تعالى اختار جملة على المعنيين الآخرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق وما قيل انهم لم يقصدوا تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم ، يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها فليس بشي لان ذلك الاطلاق في اسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفاتيح نحو يطلق على القواعد المحصورة وعلى ادراكها وعلى الملكية التابعة لادراكها مرة بعد اخرى وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة استحضاره ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومة عن الأدلة أو الملكية الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لاعلماء . فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين ، ولا علم أرباب السليقة على التقدير الثالث (قوله أي ادراكها) ، على ان يكون المادي التصورية داخلية في العلم أو الاعتقاد بها على تقدير عدم دخولها * قال قدس سره ومع ذلك قد ساعد القوم الخ * دفع لما يترأى من انه اذا لم تكن مباحث المجاز المفرد تساعده ، فكيف جملة على ذلك بانه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هناك * قال قدس سره ينبغي ان يتأخر الخ * قيل تأخير علم البيان عن علم المعاني في الاستعمال واجب قطعاً لان علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك التعريف بعد اعتبار تأخره الاستحضاري والا فهو عبارة عن ايراد المعنى الواحد مطلقا بصاربات مختلفة الدلالة ألا ترى ان أكثر المجازات والكنائيات انما هو ، في المعاني الاول * قال قدس سره فان هذه الخ

(قول الشارح) على ادراكات جزئية أي الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكية من المسائل

(قول المحشي) ووسيلة اليه في البقاء فالمراد ملكة الاستحضار لانها المعتبرة في العلم بمعنى الملكية كما مر

(قول المحشي) يطلق بمعنى التصديق بالقواعد فيكون المتعلق وهو بالقواعد من جملة مدلول لفظ العلم وقوله لان ذلك الاطلاق أي اطلاق العلم على التصديق بالقواعد انما هو في اسماء العلوم المدونة كالنحو والصرف والبيان اما لفظ العلم فانما يطلق على المعلوم سواء كان مفرداً أو قواعد وعلى ادراكه كذلك لا على خصوص القواعد أو ادراكها كما ادعاه القائل وقوله قال السيد الخ تأييد لما ذكره حيث قل أولاً نحو يطلق على القواعد المحصورة وعلى ادراكها وثانياً وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه ولم يقيده بالقواعد

(قول المحشي) فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين يعني انهما يدركان تلك القواعد وليس ادراكها مالم يولاهي من حيث انها مدركة لها علم البيان وانما أورد علم الواجب وجبريل على التقديرين الاولين لانه لا يقال فيها ملكة (قول المحشي) ولا علم أرباب السليقة الخ أي لان ملكتهم ليست حاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة بل هي جبيلة وانما أورد عليهم على اثبات فقط لانهم لا يدركون تلك القواعد حتى يرد على ادراكها أو علمها من حيث هي مدركة لهم (قول المحشي) على ان يكون المادي التصورية الخ وادراكها ادراك للقواعد بواسطة (قول المحشي) فكيف جملة أي حمل المعنى الواحد على ما ذكره (قول المحشي) في المعاني الاول أي لا في الخواص مع اشتغال التركيب

وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه أى فى المعنى

أى رعاية المطابقة كالأصل فى المقصودية لأن المقصود افادة المعانى التى روعى فيها المطابقة وتلك أى رعاية مراتب الدلالات فى الوضوح والخفاء فرع لها لأنها اعتبرت لأجلها . قال قدس سره عن افادة التراكيب لمخاطبتها * ، أى للمعاني المشتملة على الخواص إلا أن المعانى الأولى . لما كانت ساقطة على نظرهم قصرنا الافادة على الخواص قل العلامة فى شرح قوله إيراد المعنى الواحد الخ وهو ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كاقترانها بالنسبة الى من ينكر كون زيد مضيقاً ، جملة مفيدة لرد الانكار سواء كان افادتها إياه بدلالة واضحة أو أوضح أو خفية أو أخفى (نحو ان زيدا لمضيقاً أو لكثير الرماد أو لمزول الفصيل أو لجبان الكلب ، وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان الشائع فى اعتبار البناء المجازات والاستعارات والكنائيات فى المعانى الأصلية للتراكيب البليغة ، وذلك مما يبحث عنه فى البيان لأن هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة ومراجع البلاغة منحصر فى العلمين بل نقول لا يظهر جريان كثير من أنواع التشبيه والكناية والاستعارة كالتشبيهية فى الخواص (قوله وأراد

عليها نحو ان زيدا لاسد أو لجبان الكلب فإن المجاز أو الكناية ليس فى الخاصية أعنى التوكيد لدفع الانكار بل فى معنى الشجاع أو الكريم ولا معنى لوجوب تأخره إلا اذا كان مستعملاً فى تلك الخاصية وليس باللازم كما ذكره قول القائل لأن علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص ان أراد ظاهره فمنع مما روي ان أراد انه باحث عن كيفية افادة المعنى المشتمل على الخواص فسلم لكنه استحسننا فقط لأن أكثر المجازات والكنائيات انما هى فى المعانى الأولى ولا فرق بين ما اشتمل على الخاصية وما لم يشتمل فى ذلك (قال السيد) وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال (أقول) إنما قال على ما ذكره القوم إشارة الى ما سيذكره من ان هذه العبارة غير واضحة الدلالة على ما ذكرنا ومن ان كلامهم فى مباحث المجاز المفرد لا يساعده ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكرنا بما أورده هناك كما ستقف عليه ثم نقول وفيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر عن علم المعانى فى الاستعمال والسبب فى ذلك ان رعاية مراتب الدلالة فى الوضوح والخفاء على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال فان هذه كالأصل فى المقصودية وتلك فرع وتبعية لها فالأولى ان يراعى المطابقة أولاً ثم وضوح الدلالة ثانياً وان لم يكن هذا أمراً لازماً وكذا علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة أو القواعد أو ادراكها لا يتوقف على علم المعانى بأى معنى أخذ من تلك المعانى لكن لما كان علم المعانى يبحث عن افادة التراكيب لمخاطبتها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الأصل فلذلك اُخِرَ عن علم المعانى (قول المحشى) أى للمعانى المشتملة الخ فعلم البيان يبحث عن كيفية افادة التراكيب للمعانى المشتملة على الخواص سواء كان مستعملاً فى تلك الخواص أيضاً أولاً (قول المحشى) لما كانت ساقطة أى وحدها بخلافها مع الخواص فقالوا علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص لأنها العمدة فى بحثه عن كيفية افادة المعانى المشتملة عليها سواء استعمل فى تلك الخواص أولاً (قول المحشى) جملة مفيدة الخ قد مر ان مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على الخاصية أو تلك الخاصية (قول المحشى) نحو ان زيدا لمضيقاً الخ لاختلافه ان الاختلاف فى الوضوح والخفاء ليس فى الدلالة على رد الانكار قائماً بلغة ان فى الشكل وانما هو فى معنى الكريم الذى هو معنى أصلى لكن العلامة اعتبر الوضوح والخفاء فى رد الانكار لعدم الاعتماد بالمعانى الأصلية بدون الخاصية فكان الوضوح والخفاء فهما (قول المحشى) وبما ذكرنا أي من أن المراد بالخواص المعانى المشتملة عليها لانفسها كما دل عليه عبارة العلامة (قول المحشى) وذلك مما يبحث عنه أى جريان

الواحد للاستغراق العرفي وأراد بالطرق التراكيب وبال دلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة أو اصول ، يقتدر بها ، على ايراد ، كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتركيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو أورد معاني متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء ، وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشمار بانه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ، ان يورده بالفاظ مترادفة ، مثلا ، لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح

(الح) قال العلامة وإنما وجب تفسير المعنى الواحد ، بمعنى من المعاني التي يقتضيها الحال بحسب المقام ، لكون علم البيان أخص من علم المعاني لان هذا ذكر المعنى الذي يقتضيه الحال وذلك ايراد ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو فسر بما هو أعم من المعنى الذي يقتضيه الحل لما بقي ، أخص لوجوده حينئذ بدون المعاني (قوله يقتدر بها الح) صفة لملكة وأصول على سبيل التنازع وهو بالنسبة الى ملكة تصريح بما علم ضمنا بقوله أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها الح (قوله على ايراد الح) أي على معرفة ايراد بدليل قوله فلو عرف من ليس له هذه الملكة الح ، وفيه اشارة لان معرفة الايراد المذكور لا يجب ان يكون بالفعل بل القدرة التامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة الحصول الى القاعدة التي كانت حاصلة عنده وبما حررنا لك . اندفع ما قيل ان الاولى ان يقول يعرف بدل يقتدر ليوافق المتن وان القدرة على الايراد المذكور ليست بلازمة لما مر ان كثيرا من مهرة هذا الفن لا يقدررون على تأليف كلام بليغ (قوله كل معنى الح) يعني ان اللام في المعنى للاستغراق العرفي اذ لا عهد وامتناع الحقيقي وهو ظاهر والجنس الزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان (قوله أن يورده بالفاظ مترادفة) ، أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها الفاظ مترادفة (قوله لا يكون ذلك الح) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع الفاظها لا تكون دلالاتها مختلفة في الوضوح والتفاوت

المجازات واخوئها في المعاني الاصلية مما يبحث عنه في البيان لانه مما يوجب البلاغة ومرجعها العلمان ولا يبحث عن ذلك في المعاني فزعم البحث عنه في البيان اذ لا مرجع سواها

(قول الشارح) ايراد معنى قولنا زيد جواد الح أي مثلا فمثله كل معنى دخل في قصده حيث لا ملكة
(قول المحشي) بمعنى من المعاني التي يقتضيها الحال أي بمعنى من المعاني المشتملة على ما يقتضيه الحل لكنه اقتصر على المعنى الذي يقتضيه الحال لما تقدم قريبا عنه (قول المحشي) لكون علم البيان اخص أي بعد اعتبار تأخره الاستحسان كما مر
(قول المحشي) اخص لان الايراد بالطرق المختلفة اخص من مطلق الذكر
(قول المحشي) على سبيل التنازع أي اللغوي (قول المحشي) وفيه اشارة أي في كون متعلق الاقتدار المعرفة
(قول المحشي) اندفع ما قيل الح اما الاول فلما ذكره من أن المعرفة الفعلية غير لازمة وأما الثاني فلان متعلق القدرة المعرفة لا الايراد فيكفي ان يعرف ايراد غيره في الطرق المختلفة بضم الصغرى لما عنده من القاعدة وان لم يقدر هو على الايراد
(قول المحشي) للاستغراق العرفي أخذه من قوله في قصد المتكلم (قول المحشي) أي يورد الح دفع به ان الترادف

الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ماهو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح والدلالة وبعضها أوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء والتفسير المذكور للمعنى الواحد، يخرج ملكه الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والمارث على ان الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هنا، أولى من تعريفه بمعرفة اراد للمعنى الواحد كما في المفتاح (ودلالة اللفظ) يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ماهو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية، كدلالة الخطوط والمقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازاً عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه أيضاً ان يقيد ما بنا يكون للوضع مدخل فيها احترازاً عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها أولاً

الواقع بينهما باعتبار الالف ببعض الالفاظ وكثرة دورها بوجوب التفاوت. في تذكر الوضع وكذا اشتراك بعضها بوجوب الاحتياج فيه الى دفع مزاحمة الغير في تعيين المراد لافي الفهم (قوله ومعنى اختلافها الخ)، فيه اشارة الى ان ملكة ايراد المعنى الواحد في تراكيب متساوية في الوضوح ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت في مراتب البلاغة (قوله يخرج ملكة الاقتدار الخ) أي تخرج عن ان تكون داخلية في علم البيان وجزءاً منه والا فالملكية بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كونه ماصداق عليه بعموم المعنى (قوله أولى من تعريفه الخ) لان المعرفة المذكورة ثمرة علم البيان فلا بد من القول بذكر السبب وارادة السبب (قوله يلزم من العلم به)، أي من حضوره في الذهن والاتفات اليه حضور شيء آخر والا يلزم ان لا يبقى الدليل بعد ان يلزم من العلم به العلم بشيء آخر دليلاً (قوله كدلالة الخطوط الخ) أشار بإيراد المثالين الى انحصار الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية وبصرح السيد في حواشي شرح المطالع وقل المحقق الدواني ان

وصف المفردات وكلامنا في المعاني التركيبية

(قول المحشي) في تذكر الوضع أي لافي الوضوح

(قول المحشي) فيه اشارة الخ رد على الاطول حيث اعترض بخروجها مع انها من البيان

(قول المحشي) داخلية في علم البيان وجزءاً أي لا ماصداق له بان تكون تمام معناه فانها من هذه الجهة خارجة بعموم المعنى

(قول المحشي) أي من حضوره في الذهن والاتفات اليه فليس المراد من العلم به وبالشئ الآخر تحصيله بعد ما كان

مجهولاً حتي يلزم ما ذكره بل حضور كل منهما والاتفات اليه سواء كان ذلك في المرة الاولى أو فيما بعدها ثم انه اشار بلفظ

الحضور الى ان المراد بالعلم الادراك تصوري أو تصديقي (قول المحشي) منها أي من غير اللفظية

(قول المحشي) في الوضعية والعقلية الوضعي ما العلاقة بينهما جعل الجاعل اياه له والعقل ما يجد العقل بين الدال

والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه اليه كالأثر على المؤثر والطبيعي العلاقة بينهما احداث الطبيعة الاولى عند عروض

فالأولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتنضم والالتزام والثانية ، اما ان تكون

الطبيعية، منها أيضاً متحققة كدلالة بعض الاوضاع العارضة لوجه التألم وحاجبيه على شدة الألم ودلالة حرية الوجه على الخجل والصفرة على الوجع وحركة النبض على المزاج المخصوص الى غير ذلك وامله قدس سره أراد ، ان تحققها للفظ قطعي فان تلفظ. اخ لا يصدر عن الوجع وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها الى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان تكون تلك العوارض منبعثة عن الطبيعة بواسطة ، الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز ان تكون آثاراً لنفس تلك الكيفيات النفسانية والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعية فان العلاقة في الاولى التأثير وفي الثانية الایجاب والتأثير أقوى من الایجاب، واندفع ما قيل ان الدلالة الغير الوضعية محتاجة الى العلاقة والملازمة بين الدال والمدلول فلاوجه لاجراء الطبيعة من العقلية (قوله اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع) الطبع والطبيعة والطباع بالكسر في اللغة السجية التي جبل عليها الانسان كما في القاموس وفي الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشئ. سواء كان بشعور أولاً وعلى الحقيقة فاذا أريد به طبع الالفاظ فالمراد به المعنى الأول فان صورته النوعية أو نفسه تقتضي التلفظ به عند عروض المعنى واذا أريد به طبع اللفظ أى طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثاني واذا أريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك أى النفس الناطقة أو العقل وقد ذكر الوجوه الثلاثة

الثاني كذا في الدواني وقوله علاقة ذاتية هي اللزوم بينهما

(قال السيد) وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد (أقول) فانه ليس معنى واحداً بالتفسير المذكور لان مدلول الكلام المطابق لمقتضى الحال هو المعاني التركيبية كما سيجرح به فيما سيورده على ما ذكره القوم

(قول المحشي) وامله قدس سره حيث قال ان الطبيعية لا تكون الالفظية

(قول المحشي) ان تحققها للفظ قطعي أى تحقق دلالة لفظ أخ مثلاً على الوجع بحسب مقتضى طبع الالفاظ فانه يقتضي تلفظه بهذا اللفظ. عند عروض المعنى قطعي لا قطع بان صدوره. عن مقتضى الطبع بخلاف غير اللفظ فانه يحتمل أن يكون مقتضى الطبع وان يكون أثراً غيره فالحاصل انه اسقط الطبيعية الغير الالفظية لعدم الجزم بكونها مقتضى الطبع بخلاف الالفظية (قول المحشي) الكيفيات أى الألم والخجل والوجل

(قول المحشي) التأثير أى الأحداث ان تكون تلك الكيفيات هي المحدثة للصفرة والحمة مثلاً وقوله وفي الثانية الایجاب يعنى ان الكيفيات العارضة لم تؤثر فيما ذكر وانما أوجبت البعائث عن الطبيعة ومثل ذلك يقال في لفظ أخ فيقال انه صادر عن الطبيعة بواسطة المرض فهو بطريق الایجاب وكذا دعاء الحيوانات بعضها بعضاً لكن في كون صدوره أخ بطريق الایجاب شئ الا ان يكون عند الاضطراب اليه

(قول المحشي) واندفع ما قيل لان اخراجها من العقلية لكون علاقتها مباديرة لعلاقتها لا لعدم العلاقة فيها وقد ظهر بما قاله من الفرق بطلان القول بانه ان نظر الى التأثير فالدلالة عقلية أو الى أحداث الطبيعة وقطع النظر عنه فطبيعية (قول المحشي) سواء كان بشعور أولاً أى سواء كانت الآثار حاصلة بشعور أولاً وهذا رد على من خص الدال

بحسب مقتضى الطبع ، وهي الطبيعية ، كدلالة أخ على الوجود فإن طبع اللفظ يقتضى التلفظ بذلك عند عروض الوجود له أو لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعراً بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بأنها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع

في حواشي المطالع واقتصر الشارح رحمه الله على الوجه الاول لانه أظهر (قوله كدلالة أخ) بفتح الهمة وتشديد الخاء المعجمة على ما في حاشية شرح الشمسية وبضم الهمة وتشديد الخاء على ما في حواشي المطالع وأما اح اح بالخاء المهملة وفتح الهمة أو ضمها فلاذى الصدر قال السيد لا بدلالة اللفظ أى فقط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة يجامع العلم بالواقع بدلالة اللفظ اذ منافاة بين الطريقين حينئذ أو اصلاً ان قلنا بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل ، فقوله في حواشي الشمسية لتظهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى اشكاراشدن وعلى الثاني بمعنى ييداشدن (قال السيد ان الفهم صفة السامع) بناء

الطبيعي بما يكون منشؤه قوة عديمة الشعور وقوله المعنى الاول أى مبدأ الآثار وهو الصورة النوعية أو النفس وقوله المعنى الثاني أى الحقيقة فان حقيقة مدلول اللفظ يقتضى التلفظ به عند عروضه وقوله فالمراد به مبدأ الادراك هو راجع للمعنى الاول الا ان المراد بالآثار في الاول التلفظ به عند العروض وهنا الادراك

(قال السيد) كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ (أقول) انما قال من وراء الجدار لان وجود اللفظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ

(قول الشارح) لاختلافها باختلاف الطبائع اذ بعض الطبائع يقتضي ان يقول عند الوجود آه أو وى وقوله والافهام فان بعضهم ذكي والآخر غبي

(قول الشارح) ثم عرفوا الدلالة اللفظية الخ قال في شرح المطالع عرفها بذلك صاحب الكشف

(قول المحشي) فلاذى الصدر بخلافه بالمعجمة فلعلق الوجود

(قول المحشي) فقوله في حواشي الشمسية أى تعليلاً لا اعتبار الشارح التقييد عن وراء الجدار وقوله على الاول أى قوله فقط وقوله بمعنى اشكاراشدن أى صيرورة الشيء لاختفاء فيه فانه اذا علم وجود اللفظ بطريق آخر كان في تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشتباه وقوله ييداشدن أى صيرورة الشيء موجوداً

(قول السيد قدس سره) على الوجه المشهور أى وأما الشارح فقد زاد في الاعتراض احتمال ان الفهم صفة المعنى وابطال التعريف عليه أيضاً

(قول السيد) اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى أى اضافة عارضة لها معاً قائمة بمجموعهما تابعة لاضافة أخرى عارضة لها قائمة بمجموعهما أيضاً هي الوضع كذا في حاشيته على المطالع ثم قال ولقائل ان يقول لا ينبغي ان الوضع حالة قائمة بالواقع متعلقة باللفظ والمعنى باعتبار تعلقه باللفظ صار منشأ حالة قائمة به متعلقة بالمعنى هي كونه موضوعاً وباعتبار تعلقه بالمعنى صار منشأ حالة أخرى قائمة به متعلقة باللفظ هي كونه موضوعاً له واما ان هناك وضعاً هو اضافة بينهما قائمة بهما معاً مترتبة على فعل

واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقاية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وأرادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان

على ان المتبادر هو المصدر المبني للفاعل (قال السيد بان الدلالة الخ) يعنى ان الدلالة ، رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هي الوضع الا ان الاولى قائمة بمجموعهما والثانية بالواضع (قال السيد اذا قيدت الخ) فان النسبة بين المتنسبين يكون انتسابها الى كل واحد منهما (قال قدس سره اذا قيدت الى اللفظ كانت مبدءاً وصف له) ليس في عبارة المحقق كانت مبدءاً وصف له فانه قال اذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول لهذا اللفظ بمعنى كون المعنى منهما عند اطلاقه

الواضع فليس بديهياً وليس مبرهن عليه ثم ان كون اللفظ موضوعاً سبب لكونه دالاً على معنى انه بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه كما ان كون المعنى موضوعاً له سبب لكونه مدلولاً أى كونه بحيث يفهم من اللفظ فلكل واحد من اللفظ والمعنى حينئذ حالة أخرى قائمة به متعلقة بصاحبه واما ان هناك اضافة ثانية قائمة بمجموعهما مبدءاً لصفتين لازمتين لها ومسماة بالدلالة كما ذكرتموه فما لا يقود اليه دليل بل الظاهر ان الحالة الثانية للفظ بواسطة كونه موضوعاً مسماة بالدلالة هي حالة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن لاحالة قائمة بهما معا كالتناسب القائم بالمتناسبين اه

(قال السيد) واعترض بان الدلالة صفة اللفظ الى آخره (أقول) تقرير الاعتراض على الوجه المشهور ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فيتنافيان في الصدق قطعاً فلا يصح تعريف أحدهما بالآخر أصلاً وقد أجاب عنه بعض المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة أخرى هي الوضع ثم ان هذه الاضافة العارضة لاجل الوضع أعنى الدلالة اذا قيدت الى اللفظ كانت مبدءاً وصف له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا قيدت الى المعنى كانت مبدءاً وصف آخر له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ أعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى جاز أيضاً باللازم الذي هو وصف المعنى أعنى ان فهمه منه والفهم المذكور في تعريف الدلالة مضاف الى المفعول فهو مصدر من المبني للمفعول ووصف المعنى فيكون تعريفاً للدلالة بلازمها بالقياس الى المعنى كما ان قولكم هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى تعريف لها بلازمها بالقياس الى اللفظ. والشارح رد هذا الجواب بان المفهومية صفة المعنى كما ان الفاعلية صفة للسامع فاذا لم يحجز تعريف الدلالة بالفاعلية لم يحجز أيضاً بالمفهومية والحق ان الدلالة ان كانت نسبة قائمة بمجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا المحقق فالجواب هو ما ذكره كما لا يخفى وان كانت نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن كما يدل عليه اشتقاق الدال للفظ. واسناد الدلالة اليه فالجواب هو التأويل الذي سنذكره نحن

(قول المحشى) رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى أى نسبة بينهما قائمة بهما كما سيأتي قريباً لان النسبة تقوم بالمتنسبين فيه رد لاعتراض السيد الاول وكذا الثاني لان المراد بالاضافة الرابطة سواء كانت قائمة بهما كالاولى أو لا كالثانية (قول المحشى) ليس في عبارة المحقق هو شارح المطالع والحشية الآتية منهية له على شرحه ومراد المحشى بهذا الكلام رد ما قاله السمرقندى من ان الدلالة على كلام المحقق اذا كانت قائمة بمجموعهما لم يصح تعريفها بان فهم المعنى ولا يكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لانها صفة اللفظ والمعنى جميعاً ومبدءاً لهما فهما لازمان غير محمولين فلا يدفع ما ذكره

وكلا المعنيين ، لازم لهذه الاضافة اه وانما أخذه السيد من قوله لازم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن كتب ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع على قوله واذا نسبت الخ دلالة نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولا شك ان النسبة تكون متنسبة الى كل واحد من المتنسبين فهذه النسبة ان اضيفت الى المعنى يكون مدلولاً وان اضيفت الى اللفظ يكون اللفظ دالاً وكلاهما لازم للدلالة فامكن ان يعرف بأيهما كان اه وهذا هو الحق اذ لو كانتا مغايرتين لتلك النسبة بالذات لا يمكن التعريف بشي منهما لعدم صحة الحمل ولا يمكن حمل عبارة السيد على هذا بان يراد كان مبدأ وصف مغاير بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع (قال السيد واذا قيست الخ فان النسبة بين المتنسبين يكون انتسابها الى كل واحد منهما قل قدس سره وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة) محمول عليها لكونهما في الحقيقة تلك النسبة فيقول الرابطة المحصورة بينهما هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ (قل قدس سره بان المحقق الاشكال بل يزيده قوله ولا شك ان النسبة تكون متنسبة الى كل واحد أي فهي واحدة تختلف باعتبار انتسابها الى كل واحد من طرفيها فاذا عرفت باعتبار كونها بينهما ذكر الاعتبار ان جميعاً كما سيذكره المحشي

(قول المحشي) لازم لهذه الاضافة أي لزوم الجزء للكل لما سيأتي ان هذين اللازمين هما في الحقيقة تلك النسبة الا انها اذا قست الى احدهما أي الى اللفظ أو المعنى صح وقولنا لانهما حينئذ لانها حينئذ مأخوذة بالاعتبارين جميعاً لكونها متنسبة اليهما معاً كانت أحد اللازمين ويكون محمولا عليها لكن كونه من لزوم الجزء للكل انما هو بعد اعتبار انتسابها الى الطرفين كما مر أما هي في ذاتها فشيء واحد يختلف بالاعتبار وهذا الاختلاف الاعتباري لازم ضرورة تعاقب الطرفين تعلقاً مختلفاً فليتأمل (قول المحشي) لعدم صحة الحمل اذ لا يمكن حمل المعلول على العلة (قول المحشي) مغاير بالاعتبار مغايرة الجزء للكل

(قول المحشي) رده في حاشية المطالع حيث قل ولا يحتاجن في وهك ان الدلالة صفة واحدة قائمة بهما يوصف بها اللفظ تارة ويوصف بها المعنى أخرى فانه باطل قطعاً ألا تري الى قوله وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فقد جعل كلا منهما لازماً للدلالة لا عينها اه وقد علمت رده بانه من لزوم الجزء للكل والدلالة مجموع اللازمين (قول المحشي) فيقول الرابطة المحصورة بينهما الخ فاذا أخذت تلك الرابطة من حيث كونها بينهما حملاً عليها معاً واذا أخذت مقيسة الى واحد منهما حمل عليها أحد اللازمين فقط لانه حينئذ عينها (قول السيد) اذا قست أي نسبت

(قول السيد) فكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ أي الذي اختاره المعترض حيث قل فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ الخ

(قول السيد) والفهم المذكور الخ عبارة شرح المطالع لانسلم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق الاستناد وهو ممنوع بل بطريق التعلق فان معناه كون المعنى متفهماً من اللفظ وهذا كما يقال اعجبني ضرب زيد فان كان زيد فاعلاً يكون معناه أعجبني كون زيد ضارباً وان كان مفعولاً يكون معناه أعجبني كون زيد مضرراً فافهم مضاف الى المفعول وهو المعنى فالتركيب يفيد ان المراد كون المعنى مفهوماً من اللفظ ولا شك انه ليس صفة السامع (قول السيد) رد هذا الجواب أي حيث ادخل في الاعتراض المذكور كون الفهم صفة المعنى وابطاله زيادة على ما هو المشهور في الاعتراض

المفهومية الخ) يعنى لانسلم انه تعريف بلازمها بالقياس الى المعنى فان اللازم كون المعنى بحيث يفهم منه ، لا المفهومية فانها صفة المعنى كما ان الفاعمية صفة للسامع والحاصل من جعل الفهم المصدر المبني المفعول المفهومية لا كونه بحيث يفهم من اللفظ. فلا يفيد التحقيق المذكور في دفع الاشكال (قال السيد قدس سره فالجواب هو ما ذكره) هذا انما يتم لو كانت المفهومية عين كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ ، اما اذا كانت غيره فلا يتم (قال السيد قدس سره وان كانت نسبة الخ) لا يخفى اني القائم باللفظ هو الدلالة المحصورة اعنى الدلالة المقيسة الى اللفظ ، لا الدلالة مطلقا (قال السيد قدس سره كما يدل عليه اشتقاق الدال الخ) ، كما انه يشتق من الدلالة الدال بمعنى القيام كذلك يشتق منه المدلول بمعنى الوقوع وكما يستند الدلالة الى اللفظ بصفة المعلوم يسند الى المعنى بصفة المجهول هكذا يستفاد من كلام ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع حيث قال لانسلم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق الاسناد فان الفهم من حيث الاسناد أى القيام صفة الفاعم ومن حيث التعلق أى الوقوع صفة المعنى كما ان الضرب من حيث الاسناد صفة الضارب ومن حيث الوقوع والتعلق صفة المضروب (قال قدس سره فهو ظاهر البطلان) لان صفة الشيء لا تنصير صفة الآخر باعتبار تقيدها بقيد والجواب ان تعلقه باللفظ غيره عن الوصف الحقيقي الذي كان للسامع أو المعنى وجعله صفة اعتبارية للفظ اضروريته بعد اعتبار التعلق، وصفه بحال متعلقه وهو أمر اعتباري قال الشارح الجامي في شرح قوله ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه أى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا (قال قدس سره نعم يفهم من تعلقه الخ) ،

(قول المحشى) لا المفهومية أى كون الشيء مفهوما من اللفظ. فانها صفة المعنى لا اللفظ وقوله والحاصل الخ أى التحصل من ذلك هو المفهومية التى هى صفة المعنى لا كونه بحيث يفهم من اللفظ الذي هو صفة للفظ فان الكون بحيث يفهم من اللفظ عائد الى اللفظ بان يكون للفظ تعلق به فان ذلك معنى الحيثية بخلاف المفهومية من اللفظ. بالفعل فتدبر

(قول المحشى) اما اذا كانت الخ وهذا هو الحق فلا يتم الجواب

(قول المحشى) لا الدلالة مطلقا أى غير المفيدة بالقياس الى اللفظ. وحده ولا بالقياس الى المعنى وحده بل الدلالة من حيث هى وهى نسبة قائمة باللفظ والمعنى جميعا والمقيدان بالقياس الى اللفظ. أو المعنى جزءاها

(قول المحشى) كما انه يشتق الخ اعتراض آخر على السيد وهو انه كما مر ان الدال مشتق من الدلالة بالقياس الى اللفظ. فكذلك المدلول مشتق منها بالقياس الى المعنى وكما انه يستند الدلالة الى اللفظ. بصفة المعلوم يسند الى المعنى بصفة المجهول فلا يدل ما ذكره على انها نسبة قائمة باللفظ. وحده بل النسبة مجموع الامرين القائمة باللفظ والمعنى جميعا

(قول المحشى) بمعنى الوقوع أى موقع عليه الدلالة

(قول المحشى) من كلام ذلك المحقق قد عرفت ان شارح المطالع قاله في منبهاته على الشرح المذكور

(قول المحشى) وصفه أى للفظ. وقوله بحال أى وهو الفهم وقوله متعلقه أى متعلق اللفظ. وهو السامع أو المعنى وقوله وهو أى الوصف بحال التعلق وقوله أمر اعتباري أى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لما عرفت ان الوصف الحقيقي انقلب الى الاعتباري وقوله اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وهذا الكون هو معنى حسن غلامه فالوصف معنى في الموصوف حتى في النعت السببي لانه فيه ملازم المعنى الذي في الموصوف خلافا للسببي كما سيأتى التنبيه عليه

كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل أعني الفاعلية فهو ، صفة السامع وان كان من المبنى للمفعول أعني
المفهومية فهو صفة المعنى وإيا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالأولى ان يقال الدلالة كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم

يأبى عن هذا التأويل جعلهم الوصف بحال المتعلق قسما من النعت فانه ما يدل على معنى في متبوعه لا ما يدل على معنى
هو ملزوم لما في متبوعه (قوله صيغة) في كثير من النسخ صفة من الوصف والنسخة التي عليها خطه رحمه الله تعالى صيغة من

(قال السيد) وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو ان فهم المعنى من اللفظ هو
معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى (أقول يريد أن الفهم وحده صفة للسامع والافهم وحده صفة للمعنى لكن فهم
السامع المعنى من اللفظ صفة للفظ وكذا افهم المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة بالفهم سواء كان مصدرا من
المبنى للفاعل أو المفعول وقوله غاية ما في الباب جواب عما يقال لو كان الفهم على ما ذكرتموه صفة للفظ. وعبرة عن الدلالة
لصح ان يشتق منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من الدلالة الدال المحمول عليه وتقريره ان منه الفهم وحده ليس صفة
اللفظ حتى يتصور منه اشتقاق كما في الدلالة ونحن نقول لا ينبغي عليك ان فهم السامع صفة قائمة به لكنها متعلقة بالمعنى
بغير واسطة وباللفظ بتوسط حرف الجر كما يدل عليه قولك فهم السامع المعنى من اللفظ. فهناك ثلاثة أشياء الفهم وتعلقه بالمعنى
وتعلقه باللفظ فالاول صفة للسامع والاخير ان صفتان للفهم فان أراد هذا المجيب ان الفهم المقيد بالمفعولين الموصوف
بالتعلقين صفة للفظ. فهو ظاهر البطلان وان أراد ان المجموع المركب من الفهم وتعلقه صفة له فكذلك مع ان المستفاد من
عبارة التعريف هو الفهم المقيد دون المركب فيكون حملا للتعريف على خلاف ما يتبادر منه وان أراد ان تعلق الفهم بالمعنى
أو باللفظ صفة للفظ. فباطل أيضاً نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هي كونه مفهوما ومن تعلقه باللفظ صفة له هي كونه مفهوما
منه المعنى فدعواه ان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو افهم المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى غير صحيحة اللهم الا ان يأول بان القوم وان عرفوا الدلالة بما ذكروا لكنهم يتساحون في ذلك اذ لم يقصدوا به
معناه الصريح بل ما يفهم منه مما هو صفة للفظ. أعني كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة
صفة للفظ. وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان يقصد بما ذكر في تعريفها معنى هو صفة ثم ان دلالة فهم المعنى من اللفظ على
كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشبهه فالتقصود من قولهم فهم المعنى الى آخره هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى فاستقام الكلام واتضح المراد وتبين ان قولك اللفظ. منهم من المعنى ليس في الحقيقة وصفا للفظ. بان فهم المعنى
منه فان افهم المعنى صفة له سواء قيد بكونه من اللفظ. أولا نعم افهم المعنى منه يدل على كونه بحيث يفهم منه المعنى
وهذه صفة لللفظ حقيقة على قياس وصف الشيء بحال متعلقه فان قيام الالف ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ما هو صفة
له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما (قول الشارح) وجوابه انا لانسلم الخ أي ليس الجواب مجرد انه مصدر المبنى للمفعول
لما تقدم من عدم جدواه بل جوابه ان فهم السامع المعنى من اللفظ. وان فهمه منه كلاهما صفة للفظ. اعتبارية لان قوله من
اللفظ قيد بحسب الصورة مغير بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ أي كونه بحيث
يفهم منه المعنى فالدلالة على هذا شيء واحد بسيط غير مركب بخلافها على ما مر

(قول المحشي) يأبى عن هذا التأويل أي جملة صفة للفظ باعتبار لازمه وقوله فانه أي النعت وقوله لا ما يدل الخ

السامع المعنى من اللفظ أو ان فهم المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او ان فهمه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابط مثل ان يقال اللفظ منهم من المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصرف بان فهم المعنى منه كما انه متصرف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشئ في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها (اما على تمام) (ما وضع له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (ويسمى الاول) (يعنى الدلالة على تمام ما وضع له) (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع (و) يسمى (كل من الاخيرين) أى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان الوضع مدخلا فيها، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرناه (وتقيد الاولى بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالنضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له

الصوغ (قوله وهذا مثل قولهم الخ) أى على تقدير كون التعريف على ظاهره بان يكون العلم اضافة يرد عليه ان الحصول صفة الصورة والعلم صفة العالم فلا يجوز تعريفه به والجواب ان الحصول وان كان صفة الصورة لكن حصول الصورة في العقل صفة العلم (قوله على تمام ما وضع له) ذكر لفظ التام للاحتياط ولحسن مقابلة الجزء والا فيكفي على ما وضع له (قوله من جهة ان العقل الخ) أى من جهة هي منشأ الحكم العقل سواء تحقق الحكم بالفعل أولا (قوله وتخص الاولى الخ) قل عنه أى تقيد الاولى بالمطابقة أى بالتعديد الاضافى لا الوصفى اهـ ويعلم منه ان اللفظ يخص من الخصوص لا من الاختصاص

أى حتى يصح ما قاله السيد من انه وصف الملزوم باعتبار لازمه بل الوصف في التبع السببي أيضاً هو حال الموصوف الذى هو الامر الاعتبارى المغير عن الامر الحقيقى

(قول الشارح) غاية ما في الباب الخ اعتذار عن انه اذا كان كذلك فلم لا يقال اللفظ فاهم كما قيل اللفظ دال

(قول المحشى) على ظاهره أى بدون تأويله بالصورة الحاصلة وقوله اضافة أى نسبة بين الصورة والعقل

(قول المحشى) ذكر لفظ التام الخ رد لما قيل ان المتن تام لا يحتاج لزيادة لفظ التام وانه يقتضي ان المطابقة انما تكون فيما له اجزاء

(قول المحشى) من جهة هي منشأ الخ وهى العلم بدلالته على تمام معناه وباللزم بينه وبين لازمه ومراده دفع ما قيل

ان دلالة اللفظ على الجزء واللازم لا تتوقف على ذلك الحكم وانما الموقوف عليه العلم بها

(قول المحشى) أى تقيد الاولى بالمطابقة أى يقيد لفظ الدلالة المراد منه القسم الاول بالمطابقة لان لفظ الدلالة عام

فيخص بهذا التقيد وليس المراد من الاولى مجموع قولنا دلالة اللفظ على تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية اذ لا حاجة لها الى التقيد

(قول المحشى) ومنه يعلم الخ أى من تقدير نخص بتقيد يعلم ان تخص من المخصوص الذى هو التعمين والتعديد لا من

فان قيل اذا كان اللفظ مشتركاً بين الجزء والكل وأريد به الكل واعتبر دلالة على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا أريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جز الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملتزم واللازم اذا اريد به الملتزم واعتبر دلالة على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى بالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتماداً على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه

فانه حينئذ معناه يختص الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله وأريد به الكل واعتبر الخ) انما اعتبر ارادة الكل واعتبر دلالة على الجزء بالتضمن ، ليظهر نفي كونها مطابقة وثبوت كونها تضمناً ، فانه حين عدم ارادة الكل وعدم اعتبار دلالة على الجزء بالتضمن يصدق على دلالة على الجزء انها تضمن ومطابقة معاً بجهتين (قوله فالجواب الخ) هذا الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم المشعر بالتعريف اعتماداً على الوضوح والشهرة ولا يجوز في التعريف بل لا بد فيه من المبالغة في رعاية القيود وذكر في المختصر ان قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيراً ما يترك هذا القيد اعتماداً على شهرته وانسياق ذهن اليه فلعل ما ذكره ههنا بالنظر الى مطلق القيد وما ذكره في الاختصاص الذي هو القصر فانه اذا كان من الاختصاص بمعنى القصر يكون معناه يختص الاولى بالمطابقة أى بالتسمية بهذا الاسم ولا يطلق على غيرها وليس الغرض التسمية فانه ليس باسم بل تقييد وبما حرره المحشي يندفع جميع ما في الاطول فانظره (قول المحشي) ليظهر نفي كونها أى الدلالة على الجزء مطابقة لانه أريد باللفظ الكل لا الجزء ، مطابقة وثبوت كونها تضمناً لا اعتبار دلالة عليه بالتضمن لامن حيث انه موضوع له بالاشتراك

(قول المحشي) فانه حين عدم ارادة الكل الخ لان اللفظ عند عدم الارادة يدل على الكل بوضعه له وعلى الجزء تضمناً أى اجمالاً في ضمن الكل ويدل على الجزء أيضاً مطابقة لوضعه له ولا مانع من اجتماع دالتين بجهتين مختلفتين فلا يظهر حينئذ نفي كونها تضمنية لكون ذلك باختلاف الجهة بخلاف ما اذا لم يكن للطائفة جهة أصلاً والمراد بقوله ليظهر الخ انه يظهر بلا شبهة

(قول المحشي) وعدم اعتبار دلالة على الجزء بالتضمن أى بل اعتبر مجرد دلالة عليه سواء كان بالتضمن أو بالمطابقة وقوله انها تضمن أى لانه يدل عليه في ضمن الكل ووحدته بوضع المشترك واندفع بما قاله المحشي ان الارادة ليست معتبرة في الدلالة كما سيأتي

(قول المحشي) وكثيراً ما يترك هذا القيد أى في التعاريف فيفيد جواز تركه فيها فيناقض ما افاده هذا الجواب من انه لا يجوز الترك له في التعاريف والجواب الذي ذكره المحشي ضعيف لان الكلام ليس الا في هذا القيد

والالتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان

(قال السيد) وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة الالفاظ ارادة جارية على قانون الوضع الى آخره (أقول) هذا الكلام أعنى توقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة الطوسي في شرح الاشارات منقولا عن الشفاء واطلق العبارة متناولة للدلالة لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقة نظرا الى تحقق الدلالة التضمنية والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الجزء أو اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل أو الملزوم فان الجزء أو اللازم مفهوم قطعاً ولا يتوقف فهمهما على ارادتهما بل على ارادة الكل أو الملزوم والمنقول في هذا الكتاب هو معنى العبارة المطابقة فكان الناقل نظر الى ان الدليل عام في الدلالات الثلاث لانها لما كان الوضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة الجارية على قانون الوضع والفرق بان المطابقة وضعية صرفة والاخران بمشاركة العقل مما لا يسمن ولا يعني من جوع فتخصيص المطابقة بذلك دونهما تحكم محض والحق ما ذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقة لما كانت بمجرد الوضع لا لمعلقة عقلية تقتضى الانتقال من اللفظ الى المعنى ناسب ان يدعي فيها التوقف على الارادة المذكورة وبعد اعتبار الارادة فيها لا يصح اعتبارها في الباقيتين لحصولها بمجرد الارادة المنتهية في المطابقة فان الكل اذا كان مفهوماً من اللفظ كان الجزء كذلك قطعاً وكذا الحال في الملزوم واللازم فدخلية الوضع في الدلالة على معنى لا تقتضي الا توقف الدلالة على ارادة جارية على قانون الوضع فان كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت الارادة متعلقة به نفسه وان كان جزءاً منه أو لازماً له كانت الارادة متعلقة بالكل أو الملزوم فاذا فهمنا من اللفظ كان الجزء واللازم مفهومين بالضرورة اذا عرفت هذا فنقول ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لتقله هنا فائدة أصلاً لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالاته على الجزء تضمناً مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض بها حد المطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالاته عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له وكذا الحال في الملزوم واللازم ولا ينفع هنا ان الدلالة المطابقة متوقفة على الارادة وان حمل على ان الدلالة مطلقاً متوقفة على الارادة كما هو الظاهر من العبارة ويدل عليه أيضاً قوله فيما بعد لاسيما في التضمن والالتزام كان له نفع في دفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لانهم ان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالاته على الجزء بالتضمن بل لا دلالة له حينئذ على الجزء أصلاً اذ ليس مراداً وكذا لا دلالة له على اللازم حين اطلاقه على الملزوم واما انتقاض حدى التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على التضمن الجزء أو اللازم فباق على حاله لا لب تلك الدلالة يجب ان تكون مطابقة على زعمه لا تضمناً ولا التزاماً لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل أو الملزوم وقد انتهت لانتفاء الارادة فينتفيان أيضاً ولا يجدي في دفع النقض ان اللفظ أبداً لا يدل الا على معنى واحد كما لا يخفى على ذي تأمل واعلم انه حرف هذا الكلام عن موضعه وبيانه ان القوم ذكروا ان ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالاته على الجزء تضمناً لمطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالاته عليه مطابقة لا تضمناً واذا اطلق على الملزوم كان دلالاته على اللازم التزاماً لمطابقة واذا اطلق على اللازم كان دلالاته عليه مطابقة لا التزاماً واعترض عليه بعضهم بانهم لانهم انه اذا اطلق على الكل كان دلالاته على الجزء تضمناً لمطابقة بل يدل عليه حينئذ دلتان احدهما تضمن والاخرى مطابقة ولا استحال في ذلك لاختلاف الجهة وكذا الحال في اللازم ولا نسلم أيضاً انه اذا اطلق على الجزء كانت دلالاته عليه مطابقة

دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بإرادة الالفاظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر

في المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما وخلاصة الجواب ان قيد الحيثية معتبر والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف فما أورد عليه من انه حينئذ لا يحصل تعيين الدلالة المعتبرة عندهم في التعريف ويختل التقسيم لانه ضم القيود المتخالفة واذا لم تراخ تلك القيود على ما ينبغي بختل ، وهم ، وكذا ما قيل ان اعتبار الحيثية في تعريف الدلالات يطل انحصار الدلالة الوضعية في الثلاث لان دلالة اللفظ الموضوع المتضايين على أحدهما بواسطة انه لازم للآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزء آخر فلا تكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس خارجا عن الموضوع له ، لان المتضايين يعقلان معا ولا يمكن ان يعقل أحدهما بواسطة انه لازم للآخر على ان التقسيم الدلالة الوضعية ، فلا بد من اثبات لفظ وضع للمتضايين (قوله لما كانت وضعية كانت متعلقة) بإرادة الالفاظ. اثبت هذه الملازمة بوجهين الاول ان الدلالة الوضعية ، انما هي بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم وليس بشئ لان المراد من الفهم في تعريف الدلالة مجرد الالتفات الى المعنى لا حصوله بعد ان لم يكن فلا معنى لقوله فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد والثاني ما ذكره صاحب المحاكمات وهو ان الغرض من اللفظ تأدية مافي الضمير وذلك يتوقف على ارادة الالفاظ فما لم يرد المعنى من اللفظ لم يكن له دلالة عليه وفيه ان الغرض تأدية المعاني التركيبية فيتوقف على ارادتها لاعلى ارادة معاني الالفاظ المفردة

فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمنا كذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزام ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابق تتوقف على الارادة وأجاب عنه بما نقله هنا وهذا الكلام صحيح لا غبار عليه عند ذى فطرة سليمة

(قول المحشى) والترك في اللفظ أى دون الاعتبار (قول المحشى) في التعريف أى تعريف فن البيان يعلم يعرف به الخ

(قول المحشى) وهم اى لان القيد انما تركه من اللفظ دون الارادة

(قول المحشى) وكذا ما قيل الخ أى وهم أيضاً لما يأتى لا لما سبق

(قول المحشى) لان المتضايين أى من حيث انهما متضايان يعقلان معا وأيضاً لما كان فهم أحدهما في ضمن فهم

مجموعهما الذى هو مدلول مطابق لم يكن فهم أحدهما مستلزما لفهم الآخر فلا تتحقق الدلالة

(قول المحشى) فلا بد من اثبات لفظ وضع الخ قد يقال يكفى الوضع النوعى ويتحقق ذلك في لفظهما اذا كان راجعاً

الى الابوة والبنوة مثلاً كما قاله في حواشى القطب واما ما قيل انه يرد عليه الاعتراض المذكور في الشرح فانه لم يوجد لفظ

مشترك بين الكل والجزء واللازم بل هو فرض محض فرضوه في لفظ شمس فوهم لان الشارح انما تعرض لانتقاض المطابقة

بالتضمن والالتزام وعكسه وترك انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه قال المحشى في حواشى القطب لانه لم يوجد لفظ مشترك

بين الكل والجزء واللازم حتى يوجد مادة انتقاض حد التضمن بالالتزام أو بالعكس

(قول المحشى) انما هي بتذكر الوضع والفهم بتذكر الوضع ليس فهما من اللفظ بل من أن الواضع قال متى اطلق هذا

اللفظ فافهموا منه هذا المعنى

(قول المحشى) فلا معنى لفهمه من اللفظ لحصوله قبل سماعه الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم لانه كونه مراداً لم

ولو اريد به ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشارك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان

(قوله لان قانون الوضع الخ) فيه أنه لو كان قانون الوضع مذكور لما ذهب الشافعية الى جواز استعمال المشترك في المعنيين ولما ذهب السكاكي رحمه الله الى ان مدلول المشترك، ان لا يتجاوز المعنيين (قوله فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد الخ) هذا الكلام نص على ان مطلق الدلالة مشروط عند هذا الحبيب بالارادة قال قدس سره متعولا عن الشفاء * عبارته تدل ، على اعتبار ارادة الدلالة في الوضعية لاعلى اعتبار ارادة المدلول فانه قال في بحث تعريف المفرد لبيان أن تعريفه بالابدال جزؤه على شيء كاقوع في التعليم الاول وتعريفه بالا يراد بجزئه جزء معناه في المآل واحد ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك ، لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بارادة اللفظ فكما ان الالفاظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على الدينار فيكون دلالة كذلك اذا اخلاه في اطلاقه عن معنى بغير دال واذا كان كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا أيضاً يريد بجزئه الدلالة على معنى آخر من شأنه أن يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة دالا على شيء حين هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالتموه حين يجد الاضافة المشار اليها وهي مقارنة ارادة القائل لدلالته انهي فالظاهر انه اشارة الى ماسيجي من ان دلالة اللفظ لذاته باطلة فلا بد لها من تخصص والمخصص هو الوضع ومخصص

يكن حاصل من قبل انما الحاصل من قبل هو المعنى من حيث وضع اللفظ له

(قول المحشى) ان لا يتجاوز المعنيين أى مدلوله أحدهما لا بعينه غير مجموع بينهما لان الواضع لما وضعه تارة لهذا وتارة لذلك فاذا نسب الى مجموع الوضعيين كان مدلوله ذلك كذا حققه الشارح فيما سيأتى فالمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل أى غير المتجاوز أو على حذف المضاف أى ذى ان لا يتجاوز قاله المحشى فيما سيأتى فايراد مذهب السكاكي غير ظاهر لما سيأتى من أن مذهبه عدم جواز استعمال المشترك في معنيين وقد يقال الكلام في دلالة اللفظ في ذاته مع قطع النظر عن الاستعمال والسمع اذا علم ان اللفظ موضوع لمعان متعددة فانه عند سماعه له ينتقل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني بأسرها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة سواء اراده الالفاظ أولا وعلى هذا فهو محل آخر لكلام السكاكي لا ينافيه عدم تجويزه استعمال المشترك في معنيين فتدبر

(قول المحشى) على اعتبار ارادة الدلالة الخ تمهيد لما سيذكره واخذ هذا من قوله فكما ان الالفاظ يطلقه دالا ومن

قوله فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل ومن قوله ولا أيضاً يريد بجزئه الدلالة

(قول المحشى) لبيان ان تعريفه بالا يدل الخ أى ردا على من قل انه يجب أن يزداد في تعريف الالفاظ المفردة

بالا يدل اجزاءها على شيء قولنا من معنى الكل اذ قد تدل اجزاء الالفاظ على معان لكنها لا تكون اجزاء معنى الكل

فقال الشيخ لاحاجة لهذه الزيادة وآلها واحد لما ذكره

(قول المحشى) لكان لكل لفظ حق من المعنى أى يناسبه بحسب ذاته لا يجاوزه الى معنى آخر خصوصاً اذا كان

متافيا لذلك المعنى المناسب وهذا باطل كما في المشترك بين المعاني المتنافية كالقمر

(قول المحشى) حيث نجد الخ أى الدلالة بالقوة توجد وتحقق حين تجد الاضافة المشار اليها التي هي مقارنة ارادة

جزءاً فتضمن والا فالإتزام وفيه نظر لأن كون الدلالة وضعية لا يقتضي أن تكون تابعة للإرادة بل للوضع

وضعه لهذا دون ذلك إرادة الواضع فالمراد من اللفظ الواضع لأنه اللفظ أولاً ، وفيه إشارة إلى أن الوضع يستفاد من إرادة دلالة اللفظ على المعنى باستعماله فيه من غير قرينة وليس ذلك منصوباً منه وهذا حق وما ذكره صاحب شرح الاشارات أورد عليه صاحب المحاكات ما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر الخ قال قدس سره واطلق « أى العلامة الطومسي لكن آخر كلامه يدل على أن المراد الدلالة المطابقة كما لا يخفى على الناظر فيه » قال قدس سره لكن بعض المحققين « وهو صاحب المحاكات » قال قدس سره فكان الناقل الخ « أنت خير بأنه لو اعتبر الإرادة في الدلالات الثلاث لم تنحصر الدلالة الوضعية في الثلاث لأنه حين إطلاق اللفظ على الكل والمزوم يفهم الجزء واللازم وليس هذا الفهم شيئاً من الدلالات الثلاث لعدم الإرادة فالحق أن من اطلق الدلالة أراد منه اعتبار الإرادة أعم من أن يكون أصالة ، أو تبعاً ، ومن قيدها بالمطابقة أراد منه اعتبارها أصالة فأآل القولين واحد والاختلاف في العبارة وما فهمه ، الناقل المحيبي توهم » قال قدس

القائل دلالاته على معنى آخر عند انفراده وذلك كما في لفظ أبكم معناه العاجز عن النطق ولا دلالة لأب على شيء بالفعل ولا لكم كذلك لكنهما يدلان بالقوة على ذات الأب ومعنى الاستفهام لمقارنة إرادة القائل دلالتها على ذلك عند الانفرد لاستعمالها في المعنى التركيبي وإنما سمي المقارنة إضافة لأنها نسبة بين الإرادة المقارنة واللفظ المقارن شيئاً

(قول المحشي) وفيه إشارة أى في قوله فكما أن اللفظ يطلقه الخ فإنه يستفاد منه إذا أريد به الواضع أنه يعلم الوضع للمعنى بمجرد إطلاق الواضع على شيء بلا قرينة لأن طريق علم الوضع النص من الواضع بأن يقول وضعت كذا لكذا فقوله وليس ذلك منصوباً منه أى ليس علم الوضع شيء بطريق النص من الواضع بل بإطلاقه عليه
(قول المحشي) لم تنحصر الخ اجاب عنه بعض حواشي شرح المطالع بأن مرادهم حصر الدلالات القصديّة وبأن الكلام في الدلالة المنطوقية وهذه عندهم عقلية

(قول المحشي) أو تبعاً فإنه لو لم يرد الكل لما كان جزؤه ولازمه

(قول المحشي) فأآل القولين واحد قل الزاهد والدوّاني في حواشي التهذيب ذهب أهل العربية إلى أن الدلالة مطلقاً تابعة لاستعمال اللفظ وقصد اللفظ. فإن استعمل في المدلول المطابقي كانت مطابقة وأن كان في التضمني والاتزامي كانت تضمينية والتزامية والاستعمال في المدلول التضمني والاتزامي لا يستلزم الاستعمال في المدلول المطابقي فالتضمن والاتزام عندهم لا يستلزم المطابقة وإنما يستلزم تحقق الموضوع له المطابقي حتى يتحقق جزؤه ولازمه فاللفظ المستعمل في لازم ما وضع له أو جزؤه مجاز عندهم بخلاف المطابقة فإنهم إنما يعنون بدلالة التضمن والاتزام أن يفهم الجزء أو اللازم تبعاً لا مع قرينة والا كان من دلالة المطابقة وذهب أهل المنطق إلى أن الدلالة مطلقاً ليست تابعة للاستعمال والقصد بل دلالة المطابقة فقط فإن مدلول المطابقة هو المقصود بالذات وهو المستعمل فيه اللفظ ومدلول التضمن والاتزام ليس مقصوداً بالذات ولا مستعملاً فيه اللفظ فالتضمن والاتزام عندهم يستلزمان المطابقة على سبيل التحقق فحل الخلاف هو دلالة التضمن والاتزام فقط وبه يعلم أن ليس ما ظننا واحداً وإن ما سلكه الشارح بخلافهما جليماً

(قول المحشي) أيضاً فأآل القولين واحد أى على أن القولين المذكورين هنا للمناطقة فلا يرد ما نقلناه عن الزاهد قوله فتوهم كما سينبه عليه السيد (قول المحشي) الناقل المحيبي أى لا الناقل الطومسي

فأنا قاطعون بأننا إذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللفظ أولا ولا ننفي بالدلالة

سره ان حمل كلامه على التقييد * قد عرفت ان عبارة الحبيب نص في الاحتمال الثاني فذكر هذا الاحتمال لتبكيته وبيان انه يمكن ان يحجب ، بتغيير العبارة السابقة * قال قدس سره لان تلك الدلالة الخ * ، لا يخفى ان اللازم احد الامرين اما بطلان الاستلزام المذكور أو انتقاض حدى التضمن والالتزام فجعل أحدهما لازما والآخر دليلا على اللزوم لوجه له * قال قدس سره لاستلزامهما الدلالة المطابقة * ، فيه انه يجوز أن يكون استلزامهما المطابقة باعتبار ان الدال بأحدهما صالح لهذه الدلالة أيضاً في الجملة كما أشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشمسية * قال قدس سره واعلم انه حرف الخ * حاصله ان اشتراط الارادة في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض باجتماع الداليتين غير قافع في دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح رحمه الله تعالى حرف الكلام فجعل الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجتماع جوابا عن الانتقاض * قال قدس سره تتوقف على الارادة * فلا نسلم قوله بل يدل عليه داليتين أحدهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا

(قول الشارح) فانا قاطعون الخ لان دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مراد المتكلم أولا

(قول المحشي) بتغيير العبارة السابقة بان يشترط الارادة في المطابقة فقط فان ذلك لا ينفع لما ذكره السيد

(قول المحشي) لا يخفى ان اللازم احد الامرين الخ أى فكان الواجب ان يقول ويلزم احد الامرين اما انتقاض

حدى التضمن والالتزام واما بطلان استلزامهما المطابقة

(قول المحشي) فيه انه يجوز الخ أى فتكون هذه الدلالة تضمننا والتزاما فلا ينتقض أحدهما بها وقد عرفت ان هذا

تضمن والتزام آخر غير ما أراده المناطقة فالحق ان هذا المقام وقع فيه الاشتباه من عدم تمييز احد المذهبين عن الآخر

(قال السيد) لخصولها بمجرد الارادة الخ أى عقلا كما سيقول انهما يفهمان بالضرورة

(قال السيد) يجب أن تكون مطابقة على زعمه أى زعمه ان الارادة لازمة في الدلالة

(قال السيد) لاستلزامهما الدلالة المطابقة قد عرفت انهما على هذا القول انما يستلزمان تحقق الموضوع له لا الدلالة

المطابقة وانما الاستلزام عند المناطقة لان التضمن والاستلزام عندهم دلالة في ضمن المطابقة ففى التجوز الذى ذكره المحشي لا يخفى

(قال السيد) ان ذلك اللفظ أى المشترك (قال السيد) واعترض عليه بعضهم هو شارح المطالع

(قول السيد) ثم اعترض على نفسه أى بقوله لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق انما يتحقق اذا أريد ذلك المعنى

ارادة جارية على قانون الوضع والالكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز

(قال السيد) واجاب عنه بما نقله ههنا حيث قال لا اقول هب ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن لا يلزم منه أن

تكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانا نعلم بالضرورة أن من علم وضع اللفظ لمعنى تعقل معناه سواء كان مرادا أولا

فأراد بما نقله ههنا هو قوله وفيه نظر الخ الا ان الشارح غير قوله من تعقل الخ بقوله اذا سمعنا الخ والسمع انما هو عند الاستعمال

وقد علمت ان الاستعمال لا بد فيه من الارادة والكلام في الدلالة الثابتة للفظ في ذاته واجاب عنه الزاهد بان الدلالة

بمجرد تخيل اللفظ دلالة غير لفظية لاستنادها الى صورة خيالية من اللفظ لا الى نفسه المشموعة الملموسة

(قال السيد) وهذا كلام صحيح لا غبار عليه فان حاصله انهم قالوا اذا اطلق لفظ مشترك على الكل كان دلالة على

الجزء تضمننا لا مطابقة الى آخر ما ذكره قبل وحاصل ما اعترض به ذلك البعض على نفسه محجبا به عن اعترض عليهم

سنوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير

الحال في اللازم واما قوله ولا نسلم أيضاً انه اذا اطلق فقام لتحقيق ارادة المعنى المطابق (قوله لا سيما في التضمن والالتزام) فان توقفهما على الارادة اظهر بطلاننا لصيرورتها عند تعلق الارادة بهما مطابقة وانما قال كثير لان بعضهم ذهب الى انهما

كما بسطه قدس سره في حواشي المطالع ان المطابقة اذا كانت موقوفة على الارادة الجارية على قانون الوضع فاذا اطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزء بالمطابقة لعدم كونه مراداً بل بالتضمن فقط واذا اطلق على الجزء دل عليه بالمطابقة دون التضمن لانه ملزوم للدلالة المطابقة على الكل وهي متممة لعدم الارادة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وقس على ذلك اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم فانه حال اطلاقه على الملزوم يدل على اللازم بالالتزام دون المطابقة وحال اطلاقه على اللازم يدل عليه بالمطابقة دون الالتزام الذي اتفق لازمه فقد استقام ما ذكره في هذا المقام وانما قيد المعنى بالمطابق لان الدلالة على التضمنى والالتزامي لا تتوقف على الارادة المتعلقة به بل على الارادة التي تعلقت بالمعنى المطابق لانه اذا تحققت الدلالة على الموضوع له تحققت الدلالة على ما يكون جزءاً اولاً لازماً له بالضرورة سواء كان مراداً اولاً او فاشترطت الارادة في الدلالة المطابقة الذي ذكره هذا المعترض في معرض الجواب عنهم بقوله لا يقال الخ نافع في جواب اعتراضه عليهم باجماع الداليتين المطابقتين على الكل والجزء أو الملزوم واللازم كما عرفت غير نافع في دفع انتفاض حدود الدلالات كما قال قدس سره ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لثقله هنا فائدة أصلاً لان اللفظ الى آخر ما ذكره بناء على هذا الاحتمال فتدبر فقد تمحير هنا بعض الناظرين

(قول الشارح) حتى ذهب كثير من الناس الخ محط الغاية قوله لا تضمننا أو التزاما وهو الذي نازع فيه السيد أما كون اللفظ يدل على الجزء أو اللازم مطابقة فسلم تدبر

(قل السيد) حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم (أقول) هذا حق واما قوله وانه اذا قصد باللفظ الجزء الى آخره فباطل لان اللفظ الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعاً للجزء وأطلق عليه كان مجازاً ويفهم منه الجزء في ضمن الكل فان النفس عند سماع اللفظ تنقل منه الى المعنى الموضوع له فيفهم جزؤه في ضمنه ثم بواسطة القرينة تدرك انه ليس بمراد وان المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه ليس مراداً في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل وارادته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء اتفقت الثانية أعني ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة وما ذكره من صيرورة الدلالة على الجزء أو اللازم مطابقة لا تضمننا أو التزاما مبني على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعياً والثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي أقوى لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى الباقيتين وكلاهما مقدمتان اما الاولى فلان الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لا بتعيينه بازائه مطلقاً كما صرح به في الفتح ولا شك أن تعيين اللفظ بازاء معناه المجازي ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعاً لمعناه المجازي لا وضعاً شخصياً ولا نوعياً واما الثانية فلانه لا استقامة في اجتماع الاقوى والاضعف من جهتين متخالفتين

(قول المحشي) فقام لتحقيق الخ فيه ان التضمن لا يكون الا في ضمن ارادة الكل مطابقة وهي متممة لارادة الجزء

من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا التزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل

فهم الجزء واللازم بعد فهم الكل وفهم الملزوم كما سيحيي . بيانه (قوله في ضمن الكل الخ) فان الكل يتمتع حصوله في الذهن والخارج بدون حصول الجزء . وكذا اللازم البين بالمعنى الاخص ، لا يمكن حصوله في الذهن بدون حصول الملزوم فيه فهذان الحصولان التضمنيان هما التضمن والالتزام (قوله صارت الدلالة عليهما مطابقة) ان قلنا ان هذه الدلالة هي الدلالة التضمنية فمعناه صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بينهما مطابقة لصيرورتها قصدية وعدم بقائها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة عند الارادة دلالة أخرى لان المعنى التضمني والالتزامي صار ملتقيا اليه مرة أخرى بعد تعاقب الارادة فمعناه حصلت الدلالة عليهما مطابقة وبما حررنا لك ظهران الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله واما قوله واذا قصد باللفظ الخ فباطل الى آخره متدفع لانه ان أراد بقوله والاول باق على حاله انه باق بعينه لم يتغير أصلا فباطل لصيرورته قصدية بعد ما كان ضمنيا وان أراد انه باق على حاله من حيث الذات فسلم لكنه لا ينعف في كونه دلالة تضمينية والتزامية لا تنفاه كونه ضمنيا ، على انا لانسلم بقاء أصل الفهم أيضا لانه حصل بعد تعاقب الارادة فهم آخر غير الفهم الذي كان ضمنيا وكذا يرد على قوله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تعاق لها بالفهم انه ان أراد انه لا تعاق لها بالفهم قصدا فممنوع لان صفة القصد انما حصل لها بالقرينة وان أراد انه لا تعاق لها بأصل الفهم فسلم ولا ينعف ، لان الفهم القصدى هي المطابقة وبما ذكرنا

مطابقة كما عرفت مما قلناه عن السيد في حواشي شرح المطالع فهو غير تام أيضا تدبر

(قال السيد) وعلى ما ذكره هذا القائل (أقول) أى القائل بتوقف الدلالة مطلقا على الارادة

(قول المحشي) لا يمكن حصوله في الذهن الخ الاول قلب هذه العبارة كما يدل عليه ما قبله

(قول المحشي) فهذان الحصولان أى في ذهن السامع هما التضمن والالتزام أى دلالتهما

(قول المحشي) صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بينهما الخ معنى كونها بينهما انها ليست دلالة أخرى كما في

الاحتمال الثاني لا انها باقية على انها فهم الجزء في ضمن الكل أو اللازم تبعاً للملزوم لان مقارنة القرينة للفظ تمنع ذلك وتبطل

المعنى مفهوما استقلالاً فعني العبارة صار الفهم الذي كان تبعاً قصدية لزوال وصف التبعية عنه كما يدل عليه قوله بعد لصيرورته

قصدية بعد ما كان ضمنيا

(قول المحشي) على انا لانسلم الخ هذا هو الاحتمال الثاني المذكور بقوله وان قلنا الخ

(قول المحشي) لان الفهم القصدى هي المطابقة أى ولا يوجد مع مقارنة القرينة فهم تبقى لدلالاتها على ان الكلي ليس

مراد لا بد من فهم العبارة هكذا والا فلا يجدى ما ذكره شيئاً وبعد ذلك فكلامهم مناف الاستعمال كما هو أصل البحث

المذكور سابقا بقول الشارح فان قيل الخ لقوله واريد الخ الا ان يكون قيد الارادة زائداً فيكون البحث من جهة نفس الدلالة

ويكون الجواب المذكور بقوله وقد يجاب ناظراً لانه لا اشتباه في الاستعمال لوجوب الارادة فيه وحول ذلك يرد النظر لان

البحث انما هو بصدق تعاريف الدلالات لا بالاشتباه في الاستعمال وحاصل كلام المحشي هنا انه عند الاستعمال في المعنى

المجازي يتمتع دلالة اللفظ الثابتة بالوضع لوجود القرينة المانعة فتأمل

(قال السيد) وبين فهم الجزء الخ يعنى ان الشارح فهم ان انقضاء التضمن والالتزام لعدم ارادة الجزء في ضمن الكل

ظهر ان القرينة في المجاز لفهم المعنى المجازي أعنى فهم الجزء واللازم من حيث انه مراد ، فهي جزء مقتضي ولولا القرينة فيه لم يفهم المعنى المقصود وفي المشترك لدفع المراحة فان المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق المقتضي وهو العلم بالوضع والقرينة لدفع المانع وهو ليس جزءاً من المقتضي وسيجيء هذا الفرق في بحث المجاز مفصلاً في كلام السيد * قال قدس سره وما ذكره الخ * بيان لبطلان اللازم في نفسه بعد ابطال الملازمة المستفادة من قوله واذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم صارت الدلالة عليهما مطابقة لانضمام أو التزاما يعني ان صيرورة الدلالة على الجزء أو اللازم مطابقة لانضمام أو التزاما باطلة في نفسها مع قطع النظر عن لزومها للشرط لتوقفها على المقدمتين المنوعتين بتحقيق المطابقة على المقدمة الاولى واتقاء التضمن والالتزام على المقدمة الثانية * قال قدس سره موضوع باراء المعنى المجازي * وضعاً نوعياً فانه لا بد في المجاز من اعتبار الواضع للعلاقة الصحيحة له بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له كذا في حاشية المطالع * قال قدس سره فلان الوضع المعتبر * أي في تعريف الحقيقة والمجاز تعيين اللفظ بنفسه أي لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له مجاز لانعيينه بازائه مطلقاً سواء كان بنفسه أو بالقرينة * قال السيد قدس سره بل بقرينة شخصية * أي في المجاز الشخصي كالاسد المستعمل في الشجاع بقرينة في الحمام أو نوعية أي في المجاز النوعي كما يقال لفظ الكل يستعمل في الجزء بقرينة مانعة عن ارادة الكل والجواب منع بنائه على المقدمتين اما منع بناء كونها مطابقة على الوضع النوعي فلان من قال بكون هذه الدلالة مطابقة لم يفسرها بدلالة اللفظ على ما وضع له بل بدلالته على تمام المعنى أي ماعني باللفظ وقصد به صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشرح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزء أو اللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن تضمناً أو التزاماً بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى أي ماعني باللفظ وقصد به لكن ابتداء كونها مطابقة على اعتبار الوضع النوعي مصرح به في شرح المطالع وشرح الرسالة الشمسية للشارح رحمه الله تعالى فالجواب ان القرينة الشخصية أو النوعية انما هي شرط الاستعمال ، وليست بمعتبرة في الوضع فان الوضع النوعي ، على ما فسرته السيد في حاشية المطالع لم يعتبر فيه وجود القرينة واما منع بناء نفي كونها تضمناً أو التزاماً على المقدمة الثانية فلانه مبني عنده ، على عدم كون فهم الجزء أو اللازم في ضمن فهم الكل أو الملزوم لا على انه اذا دل اللفظ عليه مطابقة لا يدل عليه تضمناً أو التزاماً فتدبر فانه قد خفي كلام الشارح رحمه

واللازم في ضمن الملزوم لا لتفاء قصد الكل والملزوم باللفظ وهذا باطل لان التضمن والالتزام فهم الجزء اللازم من دلالة اللفظ على الكل والملزوم وان لم يكن مراداً وباطلاق اللفظ على الجزء والملزوم انما تدني ارادة الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لا فهمهما من مدلول اللفظ والثاني هو التضمن والالتزام دون الاول تدبر

(قول المحشي) فهو جزء مقتضي أي للفهم والجزء الآخر العلم بالوضع

(قول المحشي) أي في تعريف الحقيقة والمجاز فالوضع المعتبر ثبوته في الحقيقة هو الوضع بنفسه والمعتبر نفيه في المجاز

هو ذلك أيضاً ليتقابل تعريفهما

(قول المحشي) وليست بمعتبرة في الوضع أي ليست جزء الموضوع بل شرط للاستعمال فدلالة اللفظ انما تستند لوضعه

في الجملة فانه بعد وضع المجاز وقبل استعماله لا قرينة على المعنى حتى يدل عليه

(قول المحشي) على ما فسرته السيد وهي العبارة التي نقلها المحشي فيما سبق

(قول المحشي) على عدم كون فهم الجزء أو اللازم الخ أي لمنع القرينة لذلك ولا يلزم منه انه اذا دل اللفظ الخ فتدبر

يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلامنا يتضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما أخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه (وشرطه) اى شرط الالتزام (اللزوم الذهنى) بين الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له

الله والسيد قدس سره في هذا المقام فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (قوله وقد صرحوا الخ) الواو للحال وهو بيان بطلان اللازم قوله سلمنا جميع ذلك (أى سلمنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة وان تضمن والالتزام ليس فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم لتصير الدلالة عليهما مطابقة وامتناع اجتماع الدلالات مع مخالفته لما صرحوا به من الاستلزام لكنه لا يفيد في دفع الانتقاض فاندفع ما قيل ان من جملة الاعتراضات السابقة امتناع اجتماع الدلالات ، فما ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجتمع مع ما ذكره القوم من استلزام تضمن والالتزام للمطابقة فان المسلم ماهو الممنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور ممنوعا سابقا بل دلائل على بطلان امتناع الاجتماع (قوله لا يظهر الخ) أى نظرا الى نفس الاطلاق وتعريفات الدلالات الثلاث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى استلزامها للمطابقة فاندفع

(قول الشارح) لكنه مما لا يفيد في هذا المقام أى لا يفيد فائدة قيد الحيثية من دفع انتقاض تعريفات الدلالات فانه انما يدفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام عند اطلاق اللفظ وارادة الكل أو الملزوم واما عند اطلاقه على الجزء أو اللازم فان كانت دلالاته مطابقة فينتقض حد التضمن والالتزام بها وان كانت تضمنها أو التزاما فينتقض حد المطابقة بهما هذا ان حل كلامه على توقف الدلالة مطلقا على الارادة وان خص بالدلالة المطابقة فلا نفع له أصلا لان المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالاته على الجزء تضمننا مع صدق تعريف المطابقة عليها واذا اطلق على الجزء كان دلالاته عليه مطابقة من حيث أنه موضوع له مع صدق تعريف التضمن عليها وكذا الحال في الملزوم واللازم كذا في السمرقندي وفيه زيادة يذهبى الاطلاق عليها قوله وان كانت الخ هذا مخالف لما قرره السيد من وجوب كونها مطابقة الا اذا اعتبر الصلاحية (قال السيد) لا يظهر انها مطابقة أم تضمن (أقول) قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان تكون تضمننا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم

(قول الشارح) بحيث يلزم من حصول الموضوع له أى ولو بواسطة القرينة ليدخل ما ليس لازما ذهنيا لذات المسمى وانما لزومه للقرينة بان اللازم قد يكون ثبوته للملزوم بينا لا يتوقف على وسط في التصديق بل يحصل بمجرد تصور الملزوم وهو البين بالمعنى الاخص أو مع تصور اللازم وهو البين بالمعنى الاعم وقد يكون غير بين بان يكون بواسطة قرينة ظنية الدلالة على تعيين المراد كافى المجازات والكنايات المبنية على العرف والمادة والادعاء والمراد هنا ما يعم الاقسام الثلاثة (قول المحشى) فما ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجتمع الخ حاصله ان المسلم ما عدا ما ذكره القوم لانه لم يدخل في الاعتراضات فهذا التسليم مخالف له وحاصل الجواب انه ليس المسلم امتناع اجتماع الدلالات فقط حتى ينافي هذا المسلم ما ذكره القوم بل المسلم هو امتناع الاجتماع المخالف لما ذكره القوم ولاشئ وراء هذا ينافيه

في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كذسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ذلك ترجيحاً بلا مرجح (ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره) أي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يشبه اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف أو غيره كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهناً او بغيره من قرائن الاحوال والا ظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول

اعترض السيد على ان الالتزام عنده ، باعتبار الصلاحية كما مر * قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ فيه ان ، عبارته صريحة في انه يكفي في الالتزام فهم الخارج من لفظ المسمى والانتقال منه اليه سواء كان بسبب اللزوم الذهني او بغيره من القرائن كما في الاستعارة التهكمية والتلميحية واليه ذهب الفاضل التستري ومثله ، باطلاق المظمن من

(قول الشارح) بسبب اللزوم بينهما ذهناً أي سواء كان يتنا أو غير بين وقوله أو بغيره من القرائن أي بنزير اللزوم من أصله وحاصل كلام العلامة حينئذ ان بعضهم يشترط اللزوم الذهني الشامل للبين وغيره وبعضهم لا يشترطه بل يكفي عنده اللزوم بحسب القرائن

(قول الشارح) والظاهر الخ يعني الاظهر ان محمل الخلاف اللزوم الذهني بالمعنى الاخص وهو ما يكفي فيه تعقل اللزوم فبعضهم يشترطه وبعضهم لا يشترطه بل يكفي عنده اللزوم ولو للقرينة كما تقدم ذلك للشارح في حل كلام المصنف (قال السيد) والظاهر ان مراده الى آخره (أقول) يعني مراد ابن الحاجب والظاهر ان مراد الشارح العلامة هو هذا أيضاً فلا معنى لنقل كلامه وتعقيبه بالظاهر اللهم الا اذا قصد التنبيه على قصور عبارته من تفصيل المقصود (قول الشارح أيضاً) والظاهر ان مراده الخ فعلى هذا الخلاف انما هو هل يشترط اللزوم الذهني بمعنى عدم الانفكاك في التعقل أولاً يشترط بل اللازم هو اللزوم في الجملة

(قول المحشي) باعتبار الصلاحية أي صلاحية اللفظ المطابقة بان يكون موضوعاً للمعنى المطابق فيكون قابلاً للدلالة عليه لكن في الجملة لا في وقت دلالاته بالالتزام أو التضمن كما مر (قول المحشي) عبارته صريحة الخ لان قوله بسبب اللزوم الذهني يشمل البين وغيره وقوله أو بغيره من القرائن أي بغير اللزوم الذهني اصلاً

(قول المحشي) كما في الاستعارة التهكمية والتلميحية أي كاطلاق الاسد على الجبان تنزيلاً للتقابل منزلة التناسب (قول المحشي) بواسطة تلميح أو تهكم فان كان المقصود مجرد الملاحظة والظرافة فهو تلميح وان كان المقصود الاستهزاء فتهكم فالمثال صالح لها

(قول المحشي) باطلاق المظمن الخ أي فلا لزوم ذهني في كل ذلك بل يكفي فهم المعنى المجازي من اللفظ بواسطة القرينة فقط بدون علاقة عقلية بين المتقول عنه والمتقول اليه قال في شرح سلم العلوم لا تلزم العلاقة العقلية في المجازات ومباني

الالتزام عن تعقل المسمى لأن معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر أنه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولها التزامياً بل لم تكن دلالة الالتزام أيضاً

الأرض وإرادة البراز نعم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بأن يحمل اللزوم الذهني على اللزوم البين وغيره على اللزوم في الجملة بسبب القرائن لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الشارح رحمه الله والظاهر وإنما كان ما ذكره أظهر لأنه لا بدله من اللزوم في الذهن في الجملة ليدل الذهن من مسمى اللفظ إليه ولأنه موافق للمشهور من أن اللزوم البين شرط في الدلالة الالتزامية عند المنطقيين وليس بشرط عند أهل العربية والاصول (قوله مثل هذا اللزوم) أي هذا اللزوم وما يؤدي مؤداه (قوله لخرج كثير من معاني المجازات) وهي ما عدا الجزء واللازم البين بالمعنى الخاص * قال قدس سره اعلم أن من فسر الخ * أي التحقيق في هذا الاختلاف أنه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فمن أخذ في تفسيرها متى أطلق الدلالة على الكلية اشترط اللزوم الذهني بمعنى امتناع الانفكاك في التعقل ومن أخذ في تفسيرها إذا أطلق الدلالة على الجزئية لم يشترط ذلك اللزوم بل اللزوم في الجملة * قال قدس سره بل الدال عليها المجموع * والمجاز هو اللفظ بدون القرينة لأنه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع * قل السيد ومن قرائنها الحالية أو المقالية * التي بلغ بسببها المعاني الالتزامية لمرتبة امتناع الانفكاك عن المسمى * قال قدس سره هذا هو المناسب لقواعد الأصول والعربية * لأنهم يبحثون عن المجازات والكنايات التي فيها الاتئال بأبعد وجه * قال قدس سره والاول انسب لقواعد المعقول * فإن قواعده كلية وإنما قال انسب لأن مباحث الالفاظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقف الافادة والاستفادة عليها فلا بأس بمخالفتها للقواعد في الجزئية والكلية (قوله

في الشارح أن العلاقة العقلية أي اللزوم الذهني بمعنى الانتقال من المازوم إلى اللازم ولو في الجملة لا بد منه كالملازمة العرفية بين الخارج والمكان المظمن لجريان العادة بقضاء الحاجة فيه وكالجبن المنزل منزلة الشجاعة في قولنا للبيان هو أسد فوجه الشبه إنما هو الجراة لكن باعتبار التماثل أو التهمك ووجه الشبه اخص أوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به إليه لاجتماعه وسبأى كل ذلك في الشارح فتدبر

(قال السيد) وظاهر أنه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات إلى آخره (أقول) اعلم أن من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية أو المقالية ومن فسرهما بكون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول انسب لقواعد المعقول

(قول الشارح) لخرج كثير من معاني المجازات الخ صريح في أن دلالة المجازات التزامية لا مطابقة مع أن المقصود بها الجزء أو اللازم لوجوب الإرادة في الاستعمال الذي هو شرط في كل من الحقيقة والمجاز فاعلم علماء البيان لا يقولون بالوضع النوعي للمجازات كما يؤخذ من قوله سابقاً حتى ذهب كثير الخ وما سبأى من أن الاختلاف في الوضوح واللفاء لا يتأني في الوضعية أو أن المراد لا يتأني في الوضعية التي لا يلزم فيها القرينة بكونها حينئذ مطابقة لا يضر في وجود الوضوح واللفاء تدبر (قال السيد) بل لم تكن دلالة الالتزام أيضاً عما يتأني فيه الوضوح واللفاء (أقول) فيه بحث لأن لازم لازم الشيء وإن كان لازماً له لكن دلالة لفظه على لازمه أظهر من دلالاته على لازم لازمه لأن الذهن ينتقل من اللفظ إلى ملاحظة

مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء (والإيراد المذكور) أى إيراد المدنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى

مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء) أى بالطريق الذى قرره وهو ما سيجى من أنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب من بعض بواسطة قلة الوسائط فيكون أوضح لزوما له ، فاندفع ما قيل ان مراد الشارح رحمه الله بقوله بل لم تكن دلالة الالتزام دلالة الالتزام الذهني بلا واسطة فلا يرد الاعتراض الذى أورده السيد بقوله فيه بحث لان لازم الخ على ان عدم تأتى الوضوح والخفاء فى الالتزام الذى بلا واسطة لا يضرنا لان المقصود انه يتأتى الوضوح والخفاء فى الدلالة الالتزامية لا فى الدلالة الالتزامية التى بلا واسطة * قال قدس سره لان لازم لازم الشيء المراد به اللازم البين بالمعنى الاخص لان الكلام فيه حيث فسر الشارح رحمه الله بقوله ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى * قال قدس سره وان كان لازما له * أى على تقدير فرض كونه لازما للشيء. وانما قال ذلك لان المستلزم لتصور اللازم الثانى انما هو تصور اللازم الاول ، مخظرا واللازم من تصور المسمى هو تصور اللازم الاول تبعا فلا يكون تبعا فلا يكون اللازم الثانى لازما للشيء. وفي ان الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن لازم لازم الشيء لازما للشيء. بل لازمه كانت دلالة لفظ الشيء على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه بطريق الاولى * قال قدس سره تتفاوت الدلالات فيه انه ان أراد تفاوتها ، بوجود الوسطة وعدمها فسلم لكن لا ينعف وان اراد تفاوتها فى الوضوح والخفاء فلا ندلم ذلك لان التفاوت فى الوضوح والخفاء بالسرعة والبطء وههنا فهم المسمى وفهم اللازم الاول وفهم اللازم الثانى ، فى زمان واحد نعم يتم ذلك لو كانت تلك الافهام والملاحظات مترتبة فى الزمان * قال قدس سره وايضا ينتقض هذا الحكم الخ * وذلك لان كل واحد من الجزء وجزء الجزء لازمان

الملزوم أولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فيسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية وله فيها كلام سنذكره وستقف على ما يرد عليه

(قول المحشى) فاندفع ما قيل الخ أى بان اعتراض الشارح انما هو على الطريق الذى قرره فى الوضوح والخفاء وهم قد اعتبروا الوسطة واذا اندفع هذا القيل اتقى اندفاع اعتراض السيد به وانما يدفع بما يتأتى للمحشى وقوله على ان الخ ترقى فى الاندفاع بانه متى ثبت الوضوح والخفاء فى بعض الدلالة الالتزامية كفى فى مراد القوم ولا يرد اعتراض الشارح (قول المحشى) مخظرا على وزن اسم المفعول أى قصدا وقوله بطريق الاولى لان لازم اللازم حينئذ ليس لازما للشيء بخلاف الاول

(قول المحشى) بوجود الوسطة وعدمها أى مجرد أن بعضها بواسطة وبعضها بلا واسطة ولا وضوح ولا خفاء

(قول المحشى) فى زمان واحد أى وترتب الملاحظات ترتبا ذاتيا لازما ثانيا كما ذكره السيد لا يضر شيئا

(قال السيد) قد بينا انها مطابقة أى بقوله فيما سبق لان تلك الدلالة يجب أن تكون مطابقة على زعمه الخ أقول والظاهر ان مراد العلامة هو هذا أى فيقصر قوله بسبب اللزوم بينهما ذهنا على اللزوم البين وقوله أو بغيره من القرائن يجعل على اللزوم الغير البين

(قال السيد) لم يجعل تلك المجازات والكتابات دالة الخ أى والدلالة التى عرفها بهذا التعريف هى الدلالة اللفظية والدال هنا مجموع اللفظ والقرينة والمختصر فى الدلالات الثلاث دلالة اللفظ فقط

(قال السيد) بل الدال الخ القرينة انما توجد عند الاستعمال وحينئذ لا تكون الدلالة تابعة لجرد الوضع

بالوضعية) أى بالدلالة المطابقة (لأن السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى (لم يكن بعضها اوضح) دلالة عليه من بعض (والا) أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد أو اخفى لانا اذا افقنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المترادفات كفهمة اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شئ منها فلا يكون شئ منها دالا أو يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل واياها كان لا يجرى فيها اوضح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى

لفهم الكل بالمعنى الاخص مع انكم قلتم انها يتأني فيها الوضوح والخفاء قال قدس سره وله فيها كلام * أى فى تصوير الوضوح والخفاء فيها وهو قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم الخ (قوله لان السامع ان كان الخ) وكذا بوضع الهيئة التركيبية فلا يرد انه يجرى أن يكون عالما بوضع الالفاظ ويكون الوضوح والخفاء فى الكلام بواسطة التعميد اللفظي الحاصل من تقديم بعض المعمولات على الآخر لان ذلك الخفاء والوضوح بسبب عدم علم السامع بوضع الهيئة التركيبية على ان المقصود انه لا يتأني بالدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام (قوله لتوقف الفهم على العلم بالوضع) فان قيل الموقوف على العلم بالوضع الفهم بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بالوضع فلا يلزم من نفي الفهم نفي الدلالة قلت المراد بالدلالة فى قوله لم يكن دالا عليه لم يكن المعنى مفهوما بالفعل كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى بقوله وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى (قوله ونفى التقديرين) أى السلب الكلى والسلب الجزئى يصدق رفع الايجاب الكلى فهذا قل لا يكون كل واحد دالا وقوله ويحتمل ان يكون أى يحتمل عدم كون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعضها دالا فهو معطوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقييد بقوله وعلى التقديرين أى على التقييد والتقييد لا على التقييد اذلا احتمال على شئ من التقديرين لتعيين السلب الكلى والجزئى والمقصود منه اثبات قوله دون ان يقول لم يكن واحد منها أى قولنا لا يكون كل واحد دالا يحتمل ان يكون بعضها دالا بخلاف قولنا لم يكن واحد منها دالا والاولى تركه تمام المقصود بدونه (قوله فليتأمل) اهل هذا اشارة الى انه انما يتم على مذهب من يقول ان المسند اليه المسور بكل اذا اخر يفيد سلب العموم واما على مذهب الشيخ عبد القاهر من انه اذا اخر عن اداة النفي وما فى معناها يفيد النفي عن الكل مع (قول الحشى) لا على التقييد أى حتى يكون قوله وعلى التقديرين مسلطا على المعطوف فيكون التقدير وعلى التقديرين يحتمل الخ

لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لاعلى فهم المعنى من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لانسلم انه اذا كان علما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى النفات لكثرة الممارسة والموائسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى النفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقة من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع وممتنع قطعاً عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقة في العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئه ولهذا تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات (ويتأني بالعقلى) اى والايراد المذكور يتأني بالدلالات العقلية (لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح) اى مراتب لزوم الاجزاء لكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم لللزوم في الالتزام أما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب ثلّة الوسائط فتكون أوضح لزومها فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعه لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه لبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة

بقاء أصل الفعل فلا يصح وذلك ظاهر (قوله وقريب منه) اى الجواب الاول بحسب التباير بالاطلاق والتقييد والثاني بحسب التباير بالزمان وكل منهما يستلزم الآخر (قوله على الحس) اى الخيال (قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الخ) لا يخفى ان اللازم من حيث انه لازم لدلالة له على الملزوم وان دلالة الالتزام هو الانتقال من الملزوم الى اللازم دون العكس فلا بد من اعتبار كون تلك اللوازم ملزومات في الذهن وحينئذ يكون داخل في قوله وكذا اذا كان الشيء ملزوماً فالاولى الاقتصار عليه والجواب بان المراد بالملزوم واللازم ههنا المتبوع والتابع فمع كونه خروجا عن السابق واللاحق لكون المراد فيهما المعنى المتعارف

(قول المحشي) لدلالة له لجواز كونه أعم (قول المحشي) المتبوع أي في الوجود والتابع في الوجود كطول النجاد وجوده تابع لوجود طول القامة والانسان وجوده تابع لوجود رأسه ورقبته وهذا لا ينافي كونه ملزوماً (قول المحشي) المعنى المتعارف هو الملزوم بمعنى ما لا ينفك عنه اللازم واللازم بمعنى ما لا ينفك عن الملزوم لا بمعنى

الدالة عليه في الوضوح وذلك لان المعبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الدهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة أو بواسطة متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا أو اعتقاديا عرفيا أو اصطلاحيا مثالا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب وهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وأما في التضمن فبيان انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من

لا فائدة لهذا التفصيل في هذا المقام وانما يفيد في الفرق بين الكناية والحجاز (قوله هو ان يكون الخ) فانه الذي يتأتى فيه الوضوح والخفاء دون ما هو عند الميزانيين كامر (قوله فلانه يجوز الخ) انما اعتبر المعنى الواحد جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر ليتأتى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة في الوضوح والخفاء (قوله ينبغي أن يكون الامر بالعكس) نقل عنه يعني قد لزم من كلامه ان دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالاته على جزئه لوجود الواسطة ، مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لزم أن يكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالاته على الجسم ، لان المساوي للاوضح أوضح لكن الامر بالعكس انتهى فمعنى قوله بالعكس ، بعكس ما هو مفهوم منه ويجوز ، أن يحمل على ظاهره

مالا ينفك عنه الملزوم بأن يكون هو أيضاً ملزوما

(قال السيد) فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل (أقول) فيكون فهم جزءا لجزء سابق عليه بمرتبتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالاته على الجزء

(قول المحشي) لا فائدة لهذا التفصيل أي المذكور في الشرح حيث صور باللازم أولا والملزوم ثانيا وقوله في الفرق بين الكناية والحجاز أي على رأى السكاكي فان الانتقال في الكناية عنده من اللازم أي التابع الى الملزوم والحجاز بالعكس وفيه نظر سيأتى ان شاء الله في الشرح

(قول المحشي) مثلا اذا كان الخ بيان لوجه اللزوم من كلامه ووجهه هو قوله لان المساوي الخ

(قول المحشي) لان المساوي للاوضح فان الانسان بالنسبة للحيوان كالحيوان بالنسبة للجسم ودلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لانه جزء الاول وجزء الثاني فيلزم أن تكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالاته على الجسم (قول المحشي) بعكس ما هو مفهوم أي بطريق اللزوم وهو كون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالاته على الجسم لاعكس ما في الشرح بان تكون دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك جزؤه اذ على تقدير سبق فهم الجزء يكونان متساويين

(قول المحشي) ان يحمل على ظاهره الخ أي ان المراد بالعكس عكس المذكور لاعكس المفهوم وذلك العكس هو

الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له

وهو ان يكون دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالاته على ما هو جزء منه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى جزء الجزء ، سواء كانا مفهومين من لفظ واحد أو لفظين (قوله الامر كذلك) لما تقرر أن الجزء سابق على الكل في الوجودين والابطال الجزئية (قوله لكن القوم الخ) يعني ان تعليلهم التبعية بما ذكر يدل على ان المراد التبعية في الوجود فيكون التضمن فهم الجزء المتأخر عن فهم الكل فصح ما ذكرنا ان دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالاته على جزء الجزء المتأخر عن فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شارح المطالع عن القوم وقال هذا هو المسطور في كتب القوم الا انه اعترض عليه بان الامر في التبع بالعكس وقال في بيان اشتراط الزوم الذهني ان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب وضعه له أو بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه واعترض عليه بأنه مقتضى بالتضمن اذ المدلول التضمني لم يوضع له اللفظ ولا ينتقل الذهن من الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فعلم من كلامه أن القوم مصرحون بالتبعية بالمعنى المذكور ومعلولون لما يذكروه فكلام الشارح رحمه الله تعالى تام على ما ذكره القوم * قال قدس سره قد صرحوا الخ التصريح المذكور يجوز أن يكون باعتبار الصلاحية كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الشمسية * قال قدس سره على ان المقصود الاصلى الخ * هذا المعنى تأويل للتبعية وصرف

ن دلة اللفظ الذي هو جزء من جزئه عليه أوضح من دلالة اللفظ الذي هو جزء منه عليه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكون الجزء من حيث هو جزء كلا بالنسبة لجزء الجزء لاشتماله عليه والجسم في دلالة الحيوان عليه وقع جزء في فهمه فيها من حيث انه كل لان الجزء من حيث ان جزء كل لجزء جزئه ويفهم في دلالة الانسان من حيث انه جزء جزء فهو في دلالة الانسان سابق على نفسه في دلالة الحيوان لكونه من دلالة الحيوان في مرتبة الكل وفي دلالة الانسان في مرتبة جزئه والحاصل انه من حيث فهمه جزء جزء سابق على نفسه من حيث فهمه جزء لان الجزء من حيث هو كل لجزء الجزء من حيث هو وان كانا هنا متحدين اما اذا فهمنا من لفظ واحد فظاهر واما اذا فهمنا من لفظين فلان الكل يفهم عند اطلاق كل في درجة واحدة فيكون قد سبقه فهم الجزء وجزء الجزء وفهم جزء الجزء أسبق من فهم الجزء ضرورة بناء على تلك الدعوى فتدبر فانه مما يحير فيه الناظرين

(قول المحشي) وهو ان يكون دلالة الخ النسخة الصحيحة وهو ان يكون دلالة ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالة ما هو جزء منه وفي بعض النسخ وهو ان يكون دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالاته على ما هو جزء منه وهو خطأ منشؤه التصحيح بغير فهم لان هذا هو عكس المفهوم لاعتكاس المذكور

(قول المحشي) سواء كانا مفهومين الخ راجع لقوله كلا بالنسبة لجزء الجزء يعني ان الجزء من حيث هو جزء كل لجزء الجزء من حيث هو جزء جزء سواء كانا مفهومين من لفظ واحد كالانسان وهو ظاهر أو من لفظين كالحيوان والانسان لان الجسم وقع في الحيوان جزءا والجزء في نفسه كل لجزء الجزء فهو مفهوم من الحيوان ومن الانسان جزءا له والجزء سابق في الفهم على الكل فلم تتساو الدلالاتان

(قول المحشي) التبعية في الوجود فلا توجد الا بعد المطابقة لافي القصد كما ذكره السيد وان كانت توجد قبل المطابقة

عن الظاهر ارتكبه من قال ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اما مغاير لفهم الكل بالذات أو بالاعتبار ، كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب لا انه حكم به القوم وقال الشارح رحمه الله في شرح الشرح لما اتفق القوم على ان التضمن تبع للمطابقة وهذا يقتضي الاثنية بل التأخر عن المطابقة

وقوله بالمعنى المذكور أى التبعية في الوجود بمعنى التأخر فيه وقوله نقله شارح المطالع حيث نقل عن القوم ان التضمن والالتزام تابعان للمطابقة والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع واعتراضه بعد ذلك بان الامر بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل يفيد ان مرادهم بالتبعية في الوجود بمعنى التأخر فيه

(قول المحشي) كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عبارته ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة وفي جزئه دلالة تضمن قال العضد في شرح الدلالة الوضعية اللفظية ان ينتقل الذهن من اللفظ الى المعنى ابتداء وهي واحدة لكن ربما تضمن المعنى الواحد جزئين فيفهم منه الجزآن وهو بعينه فهم الكل فالدلالة على الكل لا تغاير للدلالة على الجزئين مغايرة بالذات بل بالاضافة والاعتبار فالفهم واحد يسمى باعتبار النسبة الى الكل مطابقة والى الجزء تضمننا وواقفه الشارح في حواشيه حيث قال ليس ههنا الا فهم وانتقال واحد يسمى باعتبار الاضافة الى مجموع الجزئين مطابقة والى أحدهما تضمننا وليس في التضمن انتقال الى معنى الكل ثم منه الى معنى الجزء اهـ

فهم الجزء في ضمن الكل أى فهمه مجعلا في ضمن الكل أى في ضمن فهمه الكل لا احتياج فهم الكل اليه أو لكونه بعينه فهم الكل ولذا اختلف في هذا الفهم فقيل انه سابق على فهم الكل بالذات فيكون مغايرا لفهم الكل بالذات وقيل ان التغاير اعتباري وهو ما نسبته لابن الحاجب وقوله فقيل انه سابق قائله صاحب شرح المطالع وتبعه السيد

(قال السيد) في المركبات أى المعانى المركبة كدلول الانسان بخلاف البسائط فانها لا جزء لها

(قال السيد) وملاحظة الجزء أى التى هى التضمن على ما ذكره الشارح لانهم فهم الكل اذ قد يلاحظ السامع الجزء

بعد فهم الكل وقد لا يلاحظه فهو مخالف لتصريحهم بالزوم

(قال السيد) وقد حكوا الخ اعتراض ثان على الشارح بان القوم فسروا التبعية بمعنى التبعية في القصد الاصلى لان

المقصود الاصلى من وضع اللفظ معنى دلالاته عليه وأما دلالاته على جزئه أو لازمه فمقصودة بالتبع وهذا لا ينافي ان دلالة التضمن سابقة على دلالة المطابقة

(قال السيد) إوردوا على من قال الخ اعتراض ثالث بان القوم صرحوا بان التضمن ليس فيه انتقال من الموضوع

له فلا يصح قوله لان المعنى التضمنى الخ وقوله فالجواب الخ أى اذا بطل جواب الشارح لهذه الامور الثلاثة فالجواب

عن اعتراض الشارح الخ وقوله موضوعا للكل أى كلفظ انسان وقوله كما في الالفاظ المركبة نحو زيد قائم وهذا راجع

للمتنى وقوله وهذا الفهم الاجمالى أى السابق على فهم الكل أخذنا مما بعده وقوله فيتعلق أولا أى يتعلق التحليل أولا بالاجزاء

ثم بالجزء الاجزاء وحاصله انه عند اعتبار التركيب يكون فهم جزء الجزء سابقا ثم يليه فهم الجزء ثم يليه فهم الكل وعند

اعتبار التحليل يكون فهم الكل سابقا ثم يليه فهم الجزء ثم يليه فهم جزء الجزء فالاقتراض مبنى على الاعتبار الاول والجواب

الذى ذكره السيد مبنى على الاعتبار الثانى والزوم والتبعية على الاعتبار الاول والاعتبار فى الوضوح والخفاء على الاعتبار

الثانى وقوله ففهم جزء الجزء مقدم أى الفهم الاجمالى باعتبار ما قبل التحليل وقوله لكن فهمه الخ أى باعتبار ما بعد التحليل

وقوله على ملاحظته أى ملاحظة جزء الجزء وقوله فيكون أى فهم جزء الجزء

عن المطابقة ، مع القطع بان فهم الجزء سابق اجاب الشيخ بانه توسع حيث ذكروا التبعية وارادوا ان فهم الجزء ليس بمقصود اصلي وانما يلزم بواسطة انه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء * قال قدس سره وردوا الخ * هذا الرد ليس من القوم وانما اورده شارح المطالع على ما ذكره القوم ، وهو مدفوع بان فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه من اللفظ فلا نسلم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من اللفظ أولا محتاج الى فهم الجزء في نفسه لا الى فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل أو فهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل بعد تحليل الكل الى الاجزاء وبما ذكرنا اندفع اعتراض آخر وهو انه لو كان التضمن فهم الجزء القصدي المتأخر عن فهم الكل يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاث ، لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل ليس شيئا منها ، لانا لانسلم ان اللفظ دال عليه بل هو لازم لفهم الكل وضع له اللفظ أولا فلا دلالة للفظ عليه وان اجتمعت معه * قال قدس سره لقواعد القوم * المذكورة من الاستلزام وتفسير التبعية وتقدم الجزء على الكل ، في الوجودين * قال قدس سره كما في الالفاظ المركبة ، فانها موضوعة باعتبار تفاصيل اجزائها ودلالاتها ليست الادلالة اجزائها من الالفاظ المفردة والهيئة التركيبية على معانيها بالمطابقة * قال قدس سره في المركبات * أى في المعاني المركبة * قال

(قول المحشي) مع القطع بان فهم الجزء سابق أى من حيث الاعتبار أى اعتبار كونه جزءا بان يكون التوجه للاجزاء اذ لا يفهم الكل الا بها وان كان فهمها بعينه فهم الكل كما قال العضد فيما نقلناه سابقا فيفهم منه الجزآن وهو بعينه فهم الكل فلا ينفى ان التأثير على مذهب ابن الحاجب الذي بصدد شرحه العضد اعتبارى لكن سيأتى عن المحشي ان هذا في فهم الكل في ذاته لا من اللفظ الذي الكلام فيه وهذا كاه انما يحتاج اليه فيما قاله السعد في شرح الشارح اما العضد نفسه فلم يقل بالسبق اصلا وانما اجاب بهذا الجواب لان كلام القوم يقتضي تأخر التضمن عن المطابقة وكلام ابن الحاجب يقتضي اتحادهما بالذات

(قول المحشي) وهو مدفوع بان فهم الجزء الخ هذا الدفع نقل عن الشارح حيث ان فيما قالوه نظرا لان فهم الجزء من اللفظ الموضوع للكل ليس سابقا على فهم الكل من ضرورة ان الفهم تابع للوضع وهو ما يحصل الا بالنسبة الى الكل اذ ما يتبادر الى الذهن عند سماع اللفظ انما هو المعنى الموضوع له اللفظ لا غير وقوله فهم الجزء سابق على فهم الكل يريدون به انه يجب أن تكون الاجزاء مقصودة من الالفاظ الموضوعية بازائها أولا ثم يتصور الكل من اللفظ الموضوع بازائه ثانيا اهـ وما قاله المحشي من ان سبق فهم الجزء عند فهم الكل لازم لكن لا من لفظ الكل بيان لقول الشارح وقولهم فهم الجزء الخ تدبر (قول المحشي) بل فهم الجزء من اللفظ أى بواسطة لانه يفهم منه بواسطة وضعه للكل (قول المحشي) لانا لانسلم ان اللفظ دال عليه بخلاف الجزء بعد تحليل مدلول اللفظ فانه جزء المدلول فبره هذا على مثل ابن الحاجب لانه لم تدخله في الدلالة اللفظية

(قول المحشي) في الوجودين أى الذهني والخارجي وقد عرفت بما سبق له ان افهامه من اللفظ ليس واحدا فهما وحاصله ان فهم الجزء في ذاته سابق على الكل سواء الوجود الخارجي والذهني اما الفهم من اللفظ فتأخر في الوجودين عن فهم الكل قال المحشي في حواشي القطب وهذا سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالاخبار كما في شرح مختصر الاصول العضدي أو قلنا بتغايرهما بالذات اهـ وعلى التأثير الاعتبارى يكون التقدم والتأخر لذلك الاعتبار كما هو ظاهر (قول المحشي) فانها موضوعة باعتبار تفاصيل اجزائها أى وضعها هو وضع اجزائها قال في حواشي الشارح الواضح ابتداء

فكانهم بنوا ذلك على ان التضامن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير

قدس سره وهي متقدمة على فهم الكل * تقدمها على فهم الكل مطلقا مسلم اذ لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور الكل بالكنه ، أو بالوجه ، وأما تقدمها على فهم الكل من اللفظ فممنوع وما ذكره في حاشية المطالع من انه مالم يفهم الجزء من اللفظ أولا يمتنع فهم الكل منه لان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع وانحفاظ المعنى في النفس فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء أولا ولا معنى به تذكر الجزء ، مفصلا مخطرا بل تذكره اجمالا في ضمن الكل فالعلم بتقدمه على تذكر الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم تذكر الجزء من اللفظ بل تذكر الجزء مطلقا كما لا يخفى على المتأمل كيف وتذكره من اللفظ موقوف على تذكر وضعه للكل فيكون بعد فهم الكل وهو الفهم التفصيلي نعم ان فهم الكل من اللفظ ، غير فهم كل جزء منه اجمالا كما اختاره الشيخ ابن الحاجب ، اما تقدمه عليه بالذات فهو موقوف على اثبات تغايرها بالذات واحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء منه ودونهما خطر القتاد * قال قدس سره وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية الخ * ولا يمكن حمل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه بان يقال معنى قوله ان التضامن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل أي فهم الجزء المراد وانما ترك التصريح بقيد الارادة ، لما تقرر عندهم ان مالم يبراد ليس بمدلول لان ترتبه على ما قبله بالفاء في قوله فكانتهم بنوا الخ أب عن كل الإيا (قوله فكانتهم بنوا الخ) أي بلفظ كأن لعدم تصريحهم

انما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة والمركب من حيث انه مركب انما صار موضوعا بوضع الاجزاء كما صرح به قدس سره ومنها الهيئة التركيبية وهي موضوعة بالوضع النوعي (قول المحشي) أو بالوجه فالوجه اذا كان مركبا كان فهمه متوقفا على فهم اجزائه كذا في حاشية السيد على المطالع

سواء كان العلم بالوجه علما للوجه أو علما للشيء من ذلك الوجه تدبر (قول المحشي) وأما تقدمها على فهم الكل من اللفظ الخ قوله من اللفظ متعلق بتقدمها لا بفهم الكل فان فهمها في ذاتها متقدم على فهم الكل سواء كان من اللفظ أولا كما في الحاشية السابقة (قول المحشي) مفصلا أي متميزا عن غيره وقوله مجعلا أي غير متميز بالتفصيل

(قول المحشي) غير فهم كل جزء منه اجمالا أي تغاير اعتباري كما تقدم وهذا بيان لمذهب ابن الحاجب في ذاته والا فالمحشي لا يسلم ان هذا الفهم الاجمالي من اللفظ كما سبق فراه انا حتى اذا جربنا على مذهب ابن الحاجب فهو لا يساعد السيد فان ابن الحاجب انما يقول بالتغاير الاعتباري ولا يقول باحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء منه وانما يؤخذ هذا من جواب العضد عن القوم وهو غير مسلم تدبر

(قول المحشي) أما تقدمه عليه بالذات الخ خص التقدم بالذات لانه الذي في كلام السيد وقد عرفت مما قلناه عن حواشيه على القطب ان فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير بالاعتبار أو قلنا بتغايرهما بالذات فتأمل

(قول المحشي) لما تقرر عندهم ان مالم يبراد ليس بمدلول مبني على اعتبار الارادة في الدلالة (قال السيد) فكانهم بنوا ذلك على ان التضامن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير

التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم ترع النسبة بينهما في هذه الحال امكن أن يغيب عن الذهن فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو

بذلك لكنه يفهم مما ذكر ويؤيد ذلك ما في المتاح من ان اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم امكن ان تدل عليه بحكم الوضع ومتى كان لمفهوما تعلق بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بواسطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلا في مفهوما الاصلى أو خارجا عنها ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون مما يثبت العقل بل ان كان مما يثبت اعتقاد المخاطب اما لعرف أو لغير عرف امكن للتكلم ان يطمع من مخاطبه ذلك في صحة ان ينتقل ذهنه من المفهوم الاصلى الى الآخر بواسطة ذلك التعلق ثم فسر الدلالة العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كالزوم أحدهما للآخر بوجه من الوجوه انتهى ولا خفاء في دلالة كلامه على ان في الدلالة العقلية ، انتقالين والثاني متأخر عن الاول (قوله ان الجنس مالم يخطر الخ) الجمل الثلاث معطوف بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للحال لان الجز مرتب على مجموع الجمل الثلاث أى اذا لم يكن الجنس مخطرا أى ملتقنا اليه قصداً ويكون النوع مخطراً ولم ترع النسبة بينهما يكون

التفات الى آخره (أقول) قد صرحوا بان التضمن لازم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكره لا تلزم فهم الكل فلا يصح تفسير التضمن بها وقد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى فهمه منه لا فهم جزئه وردوا على من قال ان دلالة اللفظ على معنى اما بسبب الوضع له واما بسبب الانتقال مما وضع له اليه بانه لايجرى في التضمن أصلاً فالجواب المطابق لقواعد القوم ان يقال ان اللفظ اذا كان موضوعاً للكل من حيث هو كل أى لا باعتبار تفاصيل أجزائه كافي الالفاظ المركبة فاذا اطاق ذلك اللفظ فهم الكل بجملة أجزائه فكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالاً وهذا الفهم الاجمالى هو الدلالة التضمنية اللازمة للمطابقة في المركبات وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذى يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل وموئدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالاً انما هي بطريق التحليل فيتعلق أولاً بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظ بمتاز متأخر عن فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مراداً باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقعة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه والجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحاً وخفاءً من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه القنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقاً

(قول المشي) انه لاين أي انتقالاً من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومنه الى الجزء والاول مأخوذ من قوله امكن أن تدل عليه بحكم الوضع والثاني من تفسير الدلالة العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر فالاول انتقال من اللفظ والثاني من المعنى (قول المشي) معطوف بعضها على بعض مع تأويل في الاولين كما يؤخذ من حله وقوله مرتب على مجموع الثلاث أى لا على الاولى مقيدة بالآخرتين وقوله أى ملتقنا اليه قصداً قيد بذلك لانه حاصل في ضمن النوع ، ولانه عند رعاية النسبة بينهما يكون مخطراً أيضاً لكن من حيث أنه طرف النسبة لا لذاته فيكافئ قال ان لم يكن ملتقنا اليه لذاته ولا لعارض وحله يفيد ان ما شرطية جوابها امكن والجملة خبر ان

لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التأدية بالمعارات المختلفة إنما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان الجواز المفرد بأسره هو من معظم مباحث البيان وكثيرا من أمثلة الكناية إنما هي في المعاني الافرادية لكنها لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام أوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز أن يكون بسبب أن بعض اجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتركيبي بعض

أحد هاجزا لاخر أمكن في هذه الحالة ان لا يخطر الجنس في الذهن (قوله لا محالة يكون معنى تركيبيا الخ) لان المطابقة لمقتضى الحل، لا تمكن في المعنى الافرادي * قال السيد حينئذ يتصور اختلاف الخ * فيه ان اللازم من اختلاف الشروط قوة وضعفا اختلاف المطابقة قوة وضعفا وهو غير الوضوح والخفاء في الدلالة فانها سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وبطوئه والقوة والضعف رجحان عدم جواز تخلف العلم بالمدلول وعدم رجحانه الا يرى انهم قالوا ان الدلالة العقلية أقوى من الوضعية وهي أوضح منها * قال السيد وما تقدم الخ * جواب سؤاَل مقدّر وهو ان هذا الاعتراض مندفع بما مر من ان المراد بالاختلاف في وضوح الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة أي يكون الانتقال من اللفظ الى المعنى سريعا أو بطيئا كما في الدلالة العقلية فان الانتقال من اللفظ الى اللازم اسرع من الانتقال الى لازم اللازم والانتقال الى الجزء اسرع منه الى جزء الجزء وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعفه بوجوب سرعة حضور المعنى وبطئه لاسرعة الانتقال من اللفظ اليه (قل السيد) وكثيرا من أمثلة الكناية (اقول) احترز بقوله كثيرا عن أمثلة الكناية في النسبة فانها لا تتصور الا في

المعاني التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف أو الصفة فانها في المعاني الافرادية

(قول المحشى) لا تمكن في المعنى الافرادي لان تصور الخصوصيات إنما تكون في التصديق

(قول المحشى) رجحان عدم جواز تخلف العلم بالمدلول يعني يحتدل جواز تخلف علم السامع بالمدلول من اللفظ ويحتدل عدم جواز تخلفه والثاني هو الراجح فذلك الرجحان هو قوة الدلالة ثم ان عدم جواز التخلف صادق مع التأخر كما يدل عليه قوله ان الدلالة العقلية أقوى مع ان فيها التأخر فحاصل اعتراضه هنا أن اللازم لاختلاف الشرط قوة وضعفا اختلاف المطابقة أي الانتقال من اللفظ الى المدلول قوة وضعفا بالمعنى الذي ذكره فهو يفيد ان اختلاف الشرط قوة وضعفا يفيد في نفس الدلالة أي الانتقال من اللفظ قوة وضعفا واما الدفع الآتي فحاصله ان قوة العلم بالوضع وضعفه إنما يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه من جهة قوة العلم بالوضع وضعفه لا من جهة الانتقال من اللفظ بان يكون عند قوة العلم بالوضع يسرع الانتقال من اللفظ الى المعنى وعند وضعفه يبطل في الانتقال منه وجواب السيد عن هذا الدفع نافع فيه اما اعتراض المحشى فلا دافع له وكأنه لا يسلم ما تضمنه هذا الدفع من ان اختلاف الشرط قوة وضعفا يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه ويفرق بين قوة الشرط وضعفه وبين ما تقدم من الف النفس وقرب العهد وما معها والا لما تم قوله فيه ان اللازم من اختلاف الشرط الخ لانه يحمل قول السيد حينئذ على الاختلاف في الوضوح والخفاء بحسب اختلاف الشرط فيكون الوضوح والخفاء باعتبار سرعة الحضور وبطئه لا باعتبار الدلالة في نفسها ويتم لما ذكره من عدم اشعار التعريف بهذا التقييد ولا يتنع قول المحشى وهو غير الوضوح والخفاء في الدلالة ويدل على عدم تسليمه ما ذكر تعريف المسند اليه حيث قال فيه ان اللازم الخ فانه يفيد الحصر فتدبر

مفرداتها أوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة

فانتصاف الدلالة بالوضوح والخفاء فيه باعتبار سرعة حضور المعنى وبطئه لا بالنظر الى نفسها فانها ، قبل العلم بالوضع غير حاصله وبهذه حاصلة البتة من غير تفاوت في ذاتها كما في صورة الف النفس وقرب العهد وكثرة الورد على الخيال ليس التفاوت بالوضوح والخفاء في نفس الانتقال من اللفظ الى المعنى بل باعتبار سرعة حضور المعنى وعدمها من جهة سرعة تذكر الوضع وبطئه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا يجرى نفعاً في دفع المناقشة المذكورة لو كان في التعريف أشعار به وليس كذلك بقي شيء وهو انه ، على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقاً بقوله فان قيل لانعلم الخ ، والتغاير بينهما باعتبار السند ، وانما لم يقل فحينئذ يتصور اختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً بالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة وضعفاً حتى يكون مناقشة أخرى ، بعد تقييد الاختلاف بما ذكرناه لانه خلاف الواقع اذ لا اختلاف في الصورة المذكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام * قال قدس سره وربما يقال الخ أى في الجواب عن المناقشة ، بتغيير الدليل * قال السيد لا بحسب الاختلاف الخ * ، سواء كان الاختلاف المذكور ناشئاً من تفاوت مراتب العلم بالوضع أو من الف النفس أو قرب العهد أو كثرة الورد على الخيال أو غير ذلك * قال قدس سره وذلك امر الخ * أى الاختلاف المذكور لا ينضبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام مراتبه المختلفة بخلاف الدلالة العقلية فان الاختلاف فيها وضوحاً وخفاءً باعتبار اختلاف اللزوم في كونه بيننا وغير بين وبواسطة وبلا واسطة فانه امر منضبط للمتكلم فيمكن الاطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد بالدلالات العقلية مراعيًا لمراتب الوضوح والخفاء * قال قدس سره يمكنه رعاية اختلاف الخ * لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى

(قول المحشي) قبل العلم بالوضع هذا مسلم في العلم بالوضع وعدمه كما في الصور المذكورة أما في قوة العلم وضعفه فاصل العلم حاصل والتفاوت حينئذ انما هو بقوة الدلالة وضعفها لا بسرعة حضور المعنى وبطئه وانما سكنت عنه المحشي لانه يصدد تقرير كلام السيد وقد افاده فيما سبق بتعريف المسند اليه كما مر

(قول المحشي) على تقرير السيد أى تقريره لمناقشة الشارح بقوله أقول فحينئذ الخ

(قول المحشي) والتغاير بينهما باعتبار السند فالسند هناك جواز الف النفس وقرب العهد وكثرة الورد على الخيال في بعض الالفاظ دون بعض والسند هنا هو اختلاف شرطها قوة وضعفاً (قول المحشي) وانما لم يقل الخ أى لانه لو كان مراد الشارح ما قاله لما احتاج الى كفاية الظن في الوضع اذ قد بين التفاوت سابقاً على وجه يوجد في العلم الجازم

(قول المحشي) بعد تقييد الاختلاف بما ذكر أى بعد تقييد اختلافها بقوله بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفاً فيكون اختلافها بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفاً اختلافها في نفس الدلالة بخلاف الاختلاف بالف النفس وما معه (قول المحشي) بتغيير الدليل أى دليل عدم تأني الاختلاف وضوحاً وخفاءً في المطابقة والدليل المغير دليل المصنف والمغير اليه هو عدم انضباط مراتب علم المخاطب عند المتكلم

(قول المحشي) سواء كان ذلك الاختلاف أى اختلاف العلم ناشئاً من اختلاف مراتبه أو عوارضه

(قال السيد) لا ينافي اعتبارها مع غيرها أي فيكون لها دخل في الايراد بطرق مختلفة

في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر

المراد لا بالنظر الى الدلالة فان جميع المعاني متساوية في دلالة اللفظ المشترك عليها بعد العلم بالوضع قال قدس سره وأيضاً
لوسلم الخ * اجاب عنه في شرحه للفتاح بان التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة الاصوات للحيوانات
فلا اعتماد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها قل قدس سره وأما ثانياً فلان الوضوح الخ أي ما ذكرت سابقاً من بيان
الوضوح والخفاء في الدلالة التضمنية مبني على ان التضمن فهم الجزء، فخطراً بالبال بعد فهم الكل وان التبعية معناها التبعية
في الوجود وليس كذلك فان التضمن فهم الجزء اجمالاً في ضمن الكل فالجزء وجزء الجزء متساوية في ذلك لوجوب تصور

(قال السيد) هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر (اقول) قل فيما نقل عنه في بيانه
اما أولاً فلان عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتماد الجازم غير مشروط بل
الظن كاف فيه وهو قابل للشدة والضعف أقول فينبذ تصور الاختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً بحسب اختلاف شرطها
قوة وضعها وما تقدم من أن المراد بالاختلاف بالوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا يجدي نفعا اذ لا
اشعار في التعريف بهذا القيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة أو باعتبار
غيرها وربما يقال لا يتصور في المطابقة الاختلاف وضوحاً وخفاءً الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع وهذا أمر لا ينضبط
للتكلم وليس له اطلاع على مراتب علم المحاطب بالوضع فلا يتيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقة مراعيًا لمراتب
الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركاً بين معان يمكنه رعاية الاختلاف في المطابقة بحسب اختلاف مراتب القران
المعلومة له وأيضاً لوسلم ما ذكره دل على ان المطابقة وحدها لا يتحصل منها الايراد المذكور وذلك لا ينافي اعتبارها مع غيرها
في ذلك الايراد بان تكون هي مرتبة من مراتب الوضوح وقال واما ثانياً فلان الوضوح والخفاء في التضمن غير واضح لوجوب
تصور جميع الاجزاء عند تصور الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة معناه التبعية في الحصول من اللفظ لا التأخر الزمني أقول
قد بينا ان المدلولات التضمنية تختلف وضوحاً وخفاءً من حيث انها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية ومواءمة بها
ولا يقدح في ذلك ان الاجزاء متصورة عند تصور الكل فان ارادة الجزء من اللفظ الموضوع للكل أقرب من ارادة
جزء الجزء واضح وان كانت الدلالة على كل منهما تضمينياً ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً الا ان ما
دل عليه بالتضمن يختلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لا من حيث ان الاعتبار فهم المراد وقال واما ثالثاً فلان تقييد
المعنى الواحد بما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا بد منه ليصح الكلام اقول وذلك لان الالفاظ
المذكورة في التعريفات انما تحمل على ما يتبادر منها فكيف يتصور حملها على مالا اشعار لها به وقال ومباحث اخرى تجري
مجري ما ذكرنا أقول لعلها إشارة الى ما فصلناها في تضاعيف ما ذكره منذ شرع في تعريف علم البيان الي هنا

(قال السيد) نعم اذا كان اللفظ مشتركاً بين معان الخ يعني انه اذا كان هناك لفظ مشترك فلا بد له من قرينة تعين
المراد وهذه القرينة تارة تكون واضحة وتارة تكون غير واضحة فاذا عبر به عن معنى مع قرينة واضحة ثم عبر به عن هذا
المعنى بعينه مع قرينة غير واضحة تأتي الاختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً

(قال السيد) وأيضاً لوسلم الخ عطف على قوله بما يمكن المناقشة فيه

(قول المحشي) فخطراً بالبال بعد فهم الخ أي لا مراداً باللفظ كما قدمه السيد لما مر من ان عبارة الشارح آية عنه

(ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع) ذلك اللفظ (له) يعنى باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كافي التضمن أو خارجا عنه كافي الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أى ارادة ما وضع له (فجازوالا) أى وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له (فكناية) وهذا مبنى على ما سيحىء فى اول باب الكناية من ان الانتقال فى المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ دلالة اللازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لاعلى ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهراً الا فى قليل من اقسامه على ما سيحىء (وقدم) المجاز (عليها) أى على الكناية (لان معناه كجزء معناه) لان المراد فى المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعاً والجزء مقدم على الكل بالطبع أى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع (ثم منه) أى من المجاز

جميع الاجزاء اجمالاً لتصور الكل ومعنى التبعية التبعية فى الحصول من اللفظ أى التصور الاصلى من وضع اللفظ هى الدلالة المطابقة والتضمنية حاصلة بذميتها * قال قدس سره ولا بد منه الخ بهذه الزيادة صار هذا البحث مغايراً لما ذكره سابقاً بقوله قلت تقييد المعنى بما ذكره مما لا يدل عليه اللفظ * قال قدس سره وذلك الخ * أى لا بد من الاشعار به لان الالفاظ الخ * قال قدس سره ليصح الكلام * أى ما قالوا من أن علم البيان شعبية من علم المعاني وانه باحث على وجه كلى من كيفية افادة التركيب بمخاوصها التي يبحث عنها فى علم المعاني (قوله ثم اللفظ الخ) كلمة ثم الانتقال من كلام الى كلام فان ما سبق كاف فى تعريف العلم وما يتعلق به وهذا فى بيان ما يبحث عنه فيه وكذا كلمة ثم الثانى فانه لبيان التشبيه ، الذى هو ليس أصلاً برأسه (قوله المراد به الخ) فيه إشارة الى انه لا بد فيهما من قرينة لتحسين المراد والفرق بينهما باعتبار القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فى المجاز دون الكناية (قوله ثم ظاهر هذا الكلام الخ) لان الظاهر كون القسم أخص مطلقاً من المقسم ولا يجوز كونه اعم منه (قوله لا يصح ظاهراً ويصح تأويلاً) فانه لا بد فى جميع اقسامه من العلاقة الصحيحة للانتقال وهو المراد باللزوم ههنا ، وفى بيان أنواع العلاقة ما هو قسم منه كما سيحىء (قوله ليس بعلة) ، أى تامة أوفاعلية

(قول الشارح) مع انه ليس بعلة أى والا كان تقدمه من تقدم العلة لامن التقدم بالطبع

(قول المحشى) مغايراً الخ لان الاعتراض هنا بانهم تركوا الاشعار الذى لا بد منه

(قول المحشى) على وجه كلى أى لاعن كيفية التأدية فى خاصية خاصة لانه يبحث عن المجاز والاستعارة والكناية من حيث هى

(قول المحشى) لا بد فيهما من قرينة لتحسين المراد معناه انه لا بد من قرينة تقييد ارادة خلاف ما وضع له وان كان

خلاف ما وضع له محتملاً لمعان اذ القرينة المعينة ليست بشرط

(قول المحشى) وفى بيان أنواع العلاقة الخ أى والمراد باللزوم فى بيان أنواع العلاقة ما هو قسم مخصوص من مطلق

اللزوم الشامل لجميع العلاقات لا ان اللزوم قاصر على ما قالوا فيه علاقته باللزوم

(قول المحشى) أى تامة الخ والا فهو علة مادية

(ما يتنى على التشبيه) وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة (فتمين التعرض له) اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احدث اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه (فانحصر) المقصود من علم البيان (في الثلاثة) التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم يجعل مقصوداً براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وجوم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلاً براسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي

(قوله فذكر المشبه به) واريد المشبه فصار استعارة أي مصرحة كما هو مقتضى ظاهر العبارة وتخصيص الاستعارة المصرحة مع ابتناء الاستعارة بالكنائية والتخييلية على التشبيه أيضاً لكثرتها ولك أن تحمل كلامه على انه ذكر المشبه به صريحاً أو كناية واريد المشبه من حيث انه فرد من أفراد المشبه به فيشمل القسمين (قوله فانحصر المقصود الخ) لما كان ضمير انحصار راجعاً الى علم البيان المحمول على الفن من الكتاب وكان الفن مشتقاً على امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه فيه وضبط أبوابه الى غير ذلك . قال فانحصر المقصود من علم البيان في التشبيه والمجاز والكنائية وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل انه لو اريد بالمقصود أعم من أن يكون اصالة أو تبعاً كالتشبيه لم يحتج الى التكلف في كونه مقصوداً * قال قدس سره وفيه من النكت الخ * كما ستطلع عليه في مباحثه * قال قدس سره وله مراتب الخ اي ، باعتبار ذكر اركانه وحذفها * قال قدس سره مع ان دلالاته مطابقة * أي دلالاته من حيث أنه تشبيه وانما قلنا ذلك ، لانه يجوز أن يكون تشبيه شيء بآخر كناية عن معنى ثالث يستتبع التشبيه المذكور كذا افاده في شرحه للمفتاح وحواشيه * قال السيد قدس سره قال بعض الافاضل * وهو مولانا

(قول المحشي) ذكر المشبه به صريحاً أي كافي المصرحة سواء كانت تحقيقية أو تخيلية وقوله أو كناية أي كافي المكنية فان المشبه به وهو السبع مذكور على وجه الكناية من حيث ذكر لازمه وهو الاطفال فكانه ذكر (قول المحشي) الذي ليس هو أصلاً براسه أي فانتقل مما هو أصل الى ما ليس باصل (قول المحشي) قال فانحصر المقصود فيكون الضمير عائداً الى علم البيان بمعنى المقصود منه (قول المحشي) وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل الخ حاصل القيل انه لو اريد بالمقصود ما يعم التبعي لم يحتج الى جواب الشارح الاكثي وحاصل الجواب ان ذكر المقصود للاحتراز عن التبعي كتحريف العلم وما معه فلو اريد ما يعم التبعي لبطال الانحصار في الثلاثة ولم يكن للذكر المقصود وجه

(قول المحشي) باعتبار ذكر اركانه الخ هذا مبني على ان الاختلاف بالوضوح والخطا لا يلزم أن يكون بالنظر الى نفس الدلالة بناء على ان هذا القيد ليس مذكوراً في التعريف وهو مختار السيد فيما سبق (قول المحشي) لانه يجوز أن يكون تشبيه الخ أي والمقصود حينئذ من التشبيه هو ذلك المستتبع بكسر الهاء لانه حينئذ كناية والانتقال فيها من التابع ولذا قال معنى ثالث يستتبع التشبيه وهذه هي عبارته بعينها في حواشي شرح المفتاح فتبديل يستتبع يستتبعه تحريف

وأنت خير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي أوردتها في صدر هذا الفن (التشبيه) أى

كمال الدين البحراني . تأييد لما ذكره من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم للمعنى الوضعي وان اللفظ فيه مستعمل في المعنى الوضعي لينقل منه الى لازمه المقصود بالذات بالاثبات والنفي لا ان المقصود الاصلى فيه هو المعانى الوضعية فقط على ما قيل . وهذا هو المذكور في شرحه للفتاح ، فاقبل ان قوله والحق الخ بيان للحق على مختار الشارح رحمه الله وما نقله من الفائدة بيان لما اختاره فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه وهم ، لان سوق كلامه قدس سره لبيان ان ماذكره السكاكي رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق انه أصل ، برأسه وتأييد لما ذكره بعض الافاضل * قال قدس سره كنسبة الكناية الخ * في جواز ارادة المعنى الاصلى في كل منهما * قال قدس سره من الجهة الاخرى الخ *

(قال السيد) وانت خير بما فيه من الاضطراب (أقول) اشارة الى ما سبق من الانظار والى ان ماذكره السكاكي في التشبيه يقتضى جملة مقدمة وينافي كونه مقصداً من المقاصد البيانية لان كثرة مباحث المقدمة لانجماها داخلية في المقاصد ثم الحق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البيانية مالا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخطاء مع ان دلالاته مطابقة وحينئذ يعمحل ماذهب اليه من أن الايراد المذكور لايتأتى بالدلالة الوضعية أى المطابقة * فائدة * قال بعض الافاضل اذا قلت وجهه كالبدن لم ترد به ما هو مفهومه وضعاً بل أردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكناية وحينئذ ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في أربعة التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية والوجه في الضبط أن يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له أولاً وعلى كل تقدير فاما أن يبنى ارادته منه على التشبيه أولاً فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه أصلاً مقصوداً مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي أقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرجت الكناية عن المجاز المرسل فأمل

(قول المحشى) كمال الدين هو شيخ السيد واسمه ميم ميم مفتوحة بعدها ياء ساكنة وبعد الياء مثثة مفتوحة بعدها ميم ساكنة كما رأيته مضبوطاً كذلك . بقلم في حواشي شرحه للفتاح

(قول المحشى) تأييداً لما ذكره الخ أى هذا القول من الشيخ كمال الدين قوله تأييداً لما ذكره هو قبل ذلك كما نقله عنه السيد في شرح المفتاح من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم للمعنى وليس المعنى ان هذا تأييد لما ذكره السيد قبل من أن له مراتب مختلفة مع ان دلالاته مطابقة كما يتوهم من العبارة لفساده

(قول المحشى) وهذا هو المذكور في شرحه للمفتاح أى المذكور فيه ان بعض الافاضل قال هذا القول تأييداً لما ذكره هو من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم معناه لا ان المقصود هو المعانى الوضعية فقط على ما قيل فهذا كله مقالة بعض الافاضل

(قول المحشى) فما قيل قائله الفترى وقوله على مختار الشارح أى في شرحه للفتاح ان دلالة التشبيه وضعية (قول المحشى) لان سوق كلامه الخ يعنى ان سياق كلامه ليس لبيان مختار الشارح كما زعم الفترى بل لرد كلام السكاكي بان الحق انه أصل برأسه على الوجه الذى ذكره السيد وأما مقاله بعض الافاضل فذكره تأييداً لكونه أصلاً برأسه الذى

هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يتبنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان

وهي كونه بمنزلة انفرد من المركب (قوله هذا بحث الخ) ، بيان للحاصل والتشبيه اما مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه أو موقوف
الاخر على سبيل التعداد ، والتشبيه مطلقا مبنى الاستعارة مطلقا وكون وجه الشبه أقوى شرط في الاستعارة المصرحة فقط
قال العلامة في شرح المفتاح في بحث تعريف الاستعارة ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على
لوازمه اما الاول فان يشترك شيان في وصف وفي أحدهما أقوى من الآخر فيعطى الناقص اسم الزائد مبالغة في تحقق
ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسد وانت تريد الشجاع واما الثاني فان يشترك شيان في وصف وانما يثبت كماله في
المشبه به بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك الشيء في المستعار مبالغة في اثبات الاشتراك كما تقول انشبت المنية اظفارها وانت
تريد بالمنية السبع بادعاء السبعة لها وانكار أن تكون شيئاً غير سبع فيثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار وبما ذكرنا
ظهر لك ، ان ما قبل ان مبنى الاستعارة انما هو التشبيه الذي فيه وجه الشبه أقوى والمبحوث عنه اعم فاسد وما أجيب عنه
من ان ذكر ما عدا التشبيه الذي فيه وجه الشبه أقوى متطفل وان ابتداء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي ابتداءها
على كل فرد منه مع كونه تكالفا بناء الفاسد على الفاسد (قوله ولما كان هو أخص الخ) لا وجه لابرار الضمير الا ان يقال
انه تأكيد للمستتر ثم لا يخفى ان كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث
وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين في المعنى ، الذي هو مدلول الكلام أو الكلام الدال عليه كما

رد به على السكاكي لا على انه مختاره كما زعم الفنري بل مختاره هو الاول فراد المحشي الاعتراض على الفنري بان جوابه عن
السيد غير نافع وفي ضميمته الاعتراض على السيد بان التأييد غير تام للاختلاف المذكور وان بين كلاميه مغالطة لاختياره هنا
ان دلالة التشبيه وضعية كما هو سياق كلامه وفي شرحه المفتاح ما قاله بعض الافاضل حيث قال والصواب في هذا المقام
ما حققه بعض مشايخنا وساق عبارته وقد اعترض المصام وغيره ما قوله بعض المحققين بان المفهوم الوضعي لقولنا وجهه كالبدر
هو ان وجهه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لا يتصر عن قولنا هو في غاية الحسن حتى يجعل كناية عنه وانه لا وجه
حينئذ لجعله قسما رابعا بل هو داخل في الكناية وقد يجاب عن الاخير بانه تميز عنها بان اللازم فيه انما يتفرع على خصوص
المشابهة بين الطرفين

(قول المحشي) بيان للحاصل فبأنى الوجهان المذكوران في اعرابه لا يبان الاعراب حتى يمين كون التشبيه قائما
مقام الخبر أعنى بحث التشبيه

(قول المحشي) والتشبيه مطلقا سواء كان وجه الشبه أقوى في المشبه به أولا مبنى الاستعارة مطلقا مصرحة أو غيرها
والكلام على التوزيع قوله وانما يثبت كماله في المشبه به بواسطة شيء آخر أي وهو اللازم كالاظفار فهذا يفيد أن الوصف
في المشبه به كالاغتيال ليس أقوى وقوله في المستعار هذا على رأى السكاكي من أن لفظ المنية مستعار للسبع الادعائي
(قول المحشي) ان ما قيل أي اعتراضاً على قول الشارح ان التشبيه في الترجمة اخص من مطابق التشبيه لان المراد
به خصوص ما تنبنى عليه الاستعارة وحاصله ان المترجم له المبحوث عنه اعم مما تنبنى عليه الاستعارة لانها انما تنبنى على
ما يكون وجه الشبه فيه أقوى والفساد في المبني والمبنى عليه ظاهر

(قول المحشي) الذي هو مدلول الكلام صفة الاشتراك فيكون البحث عن التشبيه بحثاً عن أحوال مدلول اللفظ

هو أخص من مطلق التشبيه أعني التشبيه بالمعنى اللغوي أشار أولاً الى تفسيره بقوله (التشبيه) أي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه يبتنى عليه الاستعارة أو غير ذلك ولهذا أعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير مثلاً يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه بمعنى ان معنى التشبيه في اللغة (الدلالة) هو مصدر يدل عليه قوله وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه الخ والتشبيه اللغوي عبارة عن فعل المتكلم فيبينها مبينة لكن المصنف رحمه الله تعالى لما فسر التشبيه الاصطلاحي أيضاً بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه اللغوي كان أخص منه فمعنى كونه من مقاصد علم البيان ان البحث عما يتعاق به من الطرفين ووجه التشبيه واداته والغرض منه من مقاصده ومعنى قوله أصلها التشبيه انها فرعه يترتب عليه لا انها مسبوكه منه ولذا قال فذكر المشبه به واريده به المشبه دون لحذف المشبه واريده منه المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه او الى التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسر فعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ماسيجي من قوله لانه كثيراً ما يطابق على الكلام الدال على المشاركة لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال في كلامهم، ويشتهون منه المشبه لغايله والمشبه به للطرفين ويقولون وجه المشبه والغرض منه واداته ولا يصح شيء من ذلك اذا اريد به الكلام الدال، ولعل السكاكي رحمه الله تعالى لاجل هنا جعله مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلى لعدم رجوعه الى موضوع العلم ولما كان فيه من النكت والظائف ما يوجب للكلام حسناً وبلاغة لا تترك غايته، جعل البحث عما يتعاق به من المقاصد (قوله أشار أولاً الخ) لتكون الفائدة اتم بالعلم بالمقول عنه والمناسبة بينهما، وليس مراده ان معرفته موقوفة على معرفة المطلق فلذا ذكر تفسير التشبيه اللغوي أولاً حتى لا يحتاج الى اثبات ان المطلق ذاتي الخاص وان المقصود معرفة الخاص بالكنه (قوله أو غير ذلك الخ) أي التشبيه الضمني كما في بعض صور التجريد وكما في قوله « وان تقى الانام وانت منهم » فان المسك بعض دم الغزال كما سيجي (قوله فاللام الخ) إشارة الى التشبيه المذكور سابقاً بقوله ثم من الجاز ما يبتنى على التشبيه (قوله فليس على اطلاقه) بل مقيد بما اذا لم يكن في المقام ما يدل على التغاير فالاصل والمتضمن الظاهر الاتحاد واذا دلت القرينة على خلاف مقتضى الظاهر يكونان متغايرين واورد له أمثلة كثيرة في التلويح (قوله هو مصدر قولك الخ) أي من الدلالة التي هي صفة المتكلم لامن الدلالة التي هي

وقوله أو الكلام الخ فيكون البحث عن أحوال نفس اللفظ وقوله كما يدل الخ راجع للثاني

(قول المحشي) ويستقون منه عطف على قوله لانه المعنى الحقيقي علة ثانية أي ولانهم يشتقون الخ

(قول المحشي) وأمل السكاكي الخ بهذا التوجيه سقط الاعتراض السابق على السكاكي

(قول المحشي) جعل البحث عما يتعلق به وهي اركانه كما سيأتي في قول الشارح أي البحث في هذا المقصد الخ

(قول المحشي) وليس مراده ان معرفته الخ عبارة السمرقندي قوله ولما كان هو أخص من مطلق التشبيه أقول كان

ينبغي أن يقول بعد قوله من مطلق التشبيه وكان المطلق ذاتياً له والمقصود تصور كنهه اه قوله حتى يحتاج الخ تفرع على قوله وليس مراده الخ فافى بعض النسخ من ذكر لا بعد حتى تحريف

(قول المحشي) كافي بعض صور التجريد أي البعض المشتمل على التشبيه وهو ما ليس تجريداً للشيء من نفسه فهو

قوي من زيد اسد فانه لتجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد فقيه تشبيه مضمرة في النفس بخلاف ما هو تجريد للشيء

قولك دلت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل (على مشاركة أمر لآخر آخر في معنى) فالأمر
الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل

صفة اللفظ فانه لا يصح حمله على التشبيه لكونه فعل المتكلم وليس المراد انه من الدلالة المتعدية دون اللازمة كما سبق الى
الوهم لان الدلالة لم تنجى ، لازما فما هو صفة اللفظ أيضاً متعدد الا ان مفعوله محذوف لعدم الاحتياج اليه أى دلالة اللفظ
السامع (قوله ان يدل) أى المراد من الدلالة المعنى المصدرى لا الحاصل بالمصدر ، فانه لا يصح حمله على التشبيه واعلم
ان التشبيه في اللغة جعل الشيء شبيهاً بآخر والجعل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بما يدل على المشاركة فلذا فسرته بالدلالة
وضمير يدل المتكلم المدلول عليه بالتاء في دلت (قوله على مشاركة) أى اشتراك كما وقع في شرح العلامة فالمفاعلة بمعنى
الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت وواعدت (قوله في معنى) أى وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرك زيد
عمرآ في الدار فانه لا يسمى تشبيهاً (قوله وظاهر الخ) انما قال ذلك لانه لو أريد بالكاف ونحوه اندفع النقض لكنه خلاف
الظاهر ، ولم يقل ههنا فلا بد من زيادة الكاف ونحوه لان التفسير بالاعم شائع عند أهل العربية (قوله لنحو الخ) أى للدلالة

وليس دلالة المتكلم على أحدهما مستلزمة لدلالته على الآخر اذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلاً
(قال السيد) وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو (أقول) فيه بحث لان قولك
جاءني زيد وعمرو يدل صريحاً على ثبوت المجيء لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما الآخر في المجيء
فالتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم لم يدل به المحاطب على مشاركة أمر لآخر في معنى فلا يندرج في التفسير المذكور
بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا يتصور الا فيما قصده المتكلم وان قصد به لم يضر اندراج فيه لانه بمعنى شارك
زيد عمرا في المجيء أو تشاركا فيه فيكون تشبيهاً لغة وكذلك قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل لزيد متعلقاً بعمرو صريحاً
وعكسه ضمناً ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب اندراجه
كالمقيل شارك أحدهما الآخر في القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعلق
ضمني والاشتراك لازم وما قيل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم يظهر ذلك من الفرق بين
مفهومي تقاتل زيد وعمرو وتشاركا في قتل أحدهما الآخر في زمان واحد فان محصول الكلامين وان كان واحداً الا أن
مفهوميها متخالفان قطعاً واعلم ان الدلالة على المشاركة في مثل قولك شارك زيد عمراً انما هي بجوهر اللفظ واما الصيغة
فتدل على ثبوت الشركة لكل واحد منهما متعلقاً بالآخر ويلزم منه المشاركة في الشركة لكنها غير مقصودة فلو كان مفهوم
فاعل نفس المشاركة في مصدره الاصل لكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمرا مشاركتين أحدهما من الجوهر والاخرى
من الصيغة واعلم أيضاً ان منشأ الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت الحكم لشئيين وبين مشاركة أحدهما
للآخر فيه والحق انهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين الدلالة على الآخر وان استلزمها

عن نفسه نحو لم فيها دار الخلد فانه لا يتزاع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا شبيهة بها

(قول المحشي) فانه لا يصح حمله الخ لان التشبيه فعل المتكلم والحاصل بالمصدر ليس فعلاً له بل أثره

(قول المحشي) فلذا فسرته بالدلالة فالدلالة هي المتكلم بما يدل

(قول المحشي) ولم يقل ههنا ولا بد الخ أى لم يتعرض لذلك في تفسير التشبيه القوي بخلافه في التفسير الاصطلاحي الآتي

زيد صمراً وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك (والمراد ههنا ما لم يكن) أي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة الحقيقية) نحو رأيت أسداً في الحمام (ولا) على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية أظفارها (ولا) على وجه (التجريد) نحو لقيت يزيد أسداً ولقيني منه أسد على ماسيجي في علم البديع فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مع أن شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً في الاصطلاح خلافاً لصاحب المفتاح في التجريد فإنه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسداً ولقيني منه أسد من قبيل التشبيه فعني التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي أن

على الاشتراك المستفاد منهما، فإن فيهما دلالة على شركة زيد وعمرو في القتل وشركتهما في الحبى، وليس شيء منهما تشبيهاً وإن قصد بهما معنى الاشتراك لأن التشبيه ليس بمجرد الاشتراك في وصف بل لابد فيه من ادعاء مماثلة أحد الأمرين لآخر في وصف ومساواته إياه في القاموس شبهه مثله وفي التاج التشبيه ما ندد كردن ولذا نفاه الشاعر في قوله * ما أنت مادحها يامن تشبهها * بالشمس والبدر لابل أنت هاجبها * من أين لشمس خال فوق وجنتها * الخ وبما حررنا اندفع اعتراض السيد بأنه إذا قصد من نحو جاءني زيد وعمرو وقاتل زيد عمراً الدلالة على المشاركة لا يضر اندراجها في التشبيه * قال قدس سره يدل صريحاً على ثبوت الحبى لكل واحد منهما * فيه أن الواو، للجمع المطلق فيدل على ثبوت الحبى * لها لأعلى ثبوته لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر * قال قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة * فإنه اعتبر فيه النسبة إلى المتكلم ونسبة الفعل الاختياري إلى الفاعل المختار يدل على صدوره منه فصداً بخلاف الدلالة التي هي صفة اللفظ فما قيل أنه يستفاد من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم * قال قدس سره فيكون تشبيهاً لغة * قد عرفت أنه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء المماثلة أيضاً * قال قدس سره فإن محصول الكلامين وإن كان واحداً * فيه أن معنى قاتل زيد وعمرو كون كل منهما فاعلاً للقتل ومفعولاً له ومعنى تشارك زيد وعمرو كون كل منهما فاعلاً للشركة ومفعولاً له، وهذا المعنى يقتضى أن يكون شخص ثالث أيضاً فاعلاً ومفعولاً لقتلها حتى يكون فاعلين للشركة * قال قدس سره واعلم أن الدلالة على المشاركة الخ * فيه أن مدلول الجوهر ثبوت الشركة لأحدهما متعلقة بالآخر ويلزمه

(قول الشارح) فعني التشبيه عند المصنف الخ يعني أن هذا قيد في التعريف مأخوذ من المقام

(قال السيد) وينبغي أن يزداد فيه قولنا بالكاف ونحوه (أقول) قد عرفت بما قررناه أننا لا حاجة إلى هذه الزيادة

لاخراج نحو قاتل زيد عمراً وجاءني زيد وعمرو

(قول المحشى) فإن فيهما دلالة أي في القولين دلالة وقوله ليس بمجرد الاشتراك أي ليس هو الدلالة على مجرد الاشتراك (قول المحشى) للجمع المطلق أي فتدل على اجتماعهما في الحكم وهو الحبى لأعلى ثبوته لكل مع قطع النظر عن الآخر وفيه أن السيد لم يقل مع قطع النظر عن الآخر وإنما عبر بكل لأنه مقتضى العطف وثبوته الحبى، لها غير مشاركة أحدهما الآخر فيه (قول المحشى) وهذا المعنى يقتضى أن يكون شخص ثالث لأنه حيث كان كل منهما فاعلاً للشركة بدون الآخر كان قتل زيد وعمرو على سبيل الشركة لا يتحقق إلا إذا كان هناك شخص ثالث فاعلاً معه لقتل عمرو وكذا قتل عمرو

يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظاً او تقديرأليخرج عنه نحو قاتل زيد عمراً وجاءني زيد وصبرو وانما قال الاستمارة التحقيقية والاستمارة بالكناية لان الاستمارة التخيلية وهى اثبات الازفغار للمنية فى المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة أمر لآخر عند المصنف لان المراد بالازفغار عنده . منهاها الحقيقى على ماسيتحقق ان شاء الله تعالى (فدخل فيه) اى فى التشبيه الاصطلاحى ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقياس قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبراً عن المشبه أو فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول (نحو قولنا زيد اسدو) الثانى (نحو قوله تعالى صم بكم عى) بحذف المبتدأ أى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استمارة لان الاستمارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكناية ويحمل الكلام خلو عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام وسيجي لهذا زيادة تحقيق وتفصيل فى آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى (والنظر ههنا فى أركانه) اى البحث فى

ثبوت الشركة للآخر ضمنا ، وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المفهوم من شارك زيد عمرا المشاركتين (قوله وانما قال الخ) ، أى اكنفى بذكرهما ولم يقل ولاعلى وجه الاستمارة التخيلية (قوله عند المصنف) لانها عنده ، اثبات لوازم المشبه به للمشبه بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه الا فى الاستمارة بالكناية (قوله أوفى حكم الخبر) ، فى افادة الاتحاد وتناسى التشبيه من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف ، كنجين الماء وكونه مينا له كقوله تعالى ﴿ حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ﴾ (قوله لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام) أى لولا القرينة الحالية أو المفالية المعينة لارادة المنقول اليه فانه اذا اتبى القرينة المعينة اتبى اثره اعنى تعيين

لزيد على سبيل الشركة لا يتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلا معه قتل زيد وقوله ومفعولا الاولى حذفه وحينئذ فلا يكون محصول الكلامين واحدا خلافا للسيد وقد يقال ان كلا منهما فعل الشركة فى فعل صاحبه ولا ضرورة الى اعتبار آخر لان التشارك انما هو فى مفهوم قتل أسدهما صاحبه فتأمل

(قول المحشى) فليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة أى بل مدلول الهيئة فقط ويحتمل وهو الظاهر أن قوله وليس مدلوله معناه وليس ثبوت الشركة للآخر مدلوله حتى يكون الجوهر دالا على المشاركة وقوله ومدلول الهيئة كلام مبتدأ أى فالدال على المشاركة هو الهيئة فقط

(قول المحشى) أى اكنفى الخ أولا بذلك ليصبح التعليل تدبر

(قول المحشى) اثبات لوازم المشبه به أى على طريق المجاز العقلى

(قول المحشى) فى افادة الاتحاد وتناسى التشبيه أى فى الظاهر لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام

فى الظاهر لاثبات معنى المشبه به للمشبه وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على اثبات شبه منه له كما سيأتى فى الشارح

(قول المحشى) كنجين الماء فانه فى معنى لجين هو الماء

هذا المقصد انما هو عن أركان التشبيه المصطلح (وهي) أربعة (طرفاء) يعنى المشبه والمشبه به (ووجهه وادائه
 وفي الغرض منه وفي أقسامه) وإطلاق الاركان على الاربعة المذكورة إما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه
 لانه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيراً
 ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة (طرفاه اما حسيان)
 قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر
 احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس
 (كالخلد والورد) في المبصرات (والصوت الضعيف والممس) في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
 الذى لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء
 الفم (والنكبة) وهي ريح الفم (والمنبر) في المسمومات

ارادة المنقول اليه وامتناع ارادة المنقول عنه ، فجاز ارادة كل منهما بالنظر الى انتفاء المانع أعنى وجود القرينة المعينة وان
 كان بالنظر الى وجود المقضى اعنى كون المنقول عنه موضوعاً له متعيناً ارادته فاندفع انه اذا انتفى القرينة المعينة تعين ارادة
 المنقول عنه وامتنع ارادة المنقول اليه فلا يصح كونه صالحاً لها عند انتفاء القرينة وقال الشارح رحمه الله في شرح الكشاف
 ان صحة ارادة المنقول اليه تقتضى على دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح لفظه كما يصلح لافراده
 الحقيقية واشترط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي يعنى ان قوله لولا دلالة الخ متعلق بارادة المنقول عنه لا
 المنقول اليه وهو مع كونه بعيداً من حيث اللفظ يرد عليه ان نفي القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقي لا لصحة ارادته فان
 صحة ارادته تقتضى على كونه موضوعاً له وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الاياداة لاعداء احتمال الارادة، وصلاحيتهما
 اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتل المجاز وان كان احتمالاً مرجوحاً غير ناشئ عن دليل وفيه ان المقصود ههنا، صلاحية الكلام
 لارادتهما لا احتمالهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة تحتل المجاز ولذا قالوا انه احتمال غير ناشئ عن دليل (قوله)
 وإطلاق الاركان الخ) مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذى هو الدلالة (قوله ان التشبيه كثيراً الخ) ففي قوله اركانه استخدام
 (قوله ولان ذكر أحد الطرفين واجب) اى في الكلام الدال على المشاركة فلا يرد انه يقال نعم في جواب هل زيد

(قال السيد) فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخلد والورد الخ (اقول) انتساب جزئيات
 هذه الامور الى الحس في غاية الظهور واما انتساب كلياتها فباعتبار انتزاعها من الجزئيات المنسوبة اليه

(قول المحشى) فجاز ارادة كل منهما أى بالنظر للكلام في ذاته لخلوه عن القرينة لا للاحتمال العقلى وبهذا اندفع
 الاعتراض بان كون اللفظ صالحاً لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم لان المجاز
 مشروط بالقرينة المانعة وقوله وقال الشارح الخ اى في الجواب عن هذا الاعتراض وكذا قوله وقد يجاب الخ

(قول المحشى) صلاحية الكلام أى بالنظر لذاته من حيث خلوه عن القرينة لا بالنظر لاحتماله عند العقل
 (قول المحشى) فلا يرد انه يقال نعم الخ أى لانها كلمة قامت مقام الكلام الدال على المشاركة وليست كلاماً دالاً على المشاركة

(والريق والخمر) في المذوقات (والجلد الناعم والحرير) في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والنكبة وذلك لان المدرك بالبصر مثلاً انما هو لون الخلد والورد وبالشحم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وبالمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها أجساماً لكنه قد استمر في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان) عطف على قوله اما حسيان (كالعلم والحياة) وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجي، تحقيقه (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقلياً والمشبّه به حسياً أو على العكس فالاول (كالمنية والسبع) فان المنية اعنى الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسي (و) الثاني مثل (العطر وخلق) رجل (كريم) فان العطر

يشبه الاسد فقد حذف الطرفان (قوله والريق والخمر في المذوقات) على زعم المولعين بشربها كذا في شرح المفتاح الشريف وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه العناية لو كان وجه الشبه بينهما العلم وليس كذلك بل وجه الشبه كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان الطرفان من المذوقات قال حسان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم، كأن خبيثته من بيت رأس * يكون مزاجها غسل وماء * على انيابها أو طعم غص * من التفاح هصره اجتناء (قوله ووجه الشبه الخ) تعرض لبيان لكونه خنياً مع الاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك (قوله عما من شأنه الحياة) ، وهو الموافق لقوله تعالى ، ﴿ كنتم امواتاً فاحياكم ﴾ ولما تقرر عند أهل السنة ان البنية ليست بشرط للحياة ،

(قال السيد) لانه عدم الحياة عما من شأنه (أقول) وقيل عدم الحياة عن اتصف بها وهو الاظهر (قول المحشي) كأن خبيثته الخ عبارة الامير على المفتي قوله كأن سبية من بيت رأس سبات الخمر اسبواها اشترتها ويروى خبيثته المحبأة المصونة ويروى سلافة وهي أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالاردن معروف بالخمر وقيل أراد رئيس الخمارين والقصيدة لحسان قبل تحريرها والغرض الطري من كل شيء ، وهصره اجتناء امال اغصانه للقطف والهصر الجذب وقال في موضع آخر سبيته بالهمز الخمر المشتراة وأما المحمولة من بلد الى بلد فبالياء على ما صرح به الجوهري وبيت رأس قرية بالشام وخبر كان قوله على انيابها وقوله في نعت رسول الله أى في قصيدة ذكر فيها نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها أيضاً هجو أبى سفيان فان فيها، انه هجوه واستله بكفوء، فشر بالخير كإفداء الى ان قال وجاء الفتح وانكشف الغطاء وحاصل الكلام كان الخمر الموصوفة بما ذكر كائنه على انياب المحبوبة ومن المعلوم أن الذي على انيابها الريق فاذا انه شبه ريقها بالخمر والتشبيه ليس في الطعم بدليل انه شبه طعم ريقها بعد ذلك بالتفاح حيث قال أو طعم غص من التفاح فاذا ان ريقها مشبه بطعم التفاح فقوله أو طعم غص عطف على سبيته ومن التفاح عطف على قوله وانيابها وابتدا القصيدة بالفرز على عادة الشعراء

(قول المحشي) عما من شأنه الحياة أي شأن شخصه أو نوعه أو جنسه على ما هو معنى العدم والملكة الحقيقيين (قول المحشي) وهو الموافق الخ أي بخلاف التعريف الذي استظهره السيد فانه لا يوافق هذه الآية اذ لم تنزل الحياة عن اتصف بها بالفعل وانما قال السيد فيه انه الاظهر لان المتبادر الى الفهم من الموت زوال الحياة ويدل عليه كل نفس ذاتة الموت (قول المحشي) وكنتم أمواتاً أي نطفاً وقوله ان البنية وهو جسم مؤلف من العناصر الاربعة ومن مزاج معتدل

وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلية وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعنى العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس أصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جملا للفرع أصلا والاصل فرعاً وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كاللحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول وأما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبّه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فأشار الى تعميم

فالجزء الذي لا يتجزأ أيضاً قابل للحياة عندهم وكونه متعارفا في زوال الحياة لا يقتضي أن يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغلب استعمال الكلّي في فرد كالوجود في الوجود الخارجي وقال الشارح رحمه الله في شرح المقاصد يعنى من شأنه من أمره وصفته الحياة بالفعل فرجع التعريفين الى معنى واحد حينئذ اطلاقه على مالا حياة فيه مجاز (قوله كيفية نفسانية) الظاهر ملكة تصدر عنها أى بسببها عن النفس الناطقة الافعال الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين على السواء وتفصيله في الحكمة والكلام (قوله وقيل الخ) مامر جواز تشبيه المحسوس بالمعقول مطلقا وعند هذا القائل عدم الجواز مطلقا الا ما جاء في الشعر بمجمله على تنزيل المعقول منزلة المحسوس (قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول الخ) فكان المحسوس أى محسوس أوضح من المعقول ، أى معقول فتشبيه المحسوس بالمعقول يكون جملا لما هو فرع في الوضوح اصلا في الوضوح والاصل في الوضوح فرعاً وهو غير جائز فاندفع ما قيل ان المشبه به يجب أن يكون أصلا في وجه الشبه فقط فيمكن أن يكون المعقول أصلا من وجه فرعاً من وجه ولا خلاف فيه لاختلاف جهتي الاصل والفرعية (قوله في وصف الشمس بالظهور بخلاف ما لو حاول محاول المبالغة في وصف الحجة بالظهور وقال الشمس كاللحجة بان يكون التشبيه مقولاً كان جيدا من القول (قوله مثل الخياليات) أى المركبات الخيالية لا الصور المدركة بالخيال ، فانها داخلة في الحسيات والوهميات ، أى المعاني

مناسب النوع من الحيوانات حتى تفيض عليه صورة لوعية حيوانية مستتمة للحياة

(قول المحشي) فالجزء الذي لا يتجزأ الخ فهو من شأن جنسه الحياة

(قول المحشي) الظاهر ملكة ليفيد أنها راسخة وقوله احتراز به عن القدرة يفيد أنها ملكة

(قول المحشي) أى معقول سواء كان وجه الشبه أو غيره وهذا مبنى الدفع الآتي تدبر

(قول المحشي) المركبات الخيالية أى الممدومات المفروض اجتماعها كاعلام الياقوت على رماح الزبرجد والمراد بالخيال

القوة المفكرة من حيث استعمال الوهم اياها (قول المحشي) فانها داخلة في الحسيات لتأديها الى الخيال من الحسن المشترك

(قول المحشي) أى المعاني الجزئية الخ بقيت الوهميات بالمعنى الآتي فكان الاول ذكرها اذ الاولى لا كلام في

كونها عقلية بهذا المعنى كما سيأتى

تفسير الحسي والعقلي بقوله (والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أى بسبب زيادة قولنا أو مادته دخل فى الحسي (الخيالى) وهو المعلوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما) أى كالمشبه به (فى قوله وكان حجر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة أراد به شقائق النعمان وهو ورد أحمر فى وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حى ارضا كثر فيها ذلك (اذا تصوب) أى مال الى السفلى من صاب المطر اذا نزل (او تصمد) أى مال الى العلو (اعلام) جمع علم وهى الراية (ياقوت نثرن على رماح من زبرجد) فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود فى المادة حاضرا عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة بـ لكن مادته التى تتركب هو منها كالاتى والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر (وبالعقل ما عدا ذلك) أى المراد بالعقل ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) الذى لا يكون للحس مدخل فيه

الجزئية المتعلقة بالمحسوسات المدركة بالوهم والوجدانيات أى ما ندركه ، لا بنفوسنا مثل الجوع والعطش والغم والفرح (قوله أو مادته) ، أى اجزائه التى يتركب منها (قوله الخيالى) سعى بذلك ، لكونه مركبا من الصور المجتمعة فى الخيال (قوله كل واحد منها) مما يدرك بالحس فلو ادرك بعضها بالحس دون بعض لم يكن خياليا بل وهما كانياب الاغوال فان الثاب يدرك بالحس دون العول (قوله من باب جرد قطيفة) والاصل شقيق حجر وصفه بالاحمرار مع كونه احمر للبالغة فى احمراره ولانه قد يكون غير حجر (قوله أراد به شقائق النعمان) ورده ، الى المفرد المقدر لضرورة الشعر والا فالشقائق تطلق للواحد والجمع (قوله الذى لا يكون الخ) بل هو من مخترعات التخيلى ويرسم فيها من غير وجود له فى الخارج . واما الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالوهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصدقة زيد وعداوته فلا كلام فى كونه

(قال السيد) وانما اضيف الى النعمان لانه حى ارضا كثر فيها ذلك (أقول) قال فى الصحاح شقائق النعمان معروف واحد وجهه سواء وانما اضيف الى النعمان لانه حى ارضا كثر فيها ذلك وقال أيضاً نعمان بن المنذر ملك العرب ينسب اليه شقائق النعمان وقال ابو عبيدة كانت العرب تسمى ملوك الحيرة بالنعمان لانه كان اخيرهم ونعمان بالفتح واد فى طريق الطائف ويقال له نعمان الاراك

(قول الحسي) لا بنفوسنا وعقولنا اما ما يدرك بهما فعلى لا يتوقف على التفسير المذكور

(قول الحسي) أى اجزائه يعنى انه ليس المراد بالمادة ما هو المعنى الحقيقي

(قول الحسي) لكونه مركبا الخ لان ما ركبه هو التخيلى

(قول الحسي) الى المفرد المقدر أى لم ينطق بالشقيق بل المفرد والجمع شقائق

(قول الحسي) واما الوهمى الخ رد لما قال السمرقندي أنه أيضا لم يكن ذاتا فى العقل ودخل فيه به هذا التفسير

فكان ينبغي التعرض له

لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال (اى ما هو غير مدرك بها) اى باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) اى كالمشبه به فى قول امرىء القيس * أيقننى والمشرقى مضاجعى (ومسئونة زرق كانياب أغوال) يقول أيقننى ذلك الرجل الذى توعدنى فى حب سلمى والحال ان مضاجعى وملازمى سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محمودة النصال يقال سن السيف اذا حده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان أياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له فى هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان أياب

عقليا بهذا المعنى كذا فى شرحه المفتاح (قوله لكونه غير منتزع منه) لعدم كونه حاصل من اجتماع أمور محسوسة بخلاف الخيالي فانه ، وان كان من مخترعات التخيلة لكنه منتزع من الحس لكونه مجتمعا من أمور كل واحد منها محسوس ولاجل هذه المناسبة ادخله فى الحسى دون الوهمى (قوله ولهذا قال الخ) اى لكون معناه ما ذكر لا المعنى المتعارف قال غير مدرك بها ولم يقل ما يكون مدركا بالوهم (قوله ولكنه بحيث لو ادرك الخ) ، يعنى لو وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعانى لان الكلام فى صورة شبيهة بالخلب والياب (قوله يتميز عن العقلى) اى العقلى الصرف (قوله والحال ان مضاجعى الخ) اشارة الى ان الجملة حال وان المضاجعة كناية عن الملازمة ، وان فى البيت قلبا لان المقصود الاصل ايقننى والحال ان معى ما يمنعك عن قتلى دون ان ما يمنعك عن قتلى معى (قوله ومما يجب التنبيه له الخ) لما حل الخيالى والوهمى على غير المتعارف بين وجه عدم الحل على ذلك ووجه الحل على غير المتعارف (قوله الصور المرتسمة فى الخيال) لانها داخلية فى الحسى ولا حاجة فى دخوله الى قيد أو مادته (قوله ولا بالوهميات الخ) لدخولها فى العقلى المفسر بما ذكر كما عرفت من غير حاجة الى تفسيرها بقوله اى غير مدرك بها لكنه لو ادرك لكان مدركا بها (قوله لان الاعلام الخ) يعنى ان المتأين الذين ذكرها لا يصدق عليهما الخيالى والوهمى بالمعنيين المذكورين فما ذكره الشارح رحمه الله وجه ان عدم

(قال السيد) سيف منسوب الى مشارف اليمن (أقول) قل فى الصحاح مشارف الارض اعاليها والمشرقية سيوف قال ابو عبيدة نسبت الى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرقى ولا يقال سيف مشرقى لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال جمعافى

(قول الحشى) وان كان من مخترعات التخيلة اى كالخيال فكلاهما مخترع لها هنا

(قول الحشى) يعنى لو وجد الخ دفع به اتحاد الشرط والجزاء

(قول الحشى) وان فى البيت قلبا لان المقصود الاخبار عن مضاجعه بالمشرقى لانه المانع لامطلق المضاجع

(قول الحشى) وجه اى لانه استدلال بعلة ذهنية هى معلول خارجى وقوله وما ذكرناه اى من قوله لانها داخلية فى

الحسى وقوله لانها داخلية فى العقلى وكان لميا لانه استدلال بعلة ذهنية خارجية وقوله والاولى التعرض لهما اى للانى واللى

الافعال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان تدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الابهاء وليست أيضاً مما له تحقق كصدقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها كالنسان له جناحان أو رأسان أو رأس له وهي دائماً لا تسكن نوماً ولا يقظة وليس عملها منتظماً بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة أو بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيال هو المعلوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما إذا سمع ان الفول شيء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أي ودخل أيضاً في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات (كاللذة والالم) الحسنيين فانه المعلوم من اطلاقيهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من

ارادة المعنى المتعارف لها وما ذكرناه وجه لى والاولى التعرض لها وفي الكلام اف ونشر على الترتيب (قوله ورؤوس الشياطين) في قوله تعالى ﴿انها شجرة تخرج في أصل الجحيم طلعها كأنه رؤوس الشياطين﴾ والتشبيه تحميلي على مافى الكشف لان رؤوس الشياطين وان كانت متحققة في الخارج محسوسة في بعض الاوقات الانبياء والاولياء عليهم السلام لكنها على الوجه الذي قصد التشبيه بها وهي كونها أقبح الاعضاء واخبها لمن هو أقبح الموجودات وأخسرها كما تقرر في الاوهام ليست بموجودة في الخارج (قوله كصدافة زيد وعداوة عمرو) فان لها تحققاً رابطياً (قوله بل النفس هي التي تستعملها) هكذا في شرحه المفتاح والظاهر بل النفس تستعملها اذ لا تظهر فائدة ايراد ضمير الفصل والموصول (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) يعني انه ليس المراد بما يدرك بالوجدان الوجدانيات مطلقاً بل ما يدرك بالقوى الباطنة فان ما ندركه بنفوسنا داخل في العقلي من غير حاجة الى تفسيرها بالمعنى المذكور ، واختلفوا في ان تلك القوة هي الواهمة أو قوة أخرى قال

(قال السيد) بخلاف اللذة والالم العقليين الى قوله من حيث هو كذلك (اقول) تعريف اللذة والالم بما ذكره منقول عن الاشارات ولا يخفى عليك ان ايراد أمثال هذه التحقيقات في أمثال هذه المقامات مما لا يجدي للمتعلم نفعاً بل ربما زاد حيرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يقرب منها ولعل ذلك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقلية وما ذكر فيها من التدقيقات

(قول الشارح) وما يدرك بالوجدان أي يدرك بوجدانه وحصول ذاته لا بصورة

(قول المحشى) فان لها تحققاً رابطياً أي لها تحقق خارجي رابطي وان لم يكن لها تحقق خارجي في انفسها والمراد بالتحقق الربطى وجودها بغيرها كزيد وعمرو (قول المحشى) الوجدانيات مطلقاً أي ادركت بالقوى الباطنة أو بالنفس

(قول المحشى) من غير حاجة الى تفسيرها أي تفسير العقلي بمعنى العقليات بالمعنى المذكور وهو ما لا يكون هو ولا مادته الخ بان يفسر بالمعنى المشهور وهو ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه وما ندركه بنفوسنا كشعورنا بذواتنا وافعال ذواتنا

(قول المحشى) واختلفوا في أن تلك القوة الخ فالمراد بالقوى في كلام الشارح الجنس

العتايات الصرفة كالعالم والحياة ونحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسى وعقلى

الامام الرازى كلا القولين محتمل فان كانت هى الواهمة فالفرق بينها وبين الوهميات بالمعنى المشهور ، ان الوجدانيات يكون ادراكها بمحصول انفسها والوهميات يكون ادراكها بمحصول صورها كذا حققه بعض الفضلاء فى حواشيه على شرح مختصر الاصول فتدبر فانه قد خفى على بعض الناظرين ، فاعترض له شكوك لعدم العلم بسريرة المقال (قوله ان اللذة ادراك ونيل) النبل ، الاصابة والوجدان والواو بمعنى مع ، أى ادراك يجامع نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع الادراكات وقوله يجامع النبل يميزها عما لا يجامع النبل أعنى الادراك بالشئ فان الادراك الذى يكون بالشئ ليس بلذة بل بخيالها فلا يرد ما قيل ان هذا التعريف يقتضى ان لا تكون اللذة والالم من قبيل الادراك لان المركب من الشئ وغيره لا يكون ذلك الشئ ، بل لا تكون اللذة ماهية واحدة وحدة حقيقية وعند المدرك متعلق بكمال وخير أى تكون كماليته وخيريته عند المدرك بان يكون معتقدا لكمالته وخيريته قيد بذلك لانه لو لم يمتدده لايثبت به ولو اعتدده ولا يكون كمالا وخيرا فى نفس الامر يثبت به والكمال ما يخرج به الشئ من القوة الى الفعل وهو من حيث انه يقتضى براءة من القوة لذلك الشئ يسمى كمالا وباعتبار كونه ، مؤثرا عنده خيرا وانما ذكرهما لتعلق اللذة بهما واخر الخير ، لانه يفيد تخصيصا للكمال وقيد بالحلية لان الشئ قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والاتخاذ بالوجه الذى هو كمال وخير (قوله وكل منهما حسى وعقلى فان ذلك الكمال اما من المحسوسات او المعقولات وفى الشفاء اللذة ليست الا ادراك الملائم ، من جهة ما هو ملائم

(قول المحشى) ان الوجدانيات الخ واما كونها جزئيات جسمانيات فمشاركة بين الوهميات وبينها كافي حواشي القطب (قول المحشى) فاعترض له شكوك أى بسبب قصر الشارح الوجدانيات على مدرك القوى الباطنة وسريرة المقال ان مدرك النفس داخل من غير حاجة الى التفسير وانما الكلام فيما لا يدخل الا به

(قول المحشى) الاصابة والوجدان أى بمحصول ذات الشئ دون صورة مساوية له فالنيل لا يدل على الادراك الا بالاتزام ودلالته مہجورة فى التعاريف فلذا لم يقتصر عليه

(قول المحشى) أى ادراك يجامع الخ فالجامعة قيد فى الادراك الذى هو حقيقة اللذة وليس حقيقة ما ركبة منها والمراد بنيل المدرك نيل حصوله له لانييل حقيقته اذ اللذة بنيل الحصول له لانييل حقيقته كما فى شرح الاشارات

(قول المحشى) بل لا تكون اللذة ماهية واحدة لوجود العطف (قول المحشى) ما يخرج به الشئ الخ عرفوه أيضا بانه حصول شئ لشيء من شأنه أن يكون له وقوله براءة من القوة أى خروجها منها الى الفعل

(قول المحشى) ما يخرج به الشئ من القوة الى الفعل أى يخرج من كونه من شأنه ذلك الشئ الى حصوله له بالفعل (قول المحشى) مؤثرا عنده أى عند الشئ الذى خرج من القوة الى الفعل قل فى شرح الاشارات الخير المضاف الى شئ أى بالنسبة اليه هو الكمال الخاص الذى يقصده ذلك الشئ باستعداده الاول والشئ لا يقصد شيئا ولا يميل اليه الا اذا كان ذلك الشئ مؤثرا بالقياس اليه اه أى له أثر عنده باعتبار ميله اليه واستعداده له

(قول المحشى) لانه يفيد تخصيصا لاعتبار التأثير فيه (قول المحشى) من جهة ما هو ملائم ملائمة شئ لشيء لا تكون

أما الحس فكادراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو غير عندها وكمال كتكليف الذائفة بالخلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شئ ترجوه أو تنفره وكذا البواق فهذه مستندة الى الحس واما العقل فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات اليعينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر وأما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليس من العقلية الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشمع والجوع والفرح والنم والغضب والخوف وما شاكل ذلك (ووجه ما يشتركان فيه)

فالحسية احساس الملامم والعنلية تعقل الملامم (قوله فكادراك القوة الغضبية الخ) أى ادراك النفس بتوسط القوة الغضبية التى شأنها دفع المنافر وتوسط القوة الشهوية التى شأنها جذب الملامم ما هو خير عندها وهو الغلبة في القوة الغضبية وجذب الملامم في القوة الشهوية في الاشارات كمال القوة الشهوية مثلا ان يتكيف المصو الذائق بكيفية الحلاوة وكذلك المشعوم والمموس ونحوهما وكمال القوة الغضبية ان تتكيف النفس ، بكيفية غلبة فقوله كتكليف الذائفة بالخلو مثال لما هو خير عند القوة الشهوية وادراكها لذة حسية وكذا الحال في البواقى (قوله والمتوهمة بصورة الخ) أى وكتكليف الواهمة بصورة شئ، مرجو حصوله لقوة الاسباب الآخذة في حصوله كوصال المحبوب فتكيف الواهمة بصورة الوصال الذى هو معنى جزئى متعلق بالمحسوس كمال الواهمة وادراكه لذة حسية وهمية (قوله فهذه مستندة الى الحس) أى حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن في شرح الاشارات ما حاصله ان الكمالات التى تتعلق بها اللذة منها ، ما يتعلق بالقوة الشهوية أعنى الحواس الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة (قوله وهو ادراكها المجردات اليعينية) بالرفع صفة ادراكها أى ادراكها للمجردات أى الواجب تعالى والعقول الصادرة عنه الواقعة في ترتيب الوجود على وجه يطابق الواقع من غير شبهة وخصى المجردات وان كان ادراكها للمعقولات مطلقا وادراكها للملكات الفاضلة كمالا لان أجل الكمالات ادراكها للمجردات على ما تقرر في موضعه فما ذكره تصوير اللذة العقلية في أجل افرادها وليس المقصود الحصر كما وهم فهذا حل كلام الشارح رحمه الله تعالى وبما هربنا اندفع الشكوك الستة

الا بعد حصوله له فالليل مأخوذ من هذا التعريف أيضا كما في حاشية المواقف

(قول الشارح) وهو اللذة مرجع الضمير قوله وانها تدرك هذا الكمال فاللذة هى ادراك الادراك

(قول الشارح) لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بخلاف المجردات العقلية فانها مستندة للعقل كالكليات كما سبق

(قول المحشى) بكيفية غلبة أى بكيفية هى تصور غلبة للمغضوب عليه كذا في شرح الاشارات

(قول المحشى) كتكليف الذائفة أى انصافها بكيفية الحلاوة (قول المحشى) على وجه متعلق بادراكها

(قول المحشى) وادراكها لذة حسية هذا هو الموافق للتعريف لكن في المحاكات ان اللذة ليست نفس الادراك بل

حالة تتبعه اذ من الين انا اذا أدركنا ملايما حصل لانفسنا حالة اخرى بحسبه هي اللذة (قول المحشى) ما يتعلق بالقوة الشهوية

أى وجه الشبه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه (تحقيقاً أو تخيلاً) والا فزيد والاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئاً منها ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه

التي أتبع بها بعض الناظرين فتدبر (قوله تحقيقاً أو تخيلاً) أى شركة تحقيق أو تخيل أو محققاً أو تخيلاً (قوله مع ان شيئاً منها ليس وجه الشبه) أى اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد فى الشجاعة لانه لا يصلح شئ منها أن يكون وجه شبه (قوله فالمراد المعنى الذى له مزيد الخ) أراد بالمعنى ، ما يقابل العين سواء كان غام ما هيئتهما أو جزءاً أو خارجاً وبالاختصاص الارتباط والتعلق اذ الاختصاص بالمعنى المشهور لا يقبل الزيادة والنقصان ، والمقصود انه لما كان التشبيه كتكليف العضو الذائق بكيفية الخلاوة والوهم بصورة شئ برجوه ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية كتكليف النفس الحيوانية بكيفية هي تصور غلبة المنضوب عليه

(قول المحشى) التي أتبع بها بعض الناظرين هو العصام فانه قال يرد على ما ذكره الشارح أمور احدها ان المتبادر من اللذة والالام ما هو جسماني سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئى فيكون الادراك بالحس أو ادرك بوجه كلى فيكون عقلياً صرفاً وهذا مندفع بان المعتبر فى اللذة والالام نيل المدرك ووجدانه وهذا ليس كذلك اذ لا ينال الامر الكلى بل جزئياته نعم ادراك حصول هذه الادراكات وجداني عقلي كاسيأتى ثانياً ان ادراك القوة الغضبية أن اريد به العلم فلا ادراك للقوة الغضبية وان اريد النيل فلا بد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسياً كيف ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئياً متعلقاً بمحسوس وهذا مندفع بان المراد العلم مع النيل الا ان المراد علم النفس بتوسط القوة الغضبية بان تكليف النفس بكيفية الغلبة فهو ادراك مع النيل لما هو متعلق بمحسوس اعني غلبة زيد مثلاً ثالثاً ان تكليف الواهمة بصورة شئ يرجوه مملاً يعقل لانه انما يدرك معنى جزئياً متعلقاً بمحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه جزئى بل تعقله قبل الوجود انما هو بوجه كلى فهو من مدركات العقل وهو مندفع بان الوصال المرجو حصوله معنى جزئى وقد تكيفت الواهمة بصورتها الجزئية أيضاً رابعاً ان كمال القوة العاقلة لا ينحصر فى الادراكات اليقينية ولا فى ادراك المجردات بل ادراك المحسوسات أيضاً كمال لها كالظنون ومن كالاتها ادراكها للملكات الفاضلة كالشجاعة وفيه ان تخصيص المجردات لان ادراكها أجل الكمالات وسكت المحشى عن ذكر الظنون لتخصيصهم هذا الكمال بالادراك اليقيني كاذكره المحشى وهو فى شروح الاشارات وحواشيها خامساً ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بمحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق هذا الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس وفيه أن معنى استناد هذه الادراكات للحس انها حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن كما نقله المحشى عن شرح الاشارات ولا يخفى ما فى عبارته بعد ذلك من التساهل سادساً أن نيل ما هو خير لا ينقص نيل المدرك ما هو خير بل نيل ما يحبه المدرك أيضاً من قبيل اللذة كادراك شخص حسنه فانه لذة مع انه انما نال الحسن انه لا هو وفيه ان هذا ادراك بالشع وبليس بالذة بل تخيلها كما نقله المحشى سابقاً عن شرح الاشارات وان لم يصحح بمزوه فتدبر

(قول المحشى) ما يقابل العين أى الشخص الخارجى وقوله سواء كان غام ما هيئتهما الخ كما فى تشبيه ثوب بأخرى نوعه أو جنسه أو فصله (قول المحشى) والمقصود الخ يريد أن زيادة الاختصاص بالشبه به ليست مأخوذة من المتن

ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس (والمراد بالتخييل) ان لا يوجد ذلك في أحد الطرفين اوفي كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل (نحو ما في قوله) أى مثل وجه الشبه في قول القاضى التنوخي، وكان النجوم بين دجاءها) هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالى أو النجوم (سنن لاح ينهن ابتداء فان وجه الشبه فيه) اى في التشبيه المذكور في هذا البيت (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة يبيض في جوانب شيء مظلم أسود فهي) أى تلك الهيئة (غير موجودة في المشبه به الا على طريق التظليل وذلك) اى بيان وجوده في المشبه به على طريق التظليل (انه) الضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى في الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها شبهت) البدعة وكل ما هو جهل (بها) اى بالظلمة فقوله شبهت جواب لما (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور (حتى

عبارة عن الدلالة على اشتراك امر لآخر في معنى وادعاء مماثلته معه لا بد وان يكون لوجه الشبه مزيد ارتباط وتعلق بالمشبه به والمشبه في اعتقاد المتكلم في التشبيه الغير المقلوب له مزيد ارتباط بالمشبه به نحو زيد كالاسد وفي التشبيه المقلوب مزيد اختصاص له بالمشبه نحو الاسد كزيد ، فلا حاجة الى ما قيل المراد بقوله بهما أى باحدهما كما في قوله تعالى ﴿ يخرج منها اللؤلؤ والمرجان ﴾ مع انها يخرجان من المالح فانه توجيه فاسد، لان الثانية نص في معناه لا يحتمل غيره وما في الآية على حذف المضاف أى مجتمعهما (قوله ولهذا قال الخ) يرد على عبارة الشيخ انه يوجب كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين وكونه وصفا ثابتا لشيء في نفسه من غير اعتبار معتبر وكونه مختصا بالمشبه به مع ان شيئا منها ليس شرطا في التشبيه فلهذا اراد بالوصف المعنى مطلقا سواء كان خارجا أولا وبكونه في نفسه ، ان لا يكون بالقياس الى المشبه لا ان لا يكون مخيلا وبكونه مختصا بالمشبه به الاختصاص الادعائى لا الواقعي بان يقصد المتكلم اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره ومن هذا يفهم أن في عبارة الشيخ اشارة الى اعتبار القصد في الاشتراك (قوله على سبيل التخييل والتأويل) أى تصرف التخييلة وجعلها مالمس بمحقق محققا (قوله جمع دجية) بضم الدال وسكون الجيم وفتح الياء (قوله لليالى المدلول عليه بما قبله) من قوله * رب ليل قطعته بصددود * أو فراق ما كان فيه وداع * فان رب للتكثير (قوله أو للنجوم) والاضافة

وان كان ذلك ظاهرا قول الشارح فالمراد الخ وانما هو مأخوذ من تعريف التشبيه السابق افاد ذلك بقوله والمثاقصود انه لما كان الخ تدبر (قول المحشي) بالمشبه به والمشبه عبر بالواو لما سياتى ان الثانية نص في معناها وان كان المعنى موزعا باعتبار الخارج (قول المحشي) فلا حاجة الى ما قيل الخ أي في دفع ما قيل ان ملاك الامر هو مزيد اختصاصه بالمشبه به كما يفيد كلام الشيخ (قول المحشي) لان الثانية نص في معناه يمكن أن معنى كلام القائل وهو الهروي ان المال ذلك لا المعنى فيعود لما قاله المحشي (قول المحشي) أن لا يكون بالقياس الى المشبه بان يكون ثبوته للمشبه به موقوفا على المشبه كالقوة زيد المعبر والموقوفة على عمرو فلا يقال عمرو كزيد في ابوته أي زيد له لئلا يلزم توقف الشيء على نفسه تدبر

يُخِيلُ (ان الثاني) اى السنة وكل ما هو علم (مما له بياض واشراق نحو قوله عليه السلام * أتيتكم بالحنيفية
البيضاء والاول على خلاف ذلك) اى ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل (مما له سواد واظلام) (كتولك
شاهدت سواد الكفر في جبين فلان فصار) اى بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له
سواد واظلام صار (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) اى مثل تشبيه النجوم (ببياض الشيب
في سواد الشباب) اى ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق (او بالانوار) اى الازهار (مؤتلفة) بالتلف
أى لامة (بين النبات الشديد الخضرة) فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى
والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شئ ذي سواد على طريق التأويل وهو تخيل ما ليس
بمتلون متلوننا واعلم ان قوله سنن لاح ينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع فكان
اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كأن البدعة هى التي تلمع من بينها (فعل) من وجوب اشتراك وجه التشبيه
بين المشبه والمشبّه به (فساد جملة) اى جعل وجه التشبيه (في قول القائل النحو في الكلام كالمليح في الطعام
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا) لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه أعنى النحو (لان النحو لا يحتمل
القلة والكثرة) لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً فاذا وجد ذلك في الكلام فقد حصل
النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعاً به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان
فاسداً لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجب الكلام الفاسد (بخلاف المليح)
فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو اقل أو اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه
هو كون استعمالها مصلحا واهمالها مفسداً والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هى الدلالات
على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ولا تحصل
المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية مالم يصلح بالمليح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسداً

لادنى ملاسة ورواية ديوانه دجاء بتذكير الضمير وهو الذى اختاره في شرح المفتاح (قوله حتى يخيّل ان الثاني الخ) قدم
تخيّل الثاني على تخيّل الاول اشارة الى انه المقصود بالذات ههنا * قال قدس سره أقرب * لان المقصود ظهور السنن
بين البدعة فللمناسب له أن يعتبر تشبيه البدعة بالظلمة أولاً ولان الظلمة مقدم على النور فورد ان الله خالق الخلق في ظلمة
ثم رش عليه من نوره (قوله تلع من بينها) أى تظهر من لمع فلان من الباب اذا برز منه لامن لمع البرق اضاء (قوله لا يحتمل
القلة والكثرة) أى بالنسبة الى كلام واحد كالخ يحتملها بالقياس الى طعام واحد (قوله عمياء) من العماية بمعنى الباطل
(قوله كما يوجب الكلام الفاسد) أى فاسد المعنى فهو تشبيه الفاسد اللفظ بفاسد المعنى من حيث عدم الانتفاع والاستضرار
بالوقوع في العماية والوحشة (قوله ولا يحصل منافعه الخ) أى على وجه الكمال بان لا يوقع في الوحشة والتحيز (قوله وهى

(قال السيد) ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور (أقول) اعلم ان السكاكى اعتبر كل واحد

فكانه أراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام (وهو) أى وجه التشبيه (إما غير خارج عن حقيقةهما) أى حقيقة الطرفين وذلك بأن يكون تمام ماهيتهما النوعية أو جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية أخرى أو مميزاً لها عن غيرها (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما) كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كرابسا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال (صفة) وتلك الصفة (أما حقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية (إما حسية) أى مدركة بالحس (كالكميات الجسمية) أى المختصة بالاجسام (ما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة فى العصبتين المحوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين (من الالوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهايتين كشكل نصف الدائرة

(التغذية) أى على وجه الكمال (قوله فكانه أراد الخ) أى أراد بكثرة النحو فى الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس الى الوجوه القوية أولانه حصل الكثرة بسببها فى النحو وحينئذ يكون المراد بقلة النحو فى الكلام كون الوجوه القوية مستعملة فيه (قوله ونحو ذلك) كاجتماع الوجوه القوية الموجبة للتعقيد لاغنى المحل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له (قوله كرابسا) الكرابس بالكسر ثوب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح كذا فى القاموس (قوله يكون معنى قائما بهما) اذ لا بد من وجود وجه الشبه فى الطرفين (قوله متقررة فيها) أى ليس حصولها فى الذات بالقياس الى غيرها (قوله مرتبة) أى مثبتة من رتب رتوبا اذا ثبت (قوله من الالوان) لم يذكر الاضواء مع انها مبصرة بالذات أيضاً فكانه جعلها داخلة فى الالوان كما زعم بعضهم (قوله هيئة احاطة نهاية الخ) سواء كانت

من هذين التشبيهن على حدة ولم يفرع أحدهما على الآخر ويمكن ان يعكس التفرع الا ان ما ذكره المصنف أقرب (قال السيد) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة (أقول) الظاهر ان يقال بالمقدار ليتناول اشكال الجسيمات والمستطحات وتكون الدائرة ونصفها مثالا للمستطحات فاما ان يقال لفظ بالجسم وقع موقع بالمقدار سهوا واما ان يجعل قوله كالدائرة تنظيرا وتشبيها لا تمثيلا فانه خطأ قطا ولو قيل بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة الى آخره لكان أوضح وأفيد

(قول الشارح) والشكل الخ هو من الكميات العارضة للكميات كالاستدارة والتلث والتربيع وهو هيئة احاطة الحد أو الحدود بالسطح أو الجسم والحدود على الاول خطوط وعلى الثاني سطوح وهذا الحد هو المراد بالنهاية والكمية المعروضة بالذات للشكل هو الحدود المحيطة أو السطح أو الجسم المحاط فيه تردد كذا فى شرح المقاصد فقوله المحشى سواء كانت أى تلك الهيئة فى المحاط أو المحيط أى سواء كان معروضها الاول أو الثانى بناء على ذلك التردد وفى شرح الهداية ان الهيئة فى مثل المثلث والمربع حاصلة فى المحاط أعنى السطح وفى الكرة والخروط حاصلة فى المحيط أعنى سطح الكرة وسطح المخروط فراد المحشى شمول التعريف لها ليدفع به ما قيل أنه لا يصدق الا على الحاصل فى المحاط وقوله فتخرج الزاوية وهى هيئة احاطة خطين بسطح أو احاطة سطحين بجسم يلتقيان فى الاول على نقطة وفى الثانى على خط والاولى زاوية سطحية والثانية زاوية جسمية وانما أخرجها لانها من الكميات على ما قال بعضهم لقبولها القسمة بالذات ودفع بأن قبولها ليس بالذات

أو ثلاث نهايات كالمثلث أو أربع كالمربع أو غير ذلك (والمقادير) والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضاً يقبل التجزئ لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احتراز عن المدد وبكونه قار الذات ان يكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول فقط (والحركات) والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء

في المحيط أو المحيط والمراد الاحاطة التامة لانها المتبادرة فتخرج الزاوية، والعبارة من صنعة الاحتباك كقوله تعالى (جعل لكم الليل تسكنوا فيه والنهار مبصراً) أى جعل لكم الليل مظلاً لتسكنوا فيه والنهار مبصراً لتبتغوا فيه من فضله فيقدر بالسطح بقرينة كالدائرة ويقدر كالكرة بقرينة بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو بالسطح كالدائرة والكرة (قواه أعني انها عبارة الخ) حمل التعريف الاول على التسامح بجمل الجزء شرطاً وفي شرح المقائد النفسية حمل التعريف الثاني على التسامح بجمل الشرط جزأً ولله متردد في ذلك اذ يرد على كل واحد اشكال فانه لو جعل الحركة هو الكون المسبوق بالكون الاول، يلزم ان لا يكون الانتقال معتبراً في الحركة بل شرطاً لها وان جعلت مجموع الكونين يلزم ان لا يكون الامتياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل في الآن الثاني الى مكان آخر واستقر فيه في الآن الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني مشتركاً بين الحركة والسكون (قوله مختص بالحركة الاينية) مبنى، على تركيب الزمان من الآت المتتالية

بل بواسطة معروضها وهو السطح أو لانها من الكيفيات الا انها ليست شكلاً لا اعتبار الاحاطة التامة فيه (قول الشارح) جسم تعليمي هو حشو ما بين السطوح فان بين السطوح شيئين أحدهما الجسم الطبيعي المنتهى الى السطوح وثانيهما البعد النافذ في أقطاره الثلاث السارى فيها الواقع حشوها اه سمرقندي

(قول المحشى) والعبارة من صنعة الاحتباك يريد الجواب عما قيل لوقال بالمقدار لتناول اشكال المجسمات والسطحات جميعاً حد مشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون بعينه نهاية لاحدهما وبداية للآخر أو نهاية لها أو بداية لها على اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات فاذا قسم الخط الى جزئين كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم السطح الى جزئين فالحد المشترك هو الخط واذا قسم الجسم التعليمي فالشترك السطح اه سمرقندي (قول المحشى) يلزم أن لا يكون الانتقال الخ أى وهو خلاف العرف واللغة

(قول المحشى) يلزم أن يكون السكون الثاني الخ فان هذا الكون مع الكون الاول حركة لكونهما كونين في آئين في مكانين ومع الكون الثالث سكوناً لكونهما كونين في آئين في مكان واحد فلا تمتاز الحركة عن السكون بالذات بمعنى أنه يكون المتحرك في آن حركته أعني الآن الثاني شارعاً في السكون وذلك مما لا يقول به أحد فتدبر فقد اخطأه بعض الناظرين (قول المحشى) على تركيب الزمان من الآت المتتالية هو مذهب المتكلمين ان كانت آتات حقيقية ومذهب الفلاسفة أيضاً ان كانت فرضية واختلاف الحركات فرضي أيضاً والا فالوجود حركة واحدة هي التوسط بين المبدأ والمنتهى بناء على منبهم من بطلان الجزء الذى لا يتجزأ فانه يلزم من وجود آتات متتالية تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزأ وتفصيله

هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم أعني الذي يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما (وما يتصل بها) أى بالمذكورات

(قوله هو الخروج الخ) ويقع في المقولات الأربع الكيف والكم والابن والوضع بالاتفاق (قوله والحركة من الاعراض النسبية) أى على التعريف الاول لانه ، الابن المسبوق ومن قبيل الانفعال على التعريف الثاني ومن الكيف على تعريف ارسطو وهو ، كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة والى هذا أشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبيل الابن وقيل من قبيل ان يفعل وقيل من قبيل الكيف (قوله فكأنه أراد بالمقادير الخ) فيه بحث اما أولا فلانه لا يصح

في شرح المواقف وليس هذا الاختلاف عين الاختلاف في أن العرض يبقى زمانين أولا على ما فهم (قول الشارح) الخروج من القوة الى الفعل أي خروج الشيء كالجسم مما هو بالقوة أى بالامكان الى ما هو بالفعل كالوصول الى مكان آخر مثلا واحتراز بالتدرج عن مثل تبدل الصورة النارية بالهوائية فانه انتقال دفعي وليس بحركة بل كون وفساد قوله الكيف كنسخن الماء البارد والكم كالتفو والذبول والابن كالاتقال من مكان الى مكان والوضع هو ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يفارق كل واحد من أجزاء مكانه ويلتزم كله مكانه فقد اختلفت نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدرج

(قال السيد) وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر (أقول) يمكن ان يقال انه أراد بالكيفيات الجسمية الصفات الجسمية لامصطلح ارباب المعقول فكأنه قال كالصفات الجسمية المحسوسة بالبصر أو غيره من الحواس وانما تعد هذه الاشكال من المحسوسة بالبصر مع انهم صرحوا بانها من الكيفيات المختصة بالكليات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على انه اراد بالمحسوس بالبصر ما هو محسوس به مطلقا أعم من ان يكون أولا وبالذات أو ثانيا وبالعرض وكذا الحال في الحركات وأما المقادير ففي كونها محسوسة بالذات خلاف واما قوله فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر الخ ففيه بحث لاحتمال ان تكون هذه الامور اضافات محضة على ما قيل ولذلك يتبدل الطول بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا ككيفية مستلزمة للاضافة حتى يصح ما ذكره

(قول المحشي) الابن المسبوق له مبنى على ابقاء التعريف الاول على ظاهره اما على ما حمله عليه الشارح من أن معناه انها عبارة عن مجموع الحصولين فهي من مقولة الفعل تدبر

(قول المحشي) كمال أول الخ توضيحه ان الجسم اذا كان في مكان مثلا وامكن حصوله في مكان آخر فله هناك مكانان امكان الحصول في المكان الثاني وامكان التوجه اليه وكل ما هو ممكن الحصول له فانه اذا حصل كان كمالا له فكل من التوجه الى المكان الثاني والحصول فيه كمال الا ان التوجه متقدم على الحصول لاحتمال فوجب أن يكون الحصول بالقوة ما دام التوجه بالفعل فالتوجه كمال أول الجسم الذي يجب ان يكون بالقوة في كاله الثاني الذي هو الحصول ثم ان التوجه مادام موجودا فقد بقي منه شيء بالقوة فقوله لما هو بالقوة أى لما هو بالامكان باعتبار عارضه الثاني المقصود حصوله بالحركة وباعتبار نفس الحركة أيضا فان التحرك مادام متحركا موصوف بالقوة باعتبار هذين الامرين وقوله من جهة ما هو بالقوة

كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضعف والكفاءة الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتعذب والتعمر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رقت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات (من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التوج الملول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفها وبحسب

ذلك على رأى الحكماء لان الطول والقصر والسرعة والبطء من قيل الاضافات ولذا تبدل بالاضافات ولا على رأى المتكلمين لانهم صرحوا بان الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم في بحث الرؤية انا نرى الاجسام ، لانا نفرق بين الطويل والاطول ، وقالوا السرعة والبطء من الامور الاعتبارية لثلا يلزم قيام العرض بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون مبصرة تتبع المقادير والحركات فعدها من المبصرات دون معروضاتها فتحكم واما ثالثا فلان الحسن والقبح والضحك والبكاء ايضا مبصرة تبعها كالاوصاف فجعلها من المتصلات دون تلك الاوصاف فتحكم * قال قدس سره انه اراد بالكيفيات الجسمية الخ * فيه انه على هذا لوجه جعلها مما يدرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل بها فان جميعها مدركة بالبصر تبعها وأوصاف الجسم * قال قدس سره لاحتمال الخ * لا يخفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد ما ادعاه الشارح رحمه الله تعالى من انها من الكيفيات فا قيل ان التمثيل يكفي مجرد احتمال ان يكون تلك الاوصاف من الكيفيات المستلزمة للاضافة ليس بشيء (قول كالحسن والقبح الخ) يعنى انه اذا قارن الشكل اللون حصلت كيفية باعتبارها يصح ان يقال للشئ انه حسن الصورة او قبح الصورة والحسن والقبح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع كذا يقل عنه (قوله الداخلة تحت الشكل) لا يخفى انها ليست من جزئيات الشكل فالمراد بالدخول المتصل بما يتصل به كما هو سوق الكلام (قوله تدرك بها الاصوات) بهذا القيد يخرج القوة المرتبة في ذلك العصب ، التي هي غير السمع

اشارة الى ان كونه بالقوة باعتبار العارض لافي ذاته اذ لو كان في ذاته لامعنى لاعتبار الحيثية كذا في شرح المواقف (قال السيد) وكالاستقامة والانحناء والتعذب والتعمر الداخلة تحت الشكل (أقول) الاستقامة والانحناء تعرضان للخط قطعاً وكذلك التعذب والتعمر ولا يتصور للخط شكل لامتناع احاطة طرفيه به بخلاف السطح والجسم فالاولي ان يعمل هذه الامور متصلة بالمقادير لانها من الكيفيات المختصة بالمقادير لكن يتجه حينئذ ان الاشكال تشاركها في كونها من الكيفيات المختصة بالمقادير فلم أخرت عنها وضمت الى الالوان هذا كله اذا روى ما ذكر في الكتب الكلامية والا فلا اشكال (قول المحشى) لانا نفرق الخ فلو كان الطول وما معه أوصافا لما ثبت به رؤية الجسم

(قول المحشى) وقالوا السرعة الخ منهم الشارح في شرح المقاصد

(قول المحشى) التي هي غير السمع وهي قوة اللمس

(قال السيد) لامتناع احاطة طرفيه أى القطعتين اللتين هما طرفاه فانهما لا يحيطان به ولذا عرفوا الشكل بانه الهيئة

الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالسطح أو الجسم ثم ان هذا الابراد دفعه المحشى بما ذكره فتدبر

الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في أوتار الاغاني الممتدة أو في قصر المنفذ أو ضيقه او شدة التوائه كما في المزامير المتلوية تختلف حدة وثقلها (أو بالذوق) وهو قوة منبثة في العصب المقروش على جرم اللسان (من الطعوم) واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحوضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والنفاهة (او بالشم) وهي قوة مرتبة في زائدتى مقدم الدماغ الشبهتين بحلتى الثدى (من الروائح) ولا حصر لانواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة أو منتنة أو من جهة الاضافة إلى محلها كرائحة المسك أو الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة (او باللمس) وهي قوة سارية في البدن كله بها تدرك اللدوسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هي أوائل اللدوسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية ويفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفريق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضى صعوبة ذلك (والخشونة) وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة)

وهذا القيد معتبر في تعريفات جميع القوى وان ترك في بعضها (قوله اوتار الاغاني) جمع أغنية في القاموس بينهم اغنية كائنية ويخفف ويكسر ان نوع من الغناء اطلق في العرف على آلات هي ذوات الاوتار (قوله المزامير) جمع مزامير من زمر يزمر زمورا غنى في القصب كذا في القاموس فالمزمار ما يكون ذات النفخ (قوله في البدن كله) أى في ظاهر البدن كله (قوله أوائل اللدوسات) لخصولها في العناصر الاربعة التي هي أوائل الاجسام العنصرية (قوله من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات الخ) الفعل الاول للحرارة تسهيل الرطوبات التجمدة بالبرد ثم تحليلها ثم تصعيدها وتبخيرها ومن ذلك يلزم الجمع والتفريق فلما مدخل ما فيها فلذلك اسند اليهما كذا في حاشية حكمة العين للسيد (قوله من شأنها تفريق المتشاكلات الخ) كالارض تنشق بشدة البرد والظاهر ما في الشفاء وشرح المواقف ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وغيرها

(قول الشارح) واصولها تسعة أى البسائط منها تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة الفاعل وهي الحرارة والبرودة والتوسط بينهما في ثلاثة القابل وهي الرطوبة واليبوسة والتوسط بينهما

(قول الشارح) التي بها تتفاعل الخ اسقط التوسط من الفاعل والقابل لعدم خروجه عن طرفيه (قال السيد) والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان (أقول) لما كان الفعل في الاولين أظهر من الانفعال والانفعال في الاخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في الكل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات الاربع عن سورتها في حدوث المزاج وتولد المركبات منها (قول المحشي) جمع اغنية بضم الهمزة وكسر النون وتشديد الياء والاثنية بالثاء المثناة الحجر الذي يوضع عليه القدر ويجمع على الإثافي (قول المحشي) ثم تحليلها أى فصل بعضها عن بعض ثم تصعيدها أي جعلها صاعدة الى فوق بما تحدثه فيها من الخفة وتبخيرها أي جعلها بخارا

وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء (والاين) وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة (والصلابة) وهي تقابل الاين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء (والخلفة) وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولم يعمه عائق (والثقل) وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يعمه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحبر إذا أسكنه في الجو فسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء فسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه (وما يتصل بها) اي بالذكورات كالبلة والجفاف والزوجة والهشاشة واللاطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن (أو عقلية) عطف على حسية أي الصفة الحقيقية إما حسية كما مر أو عقلية (كالكيفيات النفسانية) أي المختصة بذوات الانفس

فان شأنها التكثيف ومن ذلك يلزم الجمع وبالجمع يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها متخلخلة (قوله وكون هذه الاربعة الخ) واما عند البعض الاخر فالحشونة عدم استواء وضع الاجزاء والملاسة استواؤه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال (قوله وكل منهما في الحقيقة الخ) لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالخفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقيل فهو في الحقيقة ليستا من الملموسات انما الملموس المدافعة التي هي اثرهما فمداهما من الملموسات قول ظاهرى قال قدس سره وهي الرطوبة أي الرطب الجارى في شرح المحض الجسم اما أن يقتضى صورته النوعية كيفية الرطوبة أولا والاول هو الرطب والثاني اما أن يتصلق به جسم رطب أولا يتصلق والاول هو المبتل ان اتصل بظاهرة فقط غير غائص فيه والمتنوع ان كان غائضا فيه (قوله واللاطافة والكثافة) أي رقة القوام وغلظ (قوله أي المختصة بذوات الانفس) أي لا يوجد من بين الاجسام الا فيما له نفس وهي مبدأ الآثار أو على نسق واحد أو شعور فلا يتنافى

(قال السيد) كالبلة الخ (أقول) وهي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف ما يقابلها والزوجة كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفريق وبها يمتد الشيء متصلا وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير بالياس القليل والهشاشة ما يقابلها والمقصود من نقل أمثال هذه المباحث في هذه المواضع تقييم ما نقله دفعا لليرة وزيادة في الايضاح (قول المحشي) ومن ذلك يلزم الجمع أي بين الاجزاء الوجدانية الطبع وهي ما عدا الرطوبات لخروج تلك الرطوبات الغريبة من بينها والتفريق بين الرطوبات وما عداها من الاجزاء في شرح المقاصد انها تحدث بتصعيدها اللطيف فكانا اي اجتماعا للاجزاء الوجدانية الطابع بخروج الجسم الغريب عما بينهما اه فالتفريق فعلها والجمع لازم منه لافعل لها لكنه استند اليها لمداخلتها فيه بكونه موقوفا على ما فعلته أعنى اخراج الجسم القريب تدبر

(قول المحشي) يلزم التفريق بسبب الانضمام الحاصل بجمع المتخلخل (قول المحشي) في حيزه الطبيعي كالارض وقوله اما ان يتصلق به جسم رطب الخ فالجاري على السطح هو الراسب لا الرطوبة

(من الذكاء) أى حدة الفؤاد وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة (والعلم) العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت لموجب وعلى إدراك الكلى وعلى إدراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات مانحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وقد يقال لها الصناعة (والغضب) وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو ان تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الفرائر)

وجود بعضها في الواجب تعالى والمجردات كذا قيل ولا حاجة الى اعتبار الاختصاص الاضافى لان علم الواجب تعالى وعلم المجردات عند مثبتهم ، ليسا من الكيف (قوله من الذكاء) مصدر ذكت النار اذا اشتد لها (قوله أى حدة الفؤاد) الحدة التوقد والفؤاد القلب (قوله وقيل هو أن يكون الخ) فعلى الاول خالق وعلى هذا كسبي (قوله موضوعات ما الخ) فى حواشي شرح المفتاح الشريفى أراد بالموضوعات الآلات يتصرف فيها سواء كانت خارجية كما فى الخياطة أو ذهنية كما فى الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية أى بحسب الامكان * قال قدس سره اطلاق العلم الخ * ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة الخضم والمقصود الاعتراض بقوله واما الملكة المذكورة الخ * قال قدس سره على ملكة الادراك الخ * أى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية كافي تعريف العلوم وانما قال غير بعيدلان اطلاقه على العلوم العملية غير منصوص عليه * قال قدس سره مناسب للعرف * فاتهم يقولون فلان يعلم النحو والمنطق ويريدون به ملكة الادراك * قال قدس سره على الملكة التى ذكرها * أى ملكة العلوم العملية * قال قدس سره (قول الشارح) شدة قوة للنفس معدة الخ هذه القوة هى التى يعبر عنها بالذهن كما فى المحاكات وكان الفؤاد أعنى القلب اطلق عليها تجوزا فيلتم كلام الشارح والمحشى تدبر

(قال السيد) العلم قد يقال الى آخره (أقول) اطلاق العلم على حصول صورة الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة من الشيء عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكلى أو المركب فى مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئى أو البسيط مذکور فى الكتب واقع فى الاستعمال واما الملكة المذكورة المسماة بالصناعة فانما هى فى العلوم العملية أى المتعلقة بكيفية العمل كالطب والمنطق وتخصيص العلم بازاءها غير متحقق كيف وقد يذكر العلم فى مقابلة الصناعة نعم اطلاقه على ملكة الادراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف كما مر واطلاق الصناعة على الملكة التى ذكرها هنا شائع ذائع واطلاقها على مطلق ملكة الادراك لا بأس به كما قيل صناعة الكلام

(قول المحشى) ليسا من الكيف أعنى الصورة الخاصة بل هو علم حضوري ليس بحصول الصورة

(قول المحشى) كما فى الاستدلال فان الآلات فيه هى مقدمات الادلة

جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية إلا ان للأعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما أشبه ذلك (وإما اضافية) عطف على قوله إما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقدرا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة

مطلق ملكة الادراك * الشامل للعلوم النظرية والعملية (قوله وهي الطبيعة) ، أي الغريزة في اللغة الطبيعة أي السجية التي جبل عليها الانسان (قوله وفسرت الخ) أي فسرت الغريزة في الاصطلاح بالملكة التي تصدر عنها الصفات ما يصدر عنها من حيث قيامه بمحل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور فعلا والغريزة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة ، والخلق باعتبار كونه فعلا والمراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخل فيها فملكة الكتابة لا تسمى غريزة والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاء ان كان صدوره عنها بالاعتياد والممارسة لا يسمى غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح المفتاح للعلامة الفرق بين الغريزة والخلق انه لا مدخل للاعتياد في الغريزة وله مدخل في الخلق ، فاندفع ما قال السيد ان اطلاق الغريزة بهذا المعنى غير ظاهر والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء (قوله من غير روية) أي فكر وتأمل كن لم تحصل له ملكة الكتابة فيتفكر في كتابة حرف حرف (قوله مثل الكرم) في شرح العلامة الكرم ضد البخل واللوم فان كان يبذل النفس فهو شجاعة وان كان يبذل المال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة عليه فهو عفو ويقرب منه الحلم وان كان بكف ضرر لامع القدرة عليه فهو نسيان الخلد قال قدس سره قد اطلقوا الخ هذان الاطلاقان مذكوران في شرح الاشارات للمحقق الطوسي وتفصيل قيودهما مما لا يتحمله المقام (قوله كما تطلق على ما يقابل الاضافي الخ) فالخفي على هذا ما يكون

(قال السيد) جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية الى آخره (أقول) الظاهر ان الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس أي التي خلقت عليها كأنها غريزة فيها وكذا الطبيعة في اللغة هي السجية التي جبل عليها الانسان وطبع عليها سواء صدر عنها صفات نفسية أولا نعم قد اطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصور النوعية وقالوا الطباع أعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولى لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه أولا وبالذات من غير ارادة

(قول المحشى) أي الغريزة في اللغة الخ اشارة الى أن الاول لغوي والثاني اصطلاحى خلافا لما فهمه السيد وقوله أي السجية أي الصفة الخلقية (قول المحشى) والخلق باعتبار كونه فعلا لكنه يخص بما للاعتياد مدخل فيه

(قول المحشى) فاندفع الخ أي بانه معنى اصطلاحى لا لغوي

(قول المحشى) على مصدر الصفة الذاتية أي على العلة الفاعلية للصفة الذاتية أي التي لا يكون للكسب فيها مدخل الاولى أي التي تكون بلا واسطة وقوله بما يصدر عنه الحركة والسكون أي مبدأ الحركة والسكون الكائنين في الشيء الذي ذلك المبدأ حاصل فيه وقوله أولا وبالذات متعلق بقوله فيما هو فيه

(قول المحشى) من غير ارادة احتراز عن النفس وتامم الكلام في شرح الاشارات للطوسي في صحيفة ثمانين وشرح

الرازي في صحيفة ١١٣

بالشمس) فأنها ليست هيئة متغيرة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه إلا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالخلب أو الذاب للمنية وإلى كليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال إن الوصف العقلي منحصر بين حقيق كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهي محض واعلم أن أمثال هذه التسميات التي لا تنفرع على أقسامها أحكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي بإطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلهذا در الامام عبد القاهر وأحاطته بأسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلاغ فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من أمثلة أنواع التشبيهات وتحقيق

متحققا في ذات الموصوف لا بالنظر إلى غيره فيدخل الاعتباري، الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف بدون تعلقه بشيء في الحقيق (قوله كذلك تطلق الخ) فالحقيقي على هذا ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل فيدخل فيه عند الحكماء، بعض الإضافات وهي التي قالوا بوجودها ولا يدخل شيء منها فيه عند المتكلمين، لعدم قولهم بوجودها (قوله وإلى كليهما الخ) أي إلى كلا الاطلاقين أشار صاحب المفتاح حيث قال الخ، فانه جعل الحقيقي مقابلا للاعتباري والنسبي وأورد مثالين لها على سبيل اللف والنشر الغير المرتب فالحقيقي في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتقرا في ذات الموصوف وهذا هو ما اختاره الشارح رحمه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الوصف العقلي ينقسم إلى حقيقي أي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه ولما كان أكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لأن النسب والإضافات بأسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري، عطفا قريبا من العطف التفسيري انتهى ولعله اختار ذلك لأجل ادخال لفظه بين علي الاعتباري والنسبي ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله أو كاتصافه بشيء تصوري وهي محض) مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والاضلام

(قول المحشي) الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف كالحلول والاتصاف

(قول المحشي) بعض الإضافات فانهم لم يقولوا بوجود جميعها بل قالوا إن منها إضافات لا تحقق لها في الخارج بل يخترعها العقل أي يعتبرها وينزعها عن أمور موجودة في الخارج ولولا الانتزاع لم تكن تلك الإضافات موجودة بل مبدأ انتزاعها كمعية الواجب وقبلية وبعديته وكالحلول والاتصاف كذا في شرح المواقف وحاشيته للمحشي

(قول المحشي) لعدم قولهم بوجودها ومعنى كونها على رأيهم ثابتة في نفس الامر لا الخارج إن مبدأ انتزاعها موجود فيه أما وجودها التفصيلي فاعتبار العقل كذا في المحشي على المواقف فالفرق بينها وبين الوهمي المحض انه لا وجود للمبدأ انتزاعه دونها أما وجودها نفسها فاعتباري فبها على حد سواء في ذلك فتدبر فقد زل فيه بعض الاقدام

(قول المحشي) فانه جعل الحقيقي مقابلا الخ أي قالوا في ونسبي بمعنى أو

(قول المحشي) قريبا من العطف التفسيري أي لكون أكثر الاعتباري نسبيا فكأن الاعتباري نسبي تدبر

(قال السيد) بما يصدر عنه الحركة والسكون قال الشيخ في الهيات الشفاء العلة الفاعلية الطبيعية لا تنفد وجودا غير

التحريك بأحد انحاء التحريكات اه فانظر ما مراده قدس سره بالسكون

اللطائف المودعة فيها (وايضاً) وجه التشبيه (إما واحد وإما بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد) إما تركيباً حقيقياً بأن يكون وجه التشبيه حقيقة ملتزمة من أمور مختلفة أو يكون تركيباً اعتبارياً بأن يكون هيئة انتزعة العقل من عدة أمور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلة (حسي أو عقلي وإما متعدد) عطف على إما بمنزلة الواحد أى وجه التشبيه إما واحد أو غيره وغير الواحد إما بمنزلة الواحد وإما متعدد. إن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل بمنزلة الواحد فإنه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو الحقيقة الملتزمة وذلك المتعدد (كذلك) أى إما حسي أو عقلي (أو مختلف) أى بمضه حسي وبمضه عقلي والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد أيضاً إما حسي أو عقلي أو مختلف لكن لما كان وجه التشبيه

وبهذا التمثيل ظهر أن العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما تناوله في الطرفين (قوله إما واحد) في شرحه للمفتاح وجه الشبه إما أن يكون أمراً واحداً في نفسه بأن يكون عيناً من الالعيان أو معنى من المعاني بسيطاً كان أو مركباً وإما أن يكون غير واحد بل أموراً متكثرة وهو قسمان أحدهما أن تؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتزمة من الكثرة أو هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك الطرفين في تلك الحقيقة أو الهيئة لافي كل واحد من تلك الكثرة وثانيها أن لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على أنه مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه هي الأقسام الثلاثة اه فمعنى كونه واحداً أن يكون متصفاً بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه منزلاً بمنزلة الواحد أن تكون الأمور المتكثرة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والمتعدد أن لا يكون موصوفاً بالوحدة أصلاً هكذا ينبغي أن يفهم وليس معنى الواحد أن يكون بحيث يعد في العرف واحداً بأن وضع بازائه لفظ واحد سواء كان بسيطاً لاجزائه أو مركباً من أجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض ووضع بازائه لفظ مفرد على ما في شرح المفتاح الشريف فإن كونه واحداً ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بازائه (قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح) أي بعموم المركب من متعدد لما يكون تركيبه حقيقياً ولما يكون تركيبه اعتبارياً (قوله وفيه نظر ستعرفه) وجه النظر ما ذكره في بيان المركب الحسي بقوله وبهذا يظهر أن ما ذكر في المفتاح الخ وحاصله أن ما يكون تركيبه حقيقياً بأن يكون حقيقة ملتزمة من قبيل الواحد دون المنزل بمنزلة واحد وعلم أن عبارة المفتاح هكذا وجه التشبيه إما أن يكون أمراً واحداً أو غير واحد وغير الواحد إما أن يكون في حكم الواحد لكونه إما حقيقة ملتزمة وإما أوصافاً مقصوداً من مجموعها الى هيئة واحدة أولاً يكون في حكم الواحد انتهى وليس فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقياً فليحمل قوله إما حقيقة ملتزمة على كونه حقيقة ملتزمة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقاً عن شرحه للمفتاح فلا يكون داخل في الواحد والمقابلة بينها وبين الهيئة المنتزعة أنها حقيقة للطرفين فيكون كل من الطرفين أيضاً مركباً والهيئة المنتزعة صفة عارضة لهما فيجوز أن يكونا مفردين وأن يكونا مركبين فالنظر المذكور سابق وأعله لاجل هذا اسقط هنا قوله وفيه نظر ستعرفه وفيما سيأتي قوله وبهذا يظهر أن ما ذكر في المفتاح الخ فلم

(قال السيد) لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الأجزاء لم يلتفت الى تقسيمه الى آخره (أقول) أى الى المختلف لكونه داخل في العقلي ضرورة أن المركب من المحسوس والمعقول من حيث أنه مركب ومجموع لا يكون الامعقولا

هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه (والحسي طرفاه حسيان لا غير)
يعنى ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا أو متعددًا مختلفًا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا
يجوز ان يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسى شيء) (يعنى ان وجه التشبيه
أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقل ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس
لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقل أعم) (يعنى يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان
يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شيء) اذ لا امتناع
فى قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي (ولذلك يقال التشبيه
بالوجه العقلي اعم) من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه
العقلى دون العكس لما مر (فان قيل هو) اى وجه التشبيه (مشترك فيه فهو كلى والحسى ليس بكلى)
تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلى لان الجزئى
يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلى ولا شيء من الحسى بكلى لان
كل حسى فهو موجود فى المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئى ضرورة فلا شيء من وجه
التشبيه بحسى وهو المطلوب (قلنا المراد) بكون وجه التشبيه حسيا (ان أفراد) اى جزئياته (مدركة بالحس
كالخمرة فى تشبيه الوجه بالورد فان افراد الخمرة وجزئياتها الحاصلة فى المواد مدركة بالبصر وان كانت الخمرة
الكلى المشتركة بينها مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو

يوجد فى كثير من النسخ وان كان فى نسخة الاصل وعليه بنى السيد حاشيته (قوله لم يلتفت الى تقسيمه) أى تقسيم المجموع
المركب باعتبار اجزائه الى الاقسام الثلاثة اذ لا غرض لنا يتعلق باجزائه فالمجموع من حيث المجموع اما حسى أو عقلى (قوله
بتمامه حسيا) سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددًا (قوله أو متعددًا مختلفًا) بان يكون واحد منه حسيا والآخر عقليا
(قوله ولا يجوز أن يكون الخ) اما اذا كان بتمامه حسيا فظاهر واما اذا كان متعددًا مختلفًا فلا بد من انتزاع كل واحد
من الطرفين ويمتنع انتزاع الذى هو حسى من العقلى بخلاف المركب من الحسى والعقلى فانه عقلى وان كان بعض
اجزائه حسيا فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسى والعقلى فتدبر (قوله والعقلى) سواء كان عقليا صرفا
أو بعض اجزائه عقليا وبعضه حسيا (قوله عقليين) صرفين أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله بل كل محسوس)
المناسب للترقى من عدم امتناع قيام المعقول بالمحسوس ان يدعى وقوعه ويقال بل كل محسوس يقوم به اوصاف عقلية
كاشيئة والجوهرية والعرضية ويترك التعرض لكون بعض اوصافه حسيا مع ان الكلى نحتاج الى التخصيص أى كل جسم
محسوس والا يلزم التسلسل كما لا يخفى (قوله واعلم ان الخ) يجوز أن يكون مقصود المصنف رحمه الله حاضرا مذكوره السكاكى
رحمه الله بقوله والتحقيق الخ الا انه أورده بطريق السؤال والجواب فلا وجه لقول الشارح رحمه الله واعلم ان هذا الخ

ان التحقيق في وجه التشبيه يأبى ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله (الواحد الحسي) شروع في تعداد أمثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الاولين إما حسي أو عقلي والاخير إما حسي أو عقلي أو مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها فطر فاه اما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي (كالحجرة) من المبصرات (والخفاء) أى خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر أى في تشبيه الخلد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالمنبر والريق بالخر والجلد الناعم بالحرير) (و) الواحد (العقلي كالعراء عن الفائدة والجراحة) هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرء الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراحة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرهما الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراحة فانها أعم (والهداية) اى الدلالة الموصلة الى المطلوب (واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء القديم النفع بعمده) فيما طرفاه معقولان فان الوجود والمعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة أو غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من أن التشبيه هو أن تثبت لهذا معنى من معاني ذلك أو حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في أنك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم أى هو والمعدم سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكننا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالمعدم فان ابيت إلا ان تعمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه (والرجل

(قوله أما حسي) أى ما يدرك بالحس أو عقلي أى ما يدرك بالعقل وان كان بعض اجزائه حسيا كالمركب الذى بعضه حسي وبعضه عقلي (قوله والاخير الخ) أى المتعدد اما حسي بتمام جزئياته أو عقلي بتمام جزئياته أو مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي (قوله أو عقليان) أى مدركان بالعقل سواء كان اجزاهما عقليين أو بعضها عقليا وبعضها حسيا (قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي بالمعنى الذى مر وهو أن يكون بتمامه حسيا واحدا أو مركبا أو متعددا او مختلفا فسقط بكل واحد منها ثلاثة أقسام كونها عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد أطال بعض الناظرين بلا طائل (قوله بذوات الانفس) أى الانسانية (قوله كونها صادرة) اشارة الى إن الشجاعة كما تطلق على الملكية المخصوصة تطلق على اثرها أيضا (قوله الدلالة الموصلة) فسرته على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي رحمه الله ولانه الانسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلا الى شيء (قوله وبهذا يسقط الخ) أى يجعل وجه الشبه بين وجود الشيء وعدمه العراء

الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (والعلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء (والعطر بخالق) شخص (كريم) فيما المشبه محسوس والمشبه به منقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من أمثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونها جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النجوم مثلاً والحياة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقتين إلى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما أن وجه الشبه بين الموت والجهل عدم الانتفاع كان أيضاً صواباً (والمركب الحسي) من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقاً لا يكون طرفاه الحسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو أن طرفيه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى التركيب والافراد ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كمعرو في الانسانية واحداً لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة أشياء مختلفة أو الى عدة اوصاف لشيء واحد فتتزع منها هيئة وتجعلها مشبهها أو مشبهها به أو وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيبيح ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى

عن الفائدة سقط كلام الشيخ لانه انما يرد اذا أريد بمثل هذا الكلام في الوجود وليس كذلك بل أريد اثبات المعنى الذي في العدم وهو العراء عن الفائدة للوجود فيكون تشبيهها (قوله لما فيه من شائبة التركيب) لان الاضافة داخلية في المضاف وان كان المضاف اليه خارجاً الا انه لما لم يكن وجه الشبه هيئة منتزعة من أمور متعددة عد واحداً (قوله هو العقل) لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك وأيضاً العقل يطلق على الملكة المذكورة صرح به الامام الغزالي في الاحياء (قوله مطلقاً) أي واحداً كان أو مركباً أو متعدداً (قوله الى عدة أشياء) فيما اذا كان الطرف مركباً (قوله أو الى عدة اوصاف) فيما اذا كان الطرف مفرداً (قوله وحينئذ لا يخفى الخ) جواب عن قوله ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه الخ (قوله في هيئة

(قال السيد) قلت يجب أن يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به الى آخره (أقول) هذا كلام محقق لا ريب فيه ويتضح منه أن معاني المصادر كالختم والقتل والاحياء وغيرها معان مفردة وكذلك ماهو معاني الحروف بنوع استلزام كالاستعلاء والابتداء والانهاء وغير ذلك معان مفردة بل ان معاني الافعال والاسماء المتصلة بها والحروف وحدها مفردات فلا يتصور في الاستعارة التبعية الواقعة فيها أن تكون تمثيلية مركبة الطرفين وعساك تطلع فيما تستقبله على ماهو قيمة لهذا الكلام

عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى أعنى بمعنى أن لا يكون معنى منتزعا من عدة أشياء لكل منها دخل في تحققة لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى أعنى بمعنى أن يقصد الى متعددين وينتزع منهما هيئتين ثم يقصد الى اشتراك الهيئتين في هيئة تعمها وتشملها انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من أن وجه الشبه يكون إما امرأ واحدا أو غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملثمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة اولا يكون في حكم الواحد محل نظر فالركب الحسي (فيما) اى في التشبيه الذى طرفاه مفردان كما في قوله (اى كوجه التشبيه في قول احيحة بن جلاح او قيس بن الاسلت) وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى * كمنقود ملاحية (الملاحى بضم الميم غلب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت (حين نورا اى تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها (من الهيئة) بيان لما في كما في قوله (الحاصلة من تقارن الصور الببيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى) وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اى تقارنها حال كونها (على الكيفية المخصوصة) منضمة (الى المقدار المخصوص) والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الاقتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما نجده في رأى العين بين تلك الانجم وهذا الذى ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيراً للمقدار مخصص اى مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصص مجموع مقدار الثريا والمنقود اعنى ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل

تعمها وتشملها) عموم الكل لجزئياته فتكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن تكون تلك الهيئة أيضاً منتزعة من متعدد فلا بد أن يكون وجه الشبه مركبا ليتمكن انتزاع الهيئة أيضاً منه (قوله فليتأمل) حتى لا يتوهم أنه يجوز أن تكون الهيئتان المنتزعتان من متعددين مشتركين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب وجه الشبه (قوله وبهذا يظهر الخ) أى بما ذكرنا من ان المركب سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون الا هيئة منتزعة لاحقيقة ملثمة من اجزاء مختلفة (قوله محل نظر الخ) لانه جعل الحقيقة الملثمة قسما من وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذى ذكره فيما سبق بقوله وفيه نظر سيعرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى) الكاف لتشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى . كما في المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به هذا الجار نص عليه في الرضي والمعنى الثريا الشبيهة بالمنقود لاح في الصبح كما تراه وجعله حالا أو صفة للثريا والكاف بمعنى على أو صفة مصدر محذوف أى كظهور المرئي المحسوس وخبر مبتدأ محذوف كما قبل تكلف كما لا يخفى (قوله وعبر عنه صاحب المفتاح الخ) قبل هكذا كان في نسخة الاصل

(قول الحشى) كافي المفرد الخ أى كما ان الكاف في المفرد تكون لتشبيه الخ فقد قاس تشبيه الجمل بتشبيه المفرد

المخصوص لان الشكل من الكيفيات والمقدار المخصوص ما أراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجمله فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة أشياء وقصد الى الهيئه الحاصله منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيداً وانه لا يقتضى التركيب (وفيما) اى والمركب الحسي فى التشبيه الذى (طرفاه مركبان كما فى قول بشار كأن مشار النقع) يقال اثار الغبار اى هيجبه (فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه) اى تساقط بعضها فى اربعض والاصل تهاوى خذف احدى التائين ومن جعله ماضياً لم يؤنث لكونه مسنداً الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدتها الشاعر على ما ستطلع عليه فى اثناء شرحه وقوله (من الهيئه) بيان لما فى قوله كما (الحاصله من هوى) بفتح الهاء اى سقوط (اجرام مشرقه مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم) فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بأن اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر لثلايق فى تشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كأن مشار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى

فغيره رح الى قوله وصاحب المفتاح قد جمع بينهما لان النسخة الاولى مشعرة بان السكاكي رحمه الله تعالى لم يتعرض للمقدار وليس كذلك الا ان الشارح رحمه الله تعالى كتب فى نسخة موافقة للاصل فى الحاشية كما جمع صاحب المفتاح (قوله قد اخل بكثير من اللطائف الخ) وذلك لان صيغة المضارع تدل على الاستقرار التجددى واستمرار التهاوى يشعر بالتساقط فى جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقي والتصادم فيكون مشعراً باللطائف المشار اليها بقوله وهى تملو وترسو الخ بخلاف صيغة الماضي فانه يدل على وقوع التساقط فى الزمان الماضي ولا يشعر بكونه فى جهات كثيرة فيكون مخلاً بتلك اللطائف (قوله بفتح الهاء الخ) وبالنقص بمعنى الصعود كذا فى الاساس وشمس العلوم وفى القاموس كلاهما بمعنى السقوط أو بالنقص للسقوط وبفتح للصعود (قوله فى حكم الصلة للمصدر) سواء كان لفظ مشار مصدراً أو اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس معمولاً للمصدر لانه مفعول معه. والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كأن ، لكنه قيد له ومقارن معه فيكون فى حكم الصلة (قوله ونصب الاسياف) يعنى ان نصب الاسياف ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان ليكون تشبيهاً مستقلاً بل باعتبار انه مفعول معه، فان السيوف مصاحبة للنقع سواء

(قول الحشى) والعامل فيه معنى التشبيه فيه رد على العصام حيث ابطال كونه اسم مفعول بانه العامل ولا يعمل الا

مع الاعتماد على موصوف ولا اعتماد هنا

لكنه قيد له ومقارن معه اما على كونه اسم مفعول فظاهر واما على كونه مصدراً فتقيده باعتبار كونه قيداً للمعوله ومقارناً معه لان المقارنة المعتبرة هنا للثار لا للآثار كما يأتي بعد

(قول الحشى) فان السيوف مصاحبة للنقع اعتبر المصاحبة للنقع لان الهيئه انما تؤخذ من مصاحبة السيوف للنقع لا للآثار

مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلتها لرضعتها الا يرى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلتها فتجعل الكلام مجملين ومما ينبى على ذلك ان قوله تهاوى كواكب جملة وقعت صفة ليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع ليل ولو كانت مستبعدة بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لعمان السيوف في اثناء المجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سات من اغماها وهي تملو وترسب وتجبى وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لاتقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك لان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدى فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضها ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبى على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم إنها بالتهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه ان ليس عطفنا على مشار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الانارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوم (و) المركب الحسى (فما طرفاه مختلفان) احدهما مفرد والآخر مركب (كما مر في تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على دماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رهوس اجرام خضرة مستطيلة مخروطية فالشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجي في تشبيهه نهار شمس شابه زهر الربا بليل مقمر وسيجي لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (ومن بديع المركب الحسى ما) اى وجه الشبه الذى (يجبى في الهيئات التى تقع عليها الحركة) اى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة

كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ أو اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى ، فانه اذا كان التقدير النقع المثار يكون في المثار ضمير النقع (قوله تواقم) هكذا صححه في شرح المفتاح وشرح التلخيص ولما لم يوجد استعمال التواقع في كتب اللغة المشهورة غيره الى تدافع وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعبارة أسرار البلاغة وفيها تواقع فالشيخ اما استعماله قياسا أو وجده (قوله أى يكون وجه الشبه الخ) اشار بجمل وجه الشبه نفس الهيئة الى ان الظرفية المستفادة من قوله في الهيئات ظرفية الجزئى للكلى وهذا التوجيه يصحح الظرفية ولا يدفع الاستدراك اذ يكفى ان يقال

(قال السيد) محل نظر (اقول) لان الحقيقة الماثمة من قبيل الواحد كالانسانية مثلا وقد اشار فيما سبق الى هذا النظر حيث قال وفيه نظر ستعرفه

(قول الحشى) فانه اذا كان الخ اعتبر الضمير لثلا يفصل بين المعولين

والاستقامة وغيرها ويمثل فيها التركيب (ويكون) مايجي في تلك الهيئات (على وجهين أحدهما ان يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسجرا ان يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين أحدهما ان تقتزن بنيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يزداد غيرها فالاول (كما في قوله) أي كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز أو قول أبي النجم (والشمس كالمرآة في كف الاشل، من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع توج الاشراق) واضطرابه بسبب تلك الحركة (حتى ترى الشعاع كأنه يهيم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم

ومن بدع المركب الحسي الهيئات التي تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناها مجيء التشبيه في الهيئات بان يكون المشبه والمشب به ووجه الشبه هيئة وهو واضح لا غبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة المحصورة كما يفصح عنه بقوله من الاستدارة أي استدارة الحركة والاستقامة وغيرهما من السرعة والبطؤ والاتصال والاتقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل وبلاستدارة استدارة الجسم واستقامته لانه حينئذ لا يشمل الوجه الثاني أعني تجرد الحركة عن الاوصاف ويلزمه استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب (قوله ويعتبر فيها التركيب) أي تركيب تلك الهيئة، اما من الحركة وغيرها من أوصاف الجسم أو من الحركات المختلفة ليكون وجه الشبه مركبا (قوله على وجهين) أي على حارين أحدهما ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فتكون الهيئة مركبة منهما أو على نوعين أحدهما ذوان يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم أو المقرون فيه الحركة بغيرها من الاوصاف (قوله غير المصنف فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسي فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يفصح عنه قول الشارح رحمه الله تعالى ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجه الاول مجموع الحركة والاوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني مجموع الحركات يدل عليه قوله ولا بد من اختلاط الخ وعبارة الشيخ بريئة عن جميع ذلك فانها تقيد ان الهيئة التي تقع عليها الحركة موجبة لازدياد دقة التشبيه وان تلك الهيئة قد تكون مقرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون مجردة عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بان تلك الهيئة مركبة من الحركة والاوصاف أو الحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان وجه التفسير ولا للجرح والتعديل اشارة الى ان نفس التفسير كاف في جرحه وان كان في نفسه صحيحا سيما اذا صارت بالتفسير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة المقصودة) سواء كانت مشبهة أو مشبها بها أو وجه الشب (قوله أن تقتزن) أي تلك الهيئة (قوله أن تجرد هيئة الحركة) من وضع المظهر موضع المضمحل باعتناء بشأنه (قوله من الاستدارة الخ) أي استدارة

(قول المحشي) إما من الحركة وغيرها أي اما من الوصف التي وقعت عليه الحركة كالأستدارة ونحوها وغيره أو من الحركات لان وجه الشبه الصفة التي تقع عليها الحركة لا الحركة وحدها أو مع غيرها أو يكون هنا كما قال العصام تسامع والمراد انه يجيء في الحركات الواقعة على الهيئات كما يرشد اليه قوله بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة وبالجملة القول الذي نفاء قوله وليس المراد الخ أقرب لعبارة المتن لولا قوله وبلاستدارة الخ فان المقصود تشبيه الهيئة الحاصلة من مجموع الحركة مع غيرها بهيئة أخرى كذلك تدبر

يبدو له يقال) بداله اذا ندم والمعنى ظهر له وأى غير الاول (فيرجم) من الالبساط الذى بداه (الى الانقباض) حتى كانه يرجع من الجواب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرأة اذا كانت فى يد الاشل (و) الوجه (الثاني ان تجرد) هيئة الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لا بد فى الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثاني (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفلى ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا (فحركة الرمح والسهم لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله) أى قول ابن المذنب (وكان البرق مصحف قار) بمحذف الهزة أى فارىء (فانطباقا مرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة اخرى فان فيها تركيبا لأن المصحف يتحرك فى الحالتين أعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم فى حركته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فن شأنه ان يمز ويندر وكلما كان التفاوت فى الجهات التى يتحرك اليها افاض الجسم أشد كان التركيب فى هيئة المتحرك اكثر ومن لطائف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض * حفت بسرو كالفياض تلحفت * خضر الحرير على قوام معتدل * فكانها والريح جاء يميلها * تبنى التناقى ثم يمنمها الخجل * (وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله) أى كوجه الشبه الذى فى قول أبى الطيب فى صفة كلب يقبى) أى يجلس ذلك الكلب على اليقبة (جلوس البدوى المصطفى) بأربع مجدولة لم تجدل * أى بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المعتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو (منه) أى من الكلب (فى انما) فانه يكون لكل عضو منه فى الانماء موقع خاص والمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاح بالنار موقدة على الارض

الجسم واشراقه (قوله والمعنى) أى بحسب أصل اللغة (قوله فان الشمس الخ) لتعليل لما يستفاد من الكلام السابق أى الهيئة حاصلة فى الطرفين (قوله ليتحقق التركيب) متعلق بلا بد (قوله فينطبق انطباقا) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كأن أو اعتراضية لبيان وجه الشبه (قوله فى كل حالة أى جهة) إن اعتبر حركة الانفتاح من الوسط الى الطرف وحركة الانطباق من الطرف الى الوسط فى كل حالة حركة الى جهة وإن اعتبر حركته فى الحالتين الى اليمين والشمال فى كل حالة الى جهتين وإن اعتبر مع ذلك من العلو الى السفلى وبالعكس فى كل حالة الى ثلاث جهات (قوله يمز ويندر) اهزة حركته الى الجهات وندرتها (قوله اكثر) أى أكثر ندرة وعزة لان التركيب فى الامور المتباعدة اندر (قوله على قوام معتدل) بفتح الدال وهو مصدر ميمى وصف القوام به على المبالغة لا بكسر الدال لانه لا تصح القافية بخجل فانه بفتح الجيم الا ان يكتفى فى القافية بمجرد الاتفاق فى الروى بدون حركة ما قبله (قوله من جدل الله) أى مجدولة مأخوذة من جدل

ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب * كأنه عاشق قد مد صفعته * يوم الوداع الى
توديع مرتجل * او قائم من نعاس فيه لوثة * مواصل لتمطيه من الكسل * شبهه بالتمطى المواصل
تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلفظ بحسب التركيب والتفصيل
بخلاف تشبيهه بالتمطى فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه أمر اجليا (والمركب
العقل) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بالبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى * مثل
الذين حملوا النورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر
عقل متزع من عدة أمور لانه روى من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا
هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه (واعلم انه قد يتزع من
متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الاول من قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة) يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء
من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا صارت ذات برق في الاساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك
وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم أى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل (فلما رأوها أقشمت
وتجلت) اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب
انتزاعه من الجميع) اى جميع البيت (فان المراد التشبيه) اى تشبيه الحالة المذكورة في الايات السابقة
بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها (باتصال) اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه
التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) لان البيت مثل فى ان يظهر للمضطر
الى الشيء الشديد الحاجة اليه اماره وجوده ثم يفوته ويبقى تحسره وزيادة ترح فالباء فى قوله باتصال ليست

المسند الى الله تعالى ومعناه احكم فلذا فسرهم بمحكمة الخلق لا من جدل المسند الى الانسان فان معناه القتل والمجدول المأخوذ
منه معناه المقتول ثم ان استعماله فى احكام الخلق اما مجاز لان القتل يستلزم الاحكام عادة واما لغة طارئة (قوله ومن لطائف
ذلك الخ) أى ما وقع التركيب فى هيئة السكون فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو منه فى
موقعه بهيئة القائم من النعاس المتطلي المركبة من سكون كل عضو منه فى موقعه والتعرض للنعاس واللوثة والكسل لتفصيل
تلك الهيئة وبيان سببها واليه أشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله فلفظ بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد ان وجه الشبه
فى هذا التشبيه ليس بمركب حسي لان اللوثة والكسل عقلان والمركب من الحسى والعقل عقلى ولذلك قل بعض الناظرين
قوله ذلك اشارة الى مطلق المركب (قوله مثل الذين حملوا النورية) علوها وكلفوا العمل بها ثم لم يحملوها لم يعملوا ولم
ينتفعوا بها (كمثل الحمار يحمل أسفارا) حال والعامل فيه معنى المثل أو صفة اذ ليس المراد من الحمار معينا (قوله وهو الكتاب)
وفى القاموس الكتاب الكبير وجزء من أجزاء النورية (قوله وكذا فى جانب المشبه الا ان الجمل فى جانبه تنزيلي فانهم

هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغماسة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحداً لان الاقتصار على أحد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطعماً متصلاً بانتهاء مؤسس وكون الشيء ابتداء لاخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالآخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهاً له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يصفو ثم يكدر لا فائدة ثم الترتيب المقضي ربط أحد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بأمرين أحدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيد قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في

المالم يعملوا بها فكانهم لم يعلموا وليس المراد من الجمل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه الشبه حيث قال وجه الشبه حرمان الانتفاع الخ (قوله فان قيل هذا يقتضي الخ) لا يخفى انه لا ورود له لان ما تقدم انه اذا كان وجه الشبه مركباً من متعدد قد يقع الخطأ فيه بان انتزع من أقل مما يجب الانتزاع منه وفي التشبيهات المجتمعة انما يفوت الغرض من الكلام اذا اعتبر كل واحد على حدة لانه يقع الخطأ في انتزاع وجه الشبه في قولنا زيد يصفو ويكدر وجه الشبه في كل واحد من التشبيهين على حاله في حالتي الانفراد والاجتماع (قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهي التي يكون الغرض فيها الاجتماع (قوله من قبيل الاستعارة بالكناية) والقول بان الاستعارة بالكناية تتضمن التشبيه لا ينفع في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض التشبيهات المجتمعة يلزم أن يكون تشبيهاً واحداً والتشبيهات الضمنية في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة (قوله في افادة ما كان يفيد الخ) وهو التشبيه المستقل وان كان يتغير حال الباقي

(قال السيد) ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية (أقول) حيث شبه زيد في زمان انبساطه بالماء الصافي واثبت له بعض لوازمه ويمكن ان يجعل استعارة تبعية ويكون المقصود حينئذ تشبيه انبساطه بصفاء الماء ويلزمه تشبيه زيد بالماء لكنه غير مقصود بخلاف ما اذا جعل استعارة بالكناية فان المقصود حينئذ تشبيهه بالماء فان لوحظ تشبيه انبساطه بصفاء الماء كان تبعاً لا مقصوداً وسيجيء الكلام في هذا المعنى في مباحث رد التبعية الى المكنت عنها كما زعمه السكاكي

الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف (والمتمدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى
 و) المتمدد (العقلي كحدة النظر وكال الحذر واخفاء السفاد) اى نزو الذكر على الاثى وفي المثل اخفى سفاداً
 من الغراب (فى تشبيه طائر بالغراب و) المتمدد (المختلف) الذى بمضنه حسي وبمضنه عقلي (كحسن الطالعة)
 الذى هو حسي (ونباهة الشأن) اى سرفه واشتهاره الذى هو عقلي (فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه)
 الضمير للشأن (قد ينتزع) وجه (الشبه) اى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه
 بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعنى وجه التشبيه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين
 فيه) اى فى التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) اى إتيان

فى افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تغيراً فى افادة التشبيه بل فيما افاده واو العطف (قوله قد ينتزع الشبه) اى التماثل،
 اى الاشتراك فى صفة (قوله من نفس التضاد)، اى من غير ملاحظة امر سوى التضاد (قوله ثم ينزل التضاد الخ)
 لاختفاء فى أن الانتزاع المذكور بعد التنزيل، اذ هو بادعاء ان أحدهما عين الآخر ومسمى به وذلك الادعاء بعد التنزيل
 فاقى شرحه للمفتاح اى بعد انتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الامرين بمضادة الآخر أو تضادها أو شبه
 التضاد منزلة التناسب محل بحث وكذا ما قاله السيد فى حواشي شرح المفتاح من أن كلمة ثم للتراخي فى الرتبة، لان الانتزاع
 موقوف على التنزيل فهو متقدم على الانتزاع ذاتاً ورتبة فالوجه انه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة
 ثانية لتعليل الانتزاع يعنى ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك الضدان فى التضاد تحقيقاً ثم ينزل التضاد منزلة
 التناسب فى صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد بينهما فان الاشتراك حقيقى والتنزيل ادعائى محض فى الرضى
 ويعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال الله تعالى ﴿فأتى الاصبح وجعل الليل سكناً﴾

(قول المحشى) اى الاشتراك فى وصف ابقى المتن على ظاهره على خلاف رأى الشارح يدلك على ذلك قوله بعد
 اذ هو اى الانتزاع بادعاء ان أحدهما عين الآخر فالمنتزع هو الاشتراك اى ينتزع تماثل الشئين من نفس تضادها لانها
 اشتركا فى التضاد المنزل منزلة التناسب بسبب هذا الاشتراك فيه فيحصل بينهما تماثل فوجه الشبه هو ما تماثلا فيه وهو التضاد
 المنزل منزلة التناسب فظهر معنى انتزاع الشبه اى التماثل من نفس التضاد لكن كلامه الا لاني يفيد خلاف ذلك وان المنتزع
 وجه الشبه وهو التضاد المنزل فيحمل ما هنا على بيان ظاهر العبارة وقوله اذ هو بادعاء على ان المعنى ان انتزاع وجه الشبه
 من التضاد أن يجعل وجه الشبه ما هو ضد وصف المشبه كالجرة كما سيذكره الشارح فقوله بعد التنزيل اى تنزيل التضاد
 منزلة التناسب لينزل الضد منزلة الضد وقوله فيحصل بينهما تماثل اى فى الوصف المنزل ضده منزله

(قول المحشى) اى من غير ملاحظة امر الخ اى هذا هو المراد لانه من غير تنزيل ثم ينزل بل التنزيل سابق كما سيأتى

(قول المحشى) اذ هو بادعاء الخ اى الانتزاع يحصل بادعاء ان أحدهما عين الآخر اى يحقق بهذه الدعوى فان

تقبل التشابه بينهما انما هو بعد تناسبهما فى شىء ولو ادعاء

(قول المحشى) لان الانتزاع الخ تعليل لكون ما قاله السيد محل بحث

بما فيه ملاحظة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشيء ملح (أو تهكم) أي سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما أشبه بالأسد والبخيل هو حاتم) كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحظة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والافتهم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في خفى الكلام الى قصة او مثل أو شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التمليح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحملي «اتاني من ابى انس وعيد * فسل بغيظه الضحك جسمي» ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهزء والتمليح فان كانت ظاهرة قوله لا شترك الضدين فيه يوم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراة وكذا بين البخيل وحاتم وحينئذ لا تليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد أي في ان كلا منهما مضاد الآخر لا يكون هذا من الملاحظة والتهكم في شيء حينئذ لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم وادنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد أو في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو أسد في الجراة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراة والجود بواسطة التمليح أو التهكم لا شترأكما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو أسد انما هو الجراة لكن باعتبار التمليح أو التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (واداته) أي اداة التشبيه (الكاف وكأن) قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامداً نحو كأن زيدا أسداً أو للشك اذا كان مشتقاً نحو كأنك قائم لان

على قراءة عاصم وقال تعالى (صافات ويقبضن) أي يصغفن ويقبضن والمراد بالتضاد التنافي مطلقاً (قوله وظرافة) الظرافة بالطاء المعجمة ، الكياسة ظرف ككرم ظرفاً وظرافة كذا في القاموس (قوله فان كان الغرض الخ) هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام الامام المرزوقي يدل على اجتماعهما فيحمل كلام الشارح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التمليح المجرد والتهكم المجرد ليظهر تحقق كل منهما بدون الآخر في العرف فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا فكلية أو في المتن لمنع الخلو (قال الامام المرزوقي الخ) تأييد لكون تفسير التمليح بما في شرح المفتاح غلطاً حيث قال المرزوقي قصد بها الهزء، والتمليح وليس فيها اشارة الى قصة أو مثل أو شعر واشارة الى جواز اجتماعهما (قوله كان للتشبيه الخ) أي الاستعمال هكذا قوله لان الخبر الخ.

(قول الشارح) لا شترأكما في الضدية تعليل لكون التزويل للتمليح أو التهكم اذ لو اشتركا في غيرها لم يكن تمليحاً ولا تهكماً قال المصنف والتمليح هو افادة كمال بخله في صورة كمال كرمه والتهكم هو انه بالنم في كمال بخله مع اراءة انه بالنم في كرمه (قول الشارح) أو كزيد الاسد أي على التشبيه المقلوب أو بعد الكاف قول مخدوف أي أو كقولنا زيد الاسد على التشبيه البليغ (قول المحشى) الكياسة أي الخلق

الخبر في المعنى هو المشبه والشبه لا يشبه بنفسه وقيل إنه للتشبيه مطلقاً ومثل هذا على حذف الموصوف
 أي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير
 يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأني قلت والحق أنه قد يستعمل عند الظن بثبوت
 الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو كأن زيدا أخوك وكأنه فعل كذا وهذا
 كثير في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي
 معناها (والاصل في نحو الكاف) أي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه
 بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه (أن يليه المشبه به) إما لفظاً كقولنا زيد كالأسد أو كولد الأسد وقوله تعالى
 مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً * فإن المشبه به هو مثل المستوقد أي حاله وقصته العجيبة الشأن وأما تقديره كقوله
 تعالى * أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق * الآية

نكتة لوقوع الاستعمال فلا يرد أن الجامد أيضاً قد يكون متحداً بالاسم وأنه كالأشبه الشيء بنفسه لا يشك في ثبوته له وإن
 كفى التغاير الاعتباري في ثبوته له فليكن في التشبيه أيضاً (قوله نحو كأنك قلت الخ) فإن الاصل كأنك رجل قال حذف
 الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه قلب الضمير الغائب بالمخاطب وكذا في كأني قلت (قوله نحو كأن
 زيدا أخوك) ، يمكن أن يقال أنه في معنى المشتق أي متولد من ماء أيك (قوله أي في الكاف ونحوها) لأنه إذا كان
 الاصل في نحو الكاف ذلك ففي الكاف أولى وليس ذلك بطريق الكناية كما في قولك مثلك لا يبخل ، لأنه لا يدخل
 فيه نحو كالأخفي (قوله مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) أي حال المناققين وقصتهم العجيبة المذكورة فيما سبق كمثل الذي
 أي كحال الفوج الذي استوقد ناراً عظيمة أي طاب وقودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع لهبها فلما أضاءت النار ما حول
 المستوقد من الأماكن والأشياء أو أضاءت تلك الأماكن والأشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقدين أي أخذ نورهم وامسكه
 ومضى به معه وما يمسكه الله فلا يرسل له فهذا يبلغ من أن يقال اذهب وانما وحد الضمير في استوقد وحوله وجمع في قوله
 بنورهم وما بعده نظراً إلى جانب اللفظ والمعنى (قوله كقوله تعالى أو كصيب الخ) العطف بأوتبيه على أن كل واحدة
 من القصتين كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فبايتهما شبهت حال المناققين وقصتهم فقد أصبت وإن جمعت بينهما فقد
 بالغت في توضيح ما قصدت والصيب فيل من صاب يصوب أي نزل يطلق على المطر والسحاب أيضاً، فإن أريد به السحاب
 ففيه ظلمات مخمته وتطبيقه منتظمة بها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وإن أريد به المطر ففيه ظلمة تكافئه

(قول المحشى) نكتة لوقوع الاستعمال أي يكفي وجودها في صورة وليست علة حتى يلزم إطرادها

(قول المحشى) يمكن أن يقال الخ أي فيكون الحق مع الزجاج

(قول المحشى) فإنه لا يدخل فيه نحو لأن معنى مثلك لا يبخل على طريق الكناية أنت لا تبخل فلو كان ما هنا كناية

كان معناه والاصل في الكاف ولا يدخل نحو فهو من باب الفحوى (قول المحشى) فإن أريد به السحاب الخ والمراد

بالسحاب على كل الاقوى أي نواحي السماء فالتميز للاستغراق كذا في حاشيته للقاضي

(قال المحشى) محمته بضم السين وسكون الحاء المهملتين أي لونه الأسود وتطبيقه أي جعله طبقات بعضها فوق

فإن التقدير أو كمثل ذوى صيب تحذف ذوى لدلالة قوله يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه
لأن هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة أعنى عطفه على قوله كمثل الذى استوقد
ناراً فالمثل المشبه به قد ولى الكاف لأن المقدر فى حكم المفعول وإنما جعلنا ذلك من قبيل ما ولى المشبه به
الكاف لما ذكر فى الكشف والإيضاح فيما لا يلى للمشبه به الكاف كقوله تعالى * إنما مثل الحياة الدنيا كماء
انزلناه * إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل لتقديره فعملنا أنه إذا كان المشبه به مفرداً
مقدراً فهو من قبيل ما ولى المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف فى الإيضاح بأن قوله تعالى * يا أيها
الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من أنصارى الى الله * ليس من قبيل ما لا يلى
المشبه به الكاف لأن التقدير ككون الحواريين أنصار الله وقت قول عيسى عليه الصلاة والسلام من أنصارى
الى الله على أن ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم أى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون
الحواريين أنصاراً مقدر بعد الكاف كمثل ذوى صيب حذف لدلالة ما أقيم مقامه عليه إذ لا يخفى أن ليس
المراد تشبيه كون المؤمنين أنصاراً بقول عيسى عليه السلام للحواريين من أنصارى الى الله قال صاحب المفتاح
أوقع التشبيه بين كون الحواريين أنصار الله وبين قول عيسى للحواريين من أنصارى الى الله وإنما المراد
كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله أوقع التشبيه بين كذا وكذا أن المراد

وأنساجه يتتابع القطر وظلمة الظلال غمامه مع ظلمة الليل وأما الرعد والبرق فحيث كانا فى أعلاه ومصبه ملتبسين به فى الجملة
هما فيه أيضاً ويجعلون استئناف كأنه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفى إطلاق الأصابع على الانامل مبالغة بخلو
غنىها ذكر الانامل ومن الصواعق متعلق بجعلون على معنى أن ذلك الجمل من أجل الصواعق والصاعقة، قصفة رعد تنقض
مهما شقة نار ولا تمر بشيء إلا أهلكته وانتصب حذر الموت على أنه مفعول له للجمل (قوله من قبيل ما ولى الخ) دون
من قبيل ما يلى المشبه به (قوله تعالى كونوا أنصار الله) من إضافة الفاعل الى المفعول اقراءة الحجازيين وأبى عمرو بالتثنية
بعض وقوله متعلقة بهما ظلمة الليل فتكون الظلمات ثلاثاً وقبله واضح لأن الرعد قيل صوت اصطكاكه أو صوت ملك
يسوقه والبرق لمعانه هو أو أجنحة الملك وقوله ومصبه أى ما ينصب فيه

(قول الشارح) فإن التقدير أو كمثل الخ فى البيضاوى أن كصيب عطف على الموصول بتقدير المضاف أعنى ذوى
فيكون الكاف فى كصيب زائدة ولا حاجة لتقدير مثل وحينئذ لا يكون الكلام فيه وهو ما ولى المشبه به الكاف إذ هى
زائدة والتشبيه إنما هو فى الأول فقط وعلى كلام الشارح يكون عطفاً على قوله أو كمثل وزيادة الحرف أهون من تقدير
الاسم وتام الكلام فى حاشية القاضي

(قول الشارح) ولا بمفرد آخر سواء دل على مركب كلفظ المثل أولاً

(قول الشارح) إذ لا يخفى الخ توجيه لدلالة ما أقيم مقامه عليه

(قول المحشى) قصفة رعد بالقاء والصاد والفاء شدة الصوت فالمعنى شدة صوت الرعد

أن الأول مشبه والثاني مشبه به فجزم ، بأن الصواب المؤمنين بدل الحواريين إذ ليس المشبه كون الحواريين انصاراً بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بأن الآية حينئذ لا تكون نظيراً لقوله أو كصيب وبأن تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له ، وهذا غلط منه لأن مراد هذا القائل أنه أوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع أن المراد إيقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى عليه السلام كما هو صريح ، في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف إليه كما في قوله تعالى * أو كصيب من السماء * بعينه ثم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو أن معنى كلامه أوقع التشبيه أى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على أن اللام للمهدين أى دائرين بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمناً ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح يعنى أن التشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل أن يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمناً ويحتمل أن يكون قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح لكن المراد هو الأول والثاني إذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله أوقع التشبيه بين كون الحواريين ، هم المؤمنون لأنهم حواريو محمد عليه الصلاة والسلام إذ حوارى الرجل صفيه وخاصته والله أعلم (وقد يليه غيره) أى قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك إذا كان المشبه به مركباً لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وإنما قلنا ذلك احترازاً عن نحو قوله تعالى * مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا * فإن المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل أعنى الحال والقصة العجيبة الشأن نحو * واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط

واللام والاضافة في من انصارى الى الله من اضافة أحد المتشاركين الى الآخر لما بينهما من الاختصاص أى من جنس الى متوجها الى نصرته الله ليطلق قوله نحو انصار الله فانه من اضافة الفاعل الى المفعول (قوله بأن الصواب المؤمنين) أى في عبارة المفتاح (قوله لا تكون نظيراً الخ) مع أنه قال في المفتاح ونظيره أى نظير كصيب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا انصار الله الآية (قوله وهذا غلط منه) أى هذا الرد غلط من الشارح العلامة (قوله في الكتاب) أى في المفتاح (قوله محذوف) وهو كون الحواريين انصار الله (قوله أي دائر الخ) فالعارف اعنى بين ليس متعلقاً بالتشبيه حتى يرد ما ذكره ذلك البعض بل متعلق بالدوران فيكون كلاماً مدخولاً بين مشبهها والمشبه ما دل عليه لام العهد قال السيد في شرحه المفتاح إنما يصح الدوران لو كان لما اقتضاء ظاهر النظم وجه صحة في الجملة وليس الأمر كذلك (قوله ويستلزمه) عطف تفسيره لقوله يفهم ضمناً (قوله هم المؤمنون) يؤيده أنه وقع في بعض نسخ المفتاح المؤمنين بدل الحواريين كذا

(قول الشارح) لا تكون نظيراً الخ لعدم تقدير المشبه به بناء على ظاهر كلام ذلك البعض

(قول الشارح) والقصة العجيبة الشأن استعمال لفظ المثل في ذلك على سبيل الاستعارة وأصله للقول السائر الممثل

به نبات الارض فاصبح هشيما تذروح الرياح * اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضراً شديداً الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا أيضاً مضاف محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلى الكاف تقديرا كما في قوله تعالى * او كصيب قلت هذا تقدير لاحاجة اليه فلا ينبغي ان يرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يحملون اصابهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوى صيب لاني اراعي الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأدى به التشبيه ام لا الا يرى الى قوله انما مثل الحياة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد * وما الناس الا كالديار واهلها * بها يوم حلوها وغدوا بلاقع * لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير اوجنا الى تقدير ذوى فاء وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والانتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل مجموع القصة المذكورة

في شرح المفتاح الشريفي (قوله قلت هذا تقدير الخ) أي تقدير كمثل ماء لاحاجة اليه لان المراعي في التمثيل الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه بمفرد يتأدى التشبيه به أولا بخلاف قوله او كصيب فان فيه حاجة الى تقدير مثل ولا ينبغي ان دليله لا يثبت الاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوى ولا تعرض له في السؤال أصلا فان ضم اليد ما يستفاد من قوله بل الجواب الخ بان يقال ثبت الاحتياج الى تقدير ذوى فاقترح باب التقدير فقدرنا لفظ مثل أيضاً للملازمة المعطوف عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول فليقدر كمثل ماء لئلا يمتد التشبه فلا فرق بين كماء وكصيب ، فالجواب الحق ان يقال لا يمكن تقدير المثل في كماء لان لفظ المثل انما يدخل على ما هو العمدة في تشبيه الهيئته بالهيئة ليصح أن يقال شبه حالهم بحال كذا وفيما نحن فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال النبات لا بحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير ذوى (قوله قال صاحب الكشف الخ) تأييد لقوله هذا تقدير لاحاجة اليه وعبرة الكشف فان قلت الذي كنت تقدره في المفرد من التشبيه من حذف المضاف وهو قولك او كمثل ذوى صيب هل تقدر مثله في المركب منه قلت لولا طلب هذه الضمائر الى آخر كلامه (قوله فان قيل الخ) منع للملازمة المستفادة من قوله لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا وذلك أن جملة وارادا أيضاً على قوله بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر الخ (قوله لا يقال الخ) لا وجه لهذا السؤال والجواب بعدم ملاحظة قوله لاني في التمثيل اراعي

مضره بمورده ولا يضرب الا ما فيه غرابة كذا في القاضي

(قول المحشي) فالجواب الحق الخ أي بعد ضم ما يستفاد من قوله بل الجواب الخ

(قول المحشي) على ما هو العمدة وهو صاحب تلك الحال

كما في قوله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا كماء * بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير وله كماء أنزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سهوا بينا (وقد يذكر فعل ينبي عنه) اي عن التشبيه (كما في علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه (و) كما (في حسبت) او خلت زيدا اسدا (ان بعد التشبيه) ادنى تباعد لما في الجسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والجسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبيء عن حال التشبيه من القرب والبعيد لكان اصوب

الكيفية المنزعة سواء ولي حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يحمل على انه تذكير لما سبق وتقرير له (قوله بل الجواب الخ) فيه بحث اما أولا فلما في معنى اللبيب في بيان مقدار المحذوف انه ينبغي تقييله ما يمكن ليقل مخالفة الاصل واما ثانيا فلان السائل سأل عن وجه الاحتياج الي تقدير المثل والجواب على تقدير تمامه يفيد اولوية تقديره واما ثالثا فلانه اعتراف بقصور جواب الكشف اذلا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى أصلا وعندي أن سؤال الكشف سؤال عن تقدير ذوى وانه ليس في الكلام تقدير مثل بناء على ان قوله أو كصيب عطف على الذي استوقد كما نص عليه القاضى في تفسيره والكاف زائدة ، كما في قوله مثل كمصيف نص عليه الرضى ، فيكون التقدير بعد اعتبار العطف وزيادة الكاف أو كمثل ذوى صيب فالسؤال ليس الا عن تقدير ذوى ولذا قال من حذف المضاف بصيغة الافراد فيطابق الجواب بلا ريب ولا يرد قوله فان قيل هب الخ وتفصيله في حواشينا على تفسير القاضي (قوله واشد ملائمة الخ) لان الكاف في كمثل دخل على المشبه به فالمناسب أن يكون فيه كذلك كذا نقل عنه (قوله فقد سهوا بينا) لوجهين القول بالتقدير وجعله مما لا يلي الكاف المشبه به (قوله اصوب) انما قال ذلك لانه يمكن حمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على حذف المضاف أو التسامح

(قول المحشى) بقصور جواب الكشف أى عن سؤاله الذى نقله المحشى قبل بقوله فان قلت الذى كنت الخ

لان السؤال عن تقدير كمثل ذوى صيب والجواب انما يفيد تقدير ذوى فقط

(قول المحشى) كما في قوله مثل كمصيف فان من مواقع زيادة الكاف دخول مثل عليه كالأية والشاهد الذى ذكره

(قول المحشى) فيكون التقدير بعد اعتبار العطف الخ أى فلم يتعرض صاحب الكشف في السؤال لتقدير لفظ المثل

أيضاً بل انما اعتبره في عطف قوله كصيب على الذي استوقد

(قول المحشى) فيطابق الجواب بلا ريب فلا يرد انه تعرض في السؤال لتقدير المضافين أعني مثل ذوى وفي الجواب

اكتفى على بيان تقدير لفظ ذوى وما درج عليه الشارح من تقدير المضافين مختار صاحب المفتاح وقد رجح القاضى مختار

الكشف بناء على ما فهمه المحشى بان زيادة الحرف أهون من تقدير الاسم سيما اذا رجحه قرب المعطوف عليه

(والفرض منه) أي من التشبيه (في الأغلب يعود إلى المشبه وهو) أي الفرض العائد إلى المشبه (بيان إمكانه) يعني بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويدعي امتناعه (كما في قوله) أي قول أبي الطيب (فإن تفق الانام وانت منهم * فإن المسك بعض دم الغزال) فإنه أراد أن يقول أن المدوح به قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابة بل صار أصلاً برأسه وجنساً بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد أن يتناهى بعض أحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع إلى أن يصير كأنه ليس منها فاحتيج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم أنه لا يمد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فإن قلت أين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمناً وإن لم يدل عليه صريحاً لأن المعنى أن تفق الانام مع أنك واحد منهم فلا يستبعاد في ذلك لأن المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يمد منها خلاك شبهة بحال المسك وليس مثل هذا تشبيهاً ضمناً أو تشبيهاً مكنياً عنه (أو حاله) عطف على إمكانه أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الاوصاف (كما في تشبيه ثوب بأخر في السواد) إذا علم لون المشبه به دون المشبه والالام يكن لبيان الحال لأنها مبنية (أو مقدارها) أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما في تشبيهه) أي تشبيه الثوب الاسود (بالغراب في شدته) أي في شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع معطوف على بيان إمكانه أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فأنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لأن الفكر بالحسيات اتم

حيث جعل المنجي عن حاله منبتاً عنه (قوله والفرض الخ) قدم الفرض على بيان أحوال التشبيه لكونه أهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على آخر كان الوجه أن يكون الفرض منه عائداً إلى المشبه الذي هو كالمقيس وكذلك كان عوده إليه أغلب كذا في شرح المفتاح الشريفي والظاهر أن يقال أن المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون الفرض منه عائداً إليه (قوله بيان إمكانه) أي إمكانه الوقوعي (قوله ويدعي امتناعه) أي امتناعه الوقوعي (قوله بل صار أصلاً برأسه) أي كأنه أصل برأسه يدل عليه قوله كأنه ليس منها فلذا قال كالممتنع والا فكونه أصلاً برأسه ممتنع (قوله فلا استبعاد الخ) فيه إشارة إلى أن جواب الشرط في البيت معذوف أقيم مقامه (قوله مرفوع) أي ليس مجروراً معطوفاً على إمكانه إذ لا معنى لبيان تقريره (قوله من لا يجعل الخ) أي لا يبق لي لاجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الأساس حيث قال حصل عليه من حق كذا أي بقي منه وحصلت منه على شيء ومضى الكرام فحصلت بعدهم على ناس لأنهم انتهوا وقيل إن جعلت ملحقة بالافعال الناقصة فقوله على طائل خبره أي لا يكون من سعيه على طائل وإن لم يجعل فهو حال (قوله لأن الف الفكر بالحسيات الخ) أشار بذلك إلى أن التشبيه للتقرير أصلاً أن يكون تشبيهه بالحسوس وبالمعقول يكون

(قول المحشي) والظاهر الخ لبعد التشبيه عن القياس

منه بالمعليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم
 كاطول ما يتوهم او كأنه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله * ويوم كظلل الرمح قصر طوله،
 دم الزق عنا واصططك المزاهر * وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلح البصر وكأنه
 ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كباهم القطا وقول الشاعر * ظللنا عند باب أبي نعيم * بيوم مثل سالفة
 الذباب * وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم
 يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادفه من انشاد قوله * اذا هم القى بين عينيه عزمه *
 ونكب عن ذكر العواقب جانباً (وهذه) الاغراض (الاربعة) تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم
 وهو به أشهر) ، أى وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة
 يقتضى ذلك ، وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضى كون المشبه به بوجه الشبه أشهر ، ليصح
 قياس المشبه عليه وجعله دليلاً على امكانه لكنه لا يقتضى كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضى

بتزليل المعقول منزلة المحسوس (قوله لتقدم الحسيات) أى في الحصول ولذا قيل من فقد حساً فقد علماً (قوله ويوم
 كظلل الرمح) أى في وقت الطلوع والغروب قصر طوله أى قصر طول ذلك اليوم دم الزق أى شرب الخمر صادراً عنه فان
 السرور والنشاط يوجب القصر (قوله أى وان يكون المشبه به الخ) اشارة الى ان قوله هو به معطوف على وجه الشبه
 واشهر على اتم والضمير المرفوع راجع الى المشبه به ولذا ابرزه وليس جملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال اذ المقصود ان
 هذه الاغراض تقتضى الامرين لأنها تقتضى الاتمية في حال كونه اشهر والمراد الاتمية والاشهرية عند مخاطب بالتشبيه وفي
 عطف اعرف على اشهر اشارة الى ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف أشد معرفة كما في شرحه للفتح أى
 ان كان المشبه معروفاً بوجه الشبه لا بد وان يكون المشبه به اشد معرفة منه (قوله وليس الامر كذلك) ، فالمراد أن مجموع
 الاغراض يقتضى مجموع الامرين وان اختص البعض ببعض الاغراض (قوله ليصح قياس المشبه عليه) هذا لادخل له في
 التعليل وانما ذكره تمهيداً لقوله وجعله دليلاً على امكانه فان جملة دليلاً عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا
 كان المشبه به اعرف بوجه الشبه من المشبه كان جملة مثله في وجه الشبه دليلاً على امكان وجود المشبه لكونه مشارك فيه
 لما هو موجود واما اذا كان في مرتبة المشبه في الخفاء لم يكن التشبيه به مزيلاً لاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضى كونه الخ)

(قول الشارح) ظللنا عند باب الخ مقصوده ان يشير الى طيب ايامه عند ابان لان ايام السرور توصف بالقصر بخلاف ايام الحزن

(قول الشارح) لكنه لا يقتضى الخ لكن بمعنى الواو اذ لا وجه للاستدراك بعد الحصر السابق

(قال السيد) واصططك المزاهر (أقول) المزهر العود الذى يضرب به

(قال السيد) من الاريحية (أقول) الاريحي الواسع الخلق يقال اخذته الاريحية اذا ارتاح للندى والارتياح النشاط

(قال السيد) ظاهر هذه العبارة (أقول) أى ظاهرها يقتضى ذلك لكن المقصود منها اقتضاء المجموع للمجموع

على التفصيل المذكور في الشرح (قول المحشي) فالمراد ان مجموع الاغراض الخ بان يكون كل منها له اقتضاء البعض

أو لكل بخلاف ما أورده الشارح بقوله فان قلت الخ

الا كون المشبه بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى اتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتتوية أجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلنا لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد بالسواد بمقلة الظلي للزئين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجذور والساحة الجامدة المنقورة ليست في الساحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به أندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض او في وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم

اذلا دخل للاتمية في امكان الوجود (قوله مجرد الاشعار) أى من غير التفات الى زيادة ونقصان (قوله على حد مقدار المشبه به) اما حقيقة او ادعاء (قوله ادخل في السلامة) أى في نفسه بان لا يكون قابلا للتفاوت كانت التشبيه الذي لبيان المقدار ادخل في القبول ، فلا يرد ان التأييد مخالف لما هو المدعي لان كونه ادخل في القبول يدل على ان التشبيه الذي فيه تفاوت بالزيادة والنقصان مقبول أيضاً (قوله بل كلما كان الخ) اضراب عن قوله لصحة تشبيه وجه الهندي الخ لبيان ان شيئين من الثلاثة لا يقتضي الاشهرية فان قوله لصحة الخ انما يفيد اثبات عدم اقتضاء الاتمية (قوله كان التشبيه الخ) اما في الاستطراف فظاهر واما في التزيين والتشويه فلان حسن الم يشهر وقبح الم يشبه اكثر تأثيرا لفرائهمما بخلاف المؤلف والناظرون جعلوه اضرابا عن قوله وكذا في الاستطراف وتكلف الجمعية الاغراض بما تنجمه الامماعة (قوله وقد اضطرب الخ) اضطرابه بسبب الاجمال فيه ، وعدم ظهور مطابقته للتفصيل الذي ذكره بعده وعدم مطابقة الدليل للمدعي (قوله اعرف بجهة التشبيه الخ) أى أشد معرفة واختصاصا ، والتصاقا بها بالقياس الى المشبه عند المخاطب كذا في شرحه

(قول الشارح) بل كلما الخ اضراب عن عدم اقتضاء الاتمية والاشهرية في الثلاثة الصادق باقتضاء المساواة في ذلك الى اقتضاء عدم المساواة أيضاً وأما ما كتبه المحشي هنا فغير ظاهر الا ان يكون في نسخته اقتصار اولاً على الاتمية (قول المحشي) فلا يرد ان التأييد مخالف الخ تقرير على قوله أى في نفسه بان لا يكون قابلا للتفاوت ومحصل الدفع ان معنى كلام الشارح انه متى كان ادخل في السلامة بان لا يكون قابلا للتفاوت كان ادخل في القبول ومفهومه انه اذا لم يكن ادخل في السلامة في نفسه بان كان قابلا للتفاوت لكن لم يقع فيه تفاوت بالفعل كان مقبولا فقط وليس مفهومه انه اذا وقع فيه تفاوت بالفعل يكون مقبولا حتى يرد هذا اليراد فالادخل في السلامة في نفسه هو ما ذكرنا لادخل فيها لاني نفسه هو ما كان قابلا لكن لم يقع فيه تفاوت

(قول المحشي) وعدم ظهور مطابقته للتفصيل سيأتي بيانه في الشارح

(قول المحشي) والتصاقا بتفسير للاختصاص اذ هو بمعناه الخ بقى لا يتفاوت وترك من عبارة شرح المفتاح وأقوى حالا مع

يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الا بلغ أو في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد يجر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفهم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع بمشابهته اياه أو للوجه الآخر اى نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن إما مطابقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون أعرف وأخص

للمفتاح (قوله لبيان مقدار المشبه) أى مقدار حاله وكذا لبيان حاله ، تركه لقربه من بيان المقدار وقد ذكره ، في المفصل (قوله ولا لزيادة تقريره) ، أى تقريره الذى هو زائد في نفسه (قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول) أى انه اذا لم يكن أعرف وأقرب فان كان مساويا كان ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول في القدر الذى يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير الا بلغ للشيء بما يساويه في التقرير والتحقيق وهو ممتنع قطعاً وان كان اضعف واخفى فبامتناع التقرير والتعريف أولى (قوله الى الواقع) متعاقب بقوله نقلا وليستطرف تعليل لنقل الامتناع وبصيرورته تعليل للمعلل (قوله أو الوجه الآخر) عطف على قوله لامتناع أى نقلا للوجه الآخر (قوله أو عند حضور المشبه) فيه انه لا نقل في هذه الصورة انما الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشبه به معا كما يدل عليه قوله لكنّه يندر حضورها عند حضور المشبه، فيستطرف لمشاهدة اعتناق الخ (قوله

(قال السيد) نقلا لامتناع وقوع المشبه به (أقول) منصوب على انه مفعول له لابرار المقدر أى ولا لابراره في

معرض الاستطراف للنقل

(قال السيد) أو الوجه الآخر (أقول) عطف على قوله لامتناع ولهذا قال أى نقلا لندرة حضور المشبه به (قال السيد) وعلى هذا (أقول) أى اذا فسر قوله لمثل ما ذكر بما فسر العلامة كان تعليلاً لنقل ندرة حضور المشبه به كما ان قوله ليستطرف تعليل لنقل امتناع وقوع المشبه به وحينئذ تبقي دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون أعرف وأخص وأقرب في صورة الاستطراف خالية عن التعليل فالأولى ان يفسر بما ذكره من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ويجعل تعليلاً لعدم صحة ذكره في صورة الاستطراف لان هذا انبىء بسياق كلامه حيث علل سابقاً عدم صحة ذكره لبيان المقدار أو الامكان أو الحال أو زيادة التقرير أو التزيين أو التشويه بقوله لامتناع تعريف المجهول الى آخره (قول الشارح) لامتناع تعريف المجهول بالمجهول هذا ان كان مساويا فان كان اخفى فهو بالامتناع احرى ويمكن ادخله في عبارته (قول المحشى) تركه الخ رد لما اعترض به الشارح في شرح المفتاح على صاحب المفتاح حيث قال انه لم يفرض لبيان حال المشبه فلم يستوف تفاصيل الفرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصراً عنه اذ لا يلزم من عدم صحة ذكر المشبه به للاغراض المذكورة عدم صحة ذكره في التشبيه مطلقاً

(قول المحشى) في المفصل أى تفصيل هذا الجمل

(قول المحشى) أى تقريره الذى هو زائد انما قال ذلك لان الكلام في تقريره لافي زيادته

(قول المحشى) في القدر الذى يقصد تعريفه والا فاصل المعرفة موجود

وأقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا
وعلى هذا) أى على تفسير لمثل ما ذكر بالاستطراف الخ (قوله خاليا عن التعليل) على أنه لا يخفى أن في التعبير عن استطراف
الندرة بمثل ما ذكر عقيب كون قوله ليستطرف من غير تقييد سماجة كذا في شرحه للمفتاح ويمكن أن يقال، أن لفظ مثل
مقيم كما في التوجيه الثاني (قوله من تعريف الخ) أى من امتناع تعريف الخ

(قول الشارح) أما مطلقا كما في نقل ندرة الحضور في الذهن من البحر المذكور إلى ذلك الفهم ليستطرف استطراف
النوادر أو عند حضور المشبه كما سيأتي في قوله كأنها فوق قامات ضعفن بها أوائل النار الخ

(قول الشارح) قولا على لقوله تشبيه فم الخ كذا في شرحى المفتاح لكن يلزم أن نقل ندرة حضور المشبه به
عند حضور المشبه إلى المشبه يكون علة لتشبيه الفهم المذكور بالبحر الموصوف وليس كذلك لأن المشبه به نادر الحضور
مطلقا وإنما يكون علة لتشبيه البنسج بأوائل النار في أطراف كبريت فينبغي أن يجعل علة للإبراز في معرض الاستطراف
مطلقا فإنه يكون لنقل الامتناع أو نقل ندرة الحضور أما مطلقا أو عند حضور المشبه ولعل ما ذكرنا هو الحامل للسيد على
ما ذكره في حاشية هذا الكتاب بخلاف لشرحه للمفتاح بناء على تفسير الوجه الآخر قولا عن العلامة بنقل ندرة حضور المشبه
به أما مطلقا أو عند حضور المشبه فلو كان حينئذ علة للتشبيه لزم المحذور السابق بخلاف جعله علة للإبراز وأما في شرحه
قدس سره للمفتاح ففسر الوجه الآخر بندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا ومثله الشارح في شرحه فتدبر وقوله لا امتناع
الخ أى نقلا لصورة الممتنع إلى ما هو واقع ليستطرف استطراف الممتنع العادية أى يعد طريقا غريبا مثلها

(قول الشارح) وقيل معناه الخ فيه أنه يلزم أن يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي أما أقوى في وجه الشبه أو
اعرف به مع أن المشبه به كلما كان أندر حضوراً في الذهن كان الاستطراف أقوى كذا في شرح المفتاح الشريف في هذا
على أن لفظ مثل مقيم فإن كان أصليا والمعنى لم يصح أن يذكر المشبه به لإبراز المشبه في معرض الاستطراف لا امتناع
بيان استطراف الشيء بما لا يكون أعرف منه بالاستطراف وأقوى فيه وأعرف به وزد عليه أن الاستطراف غرض من
التشبيه والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به أقوى فيه ثم أن لزوم كون المشبه به أقوى في وجه الشبه وأعرف به لأول
عبارة المفتاح ضروري لأن قوله أو معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يصح الواقع جزأ لا إلغاء كون المشبه أعرف
وأخص وأقوى وهذا اللزوم لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكر كذا ذكره السيد في شرح المفتاح لكن سيأتي
في حاشيته هنا أنه يمكن تأويله (قول المحشي) فيستطرف أى فإذا احضرت صورة اتصال النار بأطراف الكبريت
مع المشبه استطرف المشبه لكونه موافقا لما هو بعيد منه غاية التباعد

(قول المحشي) سماجة لأن عبارة المفتاح نقلا لا امتناع وقوع المشبه به إلى الواقع ليستطرف ولم يقيد الاستطراف
بصيرورته كالممتنع وإنما قيد به الشارح العلامة فليس بحسب اللفظ في قوله أولا ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل
هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بأنه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يتخلو عن سماجة إذ ليس في الأول اعتبار
قيد حتى يحسن تشبيهه مقيد آخر به نعم وقوعه بعد نقل الامتناع تعليل مؤذن بالقييد

(قول المحشي) أن لفظ مثل مقيم أي فيكون مرجع الاشارات الاستطراف من حيث هو لا المقيد الذي يفيد لفظ مثل تدبر

(قول المحشي) كما في التوجيه الثاني لأن المراد بما ذكر تعريف المجهول بالمجهول فلفظ مثل زائد

أنسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به أقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين أو التشويه أو الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة أو الندرة ليحصل الغرض وأما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وحينئذ لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه (قوله الا فيما يكون لزيادة التقرير) والمدعى عام والقول بانه تعليل المجموع بالمجموع كما قرره الشارح رحمه الله في عبارة المصنف رحمه الله لا يصح ههنا لان مقصود السكاكي رحمه الله بيان لية جعل الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبه به أقوى مع وجه التشبيه في صورة زيادة التقرير فقط ان يكون الغرض العائد الى المشبه به، في التشبيه المقلوب، مطلقا ايهام كونه اتم، ولانه يلزم أن يكون ذكر الاعرفية في التعليل مستدركا اذ لا دخل له في اثبات المدعى، الا أن يقال دعوى الاتمية في وجه التشبيه تتضمن دعوى الاعرفية، لان الاغلب أن يكون الاثم اعرف (قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين الخ) وكذا فيما يكون لبيان الحال والمقدار والامكان، ليكون الدليل مطابقا للمدعى الا انه تركه لظهوره (قوله وحينئذ) أي حين

(قول الشارح) اتم في الاستحسان الخ أي لامر غير وجه الشبه

(قول المحشي) لان مقصود السكاكي الخ حيث قال وانما جعل الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه الشبه لان حق المشبه به أن يكون أعرف الخ ما سبق في الشارح

(قول المحشي) في التشبيه المقلوب انما خصه بقول السكاكي ثم بناء على ان حقه أن يكون أعرف بوجه الشبه وأخص به وأقوى حالامه يكون الغرض من التشبيه المقلوب ايهام كون المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه وسيأتي التخصيص في كلام المحشي بعد (قول المحشي) مطلقا سواء صورة التقرير وغيرها

(قول المحشي) ولانه يلزم الخ أي اذا كان المقصود تعليل المجموع بالمجموع بان يكون لامتناع تعريف الجهول بالجهول راجعا لقوله ان يكون أعرف وتقرير الشيء بما يساويه راجعا لقوله وأخص بها وأقوى حالا يلزم أن يكون ذكر الاعرفية مع تعليلها يعد مستدركا لان مقصود السكاكي اثبات الاتمية في وجه الشبه ولا دخل للاعرفية فيه بخلاف ما اذا كان المراد بجهة التشبيه الغرض منه بالاتمية الاتمية في الغرض من وجه الشبه لافي نفسه كما اختاره الشارح فان الاعرفية لازمة في ذلك ويكون كل من التعليلين عاما لجميع ما قبله كما سيأتي

(قول المحشي) الا أن يقال الخ فتكون الاعرفية معتبرة أيضاً في صورة التقرير كما انها معتبرة في جميع ما عداها كما بينه السيد في شرح المفتاح بخلاف الاتمية فانها لا تكون في بيان المقدار لانه يجب فيه كون المشبه به على قدر المشبه لا يزيد ولا نقص (قول المحشي) لان الاغلب الخ تعليل لتضمن الدعوى

(قول المحشي) وكذا فيما يكون لبيان الحال الخ أي في التشبيه الذي الغرض منه بيان حال المشبه أو مقدارها أو بيان امكانه لا بد أن يكون المشبه به اتم في ظهور تلك الحال أو مقدارها أو ظهور امكانه

(قول المحشي) ليكون الدليل أي السابق وهو قوله لامتناع تعريف الجهول الخ لانه اعم مما ذكره الشارح هنا ومساو لما نقله عن السكاكي من الدعوى السابقة مع زيادة بيان حاله كما ذكره المحشي سابقا

(قال السيد) وحينئذ لا يبعد الى آخره (أقول) هذا توجيه بعيد جداً بل هو باطل قطعاً فان السكاكي بعد ما ذكر

أعنى الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه
 الاغراض العائدة الى المشبه قال وأما الغرض العائد الى المشبه به فرجه الى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه ثم
 قال وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حتمه ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص
 بها وأقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده فلو حمل جهة التشبيه في كلامه على
 الغرض امكن لغوا لا حاصل له كما لا يخفى على من له أدنى تمييز لان معناه حينئذ انما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو
 ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان المشبه به حقه أن يكون أعرف بغرض التشبيه من المشبه وهذا كلام غير
 متعظم كما ترى سواء أريد بغرض التشبيه هذا الغرض المخصوص أعنى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه أو أريد
 مطلق الغرض من التشبيه

(قال السيد) لانه قال يجب أن يكون المشبه به أعرف الى آخره (اقول) يريد به على ما نقل عنه ان السكاكي
 صرح في هذا الكلام بانه يجب في بيان المقدار أن لا يكون المشبه به أقوى حالا مع وجه الشبه بل يجب أن يساويه
 فلا يصح أن يقال يجب أن يكون أقوى حالا مع جهة التشبيه في بيان المقدار اذا أريد بجهة التشبيه وجه الشبه وأيضاً في
 هذا الكلام دلالة على ان كلا من الاتمية وغيرها انما يكون في صورة انتهى كلامه والذي يظهر مما ذكر في المفتاح مجعلا
 أولاً ومفصلاً ثانياً ان كون المشبه به أعرف بوجه الشبه معتبر في بيان الحال والمقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين
 والتشويه وان كونه اتم وأقوى في وجه الشبه معتبر في زيادة التقرير والحق الناقص بالكامل واما الاستطراف فالمعتبر فيه
 غرابة المشبه به وندرة حضوره وذلك انه ادعى أولاً كونه أعرف وأقوى في بيان المقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين
 والتشويه وعال ذلك بامتناع تعريف المجهول بالمجهول وامتناع تقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ والاول علة للاعرافية
 والثاني علة لكونه أقوى وظاهر ان التعليل الثاني بخصوص بصورة التقرير فيثبت به الحكم أعنى كونه أقوى في هذه الصورة
 وحينئذ يجب أن يكون التعليل الاول شاملاً للجميع أولاً عدا التقرير لئلا يخل نظام الكلام وشموله للجميع اظهر لنتجته فلم
 التقرير مع غيره في سلك ثم ذكر الاستطراف على وجه يشعر بمشاركته لما سبق فيما ذكر من كون المشبه به أقوى وأعرف
 وعقبه بما يصحاح أن يكون اشارة الى التعليل السابق وفصل الكلام ثانياً وصرح بان الاتمية معتبرة في زيادة التقرير وليست
 بمعتبرة في بيان المقدار بل الاولى في بيان المقدار السلامة عن الزيادة والنقصان وبان الاعرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار
 وكذا في بيان الامكان والتزيين والتشويه وبان ندرة الحضور معتبرة في الاستطراف فاذا أريد تطبيق المجهل على هذا
 المفصل وجب دعوى الاعرفية في التزيين والتشويه أيضاً وتأويل كلامه السابق في الاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركته
 لما سبق في الاحكام أعنى كون المشبه به أقوى وأعرف وحمل قوله لئلا ما ذكر على ما فسر به العلامة وبعد اخراجه عن
 المشاركة مع ما سبق بصرف الكلام عن ظاهره بقرينة التفصيل لا يبقى اشكال في كلامه الا في اقتضاء التزيين والتشويه
 كون المشبه به أعرف بوجه الشبه وهو مصرح به في الكلام المفصل حيث جعلها شريكتين لبيان الامكان في كون المشبه
 به مسلم الحكم معروفة فيما يقصد من وجه التشبيه ويمكن أن يقال ليس وجه التشبيه بين وجه الهندي ومقلة الظلي مطلق
 السواد والا فلا تزيين بل هو السواد المخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع وقبله ولا شك أن مقلة الظلي بهذا أعرف
 منه وكذا الحال في التشويه واما ضمهما في الكلام المفصل بيان الحال الى بيان المقدار والحق الناقص بالكامل الى زيادة التقرير
 فلا ينافي ما ذكره في الجمل هذا ما عندي في ايضاح عبارة المفتاح وتلخيص ما أريد بها ودفع ما يتخيل فيها من الاضطراب والاختلال

التشبيه فيما اذا كان الغرض من ذكر التشبيه بيان حال المشبه أو بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل أو زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفاً فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه أو تزيينه أو تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد

اذا كانت الاتية في الغرضية لازمة ، في كل تشبيه * قال قدس سره واما الغرض العائد إلخ * أى في التشبيه المقلوب كما صرح به المصنف رحمه الله وانما قال مرجعه لانه الغالب ولذا قل في الضرب الثاني وربما كان الغرض العائد الى المشبه به بيان كونه اتم عند المشبه * قال قدس سره وهذا كلام غير متظم إلخ * هذا انما يلزم ان أريد بقوله ايهام كونه اتم في وجه التشبيه كونه اتم في نفسه وذلك باطل لان التشبيه المقلوب ، الذى لا يكون الغرض منه التقرير يفيد ايهام كونه اتم في الغرض لافي نفس وجه الشبه مثلاً اذا قيل مقلة الطي كوجه الهندي يكون مفيداً لايهام كونه اتم في الاستحسان وأبلغ من مقلة الطي فمراده كونه اتم في وجه التشبيه بالنظر الى الغرض الذى يقصد من وجه التشبيه ويترتب عليه فالكلام حينئذ متظم غاية الانظام * قال قدس سره يريد به إلخ * بيان لكون هذا الكلام دليلاً على ارادة الغرض من جهة التشبيه بوجهين * قال قدس سره وأيضاً في هذا الكلام إلخ * أى في هذا الكلام دلالة على ان اتية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومسلم الحكم وكونه نادراً يكون في صورة لافي جميع الصور ، فلا يمكن حمل جهة التشبيه على وجه الشبه لانه يستلزم ، عموم الاتية والاعرفية لجميع الصور فيكون مخالفاً للمفصل ، والاظهر ان يقال ان في هذا الكلام دلالة على ان الاتية تكون في صورة وهى زيادة التقرير الا انه قصد ان في الكلام ، دلالة على التوزيع لا على العموم * قال قدس سره واما الاستطراف إلخ * هذا صريح في المفصل وأما الجمل فالظاهر منه انه يعتبر فيه الاعرفية والاتية فالمراد بقوله يظهر مما ذكر في المفتاح إلخ يظهر من مجموع ما ذكره من الجمل والمفصل لامن كل واحد منهما * قال قدس سره

(قول الشارح) لكن يجب إلخ هذا هو محل الشاهد لانه صرح فيه بانه يجب في بيان المقدار أن لا يكون المشبه به أقوى حالاً مع وجه الشبه بل لا بد أن يكون مساوياً فلا يصح أن يقال يجب أن يكون أقوى حالاً مع جهة الشبه في بيان المقدار اذا أريد بجهة الشبه وجه الشبه وأيضاً في هذا الكلام دلالة على ان كلا من الاتية وغيرها انما يكون في صورة كذا قل عنه وحينئذ فلا يطابق هذا التفصيل الاجمال السابق الا بالحمل على ما ذكر

(قول المحشى) في كل تشبيه بناء على انه ترك الباقي لظهوره كما ذكره قبل

(قول المحشى) الذى لا يكون الغرض منه التقرير أى تقرير حال المشبه أى بخلاف ما كان الغرض منه التقرير فانه انما يفيد كون وجه الشبه في المشبه به أقوى كعدم الفائدة في الرق على الماء لا اتم تدبر ثم ان ما ذكره المحشى من تأويل كلام السكاكي بحمل عليه ما سيأتي في المصنف والشارح في التشبيه المقلوب (قول المحشى) فلا يمكن حمل جهة التشبيه أي في الجمل السابق (قول المحشى) عموم الاتية والاعرفية اقتصر عليهما لانهما المذكوران في الجمل السابق (قول المحشى) والاظهر إلخ لان هذا الكلام يدل على ان الاعرفية تكون في صور كثيرة مما سبق في الجمل وانما قال في صورة مع انها في صورتين لان مراده صورة مما سبق في الجمل والحاق الناقص بالكامل لم يسبق فيه

(قول المحشى) دلالة على التوزيع لا ان كلا في صورة واحدة

استطرافه (أو تزينه) مرفوع معطوف على بيان مكانه أي تزيين المشبه في عين السامع (كما في تشبيه وجه
أسود بمقلة الظبي أو تشويهه كما في تشبيه وجه مجردور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة أو استطرافه) أي عد
المشبه طريقاً حديثاً (كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد يجر من المسك موجه الذهب لبرازه) أي انما استطراف

وذلك * أي ظاهر كون المشبه به أعرف بوجه الشبه وحينئذ صح كونه أعرف الخ من المجهول والمفصل * قال قدس سره
والأول علة للاعرافية * أي الاعرفية بوجه الشبه فمعنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول انت التشبيه لتعريف
المشبه بالمجهول بوجه الشبه وامتناع تعريف المجهول بوجه الشبه بالمجهول بوجه الشبه فلا بد ان يكون أعرف بوجه الشبه وحينئذ
لا بد في تمام الدليل من ضم مقدمة أخرى بان يقال وإذا كان المشبه به مجهول الوجه لا يصح بيان الأغراض المذكورة
به لان وجه الشبه كالملة في القياس والغرض كالحكم وإذا لم يكن المقيس عليه معلوم العلة لا يصح اثبات الحكم به فكذا
المشبه به إذا كان مجهول الوجه لا يصح بيان الغرض به وأما على ما اختاره الشارح رحمه الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فان
معنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره لامتناع تعريف مجهول الغرض بالمشبه به المجهول الغرض * قال قدس
سره والثاني علة لكونه أقوى * أي ليكون وجه الشبه أقوى فالمراد بما يساويه في قوله لامتناع تقرير الشيء بما يساويه
ما يساويه في وجه الشبه فلا بد فيه أيضاً من ان يقال لان المساواة في وجه الشبه الذي هو كالملة توجب ثبوت أصل
الحكم لا تقريره بوجه الباطن وعلى مختار الشارح رحمه الله تعالى لامتناع تقرير الشيء بما يساويه في التقرير * قال قدس سره
وظاهر ان التعليل الخ * هذا الظاهر على تقدير ان يراد بتقرير الشيء تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما في قوله ولا زيادة
تقريره اما إذا أريد بالتقرير البيان والاثبات وبالشئ الغرض مطلقاً بحيث يتم كل تلك الأغراض كما اختاره الشارح رحمه
الله وأشار اليه بقوله نعم لا بد في التشبيه ان يكون الخ فهو عام كالتعليل الاول * قال قدس سره لئلا يختل نظام الكلام *
فانه لو كان مختصاً ببعض كيان الحال والمقدار كما في المفصل يبقى البعض الآخر بلا دليل فيختل النظام * قال قدس سره
ثم ذكر الاستطراف * عطف على قوله ادعي * قال قدس سره على وجه يشعر الخ لان الظاهر ان قوله أوفى مفروض
الاستطراف معطوف على قوله في معرض التزيين الخ * قال قدس سره بما يصلح الخ وهو قوله لمثل ما ذكرنا انما قال يصلح لانه
يحتمل معنيين أحدهما ان يكون معناه يستطرف الخ وثانيهما ان يكون معناه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول كما مر في الشرح
* قال السيد وكذا في بيان الامكان الخ هذا مبنى على ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم الحكم ومعروفه الاعرفية وان يكون
قوله من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه بياناً لما الموصولة والظاهر خلافاً لأن الظاهر حينئذ ان يقول
مسلم الحكم معروفه في وجه الشبه والظاهر ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد والمراد بما الغرض كما اختاره الشارح رحمه
الله وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لجمع هذا الأغراض ببيان حال المشبه والمقدار بان يقول فيما إذا كان الغرض
من التشبيه بيان الحال أو المقدار أو الامكان أو التزيين أو التشويه ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة الظبي ليس
أعرف واشهر من سواد وجه الهندي وكذا الهيئة التي في السلحة المنقورة ، ليست أعرف واشهر من الهيئة التي في الوجه
المجدور بل الامر بالعكس لكثرة رؤية وجه الهندي والوجه المجدور بخلاف مقلة الظبي والسلحة المنقورة فالمراد بقوله مسلم

(قول المحشي) يستأعرف وأشهر فيه نظر نعم الغرض لا يتوقف على الاعرفية بالمعنى المراد للسيد

(قول المحشي) تقرير لحال الشئ هو وجه الشبه

المشبه في هذا التشبيه لابرار المشبه (في صور المتنوع عادة وللإستطراف وجه آخر) غير الأبرار في صورة المتنوع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كإمسر) في تشبيه فخم فيه جبر موقد

الحكم ومعروفان لا يكون في ثبوته استبعاد وإنكار وهو غير الاعرفية * قال قدس سره فاذا أريد تطبيق الخ * أى التطبيق على وجه يصح فاصل التطبيق موقوف على التأويل المذكور وصحته موقوفة على دعوى الاعرفية، وانما قلنا ذلك لان التطبيق بين الجمل والمفصل، حاصل بما ذكره سابقا حيث اعتبر الاعرفية في جميع الصور سوى الاستطراف في الجمل والمفصل * قال قدس سره وتأويل كلامه الخ * لابد من بيان ذلك الوجه لئتم توجيهه ولم يبينه ففيه ترك الواجب ولعله أن يكون قوله أوفى معرض الاستطراف معطوفا على قوله أعرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية والاقوية * قال قدس سره وحمل قوله لمثل الخ * اذ لو حمل على امتناع تعريف المجهول بالمجهول لزم اشتراط الاعرفية في الاستطراف * قال السيد لا يبقى اشكال في كلامه * بقی الاشكال في استلزام الدليل أعنى قوله لان حق المشبه به الخ للدعوى أعنى قوله وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به إيهام كونه اتم اذا التوجيه الذى ذكره قدس سره انما يدل على اشتراط الاتمية في زيادة التقرير لا في كل تشبيه وهو لا يقتضي إيهام الاتمية في كل تشبيه مقولوب وفي ذكر الاعرفية في الدليل اذلا دخله في المدعى وما قاله السيد لدفعه في شرحه المفتاح من انه يجوز تفسير الاتمية بما يتناول الاعرفية وان يكتفى في ذلك الإيهام بكون المشبه به أقوى في غالب الاستعمال فمع كونه تكلفا يحتاج الى اثبات أن التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه أقوى أعنى ما يكون لزيادة التقرير غالب في الاستعمال دونه خبط القناد ولا يخفى ان ما اختاره الشارح رحمه الله خال عن جميع ما ذكر من التكلفات سوى أن يحمل قوله إيهام كونه اتم في وجه التشبيه على كونه اتم فيه بالنظر الى الغرض وأن يراد بجهة التشبيه الغرض * قال قدس سره والا فلا تزيين * فيه بحث لان التزيين حاصل، بجمل المقلدة مشبها به وان كان وجه الشبه هو السواد * قال قدس سره ولا شك ان مقلة الظبي الخ * فيه انه يدل على تحقق الاعرفية في هذين المثالين ولا يدل على انه لابد منهما في التشبيه الذى للتزيين والتشويه * قال قدس سره فلا ينافي الخ * ، لان الاول تصريح بما علم تبعاً في الجمل والثاني زيادة على ما يستفاد من الجمل * قال قدس سره هذا ما عندى الخ * وعندى توجيه لعبارة المفتاح وهو ان قوله إيهام كونه اتم في وجه التشبيه معناه كون المشبه به اتم في وجه التشبيه بوجه من الوجوه سواء كان باعتبار الاعرفية أو الاخضية أو الاقوية لان الاعرف اتم من غير الاعرف والاخص اتم من غير الاخص والا قوى اتم من غير الاقوى ومعنى قوله لان حق المشبه به أن يكون الخ على طبق المفصل ان حق المشبه به أن يكون أعرف بوجه الشبه في صورتى بيان الحال والمقدار

(قول المحشى) وانما قلنا ذلك أى قلنا ان مراده التطبيق على وجه يصح لا التطبيق بين الجمل والمفصل لان التطبيق الخ

(قول المحشى) حاصل بما ذكره سابقا يعنى ان الجمل والمفصل متطابقان على ان الاعرفية شرط في التزيين والتشويه

لكن صحة ذلك موقوفة على دعوى انه لابد منها فيهما فالزائد هنا هو الدعوى

(قول المحشى) بجمل المقلدة مشبها به أى فالتزيين من حيث ان المشبه به هو المقلدة لامن حيث سوادها المخصوص

(قول المحشى) لان الاول أى بيان الحال والثاني اللاحق

(قول المحشى) سواء كان باعتبار الاعرفية به يندفع ما تقدم من أنه يلزم اختصاص الاتمية بصورة زيادة التقرير

وانه لا وجه لذكر الاعرفية (قال السيد) حيث جعلهما الخ قد زده المحشى سابقا

(واما عند حضور المشبه كما في قوله) أى في قول ابى العتاهية حيث يصف البنفسج (ولا زوردية تزهو)
قال الجوهري زهى الرجل فهو مزهو أى تكبر وفيه لغة أخرى حكاه ابن دريد زها يزهو زهوا (بزرقتها

وان يكون أخص بها أى اتم لان ما هو اكثر التصاقا وارتباطا اتم في صورة التقرير وأن يكون أقوى حالا معها أى أقوى
ثبوتا بأن يكون مسلم الثبوت ومعروفه في صورة الامكان والتزيين والتشويه ومعنى لامتناع تعريف المجهول بالمجهول امتناع
تعريف المجهول تصورا كما في صورتى بيان الحال والمقدار فان المطالب فيهما تصور الحال والمقدار لان مخاطب عالم
بثبوت مطلق الحال والمقدار طالب لتعيينه ولذا يطالب بما فيقولون ما لون عمامتك وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث
الاستفهام ان الطالب لتعيين المسؤل عنه طالب للتصور ، أو تصديقا كما في صورة بيان الامكان والتزيين والتشويه ،
لانه يجب أن يكون المشبه به مسلم الحكم أى ثبوت وجه المشبه له ومعروفه فقله ، لامتناع تعريف المجهول الخ لتلليل لجميع
ما عدا التقرير وقوله تقرير الشيء الخ لتلليل لقوله ولازيادة تقريره ، فمجموع التعليلين علة لعدم صحة بيان جميع الاغراض
المذكورة على سبيل التوزيع وبصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به الخ انما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به
ايهام كونه اتم في وجه الشبه بوجه من الوجوه لان حق المشبه به أن يكون أعرف في بعض الصور واتم في بعض الصور
ومسلم الثبوت في بعض الصور ففي جميعها وجه الشبه اتم بوجه ما ، فيكون الغرض العائد الى المشبه به في التشبيه المقلوب
ايهام كونه اتم بوجه ما واما قوله أوفي معرض الاستطراف فهو عطف على قوله أعرف بقرينة المفصل وتغيير الاسلوب السابق
بايراد كلمة أو فهنا ثلاث توجيهات فاختر أيها شئت (قوله ولا زوردية) بالزى المتالصة وهو معرب لازوردية بالزى المغالطة
وهو حجر معروف في شرح المفتاح الشريفى هي بكسر الزاء المعجمة وهو الثابت في نسخ الرواية والواو بمعنى رب وعلى حجر
اليواقيت صلة تزهو والمراد بحجر اليواقيت الورد والشقائق ونحوهما استعارة أى البنفسج في زرقها احسن منها في حمرتها
أو اليواقيت نفسها والتضمير في كلنا وبها للبنفسج الموصوف باللازوردية على ارادة الافراد بالجنس كما في قوله تعالى (ثم
نخرجكم طفلا) أو للازهار كذا في شرح فوائد الصحاح (قوله وفيه لغة أخرى) ومن هذه اللغة البيت

(قول الشارح) يقال زهى الرجل فهو مزهو يعنى انه مبنى للمفعول وعلى الثانى مبنى للفاعل

(قول المحشى) أو تصديقا كما في صورة بيان الامكان الخ اخذ كونه تصديقا من قول الشارح مسلم الحكم معروفه
(قوله المحشى) ومعنى قوله لامتناع الخ حاصل المعنى حينئذ لامتناع تعيين المجهول تصورا الذى هو الغرض من التشبيه
بالمجهول تصورا الذى هو وجه الشبه لما عرفت ان الغرض كحكم المقيس حينئذ يكون الكلام مسوقا لتلليل عدم صحة بيان
الغرض بلا واسطة بخلاف ما مر عن السيد يدل على ما ذكرنا

(قول المحشى) فمجموع التعليلين علة لعدم صحة بيان جميع الاغراض فتأمل

(قول المحشى) لانه يجب أن يكون المشبه به مسلم الحكم الخ هذا لا بد منه في الكل لكن لما لم يتوقف بيان الامكان
وما معه الا عليه عاى به هنا ثم ان التصديق غير الاعرفية السابقة والظاهر ان المعنى مسلم الثبوت لما يقصد من التشبيه لالوجه
الشبه لما مر عن المحشى

(قول المحشى) فيكون الغرض العائد الخ وحينئذ يندفع الاشكال السابق له وتوجيه المحشى هذا هو الظاهر لاخذه
من التفصيل مع خلوه عن التكلفات (قول المحشى) وهو حجر أى اللازورد حجر

بين الرياض على حمر اليواقيت) يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت (كانها فوق قامات ضعفن بها ، اوائل النار في اطراف كبريت) فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن بذرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدين غاية التباعد ووجه آخر وهو انه اراك شها النبات غض يرف واوراق رطبة من لخب نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعمد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه) في وجه التشبيه (وذلك في التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد (كقوله) اى قول محمد بن وهب (وبد الصباح كأن غرته) هي يياض في جهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصفاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثاني بيان الاهتمام به) اى بالمشبه به (كتشبيه الجائتم وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطالب هذا) الذى ذكرناه من جعل أحد الشئيين مشبها والاخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الخالق الناقص) في وجه التشبيه (حقيقة) كما في التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه (أو ادعاء) كما في التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الخالق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ماقررنا فيما سبق (فان

(قوله أوائل النار الخ) أى النار المتصلة بالكبريت التى تضرب الى الزرقة لا الشعلة المرتفعة كذا نقل عنه رحمه الله (قوله لمشاهدة عناق الخ) لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بعم الطرفين معا لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به ههنا استطرافه كذا في شرح المفتاح الشربى (قوله كأن غرته) أى بياضه وجه الخليفة من قبيل رجل عدل في احتماله التوجيهات الثلاث (قوله بالاصفاء) متعلق بانصاف (قوله وعلى كونه) معطوف على انصاف (قوله وهذا الكلام الخ) زاد الشارح رحمه الله تعالى لفظ في وجه الشبه في موضعين ليعترض عليه والمصنف

(قول المحشي) من قبيل رجل عدل فاما أن يكون بادعاء أن وجهه نفس البياض أو يقدر مضاف أى غرة وجه الخليفة غرة الصبح أو أن تكون اضافة الغرة الى الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف والمقصود تشبيه الموصوف أى الصبح الاغر بوجه الخليفة فالاحتمالات بعد كون التشبيه على حقيقته

(قول المحشي) متعلق بانصاف والباء في معرفته للسببية وهذا غير متمين

أريد الجمع بين شيئين في أمر) من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصاً في ذلك الأمر والآخر زائداً سواء وجدت الزيادة والنقصان أو لم توجد) فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه (ليكون كل واحد من الشئين مشبهاً ومشبهاً به) (احترازاً من ترجيح أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله) أي قول أبي إسحاق الصباني (تشابه دمى إذ جرى ومداً متى) فمن مثل ما في الكأس عني تسكب* فوالله ما أدرى أبا الخمر اسبلت* جفوني) يقال اسبل الدمع والمطر إذا هطل واسبلت السماء فالباء في الخبر للتعدي وليست بزايدة على ما توهم (أم من عبرتي كنت اشرب* لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد أن أحدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر) التشبيه أيضاً كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أي تشبيه الصبح بغرة الفرس) متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه) أي من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك إذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبهاً والصبح مشبهاً به لانه أزيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في إثبات الصفة للشيء ولم يقصد إلى إيهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشئين في مطلق الصورة والشكل واللون أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حدة أو قريب منه في الأصل

رحمه الله تعالى ، لم يذكر في الأغراض الخاق الناقص بالكامل فمراده الخاق الناقص في غرض من الأغراض المذكورة بالزائد فيه فلا اعتراض (قوله عن ترجيح أحد المتساويين) أي في اعتقاد المشبه كما يدل عليه السياق (قوله فمن مثل ما في الكأس الخ) الفاء تعليلية ومن ابتدائية متعلقة بتسكب أي لتسكب دمعاً كائناً من مثل ما في الكأس ولم يقل ما في الكأس إشارة إلى أن مثل ما في الكأس كائن عنده والدمع الأحمر مسكوب منه وفيه من المبالغة ما لا يخفى (قوله إذ لو قصد شيء من ذلك) أي من ذلك الوصف بأن أريد المبالغة فيه (قوله لوجب جعل الغرة الخ) إذا أريد التشبيه على سبيل الحقيقة إذ لو أريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس فاندفع سؤال السيد بلا احتياج إلى ما ذكره من أن المراد لوجب التشبيه مطلقاً لا التشابه إلا انه اقتصر على خصوص هذا التشبيه لكونه أصلاً (قوله أو جمع وصفين في بيان المقدار) أي

(قال السيد) إذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل غرة الفرس مشبهاً والصبح مشبهاً به إلى آخره (أقول) فإن قلت إذا أريد شيء من ذلك لم يجب التشبيه الذي ذكره بل جاز عكسه لكونه أقوى في تأدية المقصود قلت أراد بما ذكره انه يجب التشبيه بينهما ولا يجوز ذكر التشابه فضلاً عن كونه أحسن فلا يكون عايناً فيه وإنما اقتصر على ذكر تشبيه الغرة بالصبح لانه الأصل وإذا عكس فقد ترك الأصل لزيادة المبالغة (قول الشارح) فالباء الخ أي لأن الفعل لازم فإذا تعدى يتعدى بالباء (قول المحشى) زاد الشارح الخ هذه الزيادة أخذها الشارح من الإيضاح

(قول المحشى) لم يذكر في الأغراض الخ أي حتى يختص ما هنا به (قول المحشى) في اعتقاد المشبه أي لافي الواقع (قول المحشى) في بيان المقدار أي لا الصورة والشكل واللون فاخذ هذه من المقابلة لها ومن قوله على حد الخ

فان العكس يستقيم في التشبيه متى أريد شئ من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح أحد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه أصلاً قلت التساوي بينهما إنما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم أحدهما مشبهاً والآخر مشبهاً به لغرض من الأغراض ولسبب من الأسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ في الاغلب عن كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً في وجه الشبه هذا تمام الكلام في أركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيماً باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق وأشار الى الأول بقوله (وهو) اي التشبيه (باعتبار الطرفين) اي المشبه والمشب به اربعة اقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) اي المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخلد بالورد) وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى * هن لباس لكم وانتم لباس لهن * لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس اولاً لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للمورة فان قلت أليس قوله تعالى لكم ولهن قيداً في المشبه

جمع وصفين على وجه من الزيادة والنقصان والضعف يوجد ذلك الوجه في الفرع على مقدار ذلك الوجه أوقرب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الاصل (قوله فان العكس الخ) جواب متى لم يقصد (قوله يستقيم) من غير أن يعد تشبيهاً مقولاً (قوله لغرض من الأغراض) بان يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا اقيت فرساً فقلت غرته كالصبح واذا طلع الصبح فقلت كغرة الفرس مع ان الممتنع قطعاً ، هو ترجيح أحد المتساويين لا ترجيحه كذا في شرحه المفتاح (قوله واما النظر في أقسامه الخ) قيل لافرق بين أن يقال التشبيه اما طرفاه مفردان أولاً وأن يقال التشبيه طرفاه اما حسيان أولاً وكذا لافرق بين أن يقال التشبيه اما وجهه مركب أولاً وبين أن يقال التشبيه وجهه اما منتزع من متعدد أولاً تأمل لعل وجه التأمل ان العبارة الاولى تدل على اعتبار الافراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقدم اعتبار كونهما حسيين أولاً على التشبيه فيكون الاول من أحوال التشبيه ومن أقسامه والثاني من أحوال الطرفين

(قول الشارح) لم يستقم أى عكس الاصل أى في التشبيه أى تشبيه غير المقلوب وعكس عكس الاصل في التشبيه المقلوب لقصد الايهام الذي لا يحصل بالاصل في التشبيه

(قول المحشي) بان يكون الكلام فيه أي في أحد المتساويين والغرض بيان معانيه لا بيان معاني المساوي الآخر فان التشبيه لبيان حال المشبه لا المشبه به فاذا اقيت فرساً وقلت غرته كالصبح فالغرض بيان مقدار بياض غرته فيجعل مشبهاً لا بيان مقدار بياض الصبح على عكس المثال الثاني (قول المحشي) هو ترجيح أحد المتساويين أي ترجيحه في نفسه لا ترجيحه كما في نسخة وهو كذلك في شرح المفتاح أيضاً لان الترجيح يكفي فيه الارادة (قول المحشي) قبل لافرق حاصله انه جعل فيما سبق التقسيم الى الحسي وغيره من أقسام الطرفين والى التركيب وغيره من أقسام وجه الشبه وجعل هنا التقسيم الى المفرد وغيره والتقسيم الى كونه منتزعا من متعدد أولاً من أقسام التشبيه مع انه لافرق بين العبارات الأربع

قلت لا اذلا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتغال أو الصيانة عليه أو مقيدان كقولهم (لمن لا يحصل من سميته على طائل) هو كالراقم على الماء) فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سميته على شيء ، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول به وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك (أو مختلفان) أى أحدهما غير مقيد والآخر مقيد (كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل (وعكسه) أى تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد (واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار) وهو قوله كأن مشار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح وأشار اليه صاحب الكشف حيث قال ان العرب تأخذ أشياء فرادى معزولاً بعضها عن بعض فتشبهها بظواهرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله ، وكان اجرام النجوم لو امعاء درر نثرن على بساط أزرق ، فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط أزرق تشبيه حسن لكن ابن هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سروراً وعجباً من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في أديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقوله * فكأنما المريخ والمشتري * قدماه في شاخ الرفمة * منصرف بالليل عن دعوة * قدأسرجت قدماه شمعة * فانه لو قيل المريخ كنصرف من الدعوة لم يكن شيئاً وقد يكون بحيث لا يمكن ان يمين لكل جزء من أجزاء

(قوله الذي يريك الخ) لان الاستطراف انما نشأ من نثرها على بساط لا يناسبها وهو البساط الازرق كما لا يخفى (قوله والمشتري) مبتدأ والخبر قدماه وقوله في شاخ الرفمة خبر بعد خبر والجملة في محل نصب على الحال والتقدير في مكان شاخ

وقوله لعل وجه التأمل الخ يعنى انه أشار بالتأمل الى الجواب عن الأول وقوله تدل على اعتبار الافراد والتركيب بعد التشبيه لكونه حكم على التشبيه بكونه اما طرفاه كذا أو كذا وقوله والثانية الخ أى لانه حكم فيها على الطرفين بأنهما اما كذا أو كذا وترك الجواب عن الاعتراض الثاني مع ان عبارة المصنف السابقة وهو أى وجه التشبيه اما غير خارج الى أن قال وأيضاً وجه التشبيه اما واحد أو بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد وعبارته هنا حاصلها التشبيه اما وجهه منزع من متعدد أولاً ففي الثانية حكم على التشبيه بكونه اما وجهه منزع أولاً ولا كذلك الأولى فسا في الحاشية هنا من قوله وبين ان يقال التشبيه وجهه اما منزع فيه نظر لان العبارة الآتية ليست كذلك بل حاصلها كما يعلم بتأملها التشبيه اما وجهه منزع وبالجملة مدار التسميين على الاعتبار كما ذكره

الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعمسف كما في قوله تعالى * مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً * الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء ، يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد ناراً واظهاره الايمان بالاضائة وانقطاع انتفائه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والدين من جهة اهل الاسلام بالصواعق (وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبل بجمار أبت مشقوق الشفة والخوافر نابت على رأسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء الى التأمل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبل هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبل من تشبيه المفرد بالمفرد

الرفعة بمحذف الموصوف وقولهم شاغ الرقة من قبيل جد جده شبه المريح والحال ان المشتري أمامه في مكان عال ، في المرئي بانسان منصرف في الليل عن مجلس دعوة أوقدت أمامه شمعة (قوله الا بعد تكلف) ، وهو ابداع وجه الشبه لكل تشبيه بخلاف ما اذا كان تشبيه الهيئة بالهيئة فانه يكفي فيه أن وجه الشبه واحد (قوله فان الصحيح ان هذين التشبيهين الخ) فان وجه تشبيه المنافقين بالمستوقدين الذين شبهوا بهم في الآية الاولى هو رفع الطمع الى تيسر مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والحية لانقلاب الاسباب وانه أمر وهمي منتزع من عدة أمور وتحقق هذا الوجه ظاهر في المشبه به وكذا أسبابه القريبة وانقلابها واما في المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدرح فيهم ودخولهم في عداد المؤمنين لشاركوهم في حظوظهم واسبابه القريبة الايمان باللسان واتباع المؤمنين في ظواهر أحوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على اسرارهم واقتضاحهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم بسمة النفاق وكذا وجه التشبيه بينهم وبين ذوى الصيب هو انهم في المقام المطمع في حصول المطالب ونجى المأرب لا يحظون الابضد المطموع فيه من مجرد مقاساة الاهوال والافزاع وتحقق في المشبه به ظاهر واما في المشبه فالمقام المطمع لهم هو ايمانهم ظاهراً واتباعهم المؤمنين صورة ومقاساة الاهوال اقتضاحهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم ووقوعهم بذلك في مخاوف هائلة (قوله شبه دين الاسلام) أى بعد ما شبه المنافقين بذوى الصيب ولم يذكره لظهوره وقد قدر فيما مضى ذوى (قوله احوج شيء الى التأمل) لتعسر التمييز بين المفيد والمركب اذ القيود معتبرة في الهيئة التي جمعت وجه الشبه ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر سوى سلامة الطبع وصفاء القرينة في شرح المفتاح الشريف اذا التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمراً واحداً هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه

(قول المحشى) في المرئي متعلق بقوله أمامه الخ والا فلو وقع ان المشتري فوقه لا أمامه

(قول المحشى) وهو ابداع وجه الشبه وكذا اعتبار مشبه ومشبه به في كل تشبيه كما يؤخذ من الشارح

كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله * والشمس من مشرقها قد بدت * مشرقة ليس لها حاجب ، كأنها بوتقة احيت * يحول فيها ذهب ذائب * وقوله كأن مشار النقع وقوله كأن جرام النجوم لو امعا وقوله فكأنما المريح من تشبه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلاما من المشبه والمشبّه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكأن ما ذكره المصنف أقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول أبى تمام (يا صاحبي تقصيا نظريكما) اى ابلغنا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اى بلغت اقصاه كذا في الاساس (ثريا وجوه الارض كيف تصور) اى تتصور بمخفف التاء يقال صورته الله صورة حسنة فتصور (ثريا نهارا مشمساً) ذا شمس لم يستره غيم (قد شابه) اى خالطه (زهر الربا) وانما خصها لانها أنضروا شد خضرة (فكأنما هو) اى ذلك النهار المشمس (مقمر) اى ليل ذو قر شبه النهار المشمس الذي يختلط به أزهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه

به وكان ما عداه تبعاً وتمتله في الاعتبار كان مفرداً مقيداً والا كان مركباً انتهى ولا يخفى ان ما ذكره يفيد الامتياز بينهما في المفهوم لا التمييز في صورة الاشتباه فان القيود معتبرة في الطرفين يحتمل الدخول وعدم الدخول * قال السيد فيجتمل الخ * هذا الاحتمال اخاره الشارح في شرح المفتاح فجعل ما ذكره من الايات اشارة الى الثلاثة واختار ههنا كونه اشارة الى الايات الاربعة المذكورة لان المشبه والمشبّه به كلاهما في قوله * والشمس من مشرقها قد بدت * الخ قد ذكرت مع أمور متعددة يمكن ان تكون داخلية فيهما وتغيير الاسلوب يجوز ان يكون لبعد العهد بخلاف قوله * والشمس كالمرآة في كف الاشل * فان المشبه فيه مفرد غير مقيد فلا بد ان يكون المشبه به مفرداً مقيداً عند السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالمركب فقوله والظاهر ان تشبيهها بالبوتقة من تشبيه المفرد الغير المقيد بالمفرد المقيد كتشبيهها بالمرآة الخ محل نظر الخ * قال قدس سره فستبعد قطعاً * لكون المشبه مفرداً وفيه ان القطع ممنوع لما عرفت من كونه مذكوراً مع أمور كثيرة يحتمل كونها داخلية فيه (قوله) فان الفرق الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاة الجبلي بالحمار المذكور من تشبيه المفرد كما وتشبيه الشقيق بالاعلام المذكورة من تشبيه المشبه به فيه مركب حيث قل في بيان اسباب غرابة التشبيه أو ان يكون المشبه به

(قال السيد) وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها الخ (أقول) قد يناقش في جعل السكاكي هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب وذلك انه ذكر في وجه الشبه الذي لا يكون واحداً بل في حكم الواحد تشبيه سقط النار بعين الديك والثريا بالعنقود والشاة الجبلي بالحمار الابتر المشقوق الشفة النابت على رأسه شجرتا غضا والشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيهها بالبوتقة التي فيها ذهب ذائب في هذا البيت وبين في كل واحد من هذه التشبيهات الخمس التركيب في وجه التشبيه الا في تشبيه الشاة بالحمار ثم غير اسلوب الكلام وقل وكوجه التشبيه في قوله كان مشار النقع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله وكأنما المريح وبين في كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الايات التركيب في طرفي التشبيه ثم قال ويسمى

مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح (وايضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار العارفين وهو أنه (ان) تعدد طرفاه فاما ملفوف (وهو ان يؤتى على طريق المطف أو غيره بالمشبهات (أولاً ثم بالمشبه بها كذلك كقوله (أى امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياذ النايور (كأن قلوب الطير رطباً) بعضها (ويابساً) بعضها (لدى وكرها العناب ولحشف) وهو اردأ الثمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس المتيق منها بالحشف. البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في أسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه (او مفروق) وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله) أى قول المرفش الأكبر يصف نساء (النشر) أى الطيب والرائحة (مسك) والوجوه دنائير وأطراف الاكف) وروى أطراف البنان (عن) هو شجر أحمر لين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليلالى) وثغره في صفاء وادمى كاللآلى. (وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله) اى قول البحتري * بات نديما لى حتى الصباح * أغيد مجدول مكان الوشاح (كأنما يسمى) ذلك الاغيد اى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) منظم (أو برد) وهو حب النعام (أو اقاح) جمع اخوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري * يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد * وعن اقاح وعن طلع وعن حب * شبه بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه

مركباً كما في قوله وكان حجر الشقيق الخ فعنده قوله وكان حجر الشقيق الخ من تشبيه المركب بالمركب (قوله رطباً بعضها الخ) يريد ان الضمير في رطباً أو يابساً راجع الى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب قلوب ولذا قال رطباً ويايساً بالتذكير وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع ، كما في قوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن) (قوله أى الطيب والرائحة) في القاموس النشر الریح الطيبة أو أعم أو ريح فم المرأة واعطافها بعد النوم انتهى والكل مناسب للمقام واما تفسير الشارح رحمه الله تعالى بالطيب فان أراد ان الطيب الذى تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان أراد ان طيب تلك النساء غير المسك

امثال ما ذكر من الايات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد فيجتمعا أن يريد بما ذكر من الايات هذه الثلاثة بقرينة تغيير الاسلوب وبيان تركيب الاطراف فيها دون ما قبلها والظاهر أن تشبيهها بالبوقة التى فيها ذهب ذائب من تشبيه المفرد الغير المقيد أو المنيد بمفرد مقيد كتشبيهها بالمرأة في كف الاشل أو من تشبيه المفرد بالمركب واما جعله من تشبيه المركب بالمركب فستبعد جداً

(قال السيد) ولا يخلو هذا عن تسامح (أقول) وذلك لان قوله مقمر تقديره ليل مقمر كما صرح به ففيه تعدد وشائبة تركيب يريد ان الضمير في رطب الخ يعنى انه ليس تقديراً للأفعال حتى يلزم ان البصريين لا يميزون حذفه بل بيان لمرجع الضمير وهو القلوب باعتبار البعض ولذا لم يؤث الحال مع وجوب مطابقتها فاندفع ما في الفرى (قوله كما في قوله تعالى) وبعولتهن الخ فان ضمير بردهن الرجميات فقط

نظر لان المشبه اعنى الثمر غير مذكور لفظا ولا تقديراً الا ان لفظ كأنما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف آيات اهديت اليه * اتتني بالامس آياته * تملل روعي بروح الجنان * كبرد الشباب وبرد الشراب * وظل الامان ونيل الامان * وعهد الصبي ونسيم الصبا * وصفو الدنان ورجع القيان (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وفيه تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله (اما تمثيل وهو ما) اى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) امرين او امور (كما سر) من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرأة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوى المصطلى والتشبيه في قوله تعالى * مثل الذين حملوا التوراة * الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى غير ذلك (وقيد) اى المنتزع من متعدد (السكاكي بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم

كاسيك فمع كونه بعيداً ليس فيه كثير مدح ، فالصواب ترك لفظ الطيب والاكتفاء بالريحانة (قوله تملل) في القاموس علله بطعام أو غيره شغله به (قوله من تشبيه الثريا الخ) وجه الشبه في كلها منتزع من أمور متعددة حسى في بعضها وعقل في بعضها والطرفان في بعضها مفردان وفي بعضها مركبان وفي بعضها أحدهما مفرد والآخر مركب وقد مر تفصيله * قال قدس سره لا يخفى ان المتبادر الخ * أى لا يخفى ان المتبادر من الانتزاع من متعدد ان يكون المنتزع منه متعدداً ، ومن

(قول المحشى) فالصواب لعل مراده بالطيب الرائحة الطيبة والعطف تفسير وحذف الطيبة لظهوره

(قال السيد) اما تمثيل وهو ما أى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد الخ (أقول) لا يخفى أن المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفى التشبيه لا كونه مركبا من متعدد هو اجزاؤه كما توهمه الشارح فاورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد أو لا يرى ان المصنف رد على السكاكي في عدم التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التى هي قسم من أقسام المجاز المفرد فلا يصح أن يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيا لما سيصرح به وبما يؤيد ما ذكرناه ان المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل وقال الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعى التركيب حيث جعله اخترازا عن الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله أن يشبه احدى صورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى فان قلت هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيراً مطبقاً لما يزعمه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت هو ههنا أيضاً بصدد التفسير فوجب أن يراعى ما يزعمه ولا يمثل للتمثيل الا بتشبيهات مركبات الاطراف فان قلت قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً) قلت ذلك مما يندفعه أقوام لم يطالعوا على حقيقة الحال وسيأتيك تحقيق المقال (قول المحشى) ومن كونه وجه الشبه أى من كون المنتزع وجه الشبه ان يكون المنعقد حاصل في الطرفين سواء كان جزأهما أولاً

التمثيل - كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بمحقيق بل هو عائذ الى التوهم وكذا قوله تعالى * مثلهم كمثل الذي استوقد نارا * وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور وأما صاحب الكشف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا كما يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم (وأما غير تمثيل وهو بخلافه) اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي مالا يكون منتزعا منه أو يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي

كونه وجه الشبه ان يكون ذلك المتعدد حاصلا في كل واحد من الطرفين فيجوز ان يكون المتعدد جزءا لكل منهما وان يكون وصفا خارجا عنهما وان يكون جزءا لاحدهما خارجا عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين كما زعمه السيد بل نقول انتزاع امر من متعدد قد يكون بانتزاعه من مجموع المتعدد ، كالوحدة الاعتبارية وقد يكون من أحدهما بالقياس الى الآخر كالأضافات وقد يكون بانتزاع بعضه من أحد الامرين وبعضه من الآخر وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب في وجه الشبه أيضا * قال قدس سره كما توهمه الشارح رحمه الله تعالى * ليس في كلام الشارح ما يدل على هذا وإيراد مثال تشبيه المفرد بالمفرد لا يقتضى الا ان يكون المتعدد الذي انتزع منه موجودا في الطرفين لا كونه جزءا كما

(قول الشارح) هو حرمان الانتفاع أى كونهما محرومي الانتفاع فان هذا الكون هو الحالة المشتركة بين الحالتين الحاصلتين لكل من المشبه والمشبّه به أو نفس الحرمان لانه أمر اعتبارى وان كان منتزعا من أمور موجودة غايته انه ليس اعتباريا محضاً كجبل ياقوت

(قول الشارح) عائذ الى التوهم أى معنى جزئى يأخذه الوهم من الموجودات لامن طريق الحواس (قول الشارح) وقال الشيخ الخ اعلم ان في اطلاق التمثيل أربعة مذاهب أحدها انه يطلق على التشبيه مطلقا وهو مختار الكشف أنها على ما كان وجهه مركبا غير متحقق حسا وهو مذهب الشيخ ثالثا انه يطلق على ما كان وجهه مركبا غير متحقق لاحسا ولا عقلا وهو مذهب السكاكي رابعا انه يطلق على ما كان وجهه مركبا متحققا أولا وهو مذهب الجمهور اه هروى لكن في اشتراط التركيب عند السكاكي وكذا عند الشيخ نظر فان الذى في كلامهما الانتزاع من متعدد وهو لا يقتضى التركيب كما مر

(قول المحشى) كالوحدة الاعتبارية أى المنتزعة من الامور الكثيرة كالعشرة المخصوصة فلها توصف بالوحدة بمعنى ان الوحدة عارضة لذات الكثير مع الكثرة لا ذات الكثير في نفسه ولا مقيدا بالكثرة موصوفا بها والا لزم اجتماع التقيضين وخرج بها الوحدة الحقيقية وهى القائمة بالواحد الحقيقى كزيد وعمرو وقوله كالأضافات مثلا الابوة منتزعة من الاب بالقياس الى الابن والبنوة بالعكس فنقول زيد اب لعمرك بكرة أب لخالده وقوله وقد يكون بانتزاع بعضه الخ كما اذا كان الطرفان مركبين أو موصوفين أو أحدهما مركبا والآخر موصوفا

(وأيضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فنه) أى فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او فن الوجه الغير المذكور (ما هو ظاهر يقهه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدري ابن طرفاها أى هم متناسبون في الشرف) يتمتع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه (كما انها) أى الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء في الصورة) يتمتع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كال دائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله يكون وسطا ذكر جابر الله ان هذا قول الأثمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيتها الكلمة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس أولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيتها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت نكأهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم (وايضاً منه) أى المجمل وقوله منه دون أن يقول وايضاً اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فنه ظاهر ومنه خفى أى ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى الوصف الذى يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد أسد فقولنا زيد الفاضل

تشبيه السقط بعين الديك * قال قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب * مراده من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب العارفين بناء على انه مجاز مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الشرفين كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين واحدهما مركبا والآخر مفرداً * قال قدس سره انظر كيف اعترف الخ * فيه ان اللازم مما ذكره الشارح رحمه الله ان لا يكون وجه الشبه في الاستعارة في المفرد منتزعا من متعدد ليخرج بقوله تشبيه التمثيل واما استدعاء تشبيه التمثيل التركيب فلا * قال قدس سره حتى قال وحاصله الخ * اللازم منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي التركيب والكلام في استدعاء التشبيه التمثيلي ذلك وهو غير لازم منه (قوله أى فن المجمل ما هو ظاهر وجهه الخ) يعنى ان ضمير منه ان كان راجعا الى المجمل ، ففي اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم المجمل وان كان راجعاً الى الوجه فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام فلذلك كل من التوجيهين مشتملا على خلاف الظاهر من وجه بينهما وليس مراده ان تقدير كلام المصنف رح ذلك حتى يلزم حذف الموصول أو الموصوف مع بعض الصلة أو الصفة وحذف الفاعل (قوله بنيتها الكلمة) جمع كامل سمي الكل كلمة تغليبا (قوله ربيع الكامل الخ) الظاهر في الاولين عدم الاضافة واجراء اللقب عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على

(قال السيد) اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل الخ (اقول) في ايراد هذا التقسيم قبل ذكر ما هو قسيم للمجمل اعنى المفصل اشعار بذلك ايضاً اذ لو كان تقسيماً آخر لمطلق التشبيه لوجب تأخير عنه قطعاً (قول المحشى) مجاز مركب فلا بد ان يكون المنقول عنه والمنقول اليه مركبا لان التجوز في مركب وقوله وقد صرح أى الشارح (قول المحشى) ففي اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد الخ أخذ هذا من تقدير الشارح لفظ ما هو

أسد يكون مما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين لأن الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي أن يفهم (ومنه) أى ومن الجميل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) يعنى الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها فإن وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني * فأنك شمس والملوك كواكب * إذا طلعت لم يد منها كوكب * (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أى وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) أى قول أبي تمام في الحسن بن سهل * ستصبح العيس بنى والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب (صدفت عنه) أى أعرضت (ولم تصدف مواهبه * عنى وعأوده ظنى فلم يحب * كالغيث أن جثته وأفالك) أى أهلك (ريقه) يقال فعله في روق شبابه وريقه أى أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شيء أفضله (وان ترحلت عنه لج في الطلب) وصف الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك أن جثته أو ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة في حالتى الطالب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثر أياديه لدى ووصل مواهبه الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم (واما مفصل) عطف على قوله اما بجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله * ونفره في صفاء * وادمي كالآلى) وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه والثانى ان يكون أمراً مستلزماً له وأشار اليه بقوله (وقد يتسامح بذكر ما يستنبهه مكانه) أى بان يذكر مكان وجه التشبيه ما يستلزمه أى يكون وجه الشبه لازماً له (كقولهم للسلام النصيح

الكل بالاضافة . (قوله هكذا ينبغي ان يفهم) رد على من قال ان المراد مطلق الوصف (قوله أى ومن الجميل ما ذكر فيه الخ) ولا يذكر الوصف المشعر في التشبيه المفصل لان وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به كان تكراراً (قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الخ) ضم كونها مفرغة الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو اداني والاول داخل في المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها غير معلومة الطرفين ناشئ من كونها مفرغة (قوله اذا طلعت الخ) وجه الشبه بين الممدوح والشمس كمال الظهور وبين الملوك والكواكب نقصان الظهور وقوله اذا طلعت لم يد منها كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه (قوله فلان كثر اياديه الخ) كثر اياديه خبر فلان وكالغيث خبر ثان والقول بان كثر اياديه صفة بناء على ان فلان ، علم جنس وعلميته تقديرية أو انه بتقدير الموصول أى الذى كثر اياديه تكلف (قوله أى

(قال السيد) ستصبح العيس بنى والليل عند فتى (قول) العيس بالكسر الابل البيض التى يحاط بياضها شيء من

الشجرة أى سيدخلنى خبيب^١ الابل^٢ والسير^٣ في^٤ الليل صباحاً عند فتى يعفو عند الغضب وفارقه ولم يفارقنى عطاياه

(قول المصنف) وقد يتسامح التسامح ان لا يعلم الغرض من الكلام ويحتاج في فهمه الى تقدير لفظ آخر كذا في

تعريفات كمال باشا وقيل يشبه المجاز اللعوى لكن بعلاقة لا تعتبر مع الاعتماد في فهم المراد على ظهوره بمجرد القرينة

(قول المعشى) علم جنس أى في حكم النكرة

هو كالمسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) اى وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين المسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المعلومات قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا من حيث يكون التشبيه في وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع أنه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلاً وهو أمر حسي قطعاً فحماهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسماً الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعاً كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق في قولنا الخلد كالورد في الحمرة هى الحمرة التى هى من الامور المحسوسة أيضاً فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى

بان يذكر الخ (فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فان الاستتباع أعم من استتباع الملزوم لل لازم والعلة لل معلول وغيرها وفائدة التفسير الثانى بيان ان التضمير المستتر في يستتبعه راجع الى ما الموصولة والثاني الى وجه الشبه دون العكس (قوله وهذا التسامح الخ) لعل السر في ذلك أن وجه الشبه لما لم يكن أمراً ظاهراً دل على امكانه بذكر ما يستتبعه (قوله كميل الطبع الخ) فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه امر اعتبارى لذلك الشيء وان كان الميل في نفسه والازالة صفة حقيقية أو اضافية كذا في شرحه للمفتاح (قوله ويشبه أن يكون تركهم الخ) انما قل يشبه لاحتمال انهم لم يذهبوا للتحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من أن الحمرة والسواد والبياض مثلاً أمور محسوسة بلا تفرقة بين ماهو جزئى محسوس وبين ماهو كلى معقول كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله ناشئ عن هذا التسامح الخ) فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر (قوله لان جعلهم الخ) بيانه على ما قرره في شرحه للمفتاح هو انهم صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه الشباب بالغراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستتباع ، فكيف كان الحامل هو هذا الذى اعتقدوه على سبيل التسامح والتجاوز دون ذلك الذى اعتقدوه تحقيقاً انتهى وفيه انه انما يرد ذلك لوسم العلامة انهم اعتقدوا أن وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يسلم ذلك فانه باطل قطعاً لعدم اشتراكها بين الطرفين ، بل يقول ان جميع الامثلة التى اعتقدوا

(قول الشارح) على التحقيق متعاقب يجعل

(قول المحشي) صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة أى مع تصريحهم بان وجه الشبه فيه محسوس كما تقدم في المتن والشرح والمحسوس انما هو الجزء ان وقد أجاب عن المصنف سابقاً بان معنى كونه محسوساً ان افراده مدركة بالحواس (قول المحشي) فكيف كان الحامل الخ أى فجعل المنشأ هو هذا دون ذلك باطل فليست من للابتداء بل تبعية (قول المحشي) بل يقول ان جميع الامثلة الخ أى فما جوز الشارح أن يكون منشأ داخل في كلام العلامة فليس

أن تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا إنما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة فهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل (وأيضاً) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه (هو) أنه (اما قريب مبتذل وهو ما) اى التشبيه الذى (ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادىء الرأى) اى في ظاهر الرأى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى يظهر وان جعلته مهووزاً من بدأ فعتاه في اول الرأى وظهور وجه التشبيه في بادىء

ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستنبهه أعنى الامور المحسوسة الجزئية مكان وجه الشبه أعنى الامور الكلية العقلية وعبارته مصرحة بذلك حيث قال ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلًا وناشئًا من تسامحهم هذا وهو ذكرهم مستمع وجه الشبه مكانه وتسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور المحسوسة فثبت تسامحوا ههنا وسموا هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحوا في ترك التحقيق وقالوا وجه الشبه قد يكون حسيا وقد يكون عقليا ولولا تسامحهم هذا لما تركوا التحقيق اذ لا حامل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة وجه الشبه وما أورد على الشارح رحمه الله من أن العبارة المنقولة لا تدل على انحصار المنشأ في هذا التسامح. فالاولى نقله الانحصار المصرح في عبارة العلامة فنذفع اذ معنى كون شيء ناشئاً من شيء انه لولا الثانى لما حصل الاول (قوله انما هو من قبيل التسامح) فكلية من تبعية والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر (قوله فهذا الاعتبار سموا الخ) لا يخفى ان تسمية وجه الشبه حسيا باعتبار أن ملزومه حسي وتسمية ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار أن لازمه وجه الشبه فلا يكون التسامح الاول من قبيل الثانى اللهم الا أن يراد ان كلا منهما تسامح باعتبار علاقة الازوم مطلقا ، فلذا غير الشارح رحمه الله بخطه قوله لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد الخ بقوله لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة الكلية المشتركة الغير المحسوسة لكنه ، يلزمها في الوجود أن يكون جزئية محسوسة فالجزئية لازمة اه ولاخفاء في كونه تكافؤا ثم العجب ان الشارح العلامة رحمه الله ذكر هذا التوجيه ورده حيث قال واما ان المعنى ان تركهم التحقيق في وجه الشبه يشبه أن يكون مسامحة مثل مسامحتهم هذه فعبارة الكتاب ، لا تؤدى هذا المعنى وانما يؤدى ما حققناه فلا يلتفت الى ما سواه فما معنى قوله والذى يخطر بالبال الخ الا أن يراد الذى يختاره البال الخ (قوله وهو ما أى التشبيه الذى الخ) لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجمله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصلًا بلا تدقيق نظر بان يكون كون أحدهما مشبها والاخر مشبها به ظاهراً لظهور وجه الشبه فيهما كان

هناك شيء آخر يمكن أن يجعل منشأ سوى ما ذكره فلا تكون من تبعية

(قول المحشي) فالاولى نقله الانحصار الخ وهو قوله اذ لاحمل الخ وقوله اذ معنى الخ فالخصر مستفاد من المنشئين

(قول المحشي) فلذا غير الشارح أى لعدم كون المتسامحين من قبيل واحد والاحتياج الى الجواب الضميف

(قول المحشي) يلزمها في الوجود أى عند وجودها لانها لا توجد الا في ضمن الجزئى

(قول المحشي) لا تؤدى هذا المعنى لان الظاهر الابتداء مع الاحتياج الى حذف المضاف

الرأى يكون (لوجهين) لاسرين (إما لكونه أصراجليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث إنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث إنه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجلد وشيء آخر ولهذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تتصل أولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يعم النظر ولم يتعمقه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى (أو قليل) عطف على امرأ جليا اى ولكون وجه الشبه قليل (التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور ذكر المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا

التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا وانما لم يقل وهو ما يكون ظاهراً غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجهه في ادى الرأى يظهر وجهه تسميته بالقرب والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهراً وخفياً فافهم فانه قد خفى على الناظرين حتى اعترض بعضهم بانه ينفق تعريف التشبيه القريب بما يكون فيه المشبه به لازم المشبه مع خفاء وجه الشبه اذ ليس المراد أن يكون الانتقال من ذات المشبه الى ذات المشبه به غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج الى ما اجاب به من أن قوله لظهور وجهه قيد للتعريف فلا انتقاض وبعضهم بان ظهور وجه الشبه في نفسه لا ينفى أن يكون ثبوته للطرفين ظاهراً فلا يكون التشبيه قريباً لجواز خفاء حصوله في الطرفين وان أريد ظهور ثبوته للطرفين فكونه جليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به في نفسه ظاهراً اذ كونه جليا كما يستلزم كونه في نفسه أسبق من التفصيل كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى (قوله لا تفصيل فيه) اشارة الى أن ليس المراد بالجلد ما لا يتضح معناه أو ما يكون مركباً بل ما لا تفصيل فيه والنظر الى واحد فواحد سواء كان أصراً واحداً لا تركيب فيه أو مركباً لا ينظر فيه الى اجزائه كادراك زيد من حيث إنه انسان (قوله فان الجملة أسبق في حصولها في نفسها) وحصولها لشيء لانها تحتاج الى ملاحظة واحدة من النفس لتلك الجملة في حصول نفسها والتصديق بثبوتها لشيء بخلاف التفصيل فانه يحتاج الى ملاحظات بعدد الاجزاء (قوله من التفصيل) سواء كان تفصيل تلك الجملة، كما في صورة ادراك الحواس أو تفصيلاً لشيء آخر كما في صورة التنوير (قوله لان المفصل يشتمل على المجلد اذ المتعدد) لا بد فيه من الواحد (قوله ولذلك كان العام أعرف من الخاص) في صورة يكون الخاص مشتملاً على العام (قوله النظرة الاولى حمقاء) لانها تحسن القبيح وتبيح الحسن (قوله مع غلبة حضور المشبه به) اى ذاته سواء

(قول المحشي) كما في صورة ادراك الحواس أى التى في قول الشارح وكذلك ادراك الحواس الخ وصورة التنوير هي التى في قوله الا ترى الخ فان الشيء أو الجسم أو الحيوان أعم من المفصل

(قول المحشي) اذ المتعدد لا بد فيه من الواحد أى فكذا المفصل لا بد فيه من المجلد كذا قيل

(قول المحشي) في صورة الخ دفع لقول العصام فيه أن العام ربما كان مفصلاً كالجسم الناحى الحساس المتحرك بالارادة

والخاص مجعلاً كالانسان

يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فإن في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون (لتكرره) أي تكرر المشبه به (على الحس) إذ لا يخفى أن ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف سهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أي كتشبيه الشمس (بالمرأة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فإن في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرأة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل) أي وإنما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى إلى الابتذال مع أن التفصيل من أسباب الغرابة لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرر على الحس في الصورة الثانية يعارض التفصيل القليل لأن كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به فيبقى وجه الشبه كأنه أمر جمل لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الأول (وإما بعيد غريب) عطف على قوله إما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي خلفاء وجهه في بادئ الرأي وعدم الظهور يكون لامرين (إما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرأة) في كف الاشل فإن وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرأي للمرأة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا (أو ندور) أي أو لندور (حضور المشبه به إما عند حضور المشبه بعد المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج بنار الكبريت (وإما مطلقا) أي وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهما) كأياب الاغوال (أو مركبا خياليا) كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا (كما مر) إشارة إلى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة (أو لقلة تكرره) أي تكرر المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرأة) في كف الاشل فإن المرأة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لأنه ربما يقتضي الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى امرأة في يد اشل وإنما كان ندور

كان عند حضور ذات المشبه به أو مطلقا فغلبة حضور ذات المشبه به موجبة لظهور وجه الشبه بادئ توجه وظهوره موجب لسرعة الانتقال من المشبه به. من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتماله على نوع مصادرة لأنه جعل غلبة حضور المشبه به مع المشبه علة لظهور وجه الشبه وجعل ظهور وجه الشبه علة لسرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به (قوله وهو بخلافه) ولا واسطة بين القسمين وما قيل أنه يجوز أن يكون وجه الشبه جمليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله في القريب المبتذل ولا في البعيد الغريب مدفوع بأن كون وجه الشبه جمليا يستدعي سبقه إلى الذهن سواء كان المشبه به نادر الحضور أولا

(قول المحشي) من حيث أنه مشبه به أخذ هذا التقييد من تعليل المصنف سرعة الانتقال بظهور وجه الشبه

حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان أولا ثم يطلب ما يشتركان فيه (فالترابة فيه) أى فى تشبيه الشمس بالمرء آفى كفى الاشلى (من وجهين) احدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثانى قلة تكرار المشبه به على الحس (والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف) واحد لشيء واحد أو اكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى أمر واحد أو امرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أى التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها ان تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضا) أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما فى قوله) أى قول امرىء القيس (حملت ردينيا كأن سنانه * سنا لى لم يتصل بدخان * وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) قال الشيخ فى أسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين أو أوصافا فانت تنظر فيها واحداً فواحداً وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وان لك فى الجملة حاجة الى ان تنظر فى أكثر من شيء واحد وان تنظر فى الشيء الواحد الى أكثر من جهة واحدة ثم انه قد يقع على اوجه أحدها ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس فى اللب حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثانى ان تنظر من المشبه فى امور لتعتبرها كلها وتطلبها فى المشبه به كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالمنقود الانجم أنفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة فى القرب ثم اعتبارك فى المنقود الملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة الجنس كما فى عين الديك فانك لا تقصد

فيكون داخل فى القرب وادخله فى البعد كما قيل، ينافي ما يستفاد من المتن (قوله كل من ذلك) أى المذكور من الاقسام الثلاثة فى امر واحد بان يكون الطرفان او احدهما مفردا أو امرين أو امورا اذا كانا أو احدهما مركبا (قوله أى تعتبر الخ) يعنى ليس المراد من قوله وتدع بعضا عدم اعتبار البعض ، اذ لا يعتبر جميع الاوصاف فى تشبيه من التشبيهات بل اعتبار عدم البعض كافى اليت (قوله أو أن تعتبر الجميع) أى وجود جميع الاوصاف التى هى وجه الشبه (قوله عبارة جامعة) بين الشبهين اللذين بينهما بقوله ان معك الخ وان لك الخ (قوله فى الجملة) أى فى جملة تلك الاوصاف قيد بذلك لان فى التشبيه المفروق ينظر الى وجهين أى وصفين أو أوصاف واحد فواحد ولك حاجة الى أن تنظر فى أكثر من شيء واحد

(قال السيد) حملت ردينيا (اقول) ردينة اسم امرأة كانت تعمل الرماح فنسبت اليها يقال رح ردينى وقناة ردينية واللب شعلة نار يعلوها دخان وقد اخذ السنا مجردا عن الدخان لانه يقدح فى التشبيه المقصود قال ابو الحسن هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة ولونا وحركة وهبة

(قول المحشى) ينافي ما يستفاد من المتن أى من احلاق التعليل بكونه جليا وقد يقال انه أطلق لتعليل البعد بالندور أيضاً الا أن يقال انه يعمل بالاطلاق السابق فيعمل اللاحق على خلافه

(قول المحشى) اذ لا يعتبر جميع الاوصاف الخ ولو كان المراد من قوله وتدع بعضا عدم اعتبار البعض لكان المعتبر الجميع اذ ما عدا المأخوذ متروك

فيه الى نفس الحرة بل الى مالميس في كل حرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والافدائه لا تكاد تضبط (وكما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من امور اكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى * انما مثل الحيوة الدنيا * الآية فانها عشر جل متداخلة قد اترع الشبه من مجموعها (و) التشبيه (البليغ ما كان من هذا الضرب) اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفي ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة (ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ) وموقعه في النفس العاطف وبالنسرة

لكن ليس لك حاجة الى أن تنظر في جملة تلك الاوصاف في شيء واحد أو اكثر بل في كل واحد منها في شيء (قوله بل الى مالميس في كل حرة) أي الى صفة ليست في كل حرة بل خاصة بيمين الديك فيه تركيب من الحرة المحصورة والشكل الكرى والمقدار المحصوص وبهذا يمتاز عن الثاني والاول فان النظر فيهما الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه (قوله خياليا كان) بان تكون الامور التي يتركب منها من الحسيات أو عقليا بان لا تكون منها قابل الخيال بالعقل مع ان المقابلة انما هي بين الحسى والعقل لان التركيب لا يكون حسيا (قوله كقوله تعالى انما مثل الآية قال الله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرا ليلاً أو نهرا فجعلناها حصيدا كان لم تنقن بالامس) فان المشبه به فيه مركب ، من عشر جل تداخلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزروع والبقول والحشائش زخرفها أي مازين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت أي تزينت وظن أهلها أي أهل النبات وانت ضميره لاكتسابه التآنيث من المضاف اليه قادرون عليها أي على حصدها ورفع غلتها فجعلناها أي النبات حصيدا أي شبيها بما حصد كأن لم تنقن بالامس أي لم تلتفت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان أقام به فقد شبه في الآية مثل الحياة الدنيا أي حالها العجيبة الشأن التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بقتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا بعدما كان غضا طريا قد التف ببعضها بعض وزين الأرض بالوانها وطرأوتها وتقويه بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه قد سلم من الجوائح كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله ولا منسوجة عليه العناكب) مبالغة في طرحه وعدم الالتفات اليه فان بيت المنكبوت اذا بقي مدة مديدة تموت فيه العناكب وتصير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا ناسجة عليه العناكب وهو ظاهر (قوله ابلغ واحسن الخ) في عطف احسن على ابلغ إشارة الى ان البليغ في المتن مجاز عن الحسن وليس بمعناه المتعارف لانه صفة الكلام أو المشكلم دون التشبيه ولو أريد بالتشبيه الكلام المشتمل عليه بفلاخته بمطابقته بمقتضي الحال وربما كان التشبيه القريب مقتضي الحال كأن يكون بليدا سيء الفهم (قوله ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ) لانه امر للحصول بعد مشقة وكل ما هو أعز الذ من حيث أعز يته فلا ينافي ماسبق في بحث حذف

(قول المحسني) من عشر جل هي انزلناه فاختلاني مما يأكل حتى اذا اخذت وازينت وظن أهلها أنهم قادرون أتاها فجعلناها كان لم تنقن بجمل أنهم قادرون جملة ويفرق بينهما وبين كان لم تنقن تدبر

أولى ولذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه يبرد الماء على الظأ ونفى بعدم الظهور في بادىء الرأى ما يكون سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعانى على البعض فان المعانى الشريفة فلما تنفك عن بناء ثان على أول ورد تال الى سابق فيحتاج الى سابق نظر وتأمل وهل أ حل من الفكر اذا صادف نهجا قويا وطريقا مستقيما يوصل الى المطالب ويظهر بالمقصود والخفاء المردود الممدود في التعقيد هو الخفاء الذى سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود (وقد يتصرف في) التشبيه (القريب) المبتذل (بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله) أى قول ابى الطيب (لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا، الا بوجه ليس فيه حياء) فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرج من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبىء عن التشبيه اى لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر، ان السحاب لتستحي اذا نظرت ، الى نذاك فقاسته بما فيها (وقوله) أى قول الوطواط (عزماته مثل النجوم ثواقبا) أى لوامعا (لولم يكن للثاقبات افول) فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرج الى الغرابة (ويسمى هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) وهو ان يقيد المشبه أو المشبه به أو كلاهما بشرط وجودى أو عدمى يدل عليه بصريح اللفظ أو سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض أى لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن أى لو كان الفلك ساكنا ولما فرع من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه أشار الى تقسيمه

المسند من ان حصول النعمة الغير المترتبة الذ لكونه رزقا من حيث لا يحاسب فلكل منهما جهة مزية يقصد تارة هذا وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام وقيل لاتنافي بينهما لان الطالب لا يتنافى لحصول الغير المترقب فانه يمكن الحصول قبل ترقب وقته أو من غير موضع يطلب منه ويتروقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة ولا يخفى انه يصير الدليل حينئذ أخص من الدعوى (قوله ونفى بعدم الظهور الخ) دفع لما يتوهم من ان الغرابة موجبة لخفاء المراد وخفاؤه يوجب التعقيد وهو غخل بالبلاغة فكيف يوجب الغرابة كون التشبيه بليغا ولما كان منشأ هذا التوهم قوله وهو بخلافه لعدم الظهور ومورده قوله والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب آخر تفسير عدم الظهور الى هذا المقام (قوله مكنى غير مصرح) لان رؤية الشمس بوجه الحبيب ملتبسا بعدم الحياء كناية عن تجاوزه عن حد الأدب في دعوى مشابها ياه (قوله ينبىء عن التشبيه) فيكون التشبيه كانه مصرح به بلفظ الفعل (قوله ومثله قول الآخر الخ) والفرق ان المعتبر في السابق عدم الحياء وفي هذا الحياء (قوله أى لو كان البدر الخ) يعنى ان التوصيف فرضى لاحتق (قوله (قول المحشى) أى نسيا منسيا أى بادعاء الاتحاد بينهما مبالغة وظاهر الكلام انه باق على انه تشبيه فيكون مكنيا عنه بما ادعى فيه الاتحاد لاستحالة فلاستحالة قرينة دالة على التشبيه وقال بعضهم هو استعارة لهيئة التركيب وهو خروج عما الكلام فيه وسيأتى تصريح المحشى بان الاداة منوية وان لم تقدر في نظم الكلام

باعتبار الاداة بقوله (وباعتبار) اى والتشبيه باعتبار (اداته اما مؤكداً وهو ما حذفت اداته مثل وهى تمر
 من السحاب) اى مثل من السحاب (ومنه) اى ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بهم حذف
 الاداة (نحو والريح تمبث بالنصون وقد جرى، ذهب الاصيل على لجين الماء) اى على ماء كاللجين اى الفضة
 فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد المصير الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر * ورب نهار
 للفراق اصيله * ووجهى كلا لونيهما متناسب * فذهب الاصيل صفوته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح
 بالنصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال البيرودى
 * لياليه اسحر وفيه هواجر * كما خضت والشمس تنمس آصال * هكذا يجب ان يتقدم الذهب واللجين المذكوران
 فى البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام النافذة للبصائر النافذة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم
 اعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذى له أصل وعرق وذو به هو
 ورقه الذى اصفر يبرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرء من الآخر (او مرسل)
 عطف على اما مؤكداً (وهو بخلافه) اى ما ذكر اداته فصار مرسل من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر
 بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به (كما مر) من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه (و) (باعتبار الغرض
 إنما مقبول وهو الوافى بافادته) اى بافادته الغرض (كأن يكون المشبه به اعرف شئ بوجه التشبيه فى بيان

ما حذفت أداته) أى نسباً منسياً فى قوله تعالى (تمر من السحاب) ان قدر الكاف كان مرسل وان لم يقدر كان مؤكداً
 وتفسير الشارح رحمه الله تعالى بيان لحاصل المعنى (قوله فذهب الاصيل يعنى صفرة الاصيل) فذهب الاصيل استعارة مصرفة شبه
 صفرة الاصيل بالذهب فى اللون واستعمل لفظ المشبه به فى المشبه (قوله أو شمس اصيل) أى شعاع اصيل كالذهب فى اللون
 والبريق عطف على قوله صفرة الشمس (قوله قريب من لجين الماء) لانه أيضاً من اضافة المشبه به الى المشبه الا أن
 المشبه ههنا محذوف هو الشمس اشارة الى بقوله أو شمس اصيل كالذهب (قوله قال الشاعر الخ) دليل على ان الاصيل
 يوصف باللون والصفرة فى المتعارف فيصح تشبيهه بالذهب (قوله وخص وقت الاصيل) أى خص وقت الاصيل بالعبث
 فان قوله وقد جرى حال من ضمير تمبث لانه من اطيب الاوقات فعبث الريح بالنصون فيه يوجب غاية لطافة الهواء ولذا
 اختار لفظ تمبث أى تميلها برفق كما يفعل المتلاعبان (قوله قال البيرودى الخ) تأييد لكونه من اطيب الاوقات بصرف
 الريح والضمير فى لياليه وفيه له والهواجر جمع هاجرة وهى ما بين الزوال والمصر وخضت كسمع من خضل الشئ أى
 ندى حتى ترشش وأصال فاعل خضت وما كافة، أو مصدرية والجملة صفة هواجر ومعنى كما خضت آصال كما آصال
 خضت والشمس تنمس أى تغيب حال من قوله آصال يقول ليالى الربيع كالاسحار فى طيب هوائها وهواجره مماثلة لآصال

(قول السيد) فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء (اقول) هكذا يوجد فى بعض النسخ وانما قال قريب
 من ذلك لان الذهب مستعار لصفرة الاصيل وشعاع الشمس فيه والاضافة الى الاصيل قرينة لها
 (قول المحسى) أو مصدرية والمعنى وفيه هواجر غضولة لخضول آصال

الحال أو كأن يكون المشبه به (أتم شيء فيه) أي في وجه التشبيه (في الحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون للمشبه به (مسلم الحكم فيه) أي في وجه الشبه (معروفه عند المخاطب في بيان الامكان أو مردود وهو بخلافه) أي ما يكون قاصراً عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع (خاتمة) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها وقد سبق ان أركانه أربعة فالخاص من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعاً وحينئذ إما ان يكون المشبه به مذكوراً أو محذوفاً وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك وعلى التقادير الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون إما باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالأسد أو كالسرحان في الشجاعة أو اختلاف الاداة كقولنا زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها والا فتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهاذا قال (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها) فقول به باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب إنما يكون بالنظر الى عدة مراتب

خضت أي صارت رطبة بسبب رش المطر على النبات والرياحين فيها (قوله خاتمة في تقسيم الخ) الظاهر في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المتن صريحاً ولو كان المقصود تقسيم التشبيه لذكرها في عداد التقسيمات ولم يجمعها خاتمة وما قيل إنما جعل هذا التقسيم منفرداً عن سائر التقسيمات لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع ، فانما يصير نكتة لعدم ادراجها في التقسيمات لا لافرادها منها (قوله لان المشبه به مذكور قطعاً) فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الأسد فانه تشبيه قطعاً اذ معناه يشبه الأسد زيد أجيب بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكها في أمر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل وان سلم فالكلام في تشبيهات البلاء ولم يرد مثله فيها كذا في شرحه للمفتاح (قوله كالأسد) فانه ابلغ من زيد كالسرحان (قوله كان زيدا الأسد) فانه ابلغ ، لا بهام الاتحاد بخلاف زيد كالأسد (قوله بانه ان ذكر الجميع) أي جميع ما سوى المشبه به لفظاً أو تقديرأ ، فيدخل فيه ما حذف المشبه فيه لفظاً (قوله وان حذف الوجه والاداة) بان لم يذكر لفظاً ولا تقديرأ وان كان متوياً (قوله وهذا) أي ما يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها (قوله متعلق بالاختلاف) اراد انه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى مراتب والطرف يكفيه راحة الفعل الا انه مقدر في النظم فهو ظرف لغو

(قول المحشي) فانما يصلح نكتة لعدم ادراجها مجموعاً في واحد منها أو مفرداً فيها اذ لا يمكن حينئذ لعدم اختصاصه بشي لا لافرادها منها بجملة تقسيم آخر بان يقول وباعتبار ذكر أركانه أو بعضها اما اعلى في قوة المبالغة أو قريب منه فيها أو خال عنها (قول المحشي) لا بهام الاتحاد أي ظناً

(قول المحشي) فيدخل فيه أي كما يستفاد من الكلام في هذا البحث ومما دفعه ما لا سمر قندي من ان هذه الصورة من الادني وهي خارجة من كلامه فتدبر

مختلفة كأنه قيل وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها (حذف وجهه وإداته فقط) أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد في مقام الاخبار عن زيد (ثم) أي الأعلى بعد هذه المرتبة على أن ثم للتراخي في الرتبة (حذف أحدهما) أي وجهه أو أداته (كذلك) أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيره) أي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالأسد في الشجاعة أو الأسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الأوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والأربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لأن القوة إما بمعوم وجه الشبه من حيث الظاهر أو بإجراء المشبه به على المشبه بأنه هو هو نظراً إلى الظاهر فما اشتمل عليها كالأولين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخرين فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد أن يفرق بين الأربعة المتوسطة بأن حذف الأداة أقوى من حذف وجه الشبه يجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر في هذا بحث وهو أن الفرق بين نحو قولنا لقيني أسد يرمى ولقيت في الحمام أسداً وبين قولنا زيد أسد وأسد في مقام الاخبار عن زيد حيث يعد الأول استعارة والثاني تشبيهاً وتحقيق ذلك أنه إذا أجرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون

كما أن قوله في قوة المبالغة متعلق بأعلى على اللاغوية وهذا أولى من جملة ظروفاً مستقرّاً على أن يكون حالاً من المراتب، لأنه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به إلا أن يقال أنه فاعل معنى أي مراتب ثبت التشبيه (قوله كأنه قيل الخ) بيان لمأصل المعنى (قوله حذف وجهه وإداته) أي لفظاً وتقديرًا لتحصل المبالغة بدعوى الاتحاد لانية ليكون تشبيهاً لاستعارة (قوله أو مع حذف المشبه) أما لفظاً فقط كما في مثال المتن أو لفظاً وتقديرًا لانية، كما في قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج) كما سيبيء في بحث الاستعارة (قوله أي الأعلى بعد هذه المرتبة) وأعلوية هذه المراتب الأربعة على تقدير فرض العلو في الباقيتين (قوله من حيث الظاهر دون الحقيقة) إذ التشبيه لا يكون إلا في بعض الأوصاف (قوله نظراً إلى الظاهر) أي ظاهر ما يستفاد من اللفظ وأما في الحقيقة فلا إجراء بل تشبيه (قوله يجعل المشبه عين المشبه به مطلقاً) أما إذا لم يذكر وجه الشبه فظاهر وأما إذا ذكر كما في زيد أسد في الشجاعة فلأن دعوى الاتحاد بالأسد في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته بشجاعة الأسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد كأسد فإنه يفيد مماثلته به وليس مثل الشيء عنه فاندفع ما قبل من أن ذكر وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الأداة أعني دعوى الاتحاد (قوله بين نحو قولنا لقيني أسد يرمى ولقيت في الحمام أسداً) لم يظفر وجهه إيراد المثاليين من الاستعارة (قوله حيث يعد الأول الخ) مع أنه لا تقدير لأداة التشبيه فيهما والتشبيه مراد فيهما (قوله ذات قرينة دالة الخ) احتراز عن زيد أسد إذا أريد من أسد شجاع بطريق

(قول المحشي) لأنه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به وإحاطة التامحي به منهما

(قول المحشي) كما في قوله تعالى وما يستوى البحران فالمشبه هو الإيعان والكفر وهو محذوف لفظاً وتقديرًا لانية أي

المشبه مذكورا ولا مقدارا كقولك لقيت في الحمام أسدا أى رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة
 لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا أو مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه أو في حكم
 الخبر كخبر باب كان وإن والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة
 لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه أو نفيه عنه فاذا
 قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد على زيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على أنه
 لاثبات شبهه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه
 به انما جىء به لإفادة التشبيه بخلاف نحو لقيت أسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ
 الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف
 إلا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان
 ذكر الملزوم وإرادة اللزوم فانه حينئذ مجاز مرسل لا تشبيه ولا استعارة (قوله ان لا يكون المشبه مذكورا) أى على وجه
 ينبىء عن التشبيه فان قوله قد زراراه على القمر * استعارة كما سيحىء مع ان المشبه مذكور (قوله ولا مقدرا) ليس المراد
 بالمقدر خلاف المذكور أى المحذوف فان المحذوف عندهم كالذكر فهو داخل في قوله مذكورا بل المراد به أن لا يكون
 مرادا منويا أيضا فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون مذكورا ولا محذوفا
 لاتمام الكلام ولا منويا مرادا بان يكون اسم المشبه به مستعملا في معنى المشبه بحيث لو أقيم لفظ المشبه مقامه لاستقام
 الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم إقامة اسم
 المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا في التشبيه دون الاستعارة (قوله على انه لاثبات شبه الخ) لان الكلام
 في لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه (قوله فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير) أى مستترا فيه مفروغا عنه
 لا اشعار به في اللفظ وانما يعرف ذلك بعد التأمل بان اجراء حكمه على الاسد ليس الا باعتبار جملة اسدا وتشبيهه به وادعاء
 دخوله فيه (قوله واذا افترقت الصورتان الخ) حاصل الفرق بين قولنا زيد اسد ولقيت اسدا ان معنى الاول ادعاء ان
 المشبه من جنس المشبه به ومن افراده وفي الثاني دعوى كونه من جنسه مسلمة مفروغة عنها عبر عنه باسم المشبه به واسند

الايان والكفر كالبحرين العذب واللع في انهما لا يستويان

(قول المحشي) ولا محذوفا لاتمام الكلام اذ لا يتم الا بتقديره قوله ولا منويا مرادا قال السيد في شرح المفتاح كقوله
 تعالى وما يستوى البحرين الآية اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل أريد البحرين حقيقة كما
 يشهد به سياق الآية الى قوله وترى الفلك مواخر وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه قبل الاسلام بحر عذب فرات
 والكفر بحر ملح أجاج فلفظ المشبه منوي في الارادة غير مقدر في نظم الآية لكونه مغيرا لنظمها قوله غير موصوفة به أى
 تغير الملائم بان لا تكون موصوفة أصلا أو تكون موصوفة بالملائم تأمل

(قول المحشي) عبر عنه الخ متعلق بقوله وفي الثاني فالفرق مجموع الفراغ عن الدعوى والتعبير كما يفيد كلامه بعد
 وهو مأخوذ من المعصام

تسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعنى نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والاختلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر فان لم يكن كذلك نحو رأيت زيدا اسدا أو لقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا بأثبت معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لأثبت التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يطرأ الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ايت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم

فعله اليه فالوجه ان الاختلاف مبنى على انه هل يكفي في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسئلة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه (قوله والاختلاف لفظي راجع إلخ) يعنى ليس المراد بكونه لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافا في المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه او حمله عليه فنحو زيد اسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الاجراء في الاستعارة بالاستعمال فيه كان داخلا في التشبيه خارجا عن الاستعارة (قوله هذا) أى الاختلاف في كونه استعارة أو تشبيها (قوله وان لم يكن كذلك) أى وان لم يكن اسم المشبه به خبرا أو في حكم الخبر ويكون المشبه به والمشبه مذكورين كما دل عليه سابق كلامه فلا ترد الاستعارة بالكنية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه (قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير) لان في نحو لقيت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد بجمل زيد اسدا بالغا غاية الجنس بحيث ينتزع منه اسد آخر وهو مبنى على التشبيه المكنون في الضمير المفروغ عنه بالكلية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه بمن أو الباء التجريديتين (قوله ايضا) لفظي فانه اعتبر في التشبيه أن لا يكون على وجه التجريد فليس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة أمر لآخر في شئ مطلقا فتشبيهه (قوله فان ايت) أى عن كل شئ الا عن اطلاق اسم الاستعارة (قوله فلا يحسن اطلاقه عليه) لان مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه بالكلية وحسن دخول أدوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله وان لم تحسن إلخ) وان

(قال السيد) لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه الى آخره (أقول) اجراؤه عليه أعم من ان يكون باستعماله فيه أو بحمله عليه وأثبت معناه له فيتناول الاستعارة المتفق عليهما وما اختاره هذا الذهاب أيضا وقد صرح به فيما بعد حيث قال لانه لم يجر عليه لا باستعماله فيه ولا بأثبت معناه له

يحسن دخول شيء من الأدوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تنيب قال الشاعر * شمس تآلى والفراق غروبها * عنا وبدر والصدور كسوفه * فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا ينيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلاة التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسددم الاسد الهزبر خضابه * موت فرض الموت منه يرعد * فانه لا سيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه أو مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحترى * وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا * وموضع رحلى منه اسود مظلم * فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر

حسن دخول بعضها دون بعض هان الامر في اطلاقه وذلك كان يكون نكرة غير موصوفة به اذ لا يحسن دخول الكاف ويحسن دخول كأن كذا في شرح المفتاح الشريفي وانما لا يحسن دخول الكاف في نحو زيد كاسد ، لان المراد باسد فرد ما منه فيلزم القياس بالمجهول بخلاف دخول كأن لانه حكم بانحاده بفهوم الاسد على وجه الظن (قوله لغموض تقدير الخ) لاحتياجه الى التغيير (قوله نكرة موصوفة الخ) واما المعرفة الموصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فغير واقع لان التعريف يدل على ان المراد هو المعروف المشهور والصفة الغير الملائمة ، تأتي ارادة ذلك بخلاف النكرة فانها تجمع تلك الصفة (قوله كالبدر الا انه يسكن الارض الخ) فانه لا بد من جعل النكرة معرفة لئلا يلزم القياس على المجهول ومعلوم أن البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد من الاستثناء فتل هذه الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وغموض في تقدير الاداة فاطلاق الاستعارة عليها اقرب مما يحسن تقدير الاداة فيه (قوله فيقرب الخ) اما من القرب أى يقرب الكلام أو من التبريد أى يقرب ما يحيل الكلام من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق من الاطلاق على ما يحسن فيه دخول الأدوات بالتغيير فاكثر اطلاق مفعول مطلق لا اطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول مطلق لفعل محذوف أى ويقرب زيادة قرب مما يحسن فيه التقدير بالتغيير أو يفيد زيادة قرب والجملة عطف على يقرب من اطلاق ولا يجوز عطفا على اكثر اطلاق لامتناع كونه مفعولا مطلقا للاطلاق ويجوز أن يكون عطفا على اكثر اطلاق على أن يكونا حالين من ضمير يقرب أى اذا اكثر اطلاق وذا زيادة قرب (قوله دليل على انه فوقه) بخلاف قولنا زيد بدر يسكن الارض فان هذا الوصف يدل على نقصانه من البدر المعروف فلا تناقض (قوله أو مثله) اذا كان التشبيه بمعنى التشابه (قوله ومثله) أى مثل قوله اسددم الاسد الخ الا ان الحل على التشبيه في الاول يستلزم التناقض وفي هذا كون الشيء موصوفا بما ليس فيه فلذا قال (ومثله) (قوله الى التشبيه قول المحشى) لان المراد باسد فرد مامنه لان المشبه به الفرد لا الحقيقة وقوله بانحاده بفهوم الاسد لان هناك

حملا للاسد والمحمول هو المفهوم كما هو معلوم

(قول المحشى) تأتي ارادة ذلك لعدم اتصافه بها بخلاف النكرة فانها تحتمل غير المعروف المشهور فلا تناقض

لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من المدحوخ بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبنى على تخييل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت محتجبا لاثبات التشبيه بينا انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم محتجبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبنى على ان كون المدحوخ بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد أو خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسود والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها كالتقياس على المجهول وأيضا هذا الفن إذا تأملت وتحققت سره وجدت محصولة ذلك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا أنه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محمول كلامه ومذهب صاحب المفتاح أنه إذا كان المشبه مذكورا أو مقدرًا فهو تشبيه لاستعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في أول بحث الاستعارة إن شاء الله تعالى * (الحقيقة والمجاز) * أي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان

الساذج (أي مالا استعارة فيه) (قوله ان يثبت من المدحوخ) عداه بمن يتضمن معنى يخيل (قوله هذه الصفة العجيبة الخ) وهي فرقة بين موضع وموضع في التنوير (قوله فهو مبنى الخ) فان قلت بيانه هذا يدل على كونه استعارة لانه يفيد تناسي التشبيه فلا يثبت كونه اقرب زيادة قرب قلت ملاحظة كون المشبه به محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه فيما لاحظته يفيد الوجه القريب من الاستعارة القرب الزائد (قوله وانما العمل في اثبات الخ) بناء على ان المقصود في الكلام المثبت والمنفي هو القيد على مامر سابقا تقلا عن الشيخ (قوله في الجملة) أي تحقيقا وتخيلًا أي كما في قوله وكان حجر الشقيق الخ فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرياح الزرجانية ثابتة في الخيال بخلاف ما نحن فيه فانه يمتنع تخيل البدر الحقيقي المعروف موصوفا بكونه فارقا بين موضع وموضع فالفرض فيما نحن فيه محال بخلاف قوله كان حجر الشقيق الخ فان المفروض فيه محال دون الفرض فتدبر (قوله كان زيد الاسد) كذا في النسخة المقررة لكن المذكور في بعض النسخ على ما في الايضاح كان زيدا منطلق وهو الاظهر قيل وجه النسخة المقررة ان المقصود في المعرفة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي النكرة الاتحاد فيكون خلاف الظاهر (قوله وأيضا هذا الفن الخ) أي النكرة الموصوفة تخيل تقدير اداة التشبيه ماسبق كان بيانا لامتناع تقدير الادوات تفصيلا بامتناع معنى كل واحد منها وهذا بيان لامتناعه اجمالا بامتناع ما يقصد منها أعني التشبيه (قوله

والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن قد جمرت العادة بالبحث عن الحقيقة أيضا لما بينهما من شبه تقابل
العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا
قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم توقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال
على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب (وقد يقيدان باللغويين)
ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل
للشرعى أو العرفي فالتقييد بالعقل ينصرف الى ما فى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا أو شرعيا أو
عرفيا (الحقيقة) فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت أو بمعنى مفعول من حققت الشيء
اذا اثبت ثم نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند

والمقصود الاصلى الخ) اذ به يتأتى ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة فى الوضوح كما مر (قوله والمجاز على استعماله فى
غير ما وضع له) ، ولا شك ان تعقل غير الموضوع له موقوف على تعقل الموضوع له كتوقف تعقل العدم على الملكة كذا
فى شرح المفتاح الشريفي ولك أن تقول الاستعمال فى غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال فيما وضع له لما من شأنه أن
يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال فيما وضع له تقابل العدم والملكة ولوقبل إن بينهما تقابل التضاد
والاشياء تدبىن باضدادها كان وجها للبحث عن الحقيقة لكن لا يكون وجها لتقديم تعريفه على المجاز فلذا تركه (قوله لكن
الدال على غير ما وضع له الخ) لانه ينتقل أولا من اللفظ الى معناه الحقيقى ثم ينتقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازى فيكون الدال
على المعنى الحقيقى من حيث انه دال عليه أصلا للدال على المعنى المجازى من حيث انه دال عليه (قوله فى الجملة) متعلق بفرع
فانه فرع عليه من حيث الفهم والانتقال وليس فرعاً له من حيث الارادة (قوله والمطابق الى غيره الخ) فلا يوم الاملاق
دخول العقل فيه (قوله ثم نقل الى الكلمة الخ) الظاهر ان هذا النقل من المعنى الوضعى الى هذا المعنى بلا واسطة وفى
بعض نسخ الاصول انه نقل أولا الى الاعتقاد المطابق لثبوته فى الواقع ثم الى القول الدال عليه ثم الى نقل الكلمة
المستعملة والظاهر انه منقول الى كل واحد منها بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينهما وبين المعنى الوضعى (قوله والتاء فيها الخ)

(قول المحشى) ولا شك ان تعقل غير الموضوع له الخ أى فالتقابل على هذا بالنظر للموضوع له وغير الموضوع له لا
الى لفظ الاستعمال لعدم تقابلها فيه كذا ذكره قدس سره فى حواشيه على شرح المفتاح أى لان الاستعمال موجود فيهما
(قول المحشى) ولك ان تقول الخ أى فيكون التقابل بالنظر للاستعمال وعدمه الا انه لما كان العدم لازماً كان من

شبه تقابل العدم والملكة فهو توجيه لظاهر الشارح ويحتمل انه توجيه مستقل

(قول المحشى) لانه ينتقل أولا الخ لما عبر الشارح عن الفرع والاصل بالدال فهم المحشى رحمه الله ان الاصلة والفرعية
باعتبار الدلالة وهى ثابتة لفظ الموضوع سواء كان مستعملاً فيكون حقيقة أولا فلا يكون حقيقة لان المعنى الاصلى لا بد
منه اذ المجاز ما استعمل فى غير ما وضع له وبه يندفع ما أطال به السمرقندى

(قول المحشى) من حيث الارادة بان يطلق اللفظ مراداً منه ذلك المعنى الذى هو الاستعمال فانه غير لازم
(قال السيد) ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز الى آخره (أقول) الوجه الاول بالنظر الى مفهوم الحقيقة

صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين أما على الاول فظاهر لان فعلاً بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء أجرى على موصوفه أو لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة وأما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجرأة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكور والمؤنث اذا أجرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل وأما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفماً للتلباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما في هذا من التكاف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له في اصطلاح به التخاطب) أى وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازاً وبقوله فيما وضعت له عن شيئين أحدهما ما يستعمل في غير ما وضع له غلطاً كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون

الظاهر من عبارة الشارح ان حقيقة منقول الى الكلمة الثابتة أو المثبتة ادخل التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وفي شرح المفتاح الشريفي ان الجمهور على انها اذا كانت بمعنى مفعول فالتاء فيها للنقل وعلى الوجه الاول للتأنيث فرقا بين المذكور والمؤنث وحينئذ يكون النقل فيها ، بعد ادخال التاء فيها واجرائها على الكلمة ، ولا يخفى انه زيادة تصرف لاحاجة اليه (قوله فلانه يقدر) أى يفرض (قوله من التكلف المستغنى عنه) وانما اختاره جرياً على قضية الاصل في التاء وهو التأنيث كذا قل عنه (قوله اذ لا معنى له عند التأمل) لان الاستعمال اذا ذكر بكلمة في كان ما دخل عليه مراداً باللفظ يقال استعمل الاسد في زيد أى اريد منه ولو تعلق في ههنا بمستعملة لكان الاصطلاح مراداً بالكلمة وهو فاسد

والمجاز والثاني بالنظر الى ذاتيهما

(قول الشارح) لان فعلاً بمعنى فاعل يذكر ويؤنث أى وهو هنا صفة لمؤنث هو الكلمة

(قول السيد) اذ لا معنى له عند التأمل (أقول) هذا صحيح وأيضاً يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي يخرج هذا

القيد على تقدير تعلقه بالوضع

(قول المحشي) بعد ادخال التاء فيها لان التردد بين كون التاء للتأنيث وكونها للنقل لا يمكن الا فيما دخلته التاء

بالفعل اذ التأنيث يقتضيه وقوله واجرائها على الكلمة لانها حينئذ لا تحتاج للتأنيث بخلافها قبل الاجراء

(قول المحشي) ولا يخفى انه زيادة تصرف مستغنى عنه بما ذهب اليه الشارح من انها في الاصل من حق الشيء

اذا ثبت أو من حققت الشيء لانها حينئذ تكون صفة لمذكر سواء كانت بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فتكون التاء للنقل

على كل حال ووجه التكاف اعتبار كونها صفة لكلمة ثم اعتبار عدم الجرى على الموصوف

التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازاً لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعنى اللثة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت ولو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة في المفرد (والوضع) أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه (نخرج المجاز) عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازى يعنى ان تعيين اللفظ المجازى لا يكون وضماً (لان دلالة) انما تكون (بقرينة) فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف أيضاً عن أن يكون موضوعاً لانه انما يدل على معنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه الا فرادى بذكر متعاقبة قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على

كذا نقل عنه (قوله ولو سلم اطلاق الحقيقة الخ) يعنى ان المركب وان كان موضوعاً باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكن لا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا مبني على الاختلاف في كون المركبات موضوعة كما قيل فانه خلاف ظاهر العبارة * قل قدس سره وأيضاً يلزم انتقاض الخ * قد تقرر انه لا يجوز تعلق حرفي جرم معنى واحد بعامل واحد الابد التقييد بالاول واعتبار الثانى قيداً للمقيد وحينئذ لا انتقاض بذلك المجاز اذلا فرق بين تقييد الوضع بقوله في اصطلاح به التخاطب وتقييد الاستعمال بعد تقييده بقوله فيما وضعت له فتدبر * قال قدس سره وفيه بحث الخ * صرح الشيخ الرضوي بان المراد بثبوت معنى الحرف

(قال السيد) كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب الى آخره (أقول) أو يقسم الحقيقة الى مفرد مركب ثم يعرف كلا منهما على حدة كما فعله في المجاز

(قال السيد) فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً الى آخره (أقول) يريد ان تعيين اللفظ للدلالة على معناه المجازى لا يكون وضماً واما تعيين المشتقات كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع قطعاً لدلالاتها على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعى أى بضابطة كلية كأن يقال مثلاً كل صيغة فاعل من كذا فهو لكذا وليس للمجاز وضع شخصى ولا نوعى وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها

(قول الشارح) فان معنى قولهم الحرف الخ هذا المعنى ذكره المعتمد وقيد المعنى بالافرادى لان اشتراط ذكر المتعلق في المعنى التركيبى مشترك بين الفعل والاسم والحرف

(قول الشارح) انه مشروط في دلالة الخ أى بخلاف ما اذا كان مشروطاً في المدلول كما هو معنى التسليم

(قول المحشي) كذا نقل عنه يشير الى انه يمكن التأويل بالمستعملة بحسب اصطلاح به التخاطب وباعتباره وقد أول

هو عبارة ابن الحاجب في المختصر به (قول المحشي) لا يطلق عليه الحقيقة وان وصف بانه حقيقي (قول السيد قدس سره) وليس للمجاز وضع شخصى ولا نوعى الخ الوضع النوعى قسماً لانه قد يكون ثبوت قاعدة

معنى في غيره ما ذكرت بل ما أشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد

في لفظ غيره كون الحرف موجداً لمعناه في لفظ غيره ، وان يكون ذلك اللفظ متضمناً للمعنى المدلول الذي أحدث فيه الحرف مع دلالاته على معناه الاصلي ، فرجل متضمن للمعنى التعريف الذي أحدث به اللام المتقترن به وكذا أضرب زيد متضمن للمعنى الاستفهام ، لان ضرب زيد مستفهم عنه فلا وجه للترديد الذي ذكره السيد ، ولا شك في انه يجدى نفعا في دفع السؤال المذكور لان الحرف دال بنفسه على المعنى القى أحدثه في لفظ غيره ولولا مخافة الاطباب لقلت كلام الشيخ بتمامه والاعتراضات التي اوردها عليه السيد في حواشيه على شرحه والجواب عنها بحيث ينكشف صريح الحق عن

دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بأن كل لفظ آخره الف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول ما لحق آخره هذه العلامة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة على نفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة على ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالاته عليه وفهمه من القرينة بحالهما لكن الوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين أو يدرج في القاعدة الدالة على العيين وهو المراد بالوضع في تعريف الحقيقة والمجاز وهو يشمل الشخصى والقسم الاول من النوع كذا في التلويح فنفية قدس سره للوضع النوعي بمعنى نفي وضع اللفظ للدلالة بنفسه لان المجاز مقابل للحقيقة والمأخوذ فيها الوضع للدلالة بنفسه تدبر (قال السيد) بل ما أشار اليه بعض المحققين من النحاة الى آخره (أقول) ذكر نهم الأئمة ان معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره هو ان الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ غيره واحطب في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جعلها لام التعريف وهل فنقل الشارح ههنا ما ذكره والتجأ اليه في دفع السؤال على تعريف الوضع وفيه بحث لانه ان أريد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجدى في دفع ذلك السؤال بل هو بعينه ما قبل من ان دلالاته على معناه الافرادى مشروطة بذكر متعلقه وان أريد به ان معناه قائم باللفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا ان أريد به قيامه بمعنى لفظ غيره قياماً حقيقياً فباطل ايضاً لما ذكرناه ولانه يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض حروفاً لدلالاتها على معان قسمة بمعاني الفاظ غيرها وان أريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها حروفاً وكل ذلك فاسد كثرى واما تحقيق معنى الحرف على وجه يضمحل به ذلك السؤال فسنورده ان شاء الله تعالى في الاستعارة التبعية

(قول المحشي) وان يكون عطف على ان المراد وبعبارة الرضي فيكون الخ

(قول المحشي) فرجل متضمن للمعنى التعريف لانه صار بمنزلة قولك فلان المهود

(قول المحشي) لان ضرب زيد مستفهم عنه ضرب زيد بالفاظ المصدر فالاستفهام يتضمنه العقل

(قول المحشي) ولا شك في انه يجدى نفعا ولا يرد عليه لفظ الاستفهام لان المستفهم عنه لا يتضمن معناه لاستقلاله

في افادته بخلاف الهمزة فانها حتى الدلالة عليه انما تدل عليه حال كونه متضمناً للغير تدبر

يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتميين كافيا في الفهم (دون المشترك) أى نخرج المجازلا المشترك وهو ماوضع للمعنيين أو أكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين الدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على أحد المعنيين على التعيين لعارض

ظلم الشكوك (قوله سلمنا ذلك) أى كون معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالة بنفسه لان المراد به أن يكون العلم بالتميين كافيا في الفهم أى في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف أيضاً ، لانا نفهم معنى من معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها الا أن معانيها ليست بامة في نفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف معنى الاسم والفعل كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يجمع التسليم المذكور لانه حينئذ لا يكون ذكر المتعلق مشروطا في الدلالة بل في المعنى المدلول عليه ولذا قال في المختصر ان النقص بالحرف وارد على من قال ان المراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه اللهم الا أن يقال معنى التسليم المذكور حل قولهم انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه على أعم من أن يكون مشروطا في نفس الدلالة أو في المعنى المدلول عليه وقال بعض الناظرين معنى قوله سلمنا أى سلمنا كون معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا يخفى انه خروج عن السوق * قول قدس سره هذا الكلام لا يجدى نفعا الخ لا يخفى ان فهم المعنى من اللفظ تابع للوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان عينه بملاحظة غيره كان دالا بواسطة غيره ولا شك أن الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه بدليل انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئيا يحتاج الى متعلق بفيد جزئيته فتدبر (قوله لانه قد عين الخ) فيدخل تعيينه في تعريف الوضع (قوله وعدم الدلالة الخ) دفع لما يورد عليه من أنه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر الدال على كل

(قال السيد) سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتميين كافيا في الفهم (أقول) هذا كلام لا يجديه نفعا لان المعارض يزعم أن العلم بتعيين من لمعناه لا يكفي في فهمه منه بل يحتاج الى ذكر المتعلق أيضاً ولذلك أبدله في بعض النسخ بقوله سلمنا ذلك لكن معنى قوله بنفسه ان دلالة عليه لا تكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى وانت تعلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة فيفسد تعريف الوضع على انه ان أراد بالمعنى الاصلى المعنى الموضوع له فقد لزمه الدور كما اعترف به عن قريب وان لم يرد به ذلك فلا بد من بيان معنى الاصلية ليحصل معنى تعريف الوضع ثم ينظر في صحته وفساده

(قول المحشي) لانا نفهم معنى الخ يعنى انه لا قصور في دلالة الحرف فانها تابعة للوضع انما القصور في معناه لاحتياجه في التعقل الى الغير لكونه مرآة لملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا في دلالة الحرف وايضا ان الواضع وضع من مثالا على ابتداء جزئي والابتداء الجزئي يفهم منها عند الاطلاق واما خصوصية مابه الجزئية لكونه البصرة مثالا فليس موضوعا له بل يكون عند الاستعمال تدبر (قول المحشي) حل قولهم الخ أى ومعنى التسليم اختيار المعنى الثاني وانه لا يضر بنا على تفسير معنى الدلالة بنفسه بما ذكره (قول المحشي) كون معنى الحرف الخ أى ولا يضر بنا على التفسير المذكور وقوله خروج عن السوق لان الكلام في الدلالة

الاشترك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطاهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من معنيين غير معين فهذا مفهومه مادام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر

واحد منهما على التعيين أى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوضعين على الآخر لا ينافي أن يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعني أن مقتضى الدلالة على واحد معين تحقيق وهو التعيين له الا انه انتفت لاجل المانع ، وبما حررنا ، اندفع ما قيل ان عارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم أصلا انما يدفع تعيين المراد (قوله وزعم صاحب المفتاح الخ) عبارته الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص أو القرء في أن لا يتجاوز الطاهر والحيض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين أما اذا خصصته بواحد إما صريحا مثل أن تقول القرء بمعنى الطاهر وأما استلزاما مثل أن تقول القرء لاجمعى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطاهر بالتعيين كما كان الواضع عينه بأزائه بنفسه (قوله يعني أن مدلوله واحد من المعنيين الخ) فالمعبر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل أى غير المتجاوز أو على حذف المضاف أى ذي أن لا يتجاوز (قوله فهذا مدلوله الخ) يعني انه اذا نسب الى الوضعين دل بنفسه على احد المعنيين لاعلى التعيين وهو معنى الاحاد الدائر ومعنى كل واحد على سبيل البدل ومعنى لا يتجاوزها غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم انه لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحاد المشترك بينهما ، كيف وانه لا يفهم أصلا عند اطلاقه فضلا عن كونه متبادرا (قوله لانه المتبادر الخ) لان دلالة على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوضع وانتسابه الى الوضعين على السوية ودلالتة على مجموعها خلاف الوضع اذ لم يوضع له صريحا وهو ظاهر ولا ضمنا لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع للمجموع فلم يبق الا الدلالة على احدهما على سبيل البدل، وفيه انه يجوز أن يكون مدلوله كل واحد منهما

(قول المحشى) وبما حررنا أى من أن حاصل الابراد انه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد بدون الآخر

(قول المحشى) اندفع ما قيل الخ حاصله ان معنى الدلالة بنفسه كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولا شك ان المشترك يفهم منه كل واحد من معنيه بمعنى انه يحصل في الذهن كل واحد من معنيه بعينه لكن لا يعلم المراد على التعيين لعارض الاشتراك فاللدلالة المأخوذة في تعريف الوضع لم تنف في المشترك لعارض الاشتراك كما يشعر به كلام الشارح اه ووجه الدفع ظاهر من تقرير السؤال

(قول المحشى) كيف وانه لا يفهم أصلا وأيضاً ليس وضع اللفظ له ناشئا من الوضعين اذ كل منهما لواحد بخصوصه فانتسابه الى الوضعين انما يزيل تعيينه لاتشخصه في نفسه تدبر

(قول المحشى) وفيه أنه يجوز أن يكون مدلوله الخ وارد على قوله لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع للمجموع وحاصله ان المنفى استلزامه هو المجموع من حيث صفة الاجتماع بان يكون كل واحد جزءا من المجموع اما كل واحد في نفسه مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه فلازم عند الانتساب الى الوضعين اذ ليس موضوعا لكل واحد بشرط الانفراد عن الآخر فان الواضعين قد يكونان مختلفين بل هو موضوع لكل واحد مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه

الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة وأما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة لغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع

مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه كما مر من قوله يدل على كل واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز احتمال المشترك في المعنيين قال ان مدلوله احد المعنيين على سبيل البدل (قوله) واما اذا خصصته باحد الوضعين الخ) فيه اشارة الى ان القرينة في المشترك لتخصيصه باحد الوضعين وترجيح احدهما على الآخر لا لدلالته فانه دال بنفسه على كل واحد من المعنيين بالوضع له فظاهر الملازمة بين الشرط والجزاء اعنى قوله اذا خصصته الخ ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان (قوله ان الواضع عينه للدلالة بنفسه الخ) لان الواضع لم يشترط في شيء من وضعيه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوضع الاول قبل الثاني بمدة (قوله) قرينة لدفع المزاحمة أى بتخصيصه باحد الوضعين (قوله لا لان تكون الدلالة بواسطة) لانها تابعة للوضع والواضع عينه بنفسه لا مع القرينة (قوله وحصل من هذين الوضعين الخ) أى لزم من اتسابه الى مجموع الوضعين وضع آخر ضمنى وهو (قول المحشى) من قوله يدل أى من قول الشارح لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه فان معناه انه دال عليهما جميعا كما تقدم فيما كتبه على قوله وعدم الدلالة الخ

(قول المحشى) لكن لما كان الخ اعتذار عن صاحب المفتاح في قوله بما ذكر حاصله انه راعى فيه مذهبه لا المنع من جهة الوضع (قول المحشى) فظاهر الملازمة الخ لان معنى ينتصب دليلا يترجح من جهة الوضع والافهو دليل على كل حال لوجود الوضع (قال السيد) وقولنا بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة (أقول) فان قلت على تقدير المزاحمة لا دلالة على احدهما بالتعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فهى بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلت المقضى للدلالة عليه بنفسه كان حاصلها ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقضى الذى اقتضاها وليس عدم المانع من تمام المقضى واما قرينة الحجاز فهى معتبرة في الدلالة على المعنى المجازى لا يتحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهى من تمام المقضى وبذلك يتضح الفرق بين قرينتى المشترك والحجاز ويظهر أن المشترك يدل بنفسه على احد معنييه بعينه وان الحجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة (قال السيد) وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق الى آخره

(أقول) ان اراد باحد المعنيين المفهوم الكلى الصادق على كل واحد منهما فلا نسلم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه يحصل منه وضعه لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولزم عند اطلاقه أن يتردد بين المعانى الثلاثة اعنى المفهوم الكلى وفرديه واحتيج في كل واحد منها الى قرينة معينة فان زعم ان عدم قرينة فرديه قرينة له لزم القول بانه عند اطلاقه يتبادر منه أن المقصود به ذلك المعنى الكلى وان اللفظ مستعمل فيه وهو باطل قطعا بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك وان كانا متنافيين كما فى المثال المذكور اعنى القرء عند الكل وان اراد باحد المعنيين احدهما معينا في نفسه وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى

آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على أحد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا وأخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق ففهمه أحدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بأننا لانسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض واما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبأن قوله القرء بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان أريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوع فالجواز ايضا كذلك لأن اسدا في قولك رأيت أسدا يرى موضوع أيضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان أريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى

التعيين الاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين لاحد المعنيين المطلق لا لمجموع المعنيين فانه ليس بالازم فالحاصل ان له وضعا لهذا خاصة ولذلك خاصة ويلزمه الوضع لاحدهما مطلقا وكل ما يكون اللفظ موضوعا له يكون دالا عليه ضرورة ان قصدا قصدا وان ضمنا فضمنا كذا في شرحه للمفتاح (قوله فكأن الخ) كلمة كأن باعتبار قوله وقال اذا اطلق كالا ينفى (قوله لا يتوجه اعتراض الخ) وجه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة ووجه اندفاع الثانى من قوله والقرينة لدفع المراجعة قال قدس سره ان أراد باحد المعنيين الخ قد عرفت من كلامه المنقول من شرح المفتاح انه ليس المراد * قال قدس سره ولم صرح ذلك الخ * زاد في شرحه للمفتاح على هذه الوازم الثلاثة انه يلزم أن يكون كل مشترك ، متواطئا ولم يقل به احد وكلمة مندفع ، بما صرح به في شرح الشرح من ان وضع اللفظ لنفسه ضمنى ومثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به ، فكان

انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار اتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيين وضميين فان قلت المشترك اذا اطلق ففهم منه جميع المعانى واحتيج في تعيين ارادة احدها الى قرينة واما الجواز فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى الجازى فاحتيج في فهمه وارادته الى قرينة قلت لانلق لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته لتحقيق لفرق بين قرينتى الجواز والمشارك واين احدهما من الآخر

(قول المحشى) متواطئا أى بالقياس الى معنيين مع كونه مشتركا بينهما وهذا لا يقول به أحد

(قول المحشى) بما صرح به أى الشارح في شرح الشرح المضدى في بحث ان اللفظ موضوع لنفسه اولادافعا به

لزم الاشتراك في جميع الالفاظ ان قلنا بوضعها لانفسها ويندفع به أيضا ما أورد من انه كما يستلزم الوضعان ثالثا فهذه الثلاثة

تستلزم رابعا وهكذا (قول المحشى) فكان المعتبر في الاشتراك الخ أى فثله التواطؤ هنا

تقول الاول يستلزم الدور حيث أخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونها حقيقتين وتفرقان في التصريح وعدمه قلنا هذا أيضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وبمجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الأئمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تنمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيًا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم

المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا كما لا يخفى * قل قدس سره وان اراد الخ * اراد به احد المعنيين معينا في نفسه ، غير معين بدلالة اللفظ بواسطة انتسابه الى الوضعين ولا شك انه معنى مغاير لكل واحد بخصوصه وان اللفظ المشترك موضوع له ضمنا كما مر وتردد السامع انما هو في تعيين المراد لافي الدلالة والكلام في الدلالة فيقدر فانه دقيق ونعم ما قال السكاكي رحمه الله تعالى وانه لمفظة فضل تأمل فاحتط اى افعل الاحتياط وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره السيد في شرحه للفتاح حيث قال بعد تزييف توجيه الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية فالصواب ان يقال اراد أن اقرء اذا لم يخص باحد وضعيه تبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان مساقه ان اقرء دلالة على معناه بنفسه لا بالقرينة سواء اعتبر انتسابه الى الوضعين أو الى وضع واحد لافي دلالة على المراد * قال قدس سره فان قلت الخ * يعنى أن المشترك اذا اطلق ولم يقيد بما يخص به باحد المعنيين يفهم منه جميع المعاني التي وضع لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح ما ذكر من أن هناك ترادا بين معنى الوضعين * قال قدس سره لان كلامه في فهم المعنى المراد * وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا ولا شك في التردد في تعيين المراد عند الاطلاق وفيه بحث لما مر أن كلامه في الدلالة على المعنى لافي الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس مدلوله بمجموع المعنيين لعدم الوضع له ، لا انه لا يجوز ارادته منه (قوله من العجائب الخ) انما كان من العجائب لان عبارة الايضاح قيل دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يتمتع الخ فتصديره بلفظ قيل وإبراز الضمير في وهو ينادى على انه كلام برأسه فحمله على انه اعتراض على السكاكي مع تعليل فساد به علله السكاكي من العجائب (قوله فقال) أى قال ذلك البعض في دفع هذا الاعتراض (قوله بالوضع) أى التعيين

(قول الشارح) الحقيقة في المفرد الخ احتراز به عن الحقيقة في المركب وهي الحقيقة العقلية فانها لا تشارك الكناية في شيء لانها الاسناد والكناية نفس اللفظ (قول المحشي) غير معين بدلالة اللفظ بواسطة الخ يعنى أن نفس الدلالة وان كان فيها التعيين من حيث الوضع كاسبق لكن لا تعين فيها بواسطة الانتساب الى الوضعين فصح ان هناك معنى ثالثا يفهم منه بواسطة الانتساب وانه دال عليه (قول المحشي) لا انه لا يجوز ارادته منه وان كان مذهبه ذلك كما مر

ان السكاكي أراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برىء عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برىء منه والمعجب انه لم ينتبه المصنف أيضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي أيضا أورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك أشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبتته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ وأوقف عباده عليها تعليما بالوحي أو بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا أو جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على الالفاظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ووجب ان يفهم كل أحد معنى كل لفظ لا امتناع انفاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولا متنع جعل الالفاظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالنير ولا متنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولا متنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون الاسود والابيض لاستلزامه أن يكون المفهوم من قولنا هو ناهل أو جون اتصافه بالمتنافيين أو المتضادين وهذا أولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين أو للمتضادين لانه ممنوع (وقد تأوله)

لثلا يلزم الدور (قوله حفظت شيئا) وهو ان مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة بنفسها أن يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم (قوله وغابت عنك أشياء) وهى الامور التى تدل على انه ليس من تسمية اعتراضه على السكاكي رحمه الله (قوله تعليما بالوحي) أى بان يوحى الالفاظ بحيث يفهم منها دلالتها على معانيها وكذا الحال فى الاسماع وفى خلق العلم الضرورى (قوله بعضهم) وهو عباد بن سليمان الصميرى (قوله ان لا تختلف اللغات الخ) يعنى ان كثيرا من الالفاظ يكون لمعان عند امة ويكون لمعان اخر عند امة اخرى كاسوء فانه عند الاتراك بمعنى الماء وعند الفرس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القبيح وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف (قوله ولا متنع جعل اللفظ الخ) يعنى ان لفظ المجاز مع القرينة يتمتع منه فهم المعنى الحقيقي فان اسدا يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلا فاندفع ما قيل أن القرينة انما تدل على عدم الارادة ولا توجب امتناع فهم المعنى الحقيقي فان ذلك انما هو اذا لوحظ لفظ المجاز ثم يلاحظ القرينة (قوله لاستلزامه أن يكون المفهوم الخ) مع اننا نعلم قطعا ان المفهوم منه اتصافه باحدهما (قوله لانه ممنوع) لانه تجوز المناسبة بتقيضين من

أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي) أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف من أن الحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجر والهمس والشدة والرخاء والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يميل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالقصر بالناء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير أن بين والقصر بالقاف الذى هو شديد لكسر الشئ حتى بين وان لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواص كالفعلان والفعل بالتحريك كالزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعمل بضم العين مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا (والمجاز) فى الاصل مفعول من جاز المكان يجوز اذا تعداه نقل الى الكلمة المجازة أى المتعدية مكانها الاصلى أو الكلمة المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ فى أسرار البلاغة وزعم المصنف أن الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازاً الى حاجتى أى طريقاً لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب فى تسمية شئ باسم يفاير اعتبار المعنى فى وصف شئ بشئ كتسمية انسان له حجرة باجر ووصفه باجر فان اعتبار التناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه أولى بذلك من غيره وفى الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية فعند زوال الحرة لا يصح وصفه باجر حقيقة وتصح تسميته بذلك فاعتبار الممنين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح فى اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز (مفرد ومركب) وحقيقة كل واحد منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما

جهتين (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على انهما علمان وهو الحق لامتياز موضوعهما بالحقيقة فلم التصريف يبحث عن أحوال المفردات من حيث حروفها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث تناسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية (قوله وان لهيئات الخ عطف على ان للحروف الخ (قوله بالتحريك) أى بتحريك العين فانه يناسب أن يكون معناها ما فيه الحركة (قوله وكذا باب فعمل الخ) فان قوة الضم تناسب أن يوضع للأفعال اللازمة (قوله نقل الخ) ولا حاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على التقدير الاول وبمعنى المفعول المتعدى الى المفعول الثانى بواسطة حرف الجر على التقدير الثانى على ما قيل لتحقيق العلاقة المصححة للنقل وهو اتصاف الكلمة بالتعدى . الذى هو المعنى الاصلى للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كنقل الحقيقة الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى ويحصل التناسب بينهما غاية التناسب (قوله ان الظاهر الخ) فاللفظ المجاز ظرف لكن حيثئذ يفوت التناسب بين لفظى الحقيقة والمجاز (قوله واعتبار الخ) دفع قوم

(قول المحشي) الذى هو المعنى الاصلى فالمجاز مصدر بمعنى التعدى

(قال السيد) واذا كانا متعاقبين الخ فيه بحث صحيح ذكره الغزيرى

في تعريف واحد (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) أي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان أو منقولاً أو غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به يقع التخاطب أعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الأركان المخصوصة مجازاً (فلا بد من العلاقة) المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة (ليخرج الغلط) من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة (و) يخرج (الكناية) أيضاً بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له

ان هذا الوجه يستلزم ان تسمى الحقيقة أيضاً بالمجاز (قوله في تعريف واحد) يفيد معرفة حقيقة كل منهما (قوله عن الحقيقة) مرتجلا كان أو منقولاً أو غيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة في التلويح اللفظ اذ تعدد مفهومه فان لم يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان تخلل بينهما نقل فان لم يكن النقل لمناسبة فهو مرتجل وان كان لمناسبة فان هجر الاول فهو المنقول وان لم يهجر ففي الاول حقيقة وفي الثاني مجاز انتهى ومعنى تخلل النقل أن يكون استعماله في المعنى الثاني بعد ملاحظة المعنى الاول فالشترك سواء كان واضعه واحداً أو متعدداً ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الوضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنييه وأما المرتجل والمنقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنييه باعتبار وضعه له في نفسه . مع قطع النظر عن وضعه لآخر فحقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه ، بالقياس الى المعنى الآخر لتخلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل في غير ما وضع له من وجه بقوله في غير ما وضعت له خرج المرتجل بالقياس الى كل واحد من معنييه لكونه مستعملاً فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا بمجاز لعدم العلاقة فلا يكون هذا الاستعمال صحيحاً وخرج المشترك مطلقاً لكونه مستعملاً فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا الحقيقة المطلقة ، وخرج المنقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ، ودخل فيه بقيد في اصطلاح به التخاطب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له .

(قول المحشي) مع قطع النظر عن وضعه لآخر أى عدم بناء هذا الاستعمال على وضعه لآخر وكونه فرعاً عنه
(قول المحشي) بالقياس الى المعنى الآخر أى بالقياس الى وضعه للمعنى الآخر بان يكون الاستعمال الثانى مبنيّاً على الوضع للمعنى الاول كما في المجاز (قول المحشي) وخرج المنقول أى بالقياس الى كل من معنييه
(قول المحشي) ودخل بقيد في اصطلاح التخاطب الخ أى اذا استعمل في أحدهما بالنظر الى وضعه للآخر فقيد في اصطلاح التخاطب ليس الا للدخال اما الاخراج فبقوله في غير ما وضعت له

مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازاً وقد يكون كناية وقد يكون غلطاً وقد يكون مرتجلاً وقد يكون منقولاً والمنقول منه ما غالب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى بهجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غالب في بعض أفراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والديب جميعاً يكون مجازاً هذا من حيث اللغة أما من حيث العرف فهي موضوع له ابتداء ورعاية معنى الديب انما هي لمجرد المناسبة

فاندفع ما قيل انه قد خرج المنقول بقيد في غير ماضية له ودخل الصلوة المستعملة في الدعاء بعرف الشرع مع انه منقول وكذا ما قيل انه صرح ههنا بان المرتجل والمنقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بانهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع جواز ارادته) أى بالنظر الى كونه كناية فلا ينافي امتناع ارادته في خصوص المادة كما في قوله تعالى في الرحمن على العرش استوى) فهو مجاز متفرع على الكناية وقيل جواز ارادته ولو في محل آخر وكلا المعنيين مستفاد من الكشف كما سيحى (قوله قد يكون مجازاً الخ) اللفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة عن ارادته فمجازان لم بهجر الاول وان هجر فنقول وان استعمل لا لعلاقة فان استعمل لاعتق قصد فلفظ وان كان بقصد فرنجل (قوله في معنى مجازي) لا يكون فرداً للموضوع له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد الخ) أى

(قول الشارح) مع جواز ارادته بان يكون مردداً باللفظ تبعاً اما المجاز فلا يمكن ارادته به لمنع القرينة كما مر (قال السيد) كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس الخ (أقول) حاصله ان لفظ الدابة يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة لغة ويكون ملاحظة الديب هناك لصحة الاطلاق على ذات ماله ديب ولا ملاحظة حينئذ لخصوصية ذات الفرس اصلاً وتارة على سبيل المجاز اللغوي ويلاحظ فيه خصوصية الذات ويعتبر الديب على انه علاقة مصححة لاطلاقه على خصوصية هذه الذات وتكون أيضاً مصححة لاطلاقه على خصوصية ذات اخرى يوجد فيه وقد يطلق على الفرس باعتبار نقله اليه عرفاً وبهذا الاعتبار لا يصح اطلاقه على كل ما يدب كما في الحقيقة الاصلية ولا على كل خصوصية لها الديب كما في المجاز المتفرع على تلك الحقيقة بل لا يطلق حقيقة بهذا الاعتبار الاعلى خصوصية ذات الفرس لانه في العرف انما وضع له ورعاية معنى الديب انما هي لمجرد المناسبة في وضعه له لا لصحة الاطلاق ولا لكونه علاقة مصححة على الاطلاق (قول الشارح) وباعتبار خصوصية الفرسية والديب الخ اعتبر الديب لانه منقول يعتبر فيه المناسبة

(قول المحشي) فاندفع ما قيل الخ أى لان كل ذلك باعتبارين لا باعتبار واحد (قول المحشي) فهو مجاز متفرع على الكناية لامتناع الارادة في خصوص المادة مع لزوم جواز الارادة فيها على هذا القول وعلى القول الثاني كناية لا اعتباره الجواز ولو في محل آخر وعبرة المحشي فيما يأتى المستفاد من عبارة الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز متفرع على الكناية فيما لا يمكن اه ومضى التفرع ان هذا الكلام فيما يجوز فيه المعنى الحقيقي كناية وفيما لا يجوز فيه مجاز

في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه
 الديق وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك
 المعنى حتى يصح اطلاق لفظ الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على
 كل ما يوجد فيه الديق ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء (وكل منهما) أى من الحقيقة والمجاز
 (لغوى وشرعى وعرفى خاص) وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى وغير
 ذلك (او) عرفى (عام) لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهى لغوية وان كان الشارع
 فشرعية والا فعرفية عامة أو خاصة وبالجمله تنسب الى الواضع وأما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع
 التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى
 وان كان اصطلاح الشرع فشرعى والا فعرفى عام أو خاص (كاسد للسمع والرجل الشجاع) يعنى ان لفظ
 اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى السمع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفى الرجل الشجاع يكون
 مجازاً لغوياً (وصلوة للمباداة والدعاء) يعنى اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة فى العبادة المخصوصة
 تكون حقيقة وفى الدعاء تكون مجازاً شرعياً (وفعل اللفظ والحدث) يعنى اذا استعمله المخاطب بعرف النحو
 فى اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفى الحدث يكون مجازاً (ودابة لذى الاربع والانسان) فانها فى العرف

من غير ملاحظة خصوصية الفرس (قوله وبخلاف المجاز) في كثير من النسخ بدون الواو فيكون لبيان الفرق بين الحقيقة
 والمجاز قصدا وتبعا للفرق بين رعاية المناسبة في المنقول وبين رعايته في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ بالواو فيكون
 الامر بالعكس وهو الموافق لما فى التوضيح والتلويح (قوله لا يتعين ناقله الخ) اى لا يعلم ناقله بالتعيين لا ان يكون ناقله جميع
 الناس فانه ممتنع فافهم (قوله وفعل) في القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان أو هو كناية عن كل عمل متعدد وفي
 الصحاح بمعنى الامر والشان نقله النحويون الى الكلمة المخصوصة وقد يستعملونه بمعنى الحدث لاشتماله عليه كما فى تعريف
 المفعول به والمفعول فيه والمفعول له في الكافية (قوله فانها فى العرف العام الخ) في التفسير الكبير أن الدابة فى العرف

(قول الشارح) بخلاف الحقيقة أى المطلقة المارية عن النقل والاشتراك والارتجال وقوله والمجاز أى المطلق العارى عن النقل
 (قول الشارح) وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوى يعنى ان المراد بالنقل استعمال اللفظ في غير ما وضع له المناسبة
 (قال السبى) وأما المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع التخاطب الخ (اقول) وأيضاً استعمال اللفظ فى المعنى المجازى
 ان كان لمناسبة لما وضع له لغة فهو مجاز لغوى وهكذا نقول في سائر الاقسام وبالجمله كل مجاز متفرع على معنى حقيقى لو
 استعمل اللفظ فيه كان حقيقة فيكون المجاز تابعا للحقيقة فى الانقسام الى هذه الاقسام الاربع

(قول المحشى) وتبعا للفرق الخ أى وليبان الفرق بين رعاية المناسبة الخ تبعا

(قول المحشى) فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق لانها وصف لا لترجيح بخلاف ما اذا كانت أسماء كما هى في

العرف فان اعتبار المناسبة للترجيح فلا تطرد

العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذا ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي (والمجاز مرسل ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والحقيقي (والاستعارة) فالاستعارة على هذا هو المستعمل فيما شبه بمعناه الاصل كاسد في قولنا رأيت أسداً يرمي (وكثيراً ما نطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعني (على استعمال اسم المشبه به في المشبه) وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيراً ولفظ المشبه به مستعاراً والمعنى المشبه به مستعاراً منه والمعنى المشبه مستعاراً له والى هذا أشار بقوله (فهما) أي المشبه والمشبه به (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أي لفظ المشبه به (مستعار) لان اللفظ بمنزلة لباس طاب عارية من المشبه به لاجل المشبه (والمرسل) وهو ما كان العلاقة غير المشابهة (كالايد في النعمة) وهي موضوعة للجارحة الخصوصية لكن من شأن النعمة أن تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة الخصوصية بمنزلة العلة الفاعلية لها وأيضاً بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايدى فلان عندي وجلت يده لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد (والقدرة) أي وكالايد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك وأما اليد في قوله عليه الصلاة والسلام «المؤمنون متكافأ دماً وهم وبسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم» فن باب التشبيه أي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضاً وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركون لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في أسرار البلاغة من أن اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من أن المشبه به اذا كان ممالاً يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بمحل

للفرس خاصة وفي التلويح انها لذات القوائم الاربعة وفي القاموس انها غلبت على ما يركب وتقع على المذكر (قوله بلفظ النكرة الخ) أي بلفظ في صورة النكرة والافهم معرفة لان اللفظ اذا أريد به نفسه كان علماً له والتبيين فيه للتمكن وهذا على رأى الشارح رحمه الله تعالى من كون الالفاظ موضوعة لانفسها وضعاً ضمناً (قوله وتصل الى المقصود بها) أي تصل النعمة الى الذي قصد بها وهو المنعم عليه (قوله اكثر ما يظهر الخ) ما مصدرية ويكون عطاف على يظهر والجار والمجرور اعني به

(قول الشارح) المصححة بيان الواقع بخلاف علاقة الاسم كما في القارورة اطلقت على الزجاج لكونها مقراً الماء لكنها ليست مطردة بخلاف الاولى

(قال السيد) وأيضاً بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها الخ (اقول) أي فالجارحة بمنزلة العلة الصورية للنعمة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه ولا يبعد أن يجعل اليد بمنزلة المادة والنعمة بمنزلة الصورة الظاهرة فيها (قال السيد) وكالايد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد الخ (اقول) فتكون اليد بمنزلة علة صورية

من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن أن يقال هم كيد على من سواهم (والراوية في المزايدة) أى في المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزايدة والعلاقة كون البعير حاملاً لها لما ذكر للمرسل عدة أمثلة أراد أن يشير الى عدة أنواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب أن تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئ من الجزئيات لان أئمة الادب كانوا يتوقعون في الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقعوا على أن يسمع آحادها وجزئياتها مثلاً يجب أن يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب أن يسمع اطلاق النيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصى وأنواع العلاقة المتبعة كثيرة ترتقى ما ذكره الى خمسة وعشرين والمصنف قد أورد ههنا تسعة غير ما سبق أولاً في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزايدة بعلاقة المجاوزة فقال (ومنه) أى من المجاز المرسل (تسمية الشيء باسم جزئه) يعنى أن في هذه التسمية مجازاً مرسلًا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز في العبارة تسامح (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (فى الرية) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل رية لان غيرها من الاعضاء مما لا ينفى شيئاً بدونها صارت العين كأنه الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلاً لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الرية وان كان كل منهما جزءاً منه (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشيء باسم كله (كالاصابع فى الانامل) فى قوله تعالى * يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق * والائمة جزء من الاصابع والفرص منه المبالغة كأنه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع شيئاً من الصواعق (وتسميته)

متملق يكون أى يكون الافعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة الى التكلف الذى ارتكبه بعض الناظرين * قال قدس يقام بجلد ثالث * بالغاء والهمزة من الغام يقال اقام الرجل اذا وسعه وزاد فيه (قوله بعلاقة السببية الصورية) واما اذا اطلق بعلاقة العلة الفاعلية فهى داخله فى السببية (قوله لا ينفى شيئاً) أى لا ينفى شيئاً من النفع (قوله كأنه جعل) أى كل واحد

للقدرة على قياس ما ذكره فى النعمة والظاهر أن يجعل اليد بمنزلة مادة قابلة والقدرة بمنزلة صورة لها حالة فيها (قال السيد) والراوية فى المزايدة أى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر (أقول) قال فى الصحاح المزايدة الراوية قال أبو عبيدة لا تكون المزايدة الا من جلد بن يقام بجلد ثالث بينهما ليتسع وكذلك السطيحة وجمع المزايدة المزاد والمزائد واما المزود فهو ما يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والجمع المزود وقال أيضاً الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه والعامية تسمى المزايدة راوية وهو جائز على الاستعارة والاصل ما ذكرناه فظهر ان تفسير المزايدة بالمزود غير صحيح لان المزايدة ظرف الماء الذى يستقى به على الدابة والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حاملة يسمى

أى ومنه تسمية الشيء (باسم سببه نحو دعينا الفئث (أى النبات الذى سببه الفئث (أو) تسمية الشيء باسم (مسببه نحو امطرت السماء نباتا) أى غيثا يكون النبات مسببا عنه وأورد فى الايضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره أى الدية المسببة عن الدم (أو ما كان عليه) أى تسمية الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى (نحو واتوا اليتامى أموالهم) أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (اليه) فى الزمان المستقبل (نحو إني أراى أعصر خمرأ) أى عصيرا يؤول الى الخمر (أو) تسمية الشيء باسم (محله نحو فليدع ناديه) أى أهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أى باسم ما يحل فى ذلك الشيء (نحو قوله تعالى * واما الذين ابضت وجوههم فى رحمة الله * اى فى الجنة) التى تحل فيها الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آلهه نحو واجعل لى

منهم الاصبع فى الاذن أى بحسب الظاهر والتعبير والا فالمراد جعل الامة ولك ان تحمل الاصابع على معناها فيكون التجوز فى نسبة الجعل اليها حيث نسب فعل الجزء الى الكل للمبالغة (قوله انه سهو) قد يقال الدم وان كان سببا للدية الا أن اكل الدية سبب لا كل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار ولا يخفى ان عبارة الايضاح ، لاتساعده (قوله او ما كان عليه الخ) السبق والحقوq المعبران فى الجاز باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤول اليه ، بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كما حققه فى التلويح * قال قدس سره الظاهر عننا * لانه الذى يقع عليه العصر لا العصور * قال قدس سره وجعل من تسمية الشيء باسم غايته * وفى الكشف فسر به العنب ، وقال انه من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه * قال قدس سره استخرج الخ * مثلا يلزم عصر العصور وهذا بناء على ان ما يسبق الى الذهن من نسبة الفعل وما

راوية فلا تطلق الراوية على المزود مجازاً اما يسمى بالراوية حامل المزايدة ويطلق عليها مجازاً (قال السيد) نحو (انى أراى أعصر خمرأ) أى عصيرا يؤول الى الخمر (اقول) الظاهر أن يقال أعصر عننا كما ذكر فى بعض كتب أصول الفقه وجعل من تسمية الشيء باسم غايته وملي ما فى الكتاب فالمعنى استخرج بالعصر خمرأ أى عصيرا يؤول اليها (قول المحشى) لاتساعده لان كلامه صريح فى الدية والدم لافى الاتسكين (قول المحشى) بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار مثلاً اذا قلت قتلت قتيلاً وعصرت خمرأ فهو مجاز الاول والمعتبر الحقوq أى لحوق كونه قتيلاً وخمرأ بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب أى ثبوت القتل والعصر وحصولها لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم أى ايقاع النسبة والتكلم بالجملة للقطع بأن الاسم وهو القتل والخمر مجازوان صار المسمى فى زمان الاخبار قتيلاً وخمرأ حقيقة بان اخبرت بعد تلك الصيرورة وكذا فى مثل آتوا اليتامى أموالهم وقت البلوغ فالمعتبر السبق أى سبق اليتم على ثبوت الحكم وهو الايتاء لاعلى الاخبار أى ايقاع النسبة والتكلم بالجملة فان قولك أموالهم وقت البلوغ واقع وقت اليتم

(قول المحشى) وقال انه من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه أى يؤول جزوه اليه فعلاقة الايولة قد تكون باعتبار جزء الشيء كما تكون باعتبار كله

لسان صدق في الآخرين أي ذكر أحسننا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فإن قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم وبمعنى أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد للزوم فكيف ذلك قلت يعتمد في جميعها للزوم بوجه ما إما في الاستعارة فظاهر لأن وجه الشبه إنما هو اخص أوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به إليه لاحتالة فلاسد مثلاً إنما

يشبهه إلى ذات موصوفة بوصف أن يكون اتصافه بذلك الوصف سابقاً على ثبوت الفعل له فيلزم وقوع العصر على العصور أي المعصور وأما إذا أريد عصر عصيراً حاصلًا بهذا العصر فلا حاجة إلى تأويله باستخراج (قوله في الآخرين نوع خفاء) أي لا يظهر فيهما المعنى المجازي ظهوره في الأمثلة السابقة ولذا حمل الكشف الرحمة على الثواب الخلد والظرفية على الاتساع وقيل في الثاني أن المعنى أجعل لي لسان صدق ينطق بالصدق في الآخرين (قوله فإن قلت الخ) يعني أن اعتبار العلاقة إنما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي والانتقال فرع للزوم وأكثر هذه العلاقات لا يفيد للزوم بالمعنى الذي مر في المقدمة وهو أن يكون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في الذهن أما على الفور أو بعد التأمل في القرائن فما قيل أنه لا حاجة إلى السؤال والجواب بعد ما مر في المقدمة من أن الاعتبار للزوم الذهني ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره على الفور أو بعد التأمل في القرائن ، ليس بشيء (قوله أن معنى المجاز الخ) ذكر المجاز بناء على أن الكلام فيه ولا فعند المصنف في السكينة أيضاً الانتقال من الملزوم إلى اللازم كما مر (قوله يعتبر في جميعها الخ) يعني أن جميع هذه العلاقات مفيد للزوم في الجملة على ما فصله (قوله اخص أوصاف الخ) أي أظهرها اختصاصاً وأشهرها إذ لا يمكن الزيادة في الاختصاص ، ولذا لا يجوز أن يقال رأيت أسداً يرمي أي في البحر (قوله فينتقل الذهن من المشبه به إليه) أي إلى وجه الشبه لكونه أشهر أوصافه ثم ينتقل منه إلى معروضه الذي سوى المشبه به بمعونة القرينة فيتحقق للزوم بالمعنى الذي مر في الاستعارة (قوله فلاسد الخ) بيان لما ذكره على الوجه الكلي في مثال (قوله إنما يستعار للشجاع)

(قال السيد) فلاسد مثلاً إنما يستعار للشجاع لا لزيد أو عمرو على الخصوص (أقول) لا يعني به أن لفظ الأسد يستعار لمفهوم الشجاع مطلقاً أعم من أن يصدق على ذات الحيوان المفترس أو غيره كما يدل عليه قوله أولاً إنما يستعار للشجاع وثانياً ولا شك في انتقال الذهن من الأسد إلى الشجاعة والافلا مشاركة بين المعنى الحقيقي والمجازي في صفة بل يكون المعنى المجازي حينئذ عارضاً للمعنى الحقيقي وغيره ولا تشبيه هناك أصلاً فلا يكون استعارة بل مجازاً مرسلًا وإنما يعني أن لفظ الأسد يستعار للرجل الشجاع مثلاً ويكون الانتقال من معنى الأسد الحقيقي إلى مفهوم الشجاع ومنه إلى معنى الرجل الشجاع فالأول انتقال من المعروض إلى العارض المشهور اتصافه به وهو ظاهر كلي غالباً والثاني انتقال من مفهوم العارض إلى بعض معروضاته من حيث هو معروض له وليس كالانتقال الأول في الظهور والسكينة بل يحتاج إلى معونة المقام والقرينة (قول المحشي) على الاتساع أي الحقيقة العرفية التي أصابها الاتساع وليس المراد التسامح ليزه القرآن عنه

(قول المحشي) الذي مر في المقدمة أي مقدمة علم البيان (قول المحشي) ليس بشيء لأن السائل يقول إن مقتضي ما مر أن الحصول في الذهن ضروري أما على الفور أو بعد التأمل في القرائن وما هنا لا يفيد ذلك وحاصل الجواب أن هذه العلاقات تفيد الملزوم ولو بمعونة المقام والقرينة كما أن اللازم أيضاً بالمعنى المذكور قد يكون بواسطة التأمل في القرائن تدبر (قول المحشي) ولذا لا يجوز أن يقال الخ لأن البحر بفتح الباء والطاء ليس أشهر أوصاف الأسد

يستعار للشجاع لا زيد أو عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بإيراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول أو بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقته واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ معنى لازماً لمعناه الحقيقي ذهناً أى معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في جملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره والضرورة اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمي او منضم الى لزوم خارجي

أى لما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد لا بخصوصه من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة وانما يقع عليه في الخارج ووفق بين ما يقصد من اللفظ عند الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه بحسب الخارج، كما سيجي (قوله ولا شك في انتقال الخ) أى من الشجاعة الى الشجاع أى لذات ما موصوفة بالشجاعة سوى الاسد بمعونة القرينة (قوله فيظهر بإيراد الخ) حيث ظهر من كلامه ان في جميع انواع العلاقات لزوماً في الجملة (قوله مما يتصف الخ) أى يعتبر ويلاحظ فيه الاتصاف سواء حصل في الواقع أولاً فان المتكلم يعتبر الاتصاف في الزمان الماضي أو المستقبل سواء حصل في الواقع أولاً فاندفع ما في التلويح من أن في مجاز الاول لا يلزم الاتصاف في الزمان المستقل كما في اعصر خيراً فاريت في الحال (قوله في زمان سابق او لاحق) اذ لو اتصف في زمان الحكم لم يكن مجازاً بحسب الكون او الاول بل حقيقة أو مجازاً باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوى لفظ الدابة في الفرس لكونه فرداً لما يدب كان حقيقة واذا استعمله فيه بخصوصه كان مجازاً باستعمال المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح من أنه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقي للمسمى المجازي في زمان الحكم أن يكون حقيقة كما في الدابة اذا استعملها للغوى في الفرس فانه مجاز باستعمال المطلق في المقيد مع حصول المعنى الحقيقي في زمان الحكم (قوله أو بالقوة) أى الاستعداد (قوله واذا كان الخ) فانه حينئذ يكون الغير فرداً من الحقيقي والذهن ينتقل من العام الى الخاص في الجملة بمعونة القرينة (قوله وان لم يتصف الخ) يعني اذا كان الاتصاف حاصل في وقت فهو كاف للانتقال في الجملة وان لم يتصف اصلاً فلا بد من اللزوم بوجه آخر (قوله اما ذهني محض) أى لزوم عقلي في الجملة بلا انضمام الخارج اليه (قوله كاطلاق البصير الخ) أى كاللزوم الذهني في اطلاق البصير على الاعمي فانه لا يلزم من تصور البصير تصور الاعمي لكن ينتقل الذهن منه الى الاعمي باعتبار المقابلة كذا نقل عنه فالعلاقة هي المقابلة وفي التلويح، التحقيق ان اطلاق

(قال السيد) واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي الى آخره (أقول) لا شك أن هذا الانتقال يحتاج أيضاً الى معونة المقامات والقرائن كالاستعارة وسائر الاقسام فالجواب الحقيقي ما أشار اليه بقوله وبالجملة اذا كان بين الشئين علاقة ويريد به ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فلا بد ان يكون بحيث ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي اليه ولو بمعونة المقام القرينة وهذا هو المراد من اللزوم ههنا واما التفصيل المذكور فلا يستفاد منه الا تفاصيل العلاقات المؤدية الى اللزوم المعترف في المجاز (قول المحشى) وبين ما يقع عليه بحسب الخارج على شيء، بخصوصه (قول المحشى) كما سيجي أى في تحقيق زيد أسد (قول المحشى) التحقيق الخ أى لانه لا يصح اطلاق الاب على الابن بعلاقة المقابلة وفيه ان العلاقة لا يلزم اطرادها

بحسب العادة أو بحسب الواقع وحينئذ إما أن يكون أحدهما جزءاً للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد أو خارجاً عنه والزوم بينهما قد يكون بحصول أحدهما في الآخر كالحال والحل أو سببية أحدهما للآخر أو مجاورتهما أو يكون أحدهما شرطاً للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في إطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلاً فإن الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنه لا يجوز إطلاقها على الإنسان وإما إطلاق العين على الرقبة فليس من حيث أنه إنسان بل من حيث أنه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة إذا كان بين الشئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من أحدهما إلى الآخر في الجملة وهذا معنى الزوم في هذا المقام (والاستعارة) وهي ما كانت علاقته المشابهة أى قصد أن إطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فإذا أطلق نحو المشفر على شفة الإنسان فإن أريد تشبيهها بمشفر الابل في اللفظ فهو استعارة ون أريد أنه إطلاق المقيد على المطاق كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة ومجازاً مرسلين باعتبارين

أحد المتقابلين على الآخر من قبيل الاستعارة بتزليل التقابل منزلة التناسب بواسطة تلميح أو تهكم أو مشاكلة (قوله بحسب العادة) كإطلاق الغائط على الفضلات باعتبار المجاورة بينهما في العادة (قوله كالقرآن للبعض) إذا كان موضوعاً لمجموع ما بين دفتي المصاحف (قوله كالحال والحل) أراد بهما ما بهم العرض والحل والمظروف والمطرف (قوله أو مجاورتهما) بأن يكونا في محل واحد أو محلين متقابلين (قوله أحدهما شرط للآخر) نحو ﴿ما كان الله ليضيع إيمانكم﴾ أى صلوته نحو يلى المقدس (قوله فإن الإنسان لا يوجد بدونهما) هذا كلام صاحب التقيح وعليه سؤال ظاهر أورده مع جوابه في حواشي شرح التقيح وهو أن عدم وجود الإنسان بدون الرقبة والرأس إنما يدل على استلزام الإنسان إياهما دون العكس كذا نقل عنه والجواب المذكور ههنا فيه ، أن المراد بالاستلزام الاستتباع وإذا لم يوجد الإنسان بدونهما كانا مستتبعين له (قوله فإنه لا يجوز وجود الإنسان بدونهما) هذا بحسب العرف والافوجود الكل بدون الجزء محال عقلاً (قوله وإن أريد

لاحتمال وجود مانع لا تري أن الأب لا يطلق على الابن مع وجود السببية والمانع هو كونه لا يتنقل الذهن من أحدهما إلى الآخر وانظر التلويح (قول المحشى) إذا كان موضوعاً للح وقيل هو مشترك بين الكل والبعض

(قال السيد) ولهذا يشترط في إطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس فإن الإنسان لا يوجد بدونهما (أقول) أورد عليه أن عدم وجود الإنسان بدونهما يدل على استلزام الإنسان لهما لا على استلزامهما للإنسان والثاني هو المطلوب وأجيب بأن لم نرد ههنا بالمستلزم واللازم مصطلح أرباب الجدل بل مصطلح أرباب البيان أعنى المستتبع والتابع حيث قالوا مبنى الكناية من الانتقال من اللازم إلى الملزوم وأرادوا باللازم التابع والرديف كطول النجاد مثلاً فإنه من تابع طول القامة ورواده وكل واحد من الرقبة والرأس أصل يفتقر إليه الإنسان ويتبعه في الوجود فلذلك لم يوجد بدونهما (قول المحشى) أن المراد بالمستلزم المستتبع فاستلزام الجزء للكل استتباعه له بأن يكون الكل رديفاً للجزء أى تابعا

له في الحصول كطول النجاد التابع أطول القامة

(قد تعيد بالتحقيقية) وبهذا التعيد تتميز عن التخيلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية (لتحقق معناها) اى
 ماغنى بها واستعمات هي فيه (حسا أو عقلا) بان يكون ذلك المعنى امراً معلوماً يمكن ان ينص عليه ويشار
 اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصل فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاشارة
 للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالخس (كقوله) اى قول زهير بن ابى سلمى (لدى اسد شاكي السلاح)
 أى تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف (مقذف) اى قذف به كثيراً الى الوقائع وقيل
 قذف باللحم ورمي به فصار له جسامه ونبالة وتماه * له لبد اظفاره لم تقلم * لبد الاسد ما تلبس من شعره على
 منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا (وقوله) أي
 والعقل كقوله تعالى * (اهدنا الصراط المستقيم أي الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا

ان اطلاق الخ) ، بان يراد بالمشعر مطلق الشفة ويقع على شفة الانسان باعتبار انه فرد منه (قوله تتميز عن التخيلية) لعدم
 تحقق معناها حسا أو عقلا في المشبه سواء كان عبارة عن أمر وهي كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله تعالى ، أو عن اثبات
 لازم المشبه به للشبه وتتميز عن المكنى عنها بناء على انهم لا يطلقون التحقيقية الا على المصرح بها ، لا باعتبار انها لا تكون
 الا صورة وهمية حتى يتوهم منع الاشتراط على ما وهم (قوله بالقلب والحذف) متعلق بشاك ، وان كان يتوهم أن يكون
 متعلقا بشائك وشاك على التوزيع ويكون الاصل شاكي لانه خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال شاكي السلاح
 من شاك الرجل يشاك اذا اظهر شوكرته وهي شدة البأس وحدة السلاح والاصل شائك ، وقد يقلب فيقال شاكي السلاح
 كالتقاضى وقد تحذف الياء فيقال هو شاك بضم الكاف وفي شرح الكشف الاصل شائك وقد يحذف العين فيقال شاك
 السلاح بضم الكاف وقد ينقل الى موضع اللام ، ويعمل فيقال شاكي السلاح فعلى هذا يكون بالقلب متعلقا بشاكي السلاح

(قول المحشى) بان يراد بالمشعر مطلق الشفة بهذا يندفع ما قيل القول بان اطلاق المشعر على شفة الانسان يجوز
 ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلًا باعتبار العلاقتين محل بحث اذ المستعمل فيه هو شفة الانسان اذا كان استعارة
 ومطلق الشفة اذا كان مجازا مرسلًا

(قول المحشى) او عن اثبات الخ لان المثبت من حيث انه مثبت اذا كان وهميا كان الاثبات وهميا
 (قول المحشى) لا باعتبار انها لا تكون الخ أى الاستعارة بالكناية لا تكون الا صورة وهمية كما اذا كان المشبه به صورة
 وهمية كنى عنه باثبات لازمه وهذا القائل فهم ان ما خرج به التخيلية خرج به المكنية فقال ان كون المكنية لا بد ان يكون
 صورة وهمية ممنوع

(قول المحشى) وان كان يوم الخ يعنى انه يتوهم من كلامه ان الاصل شاكي الا انه قد ينقل اللام الى موضع العين وقد يحذف
 (قول المحشى) وقد يقلب فيقال شاكي السلاح أى فيقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء وقوله بضم الكاف لانه لا وجه
 لقلب الضمة كسرة لان الحذف ابتداء بدون قلب ولا اعلال

(قول المحشى) ويعمل فيقال شاك السلاح أى بكسر الكاف بدون ياء وان رسمت وعبارة الشارح في شرح تصريف
 العزى هكذا قال صاحب الكشف في قوله تعالى على شفا جرف هار وزنه فعل قصر عن فاعل نظير شاك في شاوك وألغى

لاحساسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى * فأذاقها الله لباس الجوع ، أن الظاهر من اللباس عند اصحابنا
الحمل على التخيل وإن كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه
من انتفاع اللون وتغيره ورثته هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشف مشعر بانه استعارة حقيقية يحتمل
ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ماغشى لانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللباس والحوادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد به

وبالحذف متعلقا بشاك (قوله الظاهر من اللباس) أى الذى يظهر من اللباس ، عند التأمل فيه (قوله الحمل على التخيل الخ)
بان يخيل للجوع والخوف امر وهى يشملهما كاللباس للباس ، سواء شبه الجوع والخوف بذى لباس أولا اذ لا يتوقف
المقصود عليه ثم اثبت ذلك اللباس للقرية للدلالة على انها صارت نفس الجوع والخوف من القدم الى الرأس فيفيد المبالغة
التامة في ازالة الامن والرزق الواسع عنها بسبب كفرانهم نعم الله تعالى ما ليس فى حمله على الاستعارة الحقيقية فانها
تفيد الاحاطة التامة لاثار الجوع والخوف ، وهو المناسب لسياق الاية قال الله تعالى (ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة

ليست بالغ فاعل وانما هى عينه وأصله هور وشوك وقال فى الفصل ربما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم
من يقلب أى يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقولون شاكو ثم يعله اعلال غاز وجاء كما يذكر ويقول شاكي
على وزن فاعل فى هذا يقول جاءني شاكو ومررت بشاك بالكسر وحذف الياء فيهما ورأيت شاكيا باثبات الياء لحمة الفتحة
وعلى الحذف تقول جاني شاك بالضم ورأيت شاكا بالفتح ومررت بشاك بالكسر اه فتأمل

(قال السيد) ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخيل الى آخره (أقول) قيل عليه ان الحمل على
التخيل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار محدد فيما هو بصدد فلا بد ان يثبت له من
لوازمه ماله مدخل فى الاضرار وأقرب منه أن يحمل على التشبيه من قبيل لجين الماء ويكون وجه الشبه الاحاطة والشمول
والملاسة التامة والاولى ان يحمل استعارة حقيقية على أحد الوجهين ثم الحمل على الضرر والالم الحاصل من الجوع اكثر
مناسبة للاذاقة فانها تستعمل فى المضار والآلام فيقال أذاقه الضر والبؤس

(قول المحشى) عند التأمل فيه يعنى ان معنى كلام السكاكى ان الظاهر عند الاصحاب عند التأمل فى معنى اللباس
الحمل على التخيل فلا ينافى انه عند بعض الاصحاب يحتمل الحمل على التحقيق عند عدم التأمل فعنى قوله وان كان يحتمل
عندي الخ انى اجوز ذلك الحمل ولا أقول انه ممتنع لانه ممكن عند عدم التأمل فهو اعتراض على صاحب الكشف وبه
يندفع اعتراض الشارح وكذا ما قيل ان الظاهر لا ينافى الاحتمال فلا معنى لقوله وان كان يحتمل الخ

(قول المحشى) سواء شبه الجوع والخوف الخ لانه يكفى فى التخيل مجرد تنزيل الجوع والخوف منزلة ذى لباس
لمجرد مشابهة مقدرة فى النفس كما فى المجاز العقلى لا لتشبيهه براد افادته كما فى المكتبة كذا قيل وقد يقال انه ليس المقصود
افادة ان للجوع لباسا بل المقصود ان القرية صارت نفس الجوع وهذا يكفى فيه تخيل ان لنفس الجوع لباسا سواء نزل
منزلة ماله لباس أولا تأمل (قول المحشى) صارت نفس الجوع لان لابس لباس الجوع هو الجوع

(قول المحشى) وهو المناسب أى المبالغة هى المناسب الخ

استماع اللون وراثته الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملية ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فملي هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له لانه اذا كان معناه عين فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا أسدا ورأيت به اسداً لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة

مطمئنة بأيتها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون (هذا ان حمل التخيل على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من ان المستعار له في التخيل صورة وهمية وهو يزعم انه مذهب الاصحاب وان حل على ما هو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو ان التخيل جعل الشيء لشيء كجعل اليد للشمال فعنه انه جعل اللباس للجوع والخوف ثم اثبت القرينة ليفيد صيرورتها نفس الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع والخوف بشيء ضار مجد في الضرر كما لا يخفى ولا يحتاج في هذا التخيل الى تصرف زائد مع افادته المقصود على وجه ابلغ ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع والخوف لكنه استعيرت الاذاقة للاصابة لما فيه من الاشعار بشدة الاتصال باليس في الكسوة لان الإدراك بالدوق يستلزم الإدراك باللمس في الآية استعارتان تحقيقية تبعية وهى استعارة الاذاقة للاصابة واستعارة . تحتمل التخيلية والتحقيقية وهى استعارة اللباس فان اعتبر تشبيه الجوع والخوف بذى لباس استعارة ممكنة كانت ثلاث استعارات (قوله ليس المشبه الخ) لا عند صاحب الكشف ولا في الواقع (قوله فتوهم كونه تشبيها الخ) اما عند صاحب الكشف فلان عبارته صريحة في كونه استعارة واما في الواقع فلان تشبيه الجوع والخوف باللباس من حيث الاشتمال غير صحيح الاعتبار الآثار فليشبه آثارهما به لانفسهما * قال قدس سره فان الجوع الخ * قد عرفت انه على تقدير الحمل على التخيل لا تشبيه للجوع بشخص ضار وتوهم هذا التشبيه ناشيء من نسبة الاذاقة اليه باعتبار انه كثيرا ما يستعمل في المضار لكن قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف فهو كالجريد بالنسبة الى اللباس كما في الكشف قال قدس سره والا قرب ، * أى الى الفهم لكن قد عرفت ما فيه * قال قدس سره ثم الحل الخ * أى على الاستعارة الحقيقية العقلية اكثر مناسبة (قوله وأسدي في الامثلة المذكورة الخ) وما قبل ان اخراج اسد في الامثلة المذكورة بناء على ماقرر عندهم ان المراد به اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوصل به الى المبالغة في التشبيه فان تم تم والا فلا حينئذ . لا يتجه نظر الشارح رحمه الله تعالى بقوله لانا لانسلم ان أسدا في زيد أسد مستعمل

(قول المحشى) جعل اللباس للجوع والخوف أى وليس المقصود ان له لباسا بل افادة صيرورتها نفس الجوع فلا

حاجة لتشبيه الجوع بذى لباس ولا لتزيله منزله

(قول المحشى) يحتمل الخ أى على الرايين للاصحاب والزمخشري

(قول المحشى) أى الى الفهم لانه عند عدم التأمل بخلاف ما تقدم فانه عند التأمل

(قول المحشى) لا يتجه نظر الشارح لانه حينئذ مستعمل فيما وضع له

المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملاً فيما وضع له وفيه نظر لانا لانسلم ان اسداً في نحو زيد اسد مستعمل

(قال السيد) وفيه نظر لانا لانسلم ان اسداً الى قوله كما في رأيت اسداً يرمي بقربة حمله على زيد (أقول) اذا قيل رأيت اسداً يرمي فلا شك ان اسداً ليس مستعملاً في معناه الحقيقي بل هو مستعمل بمعنى رجل شجاع كالاسد ولم يقصد به هذا المفهوم بل الذات وتلك الذات وان كانت متعينة في نفسها لكن المتكلم لم يرد بمجرد هذه العبارة الدلالة عليها من حيث انها متعينة ممتازة عما عداها بل أراد الدلالة عليها من حيث الاجمال والابهام ولا شك أيضاً انه قصد تشبيه تلك الذات المتعينة المرادة بالفظ الاسد اجمالاً لكنه جعل ذلك اسماً مسداً وساق الكلام لاثبات الرؤية متعلقة بها واذا قيل زيد اسد فإن كان لفظ اسد مستعملاً في معنى رجل شجاع كالاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكره الشارح فإما ان يراد برجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله بتعلق الجار به ومن وقوعه محمولاً (مستعمل) فلا معنى لتشبيهه بالاسد كما لا يخفى على احد وإما ان يراد به ذات مابهمة مشبهة بالاسد فيكون الكلام مسوقاً لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد وان كان مستعملاً في معناه الحقيقي كان سياق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد واذا أردت أن يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمل في قولك بالفارسية « مردي همجو شیراست زيد وقولك شیراست زيد فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ماوفي الثاني الى زيد وانما آخرنا زيد في المثال الاول لانه لو قدم احتمال الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فتأخيره للموافقة ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخير ولا شك ان قولنا زيد اسد وأسد زيد بمنزلة قولنا زيد شیراست وشیراست زيد وليس بمنزلة قولنا مردي همجو شیراست وشیراست زيد وليس بمنزلة قولنا مردي همجو شیراست زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملاً في معناه الحقيقي كما ذكره القوم فاذا قلت زيد الاسد حسن تقدير اداة التشبيه لان الظاهر دعوي التشبيه لا الاتحاد ولا الحل واما اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقديرها لان الظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدرت فانت المبالغة فهنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظاً أو تقديرًا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الثانية ادعاء اندراج تحت الاسد وكونه فرداً من افراده كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندراج تحت امرأ مسلماً كقولك رأيت اسداً يرمي فالاولى تشبيه اتفاقاً والثالثة استعارة اتفاقاً واما الثانية فقد ترقى عن مرتبة صريح التشبيه حيث سبق الكلام ظاهراً لكونه فرداً منه للاثبات شبه به ولم تبلغ درجة الاستعارة حيث لم يجعل اندراج فيه أمراً مسلماً معروفاً فمن سماها تشبيهاً بليفاً فقد نبه على انحطاطها عن مرتبة الاستعارة وترقيتها عن صريح التشبيه ولا بعد في اطلاق التشبيه عليها فانه المقصود بحسب الظاهر وان كان جعله فرداً منه لكن القصد حقيقة الى اثبات الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداة نظراً الى المآل وان لم يحسن نظراً الى الظاهر ولا ينتقض ذلك بالاستعارة لان اللفظ هناك قد استعير لمعنى آخر واطلق عليه قسميتها بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه أراد التنبيه على ارتقاعها من حضيض التشبيه ولا بد له ان يفسر الاستعارة بما يتناولها ايضاً واما ادراجها في الاستعارة المتعارفة كما ظنه الشارح فقد عرفت بطلانه وتحقيقه ذلك بقوله قولنا زيد اسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد الى آخره يرد عليه انه يقتضي ان يكون قولنا زيد الاسد استعارة متعارفة ايضاً مع ظهور تقدير اداة التشبيه

في ما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازاً واستعارة كما في رأيت أسداً يرمي بقرينة حملة على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد اوقمت اسداً على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسداً فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداة قصداً الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملاً في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فصحة حملة على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت أسداً يرمي ان اسداً استعارة فلا نفي انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نفي انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه

فيما وضع له ليس بشيء لان نزاعهم في ان صور حمل المشبه به على المشبه وصور التجريد هل هي تشبيه أو استعارة لا في انه اذا قصد منها المبالغة في التشبيه هل هي استعارة أو لا (قوله في معنى الشجاع) أى في ذات ماسوى الاسد يصدق عليه مفهوم الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة ، اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل ، مجازاً مرسل (قوله بقرينة حملة الخ) فيه ان القرينة في المجاز يجب ان تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي والحل ليس كذلك لجواز ان يكون على سبيل الادعاء أو بتقدير اداة التشبيه والجواب ان المراد القرينة المجوزة بدليل ان قوله بل هي مستعملة في معنى الشجاع سند المنع فيكفيه جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجوزة الا انه اورده بصورة الدعوى ترويحاً للنفع المذكور وشارة الى ان قوله ولو لم يحمل على هذا لزم ان يكون قوله بل هي مستعملة في معنى الشجاع غصبا لمنصب الاستدلال (قوله وتحقيق ذلك) أى تحقيق ان أسداً استعارة كما في رأيت أسداً واثبات التسوية بينهما (قوله انه استعارة عن زيد) أى عن ذات مخصوصة من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة اذ لا ملازمة بين الاسد والذات المحصورة وان اعتبر وصف الشجاعة فيه اذ العلاقة انما هي بين الاسد والذات الموصوفة بالشجاعة أى ذات كان لا الذات المحصورة ، وانما يقع عليه في الخارج قوله ولا دلالة عليه اذ الانتقال انما هو من الاسد الى الشجاعة التي هي أخص أوصافه ومنها الى معروضه ولا انتقال منه الى خصوصية الذات (قوله عن شخص موصوف بالشجاعة) سوى الاسد ليتحقق التشبيه (قوله زيد رجل شجاع الخ) ذكر الرجل على التمثيل والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد (قوله فيكون استعارة) لانه استعمل لفظ المشبه به في

(قول المحشي) لاني انه اذا قصد الخ لانها حينئذ تشبيه بلا نزاع

(قول المحشي) اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد أى الذي هو أصل الاستعارة كما في الشارح بعد

(قول المحشي) بل مجازاً أى بل يكون مجازاً مرسل من اطلاق اسم الملزوم على اللازم

(قول المحشي) فيكفيه جواز الاستعمال الخ والقرينة لا يجب أن تكون مانعة قطعاً الا اذا اريد المجاز قطعاً صرح

به المحشي في حواشي القاضي

(قول المحشي) وانما يقع عليه في الخارج لاستعماله في معين لا انه واقع عليه في نفسه اذ لا دلالة الخ فنفي الملازمة علة

لعدم العناية ونفي الدلالة علة لعدم الوقوع في نفسه عليه تدبر

(قول المحشي) على التمثيل لما مر انه لا ينظر لخصوص رجل أو امرأة لعدم العلاقة بين الاسد وبين تلك الخصوصيات

به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان التشبيه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله
«اسد على» وفي الحروب نامة «اي مجتري» على «صائل» وكقوله «والطير اغربة عليه» أي باكية وكقوله عليه
الصلاة والسلام «هم يد على من سواهم» وانه كثير مما يكون محبت لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما قلناه عن عبد

المشبه وهو الرجل الشجاع مثلاً ، فيكون تشبيهاً مفروغاً عنه مساماً والمقصود الحكم بالاتحاد كما ان في رأيت اسداً يرمي
تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ عنه والمقصود ايقاع الرؤية عليه فتحصل المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه
به فيه وجعله فرداً ادعائياً له وفي زيد بحمله على زيد فاندفع ما قيل انه لا بد في الاستعارة من المبالغة ولا مبالغة في قولنا
زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم بالاتحاد زيد بالرجل الشجاع الشبيه بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه فتدبر
قال قدس سره اذا قيل رأيت اسداً الخ « خلاصته دفع المنع الذي ذكره الشارح رحمه الله باثبات الفرق بين رأيت اسداً
وبين زيد اسد بان معنى الاول رأيت رجلاً شجاعاً شبيهاً بالاسد فيكون تشبيهاً بالاسد مفروغاً عنه والمقصود تعلق الرؤية
به ومعنى الثاني زيد كالاسد والمقصود منه تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة والثاني تشبيه بليغ بالاتحاد المشبه بالمشبه به «
قال قدس سره فلا شك ان اسداً الخ « فيه أنه يجوز أن يكون التقدير رأيت مثل اسد يرمي والجواب ان المراد لاشك
فيه على تقدير كونه استعارة « قال قدس سره ولم يقصد به هذا المفهوم « اذ لا معنى لتشبيه المفهوم بالاسد بل الذات أي
الذات التي يصدق عليه مفهوم الشجاع بما سوى الاسد « قال قدس سره واما ان يراد الخ « هذا هو مراد الشارح رحمه الله

اما العلاقة بينه وبين شخص ما فيه الشجاعة فاندفع ما في السمرقندي فانظره

(قال السيد) ويدل على ما ذكرنا الى آخره (أقول) هذا الاستدلال يشعر بان أسداً في اسد على مستعمل في
مفهوم مجتري « وصائل فلا يتصور حينئذ تشبيه فضلاً عن الاستعارة بل يكون من اطلاق اسم الملزوم على اللازم كما مر
ثم ان استعمال الاسد في معناه الحقيقي لا ينافي تعلق الجار به اذا لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم
منه في الجملة من الجرأة والصولة واذا جعل الاسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر انه مستعار لمفهوم رجل شجاع
حتى يظهر تعلق الجار به بل أريد استعارته لذات صدق عليه ذلك المفهوم فيكون الجرأة والصولة خارجة عما استعمال لفظ
الاسد فيه وكيف لاوجه التشبيه في هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين كما لا يخفى فيحتاج على هذا التقدير ايضاً في تعلق
الجار به الى ملاحظة معنى الجرأة تبعاً فليس في تعلق الجار به دلالة على كونه استعارة بل لو جعل دليلاً على كونه حقيقة
لكان أولى لان فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وانما وقع له ما وقع بناء على ما توهمه انه اذا
كان استعارة كان معنى الجرأة داخل في مفهومه وهو سهو ويؤيد ما ذكرنا ان أسداً في زيد أسد وفي زيد أسد في الشجاعة
مستعمل في معنى واحد وقد اختار ان الثاني تشبيه حيث قال والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه فالاول كذلك ايضاً
(قول المحشي) فيكون التشبيه مفروغاً عنه مساماً نعم لكن فيه رائحة التشبيه وهو مانع لحسن الاستعارة كما يأتي ان
شاء الله في فصل حسن الاستعارة لكن الكلام هنا في صحتها

(قول المحشي) مردى هجوى شيراست زيد وقولك شيراست زيد قوله مردى بفتح الميم وسكون الراء وامالة الدال
معناه رجل وياؤه للتنكير وهجوى اداة تشبيه بفتح الهاء وسكون الميم وضم الجيم الفارسية ينطق بها بين الجيم والشين وبعدها
واو تحذف في النطق وشير بكسر الشين وسكون الياء والراء بمعنى الاسد واست اداة ربط لخاصة رجل مثل الاسد هو زيد

القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت أسداً أي شجاعاً كالأسد وأما إذا ترك المشبه بالكناية لكن أتى بوجه الشبه نحو رأيت أسداً في الشجاعة ونحو قوله * ولاحت من بروج البدر بعدا * بدور مها تبرحها اكتنان * فقيه اشكال لان ترك المشبه لفظاً أو تقديرًا وحرأ اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعاره وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيهاً أي رأيت رجلاً كالأسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد فينبغي تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان

كما مر وسيجيء بيان وجه تماق الجار به * قال قدس سره ولا معنى لرجوعه اليه * أي لرجوع التشبيه الى المفهوم * قال قدس سره فيكون سياق الكلام الخ * هذا ممنوع عند الشارح رحمه الله لان أسداً عنده في زيد ، اسد وزيد شيراست مستعمل في المفرد الادعائي المفروغ عن تشبيهه بالاسد الحقيقي بقرينة الحل وما الدليل على كون الفرض منه التشبيه ليكون مستعملاً في المعنى الحقيقي * قال قدس سره فاذا قلت زيد الاسد الخ * بدءاً للفرق بين ما اذا كان الخبر المعرف والمنكر بان الظاهر في المعرف التشبيه بان يكون اللام فيه تعريف الجنس والتشبيه به باعتبار تحققه لا الاتحاد بين زيد وماهية الاسد كما في زيد هو البطل المحامي ولا الحل عليه كافي زيد المنطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم باتحاد المتباينين بخلاف المنكر فان الظاهر فيه الحل بطريق الادعاء لا التشبيه اذ لا معنى للتشبيه بالفرد المجهول وفيه انه انما يتم ظهور التشبيه في الاول والحل في الثاني اذا كان الاسد مستعملاً في معناه الحقيقي ودونه خرقا لالتزام لا يجوز أن يكون مستعملاً في الفرد الادعائي أعنى الرجل الشجاع فيكون ، استعارة * قال قدس سره ولا ينقض ذلك بالاستعارة بان يقال ان المقصود منها التشبيه بطريق المبالغة فيكون تشبيهاً بليغاً * قال قدس سره أن يفسر الاستعارة الخ * بان يقول هو استعمال اسم المشبه به في المشبه أو اجراؤه عليه * قال قدس سره انه يقتضي أن يكون قولنا زيد الاسد استعارة الخ * ما ذكره الشارح يقتضي جواز كونه استعارة بان يكون معناه زيد رجل شجاع كالأسد وذلك لا ينافي ظهور تقدير ارادة التشبيه * قال قدس سره هذا الاستدلال يشهر بان أسداً الخ * لا اشعار في كلامه بذلك انما يشهر بان مفهوم مجترى ، وصائل ملحوظ قصداً بان يستعار لذات ما موصوفة بالشجاعة كما مر * قال قدس سره ثم ان استعمال الاسد الخ اذا استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولولحظ معنى الصولة تبعاً باعتبار انه لازم له شتهر به كان تماق على مقصودا تبعاً واذا استعمل في ذات ما موصوفة بالجرأة كان الوصف ملحوظاً قصداً ويكون تماق على ملحوظاً قصداً ولا شك أن مقصود الشاعر اثبات جرأته على نفسه قصداً وهذا لا ينافي كون وصف الشبه خارجاً عن الطرفين فان المشبه ذات موصوفة به لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف * قال السيد ويؤيد ما ذكرنا الخ * فيه ان ذكر وجه الشبه في الثاني مانع عن الحل على الاستعارة كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى بخلاف الاول فلان سلم ان لفظ اسد في كليهما مستعمل في معنى واحد (قوله وكذا الكلام في نحو لقيت اسداً) أي مثل الكلام في نحو زيد اسد من المنع المذكور والكلام في نحو لقيت اسداً فلا بد من تقدير به أو منه ليكون تجريداً عند القوم فينتجه المنع المذكور راما نحو لقيت اسداً فهو استعارة بالاتفاق فلا معنى قوله وكذا الكلام الخ ولعله سقط من قلم النسخ (قوله وأما إذا ترك الخ) أي هذا اذا جرى المشبه به على المشبه ولم يذكر وجه الشبه وأما إذا ترك المشبه بالكناية بان لم يكن مذكورياً ولا مقدراً في نظم الكلام فقيه اشكال

(قول المحشي) استعارة متعارفة أي غير التي ترقى عن مرتبة صريح التشبيه ولم تبلغ درجة الاستعارة

المراد بكون المشبه مقدراً أعم من ان يكون محذوفاً جزء كلام كما في قوله تعالى * صم بكم ، أو يكون في الكلام ما يقتضى تقديره كما في قولنا رأيت أسداً في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى ، حتي يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود يضاً مبين بسواد آخر الليل وابعده من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشف من ان قوله تعالى * ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سليماً رجلاً هل يستويان ، وقوله تعالى * وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج * من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصلي عن هذا الاشكال بان الاستعارة تجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت أسداً ان يقال رأيت رجلاً شجاعاً وهذا

(قوله ما يقتضى تقديره) أي اعتباره وكونه مراداً في معنى الكلام وان لم يحتج نظم الكلام اليه ولم يقل أو يمكن تقديره لانه يمكن تقدير لفظ المثل في كل استعارة بان يقال في رأيت أسداً يرمي مثل أسد وهكذا لكن ليس فيها ما يقتضى تقديره كوجه الشبه في رأيت أسداً في شجاعته فانه يقتضى تقدير مثل اذ لا معنى لقولنا رأيت رجلاً شجاعاً في شجاعته (قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر الخ) سواء جمل من بيانية أو تبعية أو تورية فانه الفجر يطلق على كله وعلى كل جزء منه تشعر بجميع تلك الوجوه عبارة الكشف (قوله مبين بسواد آخر الليل) فكأنه قيل من الفجر وسواد آخر الليل واذا كانا مبينين بالفجر وسواد آخر الليل لا يمكن حمله على الاستعارة اذ يلزم بيان الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل فيكون الخيطان على معناهما الحقيقي أي يتبين مثل الخيط الابيض من مثل الخيط الاسود من الفجر وسواد آخر الليل (قوله وابعده من ذلك الخ) أي من نحو رأيت أسداً في الشجاعة الا ان كان لعمري ان وجه الشبه المشعر بالتشبيه فيها (قوله ان يصح وقوع المعنى الحقيقي) أي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه وهو الاظهر (قوله وهذا ليس كذلك) أي قوله ضرب الله مثلاً لا يصح فيه وقوع المشبه اذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلاً المؤمن والكافر

(قول المحشي) اذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلاً الخ لان المؤمن والكافر يمثلان لأمثلة (قال السيد) ويمكن التفصلي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته أن يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه (أقول) هذا كلام جيد فان المدار في الفرق بين الاستعارة والتشبيه اذا تردد بينهما ان اسم المشبه به ان كان مستعملاً في معنى المشبه كان استعارة وان كان مستعملاً في معناه الحقيقي كان تشبيهاً وعلامة كونه مستعملاً في معنى المشبه أي ومن لوازم استعماله فيه ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه فاذا اتفقت هذه العلامة كما في الآيتين بشهادة الفطرة السامية بعد التأمل فهما اتفقت كونه استعارة وكان تشبيهاً سواء كان المشبه مذكوراً بالفعل أو مقدراً في نظم الكلام أو لا يكون مذكوراً ولا مقدراً نعم يجب كون المشبه مراداً في معنى الكلام وان لم يمكن تقديره في نظمه علي وجه لا يخل نظامه وسيرد عليك فيما تستقبله مزيد توضيح لذلك ان شاء الله تعالى

ليس كذلك على ما يظهر بالنّأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمنين والكافر لأن قوله تعالى
 * ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها * ينبيء عن انه تعالى قصد التشبيه لا الاستعارة
 وأراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة
 قوله تعالى * فهي كالخجاجة أو أشد قسوة وان من الخجاجة لما يتفجر منه الانهار * وخلفاء ذلك ذهب كثير
 من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشف اورد هاتين المثلين للاستعارة ولا يخفى
 ضيقه على من تأمل لفظ الكشف (ودليل انها) أى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه
 ولا لاعم منهما) اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوى ام عقل فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها
 لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولك رأيت
 اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه أعنى الرجل الشجاع ولا لاعم من
 المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعاً
 بالنقل عن أئمة اللغة فينبذ يكون استعماله في المشبه استعمالاً في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
 الموضوع له أعنى المشبه به فيكون مجازاً لغوياً وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
 خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انساناً أو رأيت
 رجلاً فلفظ انسان أو رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل
 اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازاً وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان
 حيوان ناطق فلي تأمل فان هذا بحث يشبهه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة
 الخاص وبمترضون أيضاً بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأ عدم التفرقة بين ما يقصده

فالمانع من كونه استعارة معنوى بخلاف الآية الثانية فان المانع فيها لفظي ولذا فصله بقوله وكذا الخ (قوله بالبحرين الموصوفين
 بقوله هذا عذب الخ) أى من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فجملة مستأنفة معاملة بنفى استواء البحرين وفيه إشارة الى انه ليس
 قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشيحاً (قوله واراد تفضيل البحر الاجاج الخ) ومن هذا تبين انه لا يجوز ان يكون قوله ومن
 كل تأكلون لحما طريا ترشيحاً (قوله فهو في طريقة الخ) فان قوله تعالى (وان من الخجاجة لما يتفجر منه الانهار) يان تفضيل الخجاجة
 على قلوبهم (قوله وهذا الكلام صريح الخ) والا فلا وجه لنفي كونه موضوعاً لاعم في اثبات كونه مجازاً (قوله باعتبار عمومه)

(قول المحشى) وفيه إشارة الخ وجه الإشارة ان المستعار منه في المرشحة هو المشبه به موصوفاً بالصفة التي يقال لها
 الترشيح واذا صح أن يكون ترشيحاً امتنع كونه قرينة التشبيه

(قول المحشى) ومن هذا تبين الخ لانه اذا كان هذا هو المراد لا يكون ترشيحاً اذ لو كان ترشيحاً لم يتسر هذا
 لمعنى ١ عرفت ان المستعار منه في المرشحة هو المشبه به موصوفاً بالترشيح وحينئذ لا يكون بياناً لما ذكره

باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين مايقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه (وقيل) انها مجاز (عقل) بمعنى ان التصرف في أمر عقل لا لغوى لانها لما لم تطابق على المشبه الابعد ادعاء دخوله (أى دخول المشبه (في جنس المشبه به) بان يجعل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الاسد (كان) جواب لما (استعمالها) أى استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلاً استعمال (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطابق على المشبه الابعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة إذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت أسداً وأراد زيدا انه جملة اسداً كما لا يقال لمن سمي ولده اسداً انه جملة اسداً لان جملة اذا كان مقتديا الي مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا نقول جملة أمير الا اذا أثبت له صفة الامارة وذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقلي (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله) أى قول ابى الفضل ابن العميد في غلام قام على رأسه يظله (قامت تظلاى) أى توقع الظل على (من الشمس نفس اعز على من نفسى قامت تظلاى ومن عجب) و يروى فاقول يا عجبوا من عجب (شمس) أى انسان كالشمس في الحسن والبهاء (تظلاى من الشمس) فلو لا أنه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب في أن يظال انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهي عنه) أى ولهذا صح النهي عن التعجب (في قوله لا تعجبوا من بلى غلاته) وهى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زر أزراره على

أى باعتبار كونه فردا من افراد العام (قوله بمعنى ان التصرف الخ) لا بمعنى انه مجاز حكى فانه انما يكون في النسبة والكلام ههنا في اللفظ المفرد كالاسد مثلاً وفيه رد على من مذهب الى انه مجاز حكى وادعى ان المراد بالاسد هو الاسد الحقيقي وما نسب اليه ليس منسوباً اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع بملازمة المشابهة والقرينة قرينة التجوز في النسبة ولا يخفى كونه تكلفاً ياردا (قوله لكانت الاعلام المنقولة الخ) لانها اطلقت على المعنى الثانى لمناسبته بالمعنى الاول كالأستعارة (قوله كان الاسد مستعملا فيما وضع له) ويكون سرأية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرأية الحكم الى افراد الحقيقة والقرينة قرينة على نقل معنى الاسدية اليه وادعائه له (قوله أى توقع الظل على) ما فسر به بذلك لان التظلل على ما فى التاج

(قول المحشى) والقرينة قرينة التجوز في النسبة أى لأمانة عن ارادة المعنى المتعارف كحكي على القول بانه استعارة

ومثله يقال في قوله والقرينة قرينة على نقل الخ

القمير، تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت أزراره عليه فلولاً أنه جعله قرأً حقيقياً لما كان للنهي عن التعجب معنى لأن الكتان انما يسرع اليه اليلى بسبب ملابسة القمير الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمير في الحسن (ورد بان الادعاء) أى رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أى كون الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) لاعلم الضرورى بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلاً والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك أن دخوله في جنس المشبه به مبنى على أنه جعل أفراد الاسد بطريق التأويل على قسمين أحدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجريمة ونهاية القوة فى مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجريمة وتلك القوة لكن لافى تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع يناهى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (وأما التعجب والنهي عنه) فى البيتين المذكورين وغيرهما (فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المباعدة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه أيضاً والاستعارة تفارق الكذب (بوجهين) (بالبناء على التأويل ونصب القرينة على

سايه وان كردد ودرسا به كردد والمراد هنا الثانى (قوله وتحقيق ذلك الخ) حاصل التحقيق ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون استعمال لفظ المشبه به فيه استعمالاً فيما وضع له والتجاوز فى أمر عقلى وهو جعل غير المشبه به مشبهاً به بل معناه جعل المشبه به ما ولا بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وان أفراد قسمين متعارف وغير متعارف ولا خفاء في ان الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف ويؤيد ما ذكرنا ما قال الشارح رحمه الله تعالى في التلويح ان جعلها مجازاً عقلياً مبنى على اعتبار مرجوح وهو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه فقول المصنف رحمه الله تعالى واما التعجب والنهي عنه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن مبنى الاستعارة على ادعاء المشبه به للمشبه حقيقة بل على جعله فرداً غير متعارف لم يكن للتعجب والنهي عنه في البيتين معنى لان التعجب والنهي عنه انما هو في الفرد المتعارف لافى الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب والنهي عنه لتناسى التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمتعارف في حقيقته حتى ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررنا اندفع ما قيل ان التعجب والنهي عنه انما جعله المستدل دليلاً على الادعاء وبعد تسليم الادعاء لا حاجة الى المنازعة فى كون التعجب والنهي عنه مبنيين عليه أو على تناسى التشبيه وذلك لانه لم يسلم الادعاء بالمعنى الذى ذكره المستدل وبني عليه صحة التعجب والنهي عنه بل بمعنى آخر فلا بد من بيان صحتها (قوله والاستعارة تفارق الخ) أى بعد اعتبار نسبة شيء الىه أو نسبته الى شيء

ارادة خلاف الظاهر) يعنى ان فى الاستعارة دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل أفراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل فى الكذب وايضا لا بد فى الاستعارة من قرينة مائنة عن ارادة المعنى الحقيقى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة ابناء الدعوى فيها أى فى الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المائنة عن ارادة الظاهر والشارح الملامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعاً ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقاً للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقاً للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بمد (ولا تكون) الاستعارة (علماً) لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متمارفاً وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم (لغاياته الجنسية) لانه

فلا يرد ان الاستعارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم صاحب الخ) ، الاظهر عندى ان الاستعارة من حيث المعنى تشابه الدعوى الباطلة ومن حيث اللفظ تشابه الكلام الكاذب فتبين الفرق بان مبنى معناها على التأويل بخلاف الدعوى الباطلة وان مبنى لفظها على نصب القرينة بخلاف الكذب وفي شرح المفتاح الشريفي ان اراد بالدعوى الباطلة الجهل المركب وصاحبه مصر على دعواه متبرىء عن التأويل، فضلاً عن نصب القرينة واراد بالكذب الكذب العمد وصاحبه لا ينصب القرينة بل يروج ظاهره لكن لا مانع عن قصد التأويل فى ذهنه، فلذا خص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب هذا خلاصة كلامه وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر العبارة اذ لا قرينة على تخصيص الدعوى الباطلة بالجهل المركب والكذب بالكذب العمد انه لا وجه لتخصيص مفارقة الاستعارة بهذين فانها تفارق الدعوى الباطلة مطلقاً سواء كان مع اعتقاد المطابقة أولاً بالتأويل وعن الكذب مطلقاً سواء كان عمداً أو خطأ بنصب القرينة (قوله علماً) المراد غير علم الجنس فانه تجرى فيه الاستعارة لانه المتبادر من اطلاق العلم فان علمية علم الجنس تقديرية (قوله من أنها تقتضى ادخال الخ) هكذا فى المفتاح حيث قل والذى قرع سمعك من أن مبنى

(قول المحشى) الاظهر عندى الخ فجهة تخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب هو ان التأويل

راجع الى المعنى والقرينة صادرة للفظ عن المعنى الحقيقى فاندفع ما فى الشارح

(قول المحشى) فضلاً عن نصب القرينة يعنى انه اقتصر فى الدعوى الباطلة على ذكر التأويل لانه اذا تبرأ عن التأويل

فمن نصب القرينة بالاولى

(قول المحشى) فلذا خص التأويل الخ لان عدم نصب القرينة أولى وقوله ونصب القرينة أى لعدم امتناع التأويل

يقتضي التشخيص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد (الا اذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بسبب اشتهاه بوصف من الاوصاف كاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجوهر وكذا مآدر في البخل وسحبان في الفصاحة وبأقل في الفهاهة وحينئذ يجوز ان يشبه شخص بآاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجمل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المهود من طيء أو من آخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفاً أو غيره فهذا التأويل يكون حاتم متأولاً للفرد المتعارف المهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالاً في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتماً (وقريتها) أى قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له (اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر) أى أمران او أمور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله وان تماقوا) أى تكرهوا (العدل والايمان فان في ايماننا نيراناً) أى سيوفاً تلعم كشمع النيران فتعلق قوله وان تماقوا بكل من العدل والايمان قرينة دالة على ان المراد بالنيران السيوف

الاستعارة على ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه المفتاح تبعاً للمازنى لانسلم ان الاستعارة تعتمد على الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة في حال المشبه بانه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل بحمل المشبه من جنس المشبه به اذا كان اسم جنس أو جملة عينه ان كان شخصاً فان المقصود من قولك رأيت اليوم حاتماً انه عين ذلك الشخص لا انه فرد من الجواد انتهى وفيه بحث اما أولاً فلان القول بالادخال في اسم الجنس مما لا داعي اليه فان المبالغة تحصل فيه أيضاً بادعاء الاتحاد واما ثانياً فلان جعله عينه فيما كان شخصاً ان كان لاعتن قصد فهو غلط وان كان قصداً فان كان باطلاقة عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض فلا بد من التأويل بادخاله فيه والحاصل ان استعمال المشبه به في المشبه ايسر بحسب الوضع التحقيقي وهو ظاهر فالقول يعتبر الوضع التأويلي لم يصح استعماله فيه (قوله لانها مجاز الخ) أشار بالدليل العام الجارى في كل مجاز مرسل ان كان أو استعارة الى أن تخصيص بيان قرينة الاستعارة للاعتناء بشأنها والا فالقرينة لازمة في كل مجاز (قوله يكون كل واحد منها قرينة) وليس واحد منها ترشيحاً ولا تجريداً لعدم ملائمته للمشبه به ولا للمشبه فما قيل لا ينكشف الداعى الى جعل قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا

(قول المحشى) فهو دعوى باطلة اذ كون ذات ذاتاً اخرى ظاهر البطلان ولا معنى للمبالغة بذلك ذ المبالغة أن تبلغ بشئ شيئاً آخر في ما ثبت له والنرض ان لا نظار لوصف من الاوصاف فاندفع ما في معاوية (قول المحشى) وليس واحد منها ترشيحاً ولا تجريداً لعدم ملائمته للطرفين أى عدم ملائمته لاحدهما وصفاً له أو تفرعاً عليه لما يأتى من ان كلا من الترشيح والتجريد اما بوصف أو تفرع فاندفع انه ان لم يلائم واحداً منهما لا يكون قرينة ولك أن تقول المعبر في الترشيح والتجريد بالملازمة بمعنى أن يكون جزء المستعار منه أو جزء المستعار له كما سيأتى ولا يصح ذلك هنا فتدبر قوله لقوله في ايماننا دفع به ان الكلام في القرينة المانعة وهذه معينة فقال ان التبيين من غير المانعة تدبر

لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف (أو معان ملثمة) مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لاكل واحد وحينئذ لا يخفى صحة كون نسبها لقوله أو أكثر (كقوله) أى قول البحترى (وصاعقة) روى الجرجاني على اضمحار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله (من نسله) أى من نسل سيف الممدوح وخبره قوله (تفكفى) من انكفا أى انقلب والباء في قوله (بها) للتعدية والمعنى رب نار صاعقة من حد سيفه تقلبها (على ارجوس الاقران خمس سحائب) أى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب أى نصبها على اكفائه فى الحرب فتهلكهم بها والمراد بأرجوس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستمر للأخر كما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على أرجوس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه أراد بالسحائب الانامل (وهى) أى الاستعارة تنقسم (باعتبار الطرفين) وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار لا فظ وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له (فسمان لان اجتماعهما) أى اجتماع الطرفين (فى شيء) اما ممكن نحو أحييناه فى أو من كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه (استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوية والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو أحييناه فى أو من كان ميتا فأحييناه (ولتسم) هذه الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع) عطف على قوله اما ممكن (كاستعارة اسم المصدوم للوجود لعدم غنائه) هو

واحدا منها بما يصرف به عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشيحا ليس بشيء فان ملايم المشبه به ماعدا القرينة سواء كان فى المصرحة او الممكنة ترشيح الا ان القرينة فى الممكنة تكون ملايم المشبه به كالاظفار وفى المصرحة تكون ملايم المشبه كيرمي (قوله انامله) فسرهما بالانامل دون الاصابع اشارة الى ان اصابة الصاعقة بسهولة ففيه مبالغة فى شجاعته (قوله فى الجود وعموم العطايا) فى البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة مدحه بالسخاوة (قوله وباعتبار آخر) بالاضافة كما هو السابق او بالوصفية فالمراد بذلك غير الاعتبارات السابقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرها (قوله استعار الاحياء الخ) والجامع كون كل واحد منهما موصلا الى الحيوية (قوله وهذا اولى من قول المصنف الخ) لان

(قول الشارح) ذكر أن هناك صاعقة الخ لكن لما ارتبط كل من هذه الامور بالآخر بحيث لم يرد أن يعقل وحده كان المجموع قرينة

(قول الشارح) انه أراد بالسحائب الانامل الذى تقدم انه لا بد من القرينة المانعة وهذه معينة أيضاً ولا مانع لانه زائد على المقصود نص عليه لزيادة الفائدة

بالفتح النفع أى لا يشاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المدموم ولا شك ان اجتماع الوجود والمعدم فى شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وقد اذا بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل أو العاجز أو النائم فإن الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما فى شيء قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابليين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للضعف أولى فكل من كان أقل علما وأضعف قوة كان أولى بان يستعار له اسم الميت لكن الأقل علما أولى بذلك من الأقل قوة لأن الإدراك أقدم من الفعل فى كونه خاصة للحيوان لأن أفعاله المختصة به أعنى الحركات الإرادية مسبوقة بالإدراك وإذا كان الإدراك أقدم واشداختصاصا به كان النقصان فيه أشد تبعيدا له من الحياة وتقربا الى ضدها وكذا فى جانب الاشد فكل من كان أكثر علما أو اشرف كان أولى بان يقال له انه حى هذا كلامه

المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وإنما قل أولى لانه يمكن ان يقال المراد بالحياة الاحياء لكونها أثرا له (قوله ثم الضدان الخ) توجيه هذه العبارة عندى ان الضدين ان كانا قابليين للشدة والضعف بان يكون كل واحد منهما قابلا لهما كالعالم والجهل والعجز والقدرة كان استعارة الضد الاشد كالجاهل للضعف الاضعف وهو الأقل علما وقدرة أولى من استعارة العلم والقدرة والعكس فإن استعارة العالم للجاهل الأقل جهلا أولى من استعارته لقليل الجهل والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا القسم لظهوره وهو الذى تعرض له الشارح رحمه الله تعالى ، أو بان يكون أحدهما أشد والاخر مختلفا بالشدة والضعف كالنيت والحى الجاهل العاجز كان استعارة اسم الميت للحى الأقل علما ولاضعف قدرة أولى من استعارته للحى القليل العلم والقدرة والأقل علما أولى من الأقل قدرة وكذا فى جانب الاشد أى الميت اذا استعير له اسم الحى فكل ميت كان أكثر علما أو اشرف علما أولى باستعارة اسم الحى من ميت قليل العلم والقدرة والأكثر علما أولى من الأكثر قدرة وقيل غاية توجيهه ان يقال ، وصف المعروض بوصف المعارض وأراد بالضدين القابلين للشدة والضعف معروضيهما القابلين للشدة والضعف فى الجامع ووجه الشبه بقليل العلم والقدرة والحى والميت ضدان باعتبار ما يشتملان عليه أعنى الحياة والموت قالان للشدة والضعف باعتبار الجامع وهو عدم فائدة الحياة اهـ . فمعنى العبارة على هذا التوجيه ان كان معروض الضدين نحو قليل

(قول المحشى) أو بان يكون أحدهما أشد والاخر مختلفا الخ هذا الاختلاف ليس فى نفس الضد وهو الحياة بل فى وصف معروضه أعنى الجهل مثلا وحاصل هذا التوجيه انه حمل قبول الضدين على أعم من قبول كل منهما وقبول أحدهما وأعم من قبول نفس الضد وقبول وصف معروضه وهو خروج عن الكلام دعاه اليه عدم قبول احدا للضدين وهو الموت الشدة والضعف (قول المحشى) وكذا فى جانب الاشد الخ جملة مقابلا لقوله فكل من كان الخ وهو خلاف الظاهر من جملة من

جملة المفرع على قوله كان استعارة اسم الاشد الخ لكن دعاه الي ما ذكره عدم ظهور ذلك تدبر

(قول المحشى) وصف المعارض الخ أى اطلق قبول الشدة والضعف وصفا للضدين مرادا بذلك وصف معروضيهما

(قول المحشى) فمعنى العبارة الخ لم يبين معنى قوله وكذا فى جانب الاشد ولعل معناه على هذا ان استعارة اسم

الاضعف كالجن فانه أضعف فى عدم الفائدة من الميت للاشد فى وجه الشبه بالجن بان يكون قوى العلم كثير الآثار أولى من استعارته لضعيف العلم قليل الآثار

ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والمعجز ولم يستعمل اسم أحدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والمبارة غير وافية بذلك (ولتسم) هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين (ومنها) اي ومن العنادية الاستعارة (التهكمية و التماجية وهما مما استعمل في ضده) أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي أو تقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تلميح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بذهب اليم) اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التلميح والظرافة والاستهزاء (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا (فيمان لانه) اي الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار

العلم والميت فانهما معروضان للحياة والموت اللذين هما ضدان قابلان للشدة والضعف في الجامع اعني عدم فائدة الحياة كان استعارة اسم الضد الاشد في وجه الشبه وهو الميت للضعف الاضعف في وجه الشبه كقول العالم اولى من استعارة اسم الضد الاشد للضعف في وجه الشبه اعني القليل العلم والقوة هذا ، لكن يرد عليه ان الاقل علما ليس اضعف في وجه الشبه اعني عدم فائدة الحياة بل اشد واقوى من قليل العلم وقيل في توجيهه الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك باعتبار لاشدية التي هي التفاوت في الآثار وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت آثارها التي منها العلم والقدرة فكل من كان أقل علما وأضعف قوة كانت الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من أقل قوة وكل من كان العلم فيه اكثر وآثار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى وان مات واكثر علما اولى من ازيد قوة ، وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدة والضعف في الموت مع انه المحتاج الى البيان ومآله من ان اسم الميت يدل على الثبوت فليس بشئ لان التشكيك يكون في المعاني وكون اللفظ دالا على الثبوت دون الحدوث لا يثبت الاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الاشد وترتب قوله فكل من كان اكثر علما او اشرف الخ عليه (قوله هما العلم والجهل الخ) لا الاقل علما وقوة والميت فان الميت لا يقبل الشدة والضعف ، وايضا الاشد والاضعف ليسا بمتضادين (قوله وههنا جامعا) لانه ادخل المشبه في المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه (قوله اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم بما مر من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين خارج

(قول المحشى) لكن يرد عليه الخ هذا لا يرد الا لو كان المراد انه اضعف من حيث وجه الشبه اما لو اريد انه اضعف في الوصف الذي يترتب عليه وجه الشبه وهو قلة العلم بان يكون ذلك فيه اضعف منه في مقابله اعني قليل العلم فلا كما يدل عليه قول الشارح فكل من كان أقل علما الخ تأمل

(قول المحشى) وفيه انه لم يبين الخ أى مع انه لا أشد هناك معين ولا يظهر معنى التشبيه في قوله وكذا الخ

(قول المحشى) وايضا الاشد والاضعف ليسا بمتضادين لان الاضعف أشد في الضعف لكن تقدم ان المراد بالاشد

منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام * خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه (كلما سمع هيمة او طار اليها) رجل في شعبة في غنمة يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جابر الله الهيمة الصبيحة التي يفرع منها واصلاها من هاع يهبع اذا جبن والشعبة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يزعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويمبد الله حتى يأتيه الموت استعمار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أى في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت أسداً ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كلاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخال السككنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو أن خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن

عنه ، لان كل تشبيه لا يكرن مبنى الاستعارة (قوله وقال الشيخ الخ) يعنى ان ما ذكره المصنف رحمه الله مخالف لما ذكره الشيخ ، فانه جعل استعارة الطيران للعدو كرايت أسدا في ان الاشتراك في كل منهما في صفة الا ان الطرفين فيما نحن فيه من جنس واحد وفي رأيت أسدا من جنسين وليس المراد بالجنس ههنا مصطلح ارباب المنطق بل ما هو المتعارف وعليه ائمة الفقه من أن الشئيين اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمنافع فهما جنسان كالذكر والانثى من الانسان وان لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالذكر والانثى من الغنم (قوله فانهما جنس واحد) لاشتراكهما في المنفعة المقصودة منهما وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما بالجناح والاخر بالقوائم وكون احدهما سريعا والاخر بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بهما في المنفعة المقصودة منهما (قوله ثم قال الخ) هذا تأييد لما نقله أولا من ان الاشتراك في استعارة الطيران للعدو اشتراك في الوصف حيث قال ان خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى الخ (قوله مع ان في كل من المرسن والطيران الخ) اما في المرسن ، فكونه مرسونا واما في الطيران فالمرعة (قوله ان

الضد الاشد وبالاضعف الضد الاضعف وبه يندفع هذا

(قول المحشي) لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة وانما يكون مبناها التشبيه البليغ الواجب حذف اداته لادعاء أن المشبه فرد من أفراد المبهه به

(قول المحشي) فانه جعل الخ حيث قال ان الاشتراك ثمة في صفة

(قول المحشي) في ان الاشتراك في كل منهما في صفة أى والصفة خارجة عن الموصوف

(قول المحشي) في المنفعة المقصودة أى قطع المسافة

(قول المحشي) فكونه مرسونا أى موضوعا فيه الرسن

والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال
ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت
مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارة وخططوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونهت على ذلك بان
تسميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن
والانف والمجانسة والمشابهة من باب واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق
الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد
تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع د خلا في مفهوم

خصوص الخ (خبر لقوله والفرق المراد بخصوص الوصف السرعة) (قوله ان التشبيه الخ) أى تشبيه العدو بالطيران في
السرعة منظور في استعارة الطيران للعدو بخلاف استعارة المرسن للانف فانه من استعمال المقيد في المطلق (قوله ولهذا إذا
لوحظ فيه) أى لوحظ التشبيه في استعمال المرسن في الانف كما لوحظ في اطلاق المشفر على غليظ الشفة عد استعارة حقيقة
لكونها مبنية على التشبيه (قوله وقال ايضاً الخ) نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق الاستعارة على المرسن المستعمل في
الانف حتى احتاج الى الفرق (قوله ونحو ذلك) مما فيه استعمال المقيد في المطلق (قوله عدوها) أى وضع المرسن موضع
الانف بتأويل الاستعارة (قوله فاعتددت بكلامهم) فاطلقت اسم الاستعارة عليه في قوله استعارة المرسن للانف (قوله
ونهت على ذلك) أى على ان الواجب ان لا يطلق عليه اسم الاستعارة بان مميته استعارة غير مفيدة لعدم اثباته على
التشبيه وكونه من استعمال المقيد في المطلق (قوله ووجه التشبيه بينه) أى بين وضع المرسن موضع الانف وبين الاستعارة
الحقيقية انك تنقل فيه أى في وضع المرسن موضع الانف بل في استعمال المقيد في المطلق مطلق الاسم من مجانس وهو
المقيد الى مجانس له وهو الفرد الذى وقع عليه مطلق الانف في الخارج والمجانسة والمشابهة من وادواحد لكونهما اشتركا
في أمر في الاول اشتراك في الجنس وفى الثانى اشتراك في الوصف فاطلاق اسم الاستعارة التى مبنياها المشابهة على ما فيه
المجانسة مجاز (قوله فلا تطلق الاستعارة عليه) لاحقيقة ولا مجازا (قوله فان قلت الخ) ايراد على قوله الجامع اما داخل
في الطرفين الخ (قوله مفيدة) أى للبالغة المطلوبة منها (قوله ان جزء الماهية الخ) لامتناع التشكيك في الذاتيات (قوله

(قول الشارح) ان جزء الماهية لا يختلف الخ أى في أفرادها وحاصل الجواب أن ما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات
الحقيقية المتحققة في أفرادها وما هنا ليس كذلك ومن هنا تعلم أن التشكيك انما هو باعتبار وجود الماهية في الافراد لا في ذاتياتها تدبر
(قول المحشى) حقيقة اشارة الى ان اطلاق اسم الاستعارة أولا عليه مجاز عن استعماله في مطلق الانف حتى احتاج
اذ لولا الوجه لما احتاج

(قول المحشى) وهو الفرد الذى وقع عليه مطلق الانف في الخارج يريد أن يدفع ما قبل ان في اطلاق المقيد على
المطلق ليس المنقول اليه مجازاً بل المنقول اليه الجنس وحاصل الدفع ان المنقول اليه الجنس وهو مطلق الانف وانما اطلق
المرسن على الانف الخصوص من حيث أن مطلق الانف وقع عليه خارجا من حيث كونه فردا من أفراد فاطلاق المرسن
عليه كاطلاق الانف عليه

الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية ألا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والحل مع اختلافه بالشدة والضعف وجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لاني الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون أمرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واغوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجنح وليست السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرة للأسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض كما في قوله تعالى * وقطعناهم في الارض امما * والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في التقطيع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوع لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخلة في مفهومها الاشد في الاول (واما غير داخل) عطف على قوله اما داخل (كما مر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهال ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا أيضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت أما كلام الشيخ فقيه تجاوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له وأما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع أيضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه أعني الاسد (وأيضا) تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها (اما عامة وهي المبتدلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمي أو خاصة وهي الغريبة) التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهننا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغريبة قد تكون في نفس الشبه) بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما في قوله) أي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه

للشجاعة (أي للشجاع) اقام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ماصدق عليه الشجاع (قوله لا الرجل وحده) لما عرفت انه لا ملازمة بينه وبين الاسد ولا دلالة له عليه (قوله تجاوز وتسامح) وجهه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كأنها حقيقة وماهية الموضوع له (قوله بان يكون الخ) أي ليس المراد منه ان يكون وجه الشبه غريبا فانه لا بد في الاستعارة ان يكون اخص اوصاف المشبه به وأشهرها بل ان يكون التشبيه غريبا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه

(قول الشارح) وليست السرعة داخلة فيه يفيد دخولها في العدو وهو خلاف ما نقله عن الشيخ الا أن يكون ما هنا

مبنيا على التسليم (قول المحشي) اقام المصدر الخ لدلالته على الماهية بخلاف المشتق

مؤدب وانه اذا نزل عنه والقي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يمدود اليه (واذا احتبي قربوسه) أى مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج (بعنانه) علك الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هى الحديد المعلقة في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله * عودته فيما أזור حباتي * اهماله وكذلك كل مخاطر * شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتى المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعمار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة المشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الثم بهيئة وقوع الحبوقة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولاً لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى الملو ثم يمتد متسفلاً الى الظهر كما ان الطرف الذى يلى القربوس من العنان اعلى من الذى يلى فم الفرس (وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامة كما في قوله) ولما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالاركان من هو ماسح * وشدت على ظهر المهاري رحالنا * ولم ينظر الغادى الذى هو رانح * اخذنا باطراف الاحاديث بيننا (وسالت باعناق المطى

يكون وجه الشبه اخص الاوصاف واشهره (قوله وفي الصحاح القربوس) السرج في النسخ الصحيحة من الصحاح القربوس للسرج فلا خلافة بينه وبين مفسره الشارح رحمه الله به الا بالاجمال والتفصيل (قوله وكذلك كل مخاطر) أى مثل ذلك الاهمال فعل من ياتي نفسه في الامور الصعبة أو مثل زيارة الجباب كل أمر خطير يهتم به في التعويد أو مثل ذلك الرجل يريد نفسه كل مخاطر في تعويد فرسه (قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ) أى شبه الهيئة الحاصلة من وقوع العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة فبعد التشبيه المذكور استعمار الاحتباء الذى هو احداث تلك الهيئة وابعاده لوقوع العنان في قربوس السرج ، بان صور الوقوع بصورة الايقاع واسنده الى الفرس مبالغة في تأدبه كما صور القدوم بصور الاقدام في اقدمنى بذلك حق لى على فلان وقد مر فالايقاع المشبه تخيل والايقاع المشبه به تحقيق فالاستعارة المذكورة استعارة تصريحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك التشبيه لما حسن استعارة الاحتباء للوقوع المذكور قدبر ، فانه مما خفي على الناظرين (قوله لان الركبتين الخ) ولان العنان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانبي الثم كالحبوقة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر (قوله والمهاري) بفتح الراء وكسر ها كالصحاري والصحاري (قوله اخذنا في الاحاديث) لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب فهى اما جمع طرف بكسر الطاء بمعنى الكريم أى كرائم الاحاديث

(قول المحشي) بان صور الوقوع بصورة الايقاع أى تخيل انه ايقاع لانه بسبب كانه قدوم بسبب فاسند الى الفرس لانه بطووعه واقتياده فهو شبيه باعتبارهما فاشبه فاعله فهو مجاز عقلى لاحقيقة له كما مر ثم وقعت الاستعارة بعد ذلك ولك أن تجعل له حقيقة بان يعتبر الايقاع المحقق اسند الى الفرس لانه بطووعه واقتياده فهو شبيه باعتبارهما فهو مجاز عقلى اسند الى السبب (قول المحشي) خفي على الناظرين لذكر الهيئة المشعر بانها تمثيلية ثم استعارة الاحتباء للوقوع

(الاباطح) الذم جمع الدهاء وهي السواد والمهاري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان من بطن قضاة والاباطح جمع اباطح وهو تمسيل الماء فيه دقائق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا أركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال أخذنا في الاحاديث وأخذت المطايا في سرعة المطى استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذ اسند الفعل) يعنى قوله سالت (الى الاباطح دون المطى) أو اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى «واشتعل الرأس شيبا» (وادخل الاعناق في السير) لان السرعة والبطوء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين أمرهما في الهوادي وسائر الاجزاء يستند اليها الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات للاحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس «قللت له لما تمطى بصلبه» وأردف إعجازاً وناء بكامل «أراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذا كان كل ذى صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له إعجازاً بردف بعضها بعضاً ثم أراد ان يصفه بالثقل على قاب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له

يقال هو من اطراف العرب أى كرائمهم أو طرف بالتحريك بمعنى الناحية أى فنون الاحاديث (قوله حتى افاد انه الخ) لان نسبة الفعل الذى هو صفة الحال الى المحل تشمر بشيوعه في المحل واحاطت بكلمه فالباء في باعناق الملابس وقيل للتعدية أى أذهبت الاباطح اعناق المطايا فتكون المطايا مشبها بالماء واعناقها بالاشياء التى على الماء في الوادى ولا يخفى لطف الاول (قوله من الابل) المشبه بالماء (قوله كما في قوله تعالى واشتعل الخ) حيث اسند الاشتعال الذى هو صفة الشيب الى الرأس الذى هو محله للاشعار باستيعابه له (قوله قللت له الخ) مقول القول البيت الذى بعده «الايتها الليل الطويل ألا انجلي» «بصبح وما الاصبح منك بأمل» «والضمر في له الليل في بيت قبله» «وليل كعرج البحرارخي سدوله» «على بأنواع الهوم ليبتلى» قال المرزوقى يجوز أن يكون التمثيل مأخوذا من المطا وهو الظهر فيكون التمثيل مد الظهر ويجوز أن يكون من التماثل بمعنى المد بقلب احد الطائنين ياء (قوله فاستعار الخ) فهنا ثلاث استعارات تصريحية تخيلية لاحاق شكل الابل وصورته المحيطة

(قال المصنف) اذ اسند الفعل الى الاباطح أصل الكلام سارت الابل باعناقها في الاباطح ثم شبهت الابل بالماء استعارة بالكناية وثابت السيلان تخيل ثم حول اسناد السيلان من الابل الى الاباطح مجازاً عقلياً وكذا يقال في القيل الثاني ولا فرق بينهما الا باثبات السيلان للاباطح على الاول قصداً دون الثاني فتدبر

(قال المصنف) وادخل الاعناق في السير حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعناق فجعل الاعناق سائرة

(قول الشارح) أراد وصف الليل الخ حاصله ان هنا ثلاث استعارات تصريحية تخيلية لاحاق شكل الليل بشكل الشخص المتمطى المردف المثقل وانما كانت تخيلية لانها استعارة لامر مخيل فعلى هذا لا مكنية هنا اذ لو كانت لكان الاحاق بها وما ذكر يكون قرينتها

كالكلاينوه به أى يشغل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال (و) الاستعارة (باعتبار
 (الثلاثة) أى المستعار منه والمستعار له والجامع ستة أقسام لان المستعار منه والمستعار له إما حسيان أو عقليان
 أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلى أو بالعكس فهذه أربعة أقسام والجامع فى الثلاثة الأخيرة لا يكون
 الا عقليا لما عرفت فى بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلاثة أقسام لان الجامع فيه اما حسي أو عقلى
 أو مختلف بينهما حسي وبعضه عقلى فالمجموع ستة أقسام وإلى هذا اشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين
 فالجامع إما حسي نحو فخرج لهم عجلاء فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى
 من حل القبط) التى سبقتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطىء فرس
 جبرائيل عليه السلام (والجامع الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة
 المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل (والجميع) أى المستعار منه والمستعار له والجامع (حسي) يدرك

بالشخص المتمطى المردف الممثل (قوله والظاهر الخ) يعنى انه استعارة واحدة شبه الليل بالشخص المتمطى المردف الممثل
 واثبت له لوازم المشبه به وقيل انه استعارة تمثيلية شبه هيئة الليل فى الطول والقل بهيئة المتمطى المخصوص (قوله باعتبار
 الثلاثة الخ) ، أى بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع تحصل ستة أقسام كما بينه الشارح رحمه الله تعالى وان كان تقسيم
 كل واحد فى نفسه يوجب ان يكون سبعة لان أقسام الطرفين أربعة وأقسام الجامع ثلاثة (قوله عجلاء جسداً) بدنا ذالحم
 ودم أو جسداً من الذهب خالياً من الروح ونصبه على البدل له خوار أى صوت البقر قيل فى كون الآية استعارة بحث
 اذ جسداً له خوار صريح فى انه لم يكن عجلاً اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقر وقد ابدل بدل الكل فظهر به انه ليس
 عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى (حتى تبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) فان البيان
 اخرج من الاستعارة الى التشبيه كما مر والجواب ان البدل اخرج من كون المراد العجل الحقيقى وان المراد منه العجل

(قول المحشى) بالشخص المتمطى الخ فالمشبه به المكى عنه هو الجامع للثلاث فيكون الحق الشكل بالشكل بهذه
 الممكنة واثبات الوازم قرينة لها لا الاطلاق وبما قرره اندفع قول العصام لا يخفى ان التقسيم الى العامة والخاصة مما يجرى
 فى الاستعارة بالكناية أيضاً لانه دائر على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد أن تصير الاستعارة بالكناية فى الليل باعتبار تشبيهه
 المبتذل بالانسان باعتبار شيوخ خطابه غريبة بجميع عدة استعارات تخيلية فيكون البيت نظيراً لما نحن فيه تنبيهاً على جريان
 هذا التقسيم فيه ومراده الرد على الشارح حيث قال والظاهر الخ فان مراده الرد على المصنف فى الايضاح حيث جعله
 من الجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل ففهم العصام ان معنى الرد ان البيت ليس مما نحن فيه من الاستعارة
 المصرحة فقال ما مر فرد المحشى بان ما نحن فيه من الاستعارة المصرحة التخيلية وانما مراد الشارح الرد عليه من حيث
 ان الظاهر ان الحاق الشكل بالشكل انما هو بالممكنة لا بهذه الاستعارات وانما هى قرينة الممكنة بل لا استعارات على
 رأى المصنف بل اثبات لوازم المشبه به

(قول المحشى) أى بعد اعتبار حال الطرفين الخ يعنى ان كونها ستة بالنظر لحال الطرفين وحال الجامع معاً لا بالنظر
 لحال كل واحد لان التعدد فى القسم الاول جاء من اختلاف الجامع وفى الثلاثة الباقية من الطرفين

بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتمل الرأس شيئا فالاستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اشد واقوي والجميع حسي والقرينة هو الاشتغال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يثبته لان كلامه فيها هو اهم من الاستعارة المصروفة والمكسبة عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصروفة وزعم المصنف ان فيه تشبيهاً الاول تشبيه الشيب بشو ظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتغال النار في مرفة الانبساط مع تمذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي (وإما عقلي) عطف على إما حسي بمعنى ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي (نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كسط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع القاء ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أي حصول أمر عقيب أمر دائماً أو غالباً كترتب ظهور اللحم على كسط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل

الادعائي أعني الحيوان المخلوق من الخلق قابل للقرينة على الاستعارة كيرمي في رأيت أسداً يرمي بخلاف قوله من النجر فانه اخرج الخيط الابيض من أن يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه من أن يكون المراد به الخيط الادعائي أعني النجر اذ لا يبين الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل (قوله فالاستعار منه هو النار) هذا تصريح من السكاكي رحمه الله تعالى بان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللازم كما هو مذهب الجمهور وسيجيء منه ما يخالفه من ان المستعار منه هو المشبه المذكور (قوله وزعم المصنف الخ) عبر بالزعم لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان قرينة الاستعارة بالكناية عنده حقيقة فالموافق لمذهبه أن يكون اشتغال بمعنى الحقيقي (قوله عقلي) أي بعضه عقلي وهو تمذر التلاقي (قوله كشف الضوء الخ) يعني ان النهار عبارة عن الضوء ، اما على التجوز أو على حذف المضاف وقوله منه على حذف المضاف أي من مكان الليل أي مكان القاء ظلمته. وذلك لان النهار والليلة عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحت ولا معنى لكشف أحدهما عن الآخر (قوله وموضع القاء ظله) أي الليل وظله ظل الارض الذي في الليل وهو الظلمة ولم يقل القاء ظلمته متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾ فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله دائماً أو غالباً) فانه

(قول المحشي) اما على التجوز باطلاق النهار على لازمه وقوله أو على حذف المضاف أي ضوء النهار فقوله عبارة عن الضوء أي قائم مقامه ليشمل مجاز الحذف تدبر

(قول المحشي) أي مكان القاء ظلمته الخ اندفع به ان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل بدل عن مكانه لان المستعار له الكشف عن الظلمة لانه المكان ثم المراد بمكان القاء الظلمة الموجودات التي تعمها الظلمة

(قول المحشي) وذلك أي كون المراد بالنهار الضوء وبالصغير مكان الليل

(قول المحشي) فانه اذا لم يحصل الخ تعليل للتقييد بالدوام أو الغلبة

وهذا معنى عقلى وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد ساءل النهار من الليل اى كسط وازيل كما يكشف عن الشيء الطاري عليه السائر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بأنه لو اريد ذلك لتقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلّمون اى داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبيان المراد بظهور النهار تمييزه عن ظلمة الليل وبيان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي ، وذلك عاريا ابن ربيعة ظاهر * قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اى زائل قال ابو ذؤيب * وعيرها الواشون انى احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * فالعنى ان المستعار له زوال ضوء النار عن ظلمة الليل فأقام من مقام من فيكون موافقا للكلام غيرها وذكر الشارح العلامة أن السالخ قد يكون بمعنى النزاع نحو سلخت الاهداب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهداب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثانى وغيرها الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلّمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما بعد في المادة مترتبة غير مترسخ وهذا يختلف باختلاف الامور والمعادات فقد يطول الزمان والمادة في مثله تقتضى عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالمعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن اعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا فى اضياف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السالخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزاع

اذا لم يكن أحدهما يكون ذلك الحصول اتفاقا لا ترتبا فما ذكره تفسير للترتب في نفسه ، لا انه هناك كذلك (قوله وبيان ذلك) . أى ظهور الظلمة (قوله ان الظلمة هي الاصل) فى الحديث ان الله تعالى خلق خلقه فى ظلمة ثم رش عليه من نوره (قوله فجعل ظهور الظلمة الخ) كان الظاهر فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ لان السالخ متعد الا ان تشبيه الاظهار بالاظهار تابع لتشبيه الظهور بالظهور فلذا اختاره (قوله واعترض الخ) وما قيل فى الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام ليس بشيء لان الدخول فى الظلام مترتب على السالخ لا على انقضاء مدة النهار (قوله فاقام) أى كل واحد من الشيخ وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان ظهر بمعنى زال يكون صلته عن لا من (قوله يكون بمعنى النزاع الخ) فى الاساس من المجاز سلخ الله النهار من الليل وسلخت عنه درعه

(قول المحشى) لا انه هنا كذلك بل ما هنا من القسم الاول (قول المحشى) أى ظهور الظلمة يريد ان الظهور يقتضى

فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلماذا جعلنا السامع بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لاشك ان الشئ انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فلي تأمل (وإما مختلف) بعبارة حسى وبعبارة عقلى (كقولك رأيت شمساً وأنت تريد انساناً كالشمس فى حسن الطلعة) وهو حسى (وبعبارة الشأن) وهى عقلية وقد اهل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه فى الحقيقة استعارتان الجامع فى احدهما حسى وفى الاخرى عقلى فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعاً آخر فقال ولان الاستعارة مبناهما على التشبيه تنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر فى باب التشبيه الاقسام الستة (والا) عطف على قوله وان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) اى الطرفان (اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد) اى النوم (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) فان قلت لم اعتبر التشبيه فى المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلاً أو مشتقاً منه فالاستعارة تبعية والتشبيه فى المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول أو غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور فى هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذى ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيراً للكلام وتحقيقاً له وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى واشهر

والاول بمعنى الاخراج والثانى بمعنى النزع (قوله فانه لا يستقيم الخ) اذ المفاجأة انما تتصور فيما لا يكون مترقباً بل يحصل بغتة ويمكن الجواب بان نزع الضوء عن مكان الليل لكون ظهوره فى غاية الكمال كان المترقب فيه أن يكون فى مدة مديدة فحصول الظلام بعده فى مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب ، وبهذا ظهر الجواب عن التقوية (قوله لندرة وقوعه) وقد نبه المصنف رحمه الله تعالى عليها بجمل المثال مصنوعاً (قوله لكنه قد ذكر الخ) استدراك بالاعتراض على السكاكى رحمه الله تعالى بانه عده فى التشبيه قسماً على حدة وجعل اقسامه ستة والاستعارة مبناهما التشبيه فلا وجه لاسقاطه من الاقسام فى الاستعارة والمذنب بندرة الوقوع وكونه فى الحقيقة استعارتين مشترك بينهما (قوله لم اعتبر التشبيه الخ) ، على تقدير ان يكون المعنى من ايقظنا من مكان رقادنا (قوله لا مجرد القبر) الظاهر ترك لفظ الجرد (قوله وتكون الاستعارة الخ) أى

انها موجودة حال الضوء الا انها غير ظاهرة فالمراد بيان ذلك لا بيان الترتيب فانه ظاهر

(قول المحشي) وبهذا ظهر الجواب عن التقوية فلعل امره بالتأمل لذلك

(قول المحشي) على تقدير أن يكون الخ كما هو ظاهر اللفظ

ولاشك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له أقوى فهو لا يصح جامعا فليل الجامع البعث الذي هو في النوم أقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى لانه يقال بعثته من نومه اذ يقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له (وأما مختلفان) عطف على اما عقليين اى أحد الطرفين حسي والاخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى أن الامر ابانة لا تمحي كما لا يتم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى * ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب القبة والخيمة على من فيها أو جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص أو ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة أو الصافها بهم والجامع الاحاطة أو الازوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية وبمقتضى ان يشبه الذلة بالقبة أو الطين وتكون القرينة اسناد الضرب المعنى على اليها فيكون استعارة بالكناية (وإما عكس ذلك) اى الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له (نحو انا لما طغى الماء) حملناكم في الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان) (و) الاستعارة (باعتبار للفظ) المستعار (فسمان لانه) اى

على هذا الاحتمال والمعنى من ايقظنا من رقادنا (قوله ولا شك ان عدم الخ) وكون الرقاد كثير الوقوع في الحس لا يجعل عدم ظهور الفعل فيه أقوى وان كان يفيد الاشهرية (قوله البعث) اى سهولة تأني البعث فانها في النوم أقوى واعرف فلا يرد ما قيل ان كون البعث في النوم أقوى محل بحث لان المانع في الموت أقوى فبعث الفاعل فيه أقوى ولا ما قبل ان وجه الشبه حينئذ مذكور فيكون تشبيها كما في قوله * ولاحت من بروج البدر بعدا (قوله كسر الزجاجة) في القاموس الصدع كسر شئ مصلب وفي التاج الصديق شكافتن فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل وكونه محسوسا باعتبار الحاصل بالمصدر (قوله التبليغ) في القاموس التبليغ الايصال وهو أمر عقلي يكون بالقول والفعل والتقرير فمن قال التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسي لم يأت بشيء (قوله والمعنى الخ) اشارة الى أن الباء في بما تؤمر للتعدية وما مصدرية أى بأمرك من المصدر المبني المفعول في الكشف فاصدع بما تؤمر اجبر به واظهره يقال صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا وفي الاساس من المجاز صدع بالحق جهر به وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بما تؤمر وفي الصحاح وقوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ قال الفراء أراد فاصدع بالامر أى اظهر دينك و يجوز أن تكون ما موصولة أى بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار تقولك امرتك الخير (قوله الخيمة) في القاموس الخيمة كل بيت مستدير أو ثلاثة أعواد أو أربعة تلقى عليها الثمام فيستظل بها في الحر وكل

(قول الشارح) من زعم ان القرينة الخ هو المصنف

اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصديق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف (فاصلية) اى فالاستعارة اصلية (كاسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم نحو رأيت اليوم حاتما (والافتعية) اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما

يت بينى من عيدان الشجر) قوله على نفس الذات ، أى الحقيقة والمفهوم فى القاموس معنى ذات بينكم حقيقة وصلكم وسبجى فى كلام السيد ان المراد به ما يستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام والمضمرات وامماء الاشارات والحروف والافعال فانها كلها جزئيات لا تجرى الاستعارة فيها بقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما يكون الخ) فانه ، فى حكم اسم الجنس (قوله وان لم يكن اللفظ الخ) أى بعد أن يكون صالحا للاستعارة فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيا * قال قدس سره التشبيه الخ * تليظه اذا عرض على قوانين الاستدلال ، ان معانى الحروف والافعال لا يجرى فيها الاستعارة اصالة ، لانها لا يجرى فيها التشبيه اصالة وكل ما لا يجرى فيه التشبيه اصالة لا يجرى فيه الاستعارة اصالة اما الكبرى فلان الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يجرى فيما يجرى فيه التشبيه فالاستعارة تجرى فيما يجرى فيه التشبيه وتنعكس بعكس التقيض الى قولنا كل ما لا يجرى فيه التشبيه لا يجرى فيه الاستعارة وأما الصغرى فلان معانى الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لا يجرى فيه التشبيه أما الصغرى فلانها آلات لتعرف حال الغير وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية واما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون

(قول الشرح) الصالحة الخ لم يعتبر الصدق بالفعل لان المعتبر فى اسم الجنس الوضع لمفهوم غير مشخص وذلك انما يفيد الصلاحية ثم ان معنى صلاحية الصدق على كثيرين امكان كون تلك الصورة كل واحد من ذلك الكثير لعدم ما يختص بواحد دون آخر والتفصيل فى حواشى المواقف

(قول الشارح) أى الحقيقة والمفهوم على هذا يتناول جميع ما اخرجه بقوله الصالحة اذ كله مفهومات اما لو أريد بها المستقل بالمفهومية فانه يخرج بها الحروف والافعال قوله الاعلام والمضمرات واسماء الاشارة أى اذا لم تأول والا جرت الاستعارة فى الضمير واسم الاشارة اصلية ان أولا بغير مشتق والافتعية والامر ظاهر

(قول المحشى) فى حكم اسم الجنس انما كان فى حكمه فقط لان مفهومه ليس كليا واذا تضمن نوع وصفية لم يصير كليا أيضاً بل اشتهر ذاته الشخصية بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسمائها فلذا كانت الاستعارة فيها اصلية بخلاف المشتقات فان المعانى المصدرية المعتبرة فيها داخلية فى مفهوماتها الاصلية فكانت الاستعارة فيها تبعية والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموضوع مشتهر بمعنى يصلح أن يكون وجه الشبه وكذلك العلم فكانت استعارتهما اصلية دون المشتقات لما مر تدبر

(قول المحشى) ان معانى الحروف الخ هذه هى الدعوى واول الدليل (قول المحشى) لانها لا تجرى فيها الخ فى الصغرى (قال السيد قدس سره) ويلزم من ذلك ضمنا الخ احتاج لهذه الزيادة لان قول الشارح تبعا للفتاح فى الدليل والتشبيه يقتضى كون المشبه الخ غير مناسب المقصود اذ المقصود ههنا ان المشبه به ان كان صالحا للموصوفية كانت اسمه الموضوع له استعارة اصلية والا كان اسمه الموضوع له استعارة تبعية تدبر

(يشق منه) من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة (والحرف)

مشبها به وكل ما يصلح أن يكون مشبها به لا يجري فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يجري فيه التشبيه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلأن ما هو غير مستقل لا يصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة بالمشبه به فكل ما هو كذلك لا يصلح أن يكون مشبها به، ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الى بيان وتحقيق وهما ان معاني الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وان غير المستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه فلذا قال وتحقيق المقام الخ فين المقدمة الثانية أولا بقوله اعلم الخ باختصاره والاولى ثانيا بقوله اذا تمهد هذا فاعلم الخ قال قدس سره ولا يخرج ذلك الخ * لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا والتقيد ملحوظ تبعاً لتخصيصه فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصداً * قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه من * لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال فكذا معانيها روابط بين المعاني * قال قدس سره وهذا معنى ما قيل الخ لا يخفى ان اللازم مما ذكر ان معاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها جزئيات فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجزئيات والاستعمال بالقرينة دليل الوضع فتكون موضوعة لها ولا شك ان الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعاني الغير المحصورة قليل بالوضع العام وهذا ما ذهب اليه قدوة المحققين عضد الملة والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة بذاتها فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح رحمه الله تعالى في تصانيفه وما قيل انه يلزم على هذا أن يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعاني مجازاً لاحقيقة لها لعدم استعمالها في المعاني الاصلية أصلاً مع انهم ترددوا في ان المجاز يلزمه الحقيقة أولاً فدفوع بانها انما يكون مجازاً لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها أفراد المعاني الكلية فلا وقد مر ذلك مراراً * قال قدس سره فما لم يذكر الخ

(قول المحشي) ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الخ أي في الاستدلال بهذه المقدمات على الدعوى تحتاج هاتان المقدمتان من بينها الى بيان وتحقيق لخطأها دون ما عداها

(قول المحشي) لان مفهوم الابتداء الخ فالفارق بين الاسمي والحرفي ليس الجزئية والكلية بل الاستقلال وعدمه (قول المحشي) لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال أي الحروف التي الكلام فيها فلا يرد العاطف بين جملتين (قول المحشي) موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة الخ حاصله ان الوضع للكلية لكن بحيثية يستلزم تقييده بمعلقة وحصوله حينئذ في ضمن جزئي مراد من حيث عمومته وهي بحيثية الآلية وما كمال هذا ان الوضع للكلية في ضمن جزئي من حيث عمومته وهكذا الاستعمال فهو جزئي من حيث عمومته وضما واستعمالا فتدبر وهذا بخلاف ما قيل في الضمائر مثلاً انها موضوعة لمفهوم كلي من حيث تحققه في جزئي لا لذلك المفهوم لان الجزئي هناك مراد من حيث خصوصه ولذا كان الخلف هناك لفظياً بخلافه هنا فان الجزئية انما لزمت حيث كان آلة لتعرف حال جزئي فتأمل

(قال السيد) يرجع الى معنى أي لا الى ما بمعنى لفظ حتي يلزم ان الحرف لفظ دل على معنى بغيره بمعنى انه لا يدل بنفسه على معناه بل بانضمام لفظ آخر اليه لما تقدم انه لا قصور في الدلالة وانما القصور في المدلول فهو المحتاج للغير (قال السيد) على معناه الافرادى قيد به لانه محل الاختلاف بينه وبين الاسم والفعل اما الاحتياج للغير في المعنى

التركيبى فثبت للكل

وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه
مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اى الامور المنقررة الثابتة كقولك جسم
ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول
الزمان في مفهومها أو عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر وان الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد
فياض وعالم فمحذوف أى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد

(قال السيد) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو
بكونه مشاركا للمشبه به الخ (أقول) التشبيه يقتضى ملاحظة اتصاف المشبه بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه به في وجه
الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به بوجه الشبه واتصافه بمشاركته المشبه في وجه الشبه فلاستعارة تقتضى
كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكما عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون معنى مستقلا بالمفهومية
صالحا لان يكون موصوفا ومحكما عليه ومعانى الحروف والافعال بمنزل عن الاستقلال بصلاحية كونها موصوفة ومحكما
عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة وتحقيق الكلام على ما ينبغي يستدعى بسطا للكلام في تحقيق معنى الحرف
والفعل فقول والله المستعان اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركتها كنسبة البصر الى مصراته وأنت اذا نظرت في المرأة
وشاهدت صورة فيها ذلك هناك حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرأة
حينئذ آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرأة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان
تحكم عليها وتلفت الى أحوالها والثانية ان تتوجه الى المرأة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها وتكون
الصورة حينئذ مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر أن في المبصرات ما يكون تارة مبصرة بالذات واخرى آلة لا بصر الغير فقس
على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة أعنى القوى الباطنة واستوضح ذلك من قولك قم زيد وقولك نسبة القيام الى زيد اذ
لا شك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها فى الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف
حالتها فكأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا أحدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها أو بها مادامت مدركة على هذا
الوجه وفى الثانى مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها أو بها فهى على الوجه الاول معنى غير
مستقل بالمفهومية وعلى الثانى معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية يحتاج الى
التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى لا تستقل بالمفهومية اذا تمهد هذا فاعلم ان ابتداء مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق
به فاذا لاحظته العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لان تحكم عليه وبه ويلزمه ادراك
متملقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بتمتعق بخصوص
فقول مثلا ابتداء سيرى البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واذا لاحظته العقل من حيث
هو حالة بين السير والبصرة وجملة آلة لتعرف حالها كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح لان يكون محكما عليه ولا محكما
به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وهذا معنى ما قبل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالا ابتداء
مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تعين الا بالتسرب اليه فالـم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك

النوع الذي هو مدلول الحرف لاني العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بمتعلقه وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى أى مادل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا أى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف مادل على معنى في غيره أى حاصل في غيره أى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه فقد اتضح لك ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة للملاحظة فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور وتقصان في معناه لا لما قيل من أن الواضع اشترط في دلالاته على معناه الافرادى ذكر متعلقه اذ لا طائل نحته لأن هذا القائل ان اعترف بان معاني الحروف هي النسب المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلا معنى لاشتراط الواضع حينئذ لان ذكر المتعلق امر ضرورى اذ لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم ان معنى لفظة من هو معنى الابتداء بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالاتها على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في دلالة لفظة الابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية لتقصان فيها فرعها هذا باطل اما اولاً فلان هذا الاشتراط لا يتصور له فائدة اصلاً بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي واما ثانياً فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نصاً من الواضع عليه كما توهم لان دعوى ورود نص منه في ذلك خروج عن الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف لتتيسر الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكم بحت واما ثالثاً فلانه يلزم حينئذ ان يكون معنى لفظة من معنى مستقلاً في نفسه صالحاً لان يحكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما ينم به دلالاتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من له أدنى معرفة باللغة وأحوالها ولذلك قال السكاكي لو كان ابتداء الغاية واشتهاء الغاية والغرض معاني من والى وكى مع ان الابتداء والانتهاء والغرض اسماء لكانت هي أيضاً اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماً سميت لمعنى الاسمى لها وانما هي متعلقات معانيها أى اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام واذ قد تحقق عندك معنى الحرف بما لا مزيد عليه مطابقاً لقواعد اللغة واقوال الاثمة وما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة فنقول ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كضرب مثلاً يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكيمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالها مرتبطاً احدهما بالآخر ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما أن لفظة من موضوعاً وضماً عاماً لكل ابتداء معين بمخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعاً وضماً عاماً لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه الى فاعل بمخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوماً عليه ولا محكوماً به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمخاذاة الالفاظ بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المخاذاة ووجب أيضاً ان يكون مستنداً باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضماً ولا يمكن جعل ذلك الحدث مستنداً اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يقع محكوماً به فضلاً عن ان يقع محكوماً عليه كما يشهد به التأمل الصادق واما الاسم فلما كان موضوعاً لمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لا على انه منسوب الى غيره ولا بالعكس صح الحكم عليه وبه فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبة الى فاعل على ما قررته

كذلك اسم الفاعل مثلاً يدل على حدث ونسبة الى ذات ما فم صح كون اسم الفاعل محكوما عليه دون الفعل قلت لان المعتبر في اسم الفاعل ذات من من حيث نسب اليه الحدث فالذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث واما النسبة فهي ملحوظة بالذات الا انها تقييدية غير تامة وغير مقصودة اصلية من العبارة قيدت بها الذات المبهمة وصار المجموع كشيء واحد فجاز ان يلاحظ فيه تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليه وتارة جانب لوصف أى الحدث اصالة فيجعل محكوما به واما النسبة التي فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضى انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان يجرى في الفعل ما يجرى في اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث فان قلت قد حكموا بان الجملة الفعلية في زيد قام ابوه وقعت محكوما بها قلت في هذا الكلام يتصور حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني بان زيدا قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين ليسا مفهومين منه صريحا بل احدهما مقصود والاخر تبع فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما عليه بل هو قيد يتعين به المحكوم عليه وان قصد الثاني كما هو الظاهر فلا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد المسند الذي هو القيام اذ به يتم مسندا الى زيد الاثر ان لو قلت قام أبو زيد ووقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام أبوه ذلك أيضاً لم يرتبط بزيد قطعاً فلم يتم خبراً عنه ومن ثمة تسمع التحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام وذلك تعريده عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذكر زيد مقدما وairاد ضميره فانها دالة على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول قد ذكرنا ان الاستعارة بواسطة تفرعها على التشبيه تقتضى ملاحظة المستعار منه ضمنا من حيث انه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشبه والمشاركة فيه مع المستعار له وقد تحققت ان معنى الحرف من حيث هو معناه لا يصلح ان يلاحظ محكوما عليه وموصوفا بشيء فلا يتصور جريان الاستعارة في الحروف ابتداء نعم متعلقات معاني الحروف كالاتهاء والظرفية والاستعلاء والفرضية معان مستقلة فيقع التشبيه بها وتجرى الاستعارة فيها اصالة ثم تسرى الى معاني الحروف لاشتغالها عليها وكذا عرفت ان معاني الافعال من حيث انها معانيها لا تصلح ان تقع محكوما عليها فلا تجرى الاستعارة فيها اصالة بل تبعا لمعاني مصادرهما فان قلت هل يجرى في نسبتها الاستعارة تبعا على قياس الحروف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يحمل وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة واعلم ان التعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه يعد من باب الاستعارة بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب المين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر فعلى هذا تكون الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديداً والثاني أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلاً في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المسمى المصدرى أعنى الضرب موجوداً في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فيصح التشبيه لذلك وبما قررنا لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الحروف والافعال تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وقولهم وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال دليل صحيح لا يرد عليه ما نقل من الشارح في توجيه ما أشار اليه من تزيفه بقوله بعد تسليم صحته وهو انه قال وجه عدم صحته أمران أحدهما ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني ان المدعى هو ان

المناسب للسابق واللاحق أن يقول فإلم يحصل كما في شرح الشارح حيث قل ومعلوم انه لا يحصل خصوص النسبة وتعيينها لافي العقل ولا في الخارج الا بتعين المنسوب اليه اذ لا دخل الذكر في التحصيل وغاية التوجيه ان يقال المراد انه مالم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحينئذ يحتاج الى ذكر المتعلق * قول قدس سره وهو أيضاً محصول الخ * هذا الكلام أيضاً يدل على ان معنى الحرف غير متحصل في نفسه وانما تحصله

الحروف والافعال لاتقع مشبهها بها ومقتضى الدليل هو أن يمتنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعي اما عدم ورود الاول فلان المراد بالحقائق ههنا وبالذات فيما سلف في مباحث الاستفهام هو المعاني المستقلة بالمفهومية لاماتوهمه من الامور المنقولة الثابتة وكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف واما عدم ورود الثاني فلان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفاً ومحكوماً عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفاً ومحكوماً عليه كما مر وانما تعرضوا للاقتضاء الاول لانه المقصود الاصل فيجملوه دليلاً على الثاني هذا وأما الصفات واسماء المكان والزمان والآلة فلا يتم ذلك الدليل فيها لان معانيها تصلح أن تقع محكوماً عليها فالوجه في كون الاستعارة فيها تبعية ما ذكره حيث قال فالاولي أن يقال وتفصيله ان الصفات انما تدل على ذوات مبهمه باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها ولما لم تكن تلك الذوات المبهمه مقصودة منها ولا مشتهرة بما يصلح ان يكون وجه الشبه في الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة فيها بحسبها بل يتصور ذلك بحسب معاني مصادره المفصودة منها فكانت تبعية واما أسماء المكان والزمان والآلة فانها وان دلت على ذوات متعينة باعتبار ما الا ان المقصود الاصل منها أيضاً معاني مصادرها الواقعة فيها أو بها فتكون الاستعارة فيها تبعية لها أيضاً ولو قصد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات لوجب ان تذكر بالفاظ دالة على انفسها وبهذا التفصيل اتضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل وأخواته وبين اسم المكان وأخويه فانها بعد اشتراكها في كونها مشتقة وفي ان المقصود الاهم منها هو المعنى المصدرى وفي كون الاستعارة فيها تبعية افرقت في ان الصفة لا تدل على تعين الذات أصلاً فان معنى قائم شيء ما أو ذات ماله القيام وهذا أمر غير متحصل أصلاً اذا لاحظ العقل طالب ما يرتبط به ويجريه عليه ليتعين عنده فلذلك كان حقها ان لاتقع موصوفة بل حقها ان تقع جارية على غيرها وفي أن اسم المكان يدل على تعيين الذات باعتبار فان قولك مقام معناه مكان فيه القيام لاشيء ما أو ذات مافيه القيام فلذلك صح أن يجري عليه الصفات ولم يصح أن يكون صفة للغير وكان في عداد الاسماء دون الصفات ولم ينتقض به تعريف الصفة أيضاً كما زعمه ونسبه الى غيره فقال ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة الى آخره وذلك لان مرادهم بذات في تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات مائى مبهمه لاتعين لها أصلاً وقد صرحوا بذلك فقالوا الصفة مادل على ذات مبهمه باعتبار معنى معين فلا يندرج اسم المكان في التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار وانما اطعننا في هذه المباحث كل الاطنان لنثبت فيها فؤادك والتستضي بها وتستفي منها في مواضع أخرى مرادك

(قول المحشى) كما في شرح الشارح أى في حاشية السعد اشرح العضد وقوله الا بتعين المنسوب اليه قل في تلك الحاشية عقب ذلك فلم يكن بد في دلالة الحروف على معانيها من ذكر متعلق به تعيين تلك النسبة فاعتبر الذكر في الدلالة دون التحصيل والوجود للمعنى الجزئى في ذاته فان الابتداء الذى للبصرة يتحصل بالبصرة والانتها الذى للكوفة يتحصل بالكوفة لا يذكرها وانما يحتاج المذكور دلالة الحرف ومنه أخذ المحشى الجواب

(قال السيد) فاذا ضم الخ مدفوع بانه غير مستقل لما مر

باعتبار غيره واما انه جزئى فلا * قال قدس سره وان زعم الخ * هذا هو مراد القوم ، ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقاته في دلالة ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر متعلقه وحينئذ لا حاجة الى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص فانه التزام أمر لا شاهد عليه * قل قدس سره لا يتصور له فائدة الخ * قد عرفت الفائدة وهو الاشارة الى أن معناه مفهوم الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق * قال قدس سره فلانه لا دليل الخ * الدليل على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه كما انه لا دليل على هذا الاشتراط لا دليل على وضعه للمعنى الجزئى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لا دليل عليه واما الاستعمال في الجزئيات فقد عرفت انه لا يصير دليلا على الوضع * قال قدس سره وهو التزام ذكر المتعلق الخ * التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله ، يورث الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة الاضافة فانها ملحوظة في نفسها والاضافة تبع لها يشهد بذلك وقوعها محكما عليه وبه دون الحروف وهذا مراد من قل ان ذكر المتعلق في الحرف اتميم الدلالة لكون معناه متعلقا بالقياس الى الغير وفي الاسماء اللازمة لتحصيل الغاية فان ذو مثلاً معناه متعلق في نفسه لا يحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان المقصود من وضعه هو التوصل الى جعل أسماء الاجناس وصفاً لشيء لا يحصل بدون ذكر ما يضاف اليه * قال السيد واقفا لقواعد اللغة * وهى ان الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحروف واقع في الجزئيات وانه كما يحتاج الى التعبير عن المعاني المستقلة بحاجة الى التعبير عن المعاني الغير المستقلة قوله وايقول الائمة وهو ما نقل بقوله وهذا معنى ما قبل وامثاله وما ورد في تفسير الحرف وهو ما نقل من الابيضاج وامثاله * قال السيد ما عدا الافعال الناقصة * فانها ، موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فعلها غير مستقل بالمفهومية * قل السيد لا يتحصل * أى من حيث انه مدلول الفعل ليرتب عليه الجزاء اعنى وجب ذكره * قل السيد بخصوصها * متعلق

(قول المحشى) هذا هو مراد القوم منهم ابن الحاجب كما بينه المضد في شرح المختصر

(قول المحشى) ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالة ان معناه معنى الابتداء الخ فالاشتراط في الدلالة راجع للاشتراط في المدلول أما نفس الدلالة فتامة واذا كان هذا هو معنى الاشتراط فلا يرد انه لم يرد نص به من الواضع ودليل تلك الحثية هو ذكر المتعلق تدبر

(قول المحشى) يورث الفرق الخ فذكر المتعلق في الحرف معتبر في الوضع لمعناه حيث وضعه له من حيث انه آلة لتعرف حاله بخلاف وضع نحو ذو فانه وضعه لمعنى مستقل الا ان غرضه من الوضع له التوصل للوصف باسماء الاجناس فتحصيل ذلك الغرض التزم ذكر المتعلق والفرق بين تحصيل الغرض وتحصيل الموضوع له غير قليل

(قول المحشى) موضوعة وضماً عاماً لكل نسبة الخ لم يقل هنا على قياس الحرف انه موضوع لنوع النسبة أعنى نسبة القيام مثلاً مطعماً من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق ولا حاجة حينئذ الى الوضع العام

(قول المحشى) أى من حيث انه مدلول الفعل الخ اما تحصيلها لامن تلك الحثية بل من حيث التعلل أو الوجود الخارجي فلا يجب الذكر بل وجود الطرفين ذهناً أو خارجاً كما سبق

(قال السيد) لان الكلمة اذا سميت اسماً أى لان مدلول الكلمة كمن اذا قلنا انه الابتداء وسميناه ابتداء وهو

اسم ثبت معنى الاسمى لتلك الكلمة وهى من للتعبير عن معناها باسم

(قال السيد) الحكمة أى مورد الحكم أعنى الايجاب والسلب

قوله لكل نسبة والضمير راجع الى النسبة * قال قدس سره لانه خلاف وضعه * ولانه لا يمكن ملاحظة شيء واحد مسنداً ومسنداً اليه في حالة واحدة * قال قدس سره فضلاً الخ * انما قال فضلاً لان في المحكوم عليه زيادة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به انما يطلب لاجله * قال قدس سره قلت لان المعتبر الخ * خلاصته ان منشأ الفرق كون النسبة في اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة افادتها اصالة فيصح وقوعه مسنداً اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسنداً باعتبار دلالاته على الحدث بخلاف نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة ، منفردة مع طرفها فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابق اصلاً * قال قدس سره فان قلت الخ * ايراد على قوله ويقتضي عدم ارتباطها بغيرها بانهم قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خبراً * قال قدس سره يتصور الخ * لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى واذا كان هذا الحكم مقصوداً بالذات كان ذكر زيد لمجرد بيان مرجع الضمير والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى فذكر ابوه حينئذ لتقييد المسند * قال قدس سره صريحاً * أى مقصوداً اصالة اذ لا يمكن توجه النفس الى حكيم قصداً وبالذات * قال قدس سره لاشتباهها عليها * فالاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة راكب السفينة * قال قدس سره قلت لان مطلق النسبة الخ * اراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفعل اعني ، نسبة القيام مطلقاً وهي متعلق النسبة المخصوصة التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يحمل جامعا بينها وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية والجامع لا بد ان يكون أخص وأوصاف المشبه به وأشهرها وما قيل انه يمكن ان يعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب زيد لكونه محرضاً عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والطرف فليس بشيء ، لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالفاعل فهو استعارة بالكناية فلا يحجز في النسبة

(قول المحشي) منفردة مع طرفها ليست مرتبطة بغيرها

(قول المحشي) كتبعية حركة راكب السفينة راكب السفينة لا يوصف بالحركة الامجازاً لما تقرر في الواسطة في العروض فكذا الاستعارة في المعاني الجزئية ومراده أنه لا استعارة في المشتق استقلالاً كما له المصامم والا لزم المحذور الداعي لجمعها فيه تبعية فتدبر (قول المحشي) نسبة القيام مطلقاً أى القيام بالفاعل بان شبه مطلق نسبة القطع الى الآلة بمطلق نسبة الى الفاعل ثم يتبع ذلك اسناد قطع الى السكين أو يشبه مطلق نسبة الصوم الى النهار على وجه الوقوع فيه بمطلق نسبته الى الفاعل على وجه الوقوع منه ثم يتبع ذلك اسناد الصوم الى النهار أو يشبه مطلق تشبيه الفعل الى العلة التي فعل لاجلها بمطلق نسبته الى الفاعل ثم يستند الفعل لها فهو اكرم العلم زيداً

(قول المحشي) أيضاً نسبة القيام مطلقاً نسبة القيام مطلقاً هي نسبة الى فاعل ما والنسبة الداخلة في مفهوم الفعل التي هذه متعلقها هي نسبة الى فاعل مخصوص واسلم ان استعارة المشتق باعتبار النسبة نقل عن العضد في الفوائد الغيائية وهو أيضاً قائل به في شرح مختصر ابن الحاجب وقال ان مختار ابن الحاجب ان المجاز العقلي كله يجوز ان يكون استعارة من هذا القبيل ورده الشارح في حواشيه بان الواضح انما وضع الفعل للنسبة الى فاعل معين سواء قام به الحدث في نفس الامر أو لا فهو انما اعتبر النسبة اليه مطلقاً سواء كانت مطابقة أو لا فليضع لفظ انبت مثلاً المنسوب الحقبي يستعار منه المنسوب العادي وكذا الباقي فتدبر

(قال السيد) نسبة تامة أي مقصودة اصالة غير تقييدية

(قول المحشي) لانه ان اعتبر تشبيه المحرض الخ مراد القائل تشبيه نوع نسبة التعريض بنوع نسبة الضرب ثم استعارة

وان لم يعتبر فهو مجاز عقلي نسب الفعل الى غير ما هو له للملاسة بينهما من غير قصد المبالغة في التشبيه فلا استعارة * قال
 قدس سره واعلم الخ * يريد ان الاستعارة التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الزمان الذي
 هو جزء مدلوله لكن بعد التقييد للمعنى المصدرى بالزمان * قال قدس سره أو بكونه الخ * قد أشار اليه في اثناء تقريره
 الى ان أو في كلامهم بمعنى الواو * قال قدس سره دليل صحيح * بناء على ان المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية ،
 وبقوله انما يصلح للموصوفية الملاحظة بالموصوفية بخلاف معاني الحروف والافعال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها
 بالموصوفية وهذا التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدلائل بقوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال
 واما على ما نقله الشارح رحمه الله من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثابتة المتقررة وزيادة لفظ الصفات بعد
 قوله الافعال والتعليل بانها متعددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها أو عروضها لها فلا والذي يخطر بالبال في توجيه
 ذلك أن يقال المراد انما يصلح للموصوفية ، شيء من الحقائق أي الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شيء ، فرع ثبوته
 في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الافعال والصفات ، فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة لشيء ، وذلك لدخول الزمان
 الذي هو زمان نسبة معانيها الى شيء هو فاعلها أو عروض ذلك الزمان لها عروضاً صار به كالجزء فلا يثبت من هذه الحبيثة
 لها شيء ، فلا تكون موصوفة بوجه الشبه وانما تعرضوا لدخول الزمان دون النسبة لكون دخول الزمان اسماً منقراً لاشبهة
 فيه ولذا عرفوا الفعل بمادل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء في مفهومها وعلى
 هذا التقرير لا غبار على اسند لالم ولا يحتاج الى الاطراب الذي ذكره السيد * قال قدس سره هو المعاني المستقلة * اطلاق
 الحقيقة والذات على المعنى المستقل لا بد له من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك

ضرب للتحريض فرد المحشي بان هذا لا ينفى عن المجاز في اطلاق الضرب فاما أن يكون في الفاعل أوفي الاسناد وحينئذ
 لا تجوز في النسبة تدبر

(قول المحشي) وبقوله انما يصلح للموصوفية الخ أي ليطابق الدليل المدعي وهو ان الحروف والافعال لا تقع مشبهاً
 بها فيندفع ترديد الشارح

(قول المحشي) شيء من الحقائق اشارة الى ان ال في الحقائق جنسية وفي شيء بالباء الجارة وهو تحريف

(قول المحشي) فرع ثبوته في نفسه أي لافرع ثبوته لشيء كما هنا

(قول المحشي) فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة لشيء أي لاثباته في نفسها حتى يثبت لها شيء لان الاثبات لها
 انما يكون من حيث ثبوتها في نفسها لا من حيث انها ثابتة لشيء ، فاندفع ايراد الشارح زمان طويل وحركة سريعة لان الاثبات في
 ذلك لما هو ثابت في نفسه لا مثبت لشيء وفي بعض النسخ ليست مثبتة وهو تحريف

(قال السيد) فيكون المعنى المصدرى أعنى الضرب موجوداً الخ كانه يريد ما قل في حراشي الكشف ان الاستعارة
 متعلقة بالصفة وحدها بدون المادة لوجودها في المشبه به والمشبه وفيه ان المعنى الحقيقي لضرب هو المحقق والمجازي هو
 المترقب فالتجوز باعتبار المادة والصيغة كيف ومدلول الصيغة مجرد الزمان ولا فائدة في التجوز فيه بقي ههنا بحث وهو ان القول
 بالاستعارة في ذلك يفضي الى احداث قسم ثالث للاستعارة اذ ليس استعارة أصلية وهو ظاهر ولا تبعية لجرانها في المشتقات باعتبار
 المشتق منه وهو هنا متحد كذا في حواشي القاضي أي لان الزمان ليس داخل في مفهوم المصدر وكونه قيداً لا يفيد

تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع أوصافا البتة وهم أيضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب أن تكون الاستعارة فيها أصلية لاتبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لافي مصدرها ولا شك اننا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان أى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديداً كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد ، فالأولى ان يقال ان المقصود الأهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الأهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية (فالتشبيه في الاولين) أى الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفي الثالث) أى الحرف (لمعناق معناه) أى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات

وما وجدنا في كلامهم ذلك (قل قدس سره لا ما توهمه الخ) نسبة التوهم الى الشارح رحمه الله توهم فان التفسير المذكور مصرح به في شرح العلامة فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى مبنى على ذلك التفسير (قال قدس سره واما عدم ورود الثاني الخ) هذا حق ولعل الشارح رحمه الله لاجل ذلك قال بعد تسليم صحته (قال قدس سره ولم ينتقض الخ) أورد الشارح رحمه الله النقض به على من اطلق الذات في تعريف الصفة لاعلى من قيده بكلمة ما أو بجملة ، ومقصوده تأييد ان اسم المكان والزمان والآلة غير داخل في الصفة (قوله لانها تصلح الخ) فيه ان المأخوذ في الدليل ان الاستعارة لا تجري الا فيما يصلح للموصوفية لا ان كل ما هو صالح للموصوفية تجري فيه الاستعارة لجواز أن يكون فيه مانع آخر (قوله فالأولى الخ) لا ينبغي ان دعواهم عدم جريان الاستعارة في معاني الافعال والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها في تلك الاسماء ليس مأخوذاً في دعواهم لانها لا اثباتا فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى على دليلهم انه لا يجري في الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها أصلية وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في الباب أن يكون الدليل قاصراً عن افادة ما هو في الواقع موهما بجريانهما في تلك الاسماء فلذلك قال فالأولى أى الاولى أن يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ليكون مثبتا لما هو في الواقع غير موهوم بخلافه (قوله لمعنى المصدر) أى التشبيه في الاولين لمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه

(قول المحشى) وما وجدنا في كلامهم بخلاف اطلاقها على الامور الثابتة كما ذكره في توجيهه فان الحقيقة هي الشئ

الثابت أو المثبت كما سبق

(قول المحشى) ومقصوده تأييد الخ أى وهذا كاف في التأييد وليس مقصوده النقض به كما زعمه السيد

(قول المحشى) فيه ان المأخوذ في الدليل الخ أى فيجوز ان اسماء الزمان والمكان والآلة لا تجري فيها الاستعارة أصلاً

لا أصلية ولا تبعية فلا يلزم قوله فيجب ان الاستعارة فيها أصلية هذا غاية التوجيه لهذه العبارة

معاني الحروف ما يبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وفي معناها القرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أي اذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف (كالجورور في زيد في نعمة) غير صحيح كما سنشير اليه (فيقدر) التشبيه (في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في إيضاح المعنى وإيصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز أن يكون اطلاق النطق عليها مجازاً مرسلاً باعتبار ذكر الملزوم واردة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة نقلت إن اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازاً مرسلاً وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة أحدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في اللفظ ومجاز مرسلاً باعتبار استعمال المقيد أعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على أحد الاعتبارين

في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق وانما تعرض للتشبيه لانه المقصود من التشبيه كما سيحى (قوله باعتبار المعنى الخ) قل عنه أي ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلاً فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة ففعل والا فاسم وفيه نظر ، اذ ربما يمنع مستندا بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطاً بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلقه دون المعنى الآخر مثلاً الكاف الاسمية والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققناه في فوائد شرح اصول ابن الحاجب اه (قوله لازمة للنطق) لزوم المسبب للسبب او احد التجاورين للآخر وظهور نوع

(قول المحشي) اذ ربما يمنع مستنداً الخ أي تمنع الملازمة المذكورة بقول السكاكي والا لما كانت حروفا بل أسماء مع دليلها المذكور وحاصل المنع انه يجوز أن تكون تلك المعاني بعينها هي معاني الحروف الا انها مستقلة بالمفهومية بالنظر لوضع تلك الاسماء لها لعدم اشتراط ذكر المتعلق في افادتها اياها وغير مستقلة بالنظر لوضع تلك الحروف لاشتراط ذكر المتعلق في افادتها اياها والمراد بالاشتراط وعدمه ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه أو معناه ذلك لان تلك الحيشية فلذا وجب ذكر متعلقه كما مر وحينئذ لا يكون التشبيه في الحرف لمتعلق معناه بل لمعناه فهذا المنع متفرع على ان الحرف موضوع للمعنى الكلى لا الجزئى وهو مختار المتقدمين والشارح ولم يفهم السمرقندى معنى المنع فقال ما قال (قول المحشي) من الكاف الاسمية نحو زيد كهمرو والحرفية نحو جاني الذي كهمرو فان الاولى للتشبيه دون الثانية قال

الشارح في حواشي العنقد يفهم الاستقلال وعدمه بالقرائن

فاستحسنه (و) يقدر التشبيه (في لام التمايل نحو فالنقطة) أي موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط بعلمته) أي علة الالتقاط (الغائية) كالهبة والتبني ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في الجبرور هذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم تكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن الهبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت أصلية أو تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا

الزوم لم يتعرض له فلا يرد ان مطلق الزوم مشترك في جميع أنواع المجاز فلا يصح كونه علالة (قوله فاستحسنه) أي فاستحسن ذلك البعض الجواب المذكور وهو عطف على قوله فقلت (قوله كالهبة والتبني الخ) فانهما الملتقط متقدمان في الذهن مترتيبان على الالتقاط في الخارج فما قيل انه أراد بالهبة محبة موسى عليه السلام أو آثارها فان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة متقدمة عليه ليس بشيء (قوله ثم استعمل في العداوة الخ) أي في ترتيب العداوة والحزن الحرف الذي كان حقه أن يستعمل في ترتيب العلة الغائية أعني اللام (قوله وهو) أي كون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في الجبرور (قوله يجب أن يكون متروكا في الاستعارة) أي في المصراحة على مذهبه دون مذهب من قال ان التشبيه اللبغ أيضا من الاستعارة نحو زيد أسد وفيما نحن فيه ليس المشبه متروكا لكون ترتيب العداوة والحزن مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام تبعا ولا في الجبرور أصالة أقول مفاد كلام المصنف رحمه الله تعالى ههنا وفي الايضاح ان الاستعارة في اللام تابع تشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابع للاستعارة في الجبرور وانما هي زيادة من الشارح رحمه الله تعالى وحاصل كلامه انه يقدر التشبيه أولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتيبهما بترتيب العلة الغائية فاستعار اللام الموضوع لترتيب العلة الغائية لترتيب العداوة والحزن من غير استعارة في الجبرور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه وهو المفاد من الكشف حيث قال بعد الكلام الذي نقله الشارح رحمه الله وتجريره ن هذه اللام حكما حكما لاسد حيث استعملت لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندي لان اللام لما كان معناها محتاجا الى ذكر الجبرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعا لتشبيه الجبرور لانما التشبيه معنى كل بمعنى كل معنى الحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله وتبعه الشارح رحمه الله (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى

(قول المحشى) فان محبة الملتقط الخ تعليل لكون المراد محبة موسى

(قول المحشى) أي في المصراحة احتراز عن المسكنية سواء كانت المصراحة تبعية أولا

(قول المحشى) ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتيبهما الخ فتكون الاستعارة في معنى الحرف تبعية كتبعية حركة كراب

السفينة كما مر لا مقصودة حتى يلزم عدم استقلال معنى الحرف فلا يصلح للوصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو الداعي الى جعلها تبعية فتحصل ان الخروج عن هذا اللازم طريقين مراعاة المعنى الكلي وذهب اليه القوم ومراعاة الجبرور وذهب اليه المصنف فتدبر

موجه على ان تكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه المداوة مثلاً بالعلة الغائية
 ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في
 شيء. وقد يصحح على مذهب السكاكي في استعارة بالكناية لانه ذكر المشبه أعنى المداوة وأريد المشبه به أعنى
 العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه رتب المداوة والحزن على
 الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعه للدلالة على رتب العلة الغائية التي هو
 المشبه به فجرت الاستعارة أولاً في العلية والفرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطق الحال فصار حكم اللام
 حكم لاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فما دخل عليه لحرف
 فالاستعارة ممكنة والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذ قدرت في نطق الحال تشبيهه لحال بالإنسان
 المتكلم ويكون نطق قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كاللية والظرفية وما أشبه ذلك فالاستعارة
 تبعية (ومدار قرينتها) أى قرينة الاستعارة التبعية (في الاولين) أى في الفعل وما يشق منه (على الفاعل
 نحو نطق الحال بكذا) فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال (أو المفعول نحو) جمع لحق لنا في امام (قتل
 البخل وأحيى السماحة) فان القتل والاحياء الحقيقيين لا تتعلقان بالبخل والجود (ونحو) قول القطامي، لم تلق
 قوما هم شر لاخوتهم * منا عشية بحرى بالدم الوادى * (نقرهم لمزيميات) فقد ساء ما كان خاط علمهم كل
 زراء، اللهم من الأسنة القاطع وأرد باهزميات طعنات منسوبة الى الأسنة القاطعة أو أراد نفس
 الأسنة والنسبة للمبالغة كاجري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني أعنى الالهزميات
 قرينة على ان نقرهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل واحد منهما قرينة كقول الحريري * وافر
 المسامع اما نطق * بيانا يقود الحرون الشموسا * فان تعلق اقرب بكل من المسامع والبيان دليل على انه
 استعارة (أو المجرور نحو فبشرهم بمذاب اليم) فان ذكر المذاب قرينة على ان بشر استعارة أو الى الجميع أعنى
 الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى ضرب بنى فلان اعناق الاعادى بالسيوف طعنات وأما تمثيل السكاكي في
 ذلك بقول الشاعر * نرى الرياح رياض لحزن مزهرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظ * فغير صحيح

من تشبيه المداوة والحزن بالعلة الغائية الالتقاط (قوله فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء) أى في وجه من الوجوه
 لان الاستعارة التخيلية عذرة حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مضمرة (قوله انه شبه رتب المداوة الخ) أى شبه الترتب المخصوص
 بالترتب المخصوص تما تشبيه ترتب غير العلة الغائية بترتب العلة الغائية فالتشبيه قصدا وقع في الترتيبين الكليين ثم سرى
 في جزئيهما يدل على ما قلنا قوله فجرت الاستعارة أولاً في العلية والفرضية وتبعيتها في اللام (قوله فان الاستعارة ممكنة) سواء
 كانت التشبيه المضمرة في النفس كما هو مذهب المصنف رحمه الله تعالى أو المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رحمه الله

لأن المجرور أعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود أن يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز أن تكون القرينة غير ذلك كقرائن الأحوال نحو قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا وأما القرينة في الحروف فغير منضبطة (و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع والامط (ثلاثة أقسام) لانها اما ان لم تقرن بشيء يلايم المستعار له أو المستعار منه أو قرنت بما يلايم المستعار له أو قرنت بما يلايم المستعار منه الاول (مطابقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع) أى تفريع كلام مما يلايم المستعار له أو المستعار منه نحو عندى أسد (والمراد بالصفة) (المنعوية لا النعت) النحوى على ما مر في بحث القصر (و) الثانى (مجردة وهي ما قرن بما يلايم المستعار له كقوله) أى كقول كثير (غمر الرداء) أى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يلايم العطاء دون الردء تجريداً للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله (إذا تبسم ضاحكا) أى شارعا في الضحك أخذاً فيه غلقت بضحكته رقاب المال يقال غلق الزهن فى يد المرءن اذا لم يقدر على انفكاكه يعنى اذا تبسم غلقت رقاب أسواله فى أيدي السائلين وعليه قوله تعالى * فأذقها الله لباس الجوع * حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير مكس فكان

(قوله أو قرنت) في اسناده الى الاستعارة اشارة الى ان التجريد والترشيح انما يعتبران بعد القرينة لانها تقمة للاستعارة ويؤيده مقابلة المطابقة فانها بعد اعتبار القرينة (قوله ما لم تقترن) بصيغة المعلوم القرن بيوسن چیزی پييزى من حد نصر وضرب لغة فيه كذا في التاج (قوله بصفة ولا تفريع) اذا كان الملايم من تقمة الكلام الذى فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا جى به بعد ذلك الكلام فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أولا قل الشارح رحمه الله تعالى في شرح الفتح فى قولنا لغت بحرا ما اكثر علومه ان جعل ما اكثر علومه صفة فبتقدير القول وان جعل تفريع كلام فلا كلام (قوله ثم وصفه بالغمر الخ) اذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا كثر واما اذا كان من قولهم ثوب غامر أى واسع فهو ترشيح (قوله والقرينة سياق الكلام) لا لفظ غمر لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازى بخلاف سياق الكلام وبهم منه انه اذا كان فى الكلام ملايمان كل واحد منهما يعين المجازى يجوز أن يكون كل واحد منهما قرينة وتجريداً الا ان اعتبار الاول قرينة أولى لتقدمه والقرينة من تقمة الاستعارة (قوله أى شارعا في الضحك) لما كان التبسم عبارة عما دون الضحك على ما فى الصحاح ولم يكن الضحك مجامعا له فسر به بشارعا فى الضحك وفيه مدح له بانه وقور لا يضحك وانه خلىق باسم للسائلين غاية التبسم (قوله غلقت بضحكته) في غلقت اشارة الى انه يعلم ان السائلين حقا عليه بواسطته صارت الاموال مرهونة عندهم وانه عاجز عن أداء ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انفكاك الاموال عنهم (قوله وعليه) أى على التجريد

(قال السيد) ثم وصفه بالغمر الذى يلايم العطاء (أقول) أى يلايمه باعتبار كثرة استعماله فيه حتى صار كأنه حقيقة له كالأذاقة فى الشدائد والبلايا

في الاذاقة إشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لاثم الاذاقة فهو مفوت لما يقيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف هم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضر وانتفاع اللون ورثاة الهيئة على ماسر والاذاقة لاتناسب ذلك فكيف يكون تجريداً قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابتها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصرحية وهو انه شبه ما عشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس ثم استعير له اللباس والاخرى ممكنية وهو انه شبه ما يدرك من أثر الضر والالام بما يدرك من طعم المر البشم حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشف فمل هذا تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحاً (و) الثالث (مرشحة وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه نحو أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فارتحت

(قوله والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة) اعتبار الاذاقة جارية مجرى الحقيقة في الاصابة يشير الى ان التجريد حقيقة وقد صرح في شرح المفتاح بكون الترشيح حقيقة حيث قال وما يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقته لا بثنائه على المشبه به حتى كأن المستعار للعالم بحر زاخر متلاطم الامواج والاستبدال اشتراء يتفرع عليه الربح والتجارة وعدمها فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى فعلى قياس الترشيح ، يكون المستعار له في التجريد الشجاع الشاكي السلاح فلا يرد ان التجريد يشعر بالتشبيه مع ان مبنى الاستعارة تناسي التشبيه وادعاء ان المشبه عين للمشبه به هذا لكن ذكر في شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجازاً كالتعشيش والوكر في قوله، (ولما رأيت النسر عز ابن داية) وعشش في وكره جاش له صدرى) ولعل ما ذكره في شرح المفتاح بناء على الغالب الاكثر (قوله والاخرى ممكنية) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في الممكنية أعم من أن يكون بلفظ موضوع له ، أو لغيره (قوله تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية الخ) يعني تكون قرينة للاستعارة الممكنية والقرينة لا تكون تجريداً ولا ترشيحاً كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريداً وهو المناسب لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه ان الاذاقة تجريد وفي بعضها فلا يكون ترشيحاً وهو المناسب لكلام الكشف اعني وهو انه شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشيحاً (قوله مرشحة)

(قول المحشى) يكون المستعار له في التجريد الخ فكان النفي دخوله في جنس المشبه به هو الشجاع الشاكي السلاح لا الشجاع فقط حتى يكون ما بعده منافياً للدعوى

(قول المحشى) ولما رأيت النسر الخ النسر اسم لطائر معروف استعاره للشيب وعز بمعنى غلب وابن داية هو الغراب استعاره للشعر الاسود وانما سمي به لانه يقع على داية البعير ويأكل منها وهو فقاره كأنها تغذوه كما تغذو الام ولدها واستعار التعشيش للحصول والوكرين لجاني الراس والغراب وكران وكر في الصيف ووكر في الشتاء فقوله عشش في وكره ترشيح مع انه مجاز شجنا اهرجه الله (قول المحشى) أو لغيره أي لغير الموضوع له كاللباس هنا

تجارهم) فانه استثمار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير
الترشيح بالصفة قولك حاورت اليوم بحرا زائرا متلاحم الامواج (وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح
(كقوله لدى أسد شاي السلاح) هذا تجريد لانه وصف ما يلائم المستعار له أعنى الرجل الشجاع (مقذف
له لبد ظاهره لم تقم) هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعنى لاسد الحموي (والترشيح
ابن) من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد (لاشماله على تحقيق المبالغة) فى التشبيه لان فى
الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أى مبنى
الترشيح (على تناسى التشبيه) وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لاشىء مشبه به (حتى انه يبنى على
علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله) أى قول ابى تمام من قصيدة رثى بها
خاله بن يزيد الشيباني ويذكر أباه وهذا البيت فى مدح ابيه وذكر هارود (ويصعد حتى يظن الجهور) بان
له حاجة فى السماء) استثمار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان
والارتقاء الى السماء فالولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعل صاعداً فى السماء من حيث
المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه (ونحوه) أى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى
التشبيه (ما مر من التعجب) فى قوله ' قامت تطلاني ومن عجب ' شمس تطلاني من الشمس (والذى عنه)
أى عن التعجب فى قوله ' لا تعجبوا من بلى غلالته ' لانه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب أو
الذى عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب الذى فان مذهب التعجب اثبات وصف
بمتنع بثبوت الاستعارة منه ومذهب الذى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير
وتحقيق لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أى المشبه
وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه
أيضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والثبوت ومنهم من استبعد تسمية

من الترشيح وهو التورية وحسن القيام على المال (قوله حاورت) بالخاء المعجمة من المحاورة بمعنى المكاملة كذا ذكره فى شرح
المفتاح ويجوز أن يكون من المحاورة بالجيم بمعنى باكسى هسايه كردن وعلى التقديرين هو قرينة افضلية وما سواه ترشيح
(قوله هذا تجريد) لان اضافة لدى الى أسد قرينة (قوله هذا ترشيح) أى له لبد اظفاره لم تقم واما مقذف فليس بتجريد
ولا ترشيح لان التقذيف بكلا المعنيين يجوز اتصاف المستعار له والمستعار منه به (قوله على تناسى التشبيه) فان قلت قد
يجوز الترشيح للتشبيه كما سيحى ، قلت المراد تناسى التشبيه فى نفس الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه

(قول المحشى) قلت لمراد تناسى التشبيه فى نفس الترشيح أى تناسى التشبيه الواقع فى الاستعارة أو التشبيه بالنسبة
لترشيح والا فالترشيح قد يكون باقيا على حقيقة

المشبه أصلاً والمشبه به فرعاً فزعم أن المراد بالأصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط إذ لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الإيضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله وإذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالأصل يسوغون أن لا يبنوا إلا على الفرع (كما في قوله) أي قول العباس ابن لا حنف (هي الشمس مسكنها في السماء، فعز) سر من عزاء حملة على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميل، فلن تستطيع) أنت (إيها) أي إلى الشمس (الصعود، ولن تستطيع) الشمس (إليك الزولا)، وبحت تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة (فع جرده أولى) هذا جواب الشرط أعني قوله وإذا جاز أي فالبناء على الفرع مع جحد الأصل كما في الاستعارة أولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الأصل أعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد (وإما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيها) أي في المعنى الذي (شبه بمعناه الأصلي) أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (نشبه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز

(بني) بصيغة المضارع لكون البناء مستقبلا بالنظر إلى ما قبله أعني التماسي لا لحكاية الحال الماضية كما وهم (قوله إذ لا معنى الخ) إذ لا تشبيه عند الاستعارة فكيف الاعتراف به (قوله صريح في الإيضاح) حيث قال وإذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) إذ لو كان المراد بالأصل التشبيه لزم التكرار (قوله بالمطابقة) فيكون التجوز حينئذ في المجموع أي للفظ المركب لافي شيء من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونه حقيقة أو مجازا كذا في شرح المفتاح الشرفي . ولا يخفى أنه معنى على أن المدلول المجازي مدلول مطابق بناء على أنه تمام ما وضع له بالوضع النوعي وإما إذا كان مدلولاً تضمينياً أو التزامياً كيف يكون مدلول المركب معنى مطابقاً مع كون مدلول بعض أجزائه مدلولاً تضمينياً أو التزامياً (قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد) وقيل قد سبق من المصنف والشارح رحمه الله تعالى أن طرفي تشبيه التمثيل قد يكون مفرداً وهذا يقتضي بناء الاستعارة في المفرد على تشبيه التمثيل فأخرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للعمول وفيه أن مادة النقص يجب أن تكون محققة ومجرد الجواز لا يقع وليس كل تشبيه

(قول المحشي) ولا يخفى أنه مبنى على أن المدلول المجازي مدلول مطابق الخ تقدم في الشرح في بحث الدلالة ما يفيد أن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وأنه إذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم كما في المجازات كانت دلالة مطابقة ورده السيد هناك بأن الوضع الاعتبار هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لا تعيينه بازائه مطلقاً ولا شك أن تعيين اللفظ بازاء معناه المجازي ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعاً لمعناه المجازي لا وضعاً شخصياً ولا نوعياً وإنما هو مراد من اللفظ بواسطة القرينة أي أفراد المحشي رحمه الله هنا رد ما ذكره السيد هناك بأن كلامه هنا يناقض ما ذكره هناك إذ لو لم يكن المدلول المجازي مدلولاً مطابقاً بناء على أنه تمام ما وضع له بالوضع النوعي بل كان تضمينياً أو التزامياً بمعنى فهم الجزء في ضمن الكل واللازم في ضمن الملزوم وأرادته لافي ضمنه بواسطة القرينة كما زعمه السيد هناك لا يكون مدلول المركب معنى مطابقاً لكونه مدلول بعض أجزائه مدلولاً تضمينياً أو التزامياً فيبطل ما ذكره في شرح المفتاح هنا فأمثل

في هذا عن الاستعارة المفرد (للمبالغة) في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها (كما يقال للمتروك في أمر إنى أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويج بالخلافة الى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له أما بعد فاني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فإذا أناك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت شبه صورة تردده في المباينة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً

تجبري فيه الاستعارة ، ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كانا مذكورين في التشبيه يجوز أن يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون طرفيه مفرداً سيما اذا كان وجه الشبه مذكوراً ، واما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعاره والجامع فلو كان الوجه فيه منتزعا من متعدد ، مع كون لفظ المستعار منه مفرداً صار الكلام لغزاً (قوله اشارة الخ) يعني انه ليس داخل في التعريف حتى يرد ان الاولى تقديمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عاماً داخل في عداد الجنس (قوله تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) في شرحه للفتح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتروك الذي يقدم رجلاً لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاولى نعم بخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف انتهى ، أي الى جهة هي خلف المتروك فاندفع ما أورده السيد في حواشي شرحه للفتح من أنه على هذا التفسير يكون المراد بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه أيضاً ومن البين ان هذا ليس هيئة المتروك وان المتبادر من المثل المذكور أن يكون التقديم والتأخير واقعين على شيء واحد كما لا يخفى على ذي انصاف واتحاد متعلقهما انما يظهر على ما صورناه من ان المراد تقدم رجلاً تارة وتؤخرها تارة أخرى ووجه الاندفاع ظاهر التأمل في عباراته اما اندفاع الثاني فبقوله بل تلك الرجل الاولى فان فيه اشارة الى ان تفسير الرجل بالخطوة يصير متعلقهما واحدا وهو الرجل التي قدمها بخلاف ما اذا حمل على معناها الحقيقي وأما اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها تصير الخطوة واقعة الى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير الذي ذكره المشرح رحمه الله موافق لكلام السكاكي رحمه الله حيث قال قوله وتؤخر أخرى معناه تؤخر رجلاً أخرى (قوله شبه صورة تردده الخ) أي شبه الهيئة المنتزعة من اقدامه على البيعة تارة واجتماعه عنه أخرى المزومة لتردده وتشككه في المباينة بصورة مزومة لتردد من قام للذهاب وهي الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيره أخرى

(قول المحشي) ولعل الفرق الخ هذا الفرق على لسان من يقول باشتراط تركب الطرفين في التمثيلية وسيأتي عن المحشي خلافه وان الشرط تعدد المنتزع منه لا تركب الطرفين فيلزمه كون الكلام لغزاً كما قل هنا لكن كلامه الآتي في بيان الامكان الذي بصدد نفيه السيد قدبر

(قول المحشي) مع كون لفظ المستعار منه مفرداً الخ فيه انه قد يكون مفرداً مقيداً والقرينة تعين المستعار له نحو لاح في السماء مرءاة في كهف الاشل

(قول المحشي) أي الى جهة هي خلف يعني ان الخطوة تنتهي وترجع الى جهة هي خلف لا انها واقعة في جهة هي خلف لان تمام الخطوة التي الى الخلف هو موضع القدم المتأخر فلا تكون الخطوة واقعة خلفه بل في موضعه وكذا يقال في قدام

وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لان وجهه منتزع من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر المشبه به وايد المشبه وترك ذكر المشبه بالكيفية كما هو طريق الاستعارة (كما يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله * هو اى مع الركب اليمانيين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض

والمنتزع منه ههنا في المشبه والمشب به هو اجزاء المركب ومادته كما ترى ونص عليه السيد في حواشي شرحه المفتاح والعلامة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابق لقوله تقدم رجلا وتؤخر أخرى والاضافة في قوله صورة ترده لامية وليست بيانية حتى يرد عليه ان التردد ليس معنى مطابقا للمثل المذكور بل لازما لمعناه المطابق وقد صرح سابقا بان المشبه به انما يكون معنى مطابقا (قوله وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى) وهو داخل في الطرفين (قوله كذلك وضع المركبات الخ) ولذا يحتاج في افادة المعاني التركيبية الى رعاية القوانين التي اعتبرها الواضع (قوله موضوعة للاخبار بالاثبات) أى للاعلام باثبات شيء لشيء مطلقا ان كانت الالفاظ موضوعة للصور الذهنية أو للاعلام بثبوت شيء لشيء مطلقا ان كانت موضوعة للامور الخارجية والهيئة التركيبية المحصورة في زيد قائم موضوعة للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك والمراد بقوله للاخبار بالاثبات الاثبات المخبر به للقطع بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي لما كان باعتبار قصد الاخبار وعدمه نزله منزلة الموضوع له مثلا (قوله هو اى مع الركب اليمانيين مصعد) معناه الحقيقي اثبات الاصداد مع الركب اليمانيين هو اى على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازي ذلك على أن يقصده اظهار التمسك والتعزى وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما يتوهم من ان كلامه هذا يدل على ان المجاز في المركب ، يكون باعتبار هيئته التركيبية التي هي جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطابق (قوله والغرض الخ) أى الغرض منه اظهار

(قول المحشى) والمنتزع منه ههنا الخ فعنى كونه معنى مطابقا أن يكون منتزعا من كل جزء من اجزاء المعنى المطابق قوله الى رعاية القوانين من التقديم والتأخير والفصل أو الوصل بين الاجزاء مثلا

(قول المحشى) وبما ذكرنا ظهر اندفاع الخ لانه ظهر مما ذكره ان الهيئة المطلقة موضوعة لاثبات شيء لشيء مطلقا والهيئة المحصورة في زيد قائم موضوعة لاثبات القيام لزيد ومعالم ان القيام لزيد انما فهم من اجزاء المركب ما عدا الهيئة والاثبات فهم منها والمجاز انما يكون فى الهيئات المحصورة فهو انما يكون باعتبار جميع اجزاء المركب هيئة ومادة فتدبر (قول المحشى) يكون باعتبار هيئته التركيبية لان الدال على الخبر والانشاء هو الهيئة لا المادة

منه اظهر التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب (ومنى فشا استعماله) أى استعمال المجاز المركب أو التمثيل (كذلك) أى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلى (يسمى مثلاً ولهذا) أى ويكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذى هو حق المشبه به أخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو للفظ الذى يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضر به تذكيراً وتأنيهاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً بل انما ينظر الى مورد المثل مثلاً اذا طلب رجل شيئاً ضيعه قبل ذلك نقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة وأما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل وإشارة اليه ويكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال أو الصفة أو القصة إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى * مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً * أى حالهم العجيب الشأن وكقوله تعالى * وله المثل الأعلى * أى الصفة العجيبة وكقوله تعالى * مثل الجنة التى وعد المتقون * أى فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

﴿ فصل ﴾

في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار القنسر على مفارقة المحبوب اللازم للاخبار بها لان الاخبار بوقوع شيء مكروه يلزمه اظهار التحسر والتحزن (قوله فحصر المجاز المركب الخ) بناء على ان التعريف يجب أن يكون مساوياً للمعرف (قوله عدول عن الصواب) فيه انه انما يكون عدولاً عنه لو وجد شاهد من كلام البلاء للمجاز المركب سوى الاستعارة وما ذكر من المثل وغيره من خلاف مقتضى الظاهر وهو قد يكون كناية وقد يكون مجازاً وقد مر تفصيله في المقدمة فلم لا يجوز أن تكون كنايات ، مستعملة فيما وضعت له لينقل الى لوازمها (قوله أى استعمال المجاز الخ) لاول نظراً الى المعنى فان الكلام في المجاز المركب والثاني نظراً الى القرب اللفظي (قوله على سبيل الاستعارة) لا أنه يكون استعماله على وجه الاستعارة مساوياً أو قليلاً بالنسبة الى استعماله على الحقيقة والتشبيه (قوله فلهذا لا يلتفت الخ) في شرحه للفتاح الحاصل انه يجب أن لا يتغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح انه استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكشف من أنهم لم يضرىوا مثلاً ولا رأوه أهلاً للتفسير ولا جديراً بالتداول والقبول الا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثمة حوفظ عليه وحى من التغيير (قوله قد اتفقت الآراء) ينبغي أن يراد ما عدا رأى الشيخ فانه سبجى . انه ليس في كلامه ما يشعر بالاستعارة بالكناية

(قول المحشي) مستعملة فيما وضعت له أى فهي حثيفة لا مجاز بناء على ذلك القول فيها ثم ان هذا الاعتذار لا يمنع جواز ما ذكره الشارح (قال السيد) حتى فهم الخ غاية لقوله كنا في عويل أى تصويث وضجة

النية نسبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب إليه السكاكي وسيجي، انهما والثالث ما أورده المصنف ولما كانتا عنده أمرين معنويين غير داخلين في تعريف لجاز ورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تيمنا لاقسامها وتكميلا للمعان التي تطلق هي عليها فقال (قد يضمّر التشبيه في النفس) أي في نفس المتكلم (فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وانقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أي على ذلك التشبيه المضمر في النفس (بان يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به) من غير ان يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يجري عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى) التشبيه المضمر في النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فبجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كاله أو قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين أحدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فأشار الى الاول بقوله (كما في قول) اني ذؤيب (الهذلي ، واذا النية أنشبت) أي عقلت (اظفارها) ، الفيت كل تسمية لا تنفع ، والتمية الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخله في شيء ليزهد به بطالت عنده الحيل روى انه هلك لاني ذؤيب في عام واحد خمس بين وكأوا في من هاجروا الى مصر فرأهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله

« اودى بنى وأعقبوني حصرة * عند الرقاد وعبرة لا تقلم * حكي ان حسن بن علي رضي الله تعالى
عنهما دخل على معاوية يعود فلما رآه معاوية قام وتجلد وأنشده بجلدي للشامتين أدهم * اني لريب

(قوله أمر مختص) أي لا يوجد في المشبه لا انه لا يوجد في غير المشبه به أصلا فان الاظفار توجد في غير السبع لكن لا توجد في النية (قوله خالية عن المناسبة) قديقال انما معنى استعارة لشبه بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وليس بشيء اذ لا ادعاء عند المصنف رحمه الله فانه قال في الايضاح اثبت لها أي للشمال يدا على سبيل التخييل مبالغة في تشبيهها به فالمراد بالتخييل ان الاثبات المذكور تخييلي ففي قوله ليخيل انه من جنس المشبه به مناقشة (قوله ما لا يكمل وجه الخ) بل يكون ناقصا كالاظفار فان الاغتيال متحقق في الاسد بدونها بالتأب لكن كاله بها (قوله ما به يكون قوام الخ) ويكون حصول وجه الشبه به في المادة كاللسان الانسان في الدلالة على المقصود وانما قلنا في المادة اذ يمكن حصول الدلالة بالاشارة لكنه غير معتاد (قوله وعبرة لا تقلم) بفتح العين أي دمع لا يمنع عني من ألق عنه اذا امتنع

الدهر لا أنضع * فأجابه الحسن على الفور وقال وإذا المنية انشبت البيت (شبهه) في نفسه (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضار) ولا رقة لرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لما) أي للمنية (الاطفار التي لا يكمل ذلك) (الاغتيال فيه) أي في السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وأثبت الاظفار للمنية استعارة تخيلية وأشار الى الثاني بقوله (وكما في قول الآخر، وثان نطقت بشمكر برك منصحا * فسان حالي بالشكاية أنطق * شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود) وهذا هو الاستعارة بالكناية (فأثبت لها) أي للحال (اللسان الذي به قوامها) أي قوام الدلالة (فيه) أي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخيلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وإنما المجاز هو أثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقل كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية أمران معنويان وهما فعلا للمتكلم وتلازمان في الكلام لا يتحقق أحدهما بدون الاخرى لان التخيلية يجب ان تكون قريبة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون مرتبطة بالتخيلية البتة فان قلت فإذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى أطولكن في قوله عليه الصلاة والسلام * أسرعكن لحوقا في أطولكن يدا * ترشيحا للمجاز أعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو يثبت على مناسبة لغوية وكأنه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسدا لكننا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية

(قوله شبه الحال الخ) هذا على تقدير أن لا يكون لسان حالي من قبيل لجين الماء (قوله في الانسان المتكلم) احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه الاشارة (قوله فإذا يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة التخيلية بدون الاستعارة المكنية (قوله لا مستند له) أي صريحا لما سيجي من كلام الشيخ فان المصنف رحمه الله تعالى استنبطه منه كما يشريه عبارة الايضاح

(قول الشارح) كما يسمى الخ أي فالترشيح لا ينحصر الاستعارة ولا التشبيه بل يكون في المجاز اللغوي مقابل الاستعارة بل وفي المجاز العقلي أيضا بذكر ملايم ما هو له

وبهذا يشعر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين (قوله وبهذا يشعر الخ) انما قال يشعر لانه ليس في كلامه اطلاق الاستعارة بالكناية على الرموز صريحاً

(قال السيد) وبهذا يشعر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى (ينقضون عهد الله) (أقول) قال الشارح في شرح هذا الموضع من الكشف ولقد كنا في عويل من اختلاف أقوال القوم الى ثلاثة حيث فهم من كلام القدماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية كالسبع مثلاً وصرح به صاحب المفتاح أنه اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالكناية المراد بها السبع ادعاء بجمله مرادفا لاسم السبع على عكس الاستعارة التصريحية وصاحب الايضاح انه التشبيه المضمرة في النفس حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية في قولنا اظفار المنية نشبت هي الاظفار من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للمنية وفي قولنا شجاع يفترس أقرانه الافتراض مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الاقران فهو كناية عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد الاول هو التنبيه على أنه أسد كي يجيء الافتراض وسائر ما للاسد من اللوازم بالضرورة ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة أعنى اثبات الاسدية للشجاع والحيلة للعهد للقطع بانه ليس كناية عن المسكوت نفسه بل دال على مكانه هذه عبارته وأراد بذلك الناظر صاحب الكشف كما نقل عنه واستغنى عنه أيضاً اذا تأملت عليك مقاصد عباراته الكاشفة عن الاستعارة بالكناية وما قبل فيها وعليها يعني انه فهم من الكشف معنى آخر غير الثلاثة فأحدث بذلك في الاستعارة قولاً رابعاً فزاد في طنبور العويل نعمة أخرى ولعمري أن نسبة هذا الفهم اليه سهو عظيم لم ينشأ الا عن فرط غفلة وكيف يتصور فهمه لهذا المعنى من الكشف مع أن عبارته صريحة في خلافه بحيث لا يشبهه على من له أدنى مسكة وان شئت جلية الحال فاستمع لهذا المقال وهو ان صاحب الكشف قال بهذه العبارة وهذا هو المستعار بالكناية وقد حققه العلامة بوجه لم يبق فيه شبهة لناظر يريد ان العلامة حيث قال وهذا من أمرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمضوا اليه بذكر شيء من رواده فيلبسوا بتلك الرزمة على مكانه نحو قولك شجاع يفترس أقرانه وعالم يفترس منه الناس لم نقل هذا الا وقد نهت على الشجاع والعالم بانهما أسد وبجر قد باح بأن المستعار هو المسكوت وان الرادف المذكور كناية عنه كما لا يخفى على ذي ادراك وفي قوله حققه ولم يبق فيه شبهة لناظر اشارة الى أن ما ذكره العلامة في هذه الاستعارة واضحة غاية الايضاح وهو الحق الصريح الذي لا شبهة فيه لاحد لا في تونه حق ولا في كونه مقصوداً من تلك العبارة فكأنه يشير الى بطلان ما اختاره صاحب المفتاح والايضاح والى أن كلام جار الله العلامة لا يحتمل ان يقصد به شيء منها بل لم يرد به الا ما فهم من كلام القدماء بعينه ثم انه رح كما هو دأبه في الكشف عن المعضلات وتفصيل الجملات أراد ان يبين حال قرينة الاستعارة بالكناية وان يرد على صاحبي المفتاح والايضاح فيما ذهبوا اليه في الاستعارة بالكناية وملخص ما ذكره ان صاحب الكشف لما جعل النقض مستعملاً في ابطال العهد علم انه استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه وهكذا الافتراض والاغتراف استعارتان مصرعتان حيث شبه بطشه وفككه لاقرانه بافتراض الاسد وشبه انتفاع الناس به بالاغتراف ثم استعمل هنا أيضاً لفظ المشبه به في المشبه فان قلت اذا كان النقض وظائره استعارات مصرحة بها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كنايات عن استعارات أخر قلت هذه الاستعارات من حيث انها متفرعة على

وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روافده
فيذهبوا بذكر الرمز على مكانه نحو شجاع ففترس أقرانه ففهمه تنبيهه على ان الشجاع أسد هذا كلامه

الاستعارات الاخر صارت كتابات عنها فان النقص عما شاع استعماله في ابطال العهد من حيث تسمينهم العهد بالحبل فلما
نزل العهد منزلة الحبل وسمى باسمه زال عطاله منزلة نقصه فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقص
للابطال وقس على ذلك استعارة الافتراس والاعتراف فانها تابعة لاستعارة الاسد للشجاع والبحر للعالم ولما كانت هذه
الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الاخر ولم تكن مقصودة في انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الاخر
كانت كناية عنها وذلك لا ينافي كونها في انفسها استعارات على قياس ما عرفت من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة
فالافتراس مع كونه استعارة مصرحاً بها كناية عن استعارة الاسد للشجاع فظهر بذلك ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم
الاستعارة التخيلية فان القرائن في هذه الصور استعارات مصرح بها تحقيقية وليس هناك استعارة تخيلية نعم القرائن في
مثل قولك اظفار المنية ويد الشمال ومخالب المنية استعارات تخيلية اما على انها قد أريد بها صور تخيلية مشبهة بمعانيها الحقيقية
كما صرح به في المفتاح وهو المختار كما سيأتي واما على انها قد أريد بها معانيها الحقيقية والاستعارة التخيلية هي اثبات تلك
المعاني للمنية والشمال على سبيل التخييل كما ذهب اليه صاحب الايضاح وادعى انه مذهب الجمهور وبالجملة من زعم ان الاستعارة
بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التخيلية فقد أخطأ فان قلت لو كان النقص مثلاً مستعملاً في ابطال العهد لم يكن
وغير ذلك شيء من روافد المستعار المسكوت عنه أعنى الحبل مذكور افلا يصح قوله ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روافده
فوجب أن يكون النقص ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي من روافد المستعار
المسكوت عنه وحينئذ يكون اثباتها للمستعار له على سبيل التخييل فصح ان الاستعارة المكنية تستلزم التخيلية قلت لما صرح
باستعمال النقص في ابطال العهد علم انه أراد بذكر الروادف ما هو أعم من ان يراد به معناه الأصلي الذي هو الرادف
الحقيقي أو يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى منزل منزله فان النقص من روافد الحبل اما اذا أريد به معناه الحقيقي في ظاهر
وأما اذا أريد به معناه المجازي فلانه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار رادفاً للحبل أيضاً فالرادف على الاول
مذكور لفظاً ومعنى حقيقة وعلى الثاني مذكور لفظاً حقيقة ومعنى ادعاء وكلاهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية ثم ان
هذه الكناية أعنى كناية الاستعارة المكنية من قبيل الكناية في النسبة فان النقص ليس كناية عن المسكوت نفسه أعنى
الحبل بل دال على مكانه فهو دال على اثبات الحبلية للعهد والافتراس دال على اثبات الاسدية للشجاع قال
صاحب الكشف رحمه الله وليس الامر كما ظن صاحب الايضاح من انه لا استعارة في اليد ولا في الشمال بل التخيلية
هي اثبات اليد للشمال والممكنية هي التشبيه المضمحل في النفس فلا السكر على السكر في جملة اليد والمخالب والاظفار
استعارة تخيلية على معنى أنها مستعملة في أمور متوهمة يريدان جملة الاستعارة المكنية عبارة عن التشبيه المضمحل في النفس
لا يناسب معنى الاستعارة اصطلاحاً ولا لغة وليس هناك ضرورة لتجنيئه الى ذلك فهو باطل وكذلك جملة الاستعارة التخيلية
في المثال المذكور اثبات اليد الحقيقية للشمال على سبيل التخييل لا يلائم ما هو المصطلح من معنى الاستعارة في المجاز الاقوى
ولا مانع من أن يجعل لفظ اليد مستعاراً للامر المتوهم كما اختاره السكاكي ولا يقدح ذلك في كونه قرينة للاستعارة المكنية
فان النقص مع كونه استعارة محقة لما جاز ان يكون قرينة على ما ذكره وقد حققناه كان اليد مع كونه مستعاراً الموهوم

وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا العرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا

(قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق المستعار عليه وجعله مرموزا اليه فهو مستعار بطريق الكناية أى لا بطريق التصريح به بل بذكر لازمه
قال السيدان نسبة هذا الفهم اليه الخ صاحب الكشف مصرح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكناية الاظهار ونحوه قال
في تفسير قوله تعالى (ختم الله) الا لا نقول في نحوه تقرأ الرياح رياض الحزن مزرهه اذا سرى النوم في الاجفان يقاظ
ان الرياح استعارة بالكناية عن الضيف والايقظ عن الاطعام بل انما يكون كذلك اذا كان ما هو المقصود والمصرح

المشبه باليد الحقيقية اولى بذلك قال وانما الانكار عليه فيما تكلفه في جعل المنية غير مستعملة في موضوعها بان قدر المنية
اسما مرادفا للسبع على سبيل التأويل ثم جعلها مطلقة على مفهوم المنية كاطلاق السبع عليها وله عن ذلك مندوحة بان يجعل المستعار
مسكوتا فلو ذكر لم يذكر المنية ولا بأس بذكرها مع رادفه كما حققه جار الله ثم قال وعلى هذا نقول ان الرادف المأني به قد
يكون مالا يستقل والغرض منه التنبيه فقط كما في تخالب المنية وقد يكون ما يستقل وان تفرع على الاول كالنقض والاعتراف
وهو نظير ما سلف من الترشيع فهذا ما يدل عليه كلام جار الله من غير تكلف واثبت صح عن الجمهور ان الاستعارة في الاثبات
لا في اليد لتزلي على ما حققناه من أن الكناية في الاثبات ولا نظر الى تلك الاستعارة استقلالا لا على ما حمله صاحب
الايضاح أقول قد اختار ان التخالب والاظهار واليد مستعارات لمعان موهومة لم يقصد بها انفسها أصلا بل جهات تنبيه فقط
على المستعار المسكوت عنه وان النقص والافتراس والاعتراف كما تبين مستعار لمعان محققة هي مقصودة في الجملة وان لم
تكن مقصودة بالذات والحق ان جعلها مستعارة لامور موهومة لا يخلو عن تعسف فالاولى أن يجعل تلك الالفاظ باقية على
معانيها ويجعل الاستعارة التخيلية عبارة عن اثباتها على سبيل التخييل كما اختاره صاحب الايضاح وعلى هذا فالضابط في
قرينة الاستعارة بالكناية أن يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي فكان
اثباته له استعارة تخيلية كخالب المنية واظهارها وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على
طريق التصريح فلا يكون هناك مع لاستعارة بالكناية استعارة تخيلية كالنقص والافتراس والاعتراف ولقد وفيما بما وعدنا
من تحقيق مقاصد الكشف في هذا المقام واستبان منه براءة صاحبه عما نسب اليه من احداث قول رابع في الاستعارة
الممكنية وفهمه ذلك من عبارة الكشف والله الموفق

(قول المحشي) بان الاستعارة بالكناية الاظهار يعني أن الاظهار استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت كما سيأتي

(قول المحشي) لا نقول في نحوه تقرأ الرياح الخ أى لا نقول ان رياض استعارة بسبب الكناية عن الضيف بلفظ

تقرأ لانا رمزنا للمسكوت بذكر لازمه وكذا يقال في قوله والايقظ

(قول المحشي) اذا كان الخ لان الشرط وضوح كونه من روادف المسكوت وشيوع تشبيه المسكوت بالمستعار منه قبل

جعله قرينة ومحل الاستدلال في هذا ان المسكوت عندهم مكفى عنه والكناية هو المصرح به ولذا اشترط ان يشيع ويلوح
منه تشبيه المسكوت بالمستعار منه فذا ذلك الا لكونه كناية عنه هذا غاية ما أمكن في توجيه الاستدلال بهذه العبارة والظاهر
أن هذا منه جرى على المشهور كما قال في موضع آخر ما شاع تشبيهه قبل اقتترانه بالتخييل يجعل كناية فان لم يعهد ذلك يجعل
ما جعل في مثله تخيلا استعارة بعمية كما في ختم الله على قلوبهم الا أن يكون ضمير يجعل راجعا للتخييل ثم راجعت الكشف
فوجدت المأخوذ منه في هذه العبارة انه اذا كان المقصود والمصرح به واضحا كونه من روادف المسكوت منه وكان المسكوت

منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخيلية بل قد تكون حقيقية كاستعارة النقض
لابطال العهد ، سيجي الكلام على ما ذكره السكاكي ، اما الشيخ عبد القاهر فلم يشمر كلامه بذكر الاستعارة

به وضحا ، كونه من روادف المسكوت وشائعا لانها منه تشبيهه بالمستعار منه كما في قوله تعالى ﴿ يتقضون ﴾ الخ وقولهم علم
يفتخر الناس منه اذ لافرق ، بين البابين سوى ان التقض تمديد لكون المنقوض جبلا ولاعتراف لكون المعترف منه
بحراً وان لهما مزيد اختصاص بالحبل والبحر وان تشبيه العهد بالحبل والعالم والبحر شائع مستفيض لاكن تشبيه الايقاض بالطعام
فانه انما يلزم من ايقاع تقرى عليه وقال في تفسير قوله تعالى ﴿ اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ﴾ وقد ظن ان الاستعارة
بالكناية من الترشيح لسبق استارة الحمار للبلد في قولهم ، كان اذني قلبه خطافان * والحبل للعهد في قوله تعالى ﴿ يتقضون ﴾
عهد الله ، وليس بذلك مخالفة المصطلح المشهور ثم المقصود التنبية على مكان المسكوت لآريته وقال في تفسير قوله تعالى
﴿ صم بكم عى ﴾ الآية ان قوله أى صاحب الكشف في الاستعارة بالكناية بخالف رأي صاحب المفتاح فقد فسرهما
المصنف رحمه الله تعالى بانها ذكر شيء من روادف المستعار تنبيهها على مكانه على سبيل الرمز ، وقال ههنا وعلم من كلامه
أى صاحب الكشف ان الاستعارة في الافتراض تصريحية لكن لما كانت متفرعة عن استعارة الاسد للشجاع صار كناية
عن ذلك * قال قدس سره مع ان عبارته صريحة الخ * هذا مجرد دعوى فان المستفاد من عبارته انهم يسكتون عن
ذكر المستعار ويرمزون اليه بذكر شيء من روادفه واما ان الاستعارة بالكناية هو المسكوت أو هذا الرادف فكلا بل الظاهر
أن يكون هو الرادف لان الكناية ذكر اللازم واردة الملزوم فالرادف أولى بان يسمى كناية لانه توطئة وتمهيد ليتقل منه
الى المسكوت وهو المقصود ، قول صاحب الكشف وهذا هو المستعار بالكناية ، اشارة الى ذكر شيء من روادفه لئلا
يكون مخالفا لما ذكره في مواضع عديدة وهو الظاهر لقربه في الذكر * قال قدس سره بان المستعار هو المسكوت * هذا

عنه شائعا لانها تشبيهه بالمستعار منه وجب أن يكون في المسكوت استعارة بالكناية والا حازت وجاز ان يكون المصرح
به استعارة تبعية وانه قد خفي الفرق على السكاكي فرد التبعية في كل ذلك الى الاستعارة بالكناية

(قول المحشى) كونه من روادف المسكوت حتى يكون استعارة له بطريق الكناية

(قول المحشى) بين البابين أى قول الله وقولهم المذكورين فهذا باب وتقرى الرياح الخ باب آخر

(قول المحشى) كان اذني قلبه خطافان شبه قلبه بالحمار واستعير له اسمه وكفى عن ذلك بطول الاذنين المفاد بالتشبيه

(قول المحشى) المصطلح المشهور من ان الترشيح انما يكون بعد القرينة

(قول المحشى) وقال ههنا الخ تأمل وجه الدلالة في هذا فان القوم وصاحب الكشف متفقون على ان الاول وهو

الرادف كناية عن استعارة المردوف الا ان معنى استعارة بالكناية عند القوم انها استعارة مكنى عنها بذلك الرادف وعند

صاحب الكشف انها استعارة تصريحية ملتبسة بالكناية عن استعارة أخرى تدبر قوله فلرادف أولى بان يسمى كناية تأمله

أيضاً فانه لاخلاف في ذلك قوله لكن كونه كناية الخ فيه ان المدعى انه مستعار بالكناية أى دل على استعارته بالكناية

التي هي الرادف لانه هو كناية الى آخره قوله فعلى هذا يكون قوله الخ لكنه بعيد من قول صاحب الكشف ولما كانت هذه

الاستعارات الخ

(قول المحشى) اشارة الى ذكر شيء أى فللمذكور مستعار استعارة تصريحية ملتبسة بالكناية عن المسكوت

مسلم لكن كونه كناية غير مذكور في كلامه ، بل كونه مكنيا عنه والكناية غير المكنى عنه * قال قدس سره وان الرادف المذكور كناية عنه * اذا كان الرادف كناية مع انه استعارة تصريرية كان استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت * قال قدس سره اشارة الخ * هذه الاشارة مسئلة لكن لا يظهر منه ان الاستعارة هو المسكوت أو الرادف المذكور * قال قدس سره بل لم يرد به الخ * هذا ممنوع فان الظاهر منه انه الاطلاق عند صاحب الكشف * قال قدس سره على قياس ما عرف الخ * اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذي مر سابقا اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة ليس معناه ان الافتراض ههنا كناية مع انه حقيقة اذ لا منافاة بينهما بل ان الكناية كالاتنافي ارادة الحقيقة لاتنافي ارادة الاستعارة فالافتراض مع كونه استعارة مصرحة لاتنافي كونه كناية عن المستعار المسكوت ولا يخفى انه حينئذ لا يكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح فانها حقيقة كما سيجي ، واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراض أو النقض كناية عن المسكوت بل دالا على مكانه كان كناية في النسبة أعني اثبات الاسدية للدروف والحيلة له وهو الشجاع والعهد فلو قيل ينقضون العهد الحبل مثلا لم يكن من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظراً الى انه انما اجلب لاثبات الحيلة وترشيعا لكونه كناية وجاز أن يعد منه نظراً الى انه في نفسه استعارة اه وهذا يدل على ان النقض من حيث انه كناية عن اثبات الحيلة مستعمل في معناه الحقيقي أعني ابطال طاقات الحبل فيكون كناية عن اثبات الحيلة للعهد وترشيعا للحبل ومن حيث انه في نفسه استعارة كان مستعملا في مطلق الابطال المشترك بين ابطال العهد وابطال الطاقات ولا يلزم ارادة معنيين من اللفظ الواحد في اطلاق واحد لان الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي لجرد الانتقال الى ما زومه فلا يكون المعنيان مقصودين بالذات من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكناية فانه لا بد من تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه الى لازمه أو ملزومه فعلى هذا يكون قوله اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة على ظاهره ويكون النقض كناية مصطلحة * قال قدس سره علم انه أراد الخ * لا يخفى انه ماف لما قلناه سابقا من الكشف ان الاستعارة بالكناية انما تكون اذا كان واضحا كونه من روادف المسكوت شائما لاثباته تنبيهه بالمستعار منه ولذا لم يقل يكون تقرأ استعارة بالكناية فالجواب انه كناية باعتبار المعنى الحقيقي وان كان استعارة تصريرية في نفسه كما فهم من عبارته التي نقلناها آنفا * قال قدس سره وهو نظير ما سلف في الترشيع حيث قال في تفسير قوله تعالى ﴿ اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ان التعقيب بالملايم قد يكون تبعا لاستعارة الاصل لا وجه له غيره كما في قوله له لبد اظناره لم تقلم * وقد يكون مستقلا كما في عشب في وكره فان طرفي الرأس للشعر بمنزلة الوكرين للنسر والغراب * قال قدس سره من ان الكناية في الاثبات * فعنى قولهم ان الاستعارة كاذبة في الاثبات كناية عنه لاني اليد انها غير مقصودة بالذات * قال قدس سره لا يخلو عن تعسف * لانفسف فيه فان المعاني كما تكون محققة تكون غييلة وتكون الاستعارة حينئذ بالمعنى المصطلح بخلاف ما اذا جعلت باقية على معانيها فان اطلاقها عليها لا يصح بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى اللغوي كما اعترف به سابقا * قل قدس سره بما وعدناه بقوله وان شئت جاية الحال فاستمع لهذا المقال * قال قدس سره واستبان منه الخ * قد عرفت ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى مراد صاحب الكشف وان ما ذكره السيد

(قول المحشي) قوله بل مكنيا عنه قال شيخنا ويكون استعارته تصريرية للزمن اليه بالازمة

(قول المحشي) لا يكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح بل هو على التشبيهية بالكناية لان هذه الاستعارة لما

كانت تابعة لاستعارة الحبل ولم تكن مقصودة بنفسها بل قصد بها الدلالة على تلك كانت كالكناية عنها وعلى التوجيه الآتي تكون كناية حقيقة ولا حاجة الى سؤال السيد وجوابه

بالكنية وانما دل على ان في قولنا اظفار النية استعارة بمعنى انه اثبت للنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بآماله
 الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخيلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة
 على قسمين أحدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى أمر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت
 أسداً أى رجلاً شجاعاً والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعاً لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال
 هذا هو المراد بالاسم كقول ليبد * وغداة ربح قد كشفت وقره * اذا أصبحت بيد الشمال زمامها * جعل
 للشمال يداً من غير ان يشير الى معنى فيجربى عليه اسم اليد ولهذا لا يصح أن يقال اذا أصبحت بشيء مثل
 اليد للشمال كما يقول رأيت رجلاً مثل الأسد وانما يتأتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير العاريفة فتقول اذا أصبحت
 الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصرف الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا يلفك من المستعار
 نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له أعنى الشمال مثلاً
 ذا شيء * وغرضك ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء * وقال أيضاً لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة
 مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء * اذ ليس المعنى على انه شبه شيئاً باليد وانما المعنى على انه أراد ان يثبت للشمال يداً
 (وكذا قول زهير صمماً) أى سلاً

ناشئ من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله وانما دل الخ) فان الظاهر المتبادر من قوله أراد أن يثبت للشمال يداً أن
 الاثبات المذكور استعارة ، وبمحتمل أن يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة كما يدل عليه قوله لا خلاف في ان لفظ اليد
 استعارة فلذا قال الشارح رحمه الله قريب الخ. وليس في كلامه ذكر الاستعارة بالكنية بل يفهم من قوله لانك تجعل الشمال
 مثل ذى اليد الخ ان اثبات اليد مبنى على تشبيهه بذى اليد واما ان ههنا استعارة بالكنية أولاً وعلى تقدير وجودها انها
 تشبيه المذكور او المشبه المذكور أعنى الشمال او المشبه به المتروك أعنى ذا اليد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله يمكن أن ينص عليه) بذكر
 لفظ دال عليه صريحاً ويشار اليه حساً أو عقلاً (قوله عن حقيقته) أى عن موضعه المحقق الذى يستعمل فيه لا عن معناه
 الحقيقي اذ ليس اليد عنده مستعملاً في غير معناه يدل عليه مع انه لم ينقل من شيء الى شيء * وقوله ويوضع موضعاً لا يتبين
 فيه شيء * كالتفسير له (قوله في قوة تأثيرها في الغداة) يشير الى ان ضمير زمامها راجع الى الغداة والمراد تأثيرها في الغداة
 بالبريد وصاحب الكشف جعله راجعاً الى القرية وهو الاظهر والاول اقوى لان الكلام سيق للغداة (فتجد الشبه المنتزع
 الخ) أى فتجد المشابهة التى انتزاعها غير حاصل لك من اليد بان يكون المعنى اذا أصبحت الشمال ولها شيء * مثل اليد المالك
 بل حصل المشابهة لك مما يضاف اليه اليد أعنى الشمال حيث شبهه في قوة التأثير بالمالك في تصرف الشيء بيده ، فاثبت
 له يداً مخيلاً والمقصود ان يثبت له حكم المتصرف في الشيء بيده (قوله سلاً) في التاج السلوا زائل شذن اندوه وعشق

(قول المحشى) وبمحتمل ان يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة أى موضوعة في غير موضعها لامتقولة عن معناها
 الحقيقي كما يدل عليه ما بعده والعبارة الآتية أيضاً للشخ
 (قول المحشى) فاثبت له يداً مخيلاً أى اثباتاً مخيلاً بان نخيل له يداً اما اليد المثبتة حقيقة كما مر

مجازاً من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمي وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشيء إذا أفلم عنه أى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب أى أقصر هو عن باطله ولا حاجة إليه لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعرى افراس الصبا ورواحله) هذا مثال ثالث الاستعارة بالكناية والتخييلية أوردته نفيها على أن من التخييلية ما يحتمل أن يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفى الاستعارة بالكناية ضرورة فإشار الى بيان التخييلية وقال (أراد) زهير (أن بين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والنفي وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته أى آلات ما كان يرتكبه وكذا الضمير فى معاودته (فشبه) زهير فى نفسه (الصبي بجهة من جهات المسير كالخيل والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) يعنى بعد أن شبه الصبي بالجهة المذكورة أثبت له بمض ما يختص بتلك (الجهة أعنى الافراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فأثبت الافراس والرواحل استعارة تخيلية (فالصبا) على هذا (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة

وبعدى بمن من حد نصر وفعل يفعل بالفتح فهما لغة شاذة وفي الصحاح سلوت عنه واسليت عنه (قوله مجازاً) بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير أى فسر بسلا حال كونه مجازاً (قوله من الصحو) خلاف السكر متعلق بقوله صها يعنى انه مشتق من الصحو خلاف السكر لامن الصحو بمعنى ذهاب الغيم (قوله وقيل هو على القلب) بناء على ما فى التاج ان الاقصار باز استادن اركارى باتوائى وكذا فى الصحاح والقاموس فلا يمكن اسناده الى الباطل (قوله لصحة أن يقال الخ) ان أراد صحة هذا القول على تقدير كون الامتناع والترك بمعناه الحقيقى فممنوع فان القدرة معتبرة فى مفهومها أيضاً فى التاج الامتناع استادن والترك دست برداشتن وان أورد صحته على تقدير ان يحمل الامتناع والترك على مطلق الانتفاء والزوال فسلم لكن كلام القائل على تقدير حمل الاقصار على معناه الحقيقى مع ان القول بالقلب يتضمن نكتة لطيفة وهى انه ترك الباطل مع القدرة عليه (قوله تنتفى الاستعارة بالكناية) عند المصنف لا عند القوم (قوله أراد أن يبين الخ) هذه الارادة بطريق الكناية أو بطريق الاستعارة التمثيلية بعد حمل الافراس والرواحل والصبي على الاستعارة التخييلية والاستعارة بالكناية فلا يرد انه لم يقصد من الافراس والرواحل على مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تخيلية الاحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلاته وانما يلايم ذلك لو أراد بفاراس الصبي ما يلزمه فتجمل الاستعارة الحقيقية قرينة للسكنية كما فى قوله تعالى (يتقضون عهد الله) أو توهم له الآلات كما هو مذهب السكاكى رحمه الله تعالى (قوله وأعرض عن معاودته) اذ القاصد للمعاودة لا يهمل الآلات بالسكنية (قوله فبطلت آلاته) من بطل الاجبر بالفتح بطلا أى تعطل لامن بطل الشيء بطلانا فلا يرد ان التعرية لا تدل على البطلان (قوله بجهة من جهات المسير) أى بغرض من أغراضه (قوله فالصبا على هذا من الصبوة) أى العبا فى البيت اسم يقال صبا بين

كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعاً أى لعب مع الصبيان وأشار الى التحقيقية بقوله (ويحتمل انه) أى زهيراً (أراد) بالافراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيناء الذات) أو أراد بها (الاسباب التى فلما تتأخذ فى اتباع النى الا فى أوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان (فتكون الاستمارة) أعنى استمارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلاً اذا أريد بها الدواعى وحساً اذا أريد بها أسباب اتباع النى ولما كان كلام صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستمارة بالكناية والاستمارة التخيلية مخالفاً لما ذكره المصنف فى عدة مواضع أراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلاً وقال

﴿ فصل ﴾

(عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكامة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل فى الوضع (عن الاستمارة على اصح القولين) وهو القول بان الاستمارة مجاز لغوي لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى انى النصرف فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد أسداً وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستمارة (لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به تسمين متعارفاً وغير متعارف فجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستمارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المدنى الصحيح الذى يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستمارة فى الاستمارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت

الصبا والصباء اذا كسرت قصرت واذا فُتحت مددت مأخوذ من الصبوة مصدر صبا يصبو صبوا وصبوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة لا من الصبا مصدر صبي من حد سمع وهذا على وفق ما فى الصحاح من أن مصدر المبني من حد نهر صبوة وصبوا ومصدر المبني من حد سمع صباء بالفتح والمد وفى القاموس الصبوة جهلة الفتوة صبا صبوا وصبوا وصبي وصباء وصبي كرضي فعل فعلة فالمستفاد منه ان كلا البنائين مشتركان فى المصادر وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذاً من الصبوة لا من الصبا لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيه حال الصبي بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما يمال اليه على ما قبل لان المقصد الاصلى للشبان انقضاء الشهوة التى تدعو النفس اليها وما يمال اليه مقصود بالتبع (قوله أو ان الصبي) فيه اشارة الى أنه يجوز على هذا الوجه أن يكون الصبي من الصباء بتقدير المضاف كما فى المفتاح كما انه يجوز كونه من الصبوة (قوله وعنفوان الشباب) اشارة الى ان المراد بالصبي حينئذ نهايته وهو ابتداء الشباب فانه اوان اتباع النى (قوله والمنال)

له على أصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازاً لغوياً لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعاً للاستعارة على ضرب من التأويل والظاهر أن قوله على أصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من أن الاختلاف إنما هو في كونها مجازاً لغوياً أم عقلياً لافي كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو أريد الوضع بالتحقيق فهو ليس أصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل فالوجه أن يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيتركب كون الكلام قلماً (وعرف) السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة (في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مازمة عن إرادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للامهـد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيراً بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازاً لغوياً وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة

من النيل بمعنى الإصابة أي محل نيل الشهوات (قوله وليس بصحيح) أي كون قوله على أصح القولين متعلقاً بقوله مستعملة ليس بصحيح لأنه يفهم منه أن كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له إنما هو على أصح القولين وأما على القول الغير الأصح فأنها غير مستعملة فيما وضعت له وليس كذلك لاتفاق القولين على أنها مستعملة فيما وضعت له نعم فرق بينهما وهو أن الوضع على القول الأصح ادعائي وعلى الغير الأصح تحقيقي ويمكن أن يقال أن قوله على أصح القولين ليس إشارة إلى الاختلاف في كونها مستعملة فيما وضعت له بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة في قوله هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مع كونه مجازاً فحاصله أن الاستعارة كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين مع أنه لا يسمى على ذلك القول حقيقة بل مجازاً وإنما قيد به لأن دخولها إنما يضر على هذا القول لأعلى القول الغير الأصح لأنها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه تعلقه بقوله ففي الاستعارة أظهر كما في عبارة المتن ولعل هذا وجه التأمل ويجوز أن يكون وجهه أنه لا يلزم من عدم جواز إرادة الوضع في الجملة والوضع بالتحقيق أن يكون تعلقه بمستعملة غير صحيح لجواز أن يراد الوضع بالتأويل فيكون المعنى ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالتأويل على أصح القولين ولا يسمى حقيقة وحيداً ينظم الكلام غاية الانتظام والجواب أن حمل الوضع على الوضع التأويلي بعيد لأن المنبأ منه أما مطلق الوضع أو الفرد الكامل وهو التحقيق (قوله فيتركب كون الكلام قلماً) فاختل النظم وصار معقداً للفصل بين قوله على أصح القولين ومتعلقه بقوله ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة

(قال السيد) والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للامهـد إلى آخره (أقول) ولو لم يذكر السكاكي قوله استعمالاً في الغير لكان الباء في قوله بالنسبة متعلقاً بغير في قوله في غير ما هي موضوعة له وكان المقصود حاصله وأمله إنما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو الأول وأما ذكر استعمالاً فيها التبعية فظهاراً لمتعلق الجار الداخلة في الغير وحاصل ما ذكره أن المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعة له بالتحقيق مغايرة بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة

قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أى ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأنى) السكاكي (فقد التحق) أى قد لوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق (ليسخل) في تعريف المجاز (الاستمارة التي هي مجاز لغوي) على ما سر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستمارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستمارة لانه عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة مثله في قوله تعالى * لئلا يعلم * وقال أيضا وقولي استمارة لا في النير بالنسبة الى نوع حقيقة احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالنسبة الى نوع حقيقة كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الناطق في فضلات الانسان مجازا أو صاحب الشرع لفظ الصلاة في الدعاء مجازا أو صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا أيضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف أى احتراز عن خروج ما اذا اتفق أو نحو ذلك (ورد) ما ذكره السكاكي (بأن الوضع) وما يشتق منه (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد الواقع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تنهيه الحد وان أراد ذلك فقوله ليحتراز عن كذا وكذا مبنى على تجاوز وتسامح واجيب باننا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه اما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لانه الاستمارة لان تعيين اللفظ في الاستمارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير فيما وضعت له بين قوله ولا نسميها حقيقة وبين قوله قد السكلمة الخ بقوله على أصح القولين (قوله فيجب أن تكون لازمة) او اراد انه احتراز وتقييد لئلا يخرج . على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون عن كذا في شرحه المفتاح ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف لان لازمة تكون للتأكيد وما نحن فيه ليس محلله واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن المفوضة أو المقدرة خلاف الظاهر المتبادر (قوله مبنى على تجاوز الخ) فالمراد بقوله ليحتراز ليتضح الاحتراز (قوله واجيب الخ) اجاب في المختصر بان السكاكي رحمه الله لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التأويل بل مراده انه عرض لفظ وضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويل كما في الاستمارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على ان (قول المحشى) على ان حرف الجر المحذوف الخ يفيد ان عبارة السكاكي احتراز ان لا يخرج بدون من أو عن

متعارف ونصب القرينة انما هي لنفي المتعارف لتعيين المراد أعني غير المتعارف لالني الاسد مطلقا والا
لايستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام (و) رد أيضا ما ذكره السكاكي
(بان التقييد باصطلاح به التخاطب) أو ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ
السلامة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً فكذا (لا بد منه في تعريف الحقيقة) ايضاً ليخرج
منه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة
محل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة أعني قولنا في اصطلاح به التخاطب
لا بعبارة للفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالاً فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى
نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وما
يقال من أن هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى من ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون
البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لاسيما في التعريفات وكذا ما يقال ان
تعريف الوضع بلام المهد أعني عن هذا القيد لانا نقول المهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيها هي
موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه

المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً وهو الوضع التأويلي وفيه بحث اما أولاً فلانا لانسلم عروضاً
الاشترك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما أطلق على الوضع التأويلي تيجوزاً واما ثانياً فلانه فرع تعريف الحقيقة به
ذكر على تعريف الوضع بتعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ثم قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة
الحق فهذا صريح في ان الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل في الوضع الاحتراز لا لتعيين المراد
(قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام) اما أولاً فلان عبارة المفتاح صريحة في ان قيد بنفسها لاخراج مطلق المجاز
عن تعريف الوضع فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المجاز اذا عينته بازاء ما أردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضماً
واما ثانياً فلما حر من ان القرينة في المجاز مطلقاً للدلالة بخلاف المشترك فانها لتعيين المراد واما ثالثاً فلان تعيين اللفظ في
الاستعارة بازاء المعنى المجازي ادعاء انما هو بسبب القرينة فكيف يصح انه تعيين اللفظ بنفسه واما رابعاً فلان المتبادر
من الوضع الوضع الحقيقي لا الادعائي (قوله ورد الخ) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا بعبارة المفتاح الخ)
اشار بذلك الى ان القصر في قولنا انما يمكن بهذه العبارة اضافي فانه يمكن التقييد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة المفتاح بان
يقال باعتبار وضع استعمال به (قوله لزم الدور) بالمعنى المصطلح أعني توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان معرفة المعرف
توقف على معرفة المعرف المتوقفة على معرفة المعرف بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثاني (قوله لا ينبغي أن يلتفت الخ)
لان الشائع فيما بينهم أن يكتفى بالتقدم في المتأخر لا العكس لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء أصلاً لكل
كما في بعض نسخ الشارح (قول المحشي) لاسيما في التعريفات الخ هذا بيان مستقل لكلمة الشارح غير متعلق بما قبله

ولو سلم ذلك فلا يتم أيضاً حتى يقيّد الموضوع في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا نعتى بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب أن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحشية كما في قولنا الجواد لا ينجب سائله أي من حيث أنه جواد فالعنى ههنا أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث أنها موضوعة له وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلوة إذا استعملها الشارع في الدعاء لأن استعماله إياها في الدعاء ليس من حيث أنها موضوعة للدعاء والالما احتيج إلى القرينة بل من حيث أن الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي أن يترك القيد في تعريف المجاز أيضاً لانا نقول أولاً الأصل هو ذكر القيد وما ذكرنا إنما هو اعتذار عن تركه وثانياً أنه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى أنه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث أنه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث أنه غير الموضوع له بل من حيث أنه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مأمنة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض أيضاً بأن تعريفه للمجاز مدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجب بأنه يخرج بقولنا مع قرينة مأمنة عن ارادة

الغاية فيها بالبيان (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلم أن المراد بالوضع ما وقع به التخاطب بناء على شيوعه فيما بينهم فهو لا ينفع في دفع الانتقاض لانه يصدق على الصلوة المستعملة في الدعاء أنها كلمة مستعملة فيما هي موضوعة له في الجملة وهو الوضع اللغوي من غير تأويل في الوضع الذي يقع به التخاطب وهو الوضع الشرعي فانه وضع تحققي وإن لم يستعمل في الدعاء بهذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي به التخاطب حتى يخرج (قوله أي مع قطع النظر الخ) إشارة إلى أن قيد الحشية للاطلاق فإن الحشية إذا كانت عين المحيث كانت للاطلاق بمعنى أنه لا يعبّر عنه شيء آخر ، حتى الاطلاق أيضاً فيكون المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له باعتبار كونها موضوعة له من غير اعتبار أمر آخر وبهذا يتضح أنه لا يمكن اعتبار الحشية في تعريف المجاز لأن استعماله في غير الموضوع له ليس مبنيًا على كونه غير موضوع له من غير اعتبار أمر آخر فاندفع ما توهم من أن الحشية ليست علة مستقلة للاستعمال فيها والدخيلة متحققة فيها فصحة التقييد بها في الحقيقة دون المجاز محل بحث لأن ذلك مبني على توهم كون الحشية للتعليل (قوله يدخل

(قال السيد) بل الجواب أن الأمور التي تختلف باختلاف الإضافات لا بد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيراً ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن إليه من التعلم بكونه اضافياً كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكميات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاث ومعلوم أن الكلمة بالنسبة إلى معنى واحد أيضاً قد تكون حقيقة ومجازاً لكن بحسب وضعين كما مر

(قول المحشى) حتى الاطلاق إذ لو اعتبر لم تكن عين المحيث فإن الاطلاق زائد عليه ولا يخفى أن المحيث هو وصف الموضوع لا ذات اللفظ كما وهم فقبل أن المحيث وصف اللفظ لا عينه فالحشية للتقييد وهو صحيح في المجاز اه فانه مع بناءه على ما مر غير صحيح إذ كونه غيراً لا يكفي في كونه مجازاً كما في الشرح

معناها اذ لا تنصب في اللفظ قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس (وقسم) السكائي (المجاز) اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة (وعرف الاستعارة بان تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحمام أسد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعياً انه من جنس الاسود فثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فثبت لها ما يخص المشبه به أعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسب اسم الاسد كما اكتسب الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك

فيه الغلط) ليس المراد به ما يكون سهواً يسبق لسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادراً عن قصد فلا يرد ان قصد المستعمل يخرج اللفظ (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ في اللغة انما يعلم بسبب قرينة حالية أو مقالية كانت مع ذلك اللفظ وما قيل ان حاصل كلام المجيب ان المراد بقوله مع قرينة مائة عن ارادة معناها ان ينصب تلك القرينة واللفظ ليكون كلامه صادراً لا عن قصد لا ينصب القرينة على ان وجود القرينة في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فاللفظ الذي لا يوجد فيه القرينة داخل في التعريف فتدفع لما عرفت ان المراد باللفظ الخطأ في اللغة قصداً وانه لا بد أن يكون مع قرينة والا لما فهم كونه غلطاً وقد مر ان نصب القرينة امر خفي فادبر الحكم على وجود القرينة (قوله المجاز اللغوي الخ)، احتراز عن المجاز العقلي والمجاز الذي في حكم الكلمة أعنى الاعراب والمجاز باستعمال المقيد في المطلق فانه لا فائدة فيه سوى التوسعة في اللغة كاطلاق المشعر على شفة الانسان (قوله في معرض السبع معها) في شمس العلوم المعرض بكسر الميم المكان الذي يعرض فيه الشيء والعرض أشكار كردن وعرضه كردن وقال العلامة في رى السبع والزى الهيثم من لباس (قوله في انه

(قول المحشي) وعلى هذا النوحية تعلقه بقوله في الاستعارة اظهر وانما قال في الحاصل قبل كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين خلافاً لما شرح على ترتيبه وانما كان اظهر لان الكلام في كونها داخلة على ذلك الاصح مع ما ذكر لافي الاستعمال فيما وضعت له لانه على غير الاصح كذلك

(قول المحشي) احتراز عن المجاز العقلي أى بقوله الراجع الى معنى الكلمة فان العقلي في الاسناد لافي معنى الكلمة وكذا الاحتراز عن المجاز الراجع الى حكم الكلمة فانه غير راجع الى معناها وقوله والمجاز باستعمال المقيد احتراز عنه بقوله المتضمن للفائدة قوله فانه لا فائدة فيه الخ أى لقيامه مقام أحد المترادفين نحو ليث وأسد عند المصير الى المراد منه يعنى اذا نظر الى ما أريد بهذا المجاز كان قائماً مقام أحد المترادفين فكما ان أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مقيداً كذلك اسم المقيد اذا أطلق على المطلق باعتبار الاطلاق عن القيد تدبر

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه ويسمى اسم المشبه به مستعاراً أو يسمى المشبه مستعاراً له هذا كلامه وهو دال على أن المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعراً بأن المستعار هو الاظفار مثلاً وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية (وقسمها) أي قسم السكاكي الاستعارة (إلى المصرح بها والمكنى عنها) وعنى بالمصرح بها أن يكون (الطرف) (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أي من الاستعارة المصرحة بها (تحقيقية وتخيلية) وإنما لم يقل وقسمها اليهما لأن المتبادر إلى الفهم من التحقيقية والتخيلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسمًا آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أي بما يكون المشبه المتروك متحققاً حساً أو عقلاً (وعند التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى (منها) أي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منزعيتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي التمثيل (مستلزم للتركيب المتنافي للأفراد) فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد لأن تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والالزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه أنه عند التمثيل قسماً من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها أن يكون كل استعارة مجازاً مفرداً كما يقال الأبيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون كذلك ينبغي (الجار متعلق ببرزت بعد تعلق الجار الأول بها لتلازم تعلق جارين من جنس واحد بالفعل والضمير في أنه راجع إلى المنية باعتبار الموت وكذلك إشارة إلى الأسد وقع حالاً ومعنى ينبغي بيانه وسرد فالمعنى برزت المنية مع الاظفار في معرض السبع مع الاظفار في أنها تنبئ بمائلة للأسد من غير تفاوت بينهما لا اشتراكهما في اغتيال النفوس قهراً من غير فارق بين الضر والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يتفاوتان وليس فيه إلا العناية في تذكير الضمير وفي شرحه للمفتاح وتبعه السيد قوله في أنه أي السبع كذلك ينبغي وهو أن يكون له مغالب وناب ولفظ كذلك في موقع الحال هو فالمغالب في ذلك مثل الكاف في قولهم الأسد كزيد أي زيد ومثله فالمعنى أن السبع ينبغي مثل كونه ذا ناب ومثله كونه ذا مغالب وذا اظفار ولا يخفى أن السبع متصف بهذه الصفات فاللائق أن يقال في أنه كذلك لأنه ينبغي كذلك وأنه لا فائدة في اعتبار هذا القيد (قوله استعارة وصف الخ) أي لفظ إحدى الصورتين للفظ الصورة الأخرى بأن يستعمل بدله أو لبيان الصورة الأخرى والأولى ترك لفظ وصف الثاني وذكر اللفظ بدل الأول (قوله كما يقال الخ) ولو قيل أن القسم ههنا ليس عاماً من المقسم بل قيد القسم لأن القسمة عبارة عن ضم قيود إلى المقسم، فالقسم هو الأبيض الحيوان قلنا فليكن في عبارة السكاكي (قول المحشي) فالقسم هو الأبيض الحيوان أي فالعموم في الحيوان الذي هو قيد القسم لاني القسم الذي هو الأبيض المقيد بالحيوان

ايضاً وقد لا يكون ومما يدل قطعاً على ذلك انه لم يجعل مطلق الاستعارة من أقسام المجاز المفرد المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز إن المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعاره وغير استعاره وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة وأجيب بوجوه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضاً نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم

رحمة الله تعالى كذلك (قوله ومما يدل قطعاً على ذلك الخ) لا يخفى ان هذا جواب آخر حاصله منع كون المقسم المجاز المفرد بل أعم منه والجواب الاول تسليم له ومنع لكون القسم أخص مطلقاً فالواجب تقديم هذا الجواب على الاول او ايراده بكلمة على كما في المختصر الا انه قوة هذا الجواب وكونه مؤيداً للجواب الاول في ان مطلق الاستعارة ليس قسماً للمجاز المفرد أخره واورده بعبارة تدل على قوته (قوله فلم انه ليس مورد القسمة) أي ليس المجاز المعروف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا يخفى ان هذا القدر لا يدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من أقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة التي لا تكون الا مفرداً فلا يصح عد التمثيل الذي هو مركب منها فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة أخرى وهي قوله فيجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين أي حصر اللغوي في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك انه قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذي يتجاوز عن موضعه الاصل سواء كان معنى أو اعراباً أو نسبة ليدخل المجاز العقلي الذي هو في الجملة والمجاز في الحكم فيه ويكون المراد باللغوي ما ليس بعقل أي المجاز اللغوي الذي له اختصاص بمكانه الاصل بحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلي فان اختصاصه بموضعه الاصل بحكم العقل كما في المفتاح واللغوي بهذا المعنى قسمان راجع الى حكم الكلمة وراجع الى معنى الكلمة أي اللفظ مفرداً كان أو مركباً ليصح الحصر بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ. قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعاره وغيره فالاستعارة قسم من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفرداً كان أو مركباً فلا يكون قسماً من المجاز المفرد بقي ههنا شيء وهو انه وقع في المفتاح بعد قوله لغوي قوله ، وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعم المجاز المركب والمجاز في الحكم والجواب ان المراد بقوله وهو ما تقدم نفي توهم أن يكون المراد به ما يقابل الشرعي والعرفي لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به ان

(قول المحشي) فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة أخرى أي هي مدار الجواب لخاصه انه دل الدليل على انه ليس المقسم الكلمة المستعملة الخ بل ما يطلق عليه المجاز كما يستفاد من العنوان مع انقضاء موجب التخصيص حيث قال المجاز عند السلف قسمان واذا كان المقسم مطلق المجاز أعم من المفرد والمركب وجب ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة الأعم ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم اذ لو أريد بالكلمة المفرد لبقى بعض المقسم وهو المجاز المركب خارجاً وبه يندفع ما في حواشي المختصر (قول المحشي) وهو أي ما تقدم تعريفه بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه عرف المجاز أولاً بما ذكر ثم ذكر هذا التقسيم بعد قوله اذ المراد ان اللغوي عندى ما تقدم فذاً يتوقف على أن القوم يطلقون المجاز اللغوي على العقلي والحكمي

المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكننا نقول

مثاله ما تقدم أو المراد ان اللغوي عندي ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة بالكناية وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه ، بطريق التشبيه، وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب كنسبة المجاز العقلي بالمجاز في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا فاقول بقطعية دلالة هذا الكلام مجرد ادعاء لترويج الجواب والا فابن القطعية مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل إنه يجوز أن يكون هذا التقسيم منه أيضاً خطأ كادخاله التمثيل لكن الحق أحق أن يتبع فان السكاكي رحمه الله أجل من أن يتوهم في حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفسه والى العقلي وكذا قسم اللغوي الى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك (قوله فلا يصح في التعريف الخ) بخلاف قوله الراجع الى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقرينة صحة الحصر دالة على ان المراد بها اللفظ (قوله مع انه قد صرح الخ) يعني انه صرح، بان الاستعارة عنده قسم من المجاز المفرد فكيف يرضي بان يراد في تعريفه المجاز من الكلمة للفظ مطلقاً فلا يرد ان كلام الشارح رحمه الله هذا مناف لما تقدم من قوله فلم انه ليس مورد القسمة لان ما تقدم كان في بيان ما ذهب اليه السناف وهم قسموا المجاز مطلقاً وهذا الكلام في بيان تعريفه المجاز ثم التصريح المذكور اشارة الى ما في فصل المجاز العقلي حيث قال واني بناء على قولي هذا ههنا وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقولي في المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم الكلمة علي ما سبق اجعل المجاز كله لغوياً وينقسم عندي هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة اه أي على قولي يرد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية ، وكذا الاستعارة التبعية وقولي بان اطلاق لفظ المجاز على المجاز في الحكم بطريق التشبيه وليس بداخل في المجاز اجعل المجاز كله لغوياً وهو الكلمة المستعملة فيما هي غير موضوعة له الذي سماه المجاز في المفرد وقيل في بيان الحوالة انه صرح بان المنقسم اليهما المجاز اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد ولا يخفى انه لو فسر الحوالة بما ذكره ، يلزم المناقاة

(قول المحشي) بطريق التشبيه لانه شارك المجاز اللغوي في التعدد عن الاصل الى غيره

(قول المحشي) وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب أي تسمية ما تقدم في قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد

باعتبار اكثر افراد ما تقدم وهذا متعلق بقوله والجواب الخ أو بدل الواو

(قول المحشي) كنسبة المجاز العقلي الخ فانها باعتبار الاغلب وقد يكون بين المضافين نحو مكر الليل

(قول المحشي) أنه قسم المجاز المفرد الخ أي لكون التقسيم عقب تعريف المجاز بالكلمة

(قول المحشي) بان الاستعارة عنده أي لا عند القوم وحينئذ لاتصح الحوالة على التقسيم كما سيأتي

(قول المحشي) وكذا الاستعارة التبعية أي على قولي بردها للاستعارة بالكناية

(قول المحشي) يلزم المناقاة المذكورة لان الكلامين كلاهما في التقسيم السابق والحاصل ان الاعتراض الذي في

المصنف وارد على ما في التقسيم فينبغ فيه ان المقسم أعم من المفرد فان القوم لم يقيده به وهذا الجيب عدل عن التقسيم

واراد ان يأول في تعريف السكاكي الكلمة باللفظ ويكون التقسيم به جارياً على ذلك فرد الشارح بان التأويل في تعريفه

هو لا يصح لما ذكره

بعد ما أريد بالكلمة ما يعم المفرد والركب فإن أريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لأنه ليس له وضع شخصي وإن أريد ما هو أهم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لأنه موضوع بازاء المعنى المجازي وضما نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني أنا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى * مثلهم كمثل الذي استوقد نارا * الآية وفيه نظر لأنه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لأنه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل هو في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد أيضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء أو تقييدها أو اقترانها بالف قيد لا يخرجها عن ان تكون كلمة فلا استعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير

المذكورة (قوله بعد ما أريد الخ) يعني ان هذا التعميم لادخال المجاز المركب أعني التمثيل في التعريف وبعد ما أريد ذلك يلزم اما عدم دخول المركب فيه او دخول المجاز في تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل المركب) أي المجاز المركب في التعريف لان الاستعمال في غير الموضوع له الشخصي فرع وجود الموضوع له الشخصي ولا موضوع شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصي له هذا ولو أريد الوضع الشخصي له

(قال السيد) وإن أريد ما هو أهم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لأنه موضوع الى آخره (أقول) قد مر أن الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولا وضع بهذا المعنى في المجاز لاشخصيا ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب الاصول مبنى على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير أن يعتبر معه قيد بنفسه

(قال السيد) الثاني أنا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الى آخره (أقول) اعلم ان القوم عرفوا التشبيه التمثيلي بما وجهه منتزع من متعدد كما مر وقد أشرنا الى أن المتبادر من هذه العبارة ان وجهه منتزع من عدة أمور معتبرة في طرفيه لأنه منتزع من عدة أمور هي أجزاؤه وحينئذ يلزم أن يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه أيضا يكون مركبا ولواكتفى في التشبيه التمثيلي بتركيب وجه الشبه لقليل في تعريفه ما وجهه مركب أو مؤلف من متعدد اذ الالفاظ المذكورة في التعريفات يجب حملها على ظواهرها اذا لم يكن هناك ما يوجب صرفها عنه والى ما ذكرنا من وجوب تركيب طرفي التشبيه التمثيلي ذهب المحققون وبنى عليه صاحب الايضاح اعتراضه على صاحب المفتاح حيث قل ورد بان التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد ومن المتأخرين من جوز أن يكون طرفاه مفردين وتوسل بذلك الى تجويز افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية ودفع به ذلك الاعتراض ونحن نقول التجويز الثاني مخالف للمفتاح فانه حصر الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدي صورتين متزعتين من أمور لوصف الاخرى مثل ان نجد انسانا استغنى في مسألة

أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وإن كان صادرا
ممن هو في غاية الحذقة والاشتهار للقطع بأن لفظ تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الأصلي، ليجاز
أنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي أعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة ريد الذهاب

وسرد الكلام إلى ما قال وهذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة ثم قول واذا انحصرت الاستعارة التمثيلية فيما
هو مركب الطرفين وجب انحصار التشبيه التمثيلي فيه أيضاً بناء على ما مر بعينه وأما التجويز الأول فقد نقل له وجهان
أحدهما أن وجه الشبه في التشبيه التمثيلي ربما كان منتزعا من عدة أوصاف لطرفيه المفردين كما في تشبيه الثريا بالعمود
فالواجب فيه تركيب وجهه لا تركيب طرفيه وهو مردود لما مر من أنه خلاف المتبادر من العبارة فلا يصار إليه في التعريفات
لأسيما إذا لم يكن هناك ضرورة داعية إليه ولم يقل أحد من يتكلم بكلامه أن تشبيه الثريا بالعمود تمثيلي والوجه الثاني
أن انتزاع وجه الشبه من متعدد في طرفي التشبيه يوجب تعددا في كل منهما بحسب المعنى دون اللفظ لجواز أن يعبر عن
الأمور المتعددة في كل واحد منهما بلفظ واحد كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا) وهو مردود أيضاً بأن انتزاع
وجه الشبه من تلك الأمور المتعددة يستلزم أن يلاحظ كل منها قصدا فلا يصح أن يكون تلك العدة معبرا عنها بلفظ واحد
فإن الذهن إنما ينتقل من اللفظ الواحد إلى تلك العدة أجمالا بحيث لا يكون شيء منها مقصودا متوجها إليه في نفسه بحسب
تلك الملاحظة الإجمالية فكيف يتصور انتزاع وجه الشبه منها بحيث يكون لخصوص كل واحد منها مدخل فيه لا يقال
إذا لاحظناها أجمالا في ضمن لفظ واحد قلنا بعد ذلك أن نلاحظ تفاصيلها وننتزع منها وجه الشبه لانا نقول هي من حيث أنهم
لوحظ تفاصيلها ليست مدلولة لذلك اللفظ الواحد بل لالفاظ متعددة بحسبها مقدرة في الإرادة سواء كانت مقدرة في نظم
الكلام أولا كما سيأتي تحقيقه أو لا يرى أن مفهوم الحيوان والناطق هكذا مفصلين ملاحظين قصدا ليسا مفهوم الانسان
بل مفهومه مجمل لا يلاحظ فيه أجزاءه قصدا وأما الآية الكريمة فلم يعبر فيها عن طرفي التشبيه بمفردين وذلك أن المشبه
فيها على تقدير كونها من التشبيهات المركبة هو قصة المناقذين المخصوصة المفصلة فيما تقدم والمشبه به هو قصة المستوقد
المخصوصة المفصلة فيما بعد وشيء من هاتين القصتين ليس مفهوما من لفظ مفرد أما المشبه به فظاهر لانه غير مفهوم من لفظ
المثل في قوله تعالى كذا الذي بل من جميع تلك الالفاظ المتعددة وأما المشبه فكذلك أيضاً لأن المعنى مثلهم في اظهار
الايان وإبطال الكفر الخ القصة فتلك الالفاظ مقدرة في الإرادة ويؤيد ذلك قول صاحب الكشف في التشبيه المفرد
والركب في هذه الآية لبيان أن العرب تأخذ أشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض لم تأخذ هذا بحجة ذاك فتشبهها
بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا بأخرى مثلاً فإن كان كلامه
هذا يدل على أن كل واحد من أجزاء الطرفين في المركب مأخوذ على أنه شيء برأسه ملحوظ في نفسه ثم ضم إلى آخر
مثله وأخذ بمحجزته حتى صار الكل شيئا واحدا فظاهر أن ما كان مفهوما من لفظ واحد ليس كذلك وأيضاً فإنه جوز أن
تكون هذه الآية من التشبيه المفرد وجعل ذكر الأشياء المشبهة حينئذ مطويا على سنن الاستعارة ولا يتصور ذلك مع كون
لفظي المثليين دالين على ما هو مشبه ومشبه به حقيقة ولا يخفى أن المشبه على تقدير التركيب هو مجموع تلك الأشياء التي يحكم
بكونها مقدرة وأنه فرق بين المفرد والمركب الا في أن تلك الأشياء في المفرد تعتبر منفردة ويشبه كل واحد منها بما يناسبه
وفي المركب تعتبر مجموعة وتشبه بما يناسبها تشبيها واحدا فيكون الدال على المشبه المركب في الآية مقدرا قطعاً فإن قلت

فيه قدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان (وفسر) السكاكي
الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) أى معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها
شيء من التحقق العقلي أو الحسي (كلفظ الاظفار في قول المحدثي) واذا المنية انشبت اظفارها (فانه لما شبه

من أين نشأتهم افراد طرفي التشبيه في هذه الآية قلت نشأ ذلك من أن مفهوم لفظ المثل فيها هو القصة مطلقا وهو أمر
مبهم يتحدد بحسب الذات مع القصة المحصورة المفهومة من ألفاظ أخرى كما ان الكل في كل القوم يتحدد بالقوم ولذلك صرحوا
بان الكل هو القوم لكنهم أرادوا اتحادها ذاتا لا مفهوما فان خصوصية القوم لا يستفاد من لفظ كل قطعا وكذلك خصوصية
القصة المحصورة المفصلة التي هي المشبه أو المشبه بها حقيقة ليست مفهومة من لفظ المثل وقس على ذلك قوله تعالى (كمثل
الحمار) ونظائره فان قلت فعل ما ذكرت لا يكون الكاف في هاتين الآيتين داخلة على ما هو مشبه به حقيقة قلت نعم ومن
قال ذلك فقد توسع نظرا الى اتحاد المبهم بالمعين ذاتا وبهذا المقدار يظهر الفرق بينهما وبين قوله تعالى (كما أنزلناه من
السماء) لا يقال فليحمل دعوى افراد الطرفين على التوسع أيضا لانا نقول لا يجدي نفعنا فانه اعترف بان طرفي التشبيه في
الحقيقة مركبان معنى ولفظا وهو المطلوب فان قلت ما الفائدة للفظي المثلين في هاتين الآيتين قلت اما في طرف المشبه به
فالشعار بالتركيب ودخول الكاف على ما هو متحد ذاتا بما هو مشبه به حقيقة واما في طرف المشبه فالاشعار به أيضا
والاختصار لان حذف تلك الالفاظ المقدرة انما يتوصل اليه بذلك وقد تبين مما قررناه ان الصواب هو ان طرفي التشبيه
التمثيلي مركبان معنى ولفظا وان تركيب الطرفين في الاستعارة التمثيلية واجب قطعا ومن توهم خلاف ذلك فقد عدل عن
سواء الطرفين ثم ان هنا قصة غريبة في الاستعارة التمثيلية فلنقصها عليك أحسن القصص لتزداد ايمانا بما ذكرنا وينكشف
لك بها ما رب أخرى في مواضع شتى قال صاحب الكشاف ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى (أوأنتك على هدى من ربهم)
مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه وقال هذا الشارح في
حواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء مثل أى تمثيل وتصوير لتمكنهم من الهدى يعنى ان هذه استعارة تبعية تمثيلية اما التبعية
فاجريانها أولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة
أمر هذه عبارته وأقول لا يخفى عليك ان متعلق معنى الحرف هنا أعنى كلمة على هو الاستعلاء كما ان متعلق معنى من
هو الابتداء ومتعلق معنى الى هو الانتهاء ومتعلق معنى كي هو الغرضية على ما صرح به في المفتاح وقد صرت اشارة اليه
ولا يلتبس ايضا ان الاستعلاء من المعاني المفردة كالضرب والقتل ونظائرها وكذلك معنى كلمة على معنى مفرد اذ لا يعنى
به في اصطلاح القوم الا ما دل عليه بلفظ مفرد وان كان ذلك المعنى مركبا في نفسه بدليل ان تشبيه الانسان بالاسد تشبيه
مفرد بمفرد اتفاقا وان كان كل منهما ذا أجزاء كثيرة وقد تقدم في مباحث وجه الشبه تصريحه بذلك ونبهناك عليه ولما
صرح بان كل واحد من طرفي التشبيه هنا حالة منتزعة من عدة أمور لزمه أن يكون كل واحد منهما مركبا وحينئذ لا يكون
معنى الاستعلاء مشبها به اصالة ولا معنى على مشبها به تبعا في هذا التشبيه المركب الطرفين لانهما معنيان مفردان واذا لم
يكن شيء منهما مشبها به هنا سواء جعل جزءا من المشبه به أو خارجا عنه لم يكن شيء منهما أيضا مستعارا منه فكيف
يسرى التشبيه والاستعارة من أحدهما الى الآخر والحاصل ان كون كلمة على استعارة تبعية يستلزم أن يكون متعلق معناها
أعنى الاستعلاء مشبها به ومستعارا منه اصالة وان يكون معناها مشبها به ومستعارا منه تبعا وان كون كل واحد من طرفي

المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورتها (أى تصوير المنية بصورة السبع) واخترع لوازمها (أى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به) فاخترع لها (أى للمنية صورة مثل (صورة الاظفار) المحققة (ثم اطلق عليه) أى على المثل يعنى على الصورة التى هى مثل صورة

التشبيه هنا مركبا يستلزم ان لا يكون معنى على ومتعلق معناها مشبها به ولا مستعاراً منه لاتبعها ولا اصاله وتنافى اللازمين ملازم لتنافي الملازمين فاذا جعلت الاستعارة فى على تبعية لم تكن تشبيلية مركبة الطرفين قطعاً ولما أورد عليه هذه النكتة هكذا منقحة واضحة المقدمات ومحقة مبنية على القواعد البانية والمشهورات وابتى له عصبية ان يدعى لما استبان من الحق جحدها بعد ما استيقنها فقال فى الجواب ان انتزاع كل من طرفي التشبيه من أمور متعددة لا يستلزم تركيباً فى شئ من طرفيه بل فى مأخذها وهذا كما ترى ظاهر البطلان من وجوه أحدها ان المشبه به مثلاً اذا انتزع من عدة أمور فلا يصح أن ينتزع بتمامه من كل واحد من تلك العدة لانه اذا انتزع بتمامه من واحد منها فقد حصل المقصود الذى هو المشبه به فلا معنى لانتزاعه من واحد آخر مرة أخرى بل يجب على ذلك التقدير ان يكون جزء من المشبه به مأخوذاً من بعض تلك الأمور وجزء آخر من بعض آخر فيلزم تركيبه قطعاً الثانى انهم قد اطبقوا على ان وجه الشبه فى التمثيل لا يكون الا مركباً وليس هناك ما يوجب تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة أمور فانهم عرفوا التمثيل بما وجهه منتزع من متعدد فاذا كان انتزاع وجه الشبه من أمور متعددة مستلزماً لتركيبه كان انتزاع كل واحد من طرفي التشبيه منها مستلزماً لتركيبها لان المتفتحي للتركيب هو الانتزاع من أمور عدة وخصوصية كون المنتزع وجه شبه أو مشبهاً به أو مشبهاً ملغاة فى ذلك الاقتضاء جزماً الثالث انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من أمور عدة يوجب تركيبها حيث رد على من جوز أن يكون قوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً) من تشبيه المفرد بالمفرد فانه قال هناك ومنهم من قال هذا التشبيه ليس تشبيهاً مفرداً ولا مركباً وانما يكون كذلك لو كان تشبيه أشياء بأشياء وليس كذلك بل هو تشبيه شئ واحد هو حال المنافقين بشئ واحد هو حال المستوقد ناراً ثم قال فى الرد عليه أقول لامعنى للتشبيه المركب الا ان تنتزع كيفية من أمور متعددة فتشبهه بكيفية أخرى كذلك يقع فى كل واحد من الطرفين عدة أمور ربما يكون التشبيه فيما بينها ظاهراً لكن لا يلتفت اليه بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع كما فى قوله * وكأن اجرام النجوم لوامعاً * درر نشرن على بساط ازرق * هذه عبارته وهى مصرحة بان كل واحد من طرفي التشبيه اذا كان حالة منتزعة من أشياء متعددة كان مركباً وبان التشبيه المركب لا يكون طرفاء الامتزعين من أمور عدة فلا فرق اذن فى وجوب التركيب بين أن يقال هذا تشبيه مركب بمركب وبين أن يقال هذا تشبيه منتزع من عدة أمور منتزع آخر من أمور أخرى وهذا كلام حق لا يحوم حوله شك وأما منعه هذا المعنى فى ذلك الجواب فهو بالحقيقة مكابرة وتلييس خوفاً من شناعة الالزام ولعلك تشتمى الان زيادة تحقيق وتوضيح فى البيان فنقول ان قوله تعالى على هدى يحتمل وجوهاً ثلاثة أحدها أن يشبه الهدى بالمركوب الموصل الى المقصد فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة بالكناية وثانيها أن يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب فى التمكن والامتنعار وحينئذ تكون كلمة على استعارة تبعية وثالثها أن يشبه هيئة مركبة من المتقى والهدى وتمسكه به ثابتاً مستقراً عليه بهيئة مركبة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكناً منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية كل واحد من طرفيها منتزع من أمور متعددة فلا يكون فى شئ من مفردات تلك الالفاظ تصرف بحسب

الاضفار (لفظ الاظفار) فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب

هذه الاستعارة بل هي على حالها قبل الاستعارة فلا يكون هناك حينئذ استعارة تبعية في كلمة على كما لا استعارة تبعية في الفعل في قولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى الا انه اقتصر في الذكر من تلك الالفاظ على كلمة على لان الاعتلاء هو العمدية في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته يقرب الذهن الى ملاحظة الهيئة واعتبارها فجعل كلمة على بمعونة قرائن الاحوال قرينة دالة على ان الالفاظ الاخر الدالة على سائر اجزاء تلك الهيئة مقدرة في الارادة قد دل بها على سائر الاجزاء قصدا كما قصد الاعتلاء بكلمة على ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من الهيئة الثانية للهيئة الاولى وذلك لان الهيئة الثانية ليست معنى على ولا متعلق معناها الذي يسرى الاستعارة منه الى معناها والهيئة الاولى ليست مفهومة منها وحدها فكيف تستعار هي من الثانية الاولى فان قلت لما كان معنى الاعتلاء مستلزما لفهم المعتلى والمعتلى عليه كانت كلمة على دالة على مجموع الهيئة فلا حاجة الى تقدير الفاظ اخرى قلت فهم المعتلى والمعتلى عليه من الاعتلاء انما يكون تبعا لا قصداً وذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة بل لا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا كالاغتلاء ليعتبر هيئة مركبة منهما وهما من حيث انهما يلاحظان قصدا مدلولاً لفظين آخرين فلا بد ان يكونا مقدرين في الارادة واما تقديرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل ربما كان تقديرهما موجبا لتغيير نظمه ونظير ذلك ما صرحوا به من ان المشبه قد يطوى ذكره في التشبيه طيا على سنان الاستعارة فلا يكون مقدرا في نظم الكلام فيلتبس بالاستعارة ويفرق بينهما بوجهين أحدهما ان لفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه الحقيقي وفي الاستعارة في معناه المجازي الثاني ان لفظ المشبه مقدر في الارادة في صورة التشبيه دون الاستعارة كقوله تعالى (وما يستوى البحران) فانه تشبيه اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر بل أريد البحران حقيقة كما يشهد به سياق الآية لمن له ذوق سليم وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه قيل الاسلام بحر عذب فوات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه ههنا مقدر في الارادة دون نظم الآية لكونه مقبولا له والشارح معترف بذلك حيث قال في تفسير قول الكشاف فقد جاء مطويا ذكره على سنان الاستعارة يعني قد يطوى في التشبيه ذكر المشبه كما يطوى في الاستعارة بحيث لا يكون في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره في تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون منويا مرادا وفي الاستعارة منسيا غير مراد ومصدق الفرق ان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه مرادا به ذلك بحيث لو اقيم مقامه اسم المشبه استقام الكلام وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي مرادا به ذلك ثم قال ففي قوله تعالى (هذا عذب فرات) سائغ الى قوله تعالى وتري الفلك مواخر فيه (دلالة قاطعة على ان المراد بالبحرين معناها الحقيقي فيكون تشبيهها أي لا يستوى الاسلام والكفر اللذان هما كالبحرين الموصوفين وقد خفي هذا البيان على بعض الاذهان فذهبوا الى ان هذه الآية من قبيل الاستعارة ولا أدري كيف يتصدى امثال هؤلاء لشرح مثل هذا الكتاب انتهى كلامه فقد اتضح جواز كون اللفظ مرادا منويا وان لم يكن مقدرا في تركيب الكلام واذ قد تحققت ما تلونا عليك عرفت ان تمييز الوجه الثالث اعني ان يكون الاستعارة تمثيلية عن الوجه الثاني اعني ان يكون الاستعارة تبعية مبنى على تدقيق النظر في احوال المعاني المقصودة بالالفاظ المقدرة ورعاية ما يقتضيه قواعد علم البيان فن ثمة زالت فيه أقسام اقوام فضلوا واضلوا فان قلت على أي هذه الوجوه الثلاثة يحمل كلام العلامة قلت على الوجه الثاني فانه جعل المشبه به اعتلاء الراكب ويعلم من ذلك ان المشبه هو التمسك بالهدى وان وجه الشبه هو

أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها : و اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم
وزمام الحكم الشبيه بالنافقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة

التمكن والاستقرار واما قوله مثل فعناه تمثيل أى تصور فان المقصود من الاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه به بل
تصوير وصف المشبه بصورة وصف المشبه به مثلاً اذا قلت رأيت أسداً يرمي فقد صورت الشجاع بصورة الاسد بل صورت
جرائته ولما كان المقصود الا على تصوير مافى المشبه من وجه الشبه قد تم التمكن والاستقرار على التمسك الذى هو المشبه وانما
قال ومعنى الاستعلاء تنبيهاً على ان استعارة اللفظ تابعة لاستعارة المعنى لتكون مفيدة للمباعدة فان قلت قد تبين لنا ما قررت
ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التمثيلي مركان معنى ولفظاً وان التركيب واجب في الاستعارة التمثيلية كما صرح به في
الايضاح ويشهد به المفتاح وتبين أيضاً ان الاستعارة التبعية في كلمة على لاتجامع التمثيلية أصلاً فما حال التبعية في سائر
الحروف والافعال والاسماء المتصلة بها قلت هي لاتجامع التمثيلية في شيء منها وذلك لان معاني الحروف كلها مفردات
لكونها مدلوله لالفاظ مفردة وكذلك متعلقات معانيها من حيث انها مفهومة من تلك الحروف ومعاني الافعال ومصادرها
والاسماء المشتقة منها كلها مفردات ايضاً لما ذكرنا وليس شيء من هذه المعاني هيئة مركبة وحالة منتزعة من عدة أمور فلا
يقع شيء منها مشبهاً به اصالة ولا تبعاً في الاستعارة التمثيلية فان قلت قد يتخيل اجتماع التبعية والتمثيلية من تقرير السكاكي
الاستعارة في لعل في قوله تعالى (لعلكم تتقون) قلت ذلك تخيل فاسد وكيف لا وقد صرح في صدر كلامه بان المشبه به
والمستعار منه اصالة هو معنى التزجي ويعلم من ذلك مع باقى كلامه ان المشبه والمستعار له اصالة هو الارادة ثم يسرى
التشبيه والاستعارة منهما الى المعنى الحقيقي لكلمة لعل فيصير مشبهاً به ومستعاراً منه تبعاً والى المعنى المقصود بها في تلك
الآية ونظائرها فيصير مشبهاً ومستعاراً له تبعاً فكما ان المعنى الحقيقي لهذه الكلمة غير مستقل بالمفهومية واذا أريد أن
يفسر عبر عنه بالترجي كذلك معناها المجازى المراد بها هنا غير مستقل بالمفهومية واذا أريد ان يفسر عبر عنه بالارادة
وكل من هذه المعاني أعنى الترجي والارادة والمعنى الاصل والمعنى المراد مفردات فلا يكون المشبه به ولا المشبه في هذا
التشبيه لا اصالة ولا تبعاً بمركب منتزع من عدة أمور فلا يكون استعارة لعل حينئذ تمثيلية عنده لما مر من حصره التمثيلية
فما ينتزع كل واحد من طرفيه من أمور متعددة نعم لما كان استعارة لعل من معناها الحقيقي المفسر بالترجي لمعناها المجازى
المفسر بارادة الله تعالى للافعال الاختيارية للعباد مبنية على أصول المعتزلة اوردها واطنب فيها بما هو بسط لكلام الكشاف
ثم صرح بالمقصود مقتضياً له أيضاً فقال فتشبه حال المكلف المتمكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يطيع
باختياره بحال المرتجى التحير بين ان يفعل وان لا يفعل فكان الظاهر ان يقول فتشبه حال الله الممكن بحال المرتجى لانه
أراد بالحال الذى هو المشبه به المعنى الحقيقي الذى يعبر عنه بالترجي وهو حال قائم بالترجي متعلق بالمرتجى وأراد بالحال
الذى هو المشبه المعنى المجازى الذى يعبر عنه بارادة الله تعالى وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف فالاولى بالحال ان
يضاف الى ما قام به لكن عدل عن ذلك وأضافه الى المتعلق اثنتين الاولى رعاية الادب في ترك التصريح بتشبيه
حال الله تعالى بحال المرتجى والثانية الاشارة الى وجه الشبه بين الترجي وتلك الارادة فان المشابهة بينهما انما هي في
ان متعلق كل واحد منهما يتميل بين اقدام واحجام فقوله مع الارادة منه ان يطيع متعلق بالتمكن لا بقوله فيشبه
ليؤذن بتركيب في المشبه وهذه الصفة أعنى التمكن مع مافى حيزها تنبيه على وجه الشبه في جانب المشبه وكذلك قوله

بالكناية وقال المصنف انه بعيد جداً اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابى تمام * ماء لا تسقى الملام فأنى *
ص ب قد استعذبت البكاء * فزعم السكاكي انه استعارة تخيلية غير تابعة للمعنى عنها وذلك بانه

التحيز بين ا ب بفعل وان لا يفعل تنبيه عليه في جانب المشبه به ولم يقصد شئ منهما تركيب في أحد الطرفين
وانتزاعه من متعدد وجنث قد اضمحل ذلك الخيال واتضح المستقيم من المحال وان شئت زيادة توضيح في المقال فاعلم
ان قوله تعالى (لعلكم تتقون) وأمثاله يحتمل الوجهة الثلاثة على قياس ما تقدم اما التبعية فقد كشفنا عنها غطاها فأنت بها
خبير وأما التمثيلية فأن تشبه الهيئة المركبة المنتزعة من المرید والمراد منه والارادة بالهيئة المركبة المنتزعة من المرتجي والمرتجي
منه والمرتجي فيكون المستعار مجمع الالفاظ الدالة على الهيئة المشبه بها وقد سبق في تحفة بها ما هو كاف شاف لمن اتقى السمع
وهو شهيد واما الاستعارة بالكناية فبصر ك اليوم فيها حديد وهى وان كانت هى المختارة عند السكاكي حيث رد التبعية
اليها مطلقا فقد رد عليه ذلك صاحب الكشف بما لم يسبقه به أحد وما عليه من مزيد وسيرد عليك هذا المعنى غير بعيد
ونحن نوضح لك الحال في بعض صور الافعال ليكون لك مثالا تحتذيه ومنارا تنتجيه فقول ختم الله على قلوبهم ان جعل
المشبه به فيه المعنى المصدرى الحقيقى للتحتم والمشبه احداث حالة في قلوبهم مانعة من نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين
والاستعارة تبعية وهو الوجه الاول في الكشف وان جعل المشبه به هيئة مركبة منتزعة من الشئ وانظم الوارد عليه ومنعه
صاحبه من الانتفاع به والمشبه هيئة مركبة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه من الاستمتاع به في الامور
الدنيوية كان طرفا التشبيه مركبين واستعارة تمثيلية قد اقتصر فيها من الفاظ المشبه به على ما معناه عمدة في تصور تلك الهيئة
واعتبارها وباقي الالفاظ منوية مرادة وان لم تكن مقدرة في نظم الكلام وليس هناك استعارة تبعية أصلا على ما تقرر
فيما سبق وهو الوجه الثانى في الكشف والفائدة في الاختصار على بعض الالفاظ الاختصار في العبارة وتكثير محتملاتها بان
تحمل تارة على التبعية وأخرى على التمثيلية ولو صرح بالكل تعين التمثيلية الى غير ذلك من الفوائد التى ربما لاحت لك
في مواردنا اذا فكرت فيها وان قصد في الآية الى تشبيه قلوبهم بأشياء مختومة وجعل ذكر الختم الذي هو من روادف
المستعار المسكوت عنه تنبيها عليه ورمزا اليه كان من قبيل الاستعارة بالكناية والله المستعان في البداية والنهاية ثم ان الشارح
بعد ما جرى في المباحة من ابطالنا الاستعارة التمثيلية التبعية في صورة حزنية أعنى كلمة على كما حقهناه وتنبهت بما لا يتدبر به
كما مضى فكر في نفسه برهة وقدر وصور ذلك الجزئى في صورة كلية وقرر فقال لا يقال الاستعارة التبعية الحرفية لانكون
تمثيلية لانها تستلزم كون كل من الطرفين مركبا ومتعلق معنى الحرف لا يكون الا مفردا لانا نقول كلنا المقدمتين في حيز
المنع فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة أمور بوصف صورة أخرى وهذا لا يوجب
الا اعتبار التعدد في المأخذ لافيه نفسه ولا ينافي كونها متماق معنى الحرف ومن البين في ذلك تقرير المفتاح لاستعارة
لعل في لعلكم تتقون هذه عبارته بيمينها ومثنها وأنت بعد ما خبرتك بتحقيق ما سلف في وجوب افراد متعلقات معاني الحروف
وووجب تركيب ما يتزعم من أمور متعددة تعلم سقوط منعيه مما سقوطا لامرية فيه ولا خفاء وعبارته هذه مختلة أيضاً فان
قوله بل وصف صورة صوابه ان يقال بل صورة فان المشبه مثالا هو الصورة المنتزعة لا وصفها فلغظ الوصف مستدرك في
الموضعين ههنا بخلاف ما في عبارة المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف
الآخرى فانه أراد بوصف الصورة العبارة الدالة عليها فكانه قال ان توقع عبارة احدى الصورتين مكان عبارة الاخرى

أولاً لاجزائه لاندفع الاعتراض كما لا يخفى * قال قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة الخ * هذا حق اسكن اعتبار تلك الامور في الطرفين أعم من أن تكون تلك الامور اجزاءها أو خارجة عنهما عارضة لهما كما في تشبيه سقط النار بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحجرة والشكل الكروي والمقدار المخصوص أو معروضة لهما. والتفصيل ان الانتزاع من الامور المتعددة قد يكون من مجموع تلك الامور كالوحدة الاعتبارية للمسكر وقد يكون من أمر واحد بالقياس الى آخر. وحينئذ يكون المنتزع مركباً ومستلزماً لتكوين المنتزع عنه ففي قوله وحينئذ يلزم أن يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركباً مناقشة فتدبر فانها المقدمة التي أوقعته في الغلط وعليه مدار كلامه كما ستقف عليه * قال قدس سره لا انه منتزع * من عدة أمور هي أجزاؤه لم يدع الشارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلا وجه لفتنه انما يدعى ان الانتزاع من أمور يقتضي تعدد المأخذ كما سيحىء من كلامه * قال قدس سره كما ان وجه الشبه فيه الخ * لان المنتزع من المركب يكون مركباً البته * قال قدس سره ولو اكتفى من التشبيه التمثيلي الخ * كلام مستدرك اذ لم يذهب الشارح رحمه الله تعالى اليه بل اكتفى بالانتزاع من

وقد صرح بذلك حيث قال شبه صورة تردده هذا بصورة تردد انسان فتأخذ صورة تردده هذا فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للبالغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغير فيه واما قوله ومن البين فقد بينا انه خيال فاسد لا يلتبس على من له قدم صدق في القواعد البانية واعلم ان الفاضل اليميني توهم اجتماع التبعية والتميلية من عبارة المفتاح ولكنه لم يعصرح بان طرفي تلك التمثيلية يكونان متزعين من أمور عدة فخفى الفساد في كلامه والشارح قلده في ذلك وزاد ما أظهر فساد فثبت أنت في رعاية القوانين ولا تكن من المقلدين الذين يحسبون انهم يحسنون صنعا

(قول المحشى) أولاً لاجزائه الخ قد يقال المستعمل في غير ماوضع له هو المركب لا الاجزاء

(قول المحشى) على ان من الاجزاء الهيئة ووضعها نوعى الا ان يراد الاجزاء المادية

(قول المحشى) والتفصيل الخ لو قل بل نقول ان الانتزاع من متعدد لا يقتضى تركب المنتزع منه لانه قد يكون الخ كما صنع سابقا لكان صواباً لان حاصل ما مر ان الانتزاع من متعدد لا يستلزم ان يكون المتعدد طرفاً للتشبيه بل قد يكون التعدد بأمر عارضة للطرفين أو معروضة لهما وحاصل التفصيل ان الانتزاع من المتعدد انما يقتضى تركبه اذا انتزع جزء من واحد وجزء من آخر حتى يكون المنتزع والمنتزع منه ذا أجزاء كما في اني أرك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فيكون مركباً بخلاف ما اذا انتزع من المجموع كالوحدة الاعتبارية أو من واحد بالقياس الى الآخر فان ذلك لا يقتضى تركب المنتزع منه ولو كان متعدداً فهما جوابان متباينان واعلم ان الذى اخذاره المحشى في حواشى القاضى ان الاستعارة التمثيلية أيضاً كالتشبيه التمثيلي انما يلزم انتزاع وجه الشبه فيها من متعدد لا تركب الطرفين كما سيأتى في الاستعارة التبعية التمثيلية قال ولعل اختيار القوم في تعريف التمثيلية لفظ الانتزاع دون التركيب يرشد المصنف الى عدم اشتراط التركيب في طرفيه والا لكان الاظهر لفظ التركيب اهـ وحينئذ فاعتراض المصنف على السكاكي بناء على ان التمثيلية عنده مجاز مركب كما مر للمحشى فيما كتبه على السيد سابقاً فارجع اليه ثم ان اختيار المحشى هذا برده عليه ماسبق له من انه حينئذ يصير الكلام لغزاً لكنه لا يضره لان كلامه في بيان امكانه الذى ينفه السيد وقد مر فتأمل

(قال السيد) لا انه منتزع من متعدد الخ أى لا أنه مركب من متعدد هو أجزاؤه كما توهمه الشارح فأورد في مثال

تشبيه المفرد بالمفرد هذا مراده كما سلف له وان كان مردوداً كما مر

المتعدد ، سواء كان مركبا أولا * قال قدس سره ذهب المحققون الخ * في المفتاح ان القسم الثاني وهو أن يكون وجه الشبه غير واحد لكنه في حكم الواحد على نوعين اما أن يكون مستندا الى الجنس كسقط النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحرارة والشكل الكرى والمقدار مخصوص وكالتريا اذا شبهت بمنقود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في الرأي على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى آخر الامثلة المذكورة فيه وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى أيضاً وقال العلامة في شرح قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل نحو أعمال الكفرة كالسراب في المنظر الحسن مع التحير المؤيس على ما ذكره في آخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه الاكابر ينادى على ان كون وجه الشبه منتزعا من متعدد لا يقتضي تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يعتبر فيه الا كون وجهه منتزعا من متعدد من غير تعرض لحال الطرفين فلا بد لدعواه أعنى وجوب تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهد * قال قدس سره وبني عليه الخ * ، فيه ان مبني اعتراضه ان التمثيل أي الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب لما انها مجاز مركب الا ان التشبيه التمثيلي يقتضي تركيب الطرفين * قال قدس سره بخلاف لما في المفتاح الخ * ، لا يستفاد من عبارته الا كون المشبه والمشب به في التمثيل صورة منتزعة من متعدد والانتزاع عنها لا يقتضي التركيب ، بل قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما مر وسينكشف لك * قال قدس سره واذا انحصرت الخ * هذه الشرطية صادقة ، لكن الكلام في تحقق المقدم * قال قدس سره بناء على ما مر * بعينه من ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية * قل قدس سره واما التجويز الاول * وهو جواز كون طرفي التشبيه التمثيلي مفردين * قال قدس سره وهو خلاف المتبادر من العبارة * الانصاف ان المتبادر منها أن يكون في المأخذ تعدد واما تركيب الطرفين أو وجه الشبه فكلا وهو مختار الشارح رحمه الله كما سيحى . * قال قدس سره ولم يقل أحد الخ * قد قلت من المفتاح الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه فيها منتزع من أمور متعددة هي أوصاف الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي الا ما وجهه منتزع من أمور متعددة على ان العلامة صرح بان تشبيه أعمال الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي وجهه منتزع من متعدد كما مر * قال قدس سره لجواز أن يعبر الخ * واذا جاز ذلك جاز أن يكون كل واحد من الطرفين مع تعدد الامور المعبرة فيهما مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه وان كان له اجزاء * قال قدس سره وهو مردود أيضاً الخ * لا يخفى ان ما ذكره انما يتم لو وجب ملاحظة الامور قصدا في ضمن ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس كذلك فان المتكلم يلاحظ الامور المتعددة قصدا ويتزعم منها وجه الشبه ثم يعبر عنها بلفظ مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك اللفظ ينتقل منه الى الشكل اجمالا ثم يلاحظها تفصيلا فينتزع منها وجه الشبه (قال

(قول المحشي) سواء كان مركبا أولا أي وسواء كان التعدد في نفس الطرف أو في أمور خارجة عارضة أو معروضة له كما مر وترك هذا لدخوله في قوله أولا

(قول المحشي) فيه ان مبني اعتراضه الخ فيه ان التمثيلية قد تكون تبعية كما سيأتي في أولئك على هدى وكل من طرفها منتزع من شيء بالقياس الى آخر وهو لا يقتضي تركيب المنتزع كما تقدم فلعل رأى المصنف ان التمثيلية لا تكون الامحازا مركبا (قول المحشي) لا يستفاد الخ غير يستفاد لان الذي في كلامه الاستعارة لكن لكون التشبيه التمثيلي مبناها يجري فيه ما يجري فيها (قول المحشي) بل قد يكون مركبا اذا انتزع جزء من واحد وجزء من آخر وفيما عداه يكون مفردا وقد مر (قول المحشي) لكن الكلام في تحقق المقدم وهو غير متحقق لما في القولة قبل

قدس سره ليست مدلوله لذلك اللفظ الخ فيه انها مدلوله لذلك اللفظ نعمنا أو التزاما وذلك يكفي في الانتقال الى ملاحظتها قصدا في انفسها وان لم يكف في ملاحظتها قصدا في ضمن ذلك اللفظ ، وكون تلك الملاحظة باعتبار اللفظ مقدرة في الارادة محل بحث (قال السيد فيكون الدال على المشبه المركب الخ) فيه انك قد عرفت ان الواجب في لمشبه المركب ملاحظة اجزائه اجمالا لينتقل منه الى التفصيل ولفظ المثل كاف في ذلك وفي المفرد لا بد من ملاحظة الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه أصلا فالفرق بين انتشبيه المركب والمفرد واضح فلا يقاس المركب عليه (قال قدس سره ليست مفهومه من لفظ المثل) ان أراد عدم كونها مفهومه منه تفصيلا فسلم لكن كونه واجبا في التشبيه المركب ممنوع لم لانكفي الملاحظة الاجمالية التي ينتقل منها الى التفصيل اللازم في انتزاع وجه الشبه وان أراد عدم كونها مفهومه اجمالا فممنوع فان اضافة لفظ المثل للمفرد كما هو الاصل فيها فيكون المراد منه القصة المعهودة المخصوصة (قال قدس سره فلا شعار بالتركيب) أي ابتداء (قال قدس سره ودخول الكاف الخ) فيكون لفظ المثل كالوصف العنواني به تسهل ملاحظة القصة والحكم بالتشبيه عليها (قال قدس سره وبما قررناه الخ) قد تبين لك ان هذا محرد ادعاء لم يثبت بما ذكره (قال قدس سره فلكون كل الخ) فان المشبه تمسك المتقين بالهدى ، وهو أمر اضافي منتزع من المتقي بالقياس الى الهدى والمشبه به الاستعلاء المنتزع من الراكب بالقياس الى المركوب وقد استعمل اللفظ الدال على المشبه به أعنى كلمة على في المشبه من غير اشعار بالتشبيه وهذا معنى الاستعارة التمثيلية التبعية قال الشيخ الطيبي في حواشي الكشف في شرح قوله مثل لتمكنهم الخ يعنى هو استعارة تمثيلية واقعة على سبيل التبعية يدل عليه قوله شبهت حالهم وهي تمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به بحال من اعلى الشيء وركبه ثم استعير للحالة التي هي المشبه المترك كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به وكذلك على ان الاستعارة التبعية تمثيلية الاستقراء وبه يشعر قول صاحب المفتاح في استعارة لعل فتشبه حال المكلف وكيت وكيت بحال المرغبي الخ (قال قدس سره ولما صرح بان كل واحد الخ) الملازمة ممنوعة بل التلازم أن يعتبر في كل واحد منهما أمور متعددة هي مأخذ انتزاعهما سواء كانت أجزاء أولا (قال قدس سره لا يستلزم الخ) لما عرفت من أن الانتزاع على انهاء ثلاثة لا يستلزم التركيب الا واحد منها (قال قدس سره بل في مأخذها) أي بل التعدد في مأخذها ، ولعل تسليمه ترك

(قول المحشى) وكون تلك الملاحظة الخ هذا هو الخلاف في ان المعاني يمكن ملاحظتها بدون الفاظ أولا وهو بين السيد والسعد (قال السيد قدس سره) وبهذا المقدار أي دخول الكاف على ما هو متحد بالمشبه به وهو لفظ المثل في الآيتين الاولين بخلاف الآية الثالثة فانها داخلة على الماء وهو لا يتحد بقصة أصلا فلذا توسع في الاولين قليل انها داخلة على المشبه به دون الأخيرة

(قول المحشى) أي ميثدا لعله ابتداء أو هو نعمناه

(قول المحشى) وهو أمر اضافي أي اضافة بين الثقي ومائسك به لكن منشأ انتزاعه هو المتقى أي ذاته باعتبار تمسكه بالهدى وقد مر للمحشى انه اذا كان الطرف أمراً اضافيا لا يلزم تركبه ولا ترك المنتزع منه لكن جواب الشارح الذي نقله السيد يخالفه فعمل التركيب فيه بمعنى التعدد تأمل وقد كتبت هذا قبل الاطلاع على ما يأتي للمحشى من الجواب عنه (قول المحشى) على ان الاستعارة التبعية تمثيلية الاستقراء أي يدل على ان كل استعارة تبعية تمثيلية الاستقراء أي

تتبع كلامهم حيث يعبرون عن المشبه والمشبه به بلفظ الحال فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل في التمثيلية

(قول المحشى) ولعل تسمية الخ الواو بمعنى أو

المأخذ على النزول * قال قدس سره الاول ان المشبه به مثلاً الخ * قد عرفت اندفاعه بما مر من ان الانتزاع قد يكون
 من المجموع وقد يكون من واحد بالقياس الى آخر وعلى التقديرين لا يلزم التركيب * قال قدس سره والثاني ان وجه
 الشبه في التمثيل الخ * هذا ممنوع فان وجه الشبه في التمثيل يجب أن يكون منتزعا من متعدد وقد عرفت ان الانتزاع
 لا يستلزم التركيب * قال قدس سره وهي مصرحة بان كل واحد الخ * مفاد عبارته أعنى قوله لا معنى للتشبيه المركب الخ
 ان التركيب يستلزم الانتزاع واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فكلما فالفرق بينهما بالعموم والخصوص (قال قدس سره
 ولعلك تشبهى الآن الخ) حيث لم يتعين مما سبق انه استعارة تبعية أو تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم اجتماعهما (قال قدس
 سره الاول أن يشبه الهدى الخ) لا يخفى ان الاستعارة لا تقتضيها على المبالغة في المشبه بادعاء كونه فرداً من المشبه به لا يناسب
 حمل الآية على الاستعارة بالكناية ، اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بكونه فرداً ادعائياً من المركوب (قال قدس سره
 الثاني أن يشبه تمسك الخ) هذا هو المراد من الآية اذ المقصود مدح المتقين بانهم مستقرون على الهدى والمبالغة فيه
 (قال قدس سره الثالث أن يشبه الخ) لا يخفى ان التركيب من ذات المتقى والهدى وتمسكه به اعتبارى محض اذ لا تركيب
 بين الذات والصفة وكذا في جانب المشبه به ، فلا فائدة في تشبيهه احديهما بالآخرى وادعاء دخولها فيها فضلاً عن
 المبالغة المطلوبة من الاستعارة (قال قدس سره ينبغي أن يذكر جميع الالفاظ الخ) بان يقال اولئك الذين ، على رواحل
 من ربهم (قال قدس سره الا انه اقتصر الخ) الاقتصار على بعض الفاظ الاستعارة التمثيلية مع كونها منوياً لا بد له من
 شاهد من كلامهم ، ولا يجوز اثباته بمجرد الرأى (قال قدس سره كانت كلمة على دالة) دلالة التزامية (قال قدس سره
 فقد اتضح جواز الخ) اتضح مما تقدم انه يجوز في التشبيه كون الفاظ المشبه مطوياً ذكرها مرادة وانه لا يجوز كونها
 مرادة في الاستعارة واما جواز كون الفاظ المشبه به والمستعار مرادة غير مقدرة في النظم فكلما والمقصود هذا والقياس
 غير مفيد (قال قدس سره في أحوال المعانى الخ) فان اعتبر تلك المعانى قيوداً للمعنى كانت الاستعارة تبعية وان اعتبرت اجزاء
 كانت تمثيلية (قال قدس سره فانه جعل الخ) حيث قال شبهت حالهم بحال من اعلى الشيء وركبه (قال قدس سره
 هو التمسك بالهدى) لا الهية المركبة من المتقى والراكب بالهدى (قال قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ) ، حيث

(قول المحشى) ان التركيب يستلزم الانتزاع أى الانتزاع الكيفية أى الهية المركبة كما صرح
 به في قوله الا ان ينزع كيفية لا مطلق الانتزاع والا لكان الحصر باطلاً وحينئذ فاستلزام انتزاع الكيفية للتركيب ظاهر
 فقول المحشى واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فكلما مراده به مطلق الانتزاع كما هنا فتدبر

(قول المحشى) اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بل المقصود المبالغة في شأن المتقين بكونهم تمكنوا منه ذلك التمكن

(قول المحشى) فلا فائدة الخ اذ لا وجود لتلك الهية حتى يبلغ فيها (قول المحشى) على رواحل أى بدل هدى

(قول المحشى) ولا يجوز اثباته بالرأى قد يقال انه من باب الحذف وهو واسع لا يختص بقبيل وفيه ان التمثيل من

قبيل الاستعارة المصراحة وهو ان يذكر عين لفظ المشبه به ويراد المشبه فلا بد من ثبوت جواز الحذف بشاهد كما قاله المحشى

(قول المحشى) حيث قال فشبه الخ الداعى لهذا انه لا يمكن حمل اعمل على حقيقته لا بالنظر الى المتكلم لاستحالة

الترجي على عالم الغيب والشهادة ولا بالنظر الى مخاطبين لانهم حين الخلق لم يكونوا من أهل العلم فكيف الرجاء منهم ولا يجوز

جعلها حالاً متعددة لان المقدر والمزوى جال الخلق القوى لارجاؤها قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون

فلا بد ان يحمل على المجاز

قال قنشه ، حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجى الخير بين أن يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل في التمثيلية يدل عليه الاستقراء كما مر منقولا عن الطيبي (قال قدس سره وقد صرح الخ) حيث قال فاذا أردت استعارة لعل اغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل اه لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ، ولا يدل على نفي كونها تمثيلية ولذا ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعها كما قلناه سابقا فنفى التمثيلية بناء على ما زعمه من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في هذا المقام وما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستعارة التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك بناء على ان الحرف مفرد والتمثيل يستلزم التركيب انما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع في الصناعة (قال قدس سره قنشه) بصيغة الخطاب والنصب عطف على قوله تبني في قوله مثل أن تبني على أصول العدل الخ (قال قدس سره بارادة الله تعالى) على رأى المعتزلة من جواز تخلف المراد عن الارادة (قال قدس سره اعاندين الخ) قال الشارح في شرحه للمفتاح للعالة المشبهة تعلق بالخالق والخلق جميعاً لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم مع تفويض الاختيار اليهم والعالة المشبهة بها تعلق بالراعي والمرجو منه لان معناها ترجى الخير والتقوى من المخاطبين فأثر في ظاهر الاضافة جانب المرجو منهم دون الراعي لكونه أقرب الى رعاية الادب واوضح في تقرير المقصود واسهل في تصوير وجه الشبه ، من التردد ولكن لم يجعله خلوا من الاضافة الى جانب الخالق حيث قال مع الارادة منه أن يطيع باختياره بل وفي لفظ الممكن والخير اشارة الى ذلك (قال قدس سره وعبارته هذه مخجلة أيضاً) فيه انه انما تختل عبارته لو كان قوله بل وصف صورة عطفاً على الحالة في قوله تشبيه الحالة واضراباً عنه اما لو كان بمحذف المبتدأ أى بل هو وصف صورة عطفاً على قوله فان مبنى التمثيل واضراباً عنه ، كان موافقاً لعبارة المفتاح في المعنى بلا ريب

(قول المحشى) حال المكلف الخ أى شبه صورة منتزعة من حال خالقهم بالقياس اليهم بعد ان مكنتهم من التقوى وتركها مع رجائها منهم بصورة منتزعة من حال المرتجى بالقياس الى المرتجى منه القادر على المرتجى وتركه مع رجحان وجوده وقوله المكلف بكسر اللام وقوله المرتجى بكسر الجيم وقوله الخير بكسر الياء المشددة هذا هو اللائق وسيأتي في السيد خلافه (قال قدس سره) كيف وقد صرح الخ في شبه طلب التقوى منهم بعد اجتماع اسبابه ودواعيه بالترجى في أن متعلق كل منهما بخير بين أن يفعل وان لا يفعل مع رجحان ما لجانب الفعل فيستعمل كلمة لعل الموضوعه له في الطالب فيكون استعارة تبعية فيحمل الحال الاول في كلامه على الطالب والثاني على الترجي

(قول المحشى) ولا يدل على نفي كونها تمثيلية بان ينتزع المعنى الحرفي من متعدد كما مر لا ما هو ظاهر العبارة السابقة فليتأمل (قول المحشى) على أصول العدل أى قواعد المعتزلة التى هى أصول للعدل على رأيهم وهو جمل زمام الاختيار بيد الانسان لانه لا يحسن من الله أن يعطيه ابتداء من غير أن يكتسب باختياره (قال قدس سره) واتضح المستقيم من الحال ضمن اتضح معنى افترق (قول المحشى) من التردد بيان لوجه الشبه وانما كان أسهل لان التردد فى المأمور والخير والمرجى الخير لافى الامر والراجى الا بالقياس الى المأمور والخير والمرجو منه الخير

(قول المحشى) كان موافقاً لعبارة المفتاح فعنى وصفها بوصفها اطلاق لفظها عليها

توهم للملام شيئاً شديداً بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف أنه لا دليل له فيه لجواز أن يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم أضاف الماء إليه استعارة تخيلية أو يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فأضاف المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنًا أيضاً لأنه كان ينبغي أن يشبه بظرف شراب مكروه أو شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا (وفيه) أي في تفسير التخيلية بما ذكر (تعسف) أي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو إليه حاجة وقد يقال أن التعسف فيه أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لأنهم يسمون حكم الوهم تخيلاً ذكر أبو علي في الشفاء أن القوة الممثلة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقلي ولكن حكماً تخيلاً وإيضاً أنهم يقولون أن للوهم قوة مخدمة وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصدور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل إياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة (ومخالف) تفسيره للتخيلية (تفسير غيره لها) أي غير السكاكي للتخيلية (بجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الأظفار للمنية فملئ تفسير السكاكي بحجب أن يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخيلية واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو إثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولذا قال الشيخ عبد القاهر أنه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم أنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال بداً لا يقال إنما

(قوله بأنه توهم للملام الخ) بأن توهم للملام شيئاً به قوام سريانه في النفس وتأثرها عنه فاستعار له اسم الماء وضافته إلى الملام قرينة للاستعارة وليس شبه الملام شيئاً له ماء حتى يتوهم للملام مثل الماء شبه توهم لانياب للمنية أشبهها بالسبع فيعلق عليه اسم الماء ويضاف إلى الملام على سبيل الاستعارة التخيلية ليكون قرينة للاستعارة بالكناية (قوله مستهجن) لأن الاستعارة التخيلية، قلما تحسن الحسن البالغ غير تابعة للاستعارة بالكناية كذا في المفتاح (قوله قد شبه الملام بظرف شراب مكروه) لاشتماله على ما يكره المعلوم أو بالماء المكروه لا تصاف كل منهما بالكراهة هكذا في النسخ التي رأيناها وهو مخالف لما في الإيضاح وأما قول أبي تمام فليس فيه دليل لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكره المعلوم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب إبهامته ومرارته فتكون التخيلية في قوله تابعة للمكنى عنها أو بالماء نفسه لأن الوهم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيهاً على حد لجين الماء فيأمر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يشبه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه اه فان مفاده

(قول المحشى) قلما تحسن الخ حكم بالقلة دون النفي لأنها قد تحسن الحسن البالغ على قلة مع عدم تبعيتها للمكنية كان يقال أظفار للمنية الشبيهة بالسبع كذا في شرح المفتاح الشريف فإنه يتوهم الغنية الشبيهة بالسبع شيء شبيه بالأظفار بخلاف الملام

يتحقق معنى الاستعارة في التخيلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء تقتضى تشبيهه بمعناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيهه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخيلية بصير النزاع لفظا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من أن الاستعارة التخيلية قسم من قسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستعارة الى هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية وتحقيق معنى الاستعارة التخيلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية أو في غير معناه اعنى الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخيلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا بعد ان يدعى ان اجماعهم على خلافه (ويقتضى) ما ذكره السكاكي في التخيلية (ان يكون الترشيح) استعارة (تخيلية الزوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخيلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أى في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخيلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة والربح فهما استعارتين تخيليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه لدى اثبت

تشبيه الملام بمطلق الظرف أو بالماء المطلق ومعنى البيت لا تسقى ماء الملامة فان ماء بكائي قد استعديته وحصل به الرى واقطعم العطش به فلا حاجة الى ماء الملامة ووجه الاستهجان ان اللائق تشبيه الملام لكونه مكروها للموم بظرف الشراب المكروه أو الشراب المكروه ولفظ البيت لا يدل على شيء منهما انما يستفاد منه تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء والظاهر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قلم الناسخ يدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه أو شراب مكروه فانه لو كان لفظ مكروه مذكورا فيما سبق لم يكن لقوله كان ينبغي الخ معنى كما لا يخفى (قوله ان يكون الترشيح) ، أي ترشيح الاستعارة المصرحة كابدل عليه بيان الشارح رحمه الله تعالى وانما قلنا ذلك لان في وجود

(قول الشارح) انه استعير للمنية ما ليس لها لانه استعير للصورة الوهمية لفظ الاظفار فالمراد بالاستعارة ان يجعل للشيء ما ليس له بناء على تشبيهه بما له ذلك ولذلك فسروا الحقيقة بجعل الشيء للشيء والتخيلية بجعل الشيء للشيء (قول الشارح) ولا يبعد ان يدعى اجماعهم الخ قال في شرح المفتاح صرحوا بان الاسم في الاستعارة التخيلية لم ينقل عن معناه الموضوع له

(قول المحشى) أى ترشيح الاستعارة المصرحة الخ فلا يرد ان الترشيح كما يكون في المصرحة يكون في الممكنى عنها وهو في الاستعارة بالكناية لم يقارن المشبه به فلا يتم جواب الشارح الاتي

له ما يخص المشبه به كالمية مثلاً في التخيلية بلفظ الموضوع له كلفظ المية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما ثبات بعض له ازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخيلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله غير ان التعبير عن المشبه هو المهور الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا في بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير عنه أيضاً ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به أعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم من الفرق لا يقتضى وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخيلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في أحدهما دون الآخر حكيم ، ومما يدل على ان الترشيح

الترشيح للاستعارة الممكنة خلافا لما قال السيد في شرحه المفتاح قد يقال ان في قول السكاكي رحمه الله تعالى اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الخ اشعاراً بأنها أي الترشيح والتعجيد انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون الممكنة عنها لكن الصواب ان ما زاد في الممكنة على قربتها أعني اثبات لازم واحد يعد ترشيحاً لها اه فالتفق عليه انما هو ترشيح المصرحة على انه ، يجوز ان يلتزم كونها عبارة عن صورة وهمية كما ان ما هو قريبة الممكنة كذلك (قوله ثم هذا الفرق الخ) متعلق بقوله اذ لا فرق وتمة لتحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معنى قوله في الايضاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله ومما يدل الخ) اشارة الى بطلان التالى المشار اليه في المتن فان حاصل اعتراضه انه لو كانت التخيلية عبارة عما ذكره السكاكي رحمه الله لزم أن يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جعله كلاماً مستقلاً اشارة الى انه مسألة برأسه ، يتفرع عليه بطلان التالى ولذا تعرض لنفي كونه مجازاً مع انه لا دخل له في نفي التالى ثم ان الشارح رحمه الله تعالى قل في شرحه المفتاح وتبعه السيد ان الترشيح سواء كان صفة أو تفريع كلام فهو على حقيقته لا بدائنه على المشبه به حتى كان المستعار للشيء اسد مصور وفي البرائن والاستبدال اشتراء يتفرع عليه الرخ والتجارة أو عدمهما ولا يعتبر فيه تشبيه أو استعارة وقال في شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجازاً عن شيء كالوكر والتعشيش وقد لا يكون كذلك كالأمواع وهكذا في الكشف ، والجمع بين كلايهما ان الترشيح من حيث هو ترشيح لا يكون مجازاً لان المقصود منه تربية الاستعارة وهي ، انما تحصل اذا كان بمناه الخبثي ليكون من خواص المشبه به وانه يجوز أن يكون مجازاً في نفسه اما مرسلانحو

(قال السيد) ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز الخ (أقول) قد مر ابناء الى ان صاحب الكشف جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازاً كما في قرينة الاستعارة بالكناية فله ان يأول عبارة الكشف بان المراد هو الترشيح فقط فان الاول مع كونه ترشيحاً في الجملة استعارة أيضاً وان كانت تابعة لاستعارة الحبل للمهد (قول المحشي) يجوز ان يلتزم الخ فيتم أيضاً جواب الشارح ويكون خاصاً بالتصريحية (قول المحشي) يتفرع عليه بطلان التالى لانه يلزم من كونه حقيقة ان لا يكون تخيلية (قول المحشي) والجمع بين كلايهما الخ قد مر له جواب آخر بان ما في شرح المفتاح مبنى على الاغلب (قول المحشي) وهي انما تحصل الخ قد مر ان الترشيح يكون للمكنية ومراًيضاً ان قربتها قد تكون حقيقة بناء على

ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى * واعتصموا بحبل الله * انه يجوز أن يكون الحبل استعاره لعهده والاعتصام به استعارة للوثوق بالعهد أو ترشيحا هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخيلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجمالناه عبارة عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتاج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت أسداً يفترس اقرانه ورأيت بحراً تتلاطم أمواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالاقتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف أظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها

له اليد الطولى أى النعمة العظمى أو استعارة فالوكر والتشيش باعتبار معناه الحقيقي ترشيح لاستعارة النسر وابن داية للشيب والشباب وباعتبار معناه المجازى المراد منها أعنى الفودين والنزول استعارة تصريحية بتحقيقية، وعبارة هذا الكتاب يجوز ان تحمل على السلب الكلى وان تحمل على رفع الايجاب الكلى فانه كاف في بطلان التالى (قوله ما ذكره صاحب الكشف الخ) حيث جعل الترشيح مقابلا للاستعارة فان كان المدعى رفع الايجاب الكلى فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلى فيبانه انه يفهم من قوله أو هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه ان الترشيح ، يكون بما يناسب المستعار منه والمناسبة انما تتحقق اذا كان بمعناه الحقيقي فيكون الترشيح حقيقة لا مجازا * قال قدس سره قد مر ايماء الى ان الترشيح الخ * حيث قل به قوله ثم قل وعلى هذا نقول ان الرادف لما أتى بالخ * قال السيد قد عرفت نحر بر عبارة الاستدلال بحيث يندفع عنه هذا الايراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال الظاهر لأن المطلب ظنى * قال قدس سره ترشيحا في الجملة * أى بالنظر الى المعنى الحقيقي استعارة في نفسه أيضاً وكونه نابعا لاستعارة أخرى لا ينافي كونها استعارة في نفسه كما مر في ينقضون عهد الله (قوله وجوابه ان الامر الذى الخ) قال السيد فى شرح المفتاح في تقرير الجواب ان اللازم في التخيلية قد اقترن بلفظ لايمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم أمر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشيح قد اقترن بلفظ لايمه فلم يحتاج فيه الى ذلك وهذا القدر من الفرق الناشىء من اللفظ كاف له فيما ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر ممنوعة لعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى الحقيقي الى المنية مثلا فلذا زاد الشارح رحمه الله تعالى قوله لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى

انفكاكا عن التخيلية وقد تكون مجازا قال السيد هناك انما كان رادفا اذا أريد معناه المجزى لانه نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه اه والقرينة أشد ملائمة من الترشيح لكن الفرق ظهرا لان الترشيح في منزلة المستعار منه بخلاف القرينة تدبر (قول الشارح) مع لوازمه أى حال كونه مقارنا للوزم كفى المختصر فالمشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا الموصوفة من حيث انه موصوفة

(قول المحشي) وعبارة هذا الكتاب أى قوله ليس من المجاز والاستعارة

(قول المحشي) يكون بما يناسب الخ هذا على نسخة بما يناسبه اما على نسخة لمناسبه فلا

(قول المحشي) لعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى الحقيقي الى المنية مثلا حاصله ان كلام السيد عام شامل لترشيح المكنية

ولا يتم توجيهه فيه فزاد الشارح عليه ما ينخص الجواب لترشيح المصرحة كما سبق للمحشي واما ما قبل انه يصح اضافته بما

الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبّه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة

مع لوازمه والجواب عنى عن اعتراض المصنف رحمه الله تعالى ، ان المقصود من الترشيح تربية الاستعارة بعد تمامها بالقرينة وذلك انما يحصل بالحمل على المعنى الحقيقي بخلاف الاستعارة التخيلية فانها مقصودة بنفسها وان كانت تابعة للمكنية فلا بد من ان يراد بها الصورة الوهمية * قال قدس سره فلا يكون ذكر الوصف الخ * ان كان المراد انه تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه الذى مع الترشيح فلا اعتراض واراد ان لكونه متمم له وان كان المراد انه تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه ، المعتبر بدون هذا الترشيح فلا ورود لها لكونه خارجا عنه زائدا عليه وماسبق من قوله والترشيح ابان من التجريد والاطلاق ومن جمع الترشيح مع التجريد يؤيد ارادة المعنى الثاني حيث اعتبر ابانته ، بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام فى تناسي التشبيه * قل قدس سره ذكر هذا الكلام الخ * دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف رحمه الله عليه وعدم كونه بيانا للواقع بانه مذكورهما توطئة للاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكي رحمه الله تعالى فى رد التبعية الى الاستعارة بالمكنية والتخيلية على ماسيجى ، فعنى قوله فلا استعارة

صح به أصل الاستعارة وهو الادعاء بان يدعى ان للعشبه اظنار لم تعلم ولبدا فوم لان ذلك الادعاء ان كان فى ضمن دعوى الاستعارة فهما من جملة المستعار وان كان دعوى أخرى فاستعارة أخرى والا فكذب والكل مناف للطلوب تدبر (قال السيد) قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبّه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه الى آخره (أقول) هذا الفرق لا يجدى نفعا لان المشبه به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تيمته فلا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون ترشيحا اصلا وأيضا اذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه مايدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد

(قول الشارح) وأيضا الخ الكلام الاول من جهة المشبه به وهذا من جهة اللفظ المستعار وحاصله ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كان فى كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة فى التشبيه ومبذيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته تدبر

(قول المحشى) ان المقصود من الترشيح الخ حاصله ان الترشيح قصد به التقوية بعد ما تم المجاز قبله ولا غرض فيه الا الترية وهى انما تحصل بالمعنى الحقيقي كما مر فحيث لا يكون فيه تجوز بخلاف التخيلية فانها فى نفسها مجاز فلا بد أن لا يراد بها المعنى الحقيقي والكلام بعد تسليم ان التخيلية مجاز بمعنى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له ليصح اضافته الى المنية مثلا كما قاله الشارح ثم ان جواب المحشى هذا شامل لترشيح المكنية والتخيلية بخلاف جواب الشارح والسيد كما سبق فلذا اختاره المحشى (قول المحشى) المعتبر بدون هذا الترشيح أى تمام الاستعارة قبله فقول الشارح لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه الخ معناه انه جعل المشبه به هو هذا المعنى باقيا مع لوازمه مقيدا بها غير منقولة عن معناها الاصلى لتكون تربية بعد ذلك التشبيه للملازمة للمشبّه به بخلاف التخيلية

(قول المحشى) بالنسبة الى الاطلاق والتجريد فانهما خارجان

بدونه (وعنى بالمكنى هنا) أى أراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها (ان يكون الطرف المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على ان المراد بالمنية) في قوله واذا المنية أنشئت اظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان تكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التى هى من خواص السبع (اليها) أى الى المنية فقد ذكر المشبه أعنى المنية وأريد به المشبه به أعنى السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخيلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكي في تفسير الاستعارة المكنى عنها (بان لفظ المشبه فيها) أى في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه فسرهما بان تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها تسما من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق (واضافة نحو الاظفار) التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى (قرينة التشبيه) المضمرة في النفس أعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه

بالكناية لا توجد بدون التخيلية انما مستلزما لها اتفاقا. بناء على اتفاق الكل على اضافة خواص المشبه به الى المشبه وذلك يقتضى الاستلزام المذكور وانما قل لتخييل صحة الخ لان صحته مبني على الاستلزام المذكور وهو تخييل محض توهم المصنف رحمه الله وليس مذهبا لاحد فان المكينة توجد بدون التخيلية عند القوم. في نحو يقتضون عهد الله، وعند السكاكي رحمه الله تعالى توجد في نحو انبت الربيع (قوله لا يكون الا على سبيل الاستعارة)، ان أراد انه لا يكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك المشبه على التخيل واثباته لشيء ادعاء فسلم لكنه لا يلزم منه استلزام المكينة للاستعارة

(قال السيد) فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخيلية لأن اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة (أقول) ذكر هذا الكلام لتخييل صحة ما سبأني من اعتراض المصنف على السكاكي حيث قال فلم تكن المكنى عنها مستلزما للتخيلية لا لبيان الواقع عند القوم فانه باطل كما تقدم في تقرير كلام صاحب الكشف وسنذكره ولا لبيان انه مذهب للسكاكي فانه لم يذهب الى ذلك كما سنذكره أيضا

(قول المحشى) بناء على اتفاق الكل باضافة الخ أى بناء المصنف على اتفاق الكل فاهمال الاتفاق من الكل بسبب اضافة الخ وفي نسخة على اضافة الخ (قول المحشى) في نحو يقتضون الخ لاستعمال النقض في أمر محقق وهو ابطال العهد لا وهى ولعل السكاكي يقول في مثل ذلك ان النقض مستعار لأمر وهى شبهة به (قول المحشى) وعند السكاكي توجد في نحو انبت الخ خص نحو هذا لوجود الاثبات المعبر عنه بانبت حقيقة بخلاف النقض في يقتضون تدبر

(قول المحشى) ان أراد الخ بيان ابطال الاستلزام الذى استند اليه المصنف بهذا انه تخيل محض

ما يحصل به التفعي عن هذا الاعتراض حيث أورد سؤالاً وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئاً غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه به باسم جنسه ولا اعتراضاً بحقيقة الشيء اكل من التصريح باسم جنسه ثم أجاب باننا نفعل ههنا باسم المشبه مانفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما ندعى هناك ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما صرح حتى يتبين لنا التفعي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونسب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفاً وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخيل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة وأن لا يكونا مترادفين فيتمها لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملاً في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازاً فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفاً لاسم السبع بالتأويل لم يصح استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل أحد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت

التخييلية بمعنى الصورة الوهمية وان أراد انه لا يكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فمنوع لم لا يجوز ان يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخيل من غير استعارة للصورة الوهمية (قوله ما يحصل به التفعي الخ) قل عنه وجه التفعي انه اذا جعل المنية مرادفاً للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه (قوله على سبيل التخيل) اتما قال ذلك لان ادخال المنية في السبع وجعل افراده قسمين يوجب العموم والخصوص لا الترادف الا ان الاتحاد في الصدق لما كان موهما للاتحاد في المفهوم وذلك يوم الترادف بين السيف والصارم خيل الترادف بينهما

(قال السيد) قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفعي عن هذا الاعتراض (أقول) تقرير التفعي ان لفظ المنية لما جعل مرادفاً للسبع وجب ان يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز قطعاً واحد المترادفين لا يخالف صاحبه في كونه حقيقة ومجزاً اذا استعمل في معنى واحد

(قول المحشي) سلمنا جميع ذلك لا يقتضي الي آخره (أقول) حاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملاً في غير ما وضع له تحقيراً وذلك لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له ههنا كما انه لا يجعل غير الموضوع له موضوعاً له في الاستعارة المصرح بها

(قول المحشي) الاتحاد في الصدق أي صدق السبع والمنية على الموت يوم الخ وبما ذكره اندفع ما قيل ان اللازم العموم والخصوص لا الترادف

وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحققة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة بالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له بالتحقيق من حيث انها موضوعه له بالتحقيق ونحن لانسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور ويان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم

(قوله وعلى هذا يندفع ما قيل) أى في رد اعتراض المصنف رحمه الله تعالى لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف وادعاء السبعة لا يوجب كون الموت غير موضوع له بالتحقيق (قوله وذلك لانا نقول الخ) أى اندفاع ما قيل لاجل انا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس بمراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو موضوع له * قال قدس سره اشارة الى ان لفظ المنية الخ * ، يريد ان قيد الحيثية في تعريف الحقيقة تعليلية يعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له لاجل كونه موضوعا له ولا شك في تحققه في لفظ المنية في قولك اظفار المنية وليست تقييدية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له أى من غير اعتبار أمر آخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة في الموت لاعتبار ادعاء السبعة * قال قدس سره يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه الخ * هذا سلم اذ لم توجد قرينة صارفة عنه لكن قوله في تعريف

(قول المحشي) يريد ان قيد الحيثية الخ هذا مناف لما مر للمحشى من ان قيد الحيثية للاطلاق لا للتعليل فإرادته هنا بيان مراد السيد فقط ولذا عبر باللفظ يريد واما توجيه الاشارة على رأى المحشى فهو ان الاطلاق في الحقيقة في مقابلة التقييد في المجاز أى الاطلاق عن اعتبار العلاقة

(قل السيد) وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا أى بل يوجب فساد استعماله لانه ليس بحقيقة لما ذكر ولا مجازا لاستعماله فيما وضع له

(قول المحشي) لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة الخ عبارته الاستمارة أن تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك ما يخص المشبه به كما تقول في الحمام أسد وانت تريد به الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد الى ان قال وكما تقول ان المنية انشبت اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعة لها وانكار أن تكون شيئا غير سبع فثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار ويسمى هذا النوع من المجاز

هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه

فمطلق الاستعارة من قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها قرينة على ان المراد منه المشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به الادعائي هو الموت فلا يكون المنية مستعاراً اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لمعناه فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تصريحه به فلا حاجة الى ما ذكره بقوله اللهم الا ان يقال الخ قال السيد وتعرفه لها بما ذكر الخ اما حال التعريف فقد عرفت واما حال الامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكناية الا ثلاثة أمثلة ليس في شيء منها دليل على ان المستعار لفظ المشبه * قال السيد وعده مجازاً الخ يعني ان ادعاء السبعية للموت اذا استلزم كون لفظ المنية مجازاً فادعاء الاسدية للشجاع يستلزم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق تحكم * قال السيد كما مر * من قوله لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له الخ * قل السيد فأمل * وجه التأمل ان التصوير المذكور ادعائي في كلتا الاستعارتين فالموضوع له في المكنية موضوع له لتحقيقاً فيكون حقيقة وفي المصراحة غير موضوع له لتحقيقاً فيكون مجازاً فالفرق المذكور مجرد تقييد في العبارة وبما ذكرنا ظهر ضعف الجواب الذي ذكره في شرح المفتاح من ان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجاً عنه دون العكس أي ما كان خارجاً اذا اعتبر معه ما ليس بخارج لم يصر خارجاً والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخارج كان خارجاً قطعاً

استعارة لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة وذلك أنا متى ادعينا في المشبه كونه داخل في حقيقة المشبه به فردا من افراده برز فيما صادف من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه وحقيقته أو لازمها في معرض نفس المشبه به نظراً الى ظاهر الحال من الدعوى الى ان قال والمنية حال دعوى كونها داخل في حقيقة السبع اذا ثبت لها مغالب أوتاب ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع قل السيد في شرحه وهذا اعتراف منه بان المستعار في أظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة في لفظ المنية وحاصل ما ذكره المحشي ان كلامه في تعريف مطلق الاستعارة وهو قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها يفيد ان المراد من قوله هنا وإرادة المشبه به أنه يراد المشبه به الادعائي لان هذا هو معنى قوله في تعريف مطلق الاستعارة تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها والمشبه به الادعائي هو الموت فيلزم أن يكون المستعار له لفظ السبع المتروك لا المنية لما ذكره قوله فالفرق المذكور أي بين المصراحة والمكنية (قال السيد) هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه (أقول) قال فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكره فهو لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملاً في غير ما وضع له حتي يلزم كونه مجازاً وانما قل على تقدير تسايم ما ذكره اشارة الى ان لفظ المنية في قولك أظفار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقاً واما ادعاء كون الموت سبعا فلا ينافي ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعاً له

(قول المحشي) من قوله لان الادعاء لا يجعل الخ أشار به الى ان مراد السيد بقوله كما مر الاشارة الى بطلان اللازم فيبطل الملزوم فكانه قال وهذا باطل بل المكنية حقيقة والمصرح بها مجاز لان الادعاء لا يجعل الخ وليس قوله كما مر تعليلاً للاستلزام لظهور فساده

(قول المحشي) ما ليس بخارج عن الموضوع له كالموت الموضوع له المنية اذا اعتبر معه أمر خارج وهو السبعية صار

على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واردة المشبه به أراد بها المعنى المصدري
 وحيث جعلها من أقسام المجاز اللغوي أراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بأن المستعار في الاستعارة بالكناية هو
 اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا إشكال عليه إلا أنه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بأن المنية استعارة
 بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم إلى غير ذلك من الأمثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بأن الزيم استعارة
 بالكناية عن الفاعل الحقيقي بخلاف الاشكال فالوجه أن يحمل مثل هذا على حذف المضاف أي ذكر المنية استعارة
 بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على أن المراد بالاستعارة معناها المصدري أعني استعمال المشبه
 في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال بهذا فيه

لأن ذلك إنما يكون إذا كان اعتبار الخارج تحقيقاً لا ادعاء (قوله وحينئذ يندفع الاشكال) أي اشكال اختلال عبارة
 المجموع أو ما اعتبر معه الخارج من حيث اعتباره معه خارجاً عن الموضوع له أعني مجرد الموت فيكون لفظ المنية مجازاً في
 ذلك المعنى المعتبر فيه الخارج بخلاف ما كان خارجاً عن الموضوع له أه كالجمل الشجاع الخارج عما وضع له الأسد إذا
 اعتبر معه ما ليس بخارج وهو معنى الاسدية لم يصح غير خارج فيكون لفظ المنية مستعملاً في غير ما وضع له لا يكون لفظ
 الأسد مستعملاً فيما وضع له فما في بعض النسخ من قوله لم يصح خارجاً تحريف وعبارة السيد في حواشي شرح المفتاح لم
 يصح غير خارج كما ذكرنا

(قال السيد) والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واردة المشبه به أراد بها المعنى المصدري (أقول)
 لا ينبغي عليك أن تفسر الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري بذكر المشبه واردة المشبه به يفهم منه أن المستعار هو لفظ
 المشبه كما أن تفسير الاستعارة المصريح بها بالمعنى المصدري بذكر المشبه به واردة المشبه يفهم منه أن المستعار هو لفظ المشبه
 به اللهم إلا أن يقال المراد أن الاستعارة بالكناية هو تقدير إطلاق المشبه به على المشبه وذكر المشبه واردة المشبه به ادعاء
 فيفهم من الجزء الأول أن المستعار هو لفظ المشبه به لكن دعوى إرادة أمثال هذه المعاني في التعريفات مما لا يلتفت إليه
 قطعاً وأما قوله وقد صرح بأن المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك فهو إشارة إلى قوله ويسمى المشبه
 به سواء كان المذكور أو المتروك مستعاراً منه واسمه مستعاراً والمشبه مستعاراً له والحق أن كلام السكاكي في هذه الاستعارة
 مختلف فان تصرّحه هذا يقتضي أن يكون المستعار في المكنية هو لفظ المشبه به كما هو مذهب السلف وأمر به لها بما ذكره
 ونمطها إياها بأمثلة غير منحصرة يقتضي أن يكون المستعار الذي هو مجاز لغوي لفظ المشبه وفيه تكلف كما مضى وعده مجازاً
 يستلزم كون المصراحة حقيقة كما مر آنفاً وغاية ما يفرق به أن في المصراحة تصور غير الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في
 كل منهما ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج كان خارجاً فيكونان مجازين فتأمل
 (قول المحشي) لأن ذلك الخ لأن الدعوى لا يحمل الموضوع له غير موضوع له كعكسه

(قول المحشي) أي اشكال اختلال عبارة السكاكي أي العبارة المقولة في المتن وهو قوله أن يكون الطرف المذكور
 الخ فهذا قد اندفع خلاله الذي ذكره المصنف هنا بما أجاب به الشارح لكن قد بقي في الإيضاح شيء آخر نقله الشارح
 سابقاً بقوله وجعلها قسماً من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة الخ والاستعمال هو ذكر اللفظ واردة المعنى ولا ذكر

(واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الحروف والافعال وما يشق منها (الى) الاستعارة (المكني عنها بجمل قريبها) أي قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها و) جمل الاستعارة (التبعية قريبها) أي قرينة الاستعارة المكني عنها (على نحو قوله) أي قول السكاكي (في المنية وأظفارها) حيث جمل المنية استعارة بالكناية وإضافة الاظهار اليها قريبها في قولنا نطقت الحال بكذا جمل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو بجمل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وبجمل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا تقريرهم لمزيمات بجمل للمزيمات استعارة بالكناية عن المطعومات الشبيهة على سبيل التكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة في قوله تعالى * ليكون لهم عدوا وحزنا، بجمل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الفاعلة للايقاظ وبجمل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى * ولا ضالينكم في جذوع النخل * بجمل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك

السكاكي رحمه الله تعالى واما اعتراض المصنف رحمه الله تعالى فلا يندفع بهذا الحق ولذا قل في شرح المفتاح وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بأنه جمل الاستعارة بالكناية من أقسام المجاز للقرى وليس هنا لفظ مستعمل في غير ما وضع له اه لفظ هنا فلا استعمال فلا مجاز وهذا لم يندفع بجواب الشارح بل بما قاله المحشى وهو كما يرد على السكاكي يرد على القوم أيضاً وإنما خص المصنف به السكاكي لكونه بصدد اختصار كلامه وبما ذكره المحشى اندفع ما قاله السمرقندي من أن قوله هنا اندفع اه الاشكال بخلافه ينافي ما في شرح المفتاح من أن اعتراض الخطيب باق فتدبر

(قال السيد) واختار رد التبعية الى المكني منها بجمل قريبها مكنيا عنها والتبعية قريبها (اقول) فإذا قلت نطقت الحال بكذا فالقوم على أن في نطقت استعارة تابعة لاستعارة النطق للدلالة كأنه استعمال النطق في الدلالة أولاً ثم اشتق منه نطقت بمعنى دلت وذكر الحال قرينة لتلك لاستعارة وعند السكاكي أن الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وأن نسبة النطق اليها قرينة الاستعارة المكني عنها وإنما قصد برد التبعية الى المكني عنها لتقبل الاقسام ليكون أقرب الى الضبط كما صرح به ورد عليه صاحب الكشف بأنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والوضع الجلى ويكون ذكر المتعلقات تائهاً ومقصوداً بالمرض فلا استعارة حينئذ تكون تبعية كافي قوله * تفرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظاً * فان التشبيه هنا إنما يحسن اصالته بين هبوب الرياح عليهما وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والمضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ تشبيه بين هذه الامور تبعاً لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجمل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضاً أصلياً وامراً جلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً حينئذ بجمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى (يتقضون عهد الله) فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية حينئذ جاز أن بجمل استعارة تبعية وأن بجمل استعارة مكنية كما في قولنا نطقت الحال فان كلاماً تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر أن ما اختاره السكاكي من الرد مطلقاً مردود

وبالجملة ما جملة القوم قرينة الاستعارة التبعية بجملة هو استعارة بالكناية وما جملة هو استعارة تبعية بجملة قرينة الاستعارة بالكناية وإنما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكي (بانه) أى السكاكي (ان قدر التبعية) كنهطت في قولنا نطقت الحال بكذا (حقيقة) بان يراد بها معناها الحقيقي (لم تكن) استعارة (تخييلية لانها) أى التخييلية (مجاز عنده) أى عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزما للتخييلية) لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واثباته بدون التخييلية حينئذ ووجود المازوم بدون اللازم محال (وذلك) أى عدم استلزام المكنى منها التخييلية (باطل بالاتفاق والا) أى وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنهطت مثالا (استعارة)

اللهم الا أن يقال انه مذكور كناية بذكر رديفه (قوله وبالجملة ما جملة القوم الخ) هذا يجري في كل صورة تكون قرينة الاستعارة التبعية لفظية ولا يجري فيما تكون القرينة حالية اذ ليس ههنا لفظ بجملة استعارة بالكناية كفى قوله تعالى (لعلكم تتقون) فان لعل استعارة تبعية لارادته تعالى لامتناع الترجي عليه لكونه علام الغيوب وكذا في قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فان رب استعارة تبعية على سبيل التهم بقرينة مناسبة كثرة الوداد بحلم قل الشارح رحمه الله في شرح المفتاح بجملة ارادة التقوى استعارة بالكناية عن الترجي ونسبة لعل اليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرة تهمها وذكر رب قرينة وعلى هذا القياس وفيه ان ارادة التقوى ليست بذكورة فكيف بجملة استعارة بالكناية وان الترجي مذكور صريحا لكونه معنى حقيقيا لكلمة لعل فكيف يكون مكنيا عنه وان نسبة لعل اليه تعالى، قرينة على انها ليست بمعنى الترجي لاعلى ان ارادة التقوى مجاز عن الترجي وكذا ذكر رب مع وداد الكفار، قرينة على عدم كونها للقلة لاعلى كون القلة استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وفيه ان

(قول المحشي) بجملة ارادة التقوى استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن الترجي ادعاء أى الارادة التي ادعى فيها انها ترجى على ان الاستعارة بمعناها المصدري أعنى استعمال المشبه به ادعاء كما سبق في لفظ المنية انها استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السمع ادعاء بناء على ذلك وقلة الوداد استعارة بذلك المعنى حال كونها عبارة عن كثرة ادعاء وعلى هذا القياس (قول المحشي) وفيه ان ارادة التقوى ليست بذكورة فيه ان غير المذكور يقدر في نظم الكلام بقرينة ما ذكر بناء على نفي التبعية أي خاتمتكم مراداً ذلك ارادة مدعى فيها انها ترجى لمشايتها له على رأى المعزلة كما سبق ويكون المستعار لفظ ترجى الذي هو اسم لمعنى الارادة فهذا اللفظ الذي هو اسم المكنى عنه بلفظ الارادة المقدر لتلك القرينة والمجهول قرينة معنى حرفى هو معنى لعل

(قول المحشي) قرينة على انها ليست بمعنى الترجى أى بل بمعنى الارادة فتكون الاستعارة تبعية في لعل

(قول المحشي) لاعلى ان الخ أى مانع مما ذكر مع تخلص كل عن المحذور عند المعزلة

(قول المحشي) قرينة على عدم كونها للقلة أى بل للكثرة فتكون الاستعارة تبعية في معنى الحرف وقد عرفت انه

لا مجازاً مرسلًا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا تعني بالاستعارة سوى هذا (فلم يكن مذهب
اليه) السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) أي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يأت له ان يجعل نقطة في
قولنا نطق الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون التبعية وما يقال
ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة

المذكور في الآية تتكون بصيغة الفعل والاستعارة في معنى الفعل، لا تكون التبعية فثبت التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون
التوجيه المذكور نافيا للتبعية من البين وقبل يجعل المحاطون استعارة بالكناية عن برجي منهم الاتقاء والقرينة نسبة القوى
المرجوة اليهم بذكر لعل وتتقون وفيه انه ليس هو ما رد التبعية التي في لعل الى المكنية بل هو تصوير لاستعارة قاعل تتقون
عن برجي منهم الاتقاء، ويرد على جميع التوجيهات انه تصوير للاستعارة بالكناية في الآيتين، على غير طريقة السكاكي
رحمه الله والكلام انما هو على جريان طريقته (قوله لا مجازاً مرسلًا) بان يكون نطق مجازاً عن ذلك بعلاقة الملازمة
بينهما على ما مر (قوله ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة) أي على تقدير كون نطق الحال استعارة تبعية لان الكلام
في رد التبعية الى المكنى عنها واذا حلت على المجاز المرسل، لا يكون مما نحن فيه وأيضاً على تقدير كونه مجازاً مرسلًا يلزم
تحقق المكنية بدون التخيلية فيلزم الفساد المذكور في الشق الاول قبل كلام السكاكي رحمه الله صريح في انه رد الاستعارة
التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فينبذ لاحاجة له الى استعارة قرينة الاستعارة المكنية شيء حتى تبقى التبعية مع ذلك
بحالها فلا يتم ما رد به المصنف وانما قلنا كلامه صريح في ذلك لانه قال ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم
الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا في قولهم نطق الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة
بالكناية عن المتكلم وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله واذا المنية انشبت اظفارها * لكان أقرب
الى الضبط أقول كلامه في آخر فصل المجاز العقلي صريح في انه مخاره حيث قال وانني بناء على قولي هذا من ان نحو انبت
الربع البقل استعارة بالكناية وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية من قوله ولو انهم قلبوا فجعلوا الخ وقولي في المجاز الراجع
عند الاصحاب الى حكم الكلمة على ما سبق من أنه ينبغي أن لا يعد في المجاز جعل المجاز كله لغويا وينقسم عندى الى
مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة والاستعارة الى مصرح بها ومكنى عنها والمصرح بها الى تحقيقية وتخيلية
والمكنى عنها الى ما قرينتها أمر مقدر وهي كالانياب في قولك انياب المنية وكنطقت في قولك نطق الحال بكذا أوامر

لامانع مما ذكر ولعل المحشى ذهل عن كلام الشارح السابق في الجواب عن السكاكي فتأمل

(قول المحشى) لا تكون التبعية لما تقدم من عدم استقلال مدلوله

(قول المحشى) ولو بطريق آخر يعنى ان ثبت في الفعل دون لعل

(قول المحشى) على غير طريقة السكاكي أي التي أراد بها رد التبعية الى المكنية وهي اما يقاب فيجعل قرينة التبعية

استعارة بالكناية ويجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وانما كان على غير طريقته لان القرينة هنا حالية فلا يتصور فيه قلب

وهذا الاعتراض ذكره السيد في شرح المفتاح قوله لا يكون مما نحن فيه أي لا يكون في رد التبعية

في التشبيه وتحقق هذين الأمرين ممنوع فما لا ينبغي أن يلتفت إليه وذكر بعض من له حذافة في غير هذا الفن جواباً عن اعتراض المصنف أنا لا نسلم أن لفظ نطقت إذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخيلية لأنها ليست في نطق بل في الحال بأن يحمل لها لساناً وأيضاً معنى قوله في المفتاح لا تنكح المكني عنها من التخيلية أن التخيلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فإذا قلنا نطق لسان الحال وأردنا باللسان الصورة التخيلية للحال التي هي بمنزلة اللسان للإنسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهمنا استعارة مكني عنها وتخيلية أما إذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخيلية فإنها من قسم المصريح بها ولا تصرح بالمشبه به في نطق الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام واحد من غير أن ينظر فيه أدنى نظارة فإن قلت ان قلت ان أراد بالإنفاق على استلزام المكني عنها للتخيلية اتفاق غير السكاكي فهو

محقق كالاتيات في انبت الربيع البقل اه فانه استعارة التبعية والمجاز العقلي من أقسام الاستعارة وعمالها داخلين في المكني عنها قال قدس سره فإذا قلت الخ لم يطر وجه هذا التصوير بعد تصوير الشارح رحمه الله بقوله في قولنا نطقت الحال الخ فانه تكرر لما ذكره الشارح رحمه الله (قوله فما لا ينبغي أن يلتفت إليه) رد على المخالفين وبين وجهه في الحاشية بقوله لأن هذا منع لما هو بين عندهم من أن ليس الاستعارة الإيجازاً علاقته المشابهة وأذا لا يعرف ههنا علاقة غير

(قال السيد) هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي (اقول) قل في رد هذا الكلام في حاشيته على هذا الموضع أما أولاً فلأن قوله الاستعارة التخيلية ليست في نطق بل في الحال مما لا معنى له أصلاً لأن الحال عنده استعارة بالكنية والتخيلية هذه يجب أن تكون ذكر المشبه به وإرادة المشبه لا تتحقق له حسناً ولا عقلاً واتفاوفاً في مثل نطق الحال إذا حمل نطق حقيقة مما لا ينبغي أن يخفى على أحد أقول في قوله بأن يحمل لها لسان إشارة إلى أن الاستعارة التخيلية ليست في الحال نفسها بل في الحال باعتبار أن يحمل لها لسان وقد صرح بذلك فقال إذا قلنا نطق لسان الحال وأردنا باللسان الصورة التخيلية للحال التي هي بمنزلة اللسان للإنسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهمنا استعارة مكني عنها وتخيلية وأما إذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخيلية هذه عبارته بعينها فلا يرد عليه حينئذ أنه جعل الحال التي هي استعارة بالكنية عند السكاكي استعارة تخيلية عنده بل الظاهر من كلام المصنف أنه جعل اعتراض المصنف باعتبار نطق مثلاً أهم من أن يكون في نطق لسان الحال أو في نطق الحال فدفع الأول بوجود التخيلية في الإنسان وإن كان نطق حقيقة ودفع الثاني فقط أو دفعها بما بأن المكنية لا تستلزم التخيلية بل الأمر بالعكس قول وأما ثانياً فلأن السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكنية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم في أمثلة تلك اللوازم أن تكون على سبيل الاستعارة التخيلية قال وقد ظهر أن الاستعارة بالكنية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية على ما عليه مساق كلام الأصحاب وهذا صريح في أن المكني عنها مستلزمة للتخيلية إذ قد صرح فيما قبل بأن التخيلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اغفار المية الشينة بالسبع وغير ذلك من الأمثلة التي أوردها وأما ثالثاً فلأنه قد صرح السكاكي بأن نطق في نطق الحال أمر وهي كاظفار المية وهذا صريح في أنه استعارة تخيلية وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل في الجواب مخالف لصريح كلام المفتاح

لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه يصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى *
 ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لا بطلان العهد وهذا امر
 محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخيلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره
 فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخيلية انما هو مذهب السلف وعندما
 لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخيلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبهة بالسبع وهي توجد بدون التخيلية
 كما صرح به في المجاز العتيق حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت
 في نقطة الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والحزم في هزم الامير الجند قلت هذا
 يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيهها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت الحال من قبيل الوهمي
 كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية ثم
 يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر
 في المكنى عنها والتخيلية تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمكتم استعارة بالكناية
 واثبات النطق لها استعارة تخيلية ويكون نقطة حقيقة مستعملة في المعنى الاصل كما هو مذهبه في الاظفار
 فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخيلية عندهم
 حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

المشابهة فلو لم يكن استعارة لم يصح الكلام اصلا مع ان السكاكي رحمه الله مصرح بان نطقت ههنا امر مقدر وهي كالاظفار
 المنية فاطلاق النطق عليه ليس بطريق الحقيقة وهو ظاهر ولا بطريق المجاز المرسل ، اذ لا يعرف القصد ههنا الى علاقة
 بينهما غير المشابهة كافي اظفار المنية اه يعني ان ما ذكره الخليلي من اشتراط الامرين في الاستعارة مغلف لما تقرر عندهم
 ولو اعتبر الشرطان فيها ، لزم بطلان حصر المجاز في المرسل والاستعارة فالاول شرط لحسن الاستعارة التصريحية والثاني
 امر لازم من استعمال لفظ المشبه به في المشبه وادعاء كونه فردا منه نعم يشترط فيها قصد التشبيه اذ لو لم يقصد التشبيه
 لم يكن استعارة وبعض الناظرين لم يفرقوا بين قصد التشبيه وقصد المبالغة في التشبيه فاعترض بان هذا يخالف لما صرح
 به سابقا في مواضع متعددة من انه لا بد من قصد التشبيه وانما قال اذ لا يعرف ههنا علاقة أى ليس المعروف المشهور بينهما

(قول الشارح) ثم يستفاد من كلامه أى المصنف لان مبنى الاعتراض كون التخيلية لفظا مستعملا في غير ماوضع
 له بخلاف ما اذا كانت اثبات لازم المشبه به كما هو مذهب المصنف أو اللفظ الدال على ذلك اللازم الباقي على معناه
 الاصل المتقول عن شئ كان يستعمل معه كاليد مع الانسان الى موضع آخر كاليد بمعناها الحقيقي مع الشمال

(قول المحشى) اذ لا يعرف القصد الخ اعدم اللزوم بين النطق والصورة الوهمية

(قول المحشى) لزم بطلان حصر المجاز الخ فيه ان اللازم حصر المجاز في المرسل والاستعارة الجامعة للشرطين وما خلا

عنهما عند هذا القائل يكون استعماله باطلا اذ لا يعترف بكونه مرسل ولا استعارة

﴿ فصل ﴾

في شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتخييل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ماعلق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح (وان لا يشم وانحته لفظا) أي وبان لا يشم كل من الحقيقية والتخييل وثمة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت

علاقة غير المشابهة فلا يتنافي ما سبق في بحث الاستعارة التبعية تقلا عن بعض الفضلاء من تجوز كون العلاقة بينهما الملازمة بناء على ان الدلالة لازمة للنطق وحاصل قوله مع ان السكاكي رحمه الله تعالى الخ ان ما ذكره في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكي رحمه الله تعالى لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية * وقال قدس سره اشارة الى ان الاستعارة الخ * يعني ان ما ذكره الشارح رحمه الله انما يريد لوقال ذلك البعض بالاستعارة التخيلية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال بجمل اللسان لها وفيه ان جعل اللسان لها انما يفيد تحقق الاستعارة التخيلية في اللسان لكونه مستعملا في صورة وهمية لاني الحال لا اصاله ولا تبعاً فكيف يصح قوله بل في الحال ، وهذا هو الذي بعث الشارح رحمه الله على جعل لفظة لها مفعولا ثانيا لجعل كما في قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) واما تهرجه بما ذكر فاقما يدل على تحقيق الاستعارتين المسكنية في الحال والتخيلية في اللسان ولا يدل على تحقق التخيلية في الحال أصلا * قل قدس سره بل الظاهر من كلام الحبيب الخ * هذا محمل بعيد غاية البعد فان كلام المصنف رحمه الله ينادى بأعلى صوت على ان الكلام في نطق الحال والاقرب أن يقال انه جعل الاستعارة التخيلية في نطق الحال بجمل اللسان لها باعتبار تقدير لفظ اللسان والمقدر كالمفعول فكما في قولنا نطق لسان الحال لفظ اللسان المفعول استعارة تخيلية كذلك في نطق الحال اللسان المقدر * قال قدس سره وبالجملة الخ * فانه ذكر ثلاث مقدمات كل واحدة منها مخالف لكلام السكاكي رحمه الله (قوله في شرائط حسن الاستعارة) ان أريد بشرائط حسن ما تكون بسببها مقبولة وانفتحت بانتفاءها أو بقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه فلا خفاء في كلامه لان شمول وجه الشبه للطرفين محسن للاستعارة والتشبيه وانتفاؤه يوجب انتفاءهما كما نص عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه وافيا بالغرض يوجب حسنه وكونه ناقصاً فيه يوجب عدم حسنه ولا يوجب انتفاءه وكذا كونه سليما عن الابتذال يوجب حسنه وكونه مبتذلا يوجب كون التشبيه غير مقبول لا انتفاءه وعدم الاشتم بالتشبيه يوجب كونها مقبولة والاشتمام تنتفي الاستعارة كما ينه الشارح رحمه الله تعالى بقوله ولذا قلنا الخ وان

(قول الشارح) مما سبق في باب التشبيه احترازا عما يحسن به التشبيه غير ما سبق وهو ان لا يقرى الشبه بين الطرفين المذكور هنا فانه يفارق فيه حسن الاستعارة حسن التشبيه

(قول المحشى) وهذا هو الذي بعث الشارح الخ يعني اقتضاه قوله بل الحال ان الاستعارة في الحال هو الذي جعل الشارح على ان يفهم ان هذا القائل جعل لفظ لها مفعولا ثانيا لجعل حتى تكون الاستعارة في الحال لانها حينئذ متعلق الجمل كما هو مقتضى قوله بل هو في الحال ولم يجعله حالا حتى يكون مفاده ان الاستعارة في اللسان المقيد بكونه لها ولا يكون كونه لها متعلق الجمل

أسداً في الشجاعة تشبيه لاستعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به أقوى في وجه الشبه بدليل قول الشاعر * ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك * فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي * ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة غير مقيدة بصفة أو تفرع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد أخطأ

أريد بها ما يوجب حسنهما ولا يفتني باتفانه كما هو الظاهر المتبادر المستفاد من عبارة المفتاح حيث قال واعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادقتها حسنت والاعريت عن الحسن وربما اكتسبت قبحاً وقال الفاضل السكاكيني وانما قال ربما اكتسبت قبحاً لان عدم شروط الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق اما بوجود القبح واما بعدم الحسن والقبح معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن والقبح فلا بد من صرف العبارة عن الظاهر بان يقال المراد بالشمول الشمول بلا شبهة وكذا بالوفاء الوفاء بلا شبهة فانه اذا تحقق الشبهة في الشمول والوفاء يكون التشبيه باقياً وكذا الاستعارة الا انه لا يبقى حسنهما ومعنى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت أسداً في الشجاعة تشبيه الخ أي لاجل ان عدم اشمام الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا يعني المحققين من علماء البيان انه اذا تحقق الاشمام بان ذكر المشبه به ولم يذكر المشبه وذكر وجه الشبه كما في المثال المذكور انه تشبيه والتقدير رأيت مثل اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة بناء على طي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به لان القول بالتشبيه البالغ أولى من القول بالاستعارة الغير الحسنة كما ذهب اليه البعض، فكذا اذا بين المشبه بالمشبه به . صريحاً أو ضمناً كما في قوله تعالى (الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) أو وجد في الكلام ما يشعر بالتشبيه بان حمل المشبه به على المشبه أو ذكر مع لفظ المشبه به صفة تلائم المشبه نحو بدر يسكن الارض ونحو ذلك ، كما مر سابقاً عن اسرار البلاغة وقال بعض الناظرين متابعة لما قاله السيد في شرحه المفتاح ان اشماء رائحة التشبيه فيما اذا ذكر المشبه من غير اشعار بالتشبيه كما في قوله * قد زرازراره على القمر * أو فيما اذا كان التركيب محتتملاً للتشبيه (قول المحشي) وكذا اذا بين المشبه بالمشبه به صوابه بين المشبه به بالمشبه وكذا قوله فيما سيأتى بان بين المشبه

بالمشبه به صوابه العكس أيضاً كما في شرح المفتاح للشارح وغيره وامله تحريف من الناسخ (قول المحشي) صريحاً أو ضمناً كما في قوله تعالى الخيط الابيض الخ بيان الخيط الابيض صريح وبيان الخيط الاسود ضمني كما مر

(قول المحشي) كما مر سابقاً عن اسرار البلاغة مر ذلك في آخر بيان مراتب التشبيه قل الشيخ هناك الاصح ان اسم المشبه به اذا كان خبراً عن المشبه أو في حكمه يكون تشبيهاً لا استعارة

(قول المحشي) فيما اذا ذكر المشبه فيه الخ هكذا عبارة السيد في شرح المفتاح ومرجع ضمير فيه الى التركيب فان عبارته هكذا ان قوله قد زرازراره على القمر فيه اشمام رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشمر اشعاراً بكونه مشبهاً بل فيه رائحة الاشعار بذلك لكن عبارة بعض الناظرين فيما اذا ذكر المشبه به فيه من غير اشعار بكونه مشبهاً به والمطلب سهل لكن في شرح المفتاح للشارح انه لو زيد على الاشمام بان يبين المشبه به بالمشبه أو يذكر وجه الشبه خرجت من الاستعارة بالكلية وعريت عن الحسن فقط ان لم تشم ولا مانع من انه جرى هناك على ظاهر المفتاح

لأن المرشحة من أحسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر (ولذلك) أى ولأن شرط حسنه ان لا يشتم رائحة التشبيه لفظا (يوصي ان يكون الشبه) أي مابه المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه أو بسبب عرف أو اصطلاح خاص (لئلا يصير) كل منهما (الغازا) أى تعمية في المراد يقال الفز في كلامه اذا عى مراده ومنه الفز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعنى يصير الغازا اذا روعى شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شتم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن (كما لو قيل في) التحقيقية (رأيت أسداً وأريد انسان بخرو) في التمثيل (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام * الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة * وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذى يرتحمه الرجل جملا كان أو ناقة يريدان المرضى المنتخب في عزه وجوده كالنجبية التى لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة أو هى جملة مستأنفة (وبهذا ظهر ان التشبيه أهم

والاستعارة نحو اسد برعى فانه ان قدر المبتدأ كان تشبيها كما مر وان قدر الخبر أى عندى كان استعارة كما قاله الابهري ففي هاتين الصورتين كانت الاستعارة غير حسنة واذا زاد على ذلك بان يبين المشبه بالمشبه به أو ذكر وجه الشبه كان تشبيها لا استعارة ففسر قوله ولذا قلنا الخ أى لاجل ان شرط الاستعارة عدم الاشتمام قلنا انه اذا زاد على وجه الاشتمام بان ذكر وجه الشبه مثلا كان تشبيها لا استعارة ولما كان قوله لان اشتماء يبطل الغرض من الاستعارة منافيا لهذا التوجيه قدر المضاف أى يبطل كمال الغرض وجعل قوله أعنى ادعاء الخ تفسيرا للغرض ولا يخفى ما فيه من التكلف على ان ادعاء ان الاستعارة في قوله * قد رازراره على القمر * غير مستحسنة مما لا بد له من شاهد فان الاستعارة انما تقتضي طى ذكر المشبه وعدم الاشتمام بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه به استقام الكلام ولم يفت الا المبالغة وهو متحقق في المثال المذكور (قوله نعم المجردة ناقصة الحسن) وما يتوهم من ان فيه اشتمام رائحة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بان المشبه في المجردة هو الذات مع الوصف كما ان المشبه به في المرشحة الذات مع الوصف وقدم ذلك وقبل ان التجريد يحىء بعد تمام الاستعارة فلا يكون الاشتمام فيها والاشتمام المانع للحسن ما يكون قبل التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى (ومن كل ثأكلون لحما طريا) الخ مانع من حل قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات الخ) على الاستعارة مع انه جاء بعد تمام الاستعارة (قوله جليا) جلاء لا يفضى الى الابتذال فانه يفوت للحسن والتوصية بالجلاء انما هو في الاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه فيها بلفظه فلو لم يكن وجه الشبه جليا يصير تعمية بخلاف الاستعارة بالكناية لان المشبه مذكور بلفظه مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية ، فالقرينة كافية في ذلك كذا في شرح المفتاح الشريفي فتدبر فانه قد

(قول المحشى) مستعمل في معناه وهذا المعنى المصرح به هو المراد ولم يبق الا استعارة اسم المشبه به فتكفى فيه القرينة بخلاف الاستعارة المصرح بها فان المعنى المراد غير مصرح به مع استعارة الاسم أيضاً التابعة للمعنى الخفى تدبر (قول المحشى) فالقرينة كافية أى اثبات لازم المشبه به كاف في استعارة اسمه المذكور المصرح به

(٢٢) أى كل ما يأتى فيه الاستعارة الحقيقية أو التمثيل يأتى فيه التشبيه وليس كل ما يأتى فيه التشبيه يأتى فيه الاستعارة الحقيقية أو التمثيل لجواز أن يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغاذا وتكليفها بما لا يطاق كالمثالين المذكورين (ويحصل به) أى بما ذكر من أنه إذا خفى الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتمين التشبيه (أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتمينت الاستعارة) فلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فإذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا إذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كانى في ظلمة (و) لاستعارة (المكنى عنها كالتعريفية) في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمرة (و) الاستعارة (التخييلية حسننا بحسب حسن المكنى عنها) لأنها لا تكون الانابة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لأنها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال أن حسننا بحسب حسن المكنى عنها متى كانت ابنة لها وفلما تحسن لحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسننا برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكر في التعريفية والمكنى عنها

خفى على البعض (قوله اعم محلا) ، أى بحسب التحقق لا بحسب الصدق (قوله ويتمين التشبيه) أى عند البلغاء لأنهم يحترزون عن غير الحسن لا أنه لا تصح الاستعارة قوله وتعين الاستعارة عند البلغاء لأنهم يحترزون عن غير الحسن لا أنه لا يصح التشبيه فيكون منافيا لما تقدم من أن كل ما يأتى فيه الاستعارة يأتى فيه التشبيه (قوله غير تابعة لها) ، أن تكون تابعة للتشبيه كما في اظفار المنية الشبيهة بالسبع انشبت بغلان (قوله استعارة مصرحة الخ) يعنى أن الاستعارة التخييلية مقسودة في نفسها مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالحقيقة فيدنى أن يكون حسننا برعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة للمكنية وقرينة عليها لا يقتضى أن يكون حسننا تابعا لحسنها ولا يكون لها حسن

(قول المحشى) أى بحسب التحقق الخ بيان لمعنى كون الاعمية باعتبار المحل يعنى أنها باعتبار المحل لا باعتبار الصدق إذ لا يصدق أحدهما على الآخر لازائد عليه قيد له كما يتوهم

(قول المحشى) فيكون منافيا لما تقدم الخ لعل هنا سقطا والاصل وكذا يقال في قوله تمينت الاستعارة أى أن المراد تعينها عند البلغاء لأنهم يحترزون عن غير الحسن لا أنه لا يصح التشبيه فيكون منافيا الخ وأقل معاوية عن المحشى على قول الشارح وتعين الاستعارة أى عند البلغاء لأنهم يحترزون عن غير الحسن لا أنه لا يصح التشبيه لينافى ما مر من أن كل ما يأتى فيه الاستعارة يأتى فيه التشبيه اه فلتحرر نسخة صحيفة

(قول المحشى) بأن تكون تابعة للتشبيه قيد به لقوله فلما تحسن الحسن البليغ فانه يفيد أن فيها حسنا بليغا على قلة غير تابعة لها وذلك أن كانت تابعة للتشبيه وقد تقدم

(قول المحشى) يعنى أن الاستعارة التخييلية الخ رد على المصام فانظره

﴿ فصل ﴾

اعلم ان الكلمة كما توصف بالجاز لنقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف به أيضا لنقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من الجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله أعنى المضاف واما في الجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح هو بان الجر في ليس كمثله شيء مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمبنى الاول ولكنه قد حاول التنبيه على الثانى اقتداء بالسلف واجتذابا بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالجاز بهذا الاعتبار فقال (وقد يطلق لجاز على كل كلمة تنير حكم اعرابها) الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح أى تغير اعرابها من نوع الى آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالأول (كقوله تعالى وجاء ربك) وقوله تعالى (واسئل القرية) (والثانى مثل) قوله تعالى ليس كمثله شيء أى (جاء) (أمر ربك) لاستحالة مجيء الرب (و) اسئل (أهل القرية) للقطع بان المقصود سؤال أهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق

في نفسها نعم يقتضي أن يكون حسن المكنى عنها موجبا لمزيد حسنها (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) وهو قوله واما الرفع فجاز والنصب مجاز وانما قال وظاهر لانه يمكن أن يقال المراد المرفوع مجازا. أو الرفع حكم مجازى وكذا النصب كذا في الشرحين وهو المناسب لسابق كلامه ولاحقه (قوله كل كلمة تغير الخ) ظاهر هذا التعريف أن يكون مطلق تغير الاعراب بالحذف أو الزيادة موجبا لكونه مجازاً وما سيجي. من التعريف الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى فيما سيجي. أن يكون التغير في الاعراب والمعنى الى ما يخالفه موجبا له (قوله الظاهر الخ) انما قال ذلك ، اذ يجوز ان يراد بحكم الاعراب الاثر المترتب عليه أعنى الفاعلية والمفعولية (قوله وبه يشعر لفظ المفتاح) حيث قل فالحكم الاصلى هو الجر (قوله بان المقصود) أى المقصود من هذا الكلام . فى المقام الذى وقع السؤال عن الاهل فالقرينة ههنا على الحذف هو المقام بخلاف الاول

(قال السيد) وبه يشعر لفظ المفتاح (أقول) حيث قل فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله ربك فى جاء ربك هو الجر واما الرفع فجاز وحيث قل فالحكم الاصلى للقرينة فى الكلام هو الجر والنصب مجاز (قول الشارح) للقطع الخ رد على من انكر وقوع الجاز بالحذف فى القرآن مدعى ان المقصود سؤال القرية ولا مانع من ان يخلق الله فيها قوة النطق

(قول المحشى) أو الرفع حكم مجازى فهو بنزلة المبنى المجازى أى نقل اللفظ اليه عما كان عليه كما نقل الى معناه المجازي عن معناه الحقيقى

(قول المحشى) اذ يجوز ان يراد الخ فليس حسبك من بحسبك درهم مجازا لعدم تغير الحكم قال بعض الحواشي ان ما يسمى مجازا بالزيادة والنقصان هو ما كان قدس المبنى ظهراً صحيحه باطناً

(قول المحشى) فالمقام الذى وقع أى وقع هذا الكلام فيه فالمقام دل على حذف لفظ أهل بواسطة انه دل على ان سؤال الاهل مقصود من الكلام لامن التعبير عن الاهل بالقرية ولا من استعمال سؤال القرية فى سؤال أهلها مجازا

الجدزان أيضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا
المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل من بقرية قد خربت وباد أهلها فأراد ان يقول لصاحبه
واعظا ومذكرا أو لنفسه متمطا ومعتبرا أسئل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سئل الارض من شق أن تارك
وغرس أشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني
الى النصب بسبب حذف المضاف (و) ليس (مثله شيء) فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد
تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لانني ان يكون شيء مثل
مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان أحدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لآخي زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لآخي
زيد من أخ هو زيد فنثبت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ إذ لو كان له أخ لكان لذلك
فان القرينة فيها الامتناع العقلي (قوله أن لا يجعل الكاف زائدة) قبل اصاله الكاف تقتضي نفي ذاته تعالى لان كل شيء
يكون مثل مثله فله تعالى هو مثل مثله فاذا نفي مثل مثله فقد نفي هو تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس بشيء لان المثلية
من الاضافات والمضافات يتكافآن وجودا فلو كان ذاته تعالى مثلا لمثله في نفس الامر، يلزم ثبوت مثله في نفس الامر
فاندفع ما قيل ان سؤال الاهل لا يقتضي ان يكون لفظ اهل مقدرا لجواز التعبير بالقرية عن أهلها مجازا وكذا ما قيل انه
استعمل سؤال القرية في سؤال أهلها ومثله استعمال نفي المثل في نفي مثل المثل

(قال السيد) ويكون من باب الكناية وفيه وجهان (أقول) الصواب ان الوجه الاول ليس كناية بل هو من المذهب
الكلامي وهو ان يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريقة أهل الكلام كقوله تعالى (فلما أفل قال لا احب الاقايين) أي
القمير أفل وربى ليس بأفل فالقمير ليس برى يدل على ذلك تقريره حيث قال أي ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان
لذلك الاخ أخ هو زيد وحيث قال والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود
ولو جعل هذا الوجه أيضا كناية لم يكن في الحقيقة وجه آخر غير الثاني بل لا يكون اختلاف الا في العبارة بيان ذلك ان
الاول حينئذ كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المثل وأريد به نسبته الى المثل والثاني أيضا كناية في النسبة حيث
نفي ثبوت مثل لمثله وأريد نفي ثبوت مثل له فرجعهما الى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل الا انه
عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المائل عن هو
على أخص أوصافه نفي للمائل عنه بطريق المبالغة واما اذا جعل الاول مذهبا كلاميا فالفرق ظاهر لان العبارة في الكناية
مستعملة في المعنى المقصود أعني نفي المثل عنه تعالى بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى وفي المذهب الكلامي مستعملة
في معناها الاصلى وجعل ذلك حجة على المعنى المقصود من غير أن يقصد استعماله فيه أصلا فتأمل

(قول المحشي) يتكافآن وجودا فان كان أحدهما موجودا في نفس الامر كان الآخر كذلك أو بحسب الفرض
كان الآخر كذلك

(قول المحشي) يلزم ثبوت مثله في كونه تعالى مثلا لمثله لا انتفاء مثله لا انتفاء ذاته تعالى عن ذلك علوا كبيرا

الاخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله إذ التقدير أنه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشف وهو أنهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والفرض نفيه عن ذاته فسلوكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه ممن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد انقضت لداته وبلغت آثراته يريدون انقاعه وبلغه

نعم ان فرض مثل مثله ، يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض ومفهوم الآية نفي مثل مثله في نفس الامر لا الفرض فان للعقل فرض كل شيء ، والى ما ذكرنا اشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر (قوله إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله الخ) قيل المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي أن يكون مثل مثله سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى أحد فكذا أحد غير المتكلم وأيضاً لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً لمثله لان وجود مثله محال والمحال جاز أن يستلزم محلاً آخر والجواب عن الاول ان اسم ليس شيء وهو نكرة في سباق النفي فيم فتفيد الآية نفي شيء يكون مثلاً لمثله ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء هو مثل لمثله والاضافة لا تقتضى خروجه عن عموم شيء بخلاف المثال المذكور فان القرينة العقلية دلت على تخصيص أحد لغير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول الغير وعن الثاني ان وجود المثل لشيء مطلقاً يستلزم وجود مثل المثل ، مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء وذلك بين فالمنع بتجوز أن يكون لذاته تعالى مثل ولا يكون هو مثلاً لمثله مكابرة قال قدس سره الصواب الخ ما ذكره ليس بصواب اما أولاً فلان المذهب الكلامي هو ايراد الحجة وليس في الآية أشعار بالحجة فضلاً عن الايراد واما ثانياً فلانه حينئذ تكون الحجة قياساً استثنائياً استثنى فيه تقيض التالى هكذا لو كان له مثل لكان هو مثل مثله لكنه ليس مثلاً لمثله فلا بد من بيان بطلان التالى حتى تتم الحجة اذ ليس بينا بنفسه ، بل وجود

(قول المحشى) نعم ان فرض مثل الخ هذا مقابل لقوله فلو كان ذاته تعالى الخ

(قول المحشى) يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض لما عرفت من تكافى المثليين وجوداً أى وليس الفرض نفي مثل

المثل الفرضي ليلزم نفي المثل الفرضي لان للعقل فرض كل شيء

(قول المحشى) والى ما ذكرنا أشار الشارح الخ لا مانع من ان يكون اشارة أيضاً الى رد ما قبل ان نفي مثل المثل ثبت

المثل واذا ثبت مثله حصل التناقض لانه مثل لمثله ضرورة ان التماثل يكون من الجانبين وكذا ما قبل انه مشعر بالثبات المثل لان النفي يعود الى الحكم لا الى التماثلات فقولنا ليس كائن زيد أحد يدل ظاهراً على ان لزيد ابناً وان كان يحتمل نفي المثل له بناء على عدمه وحاصل الجواب حينئذ عن الاول انه انما يلزم التناقض لو لم يكن نفي مثل المثل بنفي المثل دفعاً للتناقض وتحقيقه ان نفي مثل المثل مستلزم لنفي المثل ضرورة انه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً لمثله فلا يصح نفي مثل المثل وعن الثاني بمنع كون هذا الكلام ظاهراً في اثبات مثله كيف وتقيضه وهو نفي مثله قطعي لئلا يلزم التناقض وقد اقتصر في حواشي شرح المختصر على دفع هذين

(قول المحشى) مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء يعنى ان استلزام وجود المثل لشيء ، لوجود مثل المثل ذاتي

لوجود المثل لتوقف كونه مثلاً عليه اذ المماثلة لا تكون الا بين شيئين وما بالذات لا يتخاف بخصوصية المحل

(قول المحشى) بل وجود المثل ووجود الخ فن لا يسلم مدعى المتكلم وهو انتفاء المثل لا يسلم أيضاً انتفاء مثل المثل

فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعبدتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى ونحو قوله تعالى * بل يدها مبسوطةتان * فان معناه بل هو

المثل ووجود مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم والجهل لا يجوز جعل أحدهما دليلا على الآخر * قال قدس سره يدل على ذلك تقريره الخ * تقريره لبيان اللزوم بينهما حتى تتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى الحقيقي الى المعنى الكينائي ولذا لم يشرع بإعلان التالى أصلا * قال قدس سره لم يكن وجهها الخ * ان أراد انه لا يكون وجهها آخر مثبتا لكناية ، غير الكناية التي اثبت الوجه الثاني فذلك غير لازم انما اللازم تغاير الوجهين في ذاتهما وان كانا مثبتين لنوع واحد من الكناية وان أراد انه لا تغاير بينهما كما يدل عليه قوله بل لا يكون اختلاف الا في العبارة فذلك ممنوع فان الوجه الاول مبناه اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي اللازم كناية عن نفي المزوم من غير ملاحظة ان حكم الامثال واحد وانه يجري في النفي دون الاثبات فان نفي اللازم يستلزم نفي المزوم ، دون العكس بخلاف الوجه الثاني فان مبناه ان حكم المماثلين واحد والا لم يكونا مماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل وانه يجري في النفي والاثبات كما في ايضت لداته وبلغت آرايه * قال قدس سره ان الاول كناية في النسبة الى قوله والثاني الخ * فيه ان الكناية في النسبة لا بد فيه من ترك التصريح بالنسبة كما سيبي . وفيما نحن فيه . تصریح بالنسبة بطريق الاضافة فهو على الوجهين كناية من القسم الاول أعني ما يكون ، المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ثم ان بيانه قدس سره انما يفيد اتحاد الوجهين في اثبات كونه كناية في النسبة لانه لا تغاير بينهما الا في العبارة * قال قدس سره لان العبارة في الكناية الخ * سيجي اختلافهم في ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى المقصود أو المعنى الاصلى فالفرق المذكور غير ظاهر عند الكل (قوله من فائدتها) وهي المبالغة لانه كدعوى الشيء بالينة

فكيف يحتاج عليه (قول المحشي) غير الكناية التي اثبت الخ وهي استعمال لفظ دال على اتقاء مثل المثل و اتقاء المثل فهذا غير لازم بل الكناية فيهما بهذا المعنى
(قول المحشي) دون العكس أى نفي المزوم لا يستلزم نفي اللازم لجواز كونه أعم فائباته لا يستلزم اثبات المزوم لجواز ثبوته مع مزوم آخر تدبر

(قول المحشي) تصریح بالنسبة بطريق الاضافة أى الاضافة الى الضمير في مثله على قياس ما يأتي من الفرق بين زيد طوبى ل نجاهه والمجد بين ثوبية لان جملة ليس خبر عن الله في المعنى فنفي المثل هو المكفى عنه ونسبة هذا المكفى عنه الى الله مصرح بها

(قول المحشي) المطلوب بها غير صفة ذلك الغير هو النفي كما عرفت ويكون المكفى عنه هو النفي هو الموافق لقولهم ومنهم السيد في هذه الحاشية التي كتبها هنا ان نفي مثل للمثل كناية عن نفي المثل فالمكفى عنه هو النفي لا النسبة وقوله ولا نسبة أي لانها مصرح بها قبل لعل كلام السيد مبنى على ان الجملة مستأنفة سالبة ولو سلم انها خبر فهذا انما هو بالنظر الى الجملة الكبرى والمطلوب فيها منسوب لانسبة ولعل السيد نظر الى الصغرى والمطلوب فيها نسبة ولا تصریح بها فيها فليتمل (قول المحشي) عند الكل بل عند البعض

بعواد من غير تصور يد ولا بسط لها لأنها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئاً آخر حتى أنهم استعملوها
 فيمن لا يد له وكذا يستعمل هذا في من له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان
 يعد ملحقا بالمجاز ومشبهاً به لا اشتراكهما في التعمد عن الاصل الى غير ذلك الاصل لا ان يعد مجازاً ولهذا
 لم اذكر الحد شاملاً له لكن المهددة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده عن المجاز اطلاق لفظ
 المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز أو الاشتراك وان اراد أنهم جعلوه من اقسام
 المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون

(قوله في من له مثل الخ) أى فيمكن له مثل وفي من لا يمكن له مثل «قل قدس سره اعلم ان استعمال بسط اليد الخ» حاصل
 كلامه ان الشارح رحمه الله جعل ليس كذلك في من لا يمكن له وفي من له مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي ، في الجملة
 كاف في الكناية والمستفاد من تحقيق الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز ، متفرع على الكناية فيما
 لا يمكن وكلا الوجهين المذكور ان في الكشف فقال ان قوله تعالى (ليس كذلك شيء) وقوله تعالى (بل يدها مبسوطتان)
 كنايةتان وقال ان قوله تعالى (ولا ينظر اليهم يوم القيمة) وقوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) مجاز متفرع على الكناية
 ولا يخالف بين القولين ، لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الذي استعمل فيه « قال قدس سره ما وقع في عبارة النخبة »

(قال السيد) حتى أنهم استعملوها فيمن لا يد له الخ (اقول) اعلم ان استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الى من
 جاز أن يكون له يد سواء وجدت وصحت أو شلت أو قطعت أو فقدت لتقصان في الخلقة كناية محضة لجواز ارادة المعنى
 الاصل في الجملة والنظر الى من تنزه عن اليد كقوله تعالى (بل يدها مبسوطتان) مجاز متفرع على الكناية لامتناع تلك
 الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيراً حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير أن يتصور يد أو بسط ثم استعمل
 ههنا مجازاً في معنى الجود وقس على ذلك نظائره في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) وقوله تعالى (ولا ينظر اليهم
 فان الاستواء على العرش أى الجلوس عليه فيمن يتصور منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه مجاز متفرع عليها
 وعدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية محضة عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز منه مجاز كذلك هكذا حقق الكلام في الكشف
 (قول المحشى) في الجملة أى في بعض الصور

(قول المحشى) متفرع على الكناية وجه التفرع ما ذكره السيد من انه استعمل هناك كثيراً حتى صار الخ

(قول المحشى) لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الخ يعنى ان المحل يدل على ان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي
 لاستحاطته فيه فيكون اللفظ نظراً للمحل مجازاً فقط اذ لادلالة المحل على ان المعنى الحقيقي مراد لالذاته بل للانتقال
 منه حتى يدل على ان اللفظ كناية لان هذا قدر زائد على ساقطه الاستحالة ولو كان كذلك لكانت المجازات كلها كنايةات
 واما اللفظ في نفسه فموضوع لمعناه الحقيقي والمحل غير مانع من الحل عليه عند ارادته للانتقال منه الى لازمه لا لكونه مناط
 الصدق والكذب واذا لم يكن مانع حل على المعنى الحقيقي لان الاصل في اللفظ ان يحمل على معناه الحقيقي عند عدم
 القرينة المانعة عنه ثم ان محط الفائدة هو المعنى المكفى عنه والقرينة دالة على ارادته فيكون اللفظ في نفسه كناية فتحصل
 ان المحل لا يدل على ان المعنى الحقيقي مراد للانتقال فلم يكن اللفظ بالنسبة اليه كناية بل مجاز ولا يمنع من حمل اللفظ

المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع للملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلى وإلا لدخل في تعريف السكاكي أيضا وأما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فعنه أنه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رأيا يتفرد به والله اعلم (الكتابة) في اللغة مصدر قولك كذبت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين أحدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم أعني ذكر اللازم وإرادة المزوم مع جواز إرادة اللازم أيضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ هو الذي أشار اليه المصنف

من زيادة الحروف وهي التي يكون الغرض منها التأكيذ بخلاف ان واللام فان مدلولهما التأكيد وبخلاف في فان المقصود منهما التصريح بالظرفية قال السيد ليس من المجاز الخ هذا هو التحقيق عند الاصوليين ولذا لم يذكرهما الشيخ ابن الحاجب في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه يجوز أي توسع زيادة كلمة أو نقصها وان لم يصدق على ذلك حد المجاز وفي التحرير ومجاز الحذف حقيقة لانه في معناه وانما سمي مجازا باعتبار تغير اعرابه قول السيد بل أرادوا ان اصل الكلام الخ فيه بحث اما أولا فلانهم عدوا النقصان والزيادة من علاقات المجاز مقابل العلاقة المحلية كما في المتهاج وجمع الجوامع ولذا اعترض شارح المتهاج بان الزيادة والنقصان ليسا بعلاقة وفي التحرير ان كون الزيادة والنقصان من العلاقة ضعيف واما ثانيا فلانه يلزم على هذا ان يكون جرى النهر من باب المجاز بالنقصان لانه حصل المجاز بسبب حذف لفظ الماء وكان الاصل جرى ماء النهر واما ثالثا فلانه ذكر في التحرير في قوله تعالى (واسأل القرية) القول بكونه مجازا بالنقصان مقابلا لكونه مجازا بذكر المحل وإرادة الحال وقال انه على التقدير الاول مجاز بمعنى تجاوز الحد من أمر أصلى الى غيره وعلى التقدير الثاني مجاز بالمعنى المشهور (قوله واما تقسيمهم المجاز الخ) لا ينبغي ان السكاكي رحمه الله قل ان السلف قسموا المجاز الى لغوي وعقلي والمجاز اللغوي الى مافي حكم الكلمة والى مافي معناها ومافي معنى الكلمة الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس باعتبار ما يطلق عليه لفظ المجاز بل باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتجاوزة عن أمر أصلى الى غيره سواء كان ذلك الامر اعرابا أو معنى فحينئذ يتحقق للسكاكي رحمه الله رأى يتفرد به وهو ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وتسمية المجاز في حكم الاعراب بالمجاز بالتشبيه (قوله أعني ذكر اللازم وإرادة المزوم الخ) كان الانسب لما ذكره المصنف رحمه الله من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر المزوم وإرادة اللازم الا انه لما لم ينقل عن المصنف رحمه الله تعريف المعنى المصدري أورد تعريف السكاكي رحمه الله وزاد عليه قوله مع جواز إرادة اللازم لما انه معترف بذلك وفرق به بين الكتابة والمجاز (قوله وهو الذي أشار اليه المصنف) لم يقل وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله لان نفس اللفظ على التفسير المذكور للمعنى

عليه لا يقال منه فكان اللفظ في نفسه كتابة لما مر من عدم المانع مع الاصل ولعل هذا الذي حققه المحشي هو مراد المحققين بقولهم ان اللفظ كتابة في محل الاستحالة أي كتابة في نفسه لا بالنظر اليه وبه يندفع ما قبل ان الاستحالة من أقوى علاقات المجاز وحينئذ لا يميز في محل الاستحالة الكتابة من المجاز فتدبر فانه قد تحير الناظرون في فهم هذا المقام (قال السيد) فان كان الحذف أو الزيادة بمالا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى أو كصيب الى آخره

بقوله الكناية (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) أى إرادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه أى طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضاً (فغادر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى) الحقيقي للفظ (مع إرادة لازمه) كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة بخلاف المجاز فإنه لا يصح فيه أن يراد المعنى الحقيقي مثلاً لا يجوز في قولنا رأيت أسداً في الجسام أن يراد بالأسد الحيوان المقترس لأنه يلزم أن يكون في المجاز قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي فلو اتقى هذا اتقى المجاز لاستفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم أن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء، وإلا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو أن المفهوم من التعريف المذكور أن المراد في الكناية هو لازم المعنى وإرادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح أن

المصدر لفظ اللازم لالفظ الملزوم كما ذكره المص رحمه الله (قوله مع جواز الخ) اعلم أن فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن لازم في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه إلى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبار أنه يجوز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث أنه كناية، لأنه لم ينصب قرينة مانعة عن إرادته ولا يجوز في المجاز، إذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن إرادته وإنما قيدنا بالحشية لأنه قد يتمتع إرادته لأجل خصوصية المحل كما في قوله تعالى ﴿بل يدها مبدوطتان﴾ (قوله لا واجبة) فيه أن هذا لو أريد بالحواز الامكان الخاص والظاهر أن المراد به الامكان العام،

(أقول) هذا ملحق في بعض النسخ نقل فيه كلام الأحكام واعترض عليه بالأسرية في بعضه وهو قوله والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النجاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيها سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وأنه قائم وما أشبه ذلك وبعضه منظر فيه وهو ما زعم أن ما ذكره الأصوليون من المجاز بالنقصان كقوله تعالى (واسئل القرية) والمجاز بالزيادة كقوله تعالى (ليس كذلك شيء) ليس من المجاز الذي يعتبر فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له يعنى أن المجاز ههنا بمعنى آخر سواء أريد به الكلمة التى تغير حكم اعرابها بحذف أو زيادة كما ذكره المصنف أو أريد به الاعراب الذى تغيرت الكلمة اليه بسبب احدهما كما يدل عليه ظاهر عبارة المفتاح وبيان النظر أن الأصوليين بعد ما عرفوا المجاز بالمعنى المشهور أوردوا في أمثاله المجاز بالزيادة والنقصان ولم يذكروا أن للمجاز عندهم معنى آخر كما ذكره صاحب المفتاح ونسبه إلى السلف وزعم أن الأولى أن يعد ملحقاً بالمجاز فإنه فهم من كلامهم أن القرية مستعملة في أهلها مجازاً ولم يريدوا بقوله أنها مجاز بالنقصان أن أهل مضمرة هناك مقدر في نظم الكلام حينئذ فإن الاضمار يقال المجز عندهم بل أرادوا أن أصل الكلام أن يقال أهل القرية فلما حذف أهل استعمل القرية مجازاً فهي مجاز بالمعنى المتعارف وسببه النقصان وكذلك قوله تعالى (ليس كذلك شيء) مستعمل فى معنى المثل مجازاً وسبب هذا المجاز هو الزيادة إذ لو قيل ليس مثله شيء لم يكن هناك مجاز (قول الحشي) لأنه لم ينصب قرينة مانعة عن إرادته ولو فى محل الاستحالة لما عرفت أنه غير مانع من إرادة المعنى الحقيقي الانتقال منه أى مع كون الأصل فى اللفظ أن يراد منه معناه الموضوع له عند عدم المانع كما سيأتي بعد فهذا هو المقضى لاستعماله فى معناه الحقيقي من جهة اللفظ نفسه وهو المعبر عنه فى كلامه تارة باللفظ فى نفسه وتارة بقوله من حيث أنه كناية فتدبر (قول الحشي) إذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن إرادته أى إرادة المعنى الحقيقي لذاته أو لغيره

الكنية لاشاق إرادة الحقيقة فلا يتمتع في قولك فلان طويل النجاد أن يراد طول نجاهه مع إرادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكنية كثيرأ ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكاب ومزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصریح بان المراد في الكنية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة إما معناها وحده أو غير معناها وحده أو معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث

بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لاخراج المجاز يتمتع فيه إرادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المناقاة. بجامع الوجوب بل قوله فلا يتمتع في قولك الخ صريح في انه مقابل الامتناع (قوله وهذا هو الحق لأن الكنية كثيرأ ما الخ) فيه انه انما يدل على عدم إرادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بان يكون مقصوداً بالذات كما هو مناط الصدق والكذب ولا يدل على عدم إرادته لينقل منه الى المقصود بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قال لاينافي إرادة الحقيقة للفظ أي لفظ الكنية لاينافي إرادة المعنى الحقيقي . بناء على عدم نصب القرينة المانعة عنه (قوله أو معناها وغير معناها) الواو بمعنى مع قرينة قوله وحده فيفيد ان غير معناها أصل في الإرادة ومقصود بالافادة وإرادة معناها تبع له فيكون اللفظ مستعملاً فيهما بان يكون أحدهما وسيلة لينقل منه الى الآخر فلا يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي منعه فيكون كل منهما مراداً من اللفظ اما المعنى الحقيقي فلم يصب القرينة المانعة عنه واما المعنى المكسب عنه فلكونه محط الفائدة والقرينة دالة على إرادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ فيما وضع له ولم يشترط فيها ان لا يراد غير الموضوع له وهذا معنى قوله والحقيقة أي الصريحة والكنية تشتركان في كونهما الخ وبما حررنا لك من محل الجواز وعدم المناقاة على مقابل الامتناع ظهر انه لا يخالف بين عبارتي المفتاح وانه لا حاجة في المتن الى حمل قوله من جهة إرادة المعنى الحقيقي على جواز إرادته وان ما قاله الشارح رحمه الله في شرح المفتاح ان لم في تقرير الكنية طريقين أحدهما ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز إرادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصوداً بل لينقل منه الى غير الموضوع له مبنى على حمل الجواز على الامكان الخاص وانه لا يخالف بين الطريقين اذا حمل الجواز على عدم الامتناع فانه لما كانت المعنيان مرادين في الكنية صح ان يقال انها مستعملة فيما وضع له فان الاصل في اللفظ ان يراد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانعة عنه وانها مستعملة في غير ما وضع له بالنظر الى القرينة الدالة على إرادته والحاصل ان الكنية لما لم يكن فيها القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له ، بالنظر الى لفظها يكون مراداً منها ولوجود القرينة الدالة على إرادة غير الموضوع له لا بد من إرادته بخلاف المجاز فانه من القرينة المانعة

(قول المحشي) بمعنى عدم الامتناع أى عدم امتناع إرادته وحاصله ان عدمها غير ضروري

(قول المحشي) بجامع الوجوب أى وجوب الإرادة وقوله في انه أى عدم المناقاة

(قول المحشي) بناء على عدم نصب القرينة أى مع وجود المقضى للاستعمال في معناه الحقيقي وهو الاصل السابق

(قول المحشي) بالنظر الى لفظها واذا لم يكن مانع بالنظر الى اللفظ عمل بالمقضى وهو ان الاصل اللفظ . في أن يحمل

على معناه الحقيقي

الكناية، والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفرقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه وإن كان مشيراً إلى أن إرادة اللازم أصل وإرادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف أن معنى قوله من جهة إرادة المعنى من جهة جواز إرادة المعنى بقربة ما سبق من التعريف وأما قوله في الإيضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه أي من جهة إرادة المعنى مع جواز إرادته لازمه فليس بصحيح اللهم إلا أن يراد بالمعنى ما عني وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه (و فرق) أي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز (بأن الانتقال فيها) أي في الكناية (من اللازم) إلى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة إليه (وفيه) أي في المجاز (من الملزوم) إلى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم للثبث إلى الثبث ومن الأسد الذي هو ملزوم الشجاع إلى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً لم ينتقل منه) إلى الملزوم لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل إنما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساوئهما فإن قيل يجوز أن يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا حينئذ لا يبقى أهم ولو سلم فلم لا يجوز أن يكون لمجاز أيضاً كذلك (و حينئذ) أي حين إذا كان اللازم ملزوماً (يكون الانتقال من الملزوم) إلى اللازم كما في التجزؤ فلا يتحقق الفرق والسكاكي أيضاً معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً امتنع الانتقال منه لأنه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وحينئذ يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم إلى الملزوم حينئذ بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم فإن قيل مراده أن لزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما للدليل

عن إرادة الموضوع له فيمتنع إرادته وبخلاف الحقيقة المصرحة لاقتفاء القرينة الدالة على إرادة غير الموضوع له هذا ما عندي في حل هذا المقام وهو وإن كان مخالفاً لما ذهب إليه الشارحان لكن الحق أحق أن يتبع (قوله وإن كان مشيراً إلخ) قد عرفت أن عبارة المفتاح أيضاً تشير إلى ذلك إلا أن الإشارة في عبارة المصنف رحمه الله تعالى أظهر لأنه صرح بلفظ مع (قوله أن معنى قوله إلخ) أما بأن يفسر الجهة بالجواز أو يقدر المضاف (قوله وبلازم المعنى إلخ) لكونه تابعاً ورديفاً له (قوله وفيه ما فيه) لأن إطلاق اللازم على الموضوع له وإطلاق المعنى على لازمه مستبعد.

(قول الشارح) مراده أن لزوم بين الطرفين من خواص الكناية إلخ أي ذكر أن الانتقال فيها من اللازم مع أن اللازم قد يكون أعم فلا يصح الانتقال منه ليفيد أن اللازم لا بد أن يكون ملزوماً فيكون الزوم فيها من الجانبين وهذا يكون الفرق بينهما والانتقال فيها من الملزوم إلى اللازم كالمجاز لا ينافي الفرق بكون الزوم فيها من الطرفين (قول الشارح) لا نسلم ذلك لأن مدار الانتقال على عدم الانفكاك في جانب المشتق منه وإن وجد المشتق إليه بدونه.

عليه بل الجواب أن مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا
جوزوا كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف
ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالمعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال النيت

جدا غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللازم على الموضوع له لا يصح عند المصنف رحمه الله اذ لا انتقال عنده من اللازم
(قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين الخ) وذلك اذا كان لكل منهما جهة الاصلية والفرعية كالتبعية والمطر على ما في كتب

(قول الشارح) ما يكون وجوده الخ أى وجوده خارجا على سبيل التبعية في الخارج لافي الذهن على سبيل التبعية
في الذهن والا لعاد الرد بان التابع مالم يكن متبوعا الخ

(قول الشارح) ولهذا جوزوا الخ اذ لو كان الزوم بالمعنى المتعارف لوجد الملزوم بدون اللازم وهو ممتنع وحاصل ما قلناه
الشارح في التلويح انه ليس المراد بالملزوم واللازم مصطلح أهل الجدل بل مصطلح أهل الحكمة والبيان وهم يعنون بالملزوم
المستتب وباللازم ما يتبعه فالحكماء يجعلون خواص الماهية لوازمها لا ملزوماتها مع انها لا توجد بدون الماهية والماهية توجد
بدونها فالملزوم ما لا يوجد اللازم بدونه وان وجد هو بدون اللازم واللازم ما لا ينفك عن الملزوم وعلماء البيان يجعلون معنى
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ومعنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع
والرديف فكل من الرقبة والراس ملزوم وأصل يقتدر اليه الانسان ويتبعه في الوجود اه أى بخلاف الرقبة والراس فانها
لا يتبعان الانسان في الوجود بل يوجدان بدون الوجود بالمثل لا يوجد بدون الانسان والانسان يوجد بدونه وحينئذ
فالمراد بقوله ان تذكر من المتلازمين الخ المتلازم بالحكمة والبيان كما هو ظاهر خلافا لما في حواشى المختصر وعلى
هذا فالفرق بين المجاز والكناية حيث كان الانتقال فيها مما لا ينفك بخلاف المجاز انه في الكناية عبر بالمعنى الحقيقي لينتقل منه
الى المكنى عنه فلا بد ان لا ينفك بخلاف المجاز فانه عبر بالمعنى المجازى ابتداء والقرينة كافية فيه تدبر

(قول الشارح) وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين حاصل ما قلنا عن المحشى في تحرير عبارة التلويح ان
الضابط في كون المجاز من الطرفين أو من طرف لا يصح أن يكون الزوم لانه لو كان الزوم بمعنى امتناع الانفكاك كان
صحة المجاز من الطرفين ومن طرف واحد مضبوطا بان يقال ان كان امتناع الانفكاك من الجانبين يصح المجاز من الجانبين
وان كان من جانب واحد يصح من جانب واحد لكن معناه الانتقال في الجملة وهو كما يتحقق من الملزوم الى اللازم يتحقق
من اللازم الى الملزوم فكيف ينضبط صحة المجاز من الجانبين ومن جانب واحد مع تحقق العلاقة في الصورتين والانتقال
في الجملة فالضابط ان الملزوم أصل لان الانتقال منه فهو معنى الانتقال واللازم فرع له لكون الانتقال اليه متفرعا عليه
فلا بد في الملزوم من الاصلية وفي اللازم من الفرعية فان كانت الاصلية والفرعية من الجانبين صح المجاز من الجانبين كالعلة
الفاعلية فانها أصل من جهة احتياج المعلول اليها وابتنائها عليها والمعلول المقصود أصل من جهة كونه بمنزلة العلة الفاعلية والغاية
وان كانت معلولة للفاعل متأخرة عنه في الخارج الا انها في الذهن علة للعلة الفاعلية متقدمة عليها والاجاز استعمال اسم
الاصل في الفرع دون المعكس اه واذا كان هذا هو الضابط لا يلزم أن يكون ما هو أصل متبوعا بمعنى أن يكون وجوده غيره
ليس لذاته بل لمتبوعه ولا ما هو فرع تابع بمعنى ان يكون وجوده لغيره لا لذاته فورد ايراد الشارح

في الثبوت واستعمال الثبوت في الغيث (وهي) أي الكناية (ثلاثة أقسام الأولى) أي القسم الأول والثاني باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الأولى من الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فيها) أي من الأولى (ما هي معنى واحد) وهو أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف كقوله الضاريين بكل أبيض مخدّم (والطاعنين بمجامع الاضغان) المخدّم القاطع والضعف الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هي مجموع معان) وهو أن تؤخذ صفة تنضم إلى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه (كقولنا كناية عن الإنسان حي مستوى القامة عريض الاظفار) ويسمى هذا خاصة مركبة (وشرطها) أي شرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكني عنه) ليحصل الانتقال من العام إلى الخاص وجعل السكاكي الأولى

الأصول ، مع أن التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر (قوله ثلاثة أقسام) بحكم الاستقراء وتبع موارد الكنايات كذا في شرحه للمفتاح فاختصاص القسم الثاني بالقسمة إلى القرية والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الأول والثالث بالنظر إلى الاستقراء والا فالعقل يجوز قسمة كل منهما إلى الأقسام المذكورة (قوله المطلوب بها غير صفة الخ) لم يقل المطلوب بها الموصوف كما في المفتاح ليشمل ما إذا كان المكني عنه ملزوماً غير الموصوف كما في قوله تعالى (ليس كمثل شيء) على تقدير عدم زيادة الكاف فإن المكني عنه نفي المثل ، وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل فلا بد أن يراد بالموصوف أعم من الموصوف حقيقة أو ما هو بمنزلة كما أشار إليه الشارح رحمه الله تعالى في شرحه في بيان وجه الضبط بقوله أن اللازم الذي ينتقل منه ، إلى معناه التابع للشيء بمنزلة الوصف المختص لا محالة قد يكون للشيء صفات أخرى فإن كان القصد الانتقال إلى نفس ذلك الموصوف فالقسم الأول أو إلى صفة أخرى فالقسم الثاني أو إلى اختصاص الصفة به فالثالث (قوله عارض) بالرفع صفة اختصاص وإنما كان هذا الاختصاص عارضا لأن في وضع الصفة سواء كانت مشتقة أو غيرها لم تؤخذ الذات المعنية (قوله كناية) بمعنى مكنيا بها حال من مقول قولنا مقدم عليه ويجوز أن يكون حالا من القول بمعنى القول والعامل فيه معنى الكاف وحيد يكون قوله حي مستوي القامة عريض الاظفار بدلا عن القول أو بيانا له (قوله وجعل السكاكي الخ)

(قول المحشي) مع أن التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر لأن المطر وجوده في الخارج ليس لذاته بل للنبات كما أن وجود طول النجاد خارجا ليس لذاته بل لطول القامة بخلاف النبات فإن وجوده الخارجى لذاته لا لوجود المطر فعلى هذا المتبوع ما كان مقصود الوجود لذاته والتابع ما كان مقصود الوجود لغيره وهو مخالف للتفسير الذي نقلناه سابقا عن التلويح من أن المراد بالملزوم ما هو أصل يقتدر إليه التابع ويتبعه في الوجود إلا أن يقال التبعية في الوجود لها اعتبارات وحاصل الأيراد على هذا أن التبعية في الوجود لا توجد إلا للمطر فاللازم على هذا أن يطلق النبات على المطر مجازا دون العكس مع أن الأصوليين أطلقوا كلا على الآخر مجازاً نظراً للأصالة والفرعية في كل لا للازمة والملزومية بهذا المعنى وحاصله على ما نقلناه عن التلويح منع كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائماً لانه ينتجوز بالثبوت عن المطر مع أن الثبوت تابع في الوجود للمطر ومقتدر إليه في وجوده وهذا ما فهمه العصام في كلام الشارح (قول المحشي) وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل لكنه في معناه تبعية نفي مثل المثل لنفي المثل (قول المحشي) إلى معناه المراد به المكني عنه وفي

أعني ما هي معنى واحد قرينة والثانية أعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر أنه فسر القرينة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لو زعم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوسطة لظهور أن ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى شئ، ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك (الثانية) من أقسام الكناية الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قرينة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة قرينة) والقربة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد) ثم أشار الى الفرق بين الكنايتين أعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفي الثانية تصريح ما تتضمن الصفة الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادهما والزبدان طويل نجادهما والزبدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزبدان طويلان النجاد والزبدون طوال النجاد فتوث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة

عبارة الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد اخرى فالقرينة هي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض والبعيدة هي ان يتكلف اختصاصها بان تضم الى لازم آخر وآخر فالاعتراض مبني على ان التعريفين المذكورين، تعريف باللازم والقرينة والبعيدة، بالمعنى الذي ذكره في القسم الثاني ومبنى الجواب جعلها تفسيرين للقرينة والبعيدة فاندفع ما قيل ان حمل اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكره الشارح بعيد جداً لأن عبارة المفتاح صريحة في ان القرينة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى المذكور في القسم الثاني (قوله ضرورة احتياجها الخ) لمشايتها الفعل (قوله على نوع تصريح) انما قال ذلك لان الدلالة على التصريح من حيث انه اسند اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة النجاد

نسخة اسقاط لي

(قول المحشي) يتكلف اختصاصها بان تضم الخ لان كلامنا من اللوازم غير مختص والمجموع مختص فضم اللوازم تكلف الاختصاص (قول المحشي) تعريف باللازم فانه يلزم من عدم الوسطة ظهور الاختصاص ومن الوسطة التكلف فيه يضم اللوازم المتسلسلة حتى يأتي الاختصاص بالصفة المطلوبة كالكرم في كثير الرماد تدبر (قول المحشي) بالمعنى الذي ذكره ففسره للقرب والبعد هو الجاهل على جعل التعريف باللازم

الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب أعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ
 خبراً أو حالا أو زمناً وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن
 الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه أو كانت غير هانحو زيد ايض اللحية اى شيخ وكثير الاخوان
 اى متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه تقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائدة الغلام فان
 قلت إذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالنصريح وهلا كانت تصريحاً كما ان قوله
 تعالى « حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر » ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى
 ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بأنها في المعنى صفة للمضاف اليه
 واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها
 (او خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية
 عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو
 ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يعظم عليه كل أحد وليس ينتقل
 منه الى أمر آخر ومن ذلك الأمر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادىء النظر وبهذا
 يتنازع عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا
 عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى
 الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة
 بل الأمر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية
 قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة
 (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة بعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف

(قوله الى ضمير المسبب الخ) أراد بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق (قوله بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه الخ) يريد
 ان المعنى المكنى عنه في الكناية يكون مقصودا بالافادة ومناط الصدق والكذب وليس قولهم عريض الوسادة مقصودا
 منه بالذات اثبات عرض القفا بل لينتقل منه الى الابله فيكون عرض القفا واسطة لامكنيا عنه فلا تكون قريبة بل بعيدة
 فحينئذ لا يتم جواب الشارح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية بعيدة بالنسبة الى معنى وقريبة بالنسبة الى آخر
 انما يصح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحا لان يراد بالذات فيكون مناظا للصدق والكذب قل الشارح رحمه الله في
 شرحه للمفتاح ان الكناية عن الكناية انما تصح اذا صارت تلك الكناية شائعة ملحقة بالصريح الان يدعى ان عريض القفا
 لكثرة استعماله في الابله صار ملحقا بالصريح لكنه ينافي اعتراف السكاكي رحمه الله بان عريض القفا كناية خفية
 عن الابله (قوله المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفاها مذكورين صريحا أو أحدهما مذكورا صريحا والاخر كناية فيجتمع

فانه ينتقل من كثرة الرماذ الى كثرة احراق الحطب تحت القدر (ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التى قبلها (الى كثرة الطلائع ومنها الى كثرة الاكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضيف وبحسب فلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء، وعليك بقتبع الامثلة فانها اكثر من أن تحصى (الثالثة) من أقسام الكناية الكناية (المطلوب بها نسبة) أى اثبات أمر لا مر أو نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر إذ لا وجه له ههنا (كقوله) أى قول زياد الاعجم (ان السماحة والمروءة) أى كمال الرجولية (والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج * فانه أراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات أى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر أم لا (فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول إنه مختص بها أو نحوه) مجرور معطوف على أن يقول أى أو بمثل القول أو منصوب معطوف على مفعول ان يقول أى أو ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالإضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى أمثلة القسم الثانى باعتبار اضافتها أو اسنادها الى الموصوف أو ضميره ألا يرى ان طول القامة المتكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماذ وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها (الى الكناية بان جعلها) أى بان جعل تلك الصفات (فى قبة) تنبيهها على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة فخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا

الكناية فى النسبة مع الكناية فى الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فاجتمع الاقسام الثلاثة الكناية، فالاحتمالات العقلية سبعة واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها منفردة ولا يعمل شيء منها للعصر فى الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة (قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح الخ) يعنى انه أراد ، التخصيص فى الاثبات لا التخصيص فى الثبوت (قوله ان السماحة الخ) السماحة جواز نردى كردن والمروءة صردى كردن والندا العطاء (قوله أى ثبوتها له) اذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول بالتجريد فى يثبت أى يفيد أو يذكر مثلاً (قوله كما ان اختصاص الخ) متعلق بقوله فترك التصريح (قوله باعتبار اضافتها) أو اسنادها الى الموصوف كما فى قولك هل طويل

(قول الشارح) وبه يعرف الخ أى بالامثلة السابقة فان مدلولها الثبوت لا الاختصاص

(قول المحشى) فالاحتمالات العقلية أى لا العقلية

(قول المحشى) التخصيص فى الاثبات بان قصر اثباته تلك الصفة عليه أى ذكره مثبته دون غيره وهو لا ينافى الثبوت لغيره

لوجود ذوى قباب في الدنيا كثيرين فأفاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد ثبت له (بنحوه) أي نحو قول زياد في كون الكناية للنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا إشارة الى دفع ما توهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعنى طويل نجاهه بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح بآثار الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة له فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحاً بآثار طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلاً عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحاً بآثار المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم أيضاً اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضاعفة اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنيتان احدهما المطلوب بها

نجد زيد او هل طويل النجاد زيد واما مثال الاضافة والاسناد الى ضمير الموصوف فما ذكره بقوله الا ترى الخ (قوله اذا اثبت الامر الخ) أي الامر الذي لا يقوم بنفسه (قوله قولهم المجد بين ثوبيه الخ) المجد نيل الشرف والكرم لا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من ان يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل ، كذا قيل (قوله بل كنى عن ذلك الخ) وذلك لأنه اذا كان المجد والكرم بين ثوبيه لابد أن يكونا قائمين بما يحيط به الثوبان لامتناع قيامهما بذاتهما ومعلوم ان المحاط بثوبيه لا يكون الا كذلك فيكونان قائمين به (قوله لان اسناد طويل الى النجاد الخ) خلاصته انه لم يسند المجد الى الثوبين كما اسند الطول الى النجاد وجعل النجاد فاعلاً له في المعنى ، ولو قدر الاسناد بان يقال زيد ماجد ثوباه لم يكن كناية لانه لابد من تصوير المعنى الحقيقي للنقل منه وههنا لامعنى لمجد الثوبين فهو اسناد مجازي كذا في شرح

(قول السيد) بل كنيتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضاعفة اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له (أقول) واذا قيل يكثر الرماد في ساحة العالم واريد به زيد بناء على اشتهاره بالعالم واختصاصه به في الجملة كان هناك ثلاث كنايات احدها عن الصفة والثانية عن نسبتها الى الموصوف كما ذكره والثالثة عن الموصوف نفسه أعنى زيدا

(قول المحشي) كذا قيل قاله العصام لكن فيه أولاً يكون الخ فعلى الاول نيله ولو من جهة نفسه او امهاته وعلى الثاني لابد أن يكون من جهة الآباء وقوله والكرم الخ بيان للكرم والحسب كما ان الاول بيان للمجد وعلى التعريف الاول المجد يكون بينه وبين الكرم والحسب عموم وخصوص لان المجد عليه قد يكون من جهة الام وكذا على الثاني وهو ظاهر وعبرة السيد في شرح المفتاح المجد هو الشرف ويقال هو بالآباء والكرم والحسب للرجل في نفسه (قول المحشي) ولو قدر الاسناد الخ كانه اعتراض على ما يفيد الشارح

نفس الصفة وهي كثرة الرماذ والثانية المطلوب بها نسبة المضافية اليه وهي جعلها في مساحتها ليفيد اثباتها له (والموصوف في هذين القسمين) أعنى الثاني والثالث (قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فإنه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع أنه قد كنى عن الكفر أيضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف أو نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الذي بالضم ناحيته من أي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض أي من جانب وناحية (قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيحاء وإشارة) وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر (والمناسب للغرضية التعريض) أي الكناية إذا كانت

المفتاح الشريف (قوله عن المؤذى) أي المعين واما نفي الاسلام عن المؤذى المطابق فهو مصرح به لان تعريف المسند اليه أعنى المسلم يفيد القصر فيفيد ثبوته المسلم ونفيه عن سواه (قوله وهذا كناية الخ) فإن نفي اعتقاد الحل بهذه العبارة عن نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في . ما أنا قلت فيكون كناية . عن ثبوت حل الخمر لغيره واعتقاد حل الخمر كناية عن الكفر فيجتمع فيه . الكناتان (قوله ولا يخفى الخ) هذا تنبيه على ان المصنف رحمه الله تعالى قد أطلق ان الموصوف في القسمين قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على إطلاقه بل عدم الذكر في القسم الثاني اما يكون اذا لم يصرح بالنسبة الى الموصوف كما في صورة الاجتماع بين القسم الثاني والثالث واما اذا صرح فذكر الموصوف واجب كذا نقل عنه (قوله مع عدم ذكر الموصوف) أي لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد ان قولنا نعم كثير الرماذ في جواب من قال هل زيد مضاف كناية عن الصفة مع عدم ذكر الموصوف لانه وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا (قوله بل هو اعم الخ) الظاهر

(قال السيد) وقد يكون غير مذكور الى آخره (أقول) المثال الاول أعنى قوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده قد صرح فيه بالصفة أعنى الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتماء الى المؤذى الذي لم يذكر في الكلام بمحصر الاسلام في غير المؤذى والمثال الثاني أعنى قولك انا لا اعتقد حل الخمر قد كفى فيه عن الصفة أعنى الكفر باعتقاد حل الخمر وكنى عن اثباتها لموصوف غير مذكور في الكلام بمحصر عدم اعتقاد حلها في المتكلم واذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني من الكناية مستلزما للقسم الثالث كما ذكره دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها مع عدم ذكر الموصوف (قول المحشي) مصرح به لان مدلول عبارة القصر ان المسلم لا يتجاوز من سلم المسلمون منه الى غيره كما قال

(قول المحشي) في ما أنا قلت المثال من قبيل انا ما قلت

(قول المحشي) عن ثبوت حل الخمر أي اعتقاده

(قول المحشي) للكناتين أي المطلوب بها نسبة والمطلوب بها صفة

عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبقلان إذا قلت قولاً وانت تعنيه فكأنك اشرت به الى جانب وزيد جانباً آخر ومنه المعارض في الكلام وهي التورية بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشف الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئاً يدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسئد عليك فكانه

ان الضمير راجع الى ما ذكر لا يرجوع الى التعريض يوجب استدراك قوله واماله مما ذكر ويرد عليه ان عموم ما سوي التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي رحمه الله تعالى ولعل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر ان قسم الشئ يجوز أن يكون أعم كما مر في بحث المجاز المركب وليس بشئ لان هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكفي للمدول عن لفظ ينقسم كون الظاهر المتبادر منه أخصية القسم وقيل ان التفاوت لا يتعدي بالى فلا بد من تضمين معنى الانقسام لانه اللائق لهذا المقام فيلزم كونها اقساماً لكل كناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين معنى الانقسام انه فرق بين النصريح بالانقسام وملاحظته في ضمن التفاوت (قوله مسوقة لاجل الخ) تفسير للعرضية كما يدل عليه عبارة المفتاح (قوله ومنه المعارض) في مجمع البحار في الحديث ان في المعارض لسعة عن الكذب المعارض جمع معارض وهو خلاف النصريح من القول في تفسيرها بالتورية بنحو والمراد ما يوردى به في تاج السمعى التورية به شيدن جزاً را به كردن جزى ديكر مأخوذ من وزاء الشئ كأنك تركت الشئ الذى

(قال السيد) وقال صاحب الكشف الكناية ان يذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له الى آخره (اقول) ذكر هذا جواباً عن قوله فان قلت أى فرق بين الكناية والتعريض قل صاحب الكشف المقصود ببيان الفرق بينهما فلا يرد انتقض على حد الكناية بالمجاز وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم توضع له من السياق والتحقيق ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعاً وفي التعريض هما مقصود ان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية بالمرض به من السياق وفي الكناية العرضية يطالب مع المكنى عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصوداً والثاني هو المرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق وهذا وقد يتفق عارض بمجمل المجاز في حكم حقيقة مستعملة كما في المقولات والكناية في حكم المصرح به كما في الاستواء على العرش وسط اليد ويجعل الاتفات في التعريض نحو المرض به نحو (ولا تكونوا أول كافر به) فلا ينتقض نقضاً على الاصل هذه عبارته وأقول ذكر اول الفرق بين الكناية والتعريض بما يقتضيه ظاهر كلام العلامة فان ذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له حاصله استعمال اللفظ في غير ما وضع له وذكر شئ يدل به على شئ لم يذكره يفهم منه ان الشئ الاول مذكور بلفظه الموضوع له لانه الاصل المتبادر عند الاطلاق ويفهم منه أيضاً ان الشئ الثاني لم يستعمل فيه اللفظ والالكان مذكوراً في الجملة لذلك قل وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق وكلام ابن الاثير اعنى قوله والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازى بل من جهة التلويح والاشارة يدل أيضاً على ان المعنى التعريض لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقاً بل تسميته تلويحاً يوح منه ذلك وكذلك تسميته ترضياً باني منه ولذلك قيل هو امالة الكلام الى عرض أى جانب يدل على المقصود وحق ثانياً الكلام في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة بالمجردة أى المفردة احترازاً عن

إمالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد به وقال ابن الاثير في المثال
 بليك ونجوزت الى ماوراءه (قوله ويسمى التلويح) فالعرض والتلويح عند صاحب الكشف بمعنى واحد بخلاف السكاكي
 الكنائية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد فيها المعنى الحقيقي أيضاً اذ يجوز ارادته وقد فصل الشارح في تعريف
 الكنائية هذا المعنى وبين ما هو الحق فيه وجعل اعنى صاحب الكشف التعريض أهم مما ذكره أولاً وحاصله ان المعنى هو
 ان المعنى التعريضي مقصود من الكلام اشارة وسياقاً لا استعمالاً فجاز أن يكون اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي أو المجازي
 أو المكنى عنه وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق الإمالة الى عرض فالعرض
 يجمع كلا من الحقيقة والمجاز والكنائية وقوله في الكناية العرضية يطالب مع المكنى عنه آخر يريد به ان الكناية اذا كانت
 تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصل والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى
 عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصوداً من اللفظ مستعملاً هو فيه فاذا قيل المسلم هو من سلم المسلمون من لسانه
 ويده وأريد به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذمين فالمعنى الاصل ههنا انحصار الاسلام لئين سلموا من لسانه ويده
 ويلزمه اتقاء الاسلام عن المؤذى مطلقاً وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالاً وأما المعنى المعرض به
 المقصود من الكلام سياقاً فهو نفي الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم ان الكناية بالنسبة
 الى المعنى المكنى عنه لا تكون تعريضاً قطعاً واللازم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل فيه اللفظ وقد ظهر بطلانه
 وهكذا المجاز والحقيقة أيضاً وقوله وقد يتفق الى آخره يعنى ان المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك
 لا يخرج عن كونه مجازاً ومستعملاً في غير ماوضع له نظراً الى أصل اللغة وكذلك الكناية قد تصير بسبب كثرة الاستعمال
 في المعنى المكنى عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بارائه ولا يلاحظ هناك المعنى الاصل فيستعمل حيث لا يتصور فيه
 اصلاً كالاستواء على العرش في الملك وبسط اليد في الجود ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في أصله وان سمي حينئذ مجازاً
 متفرعاً على الكناية وقد تحققت وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كأنه المقصود
 الاصل وهو المستعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً في أصله كقوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) فانه
 تعريض بانه كان عليهم أن يؤمنوا به قبل كل أحد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصل ههنا دون المعنى الحقيقي
 واذ قد قرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لتقدان استعمال اللفظ في
 ذلك المعنى واشتراطه في تلك الامور فقول السكاكي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل
 المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازاً كما يتبادر الهم اليه مما قل المصنف عنه وصرح
 به الشارح وايده بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد من أن يكون حقيقة فيه أو مجازاً أو كناية وقد غفل
 عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازاً ولا كناية لانها مقصودة تبعاً
 لا اصالة فلا يكون مستعملاً فيها والمعنى المعرض به وان كان مقصوداً أصلياً الا انه ليس مقصوداً من اللفظ حتى يكون
 مستعملاً فيه وانما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة وقد صرح ابن الاثير بان التعريض لا يكون حقيقة في المعنى
 المعرض به ولا مجازاً حيث قال هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي وحيث قال فانه تعريض
 بالطالب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وقد أشار الى انه لا يكون كناية فيه أيضاً حيث قال الكناية نادل على معنى

الناسر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والركب والتعريض هو اللفظ لدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ أى جانبه (ولغيرها) أى والمناسب لغير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والمزوم كما في كثير الرماد وجبان الكاب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب لغيرها (ر قلت) الوسائط (مع خفاء) في لزوم كمرىض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء) كما في قوله، أو ما رأيت المجد التي رحله، في آل طلحة ثم لم يتحول (الابناء) والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازاً كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انساناً مع المخاطب دونه) أى لا تريد المخاطب (وان أردتهما) أى المخاطب وانساناً آخر معه جميعاً (كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره مما والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلى (ولا بد فیهما) أى في الصورتين (من قرينة) دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده

رحمه الله (قوله يجوز حمله الخ) أى يجوز حمل ذلك المعنى على جانبي الحقيقة والمجازى . أى على كونه موضوعاً له وكونه غير موضوع له ويجوز ان يكون حالاً من ضمير دل أى يجوز حمل ذلك اللفظ وزاد لفظ الجانب ولم يقل على الحقيقة والمجاز . لأن الكناية ليست بحقيقة ولا مجاز وازاد بالوصف الجامع بينهما أى بين الجانبين كون اللفظ معينا لهما لاحدهما بلا قرينة والاخر بقرينة (قوله لامن جهة الخ) لم يتعرض للوضع الكنائى لأنه بالنسبة الى المعنى الموضوع له حقيقى وبالنسبة الى غير الموضوع له مجازي فهو داخل في الوضع الحقيقي والمجازى (قوله باللفظ المركب) لانه اذا لم تكن دلالة اللفظ بالوضع الحقيقي والمجازي تكون دلالاته عليه بسوق اللفظ المركب (قوله ان قلت الوسائط) بمعنى عدم الكثرة فيتناول ما لا واسطة فيه (قوله او ما رأيت المجد الخ) القاء المجد الرحل على آل طلحة كناية عن وجود المجد في مكانهم ووجوده فيه كناية

يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بل أراد السكاكي به ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيين معا وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد به المعنى التعريضى فقط فقولك آذيتني فستعرف اذا أردت به تهديد المخاطب وتهديد غيره معا كان على سبيل الكناية في ارادة المعنيين الا ان الاول مراد باللفظ والثانى بالسياق واذا أردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على سبيل المجاز في ان المقصود هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً لما مر وللتنبية على هذا المعنى زاد في التركيب لفظ السبيل والله الهادى الى سواء السبيل

(قول المحشى) أى على كونه موضوعاً له هذا هو جانب الحقيقة أى جهتها وقوله وزاد لفظ الجانب أى على الاحتمال الثانى (قول المحشى) لان الكناية ليست بحقيقة الخ أى ليست حقيقة خالصة ولا مجازاً خالصة بل جامعة لهما كما ذكره بعد (قول المحشى) بالوضع الحقيقي والمجازى أى سواء كان الموضوع باحدهما مفرداً أو مركباً

ليكون مجازاً وفي الثانية كلاهما جميعاً ليكون كناية وهما بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو أن التعريض قد يكون مجازاً وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال

عن نسبة المجد اليهم فهو كناية بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيها للعجد بالانسان الراحل * قال قدس سره الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة * كما في قولك است انا بجاهل اذا قصد التعريض بشخص معين بالجهل أو مجازاً كما في قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) فانه . قصد به التعريض . بكونوا أول مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركون منهم بالكفر فلا فائدة في نهيمهم عن سبق في الكفر أو كناية كما مر في قوله عليه السلام (المسلم من سلم المسلمون منه) اذا . قصد به التعريض بنفي الاسلام عن المؤذي المعين * قال قدس سره والمعرض به من السياق ، * وبهذا يتنازع التعريض عن المجاز المركب فان كلا منهما يكون في المركب الا أن المعنى المعرض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازي باستعماله فيه * قال قدس سره مذكور بلفظه الموضوع له * أي بالوضع الحقيقي كما يدل عليه قوله لانه الاصل الخ . والصواب ان يقال الموضوع له بالوضع الحقيقي أو المجازي كما في عبارة المثل السائر ليوافق قوله الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية فان الموضوع له فيه أعم وليوافق قوله لم يذكره فانه لاسلب الكل أي لم يذكره أصلاً لاحقيقة ولا مجازاً

(قول المحشي) قصد به التعريض بكونوا أول مؤمن به الخ يعني ان هذا هو المعنى المعرض به وهو المعنى المجازي بعينه لامتناع المعنى الحقيقي وهذا على مختار المحشي من ان المعنى التعريضي مستعمل فيه اللفظ لا مفهوم من سياق الكلام وقوله أو كناية كما مر في قوله عليه السلام الخ نفي الاسلام عن المؤذي المعين هو المعنى المكشوف عنه كما سبق للمحشي مخالفاً للسيد راداً عليه كون المعنى المكشوف عنه هو نفيه عن المؤذي مطلقاً بان ذلك مفهوم صريحاً من تعريف المسند اليه وسيأتي رد كون نفيه عن المؤذي المعين مفهوماً من سياق الكلام فالخاصل ان المعنى التعريضي عند المحشي إما نفس المعنى الكائن أو المجازي والسيد يقول ان المعنى الكائن في الحديث نفي الاسلام عن المؤذي مطلقاً والتعريض نفيه عن المعين والآية مراد من سياقها المعنى التعريضي ولا يراد منها المعنى الحقيقي أصلاً ويحتمل انه جاري السيد هنا ويكون المعنى التعريضي في الآية هو ما ذكره والمعنى المجازي المستعمل فيه اللفظ المنفي عن المسارعة في الكفر به فان المسارعة فيه لازمة لتكون أول كافر والمعنى التعريضي في الحديث هو ما ذكره والمعنى الكائن نفي الاسلام عن المؤذي مطلقاً كما ذكره السيد هذا وكلام المحشي في حاشية القاضى صريح فيما قلنا أولاً حيث قال ان التعريض في هذه الآية على سبيل المجاز لانه قصد بها المعنى التعريضي وحده وسيأتي عنه في هذه الحاشية معنى كونه على سبيل المجاز بان أريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية فتدبر

(قول المحشي) بكونوا أول مؤمن به فانه المعنى المفيد للحرمة تعريض عن الامر المفيد للوجوب أي كونوا أول مؤمن به فان فاتكم الاولية فيه فلا يفوتكم الايمان كيلا تكونوا في غاية الخسران فبهم دعوتهم الى الايمان على أبلغ وجه فاندفع ما قبل ان هذا الايجاب تكليف بالاطلاق لسبق جمع من أهل مكة بالايمان عليهم كذا في حاشية القاضى ولو قال كما قال السيد فيما يأتي انه تعريض بانه كان عليهم أن يؤمنوا قبل كل احد سلم مما ذكر بلا تكلف تدبر

(قول المحشي) وبهذا يتنازع الخ هذا على رأي السيد أما المحشي فلا يسلم انه من السياق

(قول المحشي) والصواب أن يقول أي السيد وحينئذ لا يكون في التحقيق الا التفصيل

* قال قدس سره أو يجوز * أشار بكلمة أو إلى الطريقتين المذكورتين سابقاً في الكناية وبين الشارح رحمه الله أن الثاني هو الحق وقد عرفت أن الحق هو الأول كما يدل عليه عبارة ابن الاثير أيضاً * قال قدس سره وجعل صاحب الكشف التعريض الخ * لا يخفى أن التعميم موقوف على أن يراد بالموضوع له أهم من الوضع الحقيقي. والمجازي فالأولى أن يحمل قوله فيما وضع له على المعنى العام ليتوافق الكلامان * قال قدس سره لا استعمالاً * فيه أن السكاكي رحمه الله تعالى قال أنا لا أقول في عرفنا استعمال الكلمة في كذا حتى يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها عليه انتهى فإذا كان المعنى التعريض مقصوداً من الكلام كان دلالاته عليه غرضاً أصلياً ولو بالواسطة كما في الكناية لا تبعاً لشيء آخر فيتحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالاً للركب لا لمفرداته . كالتمثيل فالفرق بين المقصود من الكلام إشارة وبين المقصود منه استعمالاً ، مشكل * قال قدس سره ويلزمه الخ * . لزوم الجزء للكل لأن الحصر يتضمن الحكم السلبى * قال قدس سره فهو نفي الاسلام عن المؤذى المعين * فيه أن كونه مقصوداً من سياق الكلام لا من نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد من الفارق : بين كون المعنى المجازي في الاستعارة التمثيلية مقصوداً من نفس الكلام وكون المعنى التعريضى مقصوداً من سياق الكلام * قال قدس سره وقد ظهر بطلانه * هذه دعوى بلا دليل * نعم ظهر مما سبق أنه ليس بمستعمل فيه عند صاحب الكشف وابن الاثير * قال قدس سره وهكذا المجاز والحقيقة * أى لا يكونان مستعملين في المعنى التعريضى بل في المعنى المجازي والحقيقي * قال قدس سره دون المعنى الحقيقي * لما عرفت أنه لا فائدة في النهي عنه لسبق المشركون بالكفر عليهم * قال قدس سره وقد غفل عن مستنبطات التراكيب الخ * فيه أن المستنبطات هي المعاني التضمنية والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقة . من غير تعلق قصد المتكلم لها ومعنى قول الشارح رحمه الله لانه يؤدي الى أن يكون كلام الخ أن ماقاله العلامة من أن آذيتنى فستعرف . حين استعماله في غير المخاطب فقط ليس بمجاز وحين استعماله في مخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي الى أن يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية فالقول بأنه غفل عن مستنبطات التراكيب غفلة عن مراده نظراً الى الظاهر * قال قدس سره بل أراد الخ * لا يخفى أنه إنما يتم إذا لم يكن التعريض مستعملاً في المعرض به والظاهر من كلام السكاكي رحمه الله خلافه فإنه جعل التعريض أولاً قسم الكناية ثم قال والكناية إذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ثم قل في آخر بحث الكناية في قوله أما بعد فإن خلاصة الاصلين الخ وعرفنا أن الكناية تنوع الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض وإذا كان التعريض قسماً من الكناية كان اللفظ مستعملاً في المعنى المعروض

(قول المحشى) كالتمثيل والفرق بينهما اعتبار المشابهة في التمثيل دون التعريض

(قول المحشى) مشكل قد يقال لا اشكال والفرق أن التعريض بدلالة المقام وسياق الكلام حتى أنه يتمكن من

انكاره بخلاف المستعمل فيه الكلام

(قول المحشى) لزوم الجزء للكل فهو مدلول الكلام صريحاً لا كناية خلافاً للسيد

(قول المحشى) نعم ظهر مما سبق الخ أى ونحن لانسلمه بل نطالب بالفرق كما سبق

(قول المحشى) من غير قصد المتكلم بها والا كانت مدلولاً مطابقاً مقصوداً لا أن التركيب استنبطها

(قول المحشى) حين استعماله في غير المخاطب الخ أى كما صرح به العلامة في عبارته المنقولة في الشارح

الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيها هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيها هي موضوع له مراداً منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية بل الحق ان الأول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته وارتدت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذنين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضاً وتقديراً كان مجازاً

نه فلا يصح توجيهه قدس سره (قوله ان عبارة التعريض) أى بعض عبارته نص عليه العلامة لان قولنا في المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه) لتحقيق اللزوم فيه كناية ان أريد به نفي الايمان . عن مطلق المؤذى مع نفيه عن المؤذى المعين ومجازان أريد به نفي الايمان عن المؤذى المعين فقط (قوله اذ لا يتصور الخ) فيه انه يجوز أن يقال انه انتقل من المخاطب المؤذى الى المؤذى المطلق ثم منه الى المؤذى المعين كما في رأيت أسداً يرى انتقل من الأسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين (قوله وهو الذي قصده الخ) ويكون مقصوده منه بيان النسبة بين التعريض والكناية على ما صرح به في شرحه المفتاح حيث قل ، يريد به ان بينه وبين الكناية عموماً من وجه لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية في مثل آذيتني فستعرف عند القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعيين ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازاً لا كناية وفيه بحث لان كون التعريض أخص من الكناية وتحقيقاً بدونه علم من قوله ان الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيحاء وإشارة فحمل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعندى ان معنى عبارة السكاكي رحمه الله ان التعريض أى الكناية العرضية قد يكون على طريق المجاز بان أريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط بان أريد به كلا المعنيين أحدهما قصداً والآخر تبعاً (قوله كان كناية) ، فيه أن مبنى الكناية

(قول المحشى) عن مطلق المؤذى هذا هو المعنى الحقيقي كما مر للمحشى خلافاً للسيد

(قول المحشى) يريد ان بينه وبين الكناية الخ حاصله ان المعنى التعريضى عند السكاكي اما ان يكون هو المعنى المكنى عنه أو المنجز به وتقدم عن السيد انه مغاير لها والمعنى الحقيقي مقصود من السياق لأمن اللفظ وعند المحشى رحمه الله كما افاده بقوله وعندى الخ انه دائماً هو المكنى عنه قد يراد مع غيره وقد يراد وحده فتدبر

(قول المحشى) فيه ان الكناية الخ أى عند السكاكي

﴿ فصل ﴾

(اطبق البلاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصریح لان الانتقال فهما من الملزوم الى اللازم فهو كدهوى الشيء بينة) فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان الزوم في سائر انواع المجاز (و) اطبقوا ايضا (على ان الاستعارة) التحقيقية والتمثيلية (ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخيلية والمكنى عنها ليست من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد مخالفا له بل لانه يفيد تأكيداً لاثبات المعنى لا يفيد خلافاً فليست مزنة قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو والاسد سواء

على الانتقال من اللازم الى الملزوم وفيما نحن فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم على ما يدل عليه قوله ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء ، (قوله اطبق البلاء) أى العالمين بالاصطلاحات وغيرهم من البلاء بالسليقة فانهم وان لم يكونوا عالمين بلفظ المجاز والكناية والحقيقة والاستعارة والتشبيه لكنهم عالمون بمعانيها (قوله ان المجاز) أى المجاز المفيد فان غير المفيد مجرد توسعة في اللغة (قوله ابلغ) أى يكون كل منهما بالغاً الى حد الكمال في افادة المقصود فهو مشتق من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لامن البلاغة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتصریح اذا كان مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية اكثر بلاغة منهما بل لا يكون بليغاً وما قيل انه من المبالغة فهو يستلزم استعمال اشتقاق افعل من المزيد واستعماله بمعنى المفعول لان معنى المبالغة على ما في التاج علو كرم دركارى فعنى الابلغ بولغ فيه الا أن يقال بالاسناد المجازى (قوله لان الانتقال فهما من الملزوم الى اللازم) اما في المجاز فظاهر واما في الكناية فلان اللازم اذا لم يصير مساوياً للملزوم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه كما مر فالمراد بالملزوم . الملزوم في الذهن وان كان لازماً في الخارج (قوله وانما الاشكال الخ) يعنى ان وجود الملزوم انما يستلزم وجود اللازم ، اذا كان الزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع انواع المجاز مشكل سيما فيما تكون العلاقة التضاد فاندفع ما قيل ان الشارح رحمه الله قد بين فيما سبق عند بيان للعلاقات ان الزوم متحقق في جميع اقسام المجاز فلا اشكال لان ما سبق بيان الزوم الذهني الذي هو مناط الانتقال والمراد ههنا الزوم الخارجى (قوله لانها نوع الخ) فقوله الاستعارة ابلغ من التشبيه تخصيص بعد التعميم اهتماماً بشأنه لانها العمدة من انواع المجاز وعليها مدار البلاغة وقيل الاستعارة ابلغ من التشبيه لاشتمالها على ادعاء كون المشبه من جنس المشبه به وهذا الوجه مختص بالاستعارة . سوى كونه نوعاً من المجاز (قوله بل لانه الخ) عطف على ما قبله بحسب التوهم كانه قيل

(قول المحشى) الملزوم في الذهن ولو بالقرينة فانها تجعل اللازم ولو أعم في نفسه ملزوماً بسببها

(قول المحشى) اذا كان الملزوم بينهما في الخارج اما اذا كان الملزوم بينهما في الذهن فوجود الملزوم فيه خارجاً لا يستلزم وجود لازمه فيه كما هو المقصود في الكناية كما في اطلاق القيث على النبات والسبب في ذلك ان الزوم الذهني قد يكون قرينة أو تنزيل كما في التضاد وكلاهما لا يستلزم الوجود الخارجى

(قول المحشى) سوى كونه نوعاً فانه غير مختص بها وحيث لا يكون من عطف الخاص انظر لوجه الا بلفظه

في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيداً لاثبات تلك المساواة له لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراء لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تأكيداً لاثبات كثرة القرى له لم يفدها الثاني واعترض المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت أسداً يفيد للمرء شجاعة أتم مما يفيدنا قولنا رأيت رجلاً كالأسد لأن الاول يفيد له شجاعة الأسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الأسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدنا خلافه ثم اجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسداً بالنسبة الى قولنا رأيت رجلاً كالأسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلاً مساوياً للأسد أو زائداً عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضاً في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل

ليس كون المجاز والاستعارة والكناية أبغ لان واحداً من هذه الأمور الخ (بل لانه الخ) (قوله ان يكون في المشبه به أتم) فاستعارته للمشبه تفيد زيادة ليست في التشبيه فاندفع ما قيل أن قوله بأن الاستعارة أصلها التشبيه لا يدخل له في الاعتراض (قوله فكيف يصح الخ) أي كيف يصح السلب الكلي (قوله بأن مراد الشيخ الخ) أي مراده رفع الإيجاب الكلي لا السلب الكلي وإن كان ظاهر العبارة لا يفيد (قوله وهذا وهم من المصنف بل مراده الخ) خلاصة الوجهين أن المصنف

(قول الشارح) بل معنى كلام الشيخ الخ أي وهذا لا ينافي إفادة المجاز معنى أتم مما يفيد التشبيه وإنما انقصر الشيخ على إفادة التوكيد لانه المتطرد في كل صورة بخلاف إفادة الزيادة فلا بد في جواب الشارح مما ذكره المصنف تأمل (قال السيد) بل معنى كلام الشيخ أن شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذا قلنا رأيت أسداً بري فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبنا قولنا رأيت رجلاً كالأسد (أقول) العبارات لا تفيد ثبوت معانيها في نفس الامر لان دلالتها على المعاني ليست دلالة عقلية قطعية ليمتنع تخلف المعاني عنها بل هي دلالة وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل وهذا مما لا يشبه ولكنهم تعرضوا له في الخبر دفعا لما يتوهم من تعرضه باحتمال الصدق والكذب من أن احتماله لها على السواء وبينوا أن كذبه إنما هو بتخلف مدلوله عنه ثم حمل كلام الشيخ على أن الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكناية والتعريض ليس باعتبار أن الاستعارة والكناية توجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى أي زيادة في الشجاعة وزيادة في القرى مثلاً مما لا يناسب المقام إذ لا يذهب وهم إلى ذلك حتى يدفع بأنهما لا توجبان ثبوت أصل الشجاعة وأصل القرى في الواقع فكيف يصور إيجابهما الزيادة فيهما بل نقول نفي إيجابهما لثبوت الزيادة في الواقع يوم إيجابهما لثبوت أصل المعنى فيه والإنصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وهو المناسب لهذا المقام إذ ربما يتوهم أن الإبلية باعتبار دلالة إحدى العبارتين على معنى زائد لا تدل عليه الأخرى فدفع ذلك وبين أن الإبلية باعتبار تأكيد الدلالة وقوتها وهو معنى ما قيل أن المجاز والكناية كدعوى الشيء بينة لا باعتبار

له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذا قلنا رأيت اسداً فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلاً كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع اننا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسداً على قولنا رأيت رجلاً مساوية للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله اسداً وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيراً ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر والله أعلم بهذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله ، وهو المسؤول لتمام القسم الثالث بالنبي وآله ،

رحمه الله تعالى حل قول الشيخ يفيد زيادة في نفس المعنى على افادته الزيادة في الفهم والشارح رحمه الله تعالى حمله على الزيادة في الواقع (قوله ان المساواة في الأول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ) هكذا في النسخة المصححة وهو المطابق لما في دلائل الاعجاز وهو الظاهر اذ ينتقل في المجاز أولاً الى المعنى الحقيقي ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة ينتقل من اللفظ الى المعنى وانما كان للعلم من طريق المعنى مزية على العلم من طريق اللفظ لأن في الأول يفهم المقصود بالدلالة العقلية لانه ينتقل فيه من المألوم الى اللازم وهي أقوى من الدلالة اللفظية وفي كثير من النسخ لانه يعلم

زيادة في مدلول احدهما ولذلك صرح بالمساواة فقال رأيت رجلاً هو والاسد سواء في الشجاعة فان المساواة المفهومة منه ومن قولنا رأيت اسداً لا يتصور فيها زيادة ولا نقصان فيتضح ما ادعاه من عدم افادة الاستعارة زيادة في المعنى وحينئذ توجه عليه اعتراض المصنف ويدفع بما أجاب به أيضاً واما قول الشيخ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر اه فمعناه ان اختلاف الطرق الدالة على المعنى لا يوجب اختلاف وتغيرا في نفس المعنى بالزيادة والنقصان فان معنى كثرة القرى معنى واحد لا يختلف في نفسه بان يعبر عنه قارة باللفظ الموضوع بازائه ويكنى عنه أخرى بكثرة الرماد فيعلم في الاول من اللفظ وفي الثاني بطريق المعنى وكذلك معنى مساواة الاسد لا يتغير في نفسه سواء عبر عنه بلفظه أو دل عليه من حيث المعنى بجعله اسداً فالمفهوم من احدى العبارتين هو بعينه المفهوم من الاخرى من غير زيادة ونقصان في نفسه نعم هناك اختلاف في قوة الدلالة وتأكيدها كما بينا وعلى هذا فكلام الشيخ أولاً وآخره على ما فهمه المصنف كلام صحيح جزل وتلك الخدشة مدفوعة بما ذكره واما على ما فهمه الشارح فهو على ما ترى من الركافة والفساد وانما وقع له الاشتباه من قول الشيخ لا يتغير حال المعنى في نفسه فتوهم انه أراد تغييره زيادة ونقصاناً بحسب الثبوت والافتقار في نفس الامر وهو سهو بل أراد تغييره في نفسه بان يفهم من احدى العبارتين زيادة في المعنى لا يفهم من الاخرى كما ذكرنا وانما قال في نفسه احترازاً عن اختلاف الدلالة عليه أي المفهوم في نفسه واحد غير مختلف وان اختلفت الدلالة عليه فظهر ان التشنيع ساقط وان المغلط غلط والله المأمور للصواب واليه المرجع والمآب

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفصيلاتها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكلام فى قوله ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا وقوله (بعد رعاية المطابقة) أى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (و) رعاية (وضوح الدلالة) أى بالخلو

فى الأول من طريق اللفظ وفى الثانى من طريق المعنى وتوجيهه ان فى الأول احتمال انلفظ المشبه به فى المشبه فتعلم المساواة من اللفظ وفى الثانى تعلم المساواة من طريق المعنى فإن معنى الثانى المساواة ، ولا دليل للفظ عليها ولا شك ان فى الأول مزية على الثانى (قوله الفن الثالث الخ) قد سبق تحقيقه بما لا مزيد عليه فى قوله الفن الأول علم المعانى (قوله أى يتصور معانيها الخ) يعنى ليس قوله علم بمعنى الملكة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها والمعرفة بمعنى الادراك الجزئى الذى يحصل من استخراج الفروع من القواعد الكلية كما فى تعريف العلمين السابقين . اذ ليس فى علم البديع الا تصورات الحسنات وبيان عددها وتفصيلاتها فهو علم تبين فيه مفهومات الحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها فليس فيه مسألة فضلا عن أن يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكى رحمه الله تعالى بيان الحسنات من توابع علم البيان ولم يجعله علما برأسه فالمعرفة . بمعنى الادراك التصورى كما أن العلم قد يطلق على الادراك التصديقى مناسبا لما تسمعه من أئمة اللغة من أن المعرفة تتمدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قلوا من أن لكل علم مسائل فانما هو فى العلوم الحكيمية وأما العلوم الشرعية فلا يتأتى فى جميعها ذلك فإن اللغة ليس الا ذكر الانفاظ ومفوماتها وكذا التفسير . والحديث (قوله اشارة الخ) بجمل الاضافة لا يهد كما هو الاصل (قوله أى الخلو عن التعقيد المعنوى) خص وضوح الدلالة به مع انه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظى

(قال السيد) الفن الثالث علم البديع (أقول) يسمى البديع بديعاً لكونه باحثاً عن الامور المستغربة (قال السيد) فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكتاب (أقول) قد مر فى تحقيق معنى التعريف أن الاضافة كاللام فى الاشارة الى المهود والجنس وما يتفرع عليه والمناسب ههنا أن نجمل الاضافة للهدد لما سنده (قال السيد) أى الخلو عن التعقيد المعنوى (أقول) كانه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى مع انه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظى أيضاً ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكر فى صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة الى علم المعانى فيكون تنبيهها على أن رتبة هذا الفن بعدها فقوله بعد ههنا بمنزلة قوله ويتبعها وجوه آخر وقد علم بذلك أيضاً أن وضوح الدلالة المذكورة فى تعريف البيان يجب حملها على الخلو عن التعقيد المعنوى اعتماداً على ما سبق فى مباحث المقدمة فتأمل (قول الشارح) فوجوه تحسين الخ تفرع على ما علم من كونه ليس علماً ذا مسائل كما يؤخذ من المحشى (قول المحشى) ولا دليل فى اللفظ أى من جهة خصوصية وضعه كما كان فى لفظ اسد (قول المحشى) يعنى ليس الخ رد على العصام (قول المحشى) اذ ليس فى علم البديع الخ أى المقصود منه ذلك واما الحكم عليها بكونها محسنة أو من الحسنات فليس من البديع بل علم مما سبق وما هنا بيان لما صدقته

(قول المحشى) بمعنى الادراك التصورى سواء كان المدرك كائناً أو جزئياً وان شاعت فى الجزئيات (قول المحشى) قد يطاق أى يخص بذلك وان كان فى أصله عاماً للتصديق والتصور (قول المحشى) والحديث أى تفسيره

عن التعميد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتمليق
الدور على اعتناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه
التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضي الحال والخلو عن التعميد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا
سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون
داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس

لكونه فضلا بوضوح الدلالة به ليختص بعلم البيان (قوله للتنبيه الخ) أي لتذكير ما علم من قوله وتبهما وجوه آخر الخ (قوله
احترازا عما يكون داخلا في البلاغة) وهو المطابقة ووضوح الدلالة أعني الخلو عن التعميد المعنوي والخلو عن الغرابة وعن
مخالفة القياس وعن ضعف التأليف وعن التنافر اما عن المطابقة ووضوح الدلالة فلان الشيء لا يكون بعد نفسه واما عن
البواقي فلانها ليست بعد المطابقة ووضوح الدلالة اذ كل واحد منها . لكونه داخلا في البلاغة ليس تابعا لها في اثر
الحسن الذاتي (قوله لانه يدخل الخ) داليل لقوله ولا يجوز الخ أي يدخل حين أرشد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل
بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام وهو ماسوى المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس ظرفا مستقرا
اذ المحسنات التابعة ليس حصولها بعد المطابقة والوضوح فلا يشملها التعريف فهو ظرف لغو متعلق بالتحسين ولا شك ان
وجوه التحسين ماعدا المطابقة والوضوح مما يوجب الغصاحة بعد المطابقة والوضوح لما مر في المقدمة من ان الكلام الذي ليس
مطابقا لمقتضى الحال وان كان فصيحيا ملتحقا بأصوات الحيوانات ليس له حسن عند البلغاء . فالمحسنات الداخلة في البلاغة

(قول السيد) لانه يدخل فيها الى آخره (أقول) أي في وجوه تحسين الكلام حينئذ أي حين يراد بها مفهومها
الاعم بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا بل نقول لا يخرج منها الا مطابقة مقتضي
الحال والخلو عن التعميد مطلقا بان يجري وضوح الدلالة أيضاً على مفهومه المتبادر فيبقى الخلو عن التنافر بين الحروف أو
الكلمات والخلو عن مخالفة القياس والخلو عن ضعف التأليف كلها مندرجة فيها مع انها ليست من علم البديع وأما الخلو عن
الغرابة فيمكن ادراجه في وضوح الدلالة

(قول المحشي) ليختص بعلم البيان لانه لا يحتز به الا عن التعميد المعنوي بخلاف اللفظي لان سببه قد يكون ضعف
التأليف وقد يكون بجميع أمور كل منها موافق للقياس لكن اجتماعها يحصل التعميد اللفظي كما تقدم في الشارح
(قول المحشي) لكونه داخلا في البلاغة الخ لان البلاغة هي مجموع المطابقة والوضوح وهذه البواقي فلا يكون بعضها
تابعا لبعض وسيأتي للمحشي منع هذا بقوله ولا شك الخ وانما ذكره هنا توجيهها للاحتراز في كلام القائل بان المراد بوجوه
التحسين المفهوم الاعم الشامل فهذا هو وجه الاحتراز الذي خفي

(قول المحشي) ولا شك ان تحسين الخ هذا مع ما بنى هو عليه من ان الظرف لغو هو وجه الدخول الذي خفي أيضاً
قوله الذي ليس مطابقا كانه ادخل وضوح الدلالة في المطابقة لتعلق الدلالة بالمعنى المطابق تدبر
(قول المحشي) ولا شك ان تحسين ما عدا المطابقة والوضوح الى قوله بعد المطابق أي انما يحسن بعد المطابقة

والوضوح فقوله بعد ظرف لغو لتحسين

من المحسنات الثابتة لبلاغة الكلام ، كالتخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البدیع (وهی) ای وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوی) ای راجع الى تحسين المعنى بحسب العراقة والاصالة وان كان بعضها لا يتخلو عن تحسين اللفظ (ولفظی) راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوی لان المقصود الاصلی والفرض الاولی هو المعانی والالفاظ وتوابع وقوالب لها فقال (اما المعنوی) فالمدكور منه فی الكتاب تسعة وعشرون (فنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ایضا) والتطبیق والتكافؤ ایضا (وهی الجمع بین المتضادين ای معنيين متقابلين فی الجملة) یعنی ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرین الوجودین المتواردين علی محل واحد بينهما غاية الاختلاف كالسواد والبیاض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف فی الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقیقیا او اعتباریا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الایجاب والسلب او تقابل العدم والملکة او تقابل التضایف او ما يشبه شيئا من ذلك علی ما سيجي من الامثلة (ويكون) ذلك الجمع (بلفظین من نوع) من انواع الکامة (اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود أو فعلین نحو يحيي ويميت أو حرفین نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان فی اللام معنى الانتفاع وفي علی معنى الضرر ای لها

سوى المطابقة والوضوح ، وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح في الوجود . تابعة لها في تحسين الكلام قد دخل كلاهما في التعريف فافهم فانه خفي علی الناظرین وجه الاحتراز ووجه الدخول (قوله كالتخلو عن التنافر مثلا) أراد به التخلو عن الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف فان كلاهما تدخل في وجوه التحسين علی تقدير حملها علی مفهومها الشامل كما عرفت فی الاضراب الذي ذكره السيد بقوله بل نقول الخ لا وجه له فان كان التمثيل ولفظ مثلا ينادي علی ان الشارح رحمه الله تعالى أراد دخول جميع الخواص في وجوه التحسين (قوله المطابقة) وهی في اللغة الموافقة وطابقت بین الشیئين جعلت أحدهما علی حدو الآخر ومطابقة الفرس فی حربيه وضع رجلیه مکان يده فی ذكر المعنيين المتضادين ايقاع توافق بین ماهو فی غاية التخالف كذا فی شرحه المفتاح (قوله فی الجملة) ولو بالواسطة (قوله أو اعتباریا) كالا حياء والا لانة فانهما عبارتان عن الخلق یسمى باعتبار تعلقه بالحياة إحياء وباعتبار تعلقه بالممات إماتة * قال قدس سره فيه بمبحث الخ * والجواب انه باعتبار كونهما لا یجتمعان فی محل واحد يكون الجمع بينهما مطابقة . وباعتبار تلازمهما فی الوجود خارجا وهذا يكون بينهما مراعاة النظير (قوله بلفظین من نوع واحد) فيكون اللطف لاجتماعهما فی النوع أيضاً (قوله ايقاظا) جمع یقط علی وزن

(قال السيد) او تقابل التضایف (أقول) فيه بحث لان الاب والابن لا یسمى فی الظاهر مطابقة ل هو بمراعاة النظير أقرب (قول المحشي) وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح فی الوجود لان ذلك انما يكون اذا كان الطرف مستقرا كما سبق (قول المحشي) تابعة لها في تحسين الكلام وهو مقتضى كون بعد ظرفا لقوا لتحسين

(قول المحشي) وباعتبار تلازمهما فی الوجود خارجا الخ اعتبر التلازم لانه يجب فی مراعاة النظير التناسب والتلازم منه وما قيل ان الشارح أخرج الطباق من تعريف مراعاة النظير بقيد لا بالتضاد وقد عمم التضاد هنا وهناك للتضایف فيقتضي ان لا یسمى بمراعاة النظير وهم لانه لا یسماه من جهة التضاد وان سمیه من جهة التناسب لا بالتضاد الذي منه التضایف

ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخبر بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشبيه النفس وتجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط (نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل (وهو) اي الطباق (ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب) وهو ان يجمع بين فعلی مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهى فالاول (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون) يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا (و) الثاني نحو (فلا تخشوا الناس واخشوني) (ومن الطباق) ماسماه بعضهم تديجاً من دمج المطر الارض أى زيتها وفسره بان يذكر في معني المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلاً في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسماً من المعنوي برأسه فتدريج الكناية (نحو قوله) أى قول ابى تمام فى مرثية ابى نهشل محمد ابن حميد حين استشهد (تردى ثياب الموت حمراً فما اتى * لها) أى لتلك الثياب (الليل الاوهى من سندس خضر) أى ارتدى الثياب المتلطخة بالدم فلم يتقضم يوم قتله ولم يدخل فى ليلة الا وقد صارت الثياب خضرا

عضد أو كتف بمعنى يقظان والرقود جمع راقد (قوله لا ينتفع بطاعتها الخ) الحصر مستفاد من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الذى يحصل من الدعاء والصدقة لاغير انتفاع بثمرة الطاعة لانفسها وكذا التضرر بالمعصية (قوله فيه اعمال) أى كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا وجه لى للتخصيص والوجه الآخر الاشارة الى سبق رحمته تعالى بانه يثيب على الخير بمجرد العمل ويقاقب على الشر بعد كثرة العمل والقصد التام (قوله فى الجملة) أى باعتبار استلزام الاحياء للحياة (قوله لا يعلمون ما أعد لهم فى الآخرة) ومن فى من الحياة الدنيا اما بيانية أى الظاهر الذى هو الحياة الدنيا أو ابتدائية أى ظاهر الدنيا وهو التلذذ بالذات المخرجة لاباطتها وهو كونها مزرعة الآخرة (قوله من دمج المطر الارض) من الدمج معنى النقش فذكر الالوان كالنقش على البساط (قوله لقصد الكناية والتورية) لا لقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لافادة أصل المعنى ليس من المحسنات . ولا قصد المجاز فانه ينصب القرينة المانعة عن ارادة الالوان لا يتحقق الجمع الا فى

(قال السيد) الاوهى من سندس خضر (أقول) قال فى حاشيته خضر مرفوع فى البيت خبر بعد خبر لان القصيدة على حركة الضم اذ من جملة أبياتها قوله * وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * بوتر فى الآن من بعده بتر * على ماسيجى * فى رد المعجز على الصدر

(قول المحشى) بانه يثيب على الخير الخ يدل له حديث من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه

(قول المحشى) أى باعتبار استلزام الخ هذا معنى قوله سابقاً ولو بالواسطة فيكون تفسيراً للجملة

(قول المحشى) ولا لقصد المجاز الخ رد على العصام حيث قل فى القصر على الكناية والتورية دون المجاز نظير

من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمره والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينبغي الا من لا يعرف معنى الكناية واما تديج التورية فكقول الحريري * فذا اغبر العيش الاخضر * وازور الحبوب الأصفر * اسود يومي الايض * وايض فودى الأسود * حتى رثى الى العدو الازرق * فياحبذا الموت الاحمر * فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبميد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية (ويحق به) أي بالطباق شيئا أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو أشداه على الكفار رحاء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنهما (مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى * ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله، فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى * اغرقوا فادخلوا نارا * لان ادخال النار يستلزم الاجراق المضاد للاغراق (و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلطفين يتقابل معناه الحقيقية (نحو قوله) أي قول دعبل (لا تمجي ياسلم من رجل) يعني نفسه (ضحك المشيب برأسه) أي ظهر ظهوراً تاماً (فبكى) ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا للمعنى البكاء

اللفظ دون المعنى فلا يكون من المحسنات المعنوية (قوله ولا ينبغي الخ). فانه كناية في النسبة دون الصفة حتى يتوهم انه ليس كناية في الثياب الحمر والخضر (قوله يتعلق أحدهما الخ) وليس بينهما تناف بل يجتمعان كالرحمة والشدة فان الرحمة تكون شديدة وبهذا يمتاز عن الطباق فما قيل انه اذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر يتحقق بينهما تناف في الجملة. لان متنافي اللازم متنافي الملزوم فيكون طباقا لا ملحقا به مدفوع لان اللازم قد يكون أعم (قوله لكنها مسببة عن اللين ومتنافي السبب

(قول المحشى) فانه كناية في النسبة أي نسبة القتل اليه لانه يلزم من ترديه ثياب القتل انه قتل وقوله دون الصفة أي كما فهم نافي الكناية ان الثياب الحمر والخضر كناية عن صفة فقال انها ليسا كناية عن صفة والحاصل ان الكناية ليست في الثياب الحمر والخضر حتى يتوهم انها كناية عن صفة فيقال انها ليست كناية عن صفة بل الكناية في ترديها فهي كناية في النسبة وهي ثابتة (قول المحشى) تناف في الجملة أي بالواسطة

(قول المحشى) لان متنافي اللازم الخ الموجود في هذه الصورة الرحمة التي هي لازمة اللين والشدة بمعنى الصلابة هي المقابلة للين الذي هو ملزوم الرحمة والمنافاة التي هي مفروضة هي منافاة الشدة للين فكان حق العبارة كما في بعض الحواشي قلنا عن المحشى لان متنافي الملزوم متنافي اللازم أي لان الشدة المنافية للين الذي هو ملزوم للرحمة تنافي الرحمة اللازمة للين والجواب ان اللازم وهو الرحمة قد يكون أعم فكما يكون مع اللين يكون مع الشدة والذي في المعصم ان الشدة سبب العنف الذي يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشيء مقابل له كما ان سبب المقابل للشيء مقابل له انه فيكون المراد باللازم العنف اللازم للشدة لكن جواب المحشى حيث لا يكون موجها كما هو ظاهر وقول المحشى بعد ومتنافي السبب

(ويسمى الثاني إيهام التضاد) لأن المعنيين المذكورين وإن لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لغيرهما قد ذكرا بلقطين يوهان التضاد نظرا إلى الظاهر والحمل على الحقيقة (ودخل فيه) أي في الطباق بالتفسير الذي سبق (ما يختص باسم المقابلة) الذي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهي أن يوتى بمعنيين متوافقين أو أكثر) أي بعمان متوافقة (ثم بما يقابل ذلك) أي ثم يوتى بما يقابل المعنيين المتوافقين أو اللماني المتوافقة (على الترتيب) فيدخل في الطباق لأنه حينئذ يكون جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لأن يكونا متناسبين ومتماثلين فإن ذلك غير مشروط كما سيجي من الأمثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة إلى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة لاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاث بالثلاثة والأربعة بالأربعة إلى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله) أي قول أبي دلالة (ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعا، وأقبح الكفر والافلاس بالرجل) قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الأربعة بالأربعة (نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) ولما كان التقابل ظاهرا إلا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله (والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه) أي عما عند الله (فلم حق أو استغنى بشروات الدنيا من نعم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء للمقابل للاتقاء ففي هذا المثال تلبس على أن المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من أن مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرجة (وزد السكاكي) في تعريف

لا يوجب أن يكون متافيا للسبب (قوله إيهام التضاد) فهو محسن معنوي باعتبار إيهام الجمع بين الصدين والافقه جمع في اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا (قوله فيدخل في الطباق الخ) لا ينبغي أن في الطباق حصول التوافق بعد التنافي. ولذا سمي بالطباق وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي كليهما إرادة المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده. واستلزام أحدهما للآخر لا يستلزم دخولها فيها فخلق مع السكاكي رحمه الله تعالى (قوله أنه زهد فيما عند

الخ صريح في الأول قابل ما في النسخ تحريف

(قول المحشي) ولذا سمي بالطباق لأنه جمع بعد الافتراق وقوله ولذا سمي بالمقابلة لأنها افتراق بعد الاتفاق (قول المحشي) واستلزام أحدهما الآخر أي استلزام المقابلة للطباق لأنه يلزمها الجمع بين متنافيين لا يستلزم دخولها فيه لأن الملزوم غير اللازم

(قال السيد) أي قول دعبل (أقول) هو على وزن ذ برج الناقة المسته واسم شاعر من خزاعة (قال السيد) وزاد السكاكي وإذا شرط ههنا أمر شرط ثمة ضده (أقول) ظاهر هذا الكلام أنه لا يجب أن يكون

المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) أي فيما بين المتوافقين او المتوافقات (أمر شرط ثمة) أي فيما بين الضدين او الاضداد (ضده) أي ضد ذلك الامر (كهاين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والامناء والتصديق جعل ضده) أي ضد التيسير وهو التيسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسري (مشتركا بين اضدادها) أي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب قلى هذا لا يكون بيت ابى دلالة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدينا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي من المعنوى (مراعاة النظير ونسبى التناسب والتوفيق) والاشلاف والتلفيق ايضا (وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباى وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) وقد يكون بالجمع بين ثلاثة اسود (نحو قوله) أي قول البحترى في صفة الابل (كالتقى الممطقات) أي الممحنات ، من عطف العود وعطفه حناه (بل الاسم مبرية) أي منحوتة من براه نمته (بل الاوتار) جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهاجر الوزير ، انت ايها الوزير اسمع على الوعد شعبي التوفيق • يوسف العموم محمدى الخلق • وقد تكون بين اكثر كقول ابن رشيقي • اصح واقوى ماسمعناه في الزدى • من اظهر المأثور منذ قديم • أحاديث تروىها السيول عن الحيا • عن البحر عن كف الامير نجم • فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع وخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف نجم مع ما في البيت الثاني من صحة التركيب في العنونة اذ جعل الرواية لصاغر عن كبرها تقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على مادعاء الشاعر (ومنها) أي من مراعاة النظير (ما يستنبه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان تختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى) والتناسب قد يكون ظاهرا (نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو

الله) زهد عن الشيء وفي الشيء رغب عنه ولم يرده ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ كثيرا في المغرب (قوله واذا شرط الخ) أي اعتبر فيه قيد كما في شرح المفتاح الشريفي (قوله ولم يشترط الخ) بل اعتبر الاجتماع (قوله في صفة الابل) أي المهزولة (قوله انت اسمع على الوعد الخ) لقوله تعالى (انه كان صادق الوعد) وقوله تعالى (وما توفيق الا بالله) وقوله تعالى (لا تثرى عليكم اليوم) وقوله تعالى (وانك لعل خلق عظيم) (قوله على ما يقال) أي

في المقابلة شرط لكن اذا اعتبر في احد الطرفين شرط وجب اعتبار هذا في الطرف الاخر ثم ان السكاكي مثل في المطابقة بقوله تعالى (فليضحكوا قليلا ولينكوا كثيرا) ولا شك انه مندرج عنده في المقابلة أيضا اذ لم يجب فيها اعتبار الشرط كما هو ومن ذلك يعلم اتقاء التباين بين المطابقة والمقابلة فاذا قوئل في حديثهما عرف كونها اخص من المطابقة كما عند المصنف

اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيراً به وقد يكون خفياً كقوله تعالى * إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم فإن قوله ان تغفر لهم يوم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم ، لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزه يعز اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراز لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته (ويلحق بها) اى مراعاة النظر ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلغطين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم) اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لاساق له كالبقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) اى يتقادان لله تعالى فيما خلفا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (و) لهذا (يسمى ايهام التناسب) كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط * وحرف كنون تحت واء ولم يكن * بدال يؤم الرسم غيره النقط * الحرف النافذة المبرولة وهى مجرورة معطوفة على الرهط فى البيت السابق * تجل عن الرهط الامائى عادة * والذون هو الحرف المعروف من حروف المعجمة شبه به

في العرف وان لم يكن كذلك في الحقيقة (قوله فان اللطيف يناسب الخ) اللطيف اسم من أسمائه تعالى معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطفنا بالضم اى رفق كنهصر أو العالم بخفيات الامور ودقائقها ان كان من اطف ككرم لطفنا واطافة بمعنى دق وثنى. منهما لا يناسب كونه غير مدرك الابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى المعنى الثانى باعتبار اشتماله على الدقة التى تناسب عدم كونه مدركا للابصار (قوله يناسب كونه مدركا للاشياء) اى الابصار . والا فطلق المدرك عينه لا ما يناسبه . والمناسبة على ما ذكرنا بالعموم والخصوص (قوله فالنجم الخ) فى النجم بالنسبة الى الشجر حقيقة مراعاة النظر وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها ويسجدان مجاز عن اتقيادها (قوله تجل عن الرهط الخ) من جل جلاله

(قل السيد) تجل عن الرهط الامائى عادة لها من عقيل في ممالكها رهط (أقول) قيل الرهط الاول ازار من جلود تشقق وتأزر به الاماء . يعنى انها ملكة فلا بسما رفيعة فيكون قد وصفها اولا برفعة حالها حسبا وثانيا بكثرة قبائلها نسبا ويجوز أن يكون المعنى انها كريمة المناسب ليس فى حسبها امة فيكون الرهط الاول أيضاً من رهط الرجل اى قومه . (قول المحشي) والا فطلق المدرك الخ اى المدرك للاشياء هو عين الخبير فلا يقال ان الخبير يناسبه لانه عينه وانما يقال يناسبه اذا كان الادراك لخصوص الابصار فان ادراك الاشياء وان كان أعم لكن يناسبه لكونه فرداً منه وعبارة العصام وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشيء لا ما يناسبه اى لا ما يناسب المدرك للشيء . خلاولى أن يقال الخبير يناسب كونه مدركا للابصار

(قول المحشي) على ما ذكرنا اى من كون الاشياء هى الابصار وقوله بالعموم والخصوص اى العموم فى الخبير والخصوص

النافقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما فهم وراه اسم فاعل من رأته اذا ضربت رثته وكذلك
 دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يوم
 الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ان تتركب من النوق ما هي في الضمرة والانحناء كالنوق يركبها
 الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب رثتها اذا حراكها من شدة الهزال يريد ان صراكب هذه الحبيبة سمان
 ذوات اسمية ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايها ان المراد بها معانيها المناسبة واما ما يسميه
 بعضهم بالنفوف من قولهم يردمفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمكان
 متلاعبة وجل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز طرزت *
 مطارفا طرزا من البرق كالنبر * فوشى بلا رقم ونقش بلا يد * ودمع بلا عين وضحك بلا نثر * تسربل
 اي لبس السربال والوشى ثوب منقوش والخزوز جمع خز وطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع معارف
 وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن * احل وامرر
 وضرو انفع ولن * واخشن ورش وابر وانتدب للمالي * أي كن حلوا الاولياء مرا على الاعداء ضارا للامخالف
 نافعا للوافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اي اصالح حال من يحتل حاله وابر من برى القلم اذا
 نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب للمالي واجمها يقال نذبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب

كضرب عظم وتمديته بمن يتضمن معنى النزاهة والرهط بالسكون ويحرك جلد يشقق جوانبه من أسافله ليتمكن المشي فيه
 يابس الصغار والحيض أو جلد يشقق سيورا والاماني المنسوب الى الاماء جمع امة والغادة من غيد كفرح غيدا يقال امرأة
 غيداء وغادة ايضا أي ناعمة لينة بينة الغيد وهو النعومة وجلالها عن الرهط كناية عن كون ملابسها رقيقة وكونها مملوكة
 كما قاله السيد لا يفهم من البيت وعقيل بالتصغير اسم قبيلة والماليك جمع مملوك وهو العبد يعني ان لها في عبيدها رهطا
 من عقيل فيفيد كثرة عبيدها وان فيها قبيلة من عقيل وما قاله السيد من انه وصفها بكثرة قبائلها نسبيا فالألف يفهم من البيت
 الا ان يقال كان في كتابه في ممالكها بدون الياء جمع مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة عليه بمعنى ان لها من عقيل
 رهطا حال كونها كائنة في ممالكها فيفيد تعدد الرهط لان الرهط الواحد لا يكون له ممالك بل مملكة * قال قدس سره
 انها كريمة المناسب * على صيغة المفعول من قولهم فلان يناسب فلانا فهو نسيب أي قريب يعني كريم كل من تنسب
 اليه ليس في حسب تلك المرأة أمة (قوله وليس المراد الخ) فسرته في شرح المفتاح بهذا المعنى حيث قل وعن أن تتركب
 من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالحوت وهو أولى ليكون فيه ايضاً ايها التناسب (قوله صفة راء) لا صفة دال وان
 كان قريبا منه يدل عليه ملاحظة المعنى (قوله مطارف) بكسر الميم وضمة واو فتح الراء قال الفراء واصله الضم لانه في المعنى

في يدرك الابصار حيث قيد بالا بصار

(قول الشارح) تسربل وشيا الخ معنى البيت لبس السحاب قميصا منقوشا من خزوز عليهم سا اردية مطرزة بالبرق
 كالنبر وقوله ودمع بلا عين وضحك بلا عين الخ متفرع على ما علم من صفة السحاب لاعلى ما ذكره

فالأول داخل في مراعاة النظير لكونه جماعاً بين الأمور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جماعاً بين الأمور المتقابلة (ومنه) أي من المعنوي (الأرصاء) وهو نصب الرقيب في الطريق من رصده أي رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالخرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث (ويسميه بعضهم التسليم) ويرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو أن يجعل قبل المعجز من الفقرة) وهي في الشر بمنزلة البيت من الشعر مثلاً قوله وهو بطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة وبقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى وهي في الأصل حلى بصاغ على شكل فقرة الظاهر (أو من) البيت ما يدل عليه (أي على المعجز وهو آخر كلمة من البيت أو الفقرة) (ذا عرف الروي) الظرف متمم بدل أي إنما يجب فهم المعجز في الارصاد بالنسبة إلى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه أواخر الآيات أو الفقر ويوجب تكراره في كل منها فإنه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه المعجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى • وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون • فإنه لو لم يعرف أن حرف الروي النون لربما توهم أن المعجز ههنا فيما فيه اختلفوا أو فيما اختلفوا فيه وكقوله • أحلت دمي من غير جرم وحرمت • بلا سبب يوم اللقاء كلامي • فليس الذي حللته بحلل • وليس الذي حرمته بحرام • فإنه لو لم يعرف أن القافية مثل سلام وكلام لربما توهم أن المعجز بمحرم فالارصاد في الفقرة (نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون و) في البيت (نحو قوله) أي قول عمرو بن معدى كرب (إذا لم تستطع شيئاً فدعه • وجاوزه إلى ما تستطع • ومنه) أي من المعنوي (المشاكلة وهو ذكر

مأخوذ من أطرف أي جعل في طرفه العلمان ولكنهم استقلوا الغم فكسروه (قوله وهو نصب الرقيب) فاقيل المعجز كانه رقيب نصب لغم المعجز (قوله فيه خطوط مستوية) فاقيل المعجز والمعجز كأنهما خطان مستويان في البيت (قوله بمنزلة البيت) في أن رعاية القافية واجبة فيهما بخلاف المصراع إلا أنه فرق بينهما فإن البيت يكون بيتاً واحداً والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى (قوله حلى) بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجهه حلى بضم الحاء وكسرهما وتشديد الباء مع كسر اللام (قوله إذا عرف الروي) أي من حيث أنه روي، بأن يعرف القافية أيضاً لأن الروي آخر القافية فلا يرد أن معرفة الروي وهو النون في الآية والميم في البيت لا تدل على أن المعجز يختلفون وحرام لجواز أن يكون يختلفون ومحرم وإلى

(قول الشارح) كقوله تعالى وما كان الناس إلخ ظاهره أن الآية لم يعرف فيها الروي وليس كذلك فإن ما قبلها يشركون

(قول المحشي) بخلاف المصراع هو أحد شطري البيت فلا يجب فيه رعاية قافية صاحبه

(قول المحشي) لا نكون فقرة أي لا تسمى فقرة بدون الأخرى

(قول المحشي) بأن يعرف القافية أيضاً المراد بالقافية ما عند التحليل وهو الكلمة الأخيرة من البيت أو الفقرة لأن

المتحرك قبل الساكن كما عند غيره لا اتحاد يختلفون ويختلفون فيه

الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته أي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير (تحقيقاً أو تقديرًا) أي وقوعاً محققاً أو مقدراً (فالاول كقوله قالوا اقترح شيئاً) من اقترحت عليه شيئاً اذا سأله اياه من غير روية وطلبته على تبديل التكميل والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقترح الكلام لارتجائه فانه غير مناسب على ما لا يخفى (نجد) مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء (لك طبعه) قلت اطبخوا لي جبة وقيصاً) أي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام (ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك) حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقدراً (نحو قوله تعالى) قولوا آمنا بالله وما انزل إلينا الى قوله (صبيحة الله) ومن احسن من

ما ذكرنا أشار الشارح رحمه الله بقوله اذ لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الخ (قوله لوقوعه في صحبته) أي لوقوع الشيء في صحبة الغير في قصد التكميل بان يكون ذكر الغير سابقاً اما محققاً أو مقدراً وقصد التكميل وقوع شيء في صحبته فاندفع ما يتوهم من ان الوقوع في صحبته بعد الذكر فكيف يكون علة له قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه للمفتاح سواء كان بينهما شيء من العلاقات المتباعدة في المجاز كاطلاق السببة على جزء السببة المسبب عنها المترتب عليها أولاً كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقيص ومن ههنا قوى اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز ، لعدم العلاقة ولا محض سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بان الوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازاً انتهى أقول القول بكونه مجازاً ، ينافي كونه من المحسنات البديعية وانه لا بد في مجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فمعين الوجه الاول ولعل السر في ذلك ان في المشاكلة ، نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس فيه ارادة المعنى بصورة عجيبة فكيفه الوقوع في الصحبة فيكون محسناً معنوياً وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضاً من هذا القسم اذ فيه أيضاً نقل المعنى من لباس الى لباس آخر لئلا كان وظيفة المعاني وان صرح الشارح رحمه الله فيما سبق بكونه من باب المجاز فالحقيقة والمجاز والكناية تقسم للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى واما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى لفظ آخر ، فهو ليس شيئاً منها (قوله حيث اطلق الخ) فيه اشارة الى ما في شرح

(قول المحشى) لعدم العلاقة أى لعدم اعتبارها والا فقد تكون كما في جزء السببة

(قول المحشى) ينافي كونه من المحسنات لان التحسين انما يكون بعد المطابقة ورعاية كيفية الدلالة

(قول المحشى) وانه لا بد في المجاز الخ وهذا لا يتحقق الا فيما فيه علاقة كاطلاق السببة على جزائها دون غيره

(قول المحشى) نقل المعنى من لباس الخ لان العلة في التعبير عنه بذلك اللفظ سبق ذلك اللفظ مع قصد التكميل وقوعه

في صحبته فاللفظ متحقق وانما نقل المعنى اليه وحيداً لا تكون العلاقة بين المعنيين اذ لم ينقل من أحدهما شيء الى الآخر

حتى يعتبر تناسب المنقول عنه واليه

(قول المحشى) فهو ليس شيئاً منها ولو مع علاقة كما في جزء السببة اذ لا قصد لما هذا وقال بعضهم لا مانع من ان

ذلك مجاز من وجه محسن من وجه وفيه ان التكلام في ان سبب الاطلاق هو الوقوع في صحبته كما هو صريح التعريف

فتدبر بقى انه تقدم ان التكنية بالالوان عن النسبة من المحسنات الا ان يكون التحسين من خصوص الالوان لا الكناية

الله صبغة ونحن له عابدون (وهو) أي قوله صبغة الله (مصدر) لأنه فعلة من صبغ كالجلاسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ (مؤكد لا مناً بالله أي تطهير الله لأن الإيمان يطهر النفوس) فيكون آمناً مشتملاً على تطهير الله. النفوس المؤمنة ودالاً عليه فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكداً لمضمون قوله آمناً بالله فيكون قوله لأن الإيمان تمليلاً لكونه مؤكداً لا مناً بالله ثم أشار إلى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرًا بقوله (والاصل فيه) أي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (إن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر، يسمونه المعمودية ويقولون أنه) أي الغمس في ذلك الماء (تطهير لهم) فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانياً حقاً فاسم المسلمون بأن يقولوا لهم قولوا آمناً بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لأمثل صبغتنا وطهرنا به تطهيراً لأمثل تطهيرنا هذا إذا كان الخطاب في قولوا آمناً بالله للكافرين وأما إذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين امرؤوا بأن يقولوا صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم نصبغ صبغتهم أيها النصارى (فمبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) أو وقعه في صحة صبغة النصارى تقديرًا (بهذه القرينة الحالية) التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر وإن لم يذكر ذلك لفظاً وهذا كما تقول لمن يفرس الأشجار اغرس كما يفرس فلان يريد رجلاً يصطنع إلى الكرام ويحسن لهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الفرس

المفتاح من النفس وإن أريد بها الذات والحقيقة، لا تطلق على الله تعالى إلا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل إن النفس قد يراد به الذات وقد يراد به الغلب وإطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثاني يكون بالمشاكلة وأما بالمعنى الأول فلا لأن الذات تطلق عليه تعالى على أنه قال في شرح الكشاف وأنت خير بأن لا أعلم ما في ذاتك وحقيقته ليس بكلام مرضى لأن المراد لا أعلم معلومك لوقوع التعبير عن تعلم معلمي بتعلم ما في نفسي فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات والحقيقة (قوله وهي الحالة الخ) لأن المصدر الذي يكون على وزن فعلة بكسر الفاء يكون للحالة والنوع ولا منافاة بينه وبين التأكيد لاشتماله على التأكيد (قوله أي تطهير الله) أي المراد من صبغة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان حقه التقديم إلا أنه لم يرض بالفصل بالتفسير بين الموصوف والصفة (قوله مؤكداً لمضمون الخ) فيكون عاملاً واجب الحذف كما في له على الف درهم اعترفاً والاصل صبغنا الله صبغة ولوجوب حذفه وجه آخر وهو أنه أضيف المصدر إلى فاعل الفعل فإن المصدر الذي يضاف إلى معمول الفعل، أو يذكر معه يكون حذف عاملاً واجباً على ما في الرضى (قوله يسمونه المعمودية) اسم الماء الذي غسل به عيسى عليه السلام فزجوه بماء آخر فكما أخذوا منه ماء صبوا بقدرة ماء آخر (قوله وصبغنا الله) أي غمسنا الله في الإيمان الذي هو كالماء الطهور من صبغ يده في الماء غمسها فيه أولوننا الله من صبغه كمنه

(قول الحاشي) لا تطلق على الله إلا مشاكلة أي لا يطلقها غيره عليه أما إطلاقه هو كما في يحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه فلا يلزم فيه المشاكلة فلم عدم صحة الاستدلال بهاتين الآيتين على إطلاقنا بلا مشاكلة (قول الحاشي) أو ذكر معه كما في سقيا لك

للمشاكاة بقريته الحال وان لم يكن له ذكر في المقال (ومنه) أى من المعنوى (المزوجة وهى ان تزواج) أى توقع المزوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزوان (بين معنيين في الشرط والجزاء) أى يجعل معنيان واقمان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر (كقوله) أى قول البحترى (اذا ما نهى الناهى) ومنه عن حبها (فليج بى الهوى) ولزمى (اصاغت الى الواشى) أى استتمت الى التمام الذي يشى حديثه ويؤينه فصدفته فيما افترى على (فليج بها الهجر) زواج بين نهى الناهى واصاغت الى الواشى الواقعين في الشرط والجزاء في أن يرتب عليهما لجأج شىء ومثله قوله أيضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زواج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شىء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ماسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهى الناهى ولجأج الهوى وفي الجزاء بين اصاغت الى الواشى ولجأج الهجر اذ لا يعرف أحديقول بالمزوجة في مثل قولنا اذا جاءنى زيد فسلم على أجلسسته فأنعمت عليه (ومنه) أى من المعنوى (العكس) والتبديل (وهو أن يقدم جزء من الكلام على جزء آخر) ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزء ثم تمكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى * وتخشى الناس والله أحق ان تخشاه * وقول الشاعر * سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعى الندى بسريع * ولا عكس فيه (ويقع) العكس (على وجوه منها ان يقع بين أحد طرفي جملة وما اضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فان العكس

ونصره وضربه لونه لا مثل صفتنا باحد المعنيين وكذا الحال في الوجه الثاني (قوله باللفظ الغرس) في اغرس ويغرس لوقوعه في صفة غرس الاشجار المذكور تقديرا (قوله على ان الفعل الخ) ولا يجوز أن يقرأ على صيغة الخطاب أو يسند الى لفظ البين كما في قوله تعالى * لقد تقطع بينكم * ، اذ لم تقع المزوجة على البين الا ان يجعل لفظ البين مقحما (قوله أى يجعل الخ) فقوله في الشرط والجزاء حال من المعنيين أو صفة له وما وقع فيه المزوجة محذوف (قوله اذا ما نهى الخ) والمقصود منه انها في ودادى على خلاف ما انا عليه في ودادها (قوله اذا احتربت يوما الخ) الضمائر راجعة الى الفرسان في البيت السابق والمعنى اذا تحاربت هؤلاء الفرسان وتقاتلوا ففاضت دماؤها التي يسفكونها في القتال تذكرت ما بينهم من القرابة الجامعة لهم ففاضت دموعها اشفاقا على قطعة الرحم يريد انهم مع كونهم اقارب تقاتلوا وتحاربوا (قوله من ان معناه الخ) لان الظاهر أن يكون في الشرط والجزاء ظرفا ليزواج (قوله ومنه العكس الخ) ففيه تبديل المعنى وتعكسه أولا ثم يتبعه وقوع التبديل

(قول الشارح) الى ضمير المصدر أى بتجريد الفعل عن الحدث الخصوص فيبقى لجرد الابقاع

(قول المحشى) اذ لم تقع المزوجة على البين بناء على ان بين فاعل حقيقة بنى على الفتح في محل رفع وتام الكلام في معاوية

قد وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام وبين القسادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما أنه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات (ومنها) أي من الوجوه (ان يقع بين متعلقين فعلين في جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) فقد وقع العكس بين الحى والميت بان قدم الحى واخر الميت ثم عكس فقدم الميت وأخر الحى وهما متعلقان بفعلين في جملتين (ومنها) أي من الوجوه (ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حلّ لهم ولا هم يحلون لهن) وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخرهن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت * طويت باحراز الفنون ونيلها * رداء شبابي والجنون فنون * فحين تماطيت الفنون وحفظها تبين لى ان الفنون جنون (ومنه) أي من المعنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وإبطاله (لكنة كقوله) أي قول زهير (قف بالديار التي لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم *) دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقدم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكته وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة حتى كأنه اخبر أولاً بعالم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاق فنقض كلامه السابق قائلاً بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله ، فاف لهذا الدهر لا بل لاهله (ومنه) أي من المعنوى (التورية وتسمى الابهام أيضاً وهي ان يطلق لفظه معنيين

في اللفظين بخلاف رد العجز على الصدر فانه ايراد اللفظين أحدهما في أول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى (ونخشى الناس والله أحق ان نخشاه) فلذا كان العكس من المحسنات المعنوية ورد العجز على الصدر من المحسنات اللفظية (قوله ومعنى وقوعه الخ) أي ليس معناه انه يقع في شيء كان بين الطرفين (قوله وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين) يريد بذلك أن وقوعهما جزئين من طرفي الجملتين يوجب كون العكس واقعا في جملتين ، لاختلافهما باعتبار المسند أعني حل ويحلون ولولا وقوعهما في الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جملة اذلا اختلاف الا بالتقديم والتأخير فاقيل كما انهما واقعان في طرفي جملتين واقعان نفس الطرفين أيضاً فلا وجه للقول بان العكس واقع في لفظين واقعين في طرفي جملتين وهم (قوله ونقضه بانه قد غيرها الخ) أي نقضه بقوله بلى قائلاً بانه قد غيرها الخ يدل على ذلك قوله بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم وهي جمع رجب لانه في الاصل واوقبت بالياء لكسر ما قبلها فاذا زال الكسر عاد الى الاصل (قوله معنيين حقيقيان أو مجازيان او أحدهما حقيقي والآخر مجازي) ، لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من أحدهما (قول المحشى) لاختلافهما باعتبار المسند أي لاختلاف الجملتين باعتبار المسند لان المسند فيهما غير الجزئين بخلاف

مثال المشرح الآتي وهذه الحاشية وقع فيها في كثير من النسخ تحريف وسقط لكنها صحيحة في نسخ الطبع (قول المحشى) لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال وذلك لان الامر في التورية دائر بين ارادة احد المعنيين كل منهما باستعمال اللفظ فيه على حدته فلو كان أحدهما حقيقيا والاخر مجازيا كان الامر دائرا بين ارادة المعنى الحقيقي باللفظ وحده وبين

قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتماداً على قرينة خفية (وهي ضربان مجردة وهي) التورية (التي لا تجمع شيئاً مما يلايم) المعنى (القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استوى ولم يقرن به شيء مما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (ومرشفة) عطف على مجردة وهي التي تجمع شيئاً مما يلايم المعنى القريب المؤدى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله (نحو والسماء بئيناها بايد) فانه أراد بايد معناها البعيد أعنى القدرة وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب أعنى الجارحة المخصوصة وهو قوله بئيناها أو بلفظ بعده كقول القاضي أبى الفضيل عياض يصف ربيعاً بارداً * أو الغزاة من طول المدى * خرفت فما تفرق بين الجدى والحمل * يعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدى في أوان الحلول ببرج الحمل أراد بالغزاة معناها البعيد أعنى الشمس وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذى ليس المراد أعنى الرشاء حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر

الى الآخر وبه تمتاز التورية عن المجز والكناية وبهذا ظهر ان التورية ليست من ايراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم انه اذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازياً كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقي لها أو لأحدهما واما بالنسبة الى المعنى الذي هو تورية بالقياس اليه فلا اذ لا علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما الى الآخر فتدبر فانه مما خفي على بعض الاذكياء (قوله قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه فكان المعنى القريب سائر البعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية فانها اراءة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسنة وحصول المعنى بعد الطلب وهو الذي لو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن تورية بل اجمالاً (قوله على قرينة خفية) حتى يذهب الوهم قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب ولو كانت القرينة واضحة لم يكن تورية لعدم ستر القريب للبعيد (قوله ولم يقرن به الخ) ، فيه ان العرش مما يلايم المعنى القريب (قوله أعنى القدرة) ولا فائدة كالمجموع اليد (قوله ما يلايم المعنى القريب) لان البناء وان كان يطلب القدرة لكن طلبه لليد اكثر (قوله فما تفرق) من

ارادة المجازى وحده ولا انتقال من الحقيقي المراد باللفظ وحده الى المجازى المراد كذلك نعم ان كان المورثى عنه المجازى فالعلاقة لازمة في المعنى المجازى المراد باللفظ مجازاً بالنسبة لمعناه الحقيقي في ذاته لا لمعناه الحقيقي من حيث احتمال انه المراد باللفظ وحده الذى هو احد الاحتمالين هذا لتحقيق مراده فتدبر فانه قد غفل عنه بعض الناظرين ونعم ما قال السكاكي في ضابط التورية بان يكون للفظ استعمالان قريب وبعيد ويراد البعيد حيث ابدل معنيان باستعمالان ثم انه اذا أريد الاستعمال البعيد وكان مجازاً فيلزم أن تكون قرينة المجاز أيضاً خفية كما ان قرينة ارادة الاستعمال المجازى خفية والأفلاوجه بعده الا اذا كان المراد به عدم كثرة استعمال اللفظ في ذلك المعنى كما ذكره المحشي وهو مأخوذ من عبارة السكاكي السابقة ثم ان المراد بخفاء القرينة أن لا تكون لفظية وان كانت حالية قاطعة بالمنع كالاستحالة في الآية

(قول المحشي) فيه ان العرش مما يلايم الخ قد يقال ان التورية بجوع استوى على العرش وقول الشارح اراد باستوى اقتصار على المهم كذا قيل

الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للآخرى كبيت السقوط * اذا صدق الجدي افترى المم
 للفتى * مكارم لا تخفى وان كذب الخال * أراد بالجدي الحظ وبالجماعة من الناس وبخال الخيلة فان قلت
 قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى * الرحمن على العرش استوى ، انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على
 العرش وهو سر الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازاً كقوله
 تعالى * وقالت اليهود يد الله مغلولة ، أى هو بخيل ، بل يدها مبسوطتان ، أى هو جواد من غير تصور
 يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتحمل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام
 وكذا قوله والسما بفتحها بآيد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنهه جلاله من غير ذهاب بالآيدى الى جهة حقيقة
 ومجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتحمل المفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد
 التكير على من يفسر اليد بالنعمة والآيدى بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل
 الامجاز اهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسيرهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة
 خوفاً على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى
 المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين (ومنه) اي من المعنوي
 (الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما) أى احد المعنيين (ثم) يراد (بضميره)

التفريق أى ما يميز بينهما (قوله وقد يكون الخ) يشعر بان ليس في البيت السابق كل من التوريتين ترشيحا للآخرى وليس
 كذلك لان ذكر الجدي والحمل كما انه ترشيح للفرقة كذلك الفرقة ترشيح للعمل والجدي الا ان يقال استعمال الجدي والحمل
 في البرجين وولد البقر والغنم شائع لا تفاوت بينهما في القرب والبعد (قوله اذا صدق) من التصديق وكذلك كذب أى
 اذا حصل للفتى ما يمتناه من الجدي شبه حاله بحال من يخبر المحاطب بمراده فيعطيه اياه ويصدق في ذلك الخبر كما في قوله
 صلى الله عليه وسلم فيصدق الفرج أو يكذبه والخيلة بفتح الميم وكسر الخاء الظن كذا في شمس العلوم والقاموس أى وان
 كذب الظن ما يقوله المم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل من التخيل أى القوة الخيلة وقيل انهما من الصدق
 والكذب بمعنى الثبوت والافتناء أى اذا ثبت الجدي وان اتفى الخيلة أى المظنة أى علامة تلك المكارم (قوله انه تمثيل)،
 أى تصوير كما صرح به في قوله تمثيل وتصوير لعظمته وليس المراد انه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه
 (قوله بما يرادف الملك) بضم الميم أى السلطنة (قوله والتحمل) أى الاحتيال لصيغة التثنية في يدها بان يراد النعمة الدنيوية
 والاخرية (قوله أن يتحمل) من محل به اذا سعى بالباطل ويمدى بالبلاء (قوله حقيقة أو مجازاً) اما حال عن مفرداته

(قال السيد) الاستخدام (أقول) يعنى بالمعجمتين من جذمت الشيء قطمته ومنه سيف مخذم وقد قطع ههنا الضمير عما
 هو حقه وروى بالخاء المهملة والذال المعجمة من جذمت أى قطعت أيضاً وروى بالمعجمة والمهملة كانه جعل المعنى الذى لم يرد
 أولاً تابعا في الذكر المعنى المراد فرد اليه الضمير (قول المحشى) أى تصوير الخ أى تصوير للعظمة بصورة ما رومها لانه كناية
 (قول المحشى) من محل به الخ لان كون المفردات حقيقة كما يقوله اهل التفويض باطل عنده وكذا كونها مجازاً

أي بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضمير به) أي ضميري ذلك اللفظ (أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بالضمير الآخر معناه (الآخر فالاول كقوله، اذا نزل السماء بارض قوم، رعيناه وان كانوا غضابا،) أراد بالسماء الغيث والضمير الراجع إليه من رعيناه النبت (والثاني كقوله) أي قول البحري (فسقى الغضا والساكنيه وان هم * شبهه بين جوانحي وضلوعي) أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالأخر وهو المنصوب في شبهه النار أي أوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا (ومنه) أي من المعنوي (لف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر ما لكل) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة بأن السامع برده إليه) أي رد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لان النشر إما على ترتيب اللف) بأن يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني قبله وهكذا على الترتيب (نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما ليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب (وإما على غير ترتيبه) أي ترتيب اللف وهو ضربان لانه إما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله

أو خبر كان المحذوف (قوله أي بالضمير الراجع إلخ) فالضمير مستعمل في معنى آخر، لكونه عبارة عن المظهر والضمير الغائب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يلزم استعمال اللفظ في المعنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا اريد بالضمير المعنى المجازي على ما وهم (قوله اذا نزل السماء إلخ) وصف الشاعر قومه بالغلبة على من ضام من الاقوام بانهم يرفعون كلاً ثم من غير رضام (قوله بين جوانحي وضلوعي) الجوانح الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر لواحد جانحة كذا في الصحاح (قوله بأحد الضميرين إلخ) وكلتا المعنيين مجازيان للغضا فانه اسم للشجر في البادية في الابيضاح الشجر بدل النار وحيث ان يكون المعنى الثاني حقيقياً والايقاد ينسب إلى النار وإلى ما يوقد به (قوله وهو ذكر إلخ) الضمير للف والنشر لانهما نوع واحد من الحسنات (قوله نحو ومن رحمته إلخ) فان قيل قد تعين الضمير في لتسكنوا فيه للعود إلى الليل فلا تكون الآية من اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق من الاشتراط انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى

(قول المحشي) لكونه عبارة عن المظهر فضمير رعيناه عبارة عن السماء المراد به النبات حين عبر عنه بالضمير اما المعبر بلفظه أولاً فالمراد به المطر فراد المحشي رحمه الله ان الضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر والمظهر يستعمل في المعنى الآخر كما استعمل في المعنى الاول وليس الضمير عبارة عن المعنى الآخر لكون ذلك المعنى معني مرجعه اذ الضمير الغائب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع ليكون عبارة عنه وبعد كونه عبارة عنه لا يلزم أن يكون مراداً منه أي من ذلك المعبر عنه بالضمير معناه الاول واذا اريد به معني آخر لا يلزم الجمع بين المعنيين الحقيقي والمجازي ولا الاشتراك لان هذا المعنى الثاني لم يرد من الاول بل من لفظ ثان هو عين الاول عبر عنه بالضمير فتدبر فانه قد خفي على بعض الناظرين

وهكذا على الترتيب وليس من مذكور الترتيب (كقوله) اي قول ابن حيوش (كيف اسلو وانت حقف وغص ، وغزال لحظا وقد وردفا) فاللحظ للغزال والقند للنصن والردف للحقف وهو التقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة أو لا يكون كذلك وليس مختاط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثاني) وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هوداً او نصارى) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا وهو الفريقان ولك ان يجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا أي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح لف بين القول فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور أو لا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيتين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين (أي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هوداً وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق أو كل

لا اللف فان ذلك الضمير صالح للعود الى التمام من حيث اللفظ فلا يتعين لفظا أصلا كذا في شرح المفتاح الشرقي (قوله ابن حيوش) بالخاء المهملة والياء المثناة التحتانية المشددة والشين المعجمة على وزن تنور والحقف بالكسر والسكون التقا وهو الرمل المجتمع والمعنى كيف اخرج عن حبك ودواعي الحب من حسن العيين واعتدال القامة وعظم الردف وجودة فيك (قوله أولا) أي قبل النشر فليس المراد من القوانين القولين لعدم ذكرهما قبل النشر بل القولين المذكورين في ضمن قولنا (قوله على ما صرح به الخ) حيث أورد كلمة ثم بعد قوله ان تلف فانه يدل على ان اللف يكون سابقا على النشر (قوله لف بين الفريقين الخ) هذا واضح انما الكلام في انه لما جمع بين الفريقين أو القولين في اللف يجب ان يذكر ما لكل في النشر ليرد السامع الى كل فريق أو قول مقوله فالظاهر الواو دون كلمة أو قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد جرى الاستعمال في اللف الاجمالي على أن يذكر النشر بكلمة . اولان ما وقع الاتفاق عليه هو احد القوانين وانما الموكل الى فهم السامع التعمين وفيه بحث لان اللازم في اللف والنشر الاجمالي أن يذكر ما لكل من آحاد المتعدد الذي ذكره اجمالا واما كونه متفقا عليه بين آحاد المتعدد فلا . وان الموكل الى فهم السامع حينئذ يكون تعيين الاحد المبهم لاردا لكل من آحاد المتعدد اليه ولو كان ما ذكره كافيا في اللف والنشر الاجمالي لزم أن يكون قولنا قالوا لن يدخل الجنة الا أحدهما وان شئت تفصيله

(قول المحشي) لان ما وقع الاتفاق عليه الخ أي ما اتفق عليه الفريقان هو الاحد الدائر من القولين لا مجموع القوانين (قول المحشي) وان الموكل الى فهم السامع حينئذ أي حين ذكر ما اتفق عليه الفريقان وهو الاحد المبهم لا ما لكل من الآحاد يكون الموكل الى فهم السامع هو تعيين الاحد المبهم بالنسبة الى آحاد الفريقين لاردا لكل من الآحاد اليه اللازم في اللف والنشر الاجمالي وانتهاء اللازم يدل على انتهاء المألوم والحاصل ان اللازم فيه ذكر ما لكل والموكل الى السامع رد ما لكل اليه وهما متغايران هنا لانه ذكر ما للمتعدد بطريق الاتفاق والموكل الى السامع ازالة ابهامه بالنسبة الى آحاده

قول مقوله (للم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لاصاحبه، وقالت اليهود ليست
النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء، وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه
وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو أن يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده
بذكر ذلك المتعدد على الاجمال مانو خلا أو مقدراً فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا
معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زبدآ أو اعطيت حمرا وخرجت من بلد كذا وللتأديب والاكرام
فارجع الى تعليقاتنا على تفسير القاضي (قوله وهذا معنى لطف مسلكه) ، الذي اشار اليه صاحب الكشف بقوله وهذا

(قال السيد) وهذا معنى لطف مسلكه (أقول) لا يخفى عليك ان مجرد وقوع نشر بين لفين مفصل ومجمل لا يقتضى
لطف مسلكه بحيث لا يهتدي الى تبينه الا النقب المحدث من علماء البيان بل لابد هناك من أمر آخر وان كنت في ريب
مما ذكرنا فتأمل ما أورده الشارح في المثال هل هو بهذه المنزلة من الدقة والطلاقة ما أظن ذا طبع سليم يحكم بذلك وأما
الآية الكريمة ففيها دقة وجه العلية وطلاقة جهة المناسبة الا ترى ان تعليل الأمر بمراعاة العدة باكمال العدة فيه اشارة
الى ان تلاقى المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب أولا صوم أيام مخصوصة بعدة معينة فحين فأت خصوصية
الأيام بناء على العذر امر برعاية العدة حفظا له عن الفوات بالكلية وتحصيلا له بقدر الامكان وفي ذلك لطلاقة بليغة فيظهر
من ذلك أن لا معنى للتعليل باكمال العدة في الاداء فلا يكون قوله وتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شاملا لامر الشاهد
بصوم الشهر كما توهمه بعض الناس على ما سيأتى وان تعليل قوله تعالى وتكبروا مستنبط من غيره كما بينه في توجيه عبارة
الكشف حيث قال وفي هذا دلالة واضحة على تعاليم كيفية القضاء وذلك يحتاج الى دقة نظر وان كل واحدة من العاليتين
الاخيرتين يمكن اقامتها مقام الاخرى بحسب الظاهر وبالتأمل الصادق ينكشف ان الشكر أولى بنعمة الترخيص كما ان
التكبير على الهداية انسب بتعاليم كيفية القضاء

(قول المحشي) فارجع الى تعليقاتنا الخ اختار فيها خروجنا من الاعتراض ان المراد بالقولين المقولين ومعنى لفهما
جملهما مقولة واحدة يعنى كان أصل الكلام قالت اليهود ان يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى ان يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين هذين المقولين وجعل مقولا واحدا فقل قالوا ان يدخل الجنة الا من كان هودا
أو نصارى ثقة بفهم السامع بان ليس المقصود ان كل واحد من الفريقين يقول هذا المردد لعلمه بتضليل كل واحد منهما
صاحبه بل المقصود تقسيم القول المذكور بالنسبة اليهم فكلمة أو للتقسيم لا للتريد وهذا هو المناسب لتفسير الآية لاشتماله
على بيان معنى أو ودفع التوهم الناشئ منه فليس لنا ونشرا مصطلحا اذ لا نشر فيه وهو ذكر ما لكل وانما فيه تقسيم القول
المجمل كما يدل عليه عبارة الكشف حيث رتب اللف على ذكر المقولين حيث قال والمعنى وقالت اليهود ان يدخل الجنة
الا من كان هودا وقالت النصارى الخ فلف بين القولين وترك النشر أصلا فلم ان القولين بمعنى المقولين وانه ليس من
اللف والنشر المصطلح وقوله حيث رتب الخ والترك المقول واقتصر على ان المعنى وقالت اليهود وقالت النصارى فلف بين القولين
(قول المحشي) الذي اشار اليه صاحب الكشف يعنى ان مراد الشارح ان وجه لطف المسلك المشار اليه في الكشف

هو وقوع النشر بين لفين

ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلمكم تشكرون قال صاحب الكشف الفحل الممال محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلمكم تشكرون » شرع ذلك بمعنى جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر

نوع من اللف لطيف المسالك الخ قبل في وجه لطفه انه اف مرتب على النشر ، معلوم منه والاعم الاغلب العكس ، وقيل لانه لم يصرح بالملفوف أولاً بل ، بما يدل عليه وحين قصد ذكره ، حذف اللفظ الدال عليه ويرد عليهما انهما لا يوجبان لافاً لا يتهدى اليه الا التقاب المحدث ولا نسلم انه اف مرتب على النشر بل نشر مرتب على اللف المفصل ، ثم رتب اللف المجلد عليه ، ولا نسلم انه لم يصرح بالملفوف فانه صرح بالملفوف المفصل ثم ذكر المجلد اما لفظاً ، أو تقديرًا وعندى وجهه ان مقتضى الظاهر ترك الواو لكونها عللاً لما سبق ولذا قال من لم يتدرب علم البيان ان الواو زائدة أو معطوفة على علة مقدرة فتصحح عطفه على ما سبق مع بقاء التعليل وبيان اختياره على ترك العطف دقيق لا يتهدى اليه الا التقاب المحدث من علماء البيان فيقدر الفعل الممال مشتملاً على ما سبق اجمالاً فيكون ما سبق قرينة على حذفه وليكونه مشتملاً على ما سبق يبق التعليل بحاله وليكونه متابراً له بالاجمال والتفصيل يصح عطفه ولا فائدة هذا العطف كمال العناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت أولاً تفصيلاً ثم ذكرت اجمالاً ثم عللت من غير تعيين ثقة على فهم السامع بانه يلاحظها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد من العال الى ما يليق به يكون ايراد العاطف أولى من تركه (قوله شرع ذلك) أى بين قدر الفعل مؤخرًا كما اختاره الفراء لان حذف الممال يدل على كمال العناية شان العال وقدره القاضي مقدماً كما ذهب اليه

(قول المحشي) وقيل في وجه لطفه أى ليس ما بينه الشارح وجه اللطف بل وجهه انه نف مرتب الخ
(قول المحشي) معلوم منه تفسير لترتبه عليه لان النشر علة لشرع تلك الاحكام وبيانها اذلا معنى لعلته لما قبله الا ذلك
(قول المحشي) العكس أى علم النشر من اللف كما في قالوا ان يدخل الخ فان تخصيص كل بقوله علم من نسبة القول للبهرد والنصاري
(قول المحشي) بل بما يدل عليه وهو فمن شهد الخ فانه يدل على شرع الامرين والترخيص والشرع هو التبيين للشرائع فكانه قيل وبين ذلك لتكملوا العدة وهذا لم يتقدم وان استازمه ذكر الامرين والترخيص

(قول المحشي) حذف اللفظ الدال عليه وهو نفس الامرين والترخيص وجعل مكان ذلك وشرع ذلك الخ
(قول المحشي) الا التقاب ككتاب الرجل العلامة والمحدث ككرم صادق الظن
(قول المحشي) ثم رتب اللف المجلد عليه أى على ذلك اللف المفصل لان المفصل دليل المجلد وحينئذ يكون النشر اشراً للمفصل والمجلد والقول بان المجلد معلوم من التعليل ممنوع وحينئذ يكون النشر بعد اللف تقديراً لتقدم المجلد بتقديم دليله
(قول المحشي) ولا نسلم انه لم يصرح بالملفوف لان نفس الامر هو النشر بمرح والبيان وكذلك الترخيص
(قول المحشي) أى تقديراً كما في الآية

(قول المحشي) على علة مقدرة أى يسهل عليكم أو لتعلموا ما تعلمون وهذه علة لما سبق باعتبار الاعلام بها وما بعده علة للاحكام المذكورة والقيود بعد الجمل تكون قيوداً لها باعتبار انفسها وهو الشائع وتكون قيوداً لها باعتبار ما يلزمها من الاخبار والانشاء كما في قوله الحمد لله على ما انتم أى انشأت هذا الحمد على ما انتم قاله المحشي في حاشية القاضي

وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فتقوله لتكملوا عدة الامر بمراعاة
العدة ولتكبروا عدة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عدة الفطر ولعلكم تشكرون أي ارادة ان تشكروا
عدة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدى الى تبيينه الا النقب المحدث من
علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعاملات أمر الشاهد بصوم الشهر ولم
يجعل شيئاً من العمل راجعاً اليه وجعل ولتكبروا عدة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل
المعاملات فما ذكره في بيان تطبيق العمل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال
ان ذكر أمر الشاهد بصوم الشهر من تفاصيل المعاملات ليس لانه باستقلاله معال بشيء من العمل المذكورة
بل هو توطئة وتعميد ليعرف الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن أمر
المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالخاتمة ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر
الشاهد بصوم الشهر من الترخيص وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في أيام آخر وفي هذا
دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة أحدها أمر المرخص له
بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل
كلام من العمل راجعاً الى واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا عدة الامر بمراعاة العدة شامل

الزجاج رعاية الاصل ، مع عدم مقتضى التأخير (قوله وأمر المرخص له) بمراعاة عدة ما افطر من غير نقصان فيه المستفاد
من قوله تعالى (فعدة من ايام آخر) كانه قيل فوجب عليه قضاء ما فات مراعيها فيه عدة ما افطر (قوله ومن الترخيص الخ)
المستفاد من قوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) أو من قوله تعالى (فعدة من ايام آخر) (قوله كيفية
القضاء الخ) ، المستفاد من اطلاق ايام آخر أي فباية عدة من ايام آخر كيف ما تيسر متواصلاً أو متفاصلاً (قوله أي
ارادة الخ) يعني ان الترجي مجاز عن الارادة أي اطلب على ما هو مذهب الاعتزال من ان ارادته تعالى لفعل غيره امره به
وجواز تخلف المراد عن الارادة وتغيير الاسلوب عن التشكر والاشارة الى ان هذا المطالب بمنزلة المرجو لقوة الاسباب
المتأخذة في حصوله وهي ظهور كون الترخيص نعمة والمخاطب موقناً بكمال رافته تعالى وكرمه مع عدم فوات بركات الشهر
(قوله بل هو توطئة الخ) فيه انه لا دليل في الآية على كونه توطئة فان كلا الحكمين المذكوران بأسلوب واحد لم يفرع
احدهما على الآخر (قوله ليعرف الترخيص الخ) اعادة من في قوله ومن الترخيص عطفاً على قوله من أمر الشاهد يدل
على عدم تفرعه أمر الشاهد بصوم الشهر فالاولى ترك تفرع الترخيص والاكتفاء بما بعد (قوله انه لم يقل الخ) الظاهر
ان ترك من لقرب المعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص (قوله وفي هذا دلالة واضحة الخ) جواب لقوله جعل قوله
ولتكبروا عدة الخ (قوله شامل لامر الشاهد الخ) فالعنى ولتكملوا عدة الشهر بالاداء عند عدم العذر وبالقضاء في حال الافطار

(قول المحشى) مع عدم مقتضى التأخير أي بالنسبة اليه وان كان هناك مقتضى لتقديم العمل فيجوز رعاية كل
(قول المحشى) المستفاد من اطلاق ايام آخر في الاطلاق تعليم لكيفية القضاء وهو انه يكون كيف ما تيسر وللإشارة

لأمر الشاهد بصوم الشهر بناء على أن العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة أيام الإفطار في المرخص له وفيه نظر إذ لا معنى لتعليل أمر الشاهد بصوم الشهر بأكمال عدة أيام الشهر على أنه لا ارتباط في أن الأمر بمراعاة العدة في قوله وانكملوا علة الأمر بمراعاة العدة إشارة إلى المذكور قبله وهو أمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطار فيه (ومنه) أي من المعنوي (الجمع وهو أن يجمع بين متعدد في حكم) وذلك المتعدد قد يكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وقد يكون أكثر (نحو) قول أبي العتاهية علمت يامجاشع بن مسعدة (إن الشباب والفراغ والجدة) أي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا وجدة أي

بالعذر بتحصيل خيراته ولا يفوت عنكم بركات صومه قصت أيامه أو كملت، وبهذا اندفع النظر الذي ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر الخ (قوله على أنه الخ) يمكن أن يقال أن ترك إضافة عدة إلى ما افطر قرينة على أنه أراد مطلق العدة لأعدة ما افطر قال قدس سره وأما الآية الكريمة الخ فيه، أن ما ذكره إنما يفيد لطافة ألف والنشر الذي في الآية بخصوصها ولا يفيد لطافة النوع والقول بأن النوع عبارة عن لف يحتاج، تفصيل بعض مالف فيه إلى دقة النظر لا يفهم من عبارة الكشف ولو سلم، فدقة وجه التعليل تفيد احتياجه إلى الفكر الغامض، لا اختصاصه بالثقاب المحدث قال قدس سره أن تعليل الأمر الخ * بيان للطافة جهة المناسبة * قال قدس سره وإن معال الخ * عطف على قوله أن تعليل الأمر الخ بيان لدقة وجه التعليل * قال قدس سره مستنبط من غيره أي غير المعال يعني أن معال ليس مذكورا صريحا إنما هو مستنبط من قوله تعالى (عدة من أيام أخر) * قال قدس سره وإن كل واحد من العتين أي لتكبروا الله على ما هدبكم ولما كنتم تشكرون * قال قدس سره أن الشكر أولى الخ لأن الترخيص نعمة ظاهرة واصله إلى العباد وتعليم كيفية القضاء أنسب بالهداية لكون المقصود منه، الخروج عن عهدة الزم على العباد (قوله أن يجمع بين متعدد الخ) كان الظاهر أن يجمع متعددا دخل لفظ البين، للإشارة إلى أن التعدد يجب أن يكون في الذكر فلايس قولنا البنون زينة الحياة الدنيا من الجمع (قوله أبي العتاهية) على وزن كراهية (قوله أن الشباب) صحح السكاكي رحمه الله بكسر أن على سبيل الحكاية

إلى هذا أطلق القضاء في المعال ولم يزد عليه بيان كيفية كذا في حواشي القاضى والظاهر أن هذا هو مراد الشارح بجوابه الإني (قول المحشي) وبهذا اندفع الخ فهذا القول هو مختار المحشي وهو مغاير للقبين الأولين والكلام السيد في الآية احتمالات أربع البقاء ما اختاره المحشي (قول المحشي) أن ما ذكره أي من وجه اللطف في الآية

(قول المحشي) تفصيل بعد مالف فيه وهو تعليم كيفية القضاء

(قول المحشي) فدقة وجه التعليل الخ أي المذكور بقول السيد وإن كل واحدة من العتين الخ

(قول المحشي) لا اختصاصه الخ لأن الاختصاص إنما يكون إذا كان مافي الآية من الأغراض المتعلقة بعلم المعاني

المعبر عنه بالبيان في كلام الزمخشري كالأغراض التي بينها المحشي فيما اختاره سابقا من أن الحذف لمقتضى أن صحة العطف للمغايرة بالأجمال والتفصيل وأولويته لكمال العناية

(قول المحشي) الخروج الخ فالمقصود دفع المضرة عنهم لا إيصال شيء إليهم

(قول المحشي) الإشارة إلى أن التعدد الخ لأن التعددين في الذكر لهما بين هو التفرق ذكرنا فجميع بذكر واحد بخلاف

استغنى (منسدة للمرء أى منسدة) هى ما يدعو صاحبه الى الفساد (ومنه) أى من المعنوي (التفريق وهو
 ايقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أو غيره كقوله) أى قول الوطواط (ما نوال الغمام وقت ربيع *
 كنوال الامير يوم سخاء * فنوال الامير بدرجة عين) هى عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء ومنه)
 أى من المعنوي (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه على التعمين) وهذا القيد يخرج عنه الالف
 والنشر وقد أهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده أعم من الالف والنشر واقتال ان يقول ان ذكر الاضافة
 من عن هذا القيد ذليس فى الالف والنشر اضافة مالكل اليه بل يذكر فيه مالكل حتى يضيفه السامع اليه
 ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق (كقوله) أى قول المتكلمس (ولا يقيم على ضميم) أى ظلم (براد به) الضمير
 راجع الى المستثنى منه المقدر الغمام أى لا يقيم احد على ظلم براد ذلك الظلم بذلك الاحد (إلا الاذلان) هذا
 استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسنداً الى العام المحذوف (غير
 الحى) العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب ههنا (والوتد هذا) أى عير الحى (على الخسف) أى
 اللذل (مربوط برمته) هى قطعة حبل بالية (وذا) أى الوتد (يشيج) أى يدق ويشق رأسه (فلا يرى) أى
 لا يرى ولا يرحم (له احد) ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشج على
 التعمين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير
 والى الوتد فلا يتحقق التعمين وحينئذ يكون البيت من قبيل الالف والنشر قلت لانسلم التساوى بل فى حرف
 التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يقتدر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى ولو سلم فسواء جمات
 هذا اشارة الى عير الحى وذا الى الوتد او بالعكس بحصل التعمين غاية ما فى الباب ان التعمين محتمل ومثل هذا

ضمنا لما تقرر عندهم ولذا صار المصارع ثلاثة (قوله هى ما يدعو الخ) عبر عنه بالمنسدة بالغة (قوله ايقاع تباين الخ) ليس
 لمراد التباين المصطلح بل المعنى اللغوي أى افتراق بين أمرين مشتركين فى نوع (قوله فانه دقيق) وجه الدقة ان الاضافة
 فى ذكر ما لكل متحققة اجمالاً والتعمين مفوض الى السامع الا ان المتبادر من اضافة مالكل اليه أن يكون على التعمين
 (قوله لا يقيم على ضميم) أى ظلم أى لا يثوطن فى موطن الظلم احد الا الاذلان (قوله فلا يرى له) أى الوتد أو مالكل
 واحد من العير والوتد (قوله فلا يتحقق التعمين) لان المراد التعمين فى اللفظ فان التعمين بالقرينة متحقق فى اللف والنشر
 أيضاً كما مر (قوله ولو سلم فسواء الخ) يعنى ان اسم الاشارة فيما نحن فيه اثنان فلا بد لكل منهما من مشار اليه معين
 فالنعمين متحقق الا ان التعمين يحتمل وجهين بخلاف الالف والنشر فان نفس التعمين متف فيه فتدبر فانه دقيق قد خفي

المتعدد فى المعنى فان تفرقة المعنوي لا يزال ولو عبر عنه بلفظ واحد

(قول المحشى) الى ان المحسن اجتماعهما فهو زائد على كل واحد على انفراد

(قول المحشى) الى ان المحسن اجتماعهما فالمحسن هو جمع الجمع والتعريف

ليس في اللف والنشر فليتم (ومنه) أي مع المعنوي (الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله) أي قول الوطواط (فوجهك كالنار في وضوئها وقلبي كالنار في حرها) أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن جهة إدخال الوجه فيه من جهة الضوء وإدخال القلب فيه من جهة الحر والاحتراق (ومنه) أي من المعنوي (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول كقوله) أي الجمع ثم التقسيم كقول أبي الطيب (حتى أقام) المدوح وهو سيف الدولة ولنضمن الإقامة معنى التسليط عداها لم يعل فقال (على أرباض) جمع ربض وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم (تشق به الروم والصلبان) جمع صليب النصراري (والبيع) جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصراري وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق أعني قادم المقاب يعني قادم العساكر حتى أقام حول هذه المدينة وقد شققت به الروم وهذه الأشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالمدوح إجمالا لأنه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال (للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا) لم يمتل من نكحوا ومن ولدوا يوافق قوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا) ولأن في التعبير عنهم بلفظ مادلالة على الإهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله * الدهر معتذر والسيف منتظر * وأرضهم لك مصطاف ومرتبج * وقال قد جمع فيه أرض المدو وما فيها من كوها خالصة للمدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان أبي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما أورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بآيات كثيرة (والثاني كقوله) أي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت (قوم إذا حاربوا ضربوا عدوهم * أو حالوا) أي طلبوا (الفتح في أشاعهم) أي تباعهم وأنصارهم (نعموا * سحابة) أي غريزة وخلق (تلك منهم غير محدثة أن الخلاق) جمع خليفة وهي الطبيعة والخلق (فأعمر شرها البدع * جمع بدعة وهي في الأصل الحدث

على بعض الناظرين (قوله الجمع مع التفريق) أورد كلمة مع إشارة إلى أن المحسن اجتماعها وكذا فيما سيأتي وأنما يذكر اجتماع بعض المحسنات الأخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما (قوله من جهة الحر والاحتراق) أي حره واحتراقه وفيه إشارة إلى أن المراد بجر النار حرها في نفسها لا لغيرها فإنه المناسب تشبيه القلب بها (قوله وحتى متعلق الخ) أي عطف عليه لأن الجارة لا تدخل على الفعل (قوله وقد شققت به) من حد علم في التاج الشقاء والشقارة بدبخت شدن وهي كناية عن الخراب والهلاك (قوله فأعلم الخ)

(قل السيد) أي قول الوطواط (أقول) في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قل أبو عبيدة هذا أشبه

القوانين عندي بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان وقال لا أراه سعى به إلا تشبيها بالطائر (قال السيد) في البيت السابق (أقول) هو قوله * قادم المقاب اقضى شربها نهل * على الشكيم وادنى سيرها سرع

في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستجدتان الاخلاق لاما هو كالفرائض منها قسم في البيت الاول صفة
 الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الأولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها ساجية حيث قال ساجية تلك منهم
 (ومنه) اي من المعنوي (الجمع مع التفريق والتقسيم) ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوماً بماسبق من تفسيراته
 هذه الامور الثلاثة (كقوله تعالى يوم يأت) يعني يوم يأتى الله اي امره او يأتى اليوم او هوله والظرف
 منصوب باضمار اذكر او بقوله (لا تكلم نفس) بما ينفع من جواب او شفاعة (الا باذنه) اي باذن الله كقوله
 لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في
 موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والمنوع عنه هو المذر الباطل (فمنهم) اي من اهل الموقف
 (شقي) وجبت له النار بمقتضى الوعيد (وسعيد) وجبت له الجنة بمقتضى الوعد (فأما الذي شقوا في النار
 لهم فيها زفير وشهيق) الزفير إخراج النفس والشهيق رده (خالدين فيها مادامت السموات والارض) اي
 اعتراض بالفناء والبدع كمنب جمع بدعة كحكمة مؤث بدع كمن (قوله يأتى الله) كقوله تعالى (هل ينظرون الا أن يأتىهم الله)
 والمراد امره لامتناع الاتيان على الله تعالى (قوله أو يأتى اليوم) والمراد اتيان هوله فلا يلزم جعل اليوم وقتاً لاتيان اليوم
 وحدث الشئ بنفسه (قوله والمأذون الخ) وقع في شرحه للمفتاح او الفاصلة وهو المرافق لتفسير القاضي وفي المفاتيح للعلامة
 الواو الواصلة واكمل وجه ان قصد دفع التدافع بين الآيتين فاوان قصد بيان معنى الآيتين فلولوا ويكون دفع التدافع
 حاصلًا ضمناً (قوله وجبت له النار) هكذا فسر القاضي ومعنى وجبت ثبتت ولزمت ، اذ لا وجوب على الله تعالى عندنا
 ولا معنى للوجوب للعبد ، فيكون دخولهم النار والجنة مستفاداً من التفريق ويكون محط الفائدة في التقسيم القيد ، اعني
 قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها) ، فالظاهر على مذهب أهل السنة أن يفسر الشقي بمن له الشقاوة في الجملة
 ككفر كانت أو عصياناً والسعيد بمن له السعادة في الجملة بان كان مؤمناً كما هو المتبادر وحينئذ يكون محط الفائدة قوله في
 النار مع قيوده (قوله الزفير اخراج النفس والشهيق رده) والمراد بهما الدلالة على شدة كرههم وغمهم وتشبيه حالهم بحال
 يعقق بلد مسراه عن بلد * كالموت ليس له ري ولا شبع * حتى اقام الى آخره المقنب ما بين الثلاثين الى الاربعين من
 الخيل والسرع مصدر بمعنى السرعة قوله لا يعتقي أى لا يمنع
 (قول المحشي) وحدث الشئ بنفسه أى بلا حدث زمن مع ان الحدث هو الكون في زمن بعدان لم يكن في آخر وهذا لازم
 لما قبله (قول المحشي) اذ لا وجوب على الله الخ أى لا يقتضى الوعيد ولا يغيره وكذا لا معنى للوجوب للعبد بذلك يلزم منه الدخول
 (قول المحشي) فيكون دخولهم الخ بخلاف ما لو فسر الشقي بمن له الشقاوة وهى الكفر أو العصيان والسعيد بمن له
 السعادة وهى الايمان فانه لا يكون دخول النار أو الجنة مستناداً ويكون التقسيم باعتبار كل مع قيوده
 (قول المحشي) قوله تعالى لهم فيها زفير الخ خصه لكون الكتابة على قوله وجبت له النار مثله يقال في قوله وجبت له الجنة
 (قول المحشي) فالظاهر الخ يعنى ان الوجوب بمقتضى الوعد أو الوعيد اذا كان بمعنى الثبوت وال لزوم وان لم يخالف
 مذهب أهل السنة الا انه خلاف الظاهر لكونه غير المشهور من معناه فالظاهر ان نجعل الشقاوة بمعنى الكفر أو العصيان
 والسعادة بمعنى الايمان وحينئذ لا يكون دخول النار مستفاداً من التفريق بل من التقسيم ومثله يقال في دخول الجنة ثم

سماوات الآخرة وأرضها لأنها دائمة مخلوقة للأبد أو هي عبارة عن التأييد وتفي الانقطاع كقول العرب ما قام نير وما لاح كوكب ونحو ذلك (إلا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذي سعدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ) أي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت مامعنى الاستثناء في قوله تعالى * إلا ما شاء ربك * قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعتدون بالزهرير

من استولت الحرارة على قلبه (قوله أى سموات الآخرة وأرضها) في تفسير القاضي وفيه نظر . لانه تشبيه عما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثوب والعقاب . فلا يجدى له التشبيه انتهى وفي قوله بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده اشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره صاحب الكشف بقوله لانه لا بد لاهل الآخرة مما يقالهم ويظلمهم اماما . بخلاف الله أو يظلمهم العرش وكل ما يظلمهم فهو سماء بان كون المظلم ضروريا لم لا يستلزم معرفتهم به على انه . ان سلم كون المظلم ضروريا لحمل انظالمهم لاسلم كون المظلم ضروريا وان حمل السماء والارض على المظلم والمظلم خلاف المعنى الظاهر لا بد له من قرينة . وفي قوله ودوامه ومن عرفه الخ اشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره بقوله والدليل على ان لها سموات وارضاً قوله تعالى (يوم تبدل الارض غير الارض والسموات) وقوله تعالى (واورثنا الارض تدبوء من الجنة حيث نشاء) بانه انما يدل على وجود السماء والارض لها اما دوامها فلا يعرف منه وانما يعرف بدليل دوام دار الثواب فيبين دوامه بدوامها بالنسبة اليه لا يجدى نفعا (قوله ولكنه ممتد الى غير النهاية) تخرج بما علم ضمنا للاعتناء بشأه فكذلك لكن المحرر التأكيد كما في قولك لو جئتني لا كرمتك لكنك لم تنجى . على ما في المغنى والاتقان (قوله في عذاب النار) اشارة الى ان المراد بقوله في النار عذاب النار لا دار العقاب لقوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق) فان اخراج النفس ورده انما يكون من حر النار واحراقه وبقوله تعالى (في الجنة) نعيم الجنة لقوله تعالى (عطاء غير مجذوذ) فان المناسب له نعيم الجنة مطلقا لا مطلق الدخول فيها (قوله يعني ان اهل النار الخ) يعني ان مقتضى الاستثناء من الخلود في عذاب النار أن لا يعتدوا بها في جميع الاوقات بل أن يعتدوا في بعضها بعذاب آخر كعذاب الزهرير وعذاب سحق الله وخشيت واهاته وهذا لا يقتضى الخروج من جهنم وكذا مقتضى الاستثناء من الخلود في نعيم الجنة أى الذات الجسمانية

انه لا يلزم أن يكون للعصاة زفير وشهيق لجواز خروجهم بالاستثناء أو يكون ذلك باعتبار المجموع

(قول المحشي) بمن استولت الحرارة على قلبه قائما اذا استولت عليه يحضر روحه فيه

(قول المحشي) لانه تشبيه الخ مراده بالتشبيه بيان دوام الثواب بدوام سموات الآخرة وأرضها كأنه قيل دوام

ثوابهم كدوام سموات الآخرة وأرضها كما سيأتي للمحشي في قوله فيبين دوامه بدوامها

(قول المحشي) وحدث الشيء بنفسه أى بلا حدوث زمن مع ان الحدوث هو الوجود في زمن بعد ان لم يكن

في آخر وهذا لازم لما قبله

(قول المحشي) فلا يجدى لانه بيان للشيء بما يتوقف معرفته على دليل ذلك الشيء فلا يعيده ذلك شيئا

(قول المحشي) ان سلم الخ أى هو ممنوع لجواز ان يقالهم الله بقدرته بلا شيء . كما أقل السموات والارض وان سلم

ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو
رضوان الله وما يفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه إلا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشف بناء على
مذهبه واما عندنا فعمناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم
عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون
في الجنة وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار

أن ينعموا بنعيم آخر من الاذات الروحانية كرضوان الله ويتلذذوا بها بحيث ينقطع عنهم اللذات الجسدية وهو لا يقتضي
خروجهم من الجنة (قوله ما هو اكبر منها) كما قال الله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار
خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر (قوله مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى) فلا تعلم انفس
ما اخفي لهم من قرة أعين (قوله بناء على مذهبه) من أن من دخل النار لا يخرج منها ابدا وهو الكافر وصاحب الكبيرة
الغير الثابت وما سواهما لا يدخل النار كما عرف في الكلام (قوله يكفيه صرفه عن البعض) ولا يقتضي صرفه عن الكل
في وقت ما حتى يلزم خروج الكفار عن النار (قوله والتأيد الخ) يريد ان قوله تعالى (خالدين فيها) حال مقدرة لعدم
مقارنته بالعامل بالتقدير اما الذين سعدوا في الجنة مقدرين الخلود فيها مادامت السموات والارض والخلود المقدر لا يقتضي
ساقطة الدخول بل تقديره ولاجل الاشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأيد فان الخلود المقدر مرجعه التأيد أي ثبوت

بناء على العادة كونه ضروريا فلا يسلم الخ قوله وفي قوله ودوامه الخ أي فضمير عرفه للدوام لانه الذي تقصر معرفته على
معرفة دليل دوام الثواب بخلاف معرفة الوجود فانها لا تتوقف على ذلك فاندفع ما أورد على القاضي
(قال السيد) والتأيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء (اقول) يرد عليه

ان اعتبار الخلود انما هو بعد دخول الجنة فكيف ينتقض بما سبق على الدخول فالصواب ان يقال الاستثناء الاول محمول
على ما تقدم من ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار واما الثاني فمحمول على ان اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ما هو
اكبر واجل وهو رضوان الله وقاؤه عز وجل لا على ان بعضا منهم يخرج عنها ولدفع توهم ارادة هذا المعنى منه على قياس
ما أريد بالاول عقب بقوله (عطاء غير مجزئ) لا يقال ما ذكرته يوجب اختلالا في نظم الكلام حيث عدل بالاستثناء
الثاني عما حمل عليه الاستثناء الاول مع انها سيقا مساقا واحدا لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالثاني عنه
لقريئة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال

(قول المحشى) بل تقديره أي ملاحظته ثابتا ضرورة ان الخلود بقاء الحصول والخلود الموقوف على مجرد ملاحظة
الحصول يصح نسبته لجميع اهل الجنة بطريق الاستثناء لان الاستثناء صح الاخراج منه لانه اخراج من الثبوت لامن
الخلود ولا ارادة هذا المعنى انما يستلزم ملاحظة ثبوت الحكم للعام لاحصوله بالفعل وهذا معنى قوله وللإشارة الى هذا الخ
يعنى انه لما كان الخلود الموقوف على تقدير الدخول وملاحظته لكونه ليس خلودا بالفعل بل مقدر هو حقيقة التأيد الذي
هو ثبوت الحكم السابق وهو الكون في الجنة في جميع الازمان المستقبلية من وقت دخول اهل الجنة فيها عبر الشارح عنه بالتأيد
فالمستثنى منه جهنم هو التأيد كأنه قيل اما الذين سعدوا فثبت كونهم في الجنة في جميع الاوقات المستقبلية من وقت دخولهم

الحكم السابق وهو الكون في الجنة أبداً أي في جميع الأوقات المستقبلية من وقت دخول أهل الجنة فيها والتأييد من وقت معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء كما في الاستثناء الأول ينتقض باعتبار الابتداء لعدم بقاء التأييد من الوقت المعين فحينئذ اندفع ما أورده السيد ، متابعة لصاحب الكشف من أن الاستثناء يقتضي إخراجاً من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لأن ذلك إنما هو في الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما أورده من أنه لا دلالة في اللفظ على المبدأ المعين فإن المتبادر من الآية خلود الفريقين من وقت الدخول هذا وقد يقال في تفسير الاستثناء ، وجوه آخر منها أنه من قبيل (ولأنكمحو) ما نكح أبائكم من النساء إلا ما قد سلف) و (لا يدورون فيها الموت إلا الموتة الأولى) وفيه أنه إنما يشبه إذا كان في الآية قرينة على أنه ، تعليق بالحال كما في الآيتين ومنها أنه استثناء من أصل الحكم والمستثنى زمان توقعهم في الموقف للحساب وذلك لأن ظاهره يقتضي أن يكونوا في النار حين يأتي اليوم أو مدة لبثهم في الدنيا وفي البرزخ إن لم يقيد باليوم وفيه ضعف لفظاً لتأخره عن الحال ولا مدخل له في الاستثناء ومعنى لأن استثناء زمان الموقف أو مدة اللبث المذكور مما لا فائدة فيه فإنه معلوم من سوق الكلام وأن الإيهام بقوله إلا ما شاء ربك والتفخيم الذي يعطيه . لا يبقى له روثق ومنها أنه استثناء من قوله تعالى «لم فيها زفير وشهيق» وفيه مع كونه خلاف الظاهر أنه لا يجرى في المقابل ومنها أنه بمعنى سوى كقولك على القان إلا الآلف التي كانت بمعنى سوى والمعنى سوى ما شاء ربك من الزيادة التي لا آخولها على مدة بقاء السموات والأرض وفيه أنه صرف للفظ إلا عن معناه الحقيقي بلا صارف بخلاف القول المذكور ، وأنه مقنى على حمل السموات والأرض على هذين الجسمين المعروفين ، وإن الظاهر ، على هذا المعنى أن يقال خالدين فيها أبداً كما في النصوص الآخر

الذي مبدؤه أول وقت دخل فيه أحد منهم ولا شك أن بعض الذين سعدوا ليس ثابتاً له هذا الكون من أول وقت الدخول فيستثنى من هذا الحكم والاستثناء إنما يتوقف على تقدير الدخول وملاحظته لأجل الإخراج ولا يتوقف على الدخول بالفعل والحاصل أنه متى حول الخلود إلى التأييد بالواسطة السابقة لا يقتضي الاستثناء إخراجاً من الخلود بل من ثبوت التأييد وهو لا يتوقف إلا على ملاحظة الدخول لا على الدخول بالفعل حتى يلزم المحذور هذا إن شاء الله مراده فليتأمل (قول المحشى) متابعة لصاحب الكشف في بعض النسخ الكشف وهو أولى ليوافق قوله وكذا ما أورده الخ لأن هذا أورده صاحب الكشف (قول المحشى) فإن المتبادر الخ تعليل لا ندفع ما بعد كذا

(قول المحشى) وجوه آخر تبلغ اثني عشر قولاً كما في الشهاب

(قول المحشى) تعليق بالحال كما في الآيتين مبالغة في التحريم وامتناع ذوق الموت

(قول المحشى) من أصل الحكم أي الكون في الجنة والنار

(قول المحشى) لأن ظاهره يقتضي الخ أي فيكون عاماً ظاهراً شاملاً لزمان التوقف فاستثنى ذلك الزمان وقوله أن

يكونوا في النار أي وفي الجنة وقوله أن لم يقيد أي الكون في الجنة وفي النار باليوم وقوله ولا مدخل له أي للحال في الاستثناء

وتقديمه يقتضي المدخلة

(قول المحشى) لا يبقى له روثق بخلافه على الأول فإن المستثنى في الشق الأول زمن نعيم الشقى وفي الثاني زمن

عذاب المؤمن وكلاهما فحيم

(قول المحشى) وأنه مبنى على حمل السموات والأرض الخ أي على أن المراد المعنى الحقيقي لا الكنائي أعني التأييد

(قول المحشى) على هذا المعنى الخ بخلاف ما إذا أريد الكنائية

الإنهاء فكذاك ينتقض باعتبار الابتداء وإطلاق السعادة عليهم باعتبار تشريفهم بسعادة الإيمان والتوحيد وإن شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لأن النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بأن أوقع التباين بينهما بأن بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد إذ الانفس وأهل الموقف واحد ثم قسم وأضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة وإلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن يذكر احوال الشيء مضافا الى كل) من تلك الاحوال (ما يليق به كقوله) اى قول ابى الطيب * سأطلب حتى بالقنا ومشايخ * كأنهم من طول ما التسموا مرد * (يقال) لشدة وطأهم على الاعداء وثباتهم عند اللقاء (اذ لا قوا) أي حاربوا الاعداء (خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذ ادعوا) الى كفاية مهم ومدافعة خطب (كثير إذ اشدوا) لأن واحدا منهم يقوم مقام جماعة (قليل اذا عدوا) ذكر احوال المشايخ وأضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر (والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى هب لمن يشاء إناآنا وهب لمن يشاء الذكور أو نزوجهم ذكراآنا وإناآنا ونجعل من

ومنها أن ما معنى من ونخرج هو العصاة في الاستثنائين ولا بد من القول بالاستثناء من أصل الحكم وحينئذ لا حاجة الى حمل ما معنى من ومنها أن الإيمنى بعد هذا هو الأقوال المنقولة في هذه الآية فعليك بالاعتبار (قوله وإطلاق السعادة الخ) في تفسيره لا يقال فعلى هذا لم يكن قوله فمنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لأن من شرطه أن يكون صفة كل قسم منتفية

(قال السيد) كقوله تعالى (أو نزوجهم ذكراآنا وإناآنا) (اقول) فإن قلت ما وجه العطف باو ههنا مع أن العطف في السابق واللاحق بالواو قلت ذلك لمكان الضمير المنصوب الراجع الى من يشاء في الجملتين السابقتين ولو صرح بمن يشاء في هذه الجملة لامتنع العطف باو كما امتنع في المتقدم والمتأخر أو لا يبري أنه لو قيل أو يهب لمن يشاء الذكور لذل في الظاهر على أن المناقاة بين الهمتين وأن الواقع احديهما لا كتةهما وليس بمراد إنما المراد وقوع كل منهما بحسب المشيئة فالأولى بالقياس الى طائفة ولاخري بالقياس الى طائفة أخرى وأما الجملة الثالثة فيحيث أورد فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو الى احديهما وجب العطف باو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحدة منهما مع الإناث فقط أو لذكور فقط ذكور وإناث معا والسرف في ذلك أن هذه الاقسام اذا قيست الى طائفة واحدة كانت متنافية وأما اذا قيست الى طوائف مختلفة فبينها توافق في الوقوع واشتراك في الثبوت ولما اختلف المنسوب اليه اعنى الموهوب له والعقيم في الجمل الثلاث عطف بالواو تنبيها على التوافق ولما انحجذ المنسوب اليه في الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في الجملتين السابقتين ضرورة اتحاد الضمير بالمرجوع اليه عطف باو تنبيها على التنافي فالمعنى أو نزوجهم بذل الإناث فقط أو الذكور فقط ذكورا وإناآنا معا أن شاء ذلك فإن قلت أي فائدة في العدول عن التصريح بمن شاء في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه قلت لو أجرى الكلام على سننه كان المستفاد منه أن هذه الاقسام منوطة بمشيئة الله تعالى وأما اذا عدل الى ما عليه التنزيل افاد مع ذلك نكتة أخرى شريفة هي عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح والله الموفق (قول المحشي) هو الأقوال المنقولة بحسب ما رأى ويحتمل أن ما زاد غير منقول

يشاء عقياً) فإن الانسان اما أن يكون له ولدا ولا يكون فإن كان فاما ان يكون ذكراً أو أنثى أو ذكر أو أنثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه له الى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه لانسان فكان ذكر الاناث التي هي من جملة مالا يشاءه الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور عرفهم لان في التمييز تنويه بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا تخفي عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فتقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر (ومنه) أي من المعنوي (التجريد) وهو ان ينزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها) أي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة (مبالغة)

عن قسمه لان ذلك الشرط حيث التقسيم لانفصال حقيقي أو مانع من الجمع وههنا المراد ان اهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وان حالم لا تخلو عن الشقاوة والسعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص بالاعتبارين انتهى وخلاصته ان التفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات * قال قدس سره ان قلت ما وجه العطف بـ «أو الخ» في الكشف التزويج جعل الشيء زوجا وقوله ذكرانا واناها حال من الضمير والواو العمية ولتركيبه من القسمين السابقين لم يذكر فيه المشيئة وفي الكواشي أيضاً انه حال والضمير راجع الى الذكور والمعنى أو يجعل الذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد ان زوجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم فذكر هذا القسم بكلمة أو بدون ذكر المشيئة لانه كانه ليس قسما على حدة لتركيبه من القسمين السابقين كانه قيل يهب لمن يشاء الاناث والذكور منفردين أو مجتمعين ثم قيل ويجعل من يشاء عقياً فقيده بالمشيئة لانه قسم آخر وهذا اولى مما في تفسير القاضي من قوله وتغيير العاطف في الثالث ، لانه قسم مشترك بين القسمين ولم يحتاج اليه الرابع ، لافصاحه بانه قسم المشترك بين الاقسام الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع الضمير الى من يشاء يكون مفاد قوله أو يزوجه الخ انه يجعل من يشاء زوجا والمقصود انه يهبهم زوجا ولا يظهر وجه تعلق قوله ذكرانا واناها بما قبله ومن هذا ظهر ، ضعف ما قيل ان ذكرانا واناها منصوب بنزع الخلق أي يقرنهم بالذكران والاناث ولو سلم بان يكون التقدير يزوج لهم على ما في شمس العلوم من انه يقال زوجت الابل صغيرها وكبيرها أي قرنت صغيرها مع كبيرها قال الله تعالى (يزوجهم ذكرانا واناها) اي يقرن لهم ذكرانا واناها كما قال (والقمر قدرناه منازل) أي قدرنا لها فارجاع الضمير الى من يشاء لا يقتضي أن يكون المفعول المقدر في المرجوع أعني هبة الذكور أو الاناث معتبرا في الراجع حتى يفسد المعنى

(قول المحشي) كانه ليس قسما الخ فلما كان مر كبا من السابقين كانت المشيئة فيه حكما فتركت وكان مقابلا لكل منفردا فأتى بأو

(قول المحشي) لانه قسم مشترك بين القسمين المشترك بينهما هو أحدهما فقط فقسميه هما معا

(قول المحشي) لافصاحه بانه قسم مشترك الخ المشترك هنا هو هبة شيء مما مر وقسميه عددهما وفيه ان الثالث

منفصل أيضاً على ان الافصاح لا يسوغ الواو والا لصح في التقسيم العدد زوج وفرد

(قول المحشي) ضعف ما قيل الخ لان المقصود يهبهم لا مجرد قرنهم بالذكران والاناث ولان المنصوب بنزع الخلق

سماعى مع امكان القياس وهو الحال نعم لو قيل يقرن لهم لافاد ذلك لكنه خلاف الظاهر كما ذكره بعد

(قول المحشي) ولو سلم أي ما ذكره السيد بناء على ما في شمس العلوم (قول المحشي) ان يكون المفعول المقدر الخ

لكمالها فيه) أى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) التجريد (أقسام منها) أن يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لى من فلان صديق حميم) في الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره (أى بلغ فلان من الصداقة حداً صح معه) أى مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أى من فلان صديق (آخر مثله فيها) أى في الصداقة (ومنها) ما يكون بالياء التجريدية الداخلة على المتنوع منه (نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرأ في السماحة وزعم بعضهم أن من التجريدية والياء التجريدية على حذف المضاف فعنى قولهم لقيت من زيد أسداً لقيت من لقائه أسداً والغرض تشبيهه بالأسد وكذا معنى لقيت به أسداً لقيت بلقائه أسداً ولا يخفى حذف هذا التقدير في مثل قولنا من لى فلان

ولو سلم فيرد عليه، ان ليس المعنى على البدلية كما قرره بل على انه يهب بعضهم صفاً واحداً وبعضهم صنفين وبعضهم لا يهبه شيئاً منهما، وان ليس التقييد بالمشيئة مستغداً من قوله أو بزوجه ذكرنا واناثا، ولو سلم، فمن شاء في حقه الذكور فقط أو الاناث فقط لا يمكن في حقه بدلهما مشيئة الاناث والذكور معاً فان ما شاء الله كان على ما في الحديث المرفوع نعم انه يمكن في نفسه بالنظر الى ذاته تعالى اما بعد تعلق المشيئة فلا هذا فتدبر املك تطلع على ما هو أحسن مما ذكرت * قال قدس سره هي عدم لزوم المشيئة الخ *، فيه انه حينئذ يكون مفاد الآية امكان التزويج في حقهم بسبب عدم لزوم المشيئة والمقصود وقوع التزويج (قوله لأجل المبالغة لكمال الخ) اشارة الى ان اللام صلة للمبالغة لا للأجل والمبالغة في الكمال قد تكون مطلوبة في نفسها وقد تكون مطلوبة للتكميل كما يقال للبيان لقيت من فلان أسداً واعلم ان الالفاظ في التجريد مستعملة في المعاني الحقيقية فليس هو من دواخل البلاغة لعدم تأنى الوضوح واختفاء بالدلالة الوضعية كما مر، بخلاف الاستعارة لكونها مجازاً يتأنى به الوضوح واختفاء فلذا كانت من دواخل البلاغة، والتجريد لاجل المبالغة في الوصف فليس داخل في المبالغة على ما فهم (قوله بمن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى برأسه لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية

الاولى المفعول المعتبر في المرجع أعنى الذكور والاناث أو العمل المتعلق بالمرجع أعنى هبة الذكور والاناث

(قول المحشى) ولو سلم فيرد الخ أى لو سلم الاقتضاء بناء على الظاهر من ان المعتبر في المرجع معتبر في الراجع

(قول المحشى) فليس المعنى على البدلية هذا لزم السيد من جهة ان مرجع الضمير هو من يشاء لا الذكور

(قول المحشى) وان ليس التقييد الخ أى بخلاف ما قاله شارحا الكشف سابقا فان المشيئة عليه مستفادة منه وتركه

هما هي فيه (قول المحشى) ولو سلم لدلالة الكلام على التقييد بها

(قول المحشى) فمن شاء في حقه الذكور قد الخ قيل ان البدلية هنا في أصل المشيئة بمعنى أو يهب لهم بدل كذا

غيره ان شاء غيره بدل مشيئته ولا يلزم من اعتبار ما في المرجع في الراجع في الواو كما مر اعتباره في أو كما هنا

(قول المحشى) فيه انه حينئذ الخ قد يقال ما ذكره السيد معنى بالاشارة لا بالعبارة كما يفيد قوله سرية

(قول المحشى) بخلاف الاستعارة الخ وان اشتركا في لفادة المبالغة

(قول المحشى) لاجل المبالغة الخ أى وما لاجل المبالغة لا يكون من المبالغة

صديق حميم لغوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل (ومنها) ما يكون بدخول بآء
المعية والمصاحبة في المنتزع (نحو قوله وشوها) من شأنت الوجوه قبحت وفرس شوها صفة محمودة
يراد بها سعة اشدائها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحروب (تعدو) تسرع (في
الى صارخ الوغي) أي المستغيث في الوغي وهو الحرب (بمستلثم) أي لا بس لامة وهي الدرع والباء للملابسة
والمصاحبة (مثل الفنيق) هو النحل المكرم عند أهله (المرحل) من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله
أي تعدو بي ومعي من نفسي لا بس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتي
انتزع منه مستعدا آخر لا بس درع (ومنها) ما يكون بدخول في في المنتزع منه (نحو قوله تعالى لم فيها
دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد) لكنه انتزع منها داراً أخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار
تهويلاً لأمورها ومبالغة في اتصافها بالشدّة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله) أي قول
قتادة بن مسleme الحنفي (فلئن بقيت لأرحل لنزوه * تحوى) أي تجمع (الغنائم) الجملة صفة غزوة وروى نحو
الغنائم فالظرف منصوب بأرحل (أو يموت) منصوب بأن مضرة كانه قال الا اذا يموت (كريم) يعني
بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريماً مبالغة في كرمه ولدالم بقل أو اموت وهذا بخلاف قوله تعالى *
إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه (وقيل تقديره أو يموت مني كريم) فيكون
من القسم الأول أعني ما يكون بمن التجريدية (وفيه نظر) اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد
بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظراً لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة
لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان مجرد المتكلم نفسه من ذاته
ويجمله مخاطباً للنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثم والتشجيع والنصح في قوله: أقول لها اذا جشأت وجاشت،

باء الملابس (قوله فليتأمل) لعل وجه التأمل انه اذا كان لقاء زيد لقاء الأسد حصل لمبالغة بجملة عين الأسد كما في
الاستعارة وان فانت المبالغة الحاصلة من التجريد ومراده بقوله والغرض التشبيه ان المقصود الاصلى التشبيه (قوله ومبالغة
في اتصافها بالشدّة) أي شدة العذاب فان المبالغة في الخلود يوجب شدة العذاب فان احتمال الاقطاع بهونه (قوله منصوب)
أي رواية والا فيجوز دفعه بالمعطف على نحوى بحذف العائد أي فيها (قوله اذ لا معنى للانتزاع) بان يقال انتزع الله تعالى
من ذاته ربا مبالغة في ربوبيته للنبي عليه السلام لانه يلزم الامر بالصلاة للرب المنتزع (قوله ان في البيت) أي في كونه
من التجريد (قوله بل هو) أي اجتماعها واقع فالمرجع مذكور معنى (قوله لنكتة الخ) لا يخفى ان النكتة المذكورة تحصل

(قال السيد) ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان مجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجمله مخاطباً لنكتة
(اقول) المقصود من الالتفات المشهور عند الجمهور على ما عرفت ارادة معنى واحد في صور متفاوتة استجلاباً لنشاط السامع
له واستدرااراً لاصغائه اليه والمقصود من التجريد المبالغة في كون الشيء موصوفاً بصفة وبلوغه النهاية فيها بان ينتزع منه شيء

مكانك تحمدي أو تستريحي (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله، أخير من يركب المظلي ولا يشرب كأساً بكف من بخلا) أي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جواداً يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء بل عما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية

بمجرد جعل نفسه مخاطباً ولا توقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتماعهم واقع في صورة يكون الاسلوب المنتقل اليه دالاً على صفة كما فيها نحن فيه ، فهو يعني قوله كريم الثقات من حيث انه انتقل من التكلم الى الغيبة ونجريد من حيث

آخر موصوف بتلك الصفة فبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى ومعنى التجريد على اعتبار التباين ادعاء فكيف يتصور اجتماعهما نعم ربما أمكن حمل الكلام على كل واحد منهما بدلاً عن الآخر واما أنهما مقصودان معاً فكلاً مثلاً اذا عبر المتكلم عن نفسه بطريق الخطاب أو الغيبة فان لم يكن هناك وصف يقصد المبالغة في انصافه به لم يكن تجريداً أصلاً وان كان هناك وصف يحتمل المقام المبالغة فيه فان انتزع من نفسه شخصاً آخر موصوفاً به فهو تجريد وليس من الالتفات في شيء وان لم ينتزع بل قصد مجرد الالتفات في التعبير عن نفسه كان الالتفات عند الجمهور أو على مذهب السكاكي فان قبل كلام المفتاح حيث قال في بيان الالتفات فاقمها مقام المصاب يدل على انه تجريد يصباً فيجتمعان قلنا معنى كلامه انه اقام نفسه مقام المصاب لانه جرد منها مصاباً آخر ليكون تجريداً فاذا ذكره فائدة اطلاق لفظ الخطاب على المتكلم وبيان النكتة الخاصة بالالتفات في هذا الموضع وان شئت زيادة توضيح فاعلم ان قوله تطاول ليلك ان حمل على الالتفات كان فيه ايهام الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس المتكلم ولم يكن هناك مبالغة في انصافه بالمحزونية بطريق انتزاع محزون آخر منه وان حمل على التجريد كان فيه دعوى الخطاب واظهار ان المراد به مغاير للمتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة في انصافه بالمحزونية بطريق الانتزاع والله اعلم

(قال السيد) لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل الخ (اقول) مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفي البخل واثبات الجود وقد نفي عنه الشرب بكف البخيل ولا شك انه يشرب بكفه فلا يكون بخيلاً لان كونه بخيلاً يستلزم شربه بكف البخيل فكيف بنفي اللازم عن نفي المألوم ويلزم من نفي البخل عنه كونه جواداً بحسب اقتضاء المقام وبهذا المقدار يتم المقصود ولا دليل على انه جعل نفي الشرب عن كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريداً بل هو تطويل للمسافة بلائبت ويؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت يامن يشرب بكف كريم يتبادر منه انه يشرب بكفه فهو كريم لا انه يشرب بكف كريم آخر منتزع عنه وان كان محتملاً للكلام فظهر ان كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريداً نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه والفرق ظاهر فصح ما ادعاء ذلك البعض واما قوله وانه وان كان الخطاب لنفسه الخ فانما يرد عليه اذا كان مراده مما ذكره توجيه ما في الكتاب واما اذا أراد به رده فلا

(قول المحشي) فهو الثقات من حيث الخ فيكون من البالغة من وجه ومن الحسنات من آخر

لا ينافي التجريد وأنه وإن كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله (ومنها مخاطبة
الإنسان نفسه) وبيان التجريد أنه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم
يخاطبه (كقوله) أي قول أبي الطيب ، لا خيل عندك تهديها ولا مال) فليسمع النطق إن لم يسمع الحال *
واراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الأعشى *
ودع هريرة أن الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا أيها الرجل * (ومنه) أي من المعنوى (المبالغة المقبولة)
لأن الردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أنها مردودة مطلقا لأن خير
الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان * ونما الشعر لب المرء يعرضه *
على المجالس أن كيسا وإن حقا * وإن أشعر بيت أنت قائله * بيت يقال إذا انشدته صدقا * وعلى من زعم
أنها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لأن أحسن الشعر أكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدل
الناطقة على حسان في قوله ، لنا الجففات الغر يلعن بالضحى * وأسيافنا يقطرن من نجدة دما * حيث استعمل
جمع القلة أعنى الجففات والأسياف وقد ذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسنان
ويضمن أو نحو ذلك بل المذهب المرضي أن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف أشار إلى تفسير
المبالغة مطلقا وإلى تقسيمها لثنتين المقبولة من الردودة ولذا لم يقل وهي بل قال (والمبالغة أن يدعي لوصف
بلوغه في الشدة أو الضعف حدا) مفعول بلوغه (مستحيلا أو مستبعدا) وإنما يدعي ذلك (لئلا يظن أنه)
أي ذلك الوصف (غير متناه فيه) أي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده إلى أحد الأمرين
(وتختصر) المبالغة (في التبليغ والافراق والغلو لأن المدعى أن كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله) أي قول
امرئ القيس بصف فرس له بأنه لا يمرق (وإن كثر العدو فعادي عداء) في الصحاح العداء بالكسر الموالاة
بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طلاق واحد (بين ثور ونجعة) اراد بالثور الذكر من ثور

التميز بصيغة الصفة مبالغة في كرمه وبما ذكرنا اندفع ما ذكره السيد من أن الالفاظ يقتضي الاتحاد والتجريد يقتضي
التغاير ولو ادعاء فينبغي تناقض لانه إنما يلزم لو كان اعتبار المتناهيين من جهة واحدة * قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام
أنما قال ذلك لأن نفي البخل لا يستلزم إثبات الجود لوجود الواسطة * قال قدس سره ولا دليل الخ * فيه أن البيت
المذكور مثال يكفيه الاحتمال والدليل إنما يلزم إذا كان شاهدا (قوله أراد بالحال الغنى) في التاج الاسعاد يارى كردن
فالمعنى فليمن النطق في المدح أن لم يمن الغنى في الإهداء فما قيل أي حاله وهو الفقر إذ الفقر لا يسعد الإهداء وإنما يسعد الغنى
وهو عار منه فتفسير الحال بالغنى ليس بشيء) قوله وإنما يدعي ذلك الخ (أشار بذلك إلى أن قوله لئلا يظن الخ خارج
عن التعريف ، بيان لغايته للفرق بينه وبين الكذب (قوله أنه غير متناه) أي غير بالغ في النهاية (قوله ادعى أن جاره

(قول المحشي) بيان لغايته الخ يفيد أنه لا بد من قصد تلك الغاية لأنها العلة الباعثة والا كان كذبا وبه يندفع ما في الاطول

الوحش وبالنمجة الاثني منها (دراكا) متتابعا (فلم ينضح بماء فينسل) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يبرق . فلم ينسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونمجة وحشين في مضمار واحد ولم يبرق وهذا ممكن عقلا وعادة (ون كان ممكننا عقلا لاعادة فاغراق كقوله ، ونكرم جارنا مادام فينا ، وتنبه الكرامة حيث مالا) ادعى ان جاره لا يعيل منه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والمطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة (وهما) أى التبليغ والاغراق (مقبولان والا) أى وان لم يكن ممكننا لاعقلا ولاعادة لامتناع ان يكون ممكننا عادة ممتنعا عقلا (فقلو كقوله) أى قول ابى نواس (واخفت اهل الشرك حتى انه) الضمير للشأن (لتخافك) النطف التى لم تخاف (ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير مخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة) والمقبول منه (أى من الغلو) اصناف منها ما ادخل عليه ما يقرب به الى الصحة نحو (يكاد فى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار) ومثله بيت السقط ، شجار كبا وافر اسما وابلا ، وزاد وكاد ان يشجو الرحالا (ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخيل كقوله) أى قول ابى الطيب (عقدت سنابكها عليها) الضمير ان الجياد أى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها (عثرا) أى غبارا (لو تبتني) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من الشير (عليه) أى على ذلك العثير (لامكنا) أى امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخيل (فى قوله) أى قول القاضي الارجاني يصف طول الليل (تخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى) أى بوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطباقها والتعلقها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن

الح) الحصر مستفاد من عموم حيث مالا ولهذا الحصر صار ممتنعا عاديا (قوله مقبولان الح) واعلم ان ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر واما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لأنها ليست مجرأة على معانيها الحقيقية بل كنايةات أو مجازات مرسلة كانت أو استعارة بالنظر الى الموارد والامثلة فقوله تعالى « يكاد زيتها يضيء » مجاز مركب من كثرة صفاته ونوره وقول ابى الطيب عن مجاز كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب وقوله اسكر بالامس لامتناع من ان يقال انه مجاز عن سرعة سكره وولوعه وحرصه على الشرب كذا أفاده بعض الناظرين . والا ظهر ان يقال ان المقبولة والمردودة انما هى بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنظر الى ما هو المقصود اعنى ادعاء كمال الوصف (قوله الى الصحة) أى الامكان فلا يرد ان صحة كلام الله تعالى لا يزيد عليها فكيف

(قول المحشى) والاظهر ان يقال الح كان اظهر لافادته ان المبالغة مقبولة بالنظر للمقصود بخلاف ما قبله فانه يفيد نفي

القبول من حيث المبالغة ولا يخفى ما فيه خصوصا فى القرآن

ولفظ بخيل مما يقر به الى الصحة (ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غداً ان ذا من العجب ومنه) أي من المعنوي (المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطالوب على طريقة أهل الكلام) وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزماً للمطالوب (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا المزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكأنه أراد بذلك ما يكون رهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة (وقوله) أي قول النابغة بن قصيدة يعتذر فيها الى نهمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتذكر النهمان من ذلك (خلقت فلم اترك لنفسك ربة) وهي ما يريب الانسان وبقلقه وأراد بها الشك (وليس وراء الله للرب، مطلب) أي هو اعظم المطالب فالجواب به اعلى لا خلاف (لئن كنت قد بلغت عنى جفنة لمبلغك الواسي أغش) من غش داحخان (واكذب) واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي بيلك جواب القسم (اكنتم كسب ساء لي جانب من الأض فـه) أي في ذلك الجانب وأراد به الشام (مسترد) في موضع يردد فيه اعطى رزق . منجيع من راد الكلام . ورماده (ومذهب ملوك) أي في ذلك الجانب ملوك (واخون ذ . مدحهم ، حكم في أموالهم ، اقرب ، كفعلك) أي يجعلون في حكمنا في أموالهم مقربا عنهم رفيع المنزلة عندهم كما فعل أنت (في قوم أراك اصطنعهم) وأحسنيت اليهم (فلم ترم في مدحهم لك اذنبوا) يعني لا تلامي ولا تمانيني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا الى كما لا تلوم

يقال فيه ما يقر به الى الصحة (قوله ايراد حجة للمطالوب على طريقة أهل الكلام) ايراد الحجة يتعلق بأداء أصل المعنى وكونه على طريقة أهل الكلام من المحسنات المعنوية فان المحاورة لا تتوقف على كونه على طريقة منهم ، ون كان مرجعه الى ذلك (قوله وكأنه أراد بذلك الخ) فان الثلاث ، بالدعوة العامة المقدمات المشهورة لكون النفس معاوذة لها بخلاف البرهان فانه مختص بأولى الالباب الخاصة (قوله ليس قطعي الاستلزام للفساد) بمعنى الخرج عن هذا النظام المشاهد ولو أريد به عدم التكون يكون قطعي الاستلزام وتفصيله في شرح العقائد للشارح رحمه الله تعالى (قوله موطئة للقسم) تدل على ان المذكور

(قول المحشي) وان كان مرجعه الى المحاورة بمعنى الاستدلال

(قول المحشي) بالدعوة العامة أي دعوة الاسلام الذي أتى بها القرآن

(قول المحشي) عدم التكون لانهما اما ان يجتمعا على الایجاد أو يمانا أو يوجد واحد دون الآخر والكل ممتنع كما بين في حواشي المحشي على العقائد نعم التعبير فيهما وفسدتا يفيد وجودهما وحدوث فسادها فلا يناسب عدم التكون وقوله في شرح العقائد للشارح أي وان كان الشارح قد رده والاولى المحوالة على حواشيه هو على شرح العقائد

قوما مدحوك وقد أحسنت اليهم فكما ان مدح أولئك لك لا يمد ذنباً كذلك مدحي لمن أحسن الى وهذه
الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان
مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على
صورة القياس الاقتراني قوله تعالى * وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه * أى الاعادة
أهون وأسهل عليه من البدء وكل ما هو أهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الاسكان وقوله
تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام * فلما افل قال لأحب الآفاين * أى القمر آفل وربى ايس بأفل فالقمر
ليس بربي (ومنه) أى من المعنوى (حسن التمايل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير
حقيقى) أى بان ينظر نظراً يشتمل على لطيف ودقة ولا يكون موافقاً لما في نفس الامر يعنى يجب أن لا يكون
ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل
فلان اعادته لدفع ضرره وهذا يظهر فساد ما توهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون
الا غير حقيقى ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر
كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابقة للواقع (وهذا أربعة اضرب لان الصفة) التى
ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة قصدياً ان علمها أو غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة
علة) وان كانت لا تتخلو في الواقع عن علة (كقوله) أى قول ابي الطيب (لم يحلث) أى لم يشابه (بائلك)
أى عطائك (السحاب وانما حمت به) أى صارت محمولة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيها الرخصاء) أى
فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة
وقد علمه بانه عرق حمها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (او يظهر لها) أى لتلك الصفة (علة غير) العلة

في معرض الجواب جواب القسم لاحزاء الشرط (قوله أهون وأسهل عليه) لا بالنظر الى ذاته تعالى اذ لا يتصور في حقه
تعالى السهولة والأسهولة بل على ما حرت عليه العادة فيما بينكم من أن كل فعل وقع من شخص مرة كان أعادته أسهل
عليه لحصول الممارسة (قوله في الامكان) أى امكان الصدور اذ الامكان الذاتي لا يمكن فيه الشدة والضعف (قوله على
مقابل الحقيقى) يعنى الموجود الخارجى ، فتوهم انه يعنى الموجود في نفس الامر (قوله ولو كان الامر كما توهم) من ان
الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى (قوله أى لم تشابه) في التاج حكى وحكاه في فعله مانند او نشد دركار (قوله وتفوقه
عليها) أى تفوق عطائك على السحاب لان صفة عطائه اختياري كثير الآثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فانه ليس
له اختيار في نزول المطر وآثارها قليلة بالنسبة الى آثار عطائه واقعة في غير موقعها وليس المعنى ان نائل السحاب لم يشابه

(قول المحشي) فتوهم انه أى توهم ان الحقيقى مقابل الاعتبارى هو الموجود في نفس الامر فيكون الاعتبارى مالا

وجود له في نفس الامر فيكون منفياً عن غير الحقيقى

(المذكورة) اذ لو كانت عليها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل (كقوله) أى قول ابن الطيب (ما به قتل اعدائه ولكن * يتقى إخلاف ما برجو الذئاب) فان قتل الاعداء أى قتل الملوك اعداءهم انما يكون (في العادة لدفع مضرتهن) حتى تصفو لهم ممالكهم من منازعتهم (لا لما ذكره) من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبتة ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعدائه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييل أى تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات المعجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجحت الذئاب أن ينالوا من لحوم أعدائه ويتضمن ايضا مدحه بأنه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للفيظ والحق أى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط أمنه منهم وانه لا يحتاج الى قتالهم واستئصالهم (والثانية) أى الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها (اما ممكنة كقوله) أى قول مسلم بن الوليد (يا واثيا حسنت فيه اساءته * نجى حذارك) أى حذارى اياك (انسانى) أى انسان عبنى (من الفرق * فان استحسن اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه) حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا (عقبه) أى عقب الشاعر استحسن اساءة الواشي (بان حذاره) أى حذار الشاعر (منه) أى من الواشي (نجى انسانه) أى انسان عين الشاعر (من الفرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (او غير ممكنة) عطف على اما ممكنة (كقوله) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه (لو لم تكن نية لجوزاء خدمته * لما رأيت عليها

فأله فلما علمت السحاب عدم لمشابهة بين النائلين تحت فصيحها الرخصاء حتى يقتضى وجود فائل السحاب أولا ليعطيه عدم المشابهة بين النائلين الموجب للعمي الموجبة للرخصاء فلا يتم ان نزول المطر مطلقا عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (قوله لكانت علة حقيقية) أى في العادة لان الكلام في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله أى حذارى اياك) اشارة الى ان الاضافة في حذارك اضافة المصدر الى المفعول لا الى الفاعل يتعدى بنفسه يقال حذرتك وبين يقال حذرت منه كما في المتن (قوله أى انسان عبنى من الفرق) غرق انسان العين كناية عن العمى أى نجى حذارك من العمى فلا يرد

(قال السيد) اذ لو كانت عليها هي المذكورة لكانت العلة المذكورة علة حقيقية (اقول) لا يلزم من ظهور العلة في العادة ان يكون علة حقيقية أى موافقة لما في نفس الامر كما فسرنا بذلك اذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فالاولى أن يدعى حينئذ قوت الاعتبار اللطيف اذلا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فات القيد الاخير ايضا (قول المشي) لان الكلام في العلة العادية فقول المصنف في التعريف باعتبار غير حقة أى غير حقيقى عليها في نفس الامر ولو باعتبار الزعم لان اجراء العلة الحقيقية بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل لاشتهار التعليل بها ثم انه ليس في حسن التعليل ايراد الجملة على مذهب أهل الكلام حتى يكون مذهبها كلاميا بدليل ظهور علة غير المذكورة

عهد منتطق (من انتطق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة
 المدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو أصله من
 امتناع الجزء لا امتناع الشرط ان تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه وريية عقد النطاق عليه اعني
 الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة المدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل
 قوله لم يحكم نائلك السحاب البيت فن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتنا
 الشاعر وعلمها بنية خدمة المدوح فقد أخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره
 بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف
 ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لوفى البيت مثله في قوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدا * بمعنى
 الاستدلال بانفاء الجزء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية
 خدمة المدوح أي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة
 قد قصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها
 علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الفرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة المدوح علة للانتطاق
 كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة المدوح كان من الضرب الرابع
 فيصح لتمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك
 الوصف لا للعلم به (وألحق به) أي بحسن التعليل (ما يبنى على الشك) ولكونه مبني على الشك لم يجعل من
 حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه (كقوله) أي قول أبي تمام (كأن السحاب الغر) جمع
 الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غبين تحبها حبيبا فارتقا) أراد ترقاء بالهمزة تخففها أي ما تسكن

ما قيل ان المناسب أن يقول فجي نفسى من الفرق لان انسان العين يفرق بدم قليل ولا يحتاج الى أن يحجب بان انسان
 العين هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فاذا كان يفرق يكون كثير الماء في الغاية (قوله أي شد النطاق الخ) النطاق
 في الاصل شقة تلبسها المرأة وقد تطلق على ما تشد المرأة تلك الشقة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسما بليت أبي بكر ذات
 النطاقين وهو المراد هنا ولا يناسب تفسير انتطق بشد المنطقة لان الجوزاء مؤنث ولا يقال للكواكب التي في حول الجوزاء
 منطقة الجوزاء بل نطاقا (قوله قصد تعليلها) بنية خدمة المدوح لا يخفى انه لا يصلح لتعليل رؤية النطاق بنية خدمة المدوح

(قال السيد) من انتطق أي شد النطاق (أقول) قال في الصحاح النطاق شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل
 الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر على الارض وليس لها حجرة ولا نيفق ولا ساقان وقد انتطقت المرأة لبست
 النطاق وانتطق الرجل أي لبس المنطق وهو كل ما شدت به وسطك والمنطقة معروفة اسم لها خاص تقول منه نطقت الرجل فتطلق
 (قول المحشي) لان الجوزاء مؤنث أي والمنطقة للرجل وقوله لا يقال الخ اعتراض آخر

(لأن مدامع) والضمير في تحتها للرب في البيت الذي قبله وهو قوله * ربني شفعت ربح الصبا بنسبها * الى المزن حتى جادها وهو هامع * يعني ساقط الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبها تحت تلك الربى فهي تبكي عليه وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب * طللان طال عليهما الامد * درساً فلا علم ولا نصد * لبسا البلاء فكانما وجدا * بعد الأوبة مثل ما أجد * وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا أراد بالحبيب نفسه ولا أدري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملازمة لمطلع القصيدة وهو قوله * لا إن صدرى من عزائي بلاقع * عشية شافتنى الديار البلاقع * وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان للسحاب النور وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان نفس أبي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك الديار (ومنه) أي من المعنوي (التفريع وهو ان ثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته) أي اثبات ذلك الحكم (لمتعلق آخر) على وجه يشير بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل (كقوله) أي قول الكعب من قصيدة يمدح بها أهل البيت (احلامكم لسقام الجبل شافية * كما دماؤكم نشفي من الكلب) الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي كلب بأكل لحوم الناس فيأخذهم من ذلك جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجم من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجعة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي * بناء مكارم واساءة كلم دماؤكم * من الكلب الشفاء فقد فرغ على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجبل وصفهم بشفاء دماؤهم من داء الكلب (ومنه) أي من المعنوي (تأكيد المدح بما يشبه الذم) لتظهر في هذه التسمية على الاعم الغلب والافتقار يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى * ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف * يعني ان أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه ولا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والفرض المبالة في تحريره وليس

لكن ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه ولا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والفرض المبالة في تحريره وليس
 انما يصح تعليل الاتطابق بها اللهم لا ان يجعل رؤية المطاق كناية عن وجوده (قوله مدامع) جمع مدمع . المآقي وهي اطراف العين ونسبة السيلان اليها كنسبة الجريان الى النهر (قوله يعني ساقط الريح المزن اليها) بيان لحاصل المعنى فان شفعت على صيغة مجهول معناه ضمت أو جمعت مقبولة الشفاعة وقراءته على صيغة المعلوم من الشفاعة يخل الوزن (قوله قصد به الملازمة الخ) يعني ان السحاب المذكور يهزن ويغم من كثرة حزنه وخلو صدره من الغير ويطلبه في تلك الديار الربى او في تلك الديار ويكي عليه فان الديار البلاقع هي والربى واحد وهي مواضع خيام الحبيبة فقوله فكان نفس أبي تمام الخ متفرع على القولين (قوله احتراز الخ) لا ينبغي ان تفسر التفريع المذكور يستدعي اتحاد الحكم المتعلقين وفي المثال المذكور الحكمان مختلفان فالمناسب ان يقول وابوه راكب (قوله من عض الكلب) الكلب على وزن الكتف (قوله وليس الخ)

(قول الحماسي) المآقي أي المدامع هي المآقي

تأكيد الشيء بما يشبه تقيضه (وهو ضربان أفضاهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح)
لذلك الشيء (بتقدير دخولها فيها) أي دخول صفة المدح في صفة الذم (كقوله) 'أي قول النابغة الذبياني (ولا عيب
فيهم غير أن سيوفهم بن فلول) 'أي كسور في حدها والواحد فل (من قراع الكتاب) أي من مضاربة الجيوش
فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو أن سيوفهم ذوات فلول (أي أن كان فلول السيف عيباً فثبت شيئاً
منه) 'أي من العيب (على تقدير كونه منه) أي من كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود
وتصريح به والا فهو مفهوم من بناءه على الشرط المذكور (وهو) أي هذا التقدير وهو كون الفلول من
العيب (محل) لأنه كناية من كمال الشجاعة (فهو) أي ثبات شيء من العيب (في المعنى تعليق بالحال) كما يقال
حتى يبيض القار وحتى يابج الجمل في سم الخياط (فالتأكيد فيه) أي تأكيد المدح وثني صفة الذم في هذا
الضرب (من جهة أنه كدعوي الشيء بيمينه) لأنك قد علمت تقيض المدح والوب وهو إثبات شيء من العيب
بالحال والمعلق بالحال محال فعدم العيب ثابت (و) من جهة (أن الأصل في مطلق الاستثناء) هو (الاتصال)
أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى
إخراجاً له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لأن الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقدم في أصول الفقه وإذا
كان الأصل في الاستثناء الاتصال (فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها) وهو المستثنى (يوم إخراج شيء) وهو
المستثنى (مما قبلها) أي ما قبل الأداة وهو المستثنى منه يعني وقع في وهم السامع وظنه أن عرض المتكلم أن
يخرج شيئاً من أفراد مانع من التثني ويريد إثباته حتى يحصل فهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء أي
ظننته وأوهمتته غيري (فإذا وليها) أي الأداة (صفة مدح) ونحو الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع (جاء
التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والأشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر إلى استثناء صفة

أي ليسم التقدير المشترك بين جميع ما ذكر من تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأکید الذم بما يشبه المدح وغير ذلك بتأكيد الشيء.
بما يشبه تقيضه ويجعل هذا واحداً من الحسنات الممنوعة مندرجاً تحتها جميع ما ذكره وليس المراد أن يسمى تأكيد المدح
(قال السيد) وهذا زيادة توضيح (قول) يعني أن قوله على تقدير كونه منه زيادة توضيح المقصود لأن كون إثبات
شيء من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء إثبات شيء منه على الشرط المذكور يعني قوله
أن كان فلول السيف عيباً وفيه بحث إذ الظاهر أن قوله أن كان فلول السيف عيباً بيان لمراد الشاعر كأنه قال يعني الشاعر
أن فيهم عيباً أن كان فلول السيف عيباً وقوله فثبت على صيغة الماضي كلام من المصنف متفرع على ما ذكره من مراد
الشاعر وليس فعلاً مضارعاً مبنيّاً على الشرط المذكور جزاء له كما توهمه فإنه ركيك جداً لفظاً ومعنى وحينئذ فلا بد من قوله
على تقدير كونه منه
(قول المحشي) وليس المراد أن يسمى الخ لأن تأكيد الذم بما يشبه المدح يكون داخلاً فيه لا مقابلاً له ويلزم غير

مدح مع مافيه من نوع خلافة وتأخيد للقلوب (و) الضرب (الثاني) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة الاستثناء) أي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة الاستثناء (يليه صفة مدح اخري له) أي لذلك الشيء (نحو انا افصح العرب بيدائي من قریش) ويد بمعنى غير وهو أداة الاستثناء (واصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق استثناء هو الاتصال فليتأمل (لكنه) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يعكس تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الأول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال

بما يشبه الذم بهذا الاسم ويجعل مقابلا لتأكيد الذم بما يشبه المدح * قال قدس سره فانه ركبك جدا * لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لا يقال ان جشنتي اكرمتك على تقدير محبتك واما معنى فلان، الجزاء المذكور وجود العيب فيهم لا ثبات وجود العيب فيهم (قوله ويعقب بأداة الاستثناء) لم يقل ويستثنى منها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه حقيقة فان الاستثناء متصلا كان أو منقطعا لا بد فيه من اختلاف الحكمين ايجابا وسلبا ولا اختلاف ههنا وانما يفيد التأكيد لكونه في صورة الاستثناء واليه يشير قول الشارح رحمه الله يذكر الخ (قوله انا افصح العرب الخ) جعله ابن مالك من الضرب الاول بتأويله بالنفي أي لا نقصان في فصاحتي الا اني من قریش (قوله ويد) بمعنى غير اليه ذهب الجمهور وفي المنفى انه للتعليل فالمعنى انا افصح العرب لاجل اني من قریش ومعنى التعليل ان له مدخلا في ذلك لا انه علة تامة وفي القاموس ان بيد بمعنى غير ومن أجل وعلى (قوله وأصل الاستثناء فيه الخ) أي الراجح الكثير الاستعمال في هذا الضرب ان يكون المذكور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها وفيه اشارة الى انه قد يكون داخلا، الا انه خلاف الاصل نحو فلان له جميع المحاسن الا انه كريم واما في الضرب الاول فلنكون ما قبل الاداة صفة ذم منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله ليصدر متصلا فيفيد التأكيد من وجهين (قوله فليتأمل) حتى يظهر لك عدم التنافي بينهما اذ كون الكثير

ذلك مما ذكره العصام (قول المحشي) الجزاء المذكور أي في البيت

(قول المحشي) الا أنه خلاف الاصل لانه يوم حقيقة الاستثناء المتصل فيلزم محض الذم ويفوت أصل الباب لكن لما كان المستثنى انه مؤمن دون الايمان اتفق ذلك الايام وذكر أداته قبل ذكر المستثنى يوم اخراج شيء مما قبلها فاذا ذكر بعدها ما يفيد ثبوت صفة المدح جاء التأكيد ومعنى كون الاستثناء متصلا ان يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه وان لم يكن حقيقة الاستثناء موجودة تأمل

(قال السيد قدس سره) الظاهر انه من الضرب الاول لان الاستثناء من صفة ذم منفية ولا اثبات لصفة مدح يعقب باستثناء حتى يكون من الضرب الثاني

فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخري جاء التأكيد ولا يتأتى فيه التأكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببيئته لانه مبني على التعليل بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) اي ولكون التأكيد في مثل هذا الضرب من الوجه الثاني فقط (كان) الضرب (الاول افضل) لافادته التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى « لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما » فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فبغير التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله متقطعا ويجعل وجهها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قليلا سلاما سلاما يمكن جملة على كل من ضربتي تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن جملة على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جملة من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جملة من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الائم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تأخر ذكر الرجل (ومنه) أي من تأكيد المدح

الراجح في مناق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين في الاصول لا ينافي أن يكون الكثير الراجح في نوع منه الاقطاع (قوله ضرب آخر) كونه ضربا آخر من جهة انه ليس المستثنى منه صفة ذم منفية بل محذوف هو اعم الاشياء يقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل فيه معنى الذم وهو راجع الى الضرب الاول كانه قيل لا عيب فيها الا ان آتانا * قال قدس سره الظاهر انه من الضرب الاول لان المذكور سابقا صفة ذم منفية استثنى منها صفة مدح * قال قدس سره اعتبر فيها جهتا تأكيد * جهة كونه كدعوى الشيء ببيئته وجهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال * قال قدس سره لا يمكن الا اعتبار جهة واحدة وهي الجهة الثانية واما الجهة الاولى فبيناها على تقدير الدخول ولا يمكن ذلك في الضرب الثاني لكون المذكور قبل الاضافة مدح مثبتة ولا محوم لها ويمكن ان يقال ان فسر (لا يسمعون فيها لغوا) بنفي سماع اللغو كان من الضرب الاول لكون سماع اللغو صفة ذم منفية وان فسر بثبوت عدم سماع اللغو كان من الضرب الثاني لكون عدم سماع اللغو صفة مدح مثبتة (قال قدس سره ولعله اراد الخ) فيه انه يلزم اختلال تعريف الضرب الاول وتفضيله على الاطلاق

(قال السيد) فيحتمل أن يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني (أقول) الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبر جهتا تأكيد. والا فلم يعتبر لا جهة واحدة وذلك جار في جميع افراد الضرب الاول ولا يصير بذلك من الضرب الثاني الذي لا يمكن فيه الا اعتبار جهة واحدة للتأكيد وان كان مثله في ملاحظة جهة واحدة للتأكيد ولعله اراد بكونه من الضرب الثاني هذه المماثلة فقط

(قول المحشي) اختلال تعريف الضرب الاول حيث اعتبر فيه تقدير الدخول وفيما ذكر لم يعتبر وقوله وتفضيله أي

بما يشبه الذم (ضرب آخر وهو) ان يؤتى بالاستثناء مفردا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح (نحو وما تنعم منا الا ان آمننا بآيات ربنا) اي وما تعيب منا الا اصل المنقوب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نعم منكم ومنه وانتم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنعمون منا الا ان آمننا بالله وما انزل اليها فان الاستفهام فيه الانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) الدال عليه لفظ لكن (في هذا الباب) أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كلاستثناء) في افادة المراد (كما في قوله) اي قول ابي الفضل بديع الزمان الحمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني (هو البدر الا انه البحر زاخرا * سوى انه الضرغام لكنه الوبل) فالاولان استثناءان مثل قوله بيداني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن (ومنه) اي من المعنوي (تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم لا بتقدير دخولها فيها) اي دخول صفة ذم في صفة المدح (كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسى الى من أحسن اليه وتأييدها ان ثبت للشيء صفة ذم ويعقب بأداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد (ونحقيقهما على قياس ماسر) ويأتى منه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهلا والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق (ومنه) أي من المعنوي (الاستتباع وهو المدح بشيء على وجهه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله) أي قول ابي الطيب (نهبت من الاعمار مالو حويته) أي جمعت (لكننت الدنيا بانك خالد * مدحه بالهابة في الشجاعة)

والحصر بين الضربين (قوله فالاولان استثناءان) بحذف العاطف أو الثالث استثناء من الثاني وكذا قوله لكنه الوبل (قوله هذا الضرب من الاستثناء) قال الزوزني، ويسمى هذا النوع الاستثناء الخداعي

واختلال تفضيله على الاطلاق فانه في هذه الصورة مساو للضرب الثاني وقوله والحصر أي واختلال الحصر لانه بقي أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح لا بتقدير الدخول

(قول المحشي) استثناءان بحذف العاطف أي استثناءان من الاول أعني هو البدر بحذف العاطف أو الثالث وهو قوله سوى انه الضرغام استثناء من الثاني أي قوله البحر زاخرا فالمراد بالثالث والثاني من الاوصاف وقوله كذا قوله لكنه الوبل يعني انه اما عطف على ما قبله بحذف العاطف أو استدراك مما يليه وكل من وجهيه جار في الوجهين السابقين فالخاصل اربعة اوجه من ضرب اثنين في اثنين

(قول المحشي) ويسمى هذا النوع أي الاستثناء في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم وقوله الخداعي لانه خداع بايهام قصد الاستثناء وقد ما يستثنى وقد أشار الشارح لذلك أولا بقوله ان فيه نوع تأخير وخلافة فان الخلافة الخديعة

اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم خلل في الدنيا (على وجه استتيع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) حيث جعل الدنيا مهنة بخلوذه ولا معنى لهيئة أحد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربيعي (وفيه) أي في هذا البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (انه نهى الأعمار دون الأموال) وهذا ما ينبيء عن غلو الهمة (د) الثاني (انه لم يكن ظالما في قتالهم) أي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها وذلك لان تهنة الدنيا انما هي تهنة لأهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لأهل الدنيا سرور بخلوذه (ومنه) أي من المعنوي (الادماج) يقال ادج الشيء في الثوب اذلقه فيه (وهو ان يضمن كلام سبق لمعنى) مدحا كآب او غيره (معنى) آخر) منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحاً به ولا يكون في الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر *
ابن دهرنا اسعافنا في نفوسنا * واسعفنا في من نحب ونكرم * فقلت له نعماء فيهم أئمتنا * ودع أمرنا ان
المهم المقدم * انه ادج شكوى الزمان في التهنة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدحجة ولو
جعل التهنة مدحجة لكان اقرب (فهو اعم من الاستتيع) لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتيع بالمدح
(كقوله) اي قول ابى الطيب (اقلب فيه) أي في ذلك الليل (اجفاني كافي * أعد بها على الدهر الذنوب *
فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر) يعني لكثرة قلبي لاجفاني في ذلك الليل كافي أعد بها على
الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر أراد به الجنس أعم من ان يكون واحداً كما في بيت ابى الطيب او اكثر كما في
قول ابن نباتة * ولا بد لي من جهله في وصاله * فمن لي بخل اودع الحلم عنده * فانه ادج في الغزل الفخر *
بكونه حليماً حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك
شكوى الزمان اتخير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار فليتها على انه لم يبق في الاخوان من
يصالح لهذا الشأن وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابداً لكنه لما كان صريداً الوصل هذا
المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصالح لان يودعه حلمه اياه فان

(قوله لان الشكاية مصرح بها) بقوله * ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * (قوله لكان اقرب) لان قوله فقلت له نعماء فيهم أئمتنا الخ دعاء
للمدح متضمن للتهنة (قوله اعم من الاستتيع) هذا بالنظر الى ظاهر تعريف الاستتيع اما لو قبل ان ذكر المدح في التعريف
بطريق التمثيل لا لتخصيصه بكون مساويا للادماج (قوله أعد بها) أي بالا جفان أي باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع جفن
كقمر وهو غطاء العين من اعلى واسفل (قوله ولا بد لي من جهله) الضمير للمتكلم ففيه التفات من التكلم الى الغيبة قابل
الجهل بالحلم لاستلزامه الطيش وترك الوقار (قوله ادج في الغزل) بالتحرير في الصراح مغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن

(قول المحشى) بطريق التمثيل أي كما هو الظاهر من معنى الاستتيع وهو الاثبات بشيء على وجه التسمية مطلقاً

(قول المحشى) يكون مساوياً ولذا ترك السكاكي الادماج واكتفى بالاستتيع

الودائع تستمد آخر الامر (ومنه) أي من المعنوي (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو اراد الكلام
محتماً لوجهين مختلفين كقول من قال لا عور) يسمى عمر اخاطي عمر قباء ، (ياليت عينيه سواء) فانه يحتمل
تثني ان تصير العين الفوراء صبيخة فيكون مدحاً وتثني خيراً وبالعكس فيكون ذماً قال (السكاكي ومنه) أي
ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها الوجهين المختلفين وتفاوتها باعتبار آخر وهو انه يجب
في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر
متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام (ومنه) أي من المعنوي (الهزل الذي يراد به الجدة كقوله *
اذا ما عيمي أنك مفاخرأ * فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب * ومنه) أي من المعنوي (تجاهل المعارف
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله
تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية ، ايا شجر الخابور) هو من نواحي ديار بكر (مالك مورقا) من أوراق
الشجر أي صار ذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف) فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف
لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل
قد يستعمل في مقام الشك في الحكم (والمبالغة) أي وكالمبالغة (في المدح كقوله) أي قول البحتري (الملع
برق سري أم ضوء مصباح * أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي) أي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم
يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح (او) المبالغة (في الذم في قوله) أي قول زهير وما ادرى وسوف
اخا ادرى (اقوم آل حصن ام نساء) وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة (والتدله) أي والتدحير
والتدهش (في الحب في قوله) أي قول الحسين بن عبد الله (نالته يا ظبيات الفاع) هو المستوى من الارض
(قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر) في اضافة ليلى الى نفسه أولاً والتصرح باسمها الظاهر ثانياً تلذذ
ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله * أمزاتي سلى سلام عليكما *
هل الاذن من الآتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم أو يكشف المعنى * ثلث الانافي والديار البلاقع *

يقال غارتها وغزلتني والاسم الغزل (قوله الهزل الذي يراد به الجدة) أي يذكر الكلام على سبيل المطاوعة ويقصد منه معنى
صحيح في الحقيقة (قوله من عد) اما امر عد يعد بمعنى احسب أو من عدى يعدى أي تجاوز (قوله وهو كما سماه السكاكي
الح) كان الظاهر ان يقول وهو ما سماه السكاكي رحمه الله سوق الح لا انه اعتبر المغابرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن
حيث انه بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كاهو المشهور كذا وهو كما سيحى . كذا وقوله لنكتة بالتجاهل وكان
حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي رحمه الله لا انه اخره ليكون بيان النكات متصلاً به (قوله الملع برق سري الح)
الري صفة أي ظهر بالليل والضاحي بالضاد لمجموعة والحاء المهملة من الضحو (قوله فيه دلالة الح) أي دلالة من حيث
بظاهرها والا فيجوز أن يكون التخصيص بالرجاء مستفاداً من مقابلة النساء (قوله أمزاتي سلى الح) خطب أمزاتي الشتاء

وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار * هل ندأكم على رجل بنبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم اني خلق
 جديد * يعنون محمداً عليه 'فضل الصلوات والتسليمات' كلهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه عندهم رجل ماوهو
 عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى * وانا اولياكم لملى هدى او في ضلال مبين * وكثير ذلك
 من الاعتبار (ومنه) اي من المعنوى (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما ان يقع صفة في كلام الغير
 كناية عن شيء أثبت له) اي لذلك الشيء حكم (فثبتها لغيره) أي فثبتت أنت في كلامك تلك الصفة لغير
 ذلك الشيء (من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه) أي من غير ان تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير
 أو لانتفاءه عن ذلك الغير (نحو يقولون ان رجعتنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ورسوله
 وللمؤمنين) فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد أثبتوا
 لفريقهم المكنى عنهم بالأعز الاخراج فثبت الله تعالى باراد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى
 ورسوله وللمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للوصوفين بالعزة أعني الله تعالى
 ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله) أي
 حال كون مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف
 مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت ثقلت اذا آيت مراراً قال ثقلت كاهلي بالايادي) فلفظ
 ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حمالتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد أخرى وقد حملة على تشييل عاتقه
 بالايادي والتمني والنعم بعده، قلت طولت قال لابل تطولت وأبرمت قال حبل وودادى، اي طولت الإقامة
 والاتيان وأبرمت أي املت وأبرمت أيضاً حكم والتطول التفضل والاعام فقوله أبرمت أيضاً من هذا القبيل واما
 قول الشاعر * واخوان حسبتهم دروعاً * فكانوها ولكن للاعدى * وخلفهم سماً صائبات * فكانوها ولكن
 في فؤادى * وقالوا قد صفت منا قلوب * وقد صدقوا ولكن عن وودادى * فالبيت الثالث من هذا القبيل
 والبيتان الاولان قريب منه لأن اللفظ المحمول على معني آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى
 فحمله على خلاف ذلك المعنى (ومنه) أي من المعنوى (الاطراد وهو ان تأتي باسماء الممدوح أو غيره و
 اسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكاف) في السبك ويسمى اطراداً لان تلك الاسماء في تحدرها

والصيف للهيبة وناداهما قائمزة للنداء والرواجع جمع راجعة والتسليم مفعول يرجع المتعدي بمعنى يرد وفي بعض النسخ
 بدل أو يدفع البكاء أو يكشف المعنى أي عه العشق ونحيبه والاستهزام انكارى أي لا يرجع ولا يدفع وثلاث الاثافي فاعل
 الفاعلين على التنازع والاثافي بالتشديد والتخفيف جمع ثنية وهي ما يوضع عليه القدر أي ثلاث احجار والبلاقع جمع بلقعة
 وهي الارض الفعرا التي لاشئ فيها (قوله القول بالموجب) اي اعتراف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفي مقصوده

كالماء الجاري في اطرافه وسهولة انسجامه (كقوله، ان يقتلوك فقد ثلاث عروشهم، بعتيبة بن الحارث بن شهاب) يقال ثل الله عرشهم أى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم واتضعضت حالهم قد ثل عرشهم أى ان تبيحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد أثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي (واما) الضرب (اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام فلما ذكر منه في الكتاب سبعة (فنه الجنس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ) أى في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام (والتام منه ان يتفقا) أى اللفظان (في انواع الحروف) وكل من الالف والباء والياء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويعمرح (وفي أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (د) في (هيئتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح أحدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فتخرج ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول (د) في (ترتيبها) أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه وبه يخرج نحو الفتح والحنف ووجه الحسن في هذا القسم أعنى التام حسن الالفادة مع أن صورته صورة الاعداد (فان كانا) أى اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر (من نوع واحد) من أنواع الكلمة (كاسمين) أو فملين أو حرفين (سمي متماثلا) لأن المماثلة هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد أو الجمية بأن يكونا مفردين (نحو وبوم تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم الجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام أو جميع نحو قول الشاعر * صدق الآجال آجال * والهووى للمرء قتال * الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به متهى العمر واما

وذلك اما باثبات مناط مقصوده في شيء آخر واما بحمل لفظه في كلامه على غير ما قصده منه (قوله اي في التلفظ) فسر اللفظ بالتلفظ ، اذ لا معنى للمماثلة للفظين في نفس اللفظ ، فانه يستلزم اتحادهما فيخرج منه الجنس الغير التام (قوله في انواع الحروف) اورد لفظ الانوع تبيينا على ان الحروف انواع والا فيكتفى في الحروف (قوله وفي اعدادها الخ) الاولى عددها وهيئتها اذ ليس توافق الكلمتين في اعداد الحروف والهيئات الا انه اورد صيغة الجمع نظراً لي المواد (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر ان يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل له باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات الحروف دون الكلمات ولان هيئة الكلمة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض كما هو المشهور (قوله وهو القطع من بقر الوحش الخ)

(قول المحشى) ذ لا معنى لتشابه اللفظين في نفس اللفظ لانه لا بد من مقابلة وجه الشبه للطرفين

(قول المحشى) فانه يستلزم اتحادهما لعله وانه بالواو بدل الفاء

مختلفان نحو قول الحريري * وذى ذمام وفث بالعهد ذمته * ولا ذمام له في مذهب العرب * الذمام الاول
الحرمة والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليل الماء وفلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني
جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض (وان كانا) أى اللفظان المتفقان فيما ذكر (من نوعين) اسم وفعل أو
اسم وحرف أو فعل وحرف (يسمى مستوفي) فالاسم والفعل (كقوله) أى قول ابى تمام (مامات من
كرم الزمان فانه * يحيى لدى يحيى بن عبد الله) لانه كريم يحيى الكرم ويجده (وايضا) تقسيم آخر للتمام
وهو انه (ان كان أحد لفظيه) أى له ظني التجنيس التام (مركبا والاخر مفردا يسمى جناس التركيب)
وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب (فان اتفقا) أى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر
مفرد (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم التشابه) لاتفاق لفظيه في الخط أيضا
(كقوله) أى قول ابى الفتح (اذا ملك لم يكن ذاهبة) أى صاحب هبة (فدعه فدولته ذاهبة) أى غير
باقية وكقول أبى الملا * مطايا مطايا وجدكن منازل * منازل عنها ليس * فنى بمقلع * فظا فعل ماض وباحرف

والمعنى عيون النساء الشبيهة بطبيع البقر الوحشى جالبات للموت والعشق قتال الانسان (قوله وذى زمام الخ) أى ذى حرمة
وفث بالعهد ذمته، أى ذى فان الذمة في الاصل العهد ثم تطلق على ذات موصوفة به وهو الشائع في اطلاقات الفقهاء قوله ولا ذمام الخ
أى ليس له آبار قليلة الماء في مسلك العرب وهو كناية عن كثرة خيراته (قوله مامات الخ) والمعنى كل كرم الودع فانه
يحيى ويتجدد عند هذا المدح ووقع ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان
واتى بشدائده المفضية الى الموت فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص عنها ولك ان تجمل ما في مامات نافية ومن زائدة *
قال السيدان هذه المطايا الخ فالمدح معنى الامداد والوحدة بمعنى القوة وضمير عنها المطايا على الالتفات وزل عنها بمعنى ذهب صفة
منا أى امر قدر للمطايا من الاعياء والكلال والمعنى أمدكم يا مطايا منازل الاحباب قوتكن لاقامتها بها بعد الوصول اليها
وقد ذهب عنكن القدر أى وليس بذهاب عنى لان رؤية المنازل لم تزدنى الا تذكر الاحباب والحزن على فقدانها قال قدس
سره وهو انها بقيت الخ * البقاء والبقية مستفاد من ذهاب القدر عنها ومنا عبارة عن الموت وزل عنها بمعنى لم تصبها وباقى
الالفاظ على معناها السابق ولذا لم يحمل هذا الوجه عديلا للاول قبل والمعنى الموت المقدر الذى ظهر فيمكن تخيله وشدائده
وزل عنكن أى لم يصيبكن ليس بمقلع عنى * قال قدس سره انها وان طالت الخ * فالمدح معنى الاطالة والوجد بمعنى الحزن

(قول السيد) * مطايا مطايا وجدكن منازل * منازل عنها ليس عنى بمقلع. (أقول) مطا بمعنى مدومنا أى قدر زل عنها
أى لم يصبها قيل المعنى ان هذه المطايا لما وصلت الى منازل أحبائه التى كان قاصداً اليها ذهب عنها الاعياء والكلال لانها
أقامت بها وهو لما وصل اليها لم تزد رؤيتها الا تذكرآ وشعجوا وفيه وجه آخر وهو انها بقيت فيها ببقية زل عنها القدر فلم
ينها وامكنها الوصول وقيل أراد ان تأثير منازل الطريق فيه ابلغ من تأثيرها في المطايا فاقبل عليها بخاطرها ويقول آيتها المطايا
وان طالت وجدكن قد نجوتن منها بحشاشة الارماق ولم يات عليكن قدر الله فيها والقدر الذى أخطاكن فيها لا يكاد
يفارقنى أو يأتى على ما بقى من رقى وهذا المعنى اظهر كما في حواشى السقط
(قول المحشى) أى ذاته فلا حاجة الى المجاز في الاسناد

نداء ومطايا منادى (والا) أى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط (خص) أى خص هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى الخط (كقوله) أى قول أبى الفتح (كلكم قد أخذ الجلام ولا جام لنا * ما الذى ضر مدير الجلام لو جاملنا) أى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى ولاتله عن تذكارتك وابكة * بدمع يضاهى الوبل حال مصابه * ومثل لعينيك الجمام ووقعه * وردوعة ملقاه ومطم صابه * فالثانى مركب من مصابه والميم من مطم والصاب عصاره شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعول من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين فى الخط فهو يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح فى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى أعدادها او فى هيئاتها او فى ترتيبها لانها لو اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع والعدد مثلا او فى الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعده التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور فى الاقسام الاربعة فقال (وان اختلفا) وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله فالتام منه ان يتفقا او على مقدر اى هذا ان اتفقا فيما ذكر (وان اختلفا) اى لفظا المتجانسين (فى هيئة الحروف فقط) واتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق (ونحوه) اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف او كون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط او مفرط) لان الراء فى مفرط وان كان مشدد والمشدد حرفان وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه فى الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم الخفيف) فعلى هذا الزاء من مفرط حرف مكسور كالأء من مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك (و) قد يكون الاختلاف والحاشية بضم الحاء المهملة بقية الروح والارماق جمع رماق بالتحريك بقية الروح فاصافة الحاشية للمبالغة (قوله وهذا نوع

بالحركة والسكون (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا في اعدادها) اى وان اختلف لفظا المتجانسين في أعداد الحروف ان يكون حروف احدهما أكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب (يسمى) الجنس (نافصا) لتقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة أقسام لان الزائد اما حرف واحد أو أكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول أو في الوسط أو في الآخر والى هذا أشار بقوله (وذلك) الاختلاف (إما بحرف) واحد (في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) أو في الوسط نحو جدي جهدي أو في الآخر كقوله (اى قول أى تمام (يمدون من أيد عواص عواصم) تمامه ، تصول بأسياف قواض قواضب من في من أيد صفة محذوف أى يمدون سواعد من أيد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبويض مثلها في قولهم هن من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض جمع قاضية من قضى عليه حكم وقواضب جمع قاضب من قضبه قطعه اى يمدن للغرب يوم الحرب ايدي ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران يسوف حاكمة بالقتل قاطمة (وربما سمي) هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف في الآخر (مطرفا) ووجه حسنه انه يوم قبل ورود آخر الكلمة كاليم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما أتى بها تأكيداً للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاء سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها (واما باكثر) عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الاقسما واحداً وهو ما تكون الزيادة في الآخر (كقولها) اى قول الخنساء (ان البكاء هو الشفاء من الجوى) أى حرقة القلب (بين الجوانح وربما سمي هذا) الذى يكون أكثر من حرف واحد (مذيلا وان اختلفا في انواعها) اى ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف (فيشتراط ان لا يقع الاختلاف (باكثر من حرف) واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس في انواع الحروف كلفظى نصر وكل ولفظى ضرب وفرق ولفظى ضرب وسلب

آخر الخ) فان الاول اختلاف بالحركتين والثانى اختلاف بالحركة والسكون والثالث اجتماع فيه الاختلافان (قوله جدي جهدي) بالفتح المشقة أى حظى من الدنيا اتعاب النفس في الوصول الى المطلوب (قوله اى يمدون سواعد من أيد) فن ابتدائية أى كائنة من أيد او تبويضية بناء على ان السواعد بعض الايدي وانما قابله بالتبويض بناء على انه حينئذ حرف وعلى تقدير كونها للتبويض اسم بمعنى البعض مفعول يمدون (قوله مطرفا) نقلا من الخيل الابيض الرأس والذنب وسائرهما مخالف لهما فان آخره مخالف للباقي في كون اللفظ اعادة كذا قيل ويجوز ان يكون وجهه انه جعل الحرف الزائد في الآخر (قوله ووجه حسنه الخ) واما وجه الحسن الذى يعم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المتناسبة وما ذكره الشارح رحمه الله تعالى انما يتم اذا ذكر اللفظ الذى فيه زيادة الحرف متأخرا متصلا باللفظ الناقص اما لو قدم اللفظ الذى فيه

(ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) في المخرج (سمى) هذا الجناس (مضارعا وهو) ثلاثة انواع لان الحرف الاجنبي (اما في الاول نحو بئى وبينكن ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو وعم يهون عنه ويتأون عنه أو في الآخر نحو الخبل معقود بنواصبها الخير) ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهزة والماء وما بين اللام والراء من تقارب المخرج (والا) أى وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى لاحقا وهو أيضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة ازة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتماد لا يقال ضحكة ولمنة الا للمكثر المتعود (أو في الوسط نحو ذاكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد * لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظراً (أو في الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا في ترتيبها) اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر (يسمى) هذا النوع (تجنيس القلب) وهو ضربان لانه ان وقع الحرف لاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل لانعكاسها ترتيب الحروف كلها والاسمى قلب البعض واليهما اشار بقوله (نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه) قال الاحنف حسامك فيه الاحباب فتح ودمك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل (ونحو اللهم استر عورتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما) اي المتجانسين تجنيس القلب (في اول البيت) والجناس (الآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله * لاح انوار الهدى من كفه في كل حال (وذا ولي احد المتجانسين) سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمحل المتجانس (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا مكررا ومرددا نحو وجنتك من سبأ بنبا يقين) ونحو قولهم من طاب شيئا وجدة وجد وقولهم التبيذ بغير النعم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواص قواصب وكقولك حسامك للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى * والذي هو يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين، وكقوله عليه السلام * عليكم بالابكار فانهم خبا اشد واقل خبا * وكقولهم غرك عرك فصار قصار ذلك ذلك فاحش فملك فاحش فملك فملك تهذا بهكذا وقد يمد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها زيادة الحرف او فصل بين اللفظين نحو عواصم وعواص وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى (قوله وهو ثلاثة اضرب الخ) جعل ضمير هو راجعا الى المضارع واحتاج الى التقدير وان كان قوله في الاول يقتضي ارجاعه الى الحرف

كتولهم في مسعود متى يعود وفي المستنصرية جنة المسمى، تضربه حية وقيل لفاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه
 فقال آيت بتصحيفه (ويلحق بالجناس شيان احدهما أن يجمع بين اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين
 في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في أصل المعنى (نحو قائم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام
 يقوم (والثاني ان يجمعهما) أي اللفظين (المشابهة وهي ما يشبه الاشتقائي) وليس باشتقاق وذلك بان يوجد
 في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو أكثر لكن لا يرجعان الى أصل واحد في
 الاشتقاق نحو قال اني لعمليكم من القالين (فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى «انا انتم الى
 الارض ارضيتكم بالحياة الدنيا» وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان
 الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف والاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والرق ونحو
 ذلك والارض مع ارضيتكم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر، ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو أن
 لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قالبا (ومنه) أي من
 اللفظي (رد المعجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل أحد اللفظين المكررين) أعني المتفقين في اللفظ والمعنى
 (أو المتجانسين) أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان
 اللذان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر في
 آخرها) أي في آخر الفقرة فيكون أربعة أقسام أحدها أن يكون اللفظان مكررين (نحو وتخشى الناس
 والله أحق أن تخشاه) (و) الثاني ان يكونا متجانسين (نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) لأول من السؤال
 والثاني من السيلان (و) الثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق (نحو اشتغفروا ربكم نه كار غفار او) الرابع ان
 يجمعهما شبه الاشتقاق (نحو قال اني لعمليكم من القالين) (و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين
 المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما (في آخر البيت و) للفظ (الآخر في صدر المصراع الاول أو
 حشوه أو آخره أو صدر) المصراع (الثاني) واعتبر صاحب المفتاح فيما آخروهو ان يكون اللفظ الآخر
 في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعنده مشهور مشهور ورأى المصنف تركه أولى إذ
 لا معنى فيه رد المعجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول فالاعتبار
 عنده أربعة أقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو صدر المصراع الثاني
 وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران أو متجانسان أو ملحقان بهما نصير اثني عشر حاصلة من ضرب أربعة

المدلول عليه بقوله ثم الحرفان فانه رعاية السابق واللاحق فانهما تقسمان للجناس (قوله ليس من هذا القبيل) لان الهمزة
 في ارضيتكم للاستفهام وهي كلمة برأسها (قوله وبهارون اذا قالبا) آخره * ان هارون اذا ما قالبا * يحمل اللحية شيئا عجبا

في ثلاثة وباعتبار ان الملحقين لسان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر
 حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الا مثالا واحداً اما لعدم الظفر
 بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكفاء بامثلة الاشتقاق فهذا الاعتبار أورد ثلاثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان
 مكررين فما يكون أحد اللفظين في آخر البيت واللفظين الآخر في صدر المصراع الاول (كقوله سريع
 الى ابن الم ياطم وجهه * وايس الى داع الندى بسريع و) ما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول
 مثل (قوله) أى قول صمة بن عبد الله القشيري (نمتع من شمم عرار نجد * فما بعد العشية من عرار)
 هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرثحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة ونمتع مقول أقول في
 قوله أقول لصاحبي والعيس تهوى ، بنا بين المنيفة فالضمار ، يعنى أجارى رفيق وأبانه قصتنا والرواحل تسرع
 بين هذين الموضعين وأقول في أثناء ذلك مناهما استمتع بشمم عرار نجد فانا نعدمه اذا أمسينا بخروجنا من
 أرض نجد ومنايته (و) ما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل (قوله) أى قول ابى تمام (ومن كان
 بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للهود (مغرما) مولما (فما زلت بالبيض)
 يعنى بالسيوف (القواضب) القواطم (مغرما و) ما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل (قوله)
 وان لم يكن الامرج ساعة * قليلا فاني نافع لي قليلا) وقوله * ألما على لدار التي لو وجدتها * بها أهلها ما كان
 وحشا مقبلا * الامام النزول القليل والتعرج على الشيء الإقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن
 واسمه ضمير الامام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعرج الى الساعة ويجوز ان يرد الا

قلت هارون نوره وهو بالسريرية موسي كذا قيل والا وجه ان قلب هارون نوره لان الف هارون مطروح في الكتابة
 (قوله من شمم عرار نجد النجد ما خلف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة) قوله (ويجوز) أى على الوجه الاول
 اضافة معرج الى الساعة اضافة على الاتساع بحمل المفعول فيه مفعولا به كما في مالك يوم الدين فيفيد استيعاب التعرج
 للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة وعلى الوجه الثاني الاضافة بتقدير في فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة مقيدة لان
 التعرج في الساعة يحتمل ان يكون مستوعبا لها والاشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة مقدمة على

(قول الشارح) أو هو مبتدأ ونافع خبره فيه انه يلبس قليل مع تأخيرها بالفاعل قاله العصام وقد مر للحشي كلام
 فيه عن ابن الحاجب

والاشارة الى هذا المعنى أى كون القلة بالنسبة الى الساعة قدم القلة لان المنسوب مقدم على المنسوب اليه عند بيان
 النسبة لكون المنسوب اليه قيما للمنسوب

(قول الحشي) لانه اعتبر الصفة مقدمة الخ عبارة العصام وقليلا صفة مؤكدة لانها من الاضافة الى الساعة
 قبل ذكر قليلا لا محالة ولا مجال لتقييد التعرج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح

تعرجا قليلا في الساعة فتكون الصفة مقيدة وقليلا فاعل نافع أو هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلا
 للساعة أي قليل التعرج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدها مأهولة ما كان موضعها موحشا خاليا
 لكثرة أهلها وكثرة النعم فيها وإن لم يكن إلما مكما بها إلا تعرج ساعة فإن قليلا ينفعني ويشفي غليل وجدى
 (و) أما إذا كان اللفظان المتجانسين فما يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول مثل (قوله)
 أي قول القاضي الأرجاني (دعاني) أي أتركاني (من ملاكمها سفاها) هو الخفة وقلة العقل (فداعي الشوق
 قبلكما دعاني) من الدعاء (و) ما يكون المجانس الآخر في حشو المصراع الأول مثل (قوله) أي قول الشمالي
 وإذا البلابل (جمع بلبل وهو الطائر المعروف) (أفصحت بلغاتها * فأنف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن
 (باحتساء بلبال * جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتشليل هو
 البلابل الثالث بالنسبة إلى الأول وأما بالنسبة إلى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف
 (وما) يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول مثل (قوله) أي قول الحريري (فشعوف بايات للثاني)
 أي القرآن قال الجوهري الثاني من القرآن أقل من الماتين وتسمى فاتحة الكتاب مثاني لأنها ثلثي في كل ركعة
 ويسمى جميع القرآن مثاني لا تترن آية الرحمة بآية العذاب (وفتتون برنات الثاني) أي غيات أو نار المزامير
 التي ضم طاق منها إلى طاق الواحد مثني مفعول من الثني (و) ما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني
 مثل (قوله) أي قول القاضي الأرجاني (أملهم ثم تأملهم فلاح) أي ظاري (ن ليس فهم فلاح) أي
 فوز ونجاة (و) أما إذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين مما يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر
 المصراع الأول مثل (قوله) أي قول البحتري (ضرائب أبدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضربيا)
 فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل وأصله
 المثل في ضرب القداح فهما راجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع
 الأول مثل (قوله) أي قول امرئ القيس (إذا المرأ لم يحزن عليه لسانه فليس هل شيء سواء بخزان)

بالإضافة على ما فهم من ظاهر عبارته (قوله أي قليل التعرج في الساعة) على حذف المضاف أو الاستخدام والا وجه
 أن يحمل الضمير لمعرج والثاني باعتبار المضاف إليه (قوله أتركاني) إشارة إلى أن دعائي ثنية دع من ودع بدع (قوله)
 (أفصحت بلغاتها) يقال أفصح الأعجمي إذا بطلق لسانه وفيه حسن واختتام وخلصت لفته عن اللكنة وجادت ولم يلحن
 وأفصح به أي صرح والمراد باللغات النغمات جعل كل لغة لغة (قوله ومفتتون) من الفتان بمعنى الإحراق قال الله تعالى
 ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾ أو بمعنى الإعجاب أو بمعنى الجنون والرنات جمع رنة وهي الأصوات والمثالي جمع مثني وهو
 من الأعواد من كان ذا وترين والفاء لتفصيل أهل البصرة أي فهم الصالحون ومنهم دون ذلك والمقصود أن البصرة مهيبة جامع

أى اذا لم يحزن المرأ اسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يحزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر
له فيه فيحزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق (وقوله) أى قول أبى العلاء (لو اختصرتكم من الاعسان ذرتكم
والمذب) من الماء (بهجر للافراط فى الحصر) أى البرودة يعنى ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم على وهذا
أيضاً مثل لما وقع أحد الملحقين فى آخر البيت والاخر فى حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثانى من
اللاحق اعنى ما يجمعها شبهة الاشتقاق (و) ما يكون للملحق الاخر فى آخر المصراع الاول مثل (قوله فذع
الوعيد فما وعيدك ضاثرى * أطنين أجنحة الذباب يضير) ضاثر ويضير مما يجمعها الاشتقاق (و) ما يكون
الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل (قوله) أى قول أبى تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد
توى فى الثرى من كان يحى به الورى * ويغمر صرف الدهر نائلة الغمر (وقد كانت البيض القواضب)
أى السيوف القواطع (فى الوغى بواثر) أى قواطع بحسن استعماله أياها (وهى الآن من بعده بتر) جمع
ابتر أى لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعها الاشتقاق وكذا البواثر والبتر وأما الأمثلة
الثلاثة التى أهمها المصنف فمثل ما يقع أحد الملحقين الذين يجمعها شبهة الاشتقاق فى آخر البيت والملحق
الاخر فى صدر المصراع الاول قول الحربرى، ولاح ياحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقا له من لائح
لاح قال فالاول ماضى يلوح والاخر اسم فاعل من لحاء ومثل ما وقع الملحق الاخر فى آخر المصراع الاول
قوله * ومضطلع بتلخيص المعانى * ومطلع بى تخلص عانى * فالأول من عانى يعنى والثانى من عانى يعنى
ومثال ما وقع الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى قول الاخر * لعمري لقد كانت الثريا مكانه ثراء
فاضحى الآن مشواه فى الثرى * فالثراء واوي من الثروة والثرى يأتى (ومنه) أى من اللفظى (السجع)
وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها وافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة
الاخرى كما سيجى، وقد يطلق على توافقهما الى هذا أشار بقوله (قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على
حرف واحد) فى الآخر (وهو معنى قول السكاكى هو) أى السجع (فى النثر كالتافية فى الشعر) وفيه
بحث لان التافية هو لفظ فى آخر البيت اما الكلمة برأسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل
المذاهب ولا تطلق التافية على تواطىء الكلمتين من اواخر الايات على حرف واحد وانما أراد السكاكى
بالاسجاع حيث قال انماهى فى النثر كالفواى فى الشعر الالفاظ المتواطىء عليها فى اواخر المقر وهى التى يقال
لها فواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما أراد المصنف فقوله وهو
معنى قول السكاكى معناه ان هذا مقصود كلام السكاكى ومقصوده يعنى كما ان القوافى هى الالفاظ المتوافقة
فى اواخر الايات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر المقر فكذلك ان التقفية ثمة توافقه فكذلك

السجع بمعنى المصدر ههنا توافقه (وهو) أي السجع على ثلاثة اضرب (مطرف ان اختلفتا) أي الفاصلتان (في الوزن نحو مالم لا نرحون لله وقارا وقد خلقكم أطورا) فالوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أي وان تختلف الفاصلتان في الوزن (فان كان مافي احدي القرينتين) من الالفاظ (او) كان (اكثره) أي اكثر مافي احدي القرينتين (مثل ما يقابله) أي يقابل مافي احدي القرينتين (من الاخرى في الوزن والتقفية أي التوافق على حرف الاخر (فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه) لجميع مافي القرينة الثانية بوفق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو لا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر مافي الثانية موافقا لما يقابله من الاولى (والا فتواز) أي وان لم يكن مافي احدي القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدي القرينتين أو اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا (نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) او في الوزن فقط نحو * والمرسلات عرفا فالماصفات عصفا * وفي التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت أولا يكون لكل كلمة من احدي القرينتين مقابل من الاخرى نحو * انا اعطيتك الكوثر فصل لربك وانحر * قال ابن الاثير السجع يحتاج الى أربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار النأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لاعتكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصائبي * لا تدركه الاعين بلحاظها * ولا تحده اللسان بالفاظها * ولا تخافه المصور بمرورها * ولا تهرمه الدهور بكرورها * والصلاة على من لم ير للكفر اثرا الاطمسه ومحاه * ولا رسما الا ازاله وغناه * اذ لا فرق بين مرور المصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم (قيل واحسن السجع ما تساوت قرائته نحو في صدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أي بعد ان لم يتساو قرئته فالاحسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما صل صاحبكم وما غوي أو) قرينته (الثالثة نحو خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة) اخرى (اقصر منها) قصرا (كثيرا) قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول أن تكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى * فاما اليتيم فلا تقهر

(قال الشارح) أي التوافق على حرف الآخر اهله يريد انه ليس من القافية بالمعنى المتقدم لاختصاصها بآخر البيت (قال السيد) أولا يكون لكل كلمة من احدي القرينتين مقابل من الاخرى نحو (انا اعطيتك الكوثر فصل لربك وانحر) (اقول) وجه ذلك في حاشيته بان المراد بالمقابلة أن يكون تقدير الكلمات في القرينة الثانية على نمط تقديرها في القرينة الاولى كوصوف مع صفته في قوله تعالى سرر مرفوعة واكواب موضوعة وفعل مع فاعل ومعطوف في حصل الناطق والصامت الي غير ذلك على ما يشاهد من الامثلة وليس الحال في قوله تعالى انا اعطيتك الكوثر مع صاحبها كذلك

واما السائل فلا تنهر * والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج به عن الاعتدال كثيرا والا كان
 فيجاء كقوله تعالى * وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا * تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
 وتحجر الجبال هدا * فان الاول ثمان الفاظ والثاني تسع وله في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على
 ثلاثة فقر فان الاولين يجيئان في عدة واحدة ثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز أن يجيء متساوية
 لهما كقوله تعالى * واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فلهذه الثلاثة
 كل منها من لفظتين ولو جمعت الثلاثة منها خمس الفاظ او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر
 من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا بقي
 الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيمتر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن
 لقرب الفواصل للمسجوعة من سماع السامع وايضا هو اوعز مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر
 مواطأة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو
 من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس
 عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منارحة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاثة عشرة
 (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) أي أواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزدوج بين
 الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقوف والبناء على السكون (كقولهم ما بعد ما فات وما أقرب ما هو
 آت) فانه لو اعتبر الحركة لغات السجع لان البناء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز
 في الفواقي ولا واف بالغرض أعني تزوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون
 آتيك بالهدايا والمشايي اي بالغدوات وهنأني الطعام وصراني اي امراني واخذ ما قدم وما حدث اي حدث
 بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك (قيل ولا يقال في القرآن اسجاع) لان السجع
 في الاصل هدير الحزام ونحوها (بل يقال فواصل) وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
 إذ لا يقال الفواصل الا لها (وقيل السجع غير مختص بالنثر) بل يجري في النظم ايضا (ومثله في النظم) قول
 ابي تمام نجلى به رشدي * واثرت به يدي * وفاضى به ثمدي) وهو المال القليل واصله في الماء (واوردى به
 زندي) اي صار ذاوردى وهذا عبارة عن الظفر بالمطابوب واما اوردى بضم الهجزة وكسر الراء على انه مضارع
 منكم من اوردت الزند اخرجت ناره فقاط وتصحيف والضمائر في به تعود الى نصر المذكور في البيت
 السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت واني لا اعلم ان قد جل نصر من الحمد (ومن السجع على هذا
 القول) يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجمة مخالفة

(لاختها) أي السجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر أي يجعل كل من
 شطري البيت مسجوما سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر
 ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقوله الحريري * لما
 اقتعدت غارب الاغتراب * وانا تني المرتبة عن الاتراب * سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن * الى
 صنماء اليمن * سجعة أخرى (كقوله) أي قول أبي تمام يمدح المنتصم بالله حين فتح صورية (تدير منتصم
 بالله منتقم لله مرتقب في الله) أي راغب فيها يقر به من رضوانه (مرتقب) أي منتظر ثوابه أو خائف عقابه
 فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدير مبتدأ وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم
 برم قوما ولم يهد الى بلد ، الاقدمه جيش من العرب ، ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى
 التصريع وهو جعل العروض متقاة تقية الضرب ، والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب
 آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا
 بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس * افاطم مهلا بعد هذا التدل * وان
 كنت قد ازمعت هجري فاجلي * الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله
 ايضا * ففانبك من ذكري حبيب ومنزلي * بسقط اللوي بين الدخول فومل * الثالثة ان يكون المصراعان
 بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الججاج البغدادي * من شروط الصبوح في المهرجان *
 خفة الشرب مع خلو المكان * الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي
 الطيب * مغاني الشعب طيبا في المغاني * بمنزلة الريح من الزمان ، الخامسة ان يكون التصريع بالهظة واحدة
 في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن
 الابرس * فكل ذي غيبة يؤوب * وغائب الموت لا يؤوب * وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا
 كقول ابي تمام * فتى كان شربا للعناة ومرتما * فأصبح لهندية البيض مرتما * السادسة ان يكون المصراع
 الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس * الا أيها الليل الطويل
 الا انجلي * يصبح وما الا صباح منك بامثل * لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جداً السابعة ان يكون
 التصريع في البيت مخالفا لقايتيه ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس * افلنى قد نيت عن الذنوب
 وبالاقرار عدت من الجحود * فصرع بالباء ثم ففاه بالذال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن

(قول الشارح) أي يجعل كل من شطري البيت مسجوما الخ بان يكون كل من الشطرين قد توافق فيه فاصلتان
 على حرف السجع كما هو شرط السجع (قول الشارح) خرجة عما نحن فيه لعدم السجع بعدم توافق فاصلتين .

فيه (ومنه) أي من اللفظي (الموازنة وهي تساوي الفاصلتين) أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من
المصرعين (في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان
في الوزن لاقى التقفية لأن الأول على الفاء والثاني على الشاء اذ لا عبرة بقاء النائيث على ما بين في علم القوافي
ومثل قوله * هو الشمس قدراً والملك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول (والظاهر من قوله دون
التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تساوي الفاصلتان في التقفية البتة وحينئذ يكون بينهما وبين السجع تباين ويحتمل
ان يريد انه يشترط فيها التساوى في الوزن ولا يشترط التساوى في التقفية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع
مهوم وخصوص من وجه اتصافهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع
في مثل ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجعون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا وأما
ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوى فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن
لا في الحرف أيضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعاً فبنى على انه يشترط في السجع
تساوى الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك (فان
كان) أي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان (ما في احدى القرينتين) من الالفاظ
(او اكثره) أي اكثر ما في احدى القرينتين (مثل ما يقابله) من الالفاظ (من) القرينة (الآخرى في الوزن)
سواء كان مثله في التقفية اولى يمكن (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المائة) فهي من الموازنة بمنزلة النرصيع
من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المائة مما يختص بالشعر اورد لها
مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيهاً على انها تجري في النثر والنظم جميعاً ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب
البعض وعلم منه ان المائة لا يختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال (نحو آتينها
الكتاب المستبين وهدينها الصراط المستقيم) وقوله أي قول ابى تمام (مها الوحش) أي بقرا الوحش (الا
ان هاتان اوانس) أي هذه النساء تأنس بك وبجديك ومها الوحش نوافر (فنا الخط الا أن تلك) القنا
(ذوابل) والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل
ما يقابله من الاخرى لاجيمه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتينها وهدينها وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع
قول البحرى * فاحجم لالم يجد فيك مطعماً * وأقدم لالم يجد عنك مهرباً (ومنه) أي من اللفظي (القلب)
وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو
هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصرعين

(قول المحشي) دون التقفية تقدم في الشرح ان القافية والتقفية مختصة بالشعر فلعل استعمالها هنا مجاز

قلبا للآخر كقوله «ارانا الاله هلالا انارا» وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه (كقوله)
 أى قول القاضى الارجاني (مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) وأما في النثر فإشارته اليه
 بقوله (وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر) والحرف المشدد في هذا الباب في حكم الخفيف لان المعتبر هو
 الحروف المكتوبة (ومنه) أى من اللفظي (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا (وهو بناء البيت
 على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى
 عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع أن يكون الشعر مستقيما على أى القافيتين وقفت لانهم
 فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات القافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أى القافيتين
 وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليأمل (كقوله) أي قول الحريري
 (يا مخاطب الدنيا) من خطاب المرأة (الدينة) الخسيسة (انها شرك الردى) أى حباله الهلاك (وقرارة الاكدار)
 أى مقر الكدورات * دار متى ما أضحكك في يومها * غدا بعد لها من دار * غارها لا تنقضى واسيرها *
 لا يفتدى بجلال الاخطار * وكذا سائر الايات فهذه الايات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من
 ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى أول ساكن
 يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وبروى عنه أيضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية
 فالقافية الاولى من قوله يا مخاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر أو مجموع قوله
 كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر أو لفظة دار منه وههنا أفعال اخر مذكورة
 في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري * جودى
 على المستهتر الصب الجوى * وتمطى بوصاله وترجى * ذا المبلى المتفكر الذاب الشجي * ثم اكشف عن خاله
 لا نظامى، فان قيل اذا وجد البناء على أكثر من قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أن
 يكون مبنيا عليهما فقط (ومنه) أى من اللفظي (لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد
 والاعنات أيضا (وهو أن يجيء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه
 فيقال قصيدة لامية أو نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الايات من رويت الحبل اذا قتله وهذا لان
 القتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شدت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال
 أو من الري لان البيت يرتوى عنده فينتقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب (او مافى معناه) أي قبل
 الحرف الذي هو في معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذي يقع في فواصل التقر موقع حرف
 أو حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه فقوله ما ليس بالازم فاعل يجيء والمراد أن

يجيء ذلك في بيتين أو أكثر أو قرنين أو أكثر والافني كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلاً قوله * ففانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فومل * قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وإنما يتحقق لزوم ما لا يلزم لوجيء في البيت الثاني أيضاً بيم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه أن يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت أو قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع بمعنى لو جعل هاتان القافيتان أو الفاصلتان سجعيتين لم يحتاج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع أو القافية ايوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه فجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف روى من الفاصلة (نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تهر) فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تهر ولا تسخر ولا نظهر ونحو ذلك وكذا فحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (و) مجيئه قبل حروف الروي (نحو قوله ساشكر ممرأ ان تراخت منيتي * ايادي لم تمنن وان هي جلت) اي لم تقطع اولم تخطأ بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكروا الى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكأنه اراد ساشكر لعمره وحذف الجاز او جعل ايادي بدل اشتغال من عمرو (فتى) اي هو فتى (غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوي اذ النمل زلت) يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النمل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلى بالشدّة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا افتقر المرأ لم يفرقه وان ايسر المرار ايسر صاحبه (رأى خاتى) اي فقري (من حيث يخفى مكانها) لانى كنت استرها بالتحمل (فكانت) خلتي (فدى عيني حتى تجلت) اي انكشفت وزالت باصلاحها باياديه يعنى من حسن اهتمامه جملة كالامر اللازم له حتى تلاقاه باصلاح لحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الايات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك فنى كل من الآية والايات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستتر وبالعكس كقول ابن الرومي * لما توذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد * والا فابكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه * وارغد * حيث التزم فتح ما قبل لئلا فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين (قول الشارح) أو الفاصلتان سجعيتين أي سلكت بهما مسلك السجع واللازم فيه فلا ينبغي ان الفواصل انما هي في السجع

ايضا كقول الحريري * وما اشتار المسبل من اختار الكسل فانه كما التزم في التفاضلتين اعنى المسبل والكسل
السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل
مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حروف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون
ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف
الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم المتكلم في السجع والنقبة قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه
او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير التفاضلتين ايضا معناه ان مثل هذا
الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الايات غير الفواصل والقوافي (واصل الحسن
في ذلك كله) يعني في الضرب اللفظي من المحسنات (ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس) اي
لان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيبتها طلبت لانفسها الالفاظ تاليق بها فيحسن
اللفظ والمعنى جميعا وان جميعا وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاها مموه على
باطن مشوه واباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يختب عما يفعله
بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جميع عمدة من
المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف
هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض
المصنفين وهو قسمان الاول ما يتبع اهماله ويجب ترك التعرض له اما ادمم دخوله في فن البلاغة او ادمم كونه
راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه
من التكاف مثل كون الكامتين مماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام
يكون كل من كلمته متصلة بالحروف كقول الحريري * فتنتي جنتني تجني * تجني يفتن غب تجني * ومثل المقطع وهو
ضد الموصل كقول الوطواط * وادرك ان زرت دارودود * در اورد اورد * ومثل الخفاء وهي الرسالة

(قول السيد) وادرك ان زرت الى آخره (أقول) دراسم العشيقه كما ان تجني في بيت الحريري اسمها ايضا والورد
بالفتح ما يشم وبالكسر الجزء يقال قرأت وردي وخلاف الصدور بمعنى الورد وهم الذين يردون الماء ويوم الحى يقال
ورده الحى والضم جمع ورد على مثال جون وجون ويقال فرس ورد واسد ورد وهو الذى بين الحكيت والاشتر
(قول السيد) ومثل الخفاء (أقول) يقال فرس احيف بين الحيف اذا كان احدى عينيه زرقاء والاخرى سوداء

او القصيدة التي تكون حروف احدي كلماتها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول
الحريري * الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين * الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل
كلمة منها منقوطة ولاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة
او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المنجم والثاني مالا اثر له في التحسين قطعاً مثل التبريد وهو ان تعلق
الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى * مثل ماوتي رسل الله اعلم * وكقول
زهير من يلق يوماً على علاته هرماً * يلقى السماحة فيه والندى خلقاً * وقول ابى نواس * صفراء لا تنزل
الاحزان بساً حتماً * لومسها حجر مسته سراء * ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تمقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم
الفائدة في ذكره لكونه داخلاً فيما ذكرناه مثل ماسماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك
خفاً دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب
الاطناب وقد اوردته في المحسنات او لكونه مشتملاً على تخليط مثل ماسماه حسن البيان وهو كشف المعنى
واصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الابهام وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني مالا بأس
بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها او مثل القول
في الابتداء والتخليص والانهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصل وعلم
بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على
ما توههم بعضهم

﴿ خاتمة ﴾

في السرقات الشعرية وما يتصل بها (أي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والمقد والحل والتلميح
(وغير ذلك) مثل القول في الابتداء والتخليص والانهاء (اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم
كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يعد سرقة) ولا استعانة ولا اخذ أو نحو
ذلك مما يؤدي هذا المعنى (لتقرر) أي لتقرر هذا الغرض العام (في المقول والمادات يشترك فيه الفصيح
والاعجم والشاعر والمفخم (وان كان) اتفاق القائلين (في وجه الدلالة) على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل

(قول الشارح) وعلم بذلك أي بختمة الفن الثالث بها
(قول الشارح) وليست خاتمة الكتاب الخ أي ليست هذه الخاتمة خاتمة للكتاب دون الفن حتى تكون خارجة عن
الفنون الثلاثة كما ان المقدمة لما كانت مقدمة للكتاب كانت خارجة عن الفنون الثلاثة

به على إثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك (كالتشبيه) والمجاز والكنابة (و كذا هيئات تدل
 على الصفة لا اختصاصها بمن هي له) أي لا اختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد
 بالتهلل عند ورود العفاة) أي السائلين (و) كوصف (البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فأن اشترك
 الناس في معرفته) أي معرفة وجوه الدلالة على الغرض (لاستقراره فيها) أي في العقول والعادات (كتشبيه
 الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أي فالانفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالانفاق
 في الغرض العام في أنه لا يمد سرقة ولا أخذاً فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فأن اشترك الناس وهذه الجملة
 الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة (والا) أي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه
 كل أحد لكونه مما لا ينال الا بفكر (جاز ان يدعى فيه) أي في هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة)
 بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكل من الآخر وان الثاني زاد على الاول أو نقص عنه
 (وهو) أي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) احدهما (خاصي في نفسه
 غريب) لا ينال الا بفكر (و) الآخر (عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتدال الى الغرابة كما مر) في
 باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي أما مع البقاء على الابتدال أو مع
 التصرف فيه بما يخرج من الابتدال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا (فالأخذ والسرقة)
 أي ما يسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله أو بعضه أو
 وحده) عطف على قوله أما مع اللفظ أي أو يؤخذ المعنى وحده من غير لفظ كله ولا بعضه فالنوع
 الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده
 والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ أو بعضه إما مع تغيير النظم أو بدونه فهذه عدة
 أقسام أشار اليها بقوله (فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين
 المفردات (فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسفاً وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن زبير انه فعل ذلك
 بقول معن بن اوس ، اذا انت لم تنصف أخاك) يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخياً
 المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجب لنفسك (وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل) أي وجدته
 هاجراً لك مبتذلاً بك وبموأخاتك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة (ويركب حد السيف) أراد بركوب
 حد السيف تحمل كل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره أو أراد الصبر على الحرب والموت (من أن
 تضيمه) أي بدلا من أن نظمه (اذا لم يكن من شفرة السيف) أي من ركوب حد السيف (مزحل) أي مبدد
 (قل السيد) ومثل الرقطاء (اقول) الرقطة سوداء يشوبه نقط بياض يقال دجاجة رقطاء والله اعلم بالصواب

اى لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيق أو يلحقه عار واهتمام
 حتى لم يجد عن ركوبه مبعداً ومعدلاً فقد حكى ان عبد الله بن زبير دخل على معاوية فأنشد هذين البيتين
 فقال له معاوية لقد شعرت بعمى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المازني فأنشد
 قصيدته التي اولها * لعرك ما ادري واني لا وجل * على ايناتك والمنية اول * حتى اتمها وفيها هذان
 البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن زبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخي من
 الرضاة وانا احق بشعره (وفي معناه) اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم (ان يبدل لكلمات كلها او بعضها
 ما يراد فيها) يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقول فى قول بالحطية دع المكارم لم ترحل لبعيتها * واقعد
 فانك انت الطاعم الكاس * ذر المائر لا تذهب لمطلبها * واجلس فانك انت الاكل اللابس * وكقول
 امرئ القيس * وقوفها صبي على مطيم * يقولون لا تملك اسى ونجمل * اورده طرفة فى داليتها الا انه
 اقام تجلده مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب * وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التي
 كنت تعلم * فاورده الفزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا الضرب ان يبدل بالفاظ
 ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان * بيض الوجه كريمه احسابهم * شم
 الانوف من الطراز الاول * سود الوجوه لثيمة احسابهم * فطس الانوف من الطراز الاول (وان كان)
 أخذ اللفظ كله (مع تغييره لنظمه) اى نظم اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ) لا كله (يسمى) هذا الاخذ
 (اغارة ومسحاً) وهو ثلاثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول أو دونه أو مثله (فان كان الثانى
 ابلغ) من الاول (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد فى الاول كحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح أو
 زيادة معنى (فمدوح) أى فالثانى ممدوح مقبول (كقول بشار من راقب الناس) أى حاذرهم فى الاساس
 وقبه وراقبه وحاذره لان الخائف يرقب المقاب ويتوقعه (لم يظهر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك للهج) أى
 الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل (وقول سلم) الخاسر بالخاء المعجمة يسمى بذلك خسرانه فى تجارته فى
 الاساس يسمى سلم الخاسر لانه باع مصحفاً ورثه واشترى بثمنه عوداً يضرب به (من راقب الناس مات هماً)
 أى حزناً انتصب على انه مغمول له او تميز (وفاز باللذة الجسور) أى الشديد الجرافة فيبت سلم اجود سبكا
 واخصر لفظاً روى عن ابى معاذ رواية بشار انه قال * انشدت بشار اقول سلم * فقال ذهب والله بيتى *
 فهو أخف منه واعذب * والله لا اكلت اليوم ولا شربت * وكقول الآخر * خلقنا لهم فى كل عين وحاجب *
 يسر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباتة بدمه * خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم * عيوننا لها وقع
 السيوف حواجب * فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهم زامهم حيث وقع

الطعن والضرب على ظهورهم (وان كان) الثاني (دونه) أى دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجده في الاول
(فهو) أى الثاني (مذموم) مردود (كقول ابى تمام (في سرية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته
(هيئات) أى بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله انبى ابا نصر
نسيت اذن يدى من حيث ينتصر الفتى وينيل (لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر
في المسائل المشككة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعز أو انه
لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد ادخل بالعرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو
بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله (وقول ابى الطيب أعدى الزمان سخاؤه فسخاؤه ولقد يكون به الزمان
بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوذ من مصراع الثاني لا بى تمام لكن مصراع ابى تمام أجود سبكا لان قول أبى الطيب
ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان فان قلت مهنا مضاف محذوف والفعل
المضارع على معناه أي يكون الزمان بخيلا بهلاكة أي لا يسمح بهلاكة ابدأ لعلمه بانه سبب لصالح الدنيا ونظام
العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حيي يسمح بهلاكة أو يبخل
كذا ذكره المصنف واعترض عليه باننا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيليا للحاصل وأما اعدامه وافناؤه
فباق بعد في تصرفه فله أن يسمح بهلاكة وان يبخل فنفي الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد
الزمان فسخا بـ ايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا للصلاحة فلنا على تقدير صحة هذا المعنى يكون المصراع
أبى تمام أجود سبكا لاستثنائه عن تقدير المضاف الذى لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم
يذهب احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جنى أى تعلم الزمان من سخائه فسخاؤه وأخرجه من المدم الى
الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فرجة هذا تأويل فاسد
وغرض بعيد لان سخاؤه غير موجود لا يوصف بالمدوى وانما المراد سخاؤه على وكان بخيلا به على فلما أعدى
سخاؤه اسعدنى بضمي اليه وهدايتى له وعلى التفسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ من مصراع ابى تمام لان معناه
بخل الزمان بهلاكة أو بايجاده أو بإيصاله الى الشاعر كما ان مصراع ابى تمام ببخله بمثل المرنى ولو اشترط في
الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان مأخوذاً منه على
واحد من التفسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدى بعد ما ذكر معنى ابن
جنى وابن فرجة ان المصراع الثاني من قول ابى تمام هيئات البيت (وان كان) الثاني (مثله) أى مثل

(قول الشارح) كذا ذكره المصنف واعترض عليه الخ أى اعترض عليه المصنف بما ذكر

(قول الشارح) قال ابن جنى الخ تأييد لمدى ارادة المعنى المذكور حيث جعل البخل جواب لو فهو في الماضي

الاول (فابعد) أى فالثانى ابعده (من الذم والفضل للاول كقول ابى تمام * لو حار مرتاد المنية لم يجد الا
 الفراق على النفوس دليلا) الارتداد الطلب واصله المنة للبيان أى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت
 فى الطريق الى اهلاكم ولم يمكن التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق (وقول ابى الطيب لولا
 مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنيا الى ارواحنا سبلا) الضمير فى لها للمنيا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع
 لها وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنيا وروى يد المنيا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق
 والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارجاني * لم يكنى الاحديث فراقكم * لما أسره الى مودعى
 * هو ذلك الدر الذى اودعتم * فى مسمي القيتة من مدمى * وقول جابر الله العلامة فى سرية استباده * وقائلة ما هذه
 الدرر التى * تساقطها عينك سمطين سمطين * فقلت هى الدرر التى قد حشاه * ابو مضر اذنى تساقط من عيني * وقوله
 فهو ابعده من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو
 مذموم جدا كقول ابى تمام * مقيم الظن عندك والامانى * وان قلت ركابى فى البلاد * ولا سافرت فى
 الآفاق الا * ومن جدوائك راحتى وزادى * وقول ابى الطيب رحمة الله عليه * وانى عنك بعد غد لغاد *
 وقابى عن فنائك غير غاد * محبك حيث ما توجهت ركابى * وضيئك حيث كنت من البلاد * ولما فرغ من
 الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع فى الضرب الثانى منه وهو أن يؤخذ المعنى وحده
 فقال (وان أخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان أخذ اللفظ (يسمى) أى أخذ المعنى وحده (الما)
 من الم بالشيء اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها
 واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلداً والبسه جلداً آخر (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى
 مثل ما يسمى اغارة ومسحاً يعنى ان الثانى اما ابغ من الاول أو دونه أو مثله (اولها) أى اول الاقسام وهو
 ان يكون الثانى ابغ من الاول (كقول ابى تمام هو) الضمير للشأن (الصنع) أى الاحسان وهو مبتدأ
 وخبره الجملة الشرطية اعنى قوله (ان يعجل تخير وان يرث) أى يبطؤ (فليرث فى بعض المواضع انفع وقول
 ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيديك) أى تأخر عطائك (عنى * اسرع السحب فى المسير الجهم) أى السحاب
 الذى لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطايك عنى يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء
 فيه وما فيه الماء يكون ثقیل المشي فبيت ابى الطيب ابغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل
 بالسحاب (وثانيهما) أى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول (كقول البحتري واذا تألق) أى
 لمع (فى الندي) أى فى المجلس القاص باشراف الناس (كلامه المصقول) المنقح (خلت لسانه من غضبه)

(قول الشارح) ان المصراع الثانى من قول ابى تمام أى مأخوذ منه

أى من سيفه القاطع شبه لسانى بسيفه (وقول ابى الطيب كأن السهم فى النطق) قد جعلت
 على رماحهم فى الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنمها واحدها خرص
 بالضم والكسر يعنى لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كأن السهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم
 عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كالسهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحتري لانه قد
 فاته ما أفاده البحتري بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث أثبت التألق والصقالة للكلام
 كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (وثالثها) اى ثالث
 الانقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول (كقول الاعرابى) ابى زياد (ولم يك اكثر الفتيان مالا) وروى وما
 ان كان أكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية (ولكن كان ارحبهم ذراعا) وفى الاساس فلان
 رجب الباع والذراع ورجبيهما اى سخي (وقول اشجع) يمدح جعفر بن يحيى (وليس باوسمهم فى الفنى)
 الضمير فى اوسمهم للملوك فى البيت قبله بروم الملوك مدي جعفر ولا يصنعون كما يصنع (ولكن معروفه)
 أي احسانه (اوسع) وكقول الآخر فى مرثية ابن له * والصبر يحمد فى المواطن كلها * الا عليك فانه
 مذموم * وقول ابى تمام بعده * وقد كان يدعى لابس الصبر حازما * فاصبح يدعى حازما حين يجزع *
 هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقه (واما غير الظاهر فانه ان يتشابه المعنيان) أى معنى البيت
 الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير فلا يمتك من ارب) اى حاجة (لحام) بالضم جمع حية (سواء
 ذوالعامة والجار) اى لا يمتك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء
 فى الضعف (وقول ابى الطيب) فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له (ومن فى كفه قناة
 كن فى كفه منهم خضاب) فتعبر جرير عن الرجل لذي العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه قناة وكذا
 التعبير عن المرأة بذات الحمار وعن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسبيا والآخر
 مديحا او هجاء او افتخار او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير
 نظمه وصرفه عن نوعه من الذسب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته (ومنه) اى من غير الظاهر (ان ينقل
 المعنى الى محل آخر كقول البحتري * سلبوا) اى ثيابهم (واشرفت الدماء عليهم * محرة فكانهم لم يسلبوا) لان
 الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم (وقول ابى الطيب يس النجيع عليه) أي على السيف (وهو
 مجرد من غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتل والجرح الى السيف
 (ومنه) اى من غير الظاهر (ان يكون معنى الثانى اشمل) من معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت
 عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام الناس كلهم (وقول ابى نواس ليس من الله

بستنكر * ان يجمع العالم في واحد) الاول يخص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى أنه
لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر
له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الايات قولاً لهارون أمام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد
أنت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد * ليس من الله بستنكر ان يجمع العالم في واحد *
فاصر هارون باطلافة (ومنه) أي من غير الظاهر (القب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول
كقول ابى الشيص أجد الملامة في هواك لذيدة حبا لذكرك فليمنني اللوم وقول ابى الطيب أحبه الاستفهام
للائتكار واللائتكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله (واحب فيه ملامة) كما يقال اتصلى وانت محدث
هذا اذا جعلت الواو للحال أما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير
المبتدأ أى وانا احب واذا جمعتها للمطف فاللائتكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه يعنى
لا يكون الا واحد (ان الملامة فيه من أمدائه) وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضاً لا محبوباً فهذا
نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون
ظاهراً كما في قول ابى تمام * ونعمة معتف جدواه احلى * على اذنيه من نعم السماع * وقول ابى الطيب *
والجراحات عنده نعمات * سبقت قبل سيده بسؤال * أراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نعمات السائلين لما
فيه من غاية الكرم ونهاية الجود وأراد ابو الطيب انه ان سبقت نعمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه
مبلغ الجراحة من الجروح لان عادته ان يمتط بغير سؤال (ومنه) أى من غير الظاهر (ان يؤخذ بعض
المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأى عين) أى عياناً (ثقة) حال اى
واقفة على ان المصدر اقيم مقام الصفة أو مفعول له من الفعل الذى يتضمنه على آثارنا رأى عين لوثوقها
واعتمادها (ان ستمار) أى ستطم من لحوم من تقتلهم من القتلى (وقول ابى تمام * وقد ظلمت أى التى عليها
الظل عقبان أعلامه) (ضحى * بعقبان طير فى الدماء نواهل) من نهل اذا روى نقيض عطش (اقامت) اى
عقبان الطير (مع الرايات) اى الاعلام اعتماداً على انها ستطم لحوم قتلاه (حتى كأنها من الجيش الا انها لم
تقاتل) يعنى ان رايات الممدوح التى هى كالعقبان قد صارت مظلة بالعقبان من الظيود النواهل فى دماء القتلى
لانه اذا خرج للفرز تسير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء
من معنى قول الافوه رأى عين و) من معنى قوله (ثقة ان ستمار) يعنى ان ابا تمام اتما اخذ بعض معنى
بيت الافوه لاكله لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة
لامرئية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بانشجاعة

والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار جمل الطير واثقة بالميرة لا اعتيادها بذلك وهذا ايضا يوء كد
المعنى المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قول الافوه رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول
ابى تمام ظلمت المام بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشمر بقربها من الجيش لانا نقول
هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يري اصلا (لكن زاد) ابو تمام
(عليه) أي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تسير الطير على آثارهم
(بقوله) الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبقاقتها مع الرايات حتى كانتا من الجيش وبها) أي باقامتها
مع الرايات حتى كانتا من الجيش (بنم حسن الاول) اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظلمت عقبان
الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات
حتى كانتا من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع التوهم الناشئ من
الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه
(الزيادات) بنم حسن معنى البيت الاول اعنى تسير الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولاً هو الموافق لما في
الابضاح وعليه التعويل (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة بل منها) أي من
هذه الانواع (ما يخرج من حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع فكل ما كان) أي كل نوع من
هذه الانواع يكون (اشد خفاء) بحيث لا يعرف ان الثاني مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد
تأمل كان اقرب الى القبول) لكونه ابعد عن الاخذ والمعرفة وادخل في الابتداع والتصرف (هذا)
الذي ذكرناه في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما وتباع الثاني وكونه مقبولا او مردوداً وتسمية كل
بالاسمى المذكورة وغير ذلك مما سبق كنه انما يكون (اذا علم ان الثاني اخذ من الاول) بأن يعلم انه كان
يحفظ قول الآخر حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما وتباع الآخر
ولا تترتب عليه الاحكام المذكورة (لجواز ان يكون لانفاق) أي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعاً او
في المعنى وحده (من قبيل توارد الخواطر أي مجيئه على سبيل الانفاق من غير قصد الى الاخذ) كما يحكي عن
ابن ميادة انه انشد لنفسه هـ مفيد ومتلاف اذا ما تيت هـ تهال واهتز اهتزاز المهند هـ فليل له ابن يذهب بك
هذا للحطية فقال الآن علمت اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكي ان سليمان ابن عبد الملك
اتى باساري من الروم وكان الفرزدق حاضراً فأمره سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفى وقد اشير
الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى رغو ان سيف مجاشع يعني نفسه
وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك

سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكتم سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر * لم ينب
 سبني من رعب ولا دهش * عن الاسير ولكن آخر القدر * ولن يقدم نفسا قبل ميتهما * جمع اليدين ولا
 الصمصامة الذكر * ثم اغمد سيفه وهو يقول * ما ان يعاب سيد اذا صبا * ولا يعاب صارم اذا نبا *
 ولا يعاب شاعر اذا كبا * ثم جالس يقول كافي باين المرافعة يعني جريرا قد هجاني فقال * بسيف أبي رغوان
 سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم * وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم يشهد الشعر
 فأنشأ يقول بسيف ابى رغوان سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم * فاعجب سليمان ما شاهد
 ثم قال جرير يا أمير المؤمنين كافي باين القين يعني الفرزدق وقد اجابني فقال * ولا تقتل الاسرى ولكن نفكمهم *
 اذا نكل الاعناق حمل المغارم * ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عدها فقال مجيبا * كذلك سيوف الهند
 تدبو غياها وتقطع احيانا مناط النمام ولا تقتل الاسرى ولكن نفكمهم اذا نكل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة
 الردى جاعلة لكم * ابا عن كليب او أخا مثل دارم (فاذا لم يعلم ان الثانى مأخوذ من الاول) فيل قال فلان كذا
 وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغييب ومن نسبة النفي الى
 النقص (ومما يتصل بهذا) أى بالقول فى السرقات الشجرية (القول فى الاقتباس والتضمين والمقدو الحل والتلميح)
 بتقديم السلام على الميم من لمح اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات ان فى كل منها اخذ شئ
 من آخر (أما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام) تترأ كان او نظما (شيئا من القرآن أو الحديث لا على انه منه) أى
 لا على طريقة ان ذلك الشئ من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه من القرآن أو الحديث
 وهذا احتراز عما يقال فى أثناء الكلام قال الله تعالى أو قال النبي عليه الصلاة والسلام كذا وفى الحديث كذا
 ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة أمثلة لان الاقتباس أما من القرآن أو من الحديث وعلى التقديرين فالكلام
 أما منشور أو منظوم فالاول (كقول الحريرى فلم يك الا كالح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب و) الثانى
 مثل (قول الآخر ان كنت أزممت) أى عزمتم (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل * وان تبدلت بنا
 غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل و) الثالث (مثل قول الحريرى فاننا شأهت الوجوه وقبح اللكم ومن برجوه)
 فان قوله شأهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتدت الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام
 كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شأهت الوجوه أى قبحت بالضم من القبح نقيض لحسن
 وقول الحريرى وقبح اللكم أى لمن اللثم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين أى ابعد عن الخير (و)
 الرابع مثل (قول ابن عباد قال) الحبيب (لى ان رقيبى سيء الخلق فداره * من المدارة وهى الخاتلة والملاطفة
 وضهير المفعول للرقيب) قالت دعنى وجهك الجنة خفت بالمكاره) اقتباسا من قوله عليه السلام خفت الجنة

بالمكاره وخفت النار بالشهوات يقال خففته بكذا أى جعلته مخفوفاً غاططاً يعنى ان وجهك جنة فلا بد لي من
 تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة مشاق التكاليف (وهو) أى الاقتباس (ضربان) أحدهما (مالم
 ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما تقدم) من الامثلة الاربعة (و) الثانى (خلافه) أى نقل فيه المقتبس
 عن معناه الاصلى (كقوله) أى قول ابن الرومي (نن أخطأت فى مدحك ما أخطأت فى مني * لقد انزلت
 حاجاتي بواد غير ذى زرع) فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد
 غير ذى زرع عند بيتك المحرم * لكن معناه فى القرآن بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى
 الى جناب لا خير فيه ولا نفع . ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم * فى صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه *
 تجرد للحمام عن قشر أو لؤ * والبس من ثوب الملاحة ملبوساً * وقد جرد موسى لزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت
 سؤلك يا موسى (ولا بأس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوذن أو غيره) كالتقمية (كقوله) أى قول بعض المغاربة
 عند وفات بعض أصحابه (قد كان) أى وقع (ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعون) وفى القرآن انا لله وانا اليه
 راجعون (واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير) بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعاً أو ما دونه
 (مع التنبيه عليه) أى على انه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك (مشهور عند البغاة) وان كان مشهوراً فلا
 احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقه ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن
 ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئاً من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه ليدركه فى اشعار العرب أما
 تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر ابن طاهر التميمي * اذا ضاق صدرى وخفت
 العدى * تمتل بيتا بحالى يلىق * فبالله ابلغ ما ارتجى * وبالله ادفع ما لا اطيق * وبدون التنبيه كقول بعضهم *
 كانت بلنية الشيبية سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة بحمل * وقعدت انتظر الفناء كراكب * عرف
 المحل فبات دون المنزل * البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه
 مشهوراً لا حاجة اليه قول ابن العميد * كانه كان مطوياً على إحن * ولم يكن فى قديم الدهر انشدني * ان
 الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا * من كان يألفهم فى المنزل الخشن * البيت الثانى لا يتمام وتضمن المصراع مع
 التنبيه على انه من شعر آخر (كقوله) أى قول الحريري يحكى ما قاله القلام الذى عرضه ابو زيد للبيع (على انى
 سأنشء عندى * أضاعونى وأى فتى أضاعوا) المصراع الثانى للمرجى وهو عبدالله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان
 ابن عفان رضى الله تعالى عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن ابى الصلت وتماه *
 ليوم كربهة وسداد نمر * اللام فى ليوم للوقت والكربهة من أسماء الحرب وسداد النمر بكسر السين لا غير
 وهو سده بالخيال والرجال والنمر موضع المخافة من فروج البلدان أى أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد

النمر ولم يراعوا حتى احوج ما كانوا الى وأى فتى كاملا من الغتيان أضاعوا وفيه تسديم واما بدون التثنية
 فكقول الآخر * قد قلت لما اطلمت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس * اعذاره السارى المجول
 ترفقا * مافى وفوفك ساعة من بأس * المصراع الاخير لابي تمام * واعلم ان تضمين مادون البيت ضربان
 أحدهما ان يتم للمعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر * كنا معا أمس في
 بؤس تكابده * والعين والقلب منا في قذى وأذى * والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسني ان
 الكرام اذا * اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه (واحسنه) أى احسن
 التضمين (ما زاد على الاصل بنكتة) أى يشتمل البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة
 لا توجد في شعر الشاعر الاول * كالتورية) وهى ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (والتشبيه
 في قوله) أى قول صاحب التعبير (اذا الوهم ابدى لى) أى اظهر (لى لماها) أى سمرة شفتيها (وثرها *
 تذكرت ما بين العذيب وبارق * ويذكرنى) من الاذكار (من قدما ومدامى * مجر عوالينا ومجرى السوابق *)
 بنصب مجر على انه مفعول يذكرنى وفعاله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق * مجر
 هو الينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر
 أو للجبر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت
 ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يحرون الرياح عند مطاردة
 الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر أراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب
 تصغير العذيب وهى به شفة الخيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبهه بتغر قدما بتأويل
 الرمح وجريان دمه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب هذه التورية والتشبيه (ولا يضر)
 في التضمين (التعير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم فى يهودى بهاء الثعلب *
 أقول لمعشر غلطوا وغضوا * من الشيخ الرشيد وانكروه * هو ابن جلا وطلاع الثنايا * حتى يضع العمامة
 تعرفوه * فاليك لسحيم بن وسيل وأمله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * حتى يضع العمامة تعرفونى * فغيره
 الى طريق الغيبة ليدخل فى المقصود وقوله غلطوا وغضوا أى وقموا فى الغلط فى حقه وحطوا من رتبته ولم
 يعرفوا مقداره وفيه تميم ولذا وصفه بالرشيد وأراد به الغوي على طريق الهكم (وربما سعى تضمين البيت
 فزاد) على البيت (استماعة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا) لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من
 شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب (ورفوا) لانه رفا خرق شعره بشعر الغير (واما المقدم فهو
 ان ينظم نثر) فرأنا كان أو حديثا أو مثالا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) وقد عرفت ان طريق

الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لاعلى انه منه فالنثر الذي قد قصد نظمها ان كان
 غير القرآن والحديث فنظمه عقد على أى طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس (كقوله) أى قول ابي المتاهية
 (ما بال من أوله نقطة * وجيفة آخره يفخر) حال أى ما باله مفتخرا (عقد قول علي رضى الله تعالى عنه
 وما لابن آدم والفخر وانما أوله نقطة وآخره جيفة) وان كان قرآنا أو حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا
 كثيرا لا يحتل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن أشير الى انه من القرآن أو الحديث وحينئذ
 لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر * انانى بالذى استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه *
 فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيئته الوجوه * يقول اذا تدايتهم بدين * الى اجل مسنى فاكتبوه *
 وقول الامام الشافعى رحمه الله * عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قال هن خير البرية * اتق الشهوات وازهد ودع
 ما ليس بيمينك واعلم ان * بنية دقة قوله عليه الصلاة والسلام الحلال بين والحرام بين وما بينهما أمور مشتهيات
 لا يعلمهن كثير من الناس وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله
 انما الاعمال بالنيات (واما الحل فهو ان ينثر نظم) وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن
 سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق (كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته
 وحفظت نخلاته) اي صارت ثمار نخلاته كالخنظل في المارة (لم يزل سوء الظن يقتاده) أى يقوده الى
 تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذي يعتاده) اي الذى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقنضي
 توهمه (حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونهم * وصدق ما يعتاده من توهم) يشكو سيف
 الدولة واستماعه لقول أعدائه أى اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسي ظنه باوليائه وصدق ما يحظر قلبه
 من التوهم على أصاغره (واما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لعه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما
 تسميهم يقولون في تفسير الايات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد اح هذا البيت فلان الى غير
 ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ما يح الشعر اذا اتى بشيء مليم وقد ذكرناه
 في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرها
 بان يارة الى قصة او شعر ثم صار التلميح مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز (فهو ان يشار) في خوى الكلام
 (الى قصة او شعر او) مثل سائر (من غير ذكره) أى ذكره تلك القصة أو الشعر أو المثل فالضمير لواحد
 من الصقة أو الشعر أو المثل واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما
 ان يكون اشارة الى قصة أو شعر أو مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة (كقوله) اي قول ابي تمام لحقنا
 بأخراهم وقد حوم الهوى (فلو با عهدنا طيرها وهى وقع) فردت علينا الشمس والليل راغم (بشمس لهم

من جانب الخدر تطلع (نضا ضوءها صبح الدجنة وانطوى) لبهجتها ثوب السماء المجزع (فوالله ما ادري
احلام نائم * المت بنا ام كان في الركب يوشع) الضمير في أخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم
ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحومه غيره نضا ذهب به وازاله والضمير في ضوءها وبهجتها
للاشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذولونين وقوله احلام نائم استعظام لما
رأي واستغراب (اشار الى قصة يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستيقافه الشمس) اي
طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ
منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (و) التلميح
الى الشعر (كقوله لعمر ومع الرضاء) ارض رضاء اي حارة يرمض فيها القدم اي يحترق (والنار تلتظي
(ارق) من رق له اذا رجه (واحفى) من حفي عليه تطف (وشفق منك في ساعة الكرب) الامم للابتداء
وعمره مبتدأ خبره أرق ومع الرضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرضاء وتلتظي حال من
النار (اشار الى البيت المشهور المستجير) أي المستغيت (بعمره عند كربته) الضمير للموصول أي الذي يستغيت عند
كربته بعمره كالمستجير من الرضاء بالنار) وعمره هو حساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت
(ختها الحيلة وهي ام حساس بجار لها من جرم بن ريان له ناقة وكليب قد حى ارضا من الغالية فلم يكن يرعاها الا
ابل حساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل حساس ناقة الجرعى ترعى في حى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل
ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دماء ولبنها فصاحت البسوس وذلاه وغربته فقال لها
بحساس أيتها الحرة اهدي ، فوالله لا أعقرن خلا هو اعز على اهله منها فلم يزل حساس يتوقع غرة كليب حتى خرج
وتباعد عن الحى فبلغ حساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغتني
بشربة ماء فاجهز عليه فقبل المستجير بعمره البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على
بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار
الى المثل السائر دون عيان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد مثل يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول
بحساس لا أعقرن خلا ويظن انه يعرض بفعل له يسمى عيان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى
اسفلها حتى ينتثر شوكةا واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري * نبت بليلة نابغة واحزان
يعقوبية * اشار الى قول النابغة * نبت كاني ساورتي ضئيلة من الرقش في انيابها السم نافع * والى قصة يعقوب
عليه الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل أعق من
الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النخري مافي الجوارح

أحب إلى من البازي فقال النيري وخاصة إذا كان يصيد القطا أشار التيمي إلى قول جرير * أما الباز المطل على
نمير * أئبح من السماء لها انصبابا * وأشار شريك بالقطا إلى قول الطرماح * تميم بطرق اللؤم أهدى من القطا *
ولو سلكت طرق المكارم ضلت * وروى أن رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال
عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام وأراد قول الاخطل * تكش بلاشيء شيوخ
محارب * وما خلتها كانت ترش ولا تبرى * ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت * فدل عليها صوتها حية البحر *
فقال صلحك الله تعالى اضلوا البارحة برقما وكانوا في طلبه أراد قول القائل * لكل هلالي من اللؤم برفع *
ولابن يزيد برفع وجلال ،

﴿ فصل ﴾

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتها (ينبنى للمتكلم) شاعراً كان أو كاتباً (أن يتأنق) أي
أن يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآتي والاحسن يقال تأنق في الروضة إذا وقع فيها متتبعا
لما يوثقه أي بمجبه (في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (اعذب لفظاً) بأن تكون
في غاية البعد عن التناثر والتقل (واحسن سبكاً) أن تكون في غاية البعد من التعميد والتقديم والتأخير والملبس
وأن تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرفة والسلاسة وتكون للمعاني مناسبة لالفاظها من غير أن
يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم (واصح معنى) بأن
يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه أن تستعمل الالفاظ
الرفيعة في ذكر الاشواق ووصف أيام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك
(احدها الابتداء) لانه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام
فوعي جميعه والا اعرض عنه ورفضه وإن كان الباقى في غاية الحسن فلا ابتداء الحسن في تذكارات الاحبة والمنازل
(كقوله) أي قول امرئ القيس (ففأنبك من ذكرى حبيب ومنزل) بسقط اللوى بين الدخول وخومل *
السقط منقطع الرمل حيث بدق واللوى رمل . موج يلتوى والدخول وخومل موضعان والمعنى بين اجزاء

(قول الشارح) بأن تكون في غاية البعد عما أصل البعد عنه فداخل في البلاغة ومثله ما بعده
(قول الشارح) بأن يكون في غاية البعد من التعميد هذا امتناع بالمركب وما قبله المفرد وأشار بالتأخير والتقديم الى ضعف القياس
(قول الشارح) بأن يسلم من التناقض والامتناع الخ بيان اصح المعنى بهذا يفيد أن محته لا تتوقف عليه وكذا بلاغته
ضرورة ان التحسين إنما يعتبر بعد تحققها كما مر وقد يلزم لان التناقض إنما يكون في التصديقات فصحة معنى أحد الكلامين
وبلاغته في ذاته لا تمنع تناقضه مع غيره وكذا امتناعه فتأمل
(قول الشارح) بين أجزاء الدخول أي فبين اجزاء حومل بنا على ما هو الظاهر والاصل من اضافة بين الى كل من

الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والام تصح القاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من
عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكي وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل
السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن من هذا
البيت بيت النابغة * كليني لهم يا امية ناصب * وليل افاقيه بطيء الكواكب (وكقوله) أي وحسن الابتداء
في وصف الديار كقول اشجع السلمى (قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جمالها الايام * في الاساس خلج
عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابى الطيب، فراق ومن فارقت غير مذم * وام ومن
يمت خير ميم * وفي الشكاية قوله أيضا، فؤاد ما يسليه المدام * وعمر مثل ما يهب اللثام * وفي الغزل قوله
أيضا * اريقك ام ماء الغمامة أم خمر * في برود وهو في كبدى جمر * (ويذهب أن يجنب في المديح مما يتطير به
كقوله) أي ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوى (موعد احبابك بالفرقة غدا) فقال
له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروى أيضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد
لا تقل بشرى ولكن بشر بان * غرة الداعي ويوم المهرجان، فتطير به الداعي وقال يا اعمى تبثدا بهذا يوم المهرجان
وقيل بطحه أي القاء على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه (واحسنه) أي احسن
الابتداء (ما ناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام لاجله ليكون المبتدا مشمرا بالمقصود
والانتهاء ناظرا الى الابتداء (ويسمي) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل براعة
اذا فاق أصحابه في العلم أو غيره (كقوله في التهنته) أي كقول ابى محمد الخازن يهتئء الصاحب بولد لا بنته
(بشرى فتد انجز الاقبال ما وعدا) وكوكب المجد في افق الملا صعداه (وقوله في المراثية) أي قول ابى الفرج
الساوى في مراثية نحر الدولة (هى الدنيا تقول بل، فيها * حذار حذار) أي احذر (من بطشي) أي اخذنى
الشديد (وفنى) أي قتلى بغتة وكقول ابى تمام حين يهتئء المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم
زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت (السيف اصدق انباء من الكتب * في حده الحد بين الجد واللعب * يبيض
الصفائح لاسود الصفائح في * متونهن جلاء الشك والريب، وكقول ابى الملاء فيمن عرضت له شكايات *
عظيم لعمري ان يلم عظيم * بال على والانام سليم * وكقول ابى الطيب في التهنته بزوال المرض (الحمد عوفي
اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى اعدائك السقم) ومنه ما يشار به في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه

المخاطفين وهو مبنى قوله والا الخ فان اضيفت الى المجموع وجمعت القاء ليان التعقيب الحاصل في نفسه لا لانه ملاحظ في
البينية صحت الاضافة بلا تقدير الاجزاء أصلا لكنه خلاف الظاهر
(قول الشارح) والانتهاء ناظرا الى الابتداء لأن الاشياء هو المقصود المشار اليه بالابتداء

كقول جابر الله في الكشف الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المنفصل الله احمد على ان جعلني من علماء
 العربية (ونائبهم) اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأق فيها (التخلص) اي الخروج (مما شبب به الكلام)
 اي ابتدئ، وافتتح قال الا قام الواحد في معنى التشبيب ذكر ايام الشباب والاهو والنزل وذلك يكون في
 ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيها وان لم يكن في ذكر الشباب (من نسيب) اي وصف للجمال
 (او غيره) كالادب والافتخار والشكايه وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملايعة بينهما) اي بين ماشب
 به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الافتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والافتضاب
 هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغي ان يقول
 ابتدئ به الكلام او افتتح لان النسيب هو التشبيب بعينه وهو ان يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها في
 العشق يقال هو ينسب بفلانة اي يتشبيب بها فتشبيب الكلام بالنسيب او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة
 اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيها ونسيبا ذكر التشبيب وأراد مجرد الابتداء
 والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأق فيها لان السامع يكون متوقفا للانتقال من
 الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء
 ما بعده والافعال العكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالهم من قبيل الافتضاب وأما المتأخرون
 فقد لجؤوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر (كقوله) اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر
 (يقول في قومس) اسم موضع (قومي وقد أخذت * منا السري) أخذ منه أي اثر فيه ونقصه والسري
 مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسري وبعض العرب
 يؤنث السري والهدى وهم بنو اسد توها انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من أبنية الجعم ويقال في
 المصادر كذا في الصحاح (وخطى المهرية القود) الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية منسوبة
 الى مهر بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد أقود اي
 يقول في قومس قومي والحال ان مزاوله السري ومسايرة المطايا بالخطا قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله
 وخطى المهرية عطف على السري لانه في قوله منا يعني ان السري اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما توهم
 ومفعول يقول قوله (امطالع الشمس تبني ان تؤم بنا * فقلت * كلا) ردع للقوم وتوبيه (ولكن مطلع الجود)
 واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب * نودعهم والبين فينا كانه * فانا ابن ابي الهيجاء في
 قاب فليق (وقد ينتقل منه) أي مما شبب به الكلام (الى مالا يلايه ويسمى) ذلك الانتقال (الافتضاب)

(قول المحشي) كذا في الصحاح تبرأ منه لبعده نسبة ذلك الى العرب بل التأنيت على تقدير المزاوله كما صنعه الشارح

أى الاقتطاع والارتجال (وهو) أى الاقتضاب (مذهب العرب) الجاهلية (ومن يلهم من المخضرمين)
 بالثناء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والإسلام مثل لييد قال في الأساس ناقة مخضرمية جدد
 نصف أذنهما ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والإسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية ، والاقتضاب
 وإن كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الإسلامية أيضاً قد يتبعونهم في ذلك ويجرونه على
 مذهبهم وإن كان الأكثر فهم التخلص (كقوله) أى قول أبى تمام وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة
 العباسية (لو رأي الله أن في الشيب خيراً، جاورته الإبرار في الخلد شيباً) جمع أشيب وهو حال من الإبرار
 ثم انتقل من هذا الكلام إلى مالا يلائمه فقال (كل يوم تبدى صروف الليالي، خلقاً من أبى سميد غرباء ومنه)
 أى من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) في أنه يشوبه شيء من الملازمة (كقولك بعد حمد الله أما بعد)
 فاني فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة أنه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله إلى كلام آخر
 من غير رعاية ملازمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد إلى
 ارتباط وتعليق بما قبله بل أتى بلفظ أما بعد أى مما يمكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصداً
 إلى ربط هذا الكلام بما سبق عليه (قيل هو) أى قولهم بعد حمد الله أما بعد (فصل الخطاب) قال ابن
 الأثير والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل
 أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق إليه فصل بينه وبين ذكر الله
 ثم يأتي بقوله أما بعد (و) من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا (كقوله تعالى) بعد ذكر
 أهل الجنة (هذا وإن للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لأن الواو بعده للحال ولفظة
 هذا إما خبر مبتدأ محذوف (أي الأمر هذا أو) مبتدأ محذوف الجبر أي (هذا كما ذكر) وقد يكون الخبر
 مذكوراً مثل (قوله تعالى) حيث ذكر جمعا من الأنبياء وأراد أن يذكر عقبيه الجنة وأهلها (هذا ذكر وإن
 للمتقين لحسن مآب) قال ابن الأثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهي
 علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو أحسن موقعا
 (قول الشارح) لكن الشعراء الإسلامية تلج جواب عما يلزم ظاهر عبارة المصنف من أن أبا تمام من المخضرمين وليس كذلك
 (قول الشارح) من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة حاصله أن حسن التخلص فيه القصد إلى إيجاد الربط
 بالمناسبة على وجه لا يقال فيه أن هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى بأحدهما وهو الثاني بفتحة والاقتضاب القصد فيه
 خلافه وأما بعد أفاد ربطاً بعده بما قبله فاشبه بهذا حسن التخلص
 (قول الشارح) من فصل الخطاب الذي الخ لأنه حسن افتتاح واختتام والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على
 مولانا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

من التخلص (ومنه) أي من الافتضاب الذي يهرب من التخلص (قول الكاتب) عند ارادة الانتقال
من حديث الى حديث آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم ينتدى الحديث الآخر فجاء ومن
هذا القبيل لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب (وبالنهاية) أي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأني فيها
(الانتهاء) فيجب على البليغ ان يحتم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعميه
السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التعبير
كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة النفرة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن
الموردة فيما سبق (كقوله) أي قول أبي نواس في الخليل بن عبد الحميد (واني جدير) أي خاليق (اذ
باعتك بالني) أي جدير بالثبوت بالاماني (وانت بما أملت منك جدير * فان تولني) أي تمناني (ملك لجميل
فاهله) أي فانت اهل لا عطاء ذلك لجميل (والا فاني عاذر) ايالك في هذا المنع عما صدر عني من الابرام
(وشكور) لما صدر منك من الاصفاء الى المديح او من العطايا السابقة (واحسنه) أي أحسن الانتهاء
(ما آذن بانتهاء الكلام) حيث لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه (كقوله) أي قول المعري، بقيت بقاء الدهر
يا كرهف اهله * وهذا دعاء للبرية شامل، لان بقاءك سبب لكون البرية في أمن ونعمة وصلاح حال وقد
قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمون حسن المقطع وبراعة المقطع (وجميع
فواتح السور وخواتمها وارادة على احسن الوجوه واكملها) من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور
جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتننن وانواع الاشارة ما تقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى
خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعود وعيد الى غير
ذلك من الخواتم التي لا يبق للنفس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام ربنا عز وجل في
الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من النصيحة وقد أعجز مصافع البلاء والخرس شفاشق الفصحاء
ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاحوال والافزع
وأحوال الكفار وأمثال ذلك كقوله تعالى * يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم * وقوله تبت
يدا ابني لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى * غير المفضوب عليهم ولا الضالين، وان
شأنك هو الابتز ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والنذكر للاحكام المذكورة في على
المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم بمقامه وهذا معنى قوله (يظهر ذلك بالتأمل
مع النذكر لما تقدم) من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفصيل ذلك مما لا تنفي بها الدفاتر بل لا يمكن
الاطلاع على كنهها الا لعلام النبوة * وهذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد * ونظمه من الفرائد * مع توزيع

البال * ونشئت الأحوال * وثقافت الأحزان والهن * وتكاثر الأفراع والفن * وتواتر حوادث اورثت الطبع
ملالا * والخطر كلالا * لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للإتمام * وحقق لنا الفوز بهذا المرام * ونهيا الفراع
من نعله إلى البياض يوم الأربعاء الحادى عشر من صفر سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بمجرودة هراة صالما
الله عن الآفات * وكان الافتتاح يوم الاثنين من رمضان الواقع فى سنة اثنين وأربعين وسبعمائة بمجر جانية
خوارزم * حمها الله تعالى عن البليات * والحمد لله على التوفيق * ومنه الهداية إلى سواء الطريق * والصلوة
على نبيه محمد خير البرية ، وعلى آله واصحابه ذوى النفوس الزكية

تقاريط

قد قرط هذا التقرير ، ذو الفضل والنبيل . صاحب المجد الرفيع . والمحمد . المنيع . فريد الزمان . وبديع همدان
الذكي الامى . والهام الودعي . حضرة العلامة الشيخ محمد حنفى المهدى . لازال من كمال بلاغته الشاهدى . وكان
قد عرض ذلك التقرير . على حضرة مولاه الامام المحقق الخبير . نعمده الله برحمته . واسكنه فسيح جناته . فاستحسنه
واعجب به . وأشار بوضعه . لدى انتهاء طبعه . وهو هذا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل على (عبده) الكتاب ، تبصرة وتذكرة لأولى الالاب ، لا إله إلا هو (الرحمن) علم القرآن ،
خالق لانسان ، علم البيان ، اللهم اشرح بفضلك صدور المؤمنين ، وبلغهم بلاغة آلامهم ، إلى حقيقة معاني الإرشاد والتبيين ،
ليهدوا بذلك إلى مجاز المتدين ، وماذا لك إلا بأفصاح طيور أفئدتهم ، بتزئيل بواهر الصلوات . وعوائف التسليمات ، على
من نطق معجزاته ، فأخرست كل منطق لسان ، وأفصحت إشاراته ، فسجد اليها كل ساجد بيان ، النبي الامى ،
ذو الفرقان ، المكين ، الآتي على لسانه بلسان عربي ، مبين ، وآله واصحابه ، ومن يتشبه إلى جنابه ،
أما بعد فيقول محمد حنفى ، المهدى ، المصرى ، الازهرى ، طالما تأقت النفس من غضارة الشمس ، وشباب النشاط ،
قبل غشيان الفتور ، ونحول الملل . حتى الان ، إلى اقتناء تقرير شيخنا الشيخ (عبد الرحمن الشريدى) على شرح المطول وحاشيتي

السيد الجرجاني وعبد الحكيم عليه، وما أنا مديم التشوق الى اقتنائه، كخبر السقيم الى شفائه، اذ كنت اسمع ذلك منه، واخذ العلم عنه فكانت تنضو الى خود المسائل، فاختر احسنها، واجمع شواردها، بسوابق العزائم، وامنح رواتها، بسوانغ التعانيم، فاودعها قلبا، هو اكرم جوهرًا، واشرق حسنا، واطار مكاة، واحسن استماعا، واصفى خاطرا، واندى لكل غرة من بديع المعاني، قد زوجتها بكرام الالفاظ، فجأت باجدي الامثال، وامنح الاشبال، لانتد عنها، نادة الا كبحها، ولا نفرت منها، صاحبة الا اقتنصتها، ولا اعترضت طريقها ضائيلة من مازيل القوم، الا ازهقتها، فازلتها، كل ذلك ببركة شيخ جعنا سيد العلماء، واصل الفضلاء، ابي المعالي السقا من جمعنا موائد علمه، قابلهنا منازل البلاغة، ومنهج الاتقيا، كما ابعدهنا عن المتعولين، الذين لم يتعاطوا علما سائغا، ولم يدفوقوا من در الفضائل صريحا نافعا، فهو الحكيم الذي به يتروخ الخطر ويستدبر به الخير الماطر، فيبته وبين العلوم نسب، ولنا عليه حسب، والشئ يحن الى شكله، والائف يعيل الى ليفة، ولما انتقل الى دار السلامة، ذلك الخير، قلنا لنا في العلامة الشريفي مقنع، فانه يكشف قناع المسائل، عن انوار بحياها، ويرفع استار الغواص، عن فجر ليلها. فوقعه الله الثقات الى تلك التقريرات، فصفها، شيخنا، ورصفها، خبرنا، وعرف بها مجالس العلم، وآسن الفهم، فظهرت تهادي، في حلال التحقيق، بين اخداها، من الفنون والتدقيق، في موكب زجل، وذلك فضل الله عز وجل، مع السهولة، والجزالة، والعذوبة، والطلاوة، والحلاوة، تنادى بلسان افصاحها، عن اخلاص ربه، مازال هذا حالي وحالها، وانا رائدها، وخطيها، حتى اتاح الله بطبع هذا التقرير، المشار اليه، الذي بين ماخفي عن كثير، وشرح صدر كل طالب، بخير وتيسير، فهو شمس في بحلي الفوائد بلا مساء، نافع في الابتداء، والتوسط، والانتهاء، وناهيك بان حضرة مؤلفه، هو الاستاذ الاكبر، والحكيم الاشهر، من له في العلم المكانة العالية، وفي الحلم والحزم المازلة السامية، شيخ المشايخ، وامام الائمة، ونبراس اليقين لدى المشاكل الملهمة، حضرة مولانا شيخ الجامع الازهر حالا (الشيخ عبد الرحمن الشريفي) ذي الفضيلة، تشهد مجالس العلم، سابقة وحاضرة وتتواتر انباء الفضل باطنة وظاهرة، لهذا العالم المشار اليه، بالانفراد، في كل ما افاد، ودعا الى جمع جوامع الارشاد، نشأت على ذلك حضرة، من حين شب، ماله مغنى ولا مطرب، لا يكتحل طرفه في سهره الا بحروف العلوم، لا نارة الفهم، فكأننى على مجاهل، تدقيقات، وطلاسم اشارات، فسهل، مناهاجا، وبصر، غوامضها فخيرها، تحبيرها، وقررها، تقريرها، وان هذا التقرير المسمى قبض النتائج، على حواشى شرح تلخيص المفتاح، لمن اكبر الواسائل، الى ادراك الفضائل، ببركته، يفصح الا لكن، ويرق الجامد، ويبلوغ بلاغته، يعرب الاعجم، ويتق الجاحد، اطل الله عمره، لاطالة حياة العلوم، ولا برج الازهر معمورا، بوجاهته، منيرا، بمؤلفاته، وتحقيقاته، ما برحت النجوم.

يقول من جرى تصحيح هذا الكتاب على يديه، وبذل في ذلك من الوسع ماله فيه، المتقرب الى رحمة رب العلى
 ابراهيم بن حسن الطليخ بن على
 اما بعد الاعتراف بالتصور عن أداء ما يجب للكرام الجليل، من بايع الشاء وفصبح الذكر الجليل، حيث لا تحصى نعمه علينا ولا تحصى، فأنى يكافئها من شكر وحمد، واهداء صلوات يتدفق بالرحمت المقرونة بالتمظيم ودقا، ونجيات يتأق بالبركات المصوبة بالتكريم برقها، الى من مدت عليه الفصاحة رواقها، وشدت عليه البلاغة نفاثها، المبعوث بالايات الباهرة والحجج المنزل عليه قرآن عربى غير ذي عوج، وعلى آله الخازنين قصب السبق في مضمار معاني البيان، وأصحابه الذين شادوا

الدين يديع التبيان. والدعاء بدوام العز والاقبال. وبلوغ ما حذر من الآمال. للحضرة الدورية. الخديوية العباسية. التي بلغت بها الديار المصرية شأواً الفخار. وتباهت بها على سائر الاقطار. لازالت تهني هوامع راقها على الرعايا. بمجمل المسكرام وجزيل العطايا. ولا برحت مصر بهمة عز يزها عما يشين منخله. وبما يزين من المعارف والصناعات متخله. فان من القضايا المسلمة. المنقولة عن ذوى الاراء المحككة. ان الفطر المصري كان في قديم الزمان. محل التمدن والعمران. ومطلع شمس الفنون والمعارف. ومنبع بحار الآثار واللطائف. كما هو معلوم مشهور. وفي كتب التاريخ مرقوم مسطور. وقد قبض الله تعالى في هذا العصر. الذي هو غرة في جبهة الدهر. حضرة الداور الاكرام. والخديو الاعظم. من بلغت يدولته الرعية كل الامنى. افندينا عباس باشا حلمي الثاني. ادام الله طالع سمده. واقر عيذه ببقاء ولي عهده. فاهتم باحياء رسومه. وبذل جهده في اعادة صناعاته وعلومه. فيه نشرت العلوم والمعارف. التالذ منها والطارف. كيف لا وقد عطرت الأرجاء بنشر هذا المطبوع. الذي هو في علوم البلاغة موضوع. المرسوم بفيض الفتح. على حواشى شرح تلخيص المفتاح. الذى هو التقرير الوحيد. والعقد لبديع معاني البيان الفريد. فياله من تقرير اتجه الزمان. المقيم. فاسفرت بواسطته حاشيتا السيد الجرجاني وعبد الحكيم. مع طبع أصوله التي هي الشرح المشهور بالمطول. الذى عليه في تحصيل علوم البلاغة المعمول. وحاشيتا السيد الشريف الجرجاني وعبد الحكيم. وبذلك كملت لدينا منه العزيز الحكيم. شرحها مؤلفوها ذوو الفضل والفلاح. كتاب تلخيص المفتاح. فلقد خلدوا لهم بالتصنيف النافع الذكر الحسن. واسهروا اعينهم وهذبوا ارواحهم بتدوين العلوم وتقويم الظن. وبلغوا قصب السبق في مضمار البيان. فجاز تحويرهم يديع التبيان. وقالوا بذلك الامنية. واصابوا الحياة الابدية. أليس لهم في كل زمن من محاسن الانباء. ما يشهد لهم بانهم الشهداء الاحياء.

أخو العلم حتى خالده بعد موته واوصاله تحت التراب رميم

وذو الجمل ميت وهو ماش على الثرى يعد من الاحياء وهو عديم

اما مواد هذا المطبوع الجليل. فانها غنية بشرة مؤلفيها. عن التفضيل. واما مشروحيها وهو التلخيص. فانه الكتاب المنفرد بالقصر والتخصيص. وكفاك دليلا على فضله. وفخامته ونبله. اقبال الناس عليه. والقارونهم بماتج التعليم اليه. وطلبهم له على تماقب الازمان حثيثا. واعتناؤهم بتدريسه وشرحه قديما وحديثا. ما بين مختصر ومطول. ومجمل ومفصل. وبالجملة فهو مورد الخاضع والعام. والمورد المذهب كثير الزحام. وكان طبعه السامى الذى عليه المعمول. بمطبعة مدرسة والده عباس باشا حلمي الاول.

عليها بما شادت سمائب رحمة تزيده وتتمو في جنان غفور

ول تراها رها في صريحها يغيب يواليها بدون فتور

ملحوظا هذا الطبع الجليل. بنظر ذى الفضل الجليل. حضرة يحيى بك قدرى مأمور ادارة أوقاف الخلية. حسبا أشار به سعادة وكيل الدائرة المنيرة. لازل محمود المقاصد السنية. وكان انتهاء طبعه وكل غاية ينهه واسط ربيع الثاني عام سبعة وعشرين وثلاثمائة بعد الالف. من هجرة من خالقه الله على أكل وصف. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه. ومحبه وحزبه. كلما ذكره الذاكرون. وغفل عن ذكره الغافلون.

